Distr.
GENERAL

E/ESCWA/ED/1996/3/Rev.1
27 June 1996
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح
للتطورات الاقتصادية والاجتماعية
في منطقة الإسكوا
١٩٩٥

LIBRARY

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٩٧

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المسح، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي اقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

وذكر أسماء شركات ومنتجات تجارية لا يعني اعتماد الأمم المتحدة لتلك الشركات.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الانكليزية؛ ويُقصد بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

E/ESCWA/ED/1996/3/Rev.1
ISSN. 0255-5123
ISBN. 92-1-128170-9
97-0105

مطبوعات الأمم المتحدة

تصديـــر

إن "**مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا**" مطبوع سنوي تعده الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وقد صدر العدد الأول من هذه السلسلة في عام ١٩٨٠. ويتضمن **المسح** عرضاً وتحليلاً لأحدث التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، إلى جانب التطورات القطاعية.

ويدل **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا لعام ١٩٩٥** على تحسن الأحوال الاقتصادية عام ١٩٩٥، إذ بلغ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة ٨ر٢ في المائة، مقارنة بنسبة نمو هزيلة في عام ١٩٩٤ بلغت ٨ر٠، إذ أفادت معظم بلدان منطقة الإسكوا من ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٥ بنسبة ٨ر٧ في المائة، مما كان له تأثيره الايجابي الكبير والمباشر في ميزانيات الحكومات وموازين تجارتها الخارجية.

واستمرت بعض بلدان منطقة الإسكوا في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي الرامية إلى تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، وكذلك لزيادة الكفاءة ورفع الإنتاجية، وقد عكفت الأردن ومصر واليمن على تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي التي يدعمها صندوق النقد الدولي، و/أو البنك الدولي. ويحظى دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والنمو بالتشجيع، إذ تسير بعض بلدان المنطقة في عملية الخصخصة.

وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته الأحوال الاقتصادية فما تزال بعض بلدان المنطقة تواجه الكثير من المشكلات الاجتماعية، من بينها المعدلات المرتفعة للبطالة، ونقص المساكن، والفقر، وتدهور أحوال البيئة.

والمأمول أن يواصل هذا المسح مساهمته في تعميق فهم أحدث التطورات الاقتصادية والاجتماعية وإلقاء الضوء على أنسب السياسات اللازمة لاستمرار النمو الاقتصادي في منطقة الإسكوا.

وتتحمل الأمانة التنفيذية للإسكوا المسؤولية عن نشرها هذا المسح، والأراء التي يتضمنها لا تمثل بالضرورة آراء حكومات بلدان منطقة الإسكوا.

المحتويات

الصفحة

تصدير ..... ج
لمحة عامة ١

الفصل الأول- التطورات الاقتصادية والاجتماعية الدولية ٣

ألف- النمو الاقتصادي والتطورات التجارية ٣
باء- البطالـــة ٩
جيم- التضخـُم ١٠
دال- أسعار الفائدة ١٢
هاء- تدفق الموارد الخارجية إلى البلدان النامية ١٤
واو- الدين الخارجي للبلدان النامية ١٧
زاي- التطورات الاجتماعية العالمية ١٨
حاء- الآفاق الاقتصادية في الأجل القصير ٢٣

الفصل الثاني- الأداء الاقتصادي العام ٢٤

ألف- النمو الاقتصادي والتنمية ٢٥
باء- سياسات الإصلاح الاقتصادي ٣٣
جيم- البطالة والتضخم ٤٤
دال- الآفاق الاقتصادية في الأجل القصير ٥١

الفصل الثالث- التجارة الدولية وميزان المدفوعات ٥٤

ألف- الأداء التجاري العام ٥٤
باء- اتجاه التجارة ٥٩
جيم- تطورات ميزان المدفوعات ٦٦
دال- الاحتياطات الدولية ٧٥
هاء- التدفقات الرأسمالية ٧٦
واو- الصورة المتوقعة في الأجل القصير ٧٨

الفصل الرابع- المالية العامـــة ٨١

ألف- الاتجاهات الأخيرة في السياسات المالية ٨١
باء- تطورات الميزانية ٨٢
جيم- الدين العام ٩٧
دال- الصورة المتوقعة في الأجل القصير ١٠٤

الفصل الخامس- النقود والأعمال المصرفية والتمويل ١٠٥

ألف- التطورات النقدية ١٠٥
باء- الأعمال المصرفية ١٢٠
جيم- أسواق الأوراق المالية ١٣٦
دال- الصورة المتوقعة في الأجل القصير ١٤٠

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل السادس- قضايا البيئية ١٤٢

ألف- الأحوال البيئية ١٤٢
باء- استراتيجيات وخطط العمل في مجال البيئة ١٤٦
جيم- الصورة المتوقعة في الأجل القصير ١٥٤

الفصل السابع- القضايا والتطورات الاجتماعية ١٥٦

ألف- التطورات والاتجاهات الاجتماعية الرئيسية في منطقة الإسكوا ١٥٦
باء- حجم السكان والنمو السكاني ١٥٨
جيم- التوسع الحضري وتنمية المستوطنات البشرية ١٦٨
دال- الفقر في منطقة الإسكوا ١٧٦

الفصل الثامن- التطورات في قطاع الطاقة ١٨٥

ألف- النفط ١٨٥
باء- الغاز ١٩٧
جيم- الجهود الاقليمية في الشبكات الكهربائية ٢٢٠
دال- الصورة المتوقعة في الأجل القصير ٢٢٦

الفصل التاسع- التطورات الحاصلة في قطاع المياه ٢٢٨

ألف- نظرة عامة على حالة المياه ٢٢٨
باء- تخطيط موارد المياه ٢٣٧
جيم- تدهور نوعية المياه ٢٤٢
دال- التشريعات المائية ٢٤٥
هاء- التعاون الإقليمي ٢٤٦
واو- الصورة المتوقعة في الأجل القصير ٢٤٧

الفصل العاشر- التطورات في القطاع الزراعي ٢٤٨

ألف- تطورات الإنتاج الزراعي والأسعار الزراعية في العالم ٢٤٨
باء- التطورات الاقليمية ٢٤٩
جيم- التطورات الزراعية في بلدان منطقة الإسكوا ٢٥٩
دال- الصورة المتوقعة في الأجل القصير ٢٧٩

الفصل الحادي عشر- التطورات في قطاع الصناعات التحويلية ٢٨٠

ألف- أداء الصناعات التحويلية ونموها ٢٨٠
باء- أداء فروع مختارة من قطاع الصناعات التحويلية ٢٩٠
جيم- قضايا السياسات الصناعية ٣٠٠
دال- الصورة المتوقعة في الاجل القصير ٣٠٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

الفصل الثاني عشر- التطورات في قطاع النقل ٣١٥

ألف- اتجاهات وتحديات السياسات العامة ٣١٥
باء- البنية التحتية ٣١٨
جيم- الصورة المتوقعة في الأجل القصير ٣٢٣

مرفق- جداول قطريـــة ٣٢٥

قائمة الجداول

١- نمو الإنتاج العالمي، حسب المجموعات الرئيسية للبلدان، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ٣

٢- الإنتاج والنمو في البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ٦

٣- التجارة العالمية: معدلات نمو حجمها، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ٨

٤- معدلات البطالة في البلدان ذات اقتصاد السوق، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ١٠

٥- التضخم في الأسعار للمستهلك في بعض البلدان والمجموعات المختارة، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ١٢

٦- اقتصادات السوق المتقدمة الرئيسية: أسعار الفائدة في الأجلين القصير والطويل، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . ١٣

٧- مجموع الدين الخارجي للبلدان المتقدمة، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ١٧

٨- الناتج المحلي الاجمالي مصنفاً حسب البلد ومجموعات البلدان، ١٩٩٢-١٩٩٥ . . . . . ٢٦

٩- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٢-١٩٩٥ . . . . . ٣٠

١٠- النسبة المئوية للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في بلدان منطقة الإسكوا بالأسعار الجارية في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥، ١٩٩٠-١٩٩٤ . . . . . ٣٥

١١- النسبة المئوية لاجمالي الاستثمار في بلدان منطقة الإسكوا إلى الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢ . . . . . ٣٩

١٢- الأيدي العاملة المتوافرة في بعض البلدان المختارة في منطقة الإسكوا في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ . . ٤٥

١٣- معدلات التضخم في منطقة الإسكوا ٥٠

١٤- منطقة الإسكوا: التدفقات التجارية العامة، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ٥٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٥- النسب بين الصادرات والواردات، ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ٥٩

١٦- منطقة الإسكوا: اتجاه التجارة في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ..... ٦٠

١٧- منطقة الإسكوا: نسبة التجارة البينية الكلية في الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩٤ و١٩٩٥ ..... ٦٤

١٨- منطقة الإسكوا: المشاركة في التجارة البينية في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ ..... ٦٥

١٩أ- منطقة الإسكوا: الحصة التراكمية لشركاء التصدير الرئيسيين الثلاثة في التجارة البينية في عام ١٩٩٠ و ١٩٩٤ ..... ٦٨

١٩ب- منطقة الأسكوا: الحصة التراكمية لشركاء الإستيراد الرئيسيين الثلاثة في التجارة البينية في عام ١٩٩٠ و ١٩٩٤ ..... ٦٩

٢٠- منطقة الإسكوا: ميزان المدفوعات، ١٩٩٠-١٩٩٤ ..... ٧٠

٢١- منطقة الإسكوا: الاحتياطيات الدولية ٧٧

٢٢- منطقة الإسكوا: تغطية الاحتياطيات/الواردات، ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ٧٧

٢٣- الكويت: الميزانية ١٩٩١/١٩٩٢ - ١٩٩٥/١٩٩٦ ..... ٨٣

٢٤- عُمـــان: الميزانية، ١٩٩١-١٩٩٦ ..... ٨٥

٢٥- قطـــر: الميزانية، ١٩٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٤/١٩٩٥ ..... ٨٧

٢٦- المملكة العربية السعودية: الميزانية، ١٩٩٠-١٩٩٦ ..... ٨٨

٢٧- المملكة العربية السعودية: مخصصات الميزانية، ١٩٩٠-١٩٩٦ ..... ٨٨

٢٨- الإمارات العربية المتحدة: الميزانية، ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ٨٩

٢٩- مصر: الميزانية، ١٩٩٣/١٩٩٤ - ١٩٩٤/١٩٩٥ ..... ٩١

٣٠- الأردن: الميزانية، ١٩٩٣-١٩٩٦ ..... ٩٣

٣١- لبنان: الميزانية، ١٩٩٣-١٩٩٦ ..... ٩٤

٣٢- الجمهورية العربية السورية: الميزانية، ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ٩٦

٣٣- اليمن: الميزانية، ١٩٩٤-١٩٩٦ ..... ٩٧

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٤- الكويت: الدين العام المحلي، ١٩٨٩-١٩٩٥ ..... ٩٩

٣٥- الأردن: مؤشرات مختارة للدين العام المحلي، ١٩٩٠-١٩٩٥ ..... ١٠٠

٣٦- لبنان: الدين العام المحلي، ١٩٩٣-١٩٩٥ ..... ١٠١

٣٧- البحرين: المعروض النقدي، ١٩٩١-١٩٩٥ ..... ١٠٧

٣٨- الكويت: المعروض النقدي، ١٩٩١-١٩٩٥ (أيلول/سبتمبر) ١٠٨

٣٩- قطر: المعروض النقدي، ١٩٩٢-١٩٩٥ ..... ١٠٩

٤٠- المملكة العربية السعودية: المعروض النقدي، ١٩٩٤-١٩٩٥ ..... ١٠٩

٤١- الإمارات العربية المتحدة: المعروض النقدي، ١٩٩٢-١٩٩٥ ..... ١١٠

٤٢- مصر: المعروض النقدي، ١٩٩١-١٩٩٥ ..... ١١١

٤٣- الأردن: المعروض النقدي، ١٩٩٢-١٩٩٥ ..... ١١٢

٤٤- لبنان: المعروض النقدي، ١٩٩١-١٩٩٥ ..... ١١٣

٤٥- الكويت: تطور سعر الخصم من آذار/مارس ١٩٨٧ إلى نيسان/ابريل ١٩٩٥ ..... ١١٤

٤٦- الإمارات العربية المتحدة: تطور أسعار الفائدة على القروض المصرفية والودائع لأجل في المصارف، ١٩٩٢-١٩٩٥ (حزيران/يونيو) ١١٦

٤٧- مصر: تطور أسعار الفائدة على الودائع والقروض المصرفية من (حزيران/يونيو) ١٩٩٣ إلى (آذار/مارس) ١٩٩٥ ..... ١١٧

٤٨- الأردن: تطور أسعار الفائدة على القروض والودائع المصرفية، ١٩٩١-١٩٩٥ ..... ١١٨

٤٩- البحرين: الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، ١٩٩١-١٩٩٥ ..... ١٢٢

٥٠- البحرين: الوحدات المصرفية الأجنبية، والأصول والخصوم، ١٩٨٩-١٩٩٥ ..... ١٢٣

٥١- البحرين: الوحدات المصرفية الأجنبية - التصنيف الجغرافي للأصول والخصوم، ١٩٨٩-١٩٩٥ .... ١٢٤

٥٢- الكويت: الميزانية المجمعة للمصارف المحلية، ١٩٩١-١٩٩٥ ..... ١٢٥

المحتويات (تابع)

الصفحة

٥٣- قطر: الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . . ١٢٧

٥٤- النتائج المصرفية في المملكة العربية السعودية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ . . . . . ١٢٩

٥٥- الإمارات العربية المتحدة: الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . . ١٣٠

٥٦- مصر: الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . . ١٣١

٥٧- الأردن: الميزانية المجمعة للمصارف المرخص بها، ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . . ١٣٣

٥٨- لبنان: الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . . ١٣٥

٥٩- الكويت: مؤشرات سوق الأوراق المالية، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ١٣٧

٦٠- مصر: مؤشرات بورصة القاهرة ١٣٩

٦١- حصص استخدام الأراضي في العالم واقليم آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤ . . . . . ١٤٢

٦٢- النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٠-١٩٩٥ و ٢٠٠٠ . . . . . ١٤٥

٦٣- المؤسسات الحكومية لحماية البيئة في منطقة الإسكوا ١٤٨

٦٤- موقف بلدان منطقة الإسكوا إزاء بعض المعاهدات الدولية المختارة المعنية بالبيئة ١٥١

٦٥- التوقعات البيئية في الأجل القصير لمنطقة الإسكوا ١٥٤

٦٦- حجم السكان ومتوسط معدلات النمو السنوي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٦ . . . . . ١٦٠

٦٧- مجموع المواليد، ومعدل الخصوبة الكلي، ومعدلات الخصوبة لفئات الأعمار المختلفة، مقسمة حسب البلدان أو الأقاليم ١٩٩٤-١٩٩٦ (لأبناء البلد) ١٦٤

٦٨- العمر المتوقع عن الولادة ومعدل وفيات الأطفال (لأبناء البلد) ١٦٦

٦٩- السكان والتوزيع الجغرافي للسكان في منطقة الإسكوا بحسب البلدان ١٦٩

٧٠- الوحدات السكنية المشغولة والخالية في بعض البلدان المختارة في منطقة الإسكوا ١٧٢

٧١- توزيع الأسر بحسب مصادر المياه، وشبكات المجاري، والكهرباء والهاتف في بعض البلدان والمناطق المختارة في منطقة الإسكوا ١٧٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

٧٢- الوحدات السكنية المزودة بحمام ومطبخ في بعض البلدان والمناطق المختارة في منطقة الإسكوا . . ١٧٥

٧٣- نسبة ما تنفقه الحكومة المركزية على مرافق الاسكان والمرافق الاجتماعية إلى الانفاق الكلي للمجموعة (١٩٨٣-١٩٩١) في بعض البلدان المختارة في منطقة الإسكوا ١٧٦

٧٤- النسب المئوية للفقراء في بلدان منطقة الإسكوا عام ١٩٩٢ . . . . . ١٧٧

٧٥- النسب المئوية للفقراء في بعض مناطق العالم المختارة (١٩٨٠-١٩٩٠) ١٧٨

٧٦- الأردن: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مطلق (١٩٩٢-١٩٩٤) ١٧٩

٧٧- تصنيف البلدان والمناطق داخل منطقة الإسكوا بحسب مستوى الدخل ١٧٩

٧٨- الطلب العالمي على النفط الخام، ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . . ١٨٥

٧٩- الإنتاج العالمي للنفط الخام، ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . . ١٨٨

٨٠- إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام، ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . . ١٨٩

٨١- إنتاج النفط الخام في بلدان منطقة الإسكوا، ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . . ١٩٠

٨٢- متوسط سعر سلة الأنواع السبعة من النفط الخام التي تنتجها الأوبك في عام ١٩٩٠ و١٩٩٢-١٩٩٥ . . . . . ١٩٢

٨٣- قيمة إيرادات صادرات النفط الخام في منطقة الإسكوا، ١٩٩٣-١٩٩٥ . . . . . ١٩٤

٨٤- طاقة تكرير النفط في بلدان منطقة الإسكوا، ١٩٩٠-١٩٩٥ . . . . . ١٩٥

٨٥- احتياطيات النفط المؤكدة في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٥ . . . . . ١٩٦

٨٦- احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٣-١٩٩٥ . . . . . ٢٠٠

٨٧- إنتاج الغاز الطبيعي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٣-١٩٩٥ . . . . . ٢١٢

٨٨- الأسعار التعاقدية لغاز النفط السائل الذي تنتجة شركة أرامكو السعودية ١٩٩٥ . . . . . ٢١٩

٨٩- إنتاج الكهرباء وطاقته في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤ . . . . . ٢٢١

٩٠- الموارد المائية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٥ . . . . . ٢٣٣

٩١- الطلب على المياه ماضياً ومستقبلاً في منطقة الإسكوا، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٢٥ . . . . . ٢٣٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

٩٢- نسبة الطلب على المياه، حسب القطاعات، إلى الطلب الإجمالي على المياه في منطقة الإسكوا، ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ . . . . . ٢٣٧

٩٣- السمات الرئيسية للقطاع الزراعي في دول/مناطق منطقة الإسكوا ٢٥١

٩٤- معدلات النمو لمجموع الإنتاج الزراعي والغذائي، ونصيب الفرد منه، في عدة بلدان أعضاء في الإسكوا، ١٩٨٠-١٩٩٠ و ١٩٩٠-١٩٩٤ . . . . . ٢٥٢

٩٥- إنتاج المحاصيل الأساسية في دول/مناطق منطقة الإسكوا ٢٥٤

٩٦- التجارة الزراعية والغذائية في دول/ مناطق منطقة الإسكوا ٢٥٧

٩٧- النمو الحقيقي في قطاع الصناعات التحويلية في بلدان الإسكوا ١٩٩٣-١٩٩٥ . . . . . ٢٨٢

٩٨أ- الطاقة الإنتاجية الرئيسية للأسمدة، ١٩٩٤ والمشاريع المحلية الرئيسية لزيادة هذه الطاقة الانتاجية (المقررة/قيد الدراسة) في بلدان الإسكوا والتي من المتوقع أن تكتمل بحلول عام ٢٠٠٠ . ٢٩٣

٩٨ب- الطاقة الإنتاجية الرئيسية للأسمدة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٤ . . . . . ٢٩٣

٩٩- نمو الأساطيل التجارية في منطقة الإسكوا، ١٩٩١-١٩٩٥ . . . . . ٣١٧

قائمة الأطر

١- تسهيلات صندوق النقد الدولي ١٥

٢- قروض البنك الدولي إلى البلدان النامية ١٩

٣- مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا (عمّان - الأردن، ٢٩-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥) ٣٦

٤- تحسن مناخ الاستثمار في الأردن ٤٦

٥- التحويلات المالية للعمال في منطقة الإسكوا: الاتجاه والحجم ٥٢

٦- آفاق التجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة ٦٢

٧- إعلان برشلونه ومنطقة التجارة الحرة ٦٧

٨- التجارة الدولية والبيئة في منطقة الإسكوا ٧٩

٩- جول أعمال القرن ٢١ ومفهوم التنمية المستدامة ١٤٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٠- وضع الإستراتيجية الوطنية للبيئة ١٥٣

١١- مشاركة المرأة في الصناعة في منطقة الإسكوا ١٦١

١٢- الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر ١٨٣

١٣- ضريبة النفط في البلدان الصناعية السبعة الكبرى ١٩٩

١٤- الربط الإقليمي بين شبكات توزيع الكهرباء في خمسة بلدان ٢٢٢

١٥- تحرير التجارة العالمية والواردات الغذائية في منطقة الإسكوا ٢٥٨

١٦- نقل التكنولوجيا الحيوية وتطويرها في مصر ٢٦٩

١٧- حالة الأغذية والتغذية في العراق، ١٩٩٥ . . . . . ٢٧٢

١٨- محددات الأسعار الدولية للألومنيوم ٢٩٨

١٩- حاضنات الأعمال التكنولوجية والأعمال التجارية في منطقة الإسكوا ٣٠٩

٢٠- تشجيع الإنتاج "النظيف" في صناعات النفط والغاز والصناعات المتصلة بها في بلدان الإسكوا ٣١١

٢١- نقل التكنولوجيا، وبناء القدرات المحلية، والسياسات المتصلة بذلك في بلدان الإسكوا ٣١٢

٢٢- تسعير خدمات الموانئ في منطقة الإسكوا ٣٢٠

٢٣- اتفاق النقل بين الأردن وإسرائيل ٣٢١

الرسوم البيانية

١- اصلاحات القطاع المالي في بلدان منطقة الإسكوا، ١٩٨٩-١٩٩٥ . . . . . ١٠٦

٢- حصة الأساطيل التجارية لبلدان الإسكوا في مجموع الأسطول التجاري لجميع بلدان المنطقة في عام ١٩٩٥ . . . . . ٣١٨

لمحـــة عامـــــة

تأثرت التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا عام ١٩٩٥ بعدة عوامل رئيسية من بينها ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وزيادة الصادرات غير النفطية في العديد من بلدان منطقة الإسكوا، والزيادات الملحوظة في الدخل من السياحة، وبعض التقدم الذي تحقق في العملية السلمية بالشرق الأوسط، وبدء نشاط منظمة التجارة العالمية، واستمرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، وتطبيق معظم بلدان منطقة الإسكوا لسياسات نقدية ومالية حصيفة[١]، وتنفيذ الاصلاح الاقتصادي في معظم بلدان المنطقة.

وأدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الدخول النفطية في البلدان العشرة المصدِّرة للنفط في منطقة الإسكوا[٢]، وكان له بدوره تأثير ايجابي علىٍ الميزان التجاري والميزانية الحكومية لكل منها. وكانت الدخول النفطية لبلدان منطقة الإسكوا المصدرة للنفط قد انخفضت بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٤، ثم اعتدلت في عام ١٩٩٥ ومن المقدّر أنها ازدادت بنسبة ٣ر٩ في المائة فوصلت إلى ٤ر٧٨ مليار دولار بعد أن كانت ٨ر٧١ مليار دولار في عام ١٩٩٤. ولو أن هذه الزيادة تُعزى في معظمها إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٧ر٨ في المائة.

وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي لمنطقة الإسكوا (باستثناء العراق) قد شهد معدل نمو يبلغ ٨ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بمعدل نمو ضئيل هو ٨ر٠ في المائة في عام ١٩٩٤. ومع ذلك فقد أدى معدل النمو السكاني المرتفع نسبياً في المنطقة إلى ركود نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٥. ومن الضروري أن تزداد معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة لتحقيق معدلات نمو ايجابية للفرد وحتى يتمكن اقتصاد المنطقة من استيعاب الأعداد المتزايدة للأشخاص الجدد الذين ينضمون إلى قوة العمل كل سنة.

وقد تفاوت النمو والأداء الاقتصادي فيما بين بلدان منطقة الإسكوا. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي شهدت عُمان أعلى مستوى للنمو (٥ر٤ في المائة) وكانٍ أدنى مستوى للنمو هو الذي تحقق في قطر (واحد في المائة). وفي إطار الاقتصادات الأكثر تنوعاً تحقق أعلى معدل للنمو في الناتج المحلي الاجمالي في لبنان (٧ في المائة) وكان أدنى مستوى لمعدل النمو هو الذي تحقق في اليمن (٥ر٠ في المائة) عام ١٩٩٥.

كما أدت السياسات النقدية والمالية الحصيفة التي تتبعها معظم بلدان منطقة الإسكوا إلى مواصلة انخفاض معدلات التضخم في معظم اقتصادات المنطقة. ومع ذلك فقد ظلت معدلات التضخم بالغة الارتفاع في عـــام ١٩٩٥ في اليمن (٤٥ في المائة) وفي الضفة الغربية وقطاع غـزة (٢٥ في المائة) بينما استمر العراق يعاني من التضخم الجامح.

واستمرت معدلات البطالة العالية تمثل مشكلة حادة، تواجهها معظم الاقتصادات الأكثر تنوعاً، خصوصاً الضفة الغربية وقطاع غزة واليمن، إذ تُقدّر معدلات البطالة فيها بنسبة ٣٠ في المائة. وظلت

---

(١) بلدان منطقة الإسكوا هي: الأردن، والامارات العربية المتحدة، والبحرين، والجمهورية العربية السورية، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليمن.

(٢) ومن بينها دول مجلس التعاون الخليجي (الامارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) الى جانب مصر والعراق والجمهورية العربية السورية واليمن.

معدلات البطالة مرتفعة في الأردن ومصر عام ١٩٩٥، إذ كانت تبلغ نحو ١٥ في المائة، إذ كان كل من البلدين يتجهان، في تنفيذ الاصلاح الاقتصادي، إلى الحد من الانفاق الحكومي على مدى السنوات القليلة الماضية. وتقوم حكومتا الأردن ومصر بتنفيذ سياسات في مجال الاقتصاد العام ترمي إلى تشجيع القطاع الخاص على استيعاب الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين ينضمون لأول مرة إلى قوة العمل، ويُقدر عددهم في مصر بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ كل سنة. وتعاني الجمهورية العربية السورية أيضا من ارتفاع البطالة، وإن كانت معدلاتها أقل من معدلاتها في مصر والأردن. وعلى الرغم من أن جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي تستعين بالعاملين الأجانب، فإن بعض هذه البلدان تعاني أيضا من ارتفاع نسبة البطالة بين مواطنيها الأصليين.

وزادت نسبة تصدير البضائع في منطقة الإسكوا بما يقرب من ٨ر٤ في المائة خلال عام ١٩٩٥، بينما زادت الواردات بنحو ٩ر٢ في المائة. وكانت زيادة الصادرات ترجع بصفة رئيسية إلى ارتفاع الأسعار الدولية للنفط، مما زاد من قيمة صادرات المنطقة من النفط. وبالاضافة إلى ذلك شهدت الصادرات غير النفطية زيادة كبيرة في البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، خصوصاً الأردن ولبنان ومصر. وحقق الميزان التجاري العام للمنطقة فائضاً في عام ١٩٩٥، بسبب الفائض الذي تحقق في بلدان مجلس التعاون الخليجي، والذي رجحت كفته على كفة الميزان السلبي الكُلّي للاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة. وقد تحسنت موازين الحسابات الجارية بصفة عامة في عام ١٩٩٥، وكان التقدم الباهر هو الذي أحرزته المملكة العربية السعودية إذ تمكنت من تخفيض العجز الذي كان يبلغ قرابة ١ر٩ مليار دولار عام ١٩٩٤، وفقاً للتقديرات، إلى ٥ مليارات دولار عام ١٩٩٥. وما تزال بلدان مجلس التعاون الخليجي تواجه مشكلة التحويلات المالية الكبيرة منها إلى الخارج، وإن كان تدفق هذه التحويلات يساهم في تخفيف العجز في الميزان التجاري لدى بلدان المنطقة ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً.

وكان الدين الخارجي لبلدان منطقة الإسكوا، باستثناء العراق، في عام ١٩٩٥ ما يزال في مستوى عام ١٩٩٤ نفسه تقريباً، أي نحو ١٨٢ مليار دولار. أما انخفاض الدين الخارجي لعدد من بلدان منطقة الإسكوا، مثل الأردن والكويت والمملكة العربية السعودية، فقد انتفى تأثيره، بصفة عامة، بسبب الزيادة في الدين الخارجي للبلدان الأخرى بمنطقة الإسكوا، مثل لبنان ومصر واليمن.

واستمرت معظم بلدان منطقة الإسكوا على مدار عام ١٩٩٥ في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي، وهي التي تهدف إلى تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية، وزيادة الكفاءة والإنتاجية، وهي ضرورية بصفة خاصة في إطار الاقتصاد العالمي الذي تزداد سرعة ترابطه وتشابكه. وبدا بوضوح وجلاء الاتجاه إلى العزوف عن استراتيجية التنمية الاقتصادية المنغلقة على ذاتها، والتي تعتمد في المقام الأول على مشاركة الحكومة في النشاط الاقتصادي، والاتجاه بدلاً من ذلك إلى استراتيجية اقتصادية تتميز بالانفتاح على العالم الخارجي، وتعتمد على قيام القطاع الخاص بالدور الأساسي في الاقتصاد. وهكذا فإن عملية الخصخصة تسير قي طريقها، ولو أن ذلك يجري ببطء شديد في العديد من بلدان منطقة الإسكوا، إلى جانب سَن قوانين جديدة في مجال الاستثمار والضرائب، ابتغاء تشجيع الاستثمارات الخاصة، سواء من جانب المستثمرين المحليين أو الأجانب. ومع ذلك فإن استثمارات القطاع الخاص الأجنبي في المنطقة ما تزال متواضعة إذا قورنت بما يحدث في المناطق النامية الأخرى.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية والاجتماعية الدولية

ألف- النمو الاقتصادي والتطورات الدولية

١- النمو الاقتصادي العالمي

تعرّض الاقتصاد العالمي لانخفاض كبير في معدلات النمو في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ثم عاود انتعاشه بقوة في عام ١٩٩٤، وتشير التقديرات إلى أنه واصل الانتعاش والتوسع في عام ١٩٩٥، وإلى أن المجموع العالمي للنواتج المحلية الاجمالية، التي شهدت معدل نمـو بلغ ٢ر٦ في المائة في عـام ١٩٩٤، وهو أعلى مستوى وصل اليه منذ عام ١٩٩٠، قد حقق معدل النمو نفسه في عام ١٩٩٥ (الجدول ١). وقد شاركت المجموعات الرئيسية للبلدان في هذا النمو القوي، باستثناء الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إذ لا تزال الأنشطة الاقتصادية فيها تتعرض لتأثير عملية التحول إلى اقتصادات السوق. ولكن التدهور في الأنشطة الاقتصادية الذي ساد في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٤ قد انخفض كثيرا، حتى في هذه البلدان، أثناء عام ١٩٩٥، ومن المتوقع أن تنجح هذه المجموعة في تحقيق نمو اقتصادي إيجابي في عام ١٩٩٦.

الجدول ١- نمو الإنتاج العالمي، حسب المجموعات الرئيسية للبلدان، ١٩٩٠-١٩٩٥
(النسبة المئوية للتغير السنوي في الناتج المحلي الاجمالي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]
العالم	٢ر٨	٤ر٠	١	١ر١	٢ر٦	٢ر٦
اقتصادات السوق المتقدمة	٢ر٨	٨ر٠	١ر٥	١	٢ر٩	٢ر٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١ر٢	(٦ر٠)	٢ر٣	٣ر١	٤ر١	٣
الاتحاد الأوروبي	٢ر٧	٦ر٠	١	(٥ر٠)	٢ر٨	٢ر٨
اليابان	٤ر٨	٣ر٤	١ر١	(٢ر٠)	٥ر٠	٥ر٠
اقتصادات المرحلة الانتقالية	٢	(٨ر٨)	(١٢ر١)	(٦ر٩)	(٨ر٩)	(٢)
الاقتصادات النامية	١ر٣	٣ر٤	٤ر٩	٥	٥ر٤	٥
الصيـن	٣ر٩	٨	١٣ر٢	١٣ر٤	١١ر٨	١٠

المصدر: United Nations, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, "The world economy at the beginning of 1996, note by the Secretary-General", pp. 2 and 19.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي؛
(أ) تقديري.

أما في اقتصادات السوق المتقدمة التي شهدت نمواً بلغ ٩ر٢ في المائة عام ١٩٩٤ (وهو أعلى معدل في السنوات الخمس السابقة) فقد تعرضت سرعة الأنشطة الاقتصادية للبطء بعض الشيء في عام ١٩٩٥، إذ تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي قد شهد معدل نمو يبلغ ٤ر٢ في المائة، كما أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي شهد معدل نمو بلغ ١ر٤ في المائة عام ١٩٩٤، لم يزد نموه عام ١٩٩٥ عن ٣ في المائة. وكان السبب في الانخفاض الطفيف في النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة في عام ١٩٩٥ هو السياسات النقدية الصارمة التي اتبعتها هيئة الاحتياطي الفيدرالي خلال عام ١٩٩٤ لتمكين النمو الاقتصادي من الاستمرار، مع السيطرة على التضخم والبطالة.

وقد لجأت السلطات النقدية بالولايات المتحدة إلى رفع أسعار الفائدة للرصيد الفيدرالي عدة مرات في الفترة من شباط/فبراير ١٩٩٤ إلى تموز/يوليو ١٩٩٥، بهدف إبطاء النمو الاقتصادي والحيلولة دون الوصول بالاقتصاد إلى حد الفوران. وأدى انخفاض النمو في مستوى الطلب المحلي أيضا إلى الاعتدال، بصفة عامة، في النمو الاقتصادي. كما ظلت ديون المستهلكين على نفس المستوى المرتفع، مما كان له تأثيره في الانفاق في عام ١٩٩٥، مما ساهم في تخفيض النمو الاقتصادي أيضاً. وعلى أي حال، فإن السلطات النقدية عادت في تموز/يوليو ١٩٩٥ فرفعت القيود عن سياساتها النقدية الصارمة عندما رأت أن المؤشرات الاقتصادية تدل على أن معدل النمو في الناتج القومي الاجمالي للربع الأخير من عام ١٩٩٥ سيكون أقل من المتوقع.

وأما في الاتحاد الأوروبي فقد حقق النمو الاقتصادي بعض الانتعاش في عام ١٩٩٤، إذ بلغ معدل النمو ٨ر٢ في المائة، بالمقارنة بالانكماش الذي بلغ ٥ر٠ في المائة عام ١٩٩٣. وكان ذلك يرجع إلى النمو الكبير في ألمانيا والمملكة المتحدة. ففي ألمانيا استعاد النمو الاقتصادي قوته في عام ١٩٩٤ فوصل إلى ٩ر٢ في المائة بعد أن كان معدل النمو لا يزيد عن ١ر١ في المائة في عام ١٩٩٣، وقد وصل وفقاً للتقديرات إلى ٢ر٣ في المائة في عام ١٩٩٥[٣]. واستفاد النمو الاقتصادي في ألمانيا عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ من قوة قطاع التصدير، رغم ارتفاع قيمة المارك الألماني في مقابل العملات الأوروبية الأخرى والدولار الأمريكي، والنهضة العمرانية الكبيرة في القسم الشرقي من البلاد. وأما في المملكة المتحدة، فإن النمو الاقتصادي الذي انتعش في عام ١٩٩٣ فوصل إلى ٢ر٢ في المائة، ازداد قوة في عام ١٩٩٤ ووصل معدل النمو فيه إلى ٨ر٣ في المائة[٤]، فكان من أعلى المعدلات في البلدان الصناعية الكبرى. ولكن التقديرات تشير إلى أن النمو الاقتصادي شابه البطء في عام ١٩٩٥ فأصبح ٧ر٢[٥] في المائة، بسبب انخفاض الإنتاج الصناعي، وهبوط الطلب في البلدان الصناعية الكبرى، والانكماشات المالية والنقدية.

وتُعتبر اليابان البلد الوحيد من بين البلدان الصناعية الرئيسية الذي لم يشتد فيه ساعد الانتعاش الاقتصادي في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، بل ظل التوسع الاقتصادي يتسم بالبطء رغم السياسات المالية المنشِّطة التي اتبعتها الحكومة في هذين العامين. فقد كانت السياسات النقدية للحكومة تؤيد التوسع الاقتصادي، كما أنها خفضت أسعار الفائدة في الأجل القصير تخفيضاً كبيراً لتشجيع الاقتراض

---

(٣) International Monetary Fund, *World Economic Outlook,* May 1995 (Washington, D.C.), p. 3.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) Organization for Economic Cooperation and Development, *Economic Outlook* 58, December 1995, p. 67.

والاستثمار. وإلى جانب ذلك فإن الحكومة قد أنفقت، في إطار سياساتها المالية التوسعية، نحو ٧٣ مليار ين منذ عام ١٩٩٢ لتنشيط النمو. ومع ذلك فقد عاقت النهضة الاقتصادية بعض العراقيل أهمها ارتفاع سعر صرف العملة اليابانية (الين) والزلزال الذي وقع في مدينة كوبي اليابانية. أما ارتفاع أسعار صرف العملة فقد أدى إلى تقليل الصادرات، وهي التي كانت تعتبر الآلة المحركة للنمو الاقتصادي في اليابان بصورة تقليدية. وهكذا فإن الناتج القومي الاجمالي لليابان الذي كان معدل نموه في عام ١٩٩٣ سلبياً، أي -٢ر٠ في المائة، ثم نهض بعض الشيء في عام ١٩٩٤ فبلغ معدل النمو رقماً ايجابياً هو ٥ر٠ في المائة، فقد حقق وفقا للتقديرات معدل النمو نفسه في عام ١٩٩٥.

وتشير التقديرات إلى أن التدهور في الأنشطة الاقتصادية في البلدان التي تمر بالمرحلة الانتقالية، والذي ساد هذه المجموعة في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٤ قد انخفضت سرعته في عام ١٩٩٥، وإلى أن مجموع النواتج المحلية الاجمالية لها لم ينخفض إلا بمقدار ٢ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد أن انخفض بنسبة ١ر١٢ في المائة في عام ١٩٩٢، و ٩ر٦ في المائة في عام ١٩٩٣، و ٩ر٨ في المائة في عام ١٩٩٤. وقد نجحت معظم هذه البلدان في تخفيض اختلالاتها المالية ومعدلات التضخم فيها، كما شهد بعضها زيادة في النمو، منها ألبانيا (٤ر٧ في المائة) واستونيا (٦ر٠ في المائة) وسلوفينيا (٥ر٠ في المائة)[٦] وإلى جانب ذلك فقد نجحت برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي نفذتها هذه البلدان في غضون السنوات الخمس الأخيرة، في مساعدة معظم بلدان هذه المجموعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإصلاحات المؤسسية وتحسين المناخ الاقتصادي العام، مما أدى إلى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ساعدت على استئناف النمو الاقتصادي وتنفيذ برامج الخصخصة.

٢- النمو الاقتصادي في البلدان النامية

واصلت اقتصادات البلدان النامية، كمجموعة، السير بنشاط في طريق النمو في عام ١٩٩٥. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الناتج القومي الاجمالي لهذه المجموعة من البلدان قد حقق نمواً قدره ٥ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بنسبة ٤ر٥ في المائة في عام ١٩٩٤ (الجدول ٢). ورغم انخفاض سرعة النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٥، فهو ما يزال يتسم بالقوة إذا قورن بالعقد الماضي، كما أنه اقترن بانخفاض معدلات التضخم. ومما ساعد على النمو الاقتصادي في البلدان النامية في العامين الأخيرين ازدياد الطلب على السلع الأولية في البلدان الصناعية الرئيسية، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها. كما شهد عام ١٩٩٥ زيادة أسعار النفط بنسبة ٨ر٧ في المائة عما كانت عليه عام ١٩٩٤، وقد ساعد ذلك الأداء الاقتصادي كبار البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، بما فيها بلدان منطقة الإسكوا.

وواصلت اقتصادات جنوب وشرق آسيا، باستثناء الصين، نمط النمو القوي في عام ١٩٩٥. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الناتج المحلي الاجمالي لهذه المجموعة حقق نمواً قدره ١ر٧ في المائة في عام ١٩٩٥، وهو أعلى معدل في السنوات الست الأخيرة. واستفاد النمو الاقتصادي من قوة قطاع التصدير، إذ ازدادت قوة منتجاته على التنافس مع المنتجات اليابانية، بسبب ارتفاع سعر صرف الين الياباني إزاء عملات كل من هذه البلدان. وبالاضافة إلى ذلك فإن استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية، سواء الاستثمارات المباشرة أو من خلال المساهمة في الاستثمار، زاد من سرعة النمو والتنمية الاقتصادية فيها.

---

(٦) International Monetary Fund, *World Economic Outlook*, May 1995 (Washington D.C.) p. 53.

الجدول ٢- الإنتاج والنمو في البلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٥
(النسبة المئوية للنمو السنوي في الناتج القومي الاجمالي)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
البلدان النامية	٣ر١	٣ر٥	٤ر٩	٥	٥ر٤	٥ر٠
أمريكا اللاتينية	(٠ر١)	٢ر٩	٢ر٢	٣	٤ر٥	١ر٠
افريقيا	٢ر٢	١ر٣	٠ر٨	٠ر٤	٢ر٥	٢ر٥
جنوب وشرق آسيا	٦ر٦	٥ر٤	٥ر٢	٥ر٥	٦ر٧	٧ر١
الصيـــن	٣ر٩	٨	١٣ر٢	١٣ر٤	١١ر٨	١٠

المصدر: United Nations, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, "The world economy at the beginning of 1996, note by the Secretary-General", p. 23.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي.

واستمر النمو الاقتصادي في الصين بمعدل يبلغ نحو ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥، وتشير التقديرات إلى أن الناتج القومي الاجمالي قد حقق نمواً بلغ ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥، أي أنه يقل قليلاً عن المعدل الذي تحقق في عام ١٩٩٤ وبلغ ١١ر٨ في المائة. ورغم هذا الانخفاض الذي يرجع إلى الدعم المالي الذي لجأت إليه الحكومة للحيلولة دون وصول الاقتصاد إلى درجة الفوران، فما يزال مستوى النمو الاقتصادي في الصين أعلى مستوى في العالم. وأول ما يشغل بال الحكومة الصينية حالياً هو كيف توجه مسيرة الاقتصاد إلى طريق يكفل الاستدامة والسيطرة على التضخم.

ويقدر معدل النمو الاقتصادي في افريقيا خلال عام ١٩٩٥ بنسبة ٢ر٥ في المائة، وهو المستوى الذي ساد عام ١٩٩٤ وكان أعلى مستوى يتحقق منذ عدة سنوات. ومع ذلك فما يزال النمو الاقتصادي في افريقيا متخلفاً عن النمو الذي يجري في المناطق النامية الأخرى. وإلى جانب ذلك، فإننا إذا أخذنا في اعتبارنا معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً في كثير من البلدان الافريقية، فسوف نجد أن معدل النمو للفرد ما يزال بالغ الانخفاض، خصوصاً في البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى. وعلى نحو ما حدث في سائر البلدان النامية، كان ارتفاع إيرادات الصادرات في عام ١٩٩٥ من العوامل التي ساعدت على التوسع الاقتصادي. كما أن برامج وسياسات الاصلاح والاستقرار الاقتصادي التي يقوم بتطبيقها عدد كبير من البلدان الافريقية أدت إلى تحسين المناخ الاقتصادي إلى حد كبير وتنشيط النمو.

وتشير التقديرات إلى أن النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية قد انخفض بشدة في عام ١٩٩٥، وإلى أن معدل نمو الناتج القومي الاجمالي لمجموع هذه البلدان قد تضاءل إلى ما لا يزيد على واحد في المائة، بعد أن كان مستواه قد بلغ ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٤. وانخفضت سرعة الانتعاش الاقتصادي في عام ١٩٩٥ بعد انطلاقه في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. إذ تضرر النمو الاقتصادي في مجموعة هذه البلدان بالأزمة المكسيكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ والتي نجمت عن تخفيض العملة وتعويم سعر الصرف للعملة المكسيكية الجديدة - البيزو - مما أدى إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تدفقاً كبيراً على المكسيك، وتسبب في الضغط الشديد على سعر الصرف وخفض الاحتياطيات الدولية

للمكسيك تخفيضاً كبيراً. وامتد تأثير الأزمة إلى باقي بلدان هذه المجموعة، خصوصاً إلى البلدان التي تعتمد اعتماداً كبيراً على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل الاستثمار، مثل الأرجنتين. ورغم أن الأزمة كانت حدثاً قصير الأجل، فقد ساهمت في تقليص النمو الاقتصادي في كثير من بلدان هذه المجموعة في عام ١٩٩٥.

وقد تحسَّن الأداء الاقتصادي في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بعام ١٩٩٤، إذ يقدر أن معدل النمو لمجموع النواتج المحلية الاجمالية للمنطقة (باستثناء العراق التي اقتصر معدل النمو فيها على ٨ر٠ في المائة في عام ١٩٩٤) بلغ ٨ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥، إذ أفادت المنطقة من الزيادة في أسعار النفط التي بلغت ٧ر٨ في المائة، وكذلك من تحسُّن المناخ الاقتصادي العام الراجع إلى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في العديد من بلدان المنطقة.

٣- التجارة العالمية

استمر النمو في التجارة العالمية يسير بخطوات أسرعٍ من خطوات نمو الإنتاج العالمي. إذ واصلت التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ توسعها الكبير، وشد من ساعدها الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية الكبرى وفي البلدان النامية على حدٍ سواء. إذ إن ارتفاع أسعار السلع الأولية، الراجع إلى قوة الطلب في البلدان النامية، قد دعم صادرات البلدان النامية، كما أن ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٩٥ بنسبة ٧ر٨ في المائة ساعد على نمو صادرات البلدان المصدرة للنفط.

ولكن النمو في هذا القطاع يرجع بصفة أساسية إلى الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، مما دعم الطلب، بما في ذلك الطلب على الواردات. وتشير التقديرات إلى أن الواردات قد ارتفعت حتى في اليابان، حيث ما يزال النمو الاقتصادي ضعيفاً، بنسبة ٢ر١٤[٧] في المائة عام ١٩٩٥، إذ إن ارتفاع سعر صرف العملة اليابانية (الين) منح الواردات قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق اليابانية المحلية. وارتفعت الواردات في الولايات المتحدة بنسبة ٤ر١٣ في المائة في عام ١٩٩٤، بسبب ازدياد الطلب على الواردات من المواد الخام، بما فيها النفط. ورغم انخفاض الواردات في عام ١٩٩٥ بما يُقدَّر بنحو ١١ في المائة، بعد ميل النمو الاقتصادي إلى الاعتدال، فقد استمر قطاع الواردات يتمتع بالقوة بالمقارنة بما كان عليه في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢. بل إن تخفيض سعر الدولار في عام ١٩٩٥ لم يؤدِ إلى تخفيض كبير في تدفق الواردات.

وفيما يتعلق باقتصادات السوق المتقدمة، يُقدَّر أن حجم الواردات قد حقق نمواً بلغ ٩ر٨ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد أن بلغ ٨ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٤ (الجدول ٣).

ورغم الانخفاض المعتدل في معدل الواردات، فقد احتفظ هذا القطاع بقوته، بفضل زيادة الطلب وارتفاع أسعار صرف كثير من العملات، وخصوصاً المارك الألماني.

---

(٧) United Nations, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, "The world economy at the beginning of 1996, note by the Secretary-General", p. 25.

الجدول ٣- التجارة العالمية: معدلات نمو حجمها، ١٩٩٠-١٩٩٥

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
التجارة العالمية	٤ر٨	٣ر٥	٦ر٠	٤ر٢	١٠ر٤	٩ر٨
حجم الصادرات						
اقتصادات السوق المتقدمة	٥ر٠	٤ر٣	٤ر٢	١ر٨	٩ر٥	٨ر٠
البلدان النامية	٦ر٤	١١ر٣	٩ر٦	١١ر٧	١١ر٨	١٢ر٦
حجم الواردات						
اقتصادات السوق المتقدمة	٦ر٤	٩ر٢	٨ر٤	١ر٠	١٠ر٨	٨ر٩
البلدان النامية	٩ر٤	١٢ر٨	٣ر١١	١١ر٣	١٠ر٤	١٣ر٥

المصدر: United Nations, Department of Economic and Social Information and Policy Analysis, "The world economy at the beginning of 1996, note by the Secretary-General", p. 25.

أما صادرات اقتصادات السوق المتقدمة فكان أداؤها حسناً أيضاً في عام ١٩٩٥، باستثناء اليابان. ويُقدَّر أن حجم صادرات هذه المجموعة من البلدان قد شهد نمواً يبلغ ٨ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد أن بلغ ٥ر٩ في المائة في عام ١٩٩٤. وبينما زادت صادرات أمريكا الشمالية في عام ١٩٩٥ لأسباب ترجع في المقام الأول إلى ارتفاع الإنتاجية وانخفاض سعر صرف الدولار، فإن نمو حجم صادرات اليابان قد انخفض في عام ١٩٩٥ إلى ١ر٤ في المائة، بعد أن كان ١ر٧ في المائة في عام ١٩٩٤. وكانت العوامل الرئيسية وراء هذا الانخفاض تتمثل في ارتفاع سعر صرف العملة اليابانية، مما قلل من القدرة التنافسية للمنتجات اليابانية في الأسواق العالمية، وانخفاض النمو الاقتصادي في اليابان بالمقارنة بباقي بلدان المجموعة. كما انخفض حجم الصادرات في أوروبا الغربية انخفاضاً طفيفاً أيضاً في عام ١٩٩٥، بسبب انخفاض الطلب العالمي، كما أن ارتفاع سعر صرف العملة، على نحو ما حدث في ألمانيا، قلل من القدرة التنافسية لصادرات بعض البلدان في الأسواق الدولية.

واستمر النمو الثابت للصادرات والواردات في البلدان النامية في عام ١٩٩٥، على نحو ما كان عليه الحال في السنوات الخمس السابقة. وكان من أسباب زيادة حجم الصادرات الارتفاع الكبير في الطلب على السلع الأولية والبضائع الصناعية. واستفادت البلدان النامية بصفة عامة، وتلك الواقعة في منطقة النمو الدينامي في جنوب وشرقي آسيا بصفة خاصة، من ارتفاع الطلب على الواردات في البلدان الصناعية الكبرى. كما أن ارتفاع سعر صرف العملة اليابانية ساعد على تدعيم صادرات بلدان جنوب وشرق آسيا بأن جعل منتجاتها ذات قدرة تنافسية أكبر في الأسواق العالمية مع الصادرات اليابانية. بل إن صادرات البلدان المصدرة للنفط، التي كانت قد انخفضت نتيجة انخفاض أسعار النفط على مدى السنوات القليلة الماضية، عادت إلى الارتفاع من جديد في عام ١٩٩٥ عندما زادت أسعار النفط بنسبة ٧ر٨ بالمقارنة بعام ١٩٩٤.

وعادت صادرات افريقيا إلى الانتعاش في عام ١٩٩٥، بعد أن كانت قد انخفضت في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤. ومن المقدر أن حجم الصادرات قد ازداد بنسبة ٥ في المائة بالمقارنة بنسبة ٥ر١ في المائة في ١٩٩٤، وبالتقلص الذي كان يبلغ ٢ر٢ في المائة في عام ١٩٩٣. وعلى نحو ما حدث لسائر البلدان النامية، استفادت صادرات البلدان الافريقية من قوة الطلب في البلدان الصناعية ومن ارتفاع

أسعار النفط. وبالاضافة إلى ذلك، فقد ساعد انضمام جنوب افريقيا إلى هذه الدول على زيادة صادرات قارة افريقيا بصفة عامة. كما ازدادت الواردات أيضا في عام ١٩٩٥، بسبب استمرار النمو الاقتصادي في القارة كلها. ويُقدر أن حجم الواردات قد حقق معدل نمو بلغ ٦ر٣ في المائة في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بانخفاض قدره ٢ر١ في المائة في عام ١٩٩٤.

أما في أمريكا اللاتينية، فإن الأزمة المكسيكية، التي امتد تأثيرها السلبي إلى سائر المنطقة، أدت إلى تخفيض النمو الاقتصادي وتخفيض الطلب على الواردات، بسبب قيام بلدان أمريكا اللاتينية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتخفيض اختلالاتها الخارجية. وتشير التقديرات إلى أن معدل النمو في حجم واردات هذه المجموعة قد انخفض انخفاضاً حاداً في عام ١٩٩٥ بحيث لم يتجاوز ٧ر٣ في المائة، بعد أن كان قد بلغ ٣ر١٥ في المائة في عام ١٩٩٤. وكان معدل نمو الصادرات أعلى من معدل نمو الواردات، بسبب ارتفاع الطلب في البلدان الصناعية، خصوصاً في أمريكا الشمالية التي تربطها علاقات تجارية قوية ببلدان أمريكا اللاتينية، وكذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط. ويُقدر أن حجم صادرات هذه المجموعة من الدول قد ازداد بنسبة ٤ر٧ في المائة في عام ١٩٩٥، أي بانخفاض طفيف عن مستوى النمو الذي تحقق في عام ١٩٩٤ وهو ٢ر٩ في المائة[٨].

باء- البطالـــــة

انخفضت معدلات البطالة انخفاضاً طفيفاً في البلدان الصناعية الكبرى، باستثناء اليابان، في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بعام ١٩٩٤. ولكن معدلات البطالة ظلت مرتفعة بصورة نسبية، رغم هذا الانخفاض، في هذه المجموعة من البلدان. إذ إن انخفاض النمو الاقتصادي أدى إلى انخفاض الطلب على الأيدي العاملة في كبرى البلدان الصناعية، باستثناء الولايات المتحدة، حيث ظل معدل البطالة قريبا من مستواه الطبيعي. وظلت البطالة تمثل مشكلة اقتصادية كبرى تواجه هذه المجموعة من البلدان، لأن الانتعاش الاقتصادي لم يكن بالقوة اللازمة لتوليد الطلب الكافي على الأيدي العاملة، بحيث يؤدي إلى تخفيض ملحوظ في معدل البطالة. وإلى جانب ذلك فقد ظل النمو الاقتصادي ضعيفاً في بعض هذه البلدان، كاليابان على سبيل المثال، مما أسهم في كساد سوق العمالة. ويُقدر أن معدل البطالة في اليابان قد وصل إلى ٣ في المائة في عام ١٩٩٥، وهو أعلى مستوى له في السنوات القليلة الماضية. واليابان هو البلد الوحيد من بين البلدان الصناعية الكبرى التي تشير التقديرات إلى زيادة معدل البطالة فيه في عام ١٩٩٥.

وانخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى ٧ر٥ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد أن بلغ ٦ في المائة في عام ١٩٩٤ (الجدول ٤) رغم البطء الذي اتسم به النمو الاقتصادي. فإذا حدث انخفاض آخر في معدل البطالة فمن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الأجور وزيادة تكاليف الإنتاج، مما قد يؤدي بدوره إلى إحداث ضغوط تضخمية.

وتُعتبر البطالة في ألمانيا حالياً مشكلة اقتصادية خطيرة تتطلب التصدي لها على الفور، وكان معدل البطالة قد وصل فيها إلى ٩ر٦ في المائة في عام ١٩٩٤، وهو أعلى مستوى له منذ عام ١٩٨٥، ثم انخفض انخفاضاً طفيفاً في عام ١٩٩٥ فأصبح ٧ر٦ في المائة لكنه ما يزال يُعتبر من بين أعلى

---

(٨) United Nations, Department of Economic and Social Information and Policy Analysis, "The world economy at the beginning of 1996, note by the Secretary-General", p. 25.

المعدلات في البلدان الصناعية الرئيسية بعد فرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة، حيث وصلت معدلات البطالة في عام ١٩٩٥، وفقاً للتقديرات، إلى ٦ر١١ في المائة، و ٥ر١١ في المائة و ٣ر٨ في المائة على الترتيب. وكان انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع الأجور من العوامل التي ساهمت في الزيادة العامة في مستوى البطالة في ألمانيا.

أما في فرنسا فإن معدل البطالة من أعلى المعدلات في البلدان الصناعية الكبرى رغم الانخفاض الطفيف الذي طرأ عليه في عام ١٩٩٥ والذي ساعدت عليه الزيادة الملحوظة في العمالة في القطاع الخاص، وهو الذي نهض بدور كبير في تخفيض معدل البطالة. كما انخفض معدل البطالة في المملكة المتحدة من ٥ر٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣ر٨ في عام ١٩٩٥ (وهو أدنى مستوى له منذ عام ١٩٩٠) ومن المتوقع أن يزداد انخفاضه في عام ١٩٩٦ مع الازدياد المتوقع في سرعة الانتعاش الاقتصادي.

جيم- التضخم

أهم ما يتسم به الانتعاش الاقتصادي الجاري في اقتصادات السوق المتقدمة هو الاستقرار العام للأسعار، وعدم وجود ضغوط تضخمية حتى الآن. وقد ظلت معدلات التضخم في هذه المجموعة من البلدان منخفضة، باستثناء ايطاليا، حيث ما يزال التضخم باعثاً على القلق. وبالنسبة للمجموعة بصفة عامة كان معدل التضخم في أسعار المستهلك في عام ١٩٩٥ يُقدر بنسبة ٥ر٢ في المائة، مما يمثل

الجدول ٤- معدلات البطالة في البلدان ذات اقتصاد السوق، ١٩٩٠-١٩٩٥

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]
جميع اقتصادات السوق المتقدمة	٦ر٠	٦ر٧	٧ر٤	٧ر٨	٧ر٨	٧ر٤
البلدان الصناعية الرئيسية[ب]	٥ر٦	٦ر٢	٦ر٨	٦ر٩	٦ر٨	٦ر٥
اليابان	٢ر١	٢ر١	٢ر٢	٢ر٥	٢ر٩	٣ر٠
فرنسا	٨ر٩	٩ر٤	١٠ر٤	١١ر٦	١٢ر٣	١١ر٦
ألمانيا	٤ر٩	٤ر٢	٤ر٦	٦ر١	٦ر٩	٦ر٧
المملكة المتحدة	٦ر٨	٨ر٨	١٠ر١	١٠ر٤	٩ر٥	٨ر٣
الولايات المتحدة	٥ر٤	٦ر٦	٧ر٣	٦ر٧	٦ر٠	٥ر٧
بلدان صناعية أخرى	٨ر١	٨ر٩	١٠ر١	١٢	١٢ر٤	١١ر٨

المصدر: United Nations, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, "The world economy at the beginning of 1996, note by the Secretary-General", p. 22.

(أ) تقديري؛
(ب) بما في ذلك كندا وفرنسا وألمانيا وايطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

زيادة طفيفة عن مستواه في عام ١٩٩٤ وهو ٣ر٢ في المائة، وإن كان في الحقيقة لا يتجاوز نصف ما كان عليه عام ١٩٩٥ وهو ٥ في المائة (الجدول ٥). وما تزال اليابان تتمتع بأدنى معدل للتضخم بين البلدان الصناعية الرئيسية إذ إن ضعف الانتعاش الاقتصادي وارتفاع سعر صرف العملة اليابانية قد خففا من الضغوط التضخمية في عام ١٩٩٥. بل ان السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الحكومة في عام ١٩٩٥ لتنشيط النمو الاقتصادي لم تؤثر في مستويات الأسعار. وكان معدل نمو التضخم في أسعار المستهلك في اليابان لا يزيد عن نسبة ١ر٠ في المائة، أي أنه انخفض عن مستواه عام ١٩٩٤ الذي كان ٧ر٠ في المائة، ومستواه عام ١٩٩٠ الذي بلغ ١ر٣ في المائة. كما انخفض معدل التضخم في ألمانيا في عام ١٩٩٥ إلى ٢ر٢ في المائة، بعد أن كان ٠ر٣ في المائة في عام ١٩٩٤، بسبب البطء الذي شاب النمو الاقتصادي وارتفع سعر صرف العملة، وكساد سوق العمالة.

ورغم الارتفاع الطفيف في معدل التضخم في الولايات المتحدة عام ١٩٩٥ إلى نحو ٣ في المائة، ظلت الضغوط التضخمية ضعيفة بشكل عام. إذ لجأت السلطات النقدية في أوائل عام ١٩٩٥ إلى رفع أسعار الفائدة على القروض القصيرة الأجل للحيلولة دون عودة التضخم. واتسم النمو الاقتصادي عام ١٩٩٥ بالتباطؤ حتى اتخذ معدلات قابلة للاستمرار، إلى جانب انخفاض طفيف في استغلال الطاقات المتاحة، مما حال دون نشوء ضغوط قوية في سوق العمالة.

ويمكن القول بصفة عامة بأن البلدان الصناعية الكبرى واصلت سيطرتها إلى حد كبير على الضغوط التضخمية، وكانت تستعين في ذلك بانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، وبكساد سوق العمالة الذي حافظ على الانخفاض النسبي في تكاليف العمالة، وبالحصافة المالية.

أما في البلدان النامية فإن معدلات التضخم للمجموعة بأسرها قد انخفضت في عام ١٩٩٥ إلى نصف ما كانت عليه عام ١٩٩٤. وكان العامل الذي نهض بالدور الأساسي في تخفيض معدلات التضخم هو وضع القيود المالية التي نجم عنها تخفيض العجز في ميزانياتها، وكانت تمثل جانبا من برامج التثبيت في الاقتصاد العام التي يقوم بتنفيذها عدد كبير من البلدان النامية.

وفيما يتعلق بجنوب وشرقي آسيا، حيث استمر النمو الاقتصادي على مستوياته العالية، لجأت عدة بلدان إلى اتباع سياسات مالية ونقدية تقييدية بغية الحد من النمو، ومن ثم تخفيف الضغوط التضخمية. وكان التضخم قد ارتفع في آسيا عام ١٩٩٤ نتيجة زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشير التقديرات إلى أن معدل التضخم قد انخفض في عام ١٩٩٥ فأصبح ٩ر٩ في المائة، وهو أقل معدل بين المناطق النامية في العالم.

ونجحت أمريكا اللاتينية في إحراز بعض التقدم في مكافحة التضخم، ففي الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٤ انخفض معدل التضخم للمجموعة بصفة عامة إلى نحو النصف تقريبا إذ هبط إلى ١ر٣٦ في المائة، وقامت هذه المجموعة من البلدان بتنفيذ سياسات مالية ونقدية تقييدية لتخفيض معدلات التضخم، ومع ذلك فإن معدلات التضخم في أمريكا اللاتينية ما تزال أعلى معدلات تضخم في المناطق النامية.

وحققت البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تقدماً كبيراً في مكافحة التضخم في العامين المنصرمين. وكانت العوامل الرئيسية التي أدت إلى انخفاض معدل التضخم للمجموعة بصفة عامة هي الحصافة المالية، والسياسات النقدية التقييدية وضعف النمو الاقتصادي في بعض البلدان.

وانخفض التضخم في الأسعار للمستهلك في عام ١٩٩٥ إلى ٩ر١٢٦ في المائة، مقارنة بنسبة ٢ر٢٩٥ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٣ر٧٢٢ في المائة في عام ١٩٩٢.

الجدول ٥- التضخم في الأسعار للمستهلك في بعض البلدان والمجموعات المختارة، ١٩٩٠-١٩٩٥

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]
جميع اقتصادات السوق المتقدمة	٥ر٠	٤ر٣	٣ر١	٢ر٧	٢ر٣	٢ر٥
البلدان الصناعية الرئيسية	٤ر٨	٤ر٢	٢ر٩	٢ر٦	٢ر١	٢ر٤
ألمانيا	٢ر٧	٣ر٥	٤ر٠	٤ر١	٣ر٠	٢ر٢
اليابان	٣ر١	٣ر٣	١ر٧	١ر٢	٠ر٧	٠ر١
الولايات المتحدة	٥ر٤	٤ر٢	٣ر١	٣ر٠	٢ر٦	٣ر٠
البلدان الصناعية الأخرى	٦ر١	٥ر٢	٤	٣ر٧	٣ر١	٣ر٥
البلدان النامية	٦١ر٧	٣٣ر٤	٣٥ر٩	٤٣	٤٨	١٧ر٥
افريقيا	١٦ر٣	٢٤ر٧	٢٩ر٧	٢٦ر٨	٣٣ر٦	٢١ر٤
آسيا	٦ر٦	٧ر٧	٧ر١	٩ر٤	١٣ر٥	٩ر٩
نصف الكرة الغربي	٤٤٠ر٨	١٢٨ر٨	١٥٢ر٦	٢١٢ر٣	٢٢٥ر٨	٣٦ر١
بلدان المرحلة الانتقالية	٤٤ر١	٩٤ر٨	٧٢٢ر٣	٦٧٥ر١	٢٩٥ر٢	١٢٦ر٩

المصدر: United Nations, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, "The world economy at the beginning of 1996, note by the Secretary-General", p. 21; and the International Monetary Fund, *World Economic Outlook*, May 1995, pp. 132 and 135.

(أ) تقديري.

دال- أسعار الفائدة

اتجهت عدة بلدان صناعية رئيسية في عام ١٩٩٥ إلى اتباع سياسات نقدية تقييدية تهدف إلى الإبطاء بالنمو حتى يصل إلى معدلات يمكن مواصلتها، فرفعت السلطات النقدية أسعار الفائدة على القروض القصيرة الأجل للإبطاء بمعدلات الاستثمار وضمان النمو الاقتصادي بمعدلات مستمرة، كما لجأت السلطات النقدية في بعض البلدان الأوروبية إلى رفع أسعار الفائدة القصيرة الأجل لمنع عملاتها المختلفة من مواصلة انخفاض سعر صرفها خصوصا في مقابل المارك الألماني.

وفي الولايات المتحدة قامت هيئة الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة للرصيد الفيدرالي عدة مرات ما بين شباط/فبراير ١٩٩٤ وآذار/مارس ١٩٩٥ للحيلولة دون الوصول بالاقتصاد إلى درجة الفوران. وقد رفعت سعر الفائدة بمقدار ثلاث نقاط في المائة فأصبحت ٦ في المائة، استجابة إلى معدل النمو الاقتصادي الذي كان أعلى من المتوقع. ولكن أسعار الفائدة على الرصيد الفيدرالي انخفضت من جديد إلى ٥ر٧٥ في المائة في تموز/يوليو ١٩٩٥، بعد أن أشارت المؤشرات الاقتصادية إلى مستوى من النمو أعلى من المتوقع في الربع الثالث لعام ١٩٩٥.

وفي ألمانيا كان النمو الاقتصادي البطيء وارتفاع سعر صرف العملة حافزاً للسلطات النقدية على تخفيض أسعار الفائدة القصيرة الأجل إلى ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد أن كانت ٤ر٥ في المائة في عام ١٩٩٤، و ٣ر٧ في المائة في ١٩٩٣ (الجدول ٦) كما قامت اليابان كذلك بتخفيض سعر الفائدة القصيرة الأجل ابتغاء تنشيط النمو الاقتصادي، واستجابة لارتفاع سعر صرف الين أمام العملات الرئيسية، وهو الذي أضر بصادرات البلد وتسبب في تعطيل الانتعاش الاقتصادي. ويعتبر سعر الفائدة القصير الأجل في اليابان أدنى سعر في البلدان الصناعية الكبرى، مما شجع رجال الأعمال اليابانيين على الاقتراض من الأسواق المالية اليابانية وإعادة الاستثمار في سوق السندات بالولايات المتحدة، حيث كان العائد يتراوح بين ٦ في المائة و ٦ر٦ في المائة في الشهور القليلة الأخيرة من عام ١٩٩٥. وساعدت القيود المالية في معظم البلدان الصناعية، باستثناء اليابان، السلطات النقدية فيها على تخفيض أسعار الفائدة القصيرة الأجل في عام ١٩٩٤. ومع ذلك، فبينما كانت اليابان وألمانيا تواصلان سياساتهما النقدية التوسعية ابتغاء تنشيط النمو في عام ١٩٩٥، كانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تضعان القيود في سياساتهما النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة القصيرة الأجل (الجدول ٦).

الجدول ٦- اقتصادات السوق المتقدمة الرئيسية: أسعار الفائدة في الأجلين القصير والطويل، ١٩٩٠-١٩٩٥

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
أسعار الفائدة في الأجل القصير[أ]						
الولايات المتحدة	٥ر٧	٥ر٤	٣ر٤	٣ر٠	٤ر٢	٥ر٥
اليابان	٧ر٧	٧ر٢	٤ر٣	٢ر٩	٢ر٣	١ر٢
ألمانيا	٨ر٥	٩ر٢	٩ر٥	٧ر٣	٥ر٤	٤ر٥
المملكة المتحدة	١٤ر٨	١١ر٥	٩ر٦	٥ر٩	٥ر٥	٦ر٧
أسعار الفائدة في الأجل الطويل[ب]						
الولايات المتحدة	٨ر٦	٧ر٩	٧ر٠	٥ر٩	٧ر١	٦ر٦
اليابان	٧ر٠	٦ر٤	٥ر٣	٤ر٣	٤ر٤	٣ر٤
ألمانيا	٨ر٨	٨ر٥	٧ر٩	٦ر٥	٦ر٩	٦ر٩
المملكة المتحدة	١١ر٨	١٠ر١	٩ر١	٧ر٥	٨ر٢	٨ر٢

المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development, *OECD Economic Outlook* 58, December 1995.

(أ) بالنسبة للولايات المتحدة: أذون خزانة لمدة ثلاثة أشهر؛ وبالنسبة لليابان شهادات ايداع من ٣ إلى ٦ شهور؛ وبالنسبة لألمانيا والمملكة المتحدة أسعار الصرف السائدة بين المصارف لمدة ثلاثة شهور؛

(ب) بالنسبة للولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة: سندات حكومية لمدة عشر سنوات، وبالنسبة لألمانيا سندات قطاع عام لمدة تتراوح بين ٨ و ١٥ سنة.

وانخفضت أسعار الفائدة الطويلة الأجل في عام ١٩٩٥ في اليابان والولايات المتحدة على أثر انقشاع الخوف من التضخم، ولكن هذه الأسعار ظلت كما هي في كل من ألمانيا والمملكة المتحدة. ومع ذلك فإن أسعار الفائدة الطويلة الأجل ظلت مرتفعة بصورة نسبية، وكان السبب الأساسي هو زيادة الطلب على رأس المال، والمستويات العالية للدين العام في بعض كبرى البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة، والتنافس للحصول على الموارد المالية بين الحكومات والقطاع الخاص.

هاء- تدفق الموارد الخارجية إلى البلدان النامية

بلغ صافي الموارد الخارجية المتدفقة إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٥ أعلى معدل له حتى الآن وهو ٢٣١ مليار دولار، بعد أن كان ٤ر٢٠٧ مليار دولار في عام ١٩٩٤[٩]. وكان العامل الرئيسي الذي ساهم في الارتفاع العام في مجموع التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية هو الزيادة الكبيرة في رأس المال الخاص، خصوصاً على شكل الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد سجل تدفق رأس المال الخاص في عام ١٩٩٥ رقماً قياسياً جديداً هو ١ر١٦٧ مليار دولار، أي أنه ارتفع بنسبة ٢ر٥ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٤ وهو ٨ر١٥٨ مليار دولار. وارتفع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام ١٩٩٥ إلى ٣ر٩٠ مليار دولار، أي أنه ارتفع بنسبة ٧ر١٢ في المائة عما كان عليه عام ١٩٩٤ وهو ١ر٨٠ مليار دولار، وكان يمثل نحو ٥٤ في المائة من مجموع تدفقات رأس المال الخاص. ومع ذلك، فرغم ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، انخفض تدفق حوافظ الأسهم في عام ١٩٩٥ بنسبة ٩ر٣٦ في المائة ليصبح ٠ر٢٢ مليار دولار بعد أن كان ٩ر٣٤ مليار دولار في عام ١٩٩٤[١٠]، وذلك لسبب أساسي هو الأزمة المكسيكية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والتي أدت إلى التدفق الحاد إلى الخارج، في الأجل القصير، لاستثمارات حوافظ الأوراق المالية لا من المكسيك فحسب بل أيضا من الأسواق الناشئة الأخرى، خصوصاً من أمريكا اللاتينية. وهكذا فإن هذا الانخفاض الحاد في تدفق استثمارات الأوراق المالية أدى إلى تناقص التدفقات الكلية لرؤوس الأموال إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بعام ١٩٩٣. وإلى جانب ذلك فإن الزيادة في تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلدان النامية قد شارك فيها، في المقام الأول، عدد صغير من البلدان ذات الدخل المتوسط، خصوصاً في شرقي آسيا. وازداد نصيب شرقي آسيا من مجموع تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية من ٧ر٤٨ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٧ر٥٨ في المائة في عام ١٩٩٥ بينما ظل نصيب الشرق الأوسط وشمال افريقيا ثابتاً إذ لم يزد على ٤ في المائة، أي ٨ر٦ مليار دولار[١١]. وبالاضافة إلى ذلك، انخفض نصيب أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٥ إلى ما لا يزيد عن ٣ر٢٠ في المائة بعد أن كانت النسبة تبلغ ٣ر٣١ في المائة في عام ١٩٩٤، وذلك في المقام الأول بسبب الأزمة المكسيكية.

وعلى حين واصل تدفق رأس المال الخاص إلى البلدان النامية اتجاهه المتصاعد، انخفضت تدفقات المعونة الانمائية الرسمية في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤. وإلى جانب ذلك فإن الزيادة في هذه المعونة إبان عام ١٩٩٥ كانت في المقام الأول ترجع إلى استجابة المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، للأزمة المكسيكية.

---

(٩) World Bank, *World Debt Tables 1996*, volume 1, p. 3.

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه ص. ١١.

وقد أدى انخفاض المعونة الانمائية الرسمية إلى الإضرار بمعظم البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، إذ يرى القطاع الخاص أنها من المناطق التي يمثل الاستثمار فيها مخاطرة كبرى، ومن ثم فما تزال هذه البلدان تعتمد اعتمادا كبيراً على تدفق المعونة الإنمائية الرسمية.

وتواجه البلدان النامية ذات الدخل المنخفض تدهوراً في تدفق المعونة الانمائية الرسمية، سواء من البلدان المتقدمة أو من البلدان النامية المصدرة للنفط، والتي كانت فيما مضى تساهم بحصة أكبر من إنتاجها المحلي الاجمالي على شكل معونة اقتصادية لهذه البلدان النامية في السبعينيات والثمانينيات. ولكن الانخفاض الشديد في أسعار النفط وفي دخولها دفع هذه البلدان إلى تقليص انفاقها العام، بما في ذلك معونتها الاقتصادية إلى سائر البلدان النامية.

ولن تتمكن البلدان النامية ذات الدخل المنخفض التي ترزح تحت أعباء الديون الثقيلة من اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي أصبحت تمثل أهم مصدر لتمويل التنمية لديها، إلا إذا قامت باجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية، فمن شأن هذه الاصلاحات التي تتضمن زيادة كفاءة اقتصاد الشركات والاستقرار الاقتصادي على مستوى البلد، والاصلاحات المؤسسية، أن تؤدي إلى تحسُّن كبير في المناخ الاقتصادي وتؤدي إلى زيادة كبيرة في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولهذا أهميته البالغة إزاء تقلُّص تدفق المعونة الرسمية وزيادة الطلب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومع ذلك، فرغم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتمويل التنمية في البلدان النامية، فإن عدم استقرارها يعرض اقتصاداتها للتضرر من أي تغيرات في السياسات القصيرة الأجل. وكانت الأزمة المكسيكية مثالاً واضحاً على عدم ثبات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. أضف إلى ذلك أن أي زيادة في أسعار الفائدة في اقتصادات السوق المتقدمة من شأنه الإبطاء بتدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية.

الإطار ١- تسهيلات صندوق النقد الدولي

أنشيء صندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥، وكان الغرض الأساسي من إنشائه تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء فيه ممن يواجهون الحاجة إلى علاج المشكلات القصيرة المدى في موازين مدفوعاتهم. ولكن دور الصندوق قد توسع في السنوات الأخيرة فأصبح يتضمن مهاماً أوسع نطاقاً لعلاج اختلالات الاقتصاد العام، من خلال التثبيت الاقتصادي، وسياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادي، والخصخصة.

ويقدم صندوق النقد الدولي المساعدة إلى البلدان الأعضاء فيه من خلال عدد من التسهيلات (الترتيبات) وفقا للأحوال الاقتصادية السائدة في كل بلد منها.

(أ) ترتيبات إتاحة الائتمان (القروض القصيرة الأجل) وتعتبر أهم التسهيلات التي يقدمها الصندوق إلى البلدان الأعضاء فيه، دعماً لجهود التكيُّف القوية، بشروط ميسرة[أ]، وتتراوح مدتها بين عام و ١٨ شهرا، على أن يجري السداد في غضون خمس سنوات لكل شريحة. وتقدم ترتيبات إتاحة الائتمان إلى من يطلبها من البلدان الأعضاء في أربع شرائح، تمثل كل منها ٢٥ في المائة من حصة البلد المعني. وكان البلد الذي حصل على أكبر قدر من هذه التسهيلات في عام ١٩٩٥ هو المكسيك (١٢٫١ مليار من حقوق السحب الخاصة) ثم روسيا (٤٫٣ مليارات من حقوق السحب الخاصة) وكان المبلغ الكلي المقدم بموجب هذه الترتيبات في نهاية عام ١٩٩٥ يبلغ نحو ٢٠٫٤ مليار من حقوق السحب الخاصة، موزعا على ٢٦ بلدا؛

الإطار ١- (تابع)

(ب) تسهيلات الصندوق المقدمة إلى البلدان الأعضاء التي تعاني من مشكلات في ميزان المدفوعات، ناجمة عن اختلالات طويلة الأجل في اقتصادها العام. وبموجب هذه التسهيلات يقوم الصندوق بدعم ٤٥ برنامجاً للتكيف في ٣٦ بلداً ناميا[ب]. ولكن يجب على البلد الذي يطلب المعونة بموجب هذه التسهيلات أن يتعهد قبل الحصول عليها بالتزامات معيَّنة فيما يتعلق باجراء تغييرات في السياسات الاقتصادية (المشروطية). وفي عام ١٩٩٥، قدم الصندوق ١٦ر١٩٦٥ مليوناً من حقوق السحب الخاصة في إطار هذه التسهيلات، بعد أن كان ما قدمه في عام ١٩٩٤ في إطارها يبلغ ٣ر٩٠٠ مليوناً من حقوق السحب الخاصة، على حين وصل المبلغ الكلي المقدم في إطارها إلى ٦ر٧ مليارات من حقوق السحب الخاصة حتى آخر عام ١٩٩٥؛

(ج) تسهيلات التكيف الهيكلي التي أنشئت عام ١٩٨٦، وكانت موجهة بصفة خاصة إلى مساعدة البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، باعتبارها جزءاً من دعم الصندوق لبرامج التكيف الاقتصادي لديها. ولكن العمل بهذه التسهيلات قد توقف في عام ١٩٩٣؛

(د) التسهيلات المعززة للتكيف الهيكلي التي أنشئت عام ١٩٨٧ ثم جرى توسيعها في عام ١٩٩٤ بعد توقف العمل بتسهيلات التكيف الهيكلي، إذ أصبحت التسهيلات المعززة هي المصدر الأساسي للقروض الميسرة التي يقدمها الصندوق للبلدان النامية ذات الدخل المنخفض التي تواجه مشكلات في تسوية موازين مدفوعاتها. ويشترط فيمن يتقدم للحصول عليها من البلدان أن يضع إطارا لبرنامج تكيف مدته ثلاث سنوات يهدف إلى تدعيم موقف ميزان مدفوعاته، وإعادة تنشيط نموه الاقتصادي. وبحلول نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٥، كان الصندوق قد أبرم ٢٧ اتفاقا حول هذه التسهيلات، بلغ مجموع قيمتها نحو ٠ر٣ مليارات من حقوق السحب الخاصة[ج].

(هـ) التسهيلات الخاصة

١' تسهيلات تحويل النظام، التي أنشئت في عام ١٩٩٣ وكانت موجهة بصفة خاصة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي تواجه مشكلات في ميزان مدفوعاتها. وقد تمكن ٢٠ بلداً من الحصول على قروض بموجب هذه التسهيلات منذ انشائها. ولكل بلد أن يقترض مبلغاً يصل إلى ٥٠ في المائة من حصته. وكان المبلغ الكلي الذي تم إقراضه حتى نهاية عام ١٩٩٥ يبلغ ما يقرب من ٠ر٤ مليارات من حقوق السحب الخاصة.

٢' تسهيلات التمويل التعويضي وفي حالات الطوارىء. وتقدم هذه التسهيلات إلى البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات في تسوية ميزان مدفوعاتها ناجمة عن انخفاض مؤقت في إيرادات الصادرات.

وكان المبلغ الكلي الذي جرت الموافقة عليه في إطار تسهيلات الصندوق يصل إلى نحو ٢ر٣١ ملياراً من حقوق السحب الخاصة في آخر عام ١٩٩٥[د].

المصدر: IMF *Survey*, September 1995.

(أ) IMF *Survey*, September 1995, p. 5؛
(ب) IMF *Survey*, September 1995, p. 235؛
(ج) IMF *Survey*, September 1996, p. 49؛
(د) المرجع نفسه.

واو- الدين الخارجي للبلدان النامية

وصل مجموع الدين الخارجي للبلدان النامية إلى رقم قياسي جديد في عام ١٩٩٥ هو ٢٠٦٨ مليار دولار، أي أنه ارتفع بنسبة تقرب من ٨ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٤ ألا وهو ١٩٢١ مليار دولار (الجدول ٧) وارتفع صافي تدفق الدين أيضا ارتفاعاً حاداً في عام ١٩٩٥ إذ أصبح ١ر١٣٣ مليار دولار، أي أنه ارتفع بنسبة ٨ر٥٤ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٤ ألا وهو ٨٦ ملياراً، وكان العامل الرئيسي وراء الزيادة الحادة في صافي تدفق الدين في عام ١٩٩٥ هو ارتفاع الطلب على رأس المال في البلدان النامية خصوصاً في شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية.

الجدول ٧- مجموع الدين الخارجي للبلدان النامية، ١٩٩٠-١٩٩٥
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
المجموع	١ ٥١٠	١ ٥٩٤	١ ٦٦٧	١ ٧٧٦	١ ٩٢١	٢ ٠٦٨
الدين الطويل الأجل	١ ٢٠٦	١ ٢٦٥	١ ٣٠٥	١ ٣٩١	١ ٥٢٣	١ ٦٢٢
- الرسمي	٦٠٧	٦٥٤	٦٧٤	٧٢٦	٧٩١	٨٣٧
- الخاص	٥٩٩	٦١٢	٦٣١	٦٦٥	٧٣١	٧٨٦
الدين القصير الأجل	٢٦٩	٢٩١	٣٢٣	٣٤٥	٣٣٥	٣٨٥
استعمال القروض من صندوق النقد الدولي	٣٥	٣٨	٣٨	٤٠	٤٤	٦١

المصدر: World Bank, *World Debt Tables, 1996*, volume 1, p. 31.

وتُعزى الزيادة في الدين الخارجي للبلدان النامية في عام ١٩٩٥ بصفة رئيسية إلى استمرار التوسع الكبير في تدفق القروض الخاصة وزيادة المعونة الإنمائية الرسمية، باعتبارها جانبا من عملية الانقاذ التي قام بها المجتمع الدولي على إثر الأزمة المكسيكية التي وقعت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وبالاضافة إلى ذلك ازداد أيضا تدفق استثمارات الأوراق المالية، خصوصا في الأسواق الناشئة في شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية، رغم فترات التوقف المؤقت في أعقاب الأزمة المكسيكية.

وبالرغم من زيادة الدين الخارجي للبلدان النامية في عام ١٩٩٥ فإن نسبة مجموع الدين إلى صادرات هذه البلدان انخفضت إلى ١٥٠ في المائة بعد أن كانت ١٦٣ في المائة في عام ١٩٩٤[١٢]، بسبب قوة أداء صادرات هذه البلدان التي استفادت من ارتفاع الطلب على السلع الأولية في اقتصادات السوق المتقدمة.

واستمرت إجراءات المجتمع الدولي، على المستوى الثنائي وعلى المستوى المتعدد الأطراف، للتخفيف من أعباء ديون البلدان النامية. إذ وافق نادي باريس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على

---

(١٢) المرجع نفسه، ص. ٣٣.

شروط تخفيض ديون البلدان النامية ذات الدخل المنخفض (شروط نابولي) وهي التي تنص على تخفيض ديون البلدان النامية ذات الدخل المنخفض التي تنطبق عليها الشروط بنسبة وصل بعضها إلى ٦٧ في المائة. وفي عام ١٩٩٥ قام عدد من البلدان النامية بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الجهات الدائنة تنص على إعادة هيكلة ديونها والإعفاء منها. كما استفادت بلدان نامية كثيرة من التسهيلات الدولية لتخفيض الديون. وفي هذا السياق تمكن ٢٣ بلداً نامياً من ذوي الدخول المتوسطة من عقد اتفاقيات لتخفيض ديونها، بحلول نهاية عام ١٩٩٥، في إطار تسهيلات "بريدي" (Brady) لتخفيض الديون(١٣). وبالإضافة إلى ذلك، مُنح عدد من البلدان النامية إعفاءً من بعض الديون في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي لديها، وقد استفادت الأردن ومصر ، في منطقة الإسكوا، من هذه الترتيبات. ومع ذلك، فعلى حين تحسنت الأوضاع بالنسبة لديون البلدان النامية ذات الدخل المتوسط، نتيجة للنمو الاقتصادي الكبير واتفاقيات تخفيف أعباء الديون، فإن حالة ديون البلدان النامية ذات الدخل المنخفض والمثقلة بالديون، ما تزال خطيرة، ومن ثم فهي تعوق الانتعاش الاقتصادي لها.

وقد شعر المجتمع الدولي بالقلق إزاء الديون التي تتحملها هذه البلدان، فحاول أن يضع حلولاً تتضمن مجموعة إجراءات لتخفيف أعبائها على هذه البلدان. وفي هذا السياق وافقت لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي بالإشتراك مع صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ على التصدي لقضية الديون التي تدين بها هذه البلدان للمؤسسات المتعددة الأطراف(١٤).

زاي- التطورات الاجتماعية العالمية

حظيت قضية التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ باهتمام لم يسبق له مثيل من الحكومات ومن المجتمع الدولي. إذ إن الترابط العالمي الذي نشأ من زيادة قدرة الانسان على الحركة، وارتفاع مستوى الاتصالات، والزيادة الكبيرة في النشاط التجاري وتدفق رؤوس الأموال والتطورات التكنولوجية، أتاح فرصاً جديدة للنمو الاقتصادي، وكان من شأن هذا النمو، على نحو ما جاء في إعلان كوبنهاغن، أن "تضاعف مجموع ثروة دول العالم سبع مرات في السنوات الخمسين الماضية"(١٥).

ومع ذلك، فرغم مظاهر التقدم السريع في التنمية الاقتصادية والتطورات التكنولوجية على النطاق العالمي، فإن العالم يواجه عدداً من الأمراض الاجتماعية التي تصاعدت بتصاعد الثروة العالمية. وفيما يلي بعض المشاكل الاجتماعية التي تواجهها البلدان جميعاً ، المتقدمة منها والنامية، ولو اختلفت حدتها فيما بينها:

---

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) United Nations, Department of Economic and Social Information and Policy Analysis, "The world economy at the beginning of 1996, note by the Secretary-General", p. 4.

(١٥) United Nations, Department of Public Information, "The Copenhagen Declaration and Programme of Action, World Summit for Social Development, 6-12 March 1995" (DPI/1707).

الإطار ٢- قروض البنك الدولي إلى البلدان النامية

أنشيء البنك الدولي عام ١٩٤٥، وهو يتكون من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية.

والهدف الرئيس للبنك هو تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وهو يقدم القروض للبلدان النامية التي تتمتع بالأهلية الإئتمانية، ويقتصر على المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية. أما المؤسسة فقد أنشئت عام ١٩٦٠ لتقديم معونة بدون فوائد إلى البلدان النامية الفقيرة التي يقل الناتج القومي الاجمالي للفرد فيها عن ٦٩٦ دولاراً.

وقد وصل مجموع قروض البنك الدولي عام ١٩٩٥ إلى ٥ر٢٢ مليار دولار، أي أنه ارتفع بنسبة ١ر٨ في المائة عن مستواه في عام ١٩٩٤ الذي كان ٨ر٢٠ مليار دولار. وكانت أكبر الجهات المقترضة في عام ١٩٩٥ هي أمريكا اللاتينية (٦ر٠٦ مليار دولار، أي بنسبة ٩ر٢٦ في المائة من مجموع القروض) ويليها شرقي آسيا (٥ر٦٩ مليار دولار، أي بنسبة ٢٥ في المائة من مجموع القروض) ثم أوروبا وآسيا الوسطى (٥ر٤ مليار دولار، أي ٢٠ في المائة من المجموع).

وانخفضت حصة المؤسسة في مجموع القروض عام ١٩٩٥ إلى ٢٣ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٦ر٣١ في المائة في عام ١٩٩٤. وكان السبب الأساسي يرجع إلى انخفاض القروض المقدمة إلى شرقي وجنوبي آسيا، وإلى افريقيا. ومع ذلك فرغم الإنخفاض فإن نصيب افريقيا من مجموع قروض الرابطة كان يقارب ٥٠ في المائة منها في عام ١٩٩٥.

وعلى المستوى القطاعي كان القطاع الزراعي ما يزال يحظى بأقصى الأولويات في قروض البنك المقدمة إلى البلدان النامية، يليه قطاع التنمية الحضرية والتعليم والنقل. فمثلاً حظي القطاع الزراعي في عام ١٩٩٥ بنسبة ٨ر١١ في المائة من مجموع قروض البنك، يليه قطاع التعليم الذي حصل على ٣ر٩ في المائة، ثم التنمية الحضرية التي حصلت على ٤ر٦ في المائة، ثم قطاع شبكات المياه والمجاري الذي بلغ نصيبه ٦ر٤ في المائة.

وكان نصيب اقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا هو ٩٧٨ مليون دولار أي ٣ر٤ في المائة من مجموع قروض البنك. ومع ذلك، ورغم صغر حصة هذا الاقليم، فإن البنك يوفر الدعم لضروب متنوعة من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وقد طرح البنك أثناء مؤتمر قمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الذي عقد في الدار البيضاء في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤، اقتراحاً باستراتيجية طويلة الأجل لتنمية الاقليم تقوم على أساس النمو الاقتصادي السريع والمستدام، والذي يستند إلى المشاركة الواسعة النطاق ويكفل الحفاظ على البيئة. وبالإضافة إلى ذلك قام البنك بدعم برامج الاستقرار والإصلاح الاقتصادي في العديد من بلدان الاقليم مثل الأردن، وتونس، ومصر والمغرب واليمن. كما أعد المصرف تقييماً لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب.

أما في مجال التنمية الاجتماعية فقد قدم المصرف الدعم إلى العديد من المشروعات الاجتماعية مثل تقييم التعليم في الأردن وتونس ولبنان وكذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي مجال القضاء على الفقر، دعم البنك عدة مشروعات، منها إعداد دراسة عن الرعاية الاجتماعية في مصر وتقييم حالة الفقر في تونس.

مجموع قروض البنك الدولي، ١٩٩٠-١٩٩٥
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
أفريقيا	١ر٩٨٦ ٢	٢ر٣٩٤ ٣	٦ر٩٧٣ ٣	٣ر٨١٧ ٢	٩ر٨٠٧ ٢	٣ر٢٨٤ ٢
شرقي آسيا والمحيط الهادىء	٦ر٧٩٨ ٣	٢ر٥٦٣ ٤	٥ر٤٤٦ ٥	٨ر٥٦٩ ٥	٨ر٠٣٤ ٦	٨ر٦٩٣ ٥
جنوب آسيا	٧ر٩٣٤ ٢	٨ر٦٠٤ ٣	٨ر٩٩٨ ٢	٢ر٤١٦ ٣	٢ ٣٧٠	٧ر٠٠٥ ٣
أوروبا وآسيا الوسطى	٦ر٦٤٠ ١	٨٦٧ ٣	٣ر١٤٣ ٢	٩ر٨٤٣ ٣	٤ر٧٢٦ ٣	٨ر٤٩٨ ٤
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٨ر٣٩٨ ٥	٧ر٢٣٦ ٥	٥ر٦٦١ ٥	٥ر١٦٨ ٦	٧ر٧٤٦ ٤	٥ر٠٦٠ ٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦ر٢٩٧ ١	٦ر٠١٩ ٢	٠ر٤٨٢ ١	٢ر٨٨٠ ١	٦ر١٥٠ ١	٧ر٩٧٨
المجموع	٤ر٠٥٦ ١٩	٥ر٨٥٦ ٢٢	٧ر٧٠٥ ٢١	٩ر٦٩٥ ٢٣	٠ر٨٣٦ ٢٠	٠ر٢٥٢ ٢

المصدر: The World Bank, *Annual Report, 1995*.

١- معدلات البطالة: يتعرض الكثيرون في كل مناطق العالم، وبأعداد كبيرة، للتحوّل إلى عناصر "زائدة عن الحاجة" في الأنشطة الإنتاجية، وكثيراً ما يجد العمال أن أساليبهم قد "بطل استعمالها" بسبب التطورات التكنولوجية الحديثة ونمو الترابط العالمي. والفجوة التي تفصل بين القادرين على أن يعيشوا حياة كريمة وغير القادرين عليها ما فتئت تتسع، فالدخل السنوي للفرد في البلدان الصناعية حالياً هو ٢٠ ٠٠٠ دولار، بالمقارنة بمبلغ ٥٠٠ دولار في أقل البلدان نمواً[١٦]. ويزداد قصور النمو الاقتصادي عن توفير فرص العمل لجميع الباحثين عن العمل، وعن وضع حد لانتشار التفاوت بين الدخول، والتهميش والنبذ، مما يشكل تهديداً لتلاحم كثير من المجتمعات. ويبلغ عدد قوة العمل في العالم ٢ر٨ مليار شخص، من بينهم أكثر من ١٢٠ مليوناً يعانون رسمياً من البطالة، إلى جانب نحو ٧٠٠ مليون ممن يعانون من البطالة المقنعة[١٧] (وهذا العدد الأخير الذي يقدر بسبعمائة مليون يمثل ٢٥ في المائة من قوة العمل الكلية). كما أن الملايين من الشباب، ومن بينهم من تلقوا التعليم الرسمي، لا أمل لهم تقريباً في العثور على عمل منتج. وفي الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥، ستنشأ الحاجة إلى نحو ٣٥ مليون فرصة عمل جديدة في البلدان الصناعية، ومليار فرصة عمل جديدة في البلدان النامية[١٨]. ولم يعد احد يؤمن بأن التنمية الاقتصادية أو التحديث سوف يؤدي بصورة تلقائية إلى تحسين مستويات المعيشة أو الأحوال الاجتماعية لجميع الأفراد.

٢- الفقر: يبلغ عدد الفقراء ثلث سكان البلدان النامية تقريباً، كما أنه يزداد أيضاً في العالم المتقدم، إذ إن ما يقرب من ١٥ في المائة من سكان بلدان الاتحاد الأوروبي يعيشون تحت خط الفقر القومي بكل منها، ويعيش حالياً ما يربو على مليار شخص في العالم في فقر مطلق. والواقع أن نسبة كبيرة من هؤلاء، ومعظمهم من النساء، لا يجدون إلا أضيق السبل للحصول على الدخل أو الموارد أو التعليم أو الرعاية الصحية أو التغذية، خصوصاً في البلدان النامية.

٣- النبذ الاجتماعي: وإلى جانب أمواج المد الجارفة للبطالة والفقر على مستوى العالم، تواجه المجتمعات خطر تهميش قطاعات كبيرة من سكانها من خلال النبذ والتجاهل. وأقرب الجماعات إلى احتمال التهميش هي الفقراء والنساء، والمسنّون، والأقليات، والمصابون بالعجز، وسكان الريف. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الذين يشاركون مشاركة كاملة في المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشكل حياتهم تقل عن ١٠ في المائة من مجموع سكان العالم[١٩]. وبالإضافة إلى ذلك هناك مشكلات اجتماعية، تختلف في طبيعتها وحجمها، تواجه البلدان التي تمر بالمرحلة الانتقالية والبلدان التي تمر بتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية.

٣- الجريمة المنظمة: يواجه العالم زيادة في الجرائم المنظمة والأعمال التجارية غير المشروعة، وازدياد تنظيمها وتنفيذها على المستوى الدولي، مما يهدد بتخريب التقدم الاجتماعي والاقتصادي في

---

(١٦) United Nations, Department of Public Information, background paper on "World Employment", prepared for the World Summit for Social Development (DPI/1538).

(١٧) United Nations, Department of Public Information, background paper on "Jobless Growth and the Right to Work", prepared for the World Summit for Social Development (DPI/1491/SOC/CON).

(١٨) UNDP, *Human Development Report 1995*, p. 14.

(١٩) See United Nations, Department of Public Information, background paper on "Social Integration" prepared for the World Summit for Social Development (DPI/1553/SOC/CON).

البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. وما العصابات الروسية، والمافيا الإيطالية، وفرق الياكوزا اليابانية، والجماعات الثلاثية الصينية، وكارتلات الكوكايين الكولومبية إلا نماذج محدودة للعصابات الإجرامية التي تتحكم في جانب كبير من التجارة الدولية غير المشروعة. وتشير التقديرات إلى أن قيمة المبيعات السنوية لكبرى العصابات الإجرامية عبر الوطنية تصل إلى ٧٥٠ مليار دولار(٢٠). ففي الولايات المتحدة فقط شهد عام ١٩٩٢ الإبلاغ عن ١٤ مليون جريمة، كلفت البلد ٤٢٥ مليار دولار.

٥- العنف والإيذاء: أخذ العنف ينتشر في كثير من مناطق العالم، وتقع أكبر نسبة من جرائم القتل العمد في الولايات المتحدة (أكثر من ١٢ في كل ٠٠٠ ١٠٠ شخص). وكان عدد حالات الإغتصاب المبلّغ عنها في ١٩٩٣ هو ٠٠٠ ١٥٠، ويقدر عدد الأطفال الأمريكيين الذين يعتبرون من الضحايا المزمنة للإيذاء والإهمال بنحو ثلاثة ملايين(٢١). ويوجد في البرازيل عدد من أطفال الشوارع يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٠٠ طفل، ويتعرض أربعة من الأحداث للقتل عمداً كل يوم، وهو الرقم الذي ازداد بنسبة ٤٠ في المائة في عام واحد (١٩٩٣-١٩٩٤). وإلى جانب ذلك يقدر عدد الأطفال من محترفي الدعارة بنحو ٠٠٠ ٥٠٠، في مراكز السياحة الجنسية في تايلاند وسري لانكا والفلبين. كما تواجه الشعوب الأصلية (٣٠٠ مليون فيما يربو على ٧٠ بلداً) في حالات كثيرة أقسى ألوان التمييز والعنف، بل يواجه بعضها خطر الانقراض نتيجة الاستغلال الاقتصادي والبيئي(٢٢).

٦- الصراعات العرقية: تعتبر الصراعات العرقية مصدراً متزايد الخطورة لزعزعة الاستقرار، فقد نشب ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢ ٨٢ صراعاً عرقياً، كان ٧٩ منها داخل الحدود الوطنية للبلد(٢٣). وكان تسعون في المائة من ضحاياها من المدنيين الأبرياء، وأما الناجون فكثيراً ما يصبحون لاجئين.

٧- اللاجئون والنازحون: أدت الزيادة السكانية السريعة التي لم تواكبها زيادة في فرص العمل في البلدان النامية إلى نشوء ضغوط تدفع السكان إلى التنقل، وهو ما يهدد بأن يصبح مصدراً خطيراً من مصادر الصراع الدولي. وإلى جانب ذلك فإن الحروب الأهلية والصراعات العرقية والكوارث الطبيعية قد أجبرت السكان على الهجرة مما أدى إلى وجود أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين، والنتيجة أن أعداد الذين يقيمون خارج قراهم الأصلية قد زادت عما كانت عليه في أي وقت مضى. كما أن نمو المدن الكبرى، وانتشار الفقر في المدن بالبلدان النامية، مع الحرمان من البنية التحتية المادية اللازمة، قد نجمت عنه مشاكل حادة تتعلق بالمرافق الصحية والتلوث مما زاد من التدهور في نوعية الحياة بالمدن والمراكز الحضرية.

ومن الأسباب الرئيسية لاستمرار تدهور الأحوال الاجتماعية العالمية، العجز المتزايد لاستراتيجيات التنمية الراهنة عن التكيف مع التحديات التي تفرضها التغيرات الجذرية في عالم اليوم. فاستراتيجيات التنمية ما انفكت تركز على النمو الاقتصادي حتى اليوم، وحده دون غيره تقريباً، مما

---

(٢٠) See United Nations, Department of Public Information, background paper on "Crime Goes Global", prepared for the World Summit for Social Development (DPI/1518/SOC/CON).

(٢١) See background paper on "Social Integration".

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) For further details, see United Nations Department of Public Information, background paper on "Ethnic Violence", prepared for the World Summit for Social Development (DPI/1587/SOC/CON).

أدى إلى تضخم المشاكل الاجتماعية واتساع نطاقها، فأصبحت مظاهر الظلم والتفاوت في التنمية أشد وضوحاً وبشاعة، مثل الاستغلال، وتهرؤ الإطار الاجتماعي، والنبذ، والجوع، والإختلال الاجتماعي، والفقر، والبطالة، وإهدار الموارد البشرية، إلى جانب تدهور البيئة، وهي ظواهر ما برحت تتفاقم.

ومن ثم فالحاجة ماسة إلى وضع استراتيجيات تنمية أكثر ملاءمة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المعاصرة، ووضع هذه الاستراتيجيات في إطار أنساق القيم والمعايير السائدة في المجتمعات المعنية. أي إنه لم يعد من الممكن النظر إلى التنمية الاجتماعية باعتبارها من "الآثار الجانبية" للتنمية الاقتصادية. وهكذا فينبغي للسياسات الإنمائية أن تعيد البعد الاجتماعي إلى التنمية كلما انصب الاهتمام على الاعتبارات الاقتصادية المحضة وحدها(٢٤).

كان المتبع في العادة قبل مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، أن تضاف الإجراءات الرامية إلى التخفيف من الآثار الاجتماعية السلبية لأي خطة من خطط التنمية وفقاً لما تقتضيه الظروف، إذ كان الهدف الرئيسي لخطط التنمية دائماً هدفاً اقتصادياً، ألا وهو زيادة ربح رأس المال النقدي إلى أقصى حد ممكن. أي إن التفكير الإنمائي كان منحازاً إلى الاقتصاد - إذ كانت القوى الاقتصادية السائدة، وكبار متخذي القرارات في الاقتصاد العالمي، هي المؤسسات المالية المتنافسة والشركات المتعددة الجنسيات، والتي تدعو للنمو الاقتصادي على أسس كمية من حيث القيمة النقدية. ولكن النمو الذي لا يقاس إلا بالمقاييس النقدية المحضة تشوبه نقائص خطيرة، لأنه يتجاهل أولويات اجتماعية أساسية.

وهكذا فإن مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية كان فرصة فريدة أتاحت للمجتمع الدولي أن يعيد تركيز التنمية على القضايا الاجتماعية الأساسية، إذ أوضح المؤتمر أن المجتمع الذي ينشد العدل لا يمكنه أن يقبل وجود مستويات عالية من البطالة، وأن المجتمع الذي يسعى إلى الاستقرار لا يمكنه أن يحرم جماعات برمتها من ثمار التنمية، وأن المجتمع الذي يطلب الأمن لا يمكنه أن يحققه دون توفير شبكات السلامة الاجتماعية للمحرومين من أبنائه. ومن شأن إدراج هذه المبادىء الثلاثة في استراتيجيات التنمية أن يخفف آخر الأمر من حدة المشاكل الاجتماعية التي تحيق بالمجتمع العالمي. ومن ثم فلا بد من إدراج هذه المبادىء في الرؤية الشاملة الجديدة للتنمية التي تكفل خدمة الاقتصاد للمجتمع.

وبرنامج العمل الذي اعتمده المشاركون في مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية يرسم الخطوط العريضة للخطوات اللازمة لإيجاد المناخ الصالح، على المستويين القومي والدولي، وفي إطار النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، لتحقيق التنمية الاجتماعية، واستئصال شأفة الفقر، وتعزيز العمل المثمر، وتدعيم التكامل الاجتماعي. والهدف الأول لخطة العمل هو ايجاد المناخ الذي يتيح للتنمية الاجتماعية تحسين نوعية الحياة لكل الناس والارتقاء بها، وهو المناخ الذي لا يمكن بناؤه على أسس اقتصادات السوق التي تقاس كمياً بمقياس النقود وحدها. ومن ثم فالمطلب المنشود أولاً هو النمو الاقتصادي المستمر الذي يخلق فرص العمل ويكفل التوزيع العادل لثماره، بأسلوب موجّه نحو استئصال شأفة الفقر وتخفيف مظاهر الظلم والنبذ اجتماعياً واقتصادياً على المستوى الوطني والمستوى العالمي.

---

(٢٤) See Graduate Institute of Development Studies, "A different form of social development: the search for a new method of approach; report of a working group in preparation of the United Nations [Summit] for Social Development, Copenhagen, March 1995" (Geneva).

حاء- الآفاق الاقتصادية في الأجل القصير

على الرغم من مظاهر الضعف في النمو الاقتصادي خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٥ والتي تبدّت في معدلات النمو الضئيلة في البلدان الصناعية الرئيسية، فقد ظلت مقومات ارتفاع هذه المعدلات في الاقتصاد العالمي صلبة قوية. إذ إن الضعف الذي لوحظ في الأنشطة الاقتصادية عام ١٩٩٥ في الاقتصادات الصناعية الرئيسية كان استجابة طبيعية للسياسات المالية والنقدية التقييدية التي اتبعتها غالبية هذه البلدان، باستثناء اليابان.

والمتوقع أن يصل معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى ٣ في المائة في عام ١٩٩٦، أي أن يرتفع قليلاً عن معدله في عام ١٩٩٥ وهو ٢ر٦ في المائة. والمتوقع تحقيق هذا الإنتعاش الطفيف رغم استمرار الإعتدال الذي يسود الأنشطة الاقتصادية في اقتصادات السوق المتقدمة، حيث يتوقع ألا يزيد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عن ٥ر٢ في المائة، أي بزيادة محدودة عن معدل ١٩٩٥ وهو ٤ر٢ في المائة[٢٥].

وسيكون العامل الأساسي في هذا الانتعاش الاقتصادي العالمي هو ازدياد معدل النمو في البلدان النامية، إذ من المتوقع أن يحقق الناتج المحلي الاجمالي فيها معدل نمو قدره ٥ر٥ في المائة، بعد أن وصل في عام ١٩٩٥ إلى ٥ في المائة[٢٦]. بل إنه من المتوقع، حتى في البلدان التي تمر اقتصاداتها بالمرحلة الإنتقالية، أن يزداد النمو الاقتصادي للمجموعة بصفة عامة في عام ١٩٩٦ بعد سنوات عديدة من التقلص الاقتصادي. وفيما يتعلق بالبلدان النامية يُتوقع أن تستمر بلدان جنوب وجنوب شرقي آسيا في تحقيق أعلى نسب للتوسع الاقتصادي، رغم الاعتدال المتوقع في النمو الاقتصادي عام ١٩٩٥.

ومن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة ارتفاعاً طفيفاً في اقتصادات السوق المتقدمة، في عام ١٩٩٦، بسبب بطء النمو الاقتصادي، باستثناء المملكة المتحدة حيث يتوقع انخفاض البطالة بسبب الانتعاش الاقتصادي.

ومن المتوقع استمرار السيطرة على الضغوط التضخمية في اقتصادات السوق المتقدمة بصفة عامة، وسيساعد على ذلك اعتدال معدلات النمو وكساد أسواق العمالة. ولكن ازدياد أسعار السلع في الولايات المتحدة، المقترنة بزيادة في سعر وحدة العمالة، قد تشكل ضغطاً يزيد من معدلات التضخم في عام ١٩٩٦.

ومن المتوقع أن يستمر نجاح البلدان النامية، الذي ظهر أخيراً، في مقاومة الضغوط التضخمية في عام ١٩٩٦، وسوف تساعدها في ذلك برامج الاستقرار الاقتصادي التي يجري تنفيذها حالياً في معظم هذه البلدان.

---

(٢٥) المرجع نفسه.

(٢٦) المرجع نفسه.

الفصل الثاني

الأداء الاقتصادي العام

كان الأداء الاقتصادي العام لمنطقة الإسكوا يخضع في عام ١٩٩٥ لتأثير عدة عوامل رئيسية، منها (أ) ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ (ب) زيادة الصادرات غير النفطية في العديد من بلدان منطقة الإسكوا؛ (ج) الزيادة الملحوظة في الدخل من السياحة؛ (د) بعض التقدم الذي تحقق في عملية السلام بالشرق الأوسط؛ (هـ) بدء عمل منظمة التجارة العالمية؛ (و) استمرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق؛ (ز) تطبيق سياسات نقدية ومالية حصيفة في معظم بلدان منطقة الإسكوا؛ (ح) وتنفيذ الاصلاح الاقتصادي في معظم بلدان المنطقة.

وقد سبقت الإشارة إلى أن عشرة بلدان من البلدان الثلاثة عشر بالمنطقة هي من البلدان المصدرة للنفط، وهي جميع البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الامارات العربية المتحدة، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية) إلى جانب الجمهورية العربية السورية، العراق، ومصر، واليمن. وتؤثر التطورات في قطاع النفط تأثيراً مباشراً، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، في مجموع الصادرات ودخل الحكومة، وتؤثر تأثيراً غير مباشر في معظم القطاعات الأخرى. وقد تسبب رفع أسعار النفط بنسبة ٨ر٧ في المائة في عام ١٩٩٥ بصفة رئيسية في زيادة الدخل من النفط في منطقة الإسكوا بنسبة ٩ر٣ في المائة، إذ وصل إلى ٧٨ر٤ مليار دولار، بعد أن كان ٨ر ٧١ مليار دولار في العام السابق (انظر الفصل الثامن). وكان لهذه الزيادة أثرها الإيجابي على النمو والتنمية الاقتصادية بالمنطقة بأسرها.

وزادت الصادرات غير النفطية زيادة ملحوظة في العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وفي بعض الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا[٢٧]، بسبب الجهود المبذولة لتشجيع الصادرات، والإرتفاع الذي شهدته الأسعار الدولية لبعض الصادرات غير النفطية، ومنها البتروكيماويات، والألومنيوم، والبوتاس، والبوتاسيوم وشتى المنتجات الزراعية.

وأدى استمرار الجهود المبذولة لتشجيع السياحة في المنطقة، إلى جانب الانخفاض الملحوظ في الأعمال الإرهابية ضد السياح في مصر، إلى ازدهار الأنشطة السياحية وازدياد الدخل السياحي في عام ١٩٩٥ في عدد من بلدان منطقة الإسكوا، خصوصاً في الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر. وقد كان لهذه التطورات بدورها آثارها المواتية على موارد النقد الأجنبي وفرص العمل في هذه البلدان.

وأحرزت عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، تقدماً متواضعاً في عام ١٩٩٥، ولكن المنطقة لن يتسنى لها، دون سلام عادل وشامل، أن تجني جميع ثمار السلام، الممكنة منها والمتوقعة. ومع ذلك فقد استفادت الأردن من استعادة مياهها وأراضيها بصورة كاملة في عام

---

(٢٧) تتضمن الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا: الأردن، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية اليمن، والضفة الغربية وقطاع غزة، والعراق، ولبنان، ومصر.

١٩٩٤، وما تزال تستفيد بالنهضة السياحية وحركة الإنشاءات المرتبطة بالسياحة وكذلك بالتخفيف من أعباء بعض الديون الخارجية.

أما بدء العمل بمنظمة التجارة العالمية والشروع في تطبيق اتفاقية "الغات" في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ فقد تجلى تأثيره في منطقة الإسكوا في تخفيض الحواجز الحمائية التي تواجه صادراتها، والزيادة الملحوظة، في نفس الوقت، في وارداتها. أضف إلى ذلك أن الترابط العالمي وما صاحبه من زيادة في المنافسة الدولية قد دفع العديد من بلدان المنطقة إلى اتباع سياسات لتشجيع تحسين الإنتاجية والكفاءة.

وأدى استمرار العقوبات الاقتصادية، التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى الإعاقة الشديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد. كما أن البلدان التي تربطها علاقات اقتصادية وتجارية قوية بالعراق، مثل الأردن، استمرت تعاني في عام ١٩٩٥ من الآثار السيئة لهذه العقوبات على صادراتها. وعلى العكس من ذلك نرى أن كبرى البلدان المصدرة للنفط قد واصلت انتفاعها بغياب النفط العراقي تقريباً من السوق الدولية، إذ إن الأسعار ظلت أعلى مما كانت ستكون عليه لو أن النفط العراقي كان يُباع إلى جانب نفطها.

واتبعت حكومات معظم بلدان منطقة الإسكوا سياسات نقدية ومالية حصيفة في عام ١٩٩٥، ومن المحتمل أن هذه السياسات التي تحتاج إليها لمكافحة التضخم وتوفير الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي الثابت والمتواصل، قد حدت من زيادة النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٥ في العديد من هذه البلدان.

وطبقت معظم بلدان المنطقة إصلاحات اقتصادية في عام ١٩٩٥، ولو كان ذلك بدرجات متفاوتة. وكان الهدف الرئيسي للإصلاحات هو علاج الاختلالات الداخلية والخارجية، وتشجيع القطاع الخاص على النهوض بدور رئيس في التنمية الاقتصادية، وكذلك في تغيير استراتيجيات التنمية في هذه البلدان من الاستراتيجيات المنغلقة على ذاتها والمعتمدة على تعويض الواردات إلى استراتيجيات منفتحة على الخارج تستند إلى تشجيع الصادرات. وقد كانت لهذه الإصلاحات آثار مختلفة على الأداء الاقتصادي العام لبلدان منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥.

ألف- النمو الاقتصادي والتنمية

تحسن الأداء الاقتصادي العام في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥، وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، باستثناء العراق، قد سجل معدل نمو حقيقي وصل إلى ٨ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بالمستوى الهزيل الذي كان عليه في عام ١٩٩٤ وهو ٨ر٠ في المائة (الجدول ٨)[٢٨].

---

(٢٨) بالرغم من استبعاد العراق بسبب عدم توافر البيانات الخاصة بنموه الاقتصادي، فإن جميع المؤشرات الاقتصادية المتاحة تبين أن الأحوال الاقتصادية العامة في البلد قد ازداد تدهورها في عام ١٩٩٥، والسبب الرئيس هو استمرار العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على البلد منذ آب/أغسطس ١٩٩٠.

الجدول ٨- الناتج المحلي الإجمالي مصنفاً حسب البلد ومجموعات البلدان، ١٩٩٢-١٩٩٥

البلدان	الناتج المحلي الاجمالي بملايين الدولارات الأمريكية وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢				النسب المئوية لمعدلات النمو		
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(أ)	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(أ)
بلدان مجلس التعاون الخليجي							
البحرين	٤ ٤٣٣	٤ ٧٩٩	٤ ٨٩٧	٥ ٠٢٩	٨ر٣	٢ر٠	٢ر٧
الكويت	١٨ ٨١١	٢٣ ١٣٧	٢٣ ٠٤٣	٢٣ ٧١١	٢٣ر٠	(٤ر٠)	٢ر٩
عُمـــان	١١ ٤٨٥	١٢ ٢٥٨	١٢ ٦٨٨	١٣ ٢٥٣	٦ر٧	٣ر٥	٤ر٥
قطـــر	٧ ٦٤٦	٧ ٦٠٢	٧ ٤٨٨	٧ ٥٦٣	(٦ر٠)	(٥ر١)	١ر٠
المملكة العربية السعودية	١٢٣ ٢٠٤	١٢٢ ٤١٩	١٢١ ٠٧٢	١٢٣ ١٣١	(٦ر٠)	(١ر١)	١ر٧
الامارات العربية المتحدة	٣٥ ٤١٣	٣٤ ٨٨٣	٣٤ ٩١٧	٣٥ ٣٧٠	(٥ر١)	١ر٠	١ر٣
المجموع الفرعي	٢٠٠ ٩٩٢	٢٠٥ ٠٩٨	٢٠٤ ١٠٥	٢٠٨ ٠٥٧	٢ر٠	(٥ر٠)	٢ر٠
الإقتصادات الأكثر تنوعاً(ب)							
مصـــر	٤١ ٧٥٩	٤٣ ٠١٢	٤٤ ٦٨٩	٤٦ ٨٧٨	٣ر٠	٣ر٩	٤ر٩
الأردن	٥ ١٤٤	٥ ٤٤١	٥ ٧٥١	٦ ١١٣	٥ر٨	٥ر٧	٦ر٣
لبنـــان	٥ ٢٣١	٦ ٠٩٢	٦ ٥٧٩	٧ ٠٣٩	١٦ر٥	٨ر٠	٧ر٠
الجمهورية العربية السورية	١٢ ٥٥٨	١٣ ٠٥١	١٣ ٧٠٣	١٤ ٥٢٥	٣ر٩	٥ر٠	٦ر٠
اليمن	٣ ٨٤٩	٤ ٠٧٤	٤ ٠٥٣	٤ ٠٧٣	٥ر٩	(٥ر٠)	٥ر٠
المجموع الفرعي	٦٨ ٥٤١	٧١ ٦٧٠	٧٤ ٧٧٥	٧٨ ٦٢٨	٤ر٥	٤ر٣	٥ر٢
المجموع لمنطقة الإسكوا(ب)	٢٦٩ ٥٣٣	٢٧٦ ٧٦٨	٢٧٨ ٨٨٠	٢٨٦ ٦٨٥	٢ر٧	٠ر٨	٢ر٨

المصدر: Economic and Social Commission for Western Asia, *National Accounts of the ESCWA Region*, Bulletin No. 15, 1995.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي؛
(أ) معناها رقم تقديري؛
(ب) باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة.

ومع ذلك فإن معدل النمو السكاني المرتفع نسبياً في المنطقة أدى إلى ثبات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٥ (الجدول ٨). ورغم أن ثبات معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أفضل من هبوطه بنسبة ٨ر١ في المائة في العام السابق، فإن ذلك لا يمكن أن يبعث على الرضى. فاقتصاد المنطقة في حاجة إلى النمو بمعدلات أكبر حتى تتحقق معدلات نمو ايجابية للفرد، وحتى تتمكن المنطقة من استيعاب العدد المتزايد لمن يدخلون قوة العمل لأول مرة كل سنة.

وكان الأداء الاقتصادي العام في بلدان مجلس التعاون الخليجي مختلفاً عنه في البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، كما كان يتفاوت من بلد إلى آخر داخل هاتين المجموعتين من البلدان في عام ١٩٩٥، على نحو ما يتبيَّن مما يلي:

١- بلدان مجلس التعاون الخليجي

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي[٢٩] قد حقق معدل نمو وصل إلى ٠ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بمعدل نمو سلبي أي -٥ر٠ في المائة في السنة السابقة (الجدول ٨). وقد يكون هذا التحول راجعاً بصفة أساسية إلى نمو قطاع النفط الذي ظل، رغم الجهود المبذولة للتنويع على مدى العقد المنصرم، يساهم بأكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وبما يربو على ٨٠ في المائة من دخول الحكومات، وما يزيد على ٩٠ في المائة من صادراتها. وكان النمو في قطاع النفط بمثابة تعويض، بل أكثر من تعويض، عن الانخفاض الذي شهدته بعض القطاعات الأخرى التي تضررت من تخفيض الإنفاق الحكومي، والذي كان الهدف منه تخفيض العجز في الميزانية. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي قد انخفض بنسبة ٠ر١ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد الإنخفاض الذي بلغ ٢ر٣ في المائة في العام السابق الجدول ٢. وكانت معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي تتفاوت في عام ١٩٩٥ من بلد إلى آخر من بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ كانت تتراوح بين ٠ر١ في المائة في قطر و ٥ر٤ في المائة في عُمان.

(أ) البحرين

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبحرين قد ازداد بنسبة ٧ر٢ في المائة عام ١٩٩٥، مقارنة بنسبة ٠ر٢ في المائة في عام ١٩٩٤. وكان من العوامل المنشطة لاقتصاد البحرين، وهو أكثر الاقتصادات تنوعاً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، النمو الذي شهده قطاع النفط الذي حقق نمواً إسمياً يبلغ ٠ر٩ في المائة. أما القطاعات غير النفطية فكانت راكدة ركوداً نسبياً في عام ١٩٩٥، بسبب القيود التي فُرضت على الإنفاق الحكومي، وتشير التقديرات إلى أنها لم تحقق إلا قدراً متواضعاً من النمو. ومع ذلك، فإن القطاع المصرفي الذي يتميز بروابط تقليدية قوية بالتطورات في قطاع النفط، حقق أداء حسناً نسبياً. ولكن أداء قطاع السياحة، الذي يحظى بالتشجيع من الحكومة بغية زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، لم يحقق النتائج الطيبة المتوقعة بسبب الأعمال الإرهابية.

(ب) الكويت

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للكويت قد حقق معدل نمو يبلغ ٩ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد أن كان المعدل سلبياً في عام ١٩٩٤ أي -٤ر٠ في المائة. ويرجع هذا التحول بصفة رئيسية إلى النمو في قطاع النفط. ولم يتمكن القطاع الخاص الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الإنفاق الحكومي، من النهوض بالدور الكبير الذي كانت الحكومة تتصوره في التنمية والنمو الاقتصادي. وكان شد الأحزمة على البطون الذي اتسمت به السياسات المالية، إلى جانب استكمال مشروعات التعمير الكبرى، من العوامل التي حدت من زيادة النمو في عام ١٩٩٥.

(ج) عُمان

حقق الاقتصاد العماني أعلى معدلات نمو بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، إذ كانا ٥ر٣ و ٥ر٤ في المائة على الترتيب. وقد يكون ذلك راجعاً إلى أن عُمان في طليعة

---

(٢٩) وهي الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعُمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية.

البلدان التي تقوم بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مجلس التعاون الخليجي، فهي أول بلد في المجلس يلغي شرط المشاركة الوطنية، وهو الشرط الذي كان يثبط الإستثمارات الأجنبية، كما سبق له أن عاق محاولات القيام بمشروعات مشتركة مع البلدان الصناعية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك انتفع الاقتصاد العماني بزيادة إنتاج النفط وارتفاع أسعاره في عام ١٩٩٥.

(د) قطـــر

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الاجمالي في قطر، الذي كان معدل نموه سلبياً في عام ١٩٩٤، أي -٥ر١ في المائة، قد حقق معدل نمو إيجابي بلغ واحداً في المائة في عام ١٩٩٥. واستفاد الاقتصاد القطري من زيادة أسعار النفط وإنتاجه عام ١٩٩٥. ومع ذلك، فإنه من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي بطيئاً حتى عام ١٩٩٨، وهو موعد بداية إنتاج كبرى مشروعات الغاز الطبيعي السائل الذي يجري تنفيذها حالياً، وعندها سوف تدعم الاقتصاد دعماً كبيراً وتعوض الانخفاض في إنتاجية حقول النفط بالبلد.

(هـ) المملكة العربية السعودية

رغم تدابير التقشف المالية الكبيرة، نجح اقتصاد المملكة العربية السعودية، وهـو أكبر اقتصادات منطقة الإسكوا، في أدائه عام ١٩٩٥، إذ حوّل معدل النمو السلبي للناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ -١ر١ في المائة في عام ١٩٩٤، إلى معدل نمو إيجابي يقدر بنسبة ٧ر١ في المائة عام ١٩٩٥. وكان من العوامل التي حدت الاستهلاك تخفيض الدعم الذي كانت تتمتع به البضائع والخدمات العامة، وارتفاع تكاليف الواردات من كبرى البلدان الأوروبية واليابان، بسبب ضعف الدولار الأمريكي الذي يرتبط به الريال السعودي، والتخفيضات الكبيرة في الإنفاق الحكومي التي كانت لها آثارها المباشرة وغير المباشرة على أنشطة القطاع الخاص. أما العامل الأساسي في إنعاش الاقتصاد وتخفيض الإختلالات الداخلية والخارجية في موازين البلد فكان النمو الذي شهده قطاع النفط الذي يمثل ما يربو على ثلث الناتج المحلي الاجمالي للمملكة وأكثر من ٩٠ في المائة من صادراتها. ومع ذلك فإن استمرار التحويلات المالية للعمال إلى خارج المملكة ظل يؤثر في الحساب الجاري للبلد. وتشير التقديرات إلى أن المبالغ التي حوّلها العمال إلى خارج المملكة العربية السعودية قد ازدادت من ٢ر١٥ مليـار دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٢ر١٧ مليار دولار عام ١٩٩٥، وبلـغ مجموعها ٣ر١٠٠ مليار دولار للفتـرة ١٩٩٠-١٩٩٥[٣٠].

(و) الإمارات العربية المتحدة

تشير التقديرات إلى أن الإمارات العربية المتحدة شهدت معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٣ر١ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بالرقم الهزيل الذي لم يزد على ١ر٠ في المائة في العام السابق[٣١]. وكان هذا التحسن راجعاً بصفة أساسية إلى النمو في قطاع النفط، إلى جانب الأداء الناجح في قطاعي الإنشاءات والتجارة.

---

(٣٠) الأرقام الخاصة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ مستقاة من عدة طبعات من International Monetary Fund, *International Financial Statistics*، ومن تقديرات الإسكوا لعام ١٩٩٥.

(٣١) ولكن التقديرات تشير إلى أن الناتج الإجمالي الإسمي للبلد قد حقق معدل نمو في عام ١٩٩٥ يبلغ ٥ر٦ في المائة.

٢- الاقتصادات الأكثر تنوعاً

واصلت الاقتصادات الأكثر تنوعاً بالمنطقة[٣٢]، باستثناء العراق، أداءها الجيد في عام ١٩٩٥، إذ سجلت معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٢ر٥ في المائة بعد أن كان معدل النمو في العام السابق هو ٣ر٤ في المائة (الجدول ٨) ورغم معدل النمو السكاني المرتفع، ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصادات الأكثر تنوعاً بنسبة ٣ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بمعدل نمو بلغ ٧ر١ في المائة في عام ١٩٩٤ (الجدول ٩). ومن العوامل التي ساهمت في هذا الأداء الجيد تجديد القطاع الخاص في عدد من البلدان التي تقوم بتنفيذ الإصلاح الاقتصادي وسياسات الإنفتاح، على نحو ما يشهد عليه الارتفاع في حجم الصادرات غير النفطية؛ وتحسين شروط الاستثمارات الخاصة، المحلية منها والأجنبية؛ والزيادات الكبيرة في السياحة؛ واستمرار التدفقات الكبيرة للتحويلات المالية للعمال؛ وانخفاض عبء خدمة الديون، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٧ر٨ في المائة في عام ١٩٩٥. ومن بين البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، وباستثناء العراق، شهد لبنان أعلى معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي إذ يقدر بنسبة ٧ في المائة، بينما كان أقل معدل نمو هو ما شهدته اليمن إذ لم يزد عن ٥ر٠ في المائة (الجدول ٨).

(أ) مصر

تشير التقديرات المبدئية إلى أن الاقتصاد المصري، وهو أكبر اقتصاد بين الإقتصادات الأكثر تنوعاً، وثاني أكبر اقتصاد بين بلدان منطقة الإسكوا جميعا، قد حقق نمواً بلغ ٩ر٤ في المائة عام ١٩٩٥، بعد أن كانت النسبة ٩ر٣ في المائة في العام السابق. وقد بدأت عملية التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، التي انطلقت عام ١٩٩١ تحت رعاية صندوق النقد الدولي، في إحراز بعض النتائج المتوقعة. فازدادت الصادرات غير النفطية زيادة كبيرة في عام ١٩٩٥، وأهمها المنسوجات والأسمدة وبعض المنتجات الزراعية. كما ازدادت صادرات النفط أيضاً بسبب ارتفاع الأسعار الدولية للنفط، وبسبب سياسة الحكومة في إحلال الغاز الطبيعي محل النفط في سوق الإستهلاك المحلية، مما أتاح زيادة الصادرات النفطية. ورغم الزيادة الكبيرة في الواردات أيضاً عام ١٩٩٥، فإن ارتفاع الصادرات من السلع الرأسمالية كان له أثره الحميد على الإنتاجية والنمو الاقتصادي. وكان من بين القطاعات التي حققت معدل نمو بلغ ٥ر٠ في المائة أو أكثر قطاع الصناعة، والقطاع المصرفي والسياحة. وكان عدد السياح الذين زاروا مصر عام ١٩٩٥ يبلغ ٣ر١٣ مليون شخص، بزيادة قدرها ٢١ في المائة عن العام السابق. وكان الدخل من السياحة إبّان ذروتها عام ١٩٩٢ قد وصل إلى ٢ر٢ مليار دولار، ولكن الأعمال الإرهابية أدت إلى انخفاض هذا الدخل إلى ٣ر١ مليار دولار في ١٩٩٣ و ٥ر١ مليار دولار في ١٩٩٤، ولكن الدخل عاد إلى الإرتفاع عام ١٩٩٥ وهو يقدر بما يزيد عن ٢ مليار دولار. وبلغت الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي ١٨ مليار دولار، وهي تكفي لتغطية الواردات من البضائع والخدمات على مدى ١٢ شهرا. ويقدر أن دخل قناة السويس عام ١٩٩٥ قد ازداد بمقدار ٥٦ مليون دولار عما كان عليه عام ١٩٩٤ إذ بلغ ٩٣ر١ مليار دولار. وزادت تحويلات العمال المالية إلى مصر من ٦ر٤ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى مبلغ يقدر بنحو ٧ر٤ مليار دولار عام ١٩٩٥، ومن ثم وصل مجموعها إلى ٣ر٣٤ مليار دولار في التسعينيات[٣٣]. وقد قرر صندوق النقد الدولي، إقراراً منه بالتحسن الكبير الذي طرأ على الإختلالات الداخلية والخارجية، إلغاء توصيته بأن تقوم الحكومة المصرية بتخفيض قيمة الجنيه

---

(٣٢) الأردن والجمهورية العربية السورية وجمهورية اليمن، والضفة الغربية وقطاع غزة، والعراق، ولبنان ومصر.

(٣٣) *Middle East Monitor,* March 1996, p. 13.

المصري. وبالإضافة إلى ذلك فمن المتوقع أن يقرر أعضاء نادي باريس في عام ١٩٩٦ شطب مبلغ ٤ مليارات دولار من ديون مصر إلى هؤلاء الأعضاء.

الجدول ٩- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٢-١٩٩٥

البلدان	الإنتاج المحلي الاجمالي بملايين الدولارات الأمريكية وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢				النسب المئوية لمعدلات النمو		
	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(أ)	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(أ)
بلدان مجلس التعاون الخليجي							
البحرين	٨ ٥٢٥	٨ ٩٧٠	٨ ٩٢٠	٨ ٩٣٢	٥ر٢	(٦ر٠)	١ر٠
الكويت	١٣ ٢٤٧	١٥ ٨٤٧	١٤ ٢٢٤	١٢ ٩٥٦	١٩ر٦	(١٠ر٠)	(٨ر٩)
عُمـــان	٥ ٧٦٠	٦ ٠٧٤	٦ ٠٣٠	٦ ٠٦٢	٥ر٥	(٧ر٠)	٥ر٠
قطـــر	١٤ ٧٨٩	١٤ ٣٧٠	١٣ ٨٦٦	١٣ ٧٢٥	(٢ر٨)	(٣ر٥)	(١ر٠)
المملكة العربية السعودية	٧ ٣٢٣	٧ ١٥١	٦ ٩٣٨	٦ ٩١٧	(٢ر٣)	(٣ر٠)	(٠ر٣)
الامارات العربية المتحدة	٢٠ ٠٠٧	١٩ ٢٠٨	١٨ ٧٦٢	١٨ ٥٢٨	(٤ر٠)	(٢ر٣)	(١ر٢)
المجموع الفرعي	٨ ٧٢١	٨ ٧٣٦	٨ ٤٦٠	٨ر٣٧٦	٠ر٢	(٣ر٢)	(١ر٠)
الإقتصادات الأكثر تنوعاً(ب)							
مصـــر	٧٥٧	٧٦١	٧٧٥	٧٩٦	٥ر٠	١ر٨	٢ر٧
الأردن	١ ٣٥٢	١ ٣٧٧	١ ٤٠٤	١ ٤٣٩	١ر٨	٢ر٠	٢ر٥
لبنـــان	١ ٩٣٨	٢ ١٧١	٢ ٢٥٧	٢ ٣٢٦	١٢	٤ر٠	٣ر١
الجمهورية العربية السورية	٩٦٨	٩٨٠	٩٨٧	١ ٠٠٥	١ر٢	٠ر٧	١ر٨
اليمن	٣٢٢	٣٣١	٣٢٠	٣١٠	٢ر٧	(٣ر٣)	(٣ر٢)
المجموع الفرعي	٧٩١	٨٠٦	٨٢٠	٨٤٠	١ر٩	١ر٧	٢ر٣
المجموع لمنطقة الإسكوا(ب)	٢ ٤٥٨	٢ ٤٦٣	٢ ٤١٨	٢ ٤١٩	٠ر٢	(١ر٨)	٠ر٠

المصدر: Economic and Social Commission for Western Asia, *National Accounts Studies of the ESCWA Region*, Bulletin No. 15, 1995.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي؛
(أ) معناها رقم تقديري؛
(ب) باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة.

(ب) العراق

تضرر الاقتصاد العراقي أشد الضرر من استمرار العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة منذ آب/أغسطس ١٩٩٠. وزاد تدهور الأحوال الاقتصادية في العراق في عام ١٩٩٥. واستمر البلد يعاني من الإنهيار السريع لقيمة العملة الوطنية والتضخم الجامح. فكانت المصانع تعمل بأقل من ٣٠ في المائة من طاقتها الإنتاجية بسبب نقص المواد الخام وقطع الغيار والصيانة اللازمة. وبالمثل فقد أدى عدم توافر قطع الغيار والبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الحشائش الضارة إلى انخفاض كبير في الإنتاج الزراعي عام ١٩٩٥. وبسبب الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على صادرات النفط العراقي، واصلت العراق تحديد إنتاجها النفطي بمستويات لا تزيد عن الطلب المحلي إلا زيادة هامشية،

وتقل كثيراً عن طاقتها الإنتاجية. وإذا قيس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق عام ١٩٩٥ بمقياس الدولارات الأمريكية، فإنه يضعها بين أدنى مجموعات البلدان الأقل نمواً في العالم[٣٤].

(ج) الأردن

واصل الاقتصاد الأردني أداءه المتين في عام ١٩٩٥، وهو الذي بدأ منذ سنوات قليلة، إذ حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بلغ ٦ر٣ في المائة، بعد تحقيق معدلات نمو بلغت ٨ر٥ في المائة و ٧ر٥ في المائة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على الترتيب. وقد بدأ الأردن في جني بعض الثمار المتوقعة من تنفيذ ما أوصى به صندوق النقد الدولي من برامج للتكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، وكذلك من توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل. وقد زادت صادرات الأردن بنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٩٤، ويقدر أنها ازدادت بما يربو على ٢٠ في المائة عام ١٩٩٥. وكان أداء قطاعات الإنشاء والصناعة والسياحة ممتازاً بصورة استثنائية في عام ١٩٩٥، وتشير التقديرات إلى أن إيراداته من السياحة زادت بنسبة ٢٤ في المائة فأصبحت ٧٢٣ مليون دولار عام ١٩٩٥، بعد أن كانت ٥٨٢ مليون دولار عام ١٩٩٤[٣٥]. وزادت تحويلات العمال المالية إلى الأردن في عام ١٩٩٥ بنسبة ١٣ في المائة فأصبحت ١٢٦٦ مليون دولار، بعد أن كانت ١١٢١ مليون دولار عام ١٩٩٤، وبلغ مجموعها ٢ر٥ مليار دولار في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وبفضل سداد بعض الديون، والإعفاء من بعضها، وإعادة جدولة بعضها الآخر، تمكن الأردن من تخفيض عبء خدمة الديون من ٢ر١ مليار دولار عام ١٩٨٩ إلى أقل من ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥، مما أدى إلى تحرير المزيد من الموارد للاستثمار[٣٦]. وقد تم ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي في أواخر عام ١٩٩٥. وقد استفاد الدينار من التزام السياسة الحكومية بأسعار الفائدة العالية، التي تتراوح بين ٥ر٨ و ٩ في المائة على الودائع (و ١٣ إلى ١٤ في المائة على القروض) ابتغاء الحفاظ على قدرة الدينار على اجتذاب المشترين. ورغم أن تلك السياسة قد تشجع على تدفق التحويلات المالية للعمال وتساعد على زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية في المصرف المركزي، فإنها تثبط اتجاه رجال الأعمال في القطاع الخاص إلى زيادة استثماراتهم في القطاعات الإنتاجية، وتخفض مستوى النشاط في سوق الأوراق المالية بعمّان.

(د) لبنان

واصلت لبنان في عام ١٩٩٥ تنفيذ برنامج التعمير، ورغم أن نمو الناتج المحلي الاجمالي يقدر بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩٥، أي أنه انخفض عما كان عليه عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، حينما وصل إلى ٥ر١٦ و ٨ في المائة على الترتيب، فمايزال أعلى معدل للنمو بين جميع بلدان منطقة الإسكوا للسنة

---

(٣٤) Economic and Social Commission for Western Asia, *National Accounts Studies of the ESCWA Region,* Bulletin No. 15, 1995, p. 4.

(٣٥) *Jordan Times,* 6 April 1996.

(٣٦) في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ قامت وكالتان دوليتان لتصنيف الدرجة الإئتمانية وهما وكالة مودي (Moody) لخدمات المستثمرين ووكالة ستاندارد آند بور (S & P)، بوضع تصنيفات ائتمانية لأول مرة لديون الأردن. فحددت وكالة مودي درجة Ba 3 للدين بالعملات الأجنبية، بينما حددته وكالة S & P بدرجة +B، وحددت الدين بالعملة المحلية بدرجة - BBB. ويعتبر الأردن أول بلد من منطقة الإسكوا، وثاني بلد عربي بعد تونس يحصل على درجات تصنيف من وكالات الإئتمان الدولية.

الثانية على التوالي. وواصل الاقتصاد اللبناني الاستفادة من أنشطة التعمير الواسعة النطاق التي يجري تنفيذها لإعادة بناء هياكل البنية التحتية التي أضرت بها الحرب الأهلية، كما انتفع الاقتصاد أيضاً بالإنتعاش في قطاعات الخدمات، خصوصاً في قطاعي السياحة والقطاع المصرفي. واستمرت التدفقات الرأسمالية على البلد على مستواها المرتفع، ولو أن العجز في الميزان التجاري اللبناني قد ازداد في عام ١٩٩٥ بسبب زيادة واردات لبنان من البضائع الرأسمالية والإستهلاكية. وارتفع سعر الليرة اللبنانية بنسبة ٣ر٢ في المائة أمام الدولار الأمريكي في عام ١٩٩٥. وأعيد فتح بورصة بيروت في عام ١٩٩٥ بعد أن ظلت مغلقة قرابة ١٣ سنة. وانخفضت أسعار الفائدة كثيراً في أواخر عام ١٩٩٥، مما قد يسرع بخطى الأنشطة الاستثمارية في عام ١٩٩٦ خصوصاً في قطاعي الإنشاء والسياحة.

(هـ) الجمهورية العربية السورية

يقدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية بنسبة ٦ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٤. واستفاد الاقتصاد السوري من ارتفاع أسعار النفط وقوة أداء قطاعي الزراعة والسياحة. وما يزال قانون الاستثمار رقم ١٠ الصادر في أيار/مايو ١٩٩١ عاملاً يجتذب تدفقات رؤوس الأموال من السوريين الذين يقومون بتحويل مدخراتهم من الخارج إلى داخل البلاد، إلى جانب التحويلات المالية للعمال. ومع ذلك فمايزال البلد يتحمل أعباء الدين الخارجي الضخم وارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

(و) الضفة الغربية وقطاع غزة

تضرر أداء اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٥ من ضعف محصول الزيتون، وهو من أهم المحاصيل، وكذلك بسبب القيود المفروضة على العمال الفلسطينيين في اسرائيل. ويقدر معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بما يقدر بنسبة ٣ر٧ في المائة في العام السابق. وما زالت الضفة الغربية وقطاع غزة يعانيان من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

(ز) اليمن

بدأت اليمن، التي تواجه اختلالات حادة على المستويين الداخلي والخارجي، في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية في عام ١٩٩٥ تحت رعاية البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً في المنطقة قد حقق نمواً هزيلاً هو نصف في المائة في عام ١٩٩٥. ورغم أن هذا المعدل المنخفض أفضل من معدل النمو السلبي اي -٥ر٠ في المائة الذي شهده عام ١٩٩٤، فإنه مايزال يقل كثيراً عن معدل النمو السكاني المرتفع في البلد والذي بلغ ٣ر٧ في المائة. وكثيراً ما تؤدي برامج التكيف في البداية إلى تقلص النشاط الاقتصادي قبل أن ينعكس الوضع نتيجة التوسع في استثمارات وصادرات القطاع الخاص بسبب الإصلاحات الهيكلية. وقد يكون التحول المتواضع في حالة الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٥ راجعاً في معظمه إلى نمو قطاع النفط الذي استفاد من ارتفاع الأسعار ومستويات الإنتاج.

باء- سياسات الإصلاح الاقتصادي

واصلت معظم بلدان منطقة الإسكوا تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في عام ١٩٩٥، بهدف تصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية، وزيادة الكفاءة والإنتاجية، وهو ما يكتسي أهمية خاصة في إطار الاقتصاد العالمي الذي يتجه بخطى حثيثة نحو الترابط الوثيق. وبدأ يبرز بوضوح متزايد الاتجاه إلى نبذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية المنغلقة على نفسها، والتي تعتمد في المقام الأول على المشاركة الحكومية في الاقتصاد، والإتجاه إلى استراتيجيات التنمية المنفتحة على العالم الخارجي والتي تعتمد على إسناد الدور الرئيس للقطاع الخاص. وبدأ السير في طريق تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وإن كان يتسم بالبطء الشديد، في العديد من بلدان منطقة الإسكوا. وبدأ إصدار القوانين الاستثمارية والضريبية الجديدة ابتغاء تشجيع الاستثمارات الخاصة سواء من جانب المستثمرين المحليين أو الأجانب. ومع ذلك فقد ظل مستوى الاستثمارات الأجنبية في المنطقة بالغ التواضع بالمقارنة بالمناطق النامية الأخرى في العالم. ومن ثم فإن معظم بلدان منطقة الإسكوا في حاجة إلى زيادة سرعة تنفيذ برامج التحول إلى القطاع الخاص حتى تتمكن من تخفيف الأعباء المالية لحكوماتها، وزيادة الكفاءة في العديد من مشروعات القطاع العام، وتشجيع إعادة المقادير الكبيرة من رؤوس الأموال التي يملكها مواطنوها في الخارج إلى أرض الوطن، وما زال خوف الحكومات من ارتفاع معدلات البطالة والتضخم يعوق الإسراع بعملية الخصخصة في المنطقة.

١- بلدان مجلس التعاون الخليجي

تقوم بلدان مجلس التعاون الخليجي بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي وإن تفاوتت سرعة التنفيذ من بلد لآخر. وقد اتخذت هذه البلدان التدابير اللازمة لتخفيض نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية والنمو الاقتصادي في كل بلد، فأصدرت قوانين الاستثمار الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة، المحلية منها والأجنبية، وجرى بعض التحول إلى القطاع الخاص في عدد من البلدان، على حين ما زال الموضوع قيد البحث الجاد في بلدان أخرى. وزادت الحكومات من دخولها غير النفطية بفرض شتى الرسوم على البضائع والخدمات العامة، والتي كانت تقدم فيما مضى إما مجاناً أو مقابل رسوم تتمتع بالدعم الحكومي الكبير. وازدادت الصادرات غير النفطية من بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة ملحوظة في عام ١٩٩٥، نتيجة مواصلة هذه البلدان جهودها لتقليل اعتمادها البالغ على صادرات النفط، وهي صادرات معرضة للتأثر كثيراً بالتغير في الأسعار الدولية للنفط. ويجري حالياً إنشاء أو توسيع أسواق الأوراق المالية التي لا بد منها لتوفير الأرصدة الرأسمالية للشركات الجديدة و/أو الشركات النامية في القطاع الخاص، كما يجري بحث فتح مثل هذه الأسواق في بعض البلدان في المستقبل القريب.

وعلى نحو ما يتبين من الجدول ١٠، وصل الإنفاق الحكومي باعتباره جزءاً من الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي إلى ذروته في عام ١٩٩١، فكان يمثل نسبة ٦٦ر٦ في المائة منه، نتيجة لحرب الخليج، ثم انخفض بعد ذلك في كل سنة من السنوات التالية حتى وصل إلى ٤٢ في المائة في عام ١٩٩٤. وإزاء استمرار القيود المفروضة على الإنفاق الحكومي، إلى جانب الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، لا بد أن هذه النسبة قد ازداد انخفاضها في عام ١٩٩٥.

(أ) البحرين

لجأت حكومة البحرين، في جهودها لتقليل اعتمادها على الصادرات النفطية، إلى زيادة طاقة مصنع الألومنيوم لديها، إذ تمثل منتجاته ما يقرب من ١٥ في المائة من مجموع صادرات البلد، ونحو نصف صادراته من البضائع الصناعية[٣٧]. وفيما يتعلق بالتحول إلى القطاع الخاص أعلنت الحكومة عن خططها لبيع ٢٠ في المائة من الأسهم المتبقية لها في شركة البحرين لتشكيل الألومنيوم[٣٨]، والتي تقدر بنسبة ٤٥ في المائة من مجموع الأسهم.

(ب) الكويت

وفي الكويت أكدت خطة التنمية الخمسية للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٠ ضرورة زيادة مساهمة القطاع الخاص والقطاعات غير النفطية في التنمية. كما تنص الخطة على تخفيضات سنوية في الانفاق الحكومي في المستقبل، مع زيادة إيرادات الدولة، والتغلب على العجز في الميزانية بحلول عام ٢٠٠٠[٣٩]. وقد زادت الكويت من سرعة التحول إلى القطاع الخاص (الخصخصة) لديها في عام ١٩٩٥، وقامت هيئة الاستثمار الكويتية منذ الشروع في برنامج الخصخصة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ببيع ما قيمته ١٫٣٣ مليار دولار من الأسهم في ٢٢ شركة[٤٠]. وباعت الهيئة أسهمها بثلاث طرق: بالمزاد، وبالاكتتاب العام، وبالبيع الى صناديق الاستثمار. ويهدف برنامج الخصخصة في الكويت إلى تقوية القطاع الخاص في البلد، واجتذاب رؤوس الأموال الكويتية الخاصة المودعة في الخارج إلى البلد. كما تعتزم الهيئة بيع أرصدة حكومية تبلغ قيمتها ثلاثة مليارات دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الحكومة الكويتية، أعدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ مشروع قانون يهدف الى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وينص على تخفيض الرسوم المفروضة على المعدات التي يستوردها المستثمرون الذين ينتمون إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، من ٥٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة[٤١].

(ج) عُمان

شرعت عُمان منذ أربعة أعوام في تنفيذ إصلاحات اقتصادية كبرى كان من بينها برنامج للتحول إلى القطاع الخاص، وفتح سوق الأوراق المالية، وتحرير أسعار الفائدة، وتحسين قوانين الاستثمار. فتحولت إلى القطاع الخاص مؤسسات عامة عديدة، كما يجري التخطيط بالمشاركة مع القطاع الخاص لمشروعات أخرى كبيرة في مجالات البتروكيماويات، والصرف الصحي، والكهرباء والزراعة والصناعة. وقد استفادت سوق الأوراق المالية التي أُنشئت في عُمان عام ١٩٨٩ فائدة كبيرة من الإصلاحات في

---

(٣٧) Economist Intelligence Unit, *Country Report, Bahrain, 4th quarter, 1995*, p. 6.

(٣٨) المرجع نفسه، ص. ١٥.

(٣٩) Economist Intelligence Unit, *Country Report, Kuwait, 4th quarter, 1995*, p. 9.

(٤٠) *Middle East Economic Survey*, 6 November 1995, p. B5.

(٤١) *Economic Review of the Arab World* (Beirut), December 1995, p. 11.

الجدول ١٠- النسبة المئوية للانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي في بلدان منطقة الإسكوا بالأسعار الجارية في عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، ١٩٩٠-١٩٩٤

البلد	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
البحرين	٢٢ر٣	٣٥ر٧	٣٩ر٧	٣٦ر١	٣٧ر١	٣٢ر٤	٣١ر٦
الكويت	٤٥ر٤	٤٢ر٠	٦٨ر٤	٢٤٣ر٣	١١٠ر٨	٥٥ر١	٥٩ر٦
عُمان	٤٢ر٨	٥٥ر٨	٤٦ر٦	٤٧ر٧	٥١ر٠	٥٠ر٧	٤٨ر٧
قطر	٥٠ر٣	٥٥ر٦	٣٩ر٣	٤٥ر٣	٤٢ر٢	٤٨ر٩	٥١ر٤
المملكة العربية السعودية	٤٥ر٤	٥٧ر٨	٥١ر٢	٦٠ر٤	٤٥ر٨	٤٢ر٣	٣٨ر٠
الامارات العربية المتحدة	٣٣ر٨	٣١ر٨	٣٩ر١	٤٥ر٤	٣٥ر٢	٤٢ر٠	٤٠ر٩
مجلس التعاون الخليجي	**٥٢ر٦**	**٥٠ر٣**	**٤٩ر٧**	**٦٦ر٦**	**٥٠ر٠**	**٤٤ر٢**	**٤٢ر٠**
مصر	٥٠ر٩	٥٤ر٠	٣٤ر٠	٣٩ر٦	٤٤ر٥	٤٢ر٢	٣١ر٦
الأردن	٥٥ر١	٤١ر٨	٤٠ر٨	٣٩ر٣	٣٧ر١	٣٦ر٤	٣٣ر٩
لبنان	٢٧ر٦	٦٨ر٣	٣٩ر٨	٢٨ر٩	٢٥ر٧	١٨ر٦	٣٣ر٨
الجمهورية العربية السورية	٤٨ر٠	٤٣ر٦	٢٢ر٩	٢٥ر٦	٢٤ر٦	٢٤ر٨	٢٦ر٦
اليمن	٥٧ر٤	٤٥ر٢	٤١ر٢	٤٣ر٣	٤١ر٧	٤١ر٢	٤٠ر٤
الاقتصادات الأكثر تنوعاً[1]	**٥١ر٨**	**٤٩ر١**	**٣٣ر٠**	**٣٦ر٢**	**٣٨ر٦**	**٣٦ر٧**	**٣١ر٥**
المجموع لمنطقة الإسكوا[1]	**٥٢ر٤**	**٥٠ر٠**	**٤٥ر٣**	**٥٩ر٠**	**٤٧ر٠**	**٤٢ر٢**	**٣٨ر٩**

المصدر: "التقرير الاقتصادي العربي الموحد" الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة البلدان العربية المصدرة للنفط، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجامعة الدول العربية - عدة أعداد، ١٩٨٧، ١٩٩١ و ١٩٩٥ (باللغة العربية).

(أ) باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة.

الإطار ٣- مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(*) - عمّان، الأردن ٢٩-٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥

تحت رعاية صاحب الجلالة الملك حسين بن طلال، عاهل الأردن، عُقد مؤتمر القمة الاقتصادي الثاني للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عمّان في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وشارك في رعاية القمة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بتأييد من الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان.

وشارك في القمة رؤساء الحكومات ورجال الأعمال من الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومن أوروبا والأمريكتين وآسيا. وكانت أهدافه الأولى هي تيسير زيادة استثمارات القطاع الخاص في المنطقة، وتشجيع المشاركة القوية بين القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق تلك الغاية، والعمل على تدعيم التنمية والتعاون على المستوى الإقليمي. وبهذه الروح تمكن رجال الأعمال من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من عقد صفقات تجارية مهمة ستساعد على زيادة الطاقة الانتاجية للمنطقة والمساهمة في تنميتها الاقتصادية. ويستفيد عدد من تلك المشروعات من ضمانات حكومية معينة، ومن المعونة التقنية والدعم من المجتمع الدولي.

والى جانب ذلك قام ممثلون عن الحكومات بإجراء سلسلة من المفاوضات حول الترتيبات المؤسسية، التي دعا إليها إعلان الدار البيضاء والتي من شأنها المساعدة في دعم عملية السلام، وتوصلوا في هذا الصدد إلى الاتفاقات التالية:

- إنشاء مصرف للتعاون الاقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في القاهرة، وتنص المواد الواردة في مشروع لائحته على أن يراعى في تكوينة القدرة على تعزيز تنمية القطاع الخاص، ودعم المشروعات الإقليمية للبنية الأساسية، وأن يكون محفلاً لتشجيع التعاون الاقتصادي الإقليمي؛

- إنشاء هيئة إقليمية للسياحة، هي رابطة الشرق الأوسط والبحر المتوسط للسفر والسياحة في القاهرة، لتعزيز دور المنطقة باعتبارها منطقة جذب سياحي فريدة، وتسهيل السياحة. وتضم الرابطة ممثلين عن القطاعين العام والخاص؛

- إنشاء مجلس إقليمي للأعمال لتشجيع التعاون والتجارة بين القطاعات الخاصة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛

- الافتتاح الرسمي للأمانة التنفيذية للقمة الاقتصادية في الرباط التي تهدف إلى تشجيع المشاركة بين القطاعين العام والخاص، من خلال تشجيع الاتصالات وتبادل المعلومات وتعزيز استثمارات القطاع الخاص في المنطقة.

واستكمالاً للمؤسسات الاقليمية التي دعت قمة الدار البيضاء إلى إنشائها وافقت مجموعة التسيير لمفاوضات السلام المتعددة الأطراف على إنشاء أمانة لجنة المراقبة التابعة لفريق العمل المعني بالتنمية الاقتصادية الاقليمية والتي تقرر أن تبدأ أنشطتها في النصف الأول من عام ١٩٩٦. وتعمل هذه المؤسسة الاقتصادية الاقليمية الدائمة، ومقرها مدينة عمّان على تعزيز وتدعيم التعاون الاقتصادي الإقليمي. وأوصت الأطراف الإقليمية على أن تغطي أنشطة المؤسسة جميع القطاعات التي تقع في نطاق عمل لجنة المراقبة المذكورة، وهي البنية الأساسية، والسياحة، والتجارة، والتمويل، وغيرها من المجالات التي تشملها خطة عمل كوبنهاغن.

وأعرب المشاركون في القمة عن دعمهم القوي لمواصلة عملية السلام، وأهمية تحقيق السلام الشامل. وأعاد ممثلو رجال الأعمال تأكيد اعتزامهم على متابعة كل ما اتفقت عليه القمة من مشروعات تجارية وشركات، واستكشاف الفرص المتاحة لتدعيم التجارة والاستثمار في المنطقة. وأعرب المسؤولون الحكوميون عن اعتزامهم تأييد أنشطة القطاع الخاص، وبصفة خاصة عن طريق العمل من أجل إنشاء المؤسسات التي وافقت عليها قمة عمّان في أقرب وقت ممكن.

وأعلن أن القمة الاقتصادية التالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١٩٨٦ سوف تعقد في القاهرة، وأن القمة الرابعة سوف تعقد في قطر (١٩٩٧).

(*) تستند المعلومات الواردة هنا إلى نص إعلان عمّان، الذي صدر في نهاية المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي عقد في عمّان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

السياسات الاقتصادية، فزاد نشاطها زيادة مذكورة(٤٢). وقد جعلت الحكومة العُمانية تعزيز الاستثمارات الخاصة أولويتها القصوى، في إطار جهودها لزيادة سرعة النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد. ووفقاً للقواعد الجديدة للاستثمار الأجنبي الصادرة عام ١٩٩٤، أنشأت الحكومة العُمانية لجنة خاصة لإنهاء البيروقراطية والروتين، وتوسيع نطاق الحوافز الضريبية، والسماح للأجانب بالملكية الكاملة للمشروعات في بعض القطاعات. وكان عُمان أول بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي يقوم بإلغاء شرط المشاركة الوطنية وهو الشرط الذي كان يثبط المستثمرين الأجانب، ويحول دول حصول عُمان على التكنولوجيا من البلدان الصناعية الرئيسية من خلال المشروعات المشتركة. ويُسمح للمستثمرين الأجانب حالياً بالملكية الكاملة، بنسبة ١٠٠ في المائة، للمشروعات التي تعتبر ضرورية للاقتصاد العُماني، بشرط ألا يقل رأس المال عن ١٫٣ مليون دولار. وبالاضافة إلى ذلك، يمنح المستثمرون الأجانب اعفاءات من الضرائب على الدخل تصل مدتها إلى عشر سنوات، واعفاءات لنفس المدة من التعريفات الجمركية على وارداتهم من المعدات والمواد الخام اللازمة للمشروعات. ورغم أن الحكومة قد بدأت منذ عام ١٩٩٣ في بيع بعض أسهمها في شركات التأمين والمصارف والفنادق وشركات الأسمنت، فإن خطة التنمية الخمسية الجديدة لديها للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ تشجع المستثمرين بالقطاع الخاص على القيام بمشروعات استثمارية جديدة بدلاً من شراء الأسهم الحكومية في الشركات القائمة بالفعل(٤٣).

(د) المملكة العربية السعودية

قامت المملكة العربية السعودية ببعض الإصلاحات المالية في بداية عام ١٩٩٥، فخفضت الانفاق الحكومي وزادت من الإيرادات غير النفطية بزيادة رسوم استخراج تأشيرات الدخول وتصاريح العمل، وزيادة الأسعار المحلية للنفط ومنتجات التكرير، وزيادة أسعار الكهرباء والمياه والمكالمات الهاتفية، وكذلك أسعار تذاكر الطيران الداخلي. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٥ خفضت الحكومة الدعم الذي تقدمه إلى زراع القمح بنسبة ٢٥ في المائة. وأدت هذه الاجراءات مجتمعة، إلى جانب ارتفاع إيرادات الحكومة من النفط، إلى تخفيض كبير في العجز المالي للبلد. ومع ذلك، فإذا لم تقم الحكومة بالمزيد من الاصلاحات والتوسيع لقاعدة الدخول غير النفطية والصادرات غير النفطية، فسوف تظل الأحوال الاقتصادية بالمملكة معرضة للتأثر الكبير بالتذبذب في الأسعار الدولية للنفط. وهكذا فإن المملكة العربية السعودية تعتزم المضي قدماً في تنفيذ الاصلاحات في سياساتها الاقتصادية في السنوات المقبلة. وتهدف خطة التنمية السادسة لديها للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ إلى القضاء تماماً على العجز في الميزانية بحلول عام ٢٠٠٠، وقد ورد ما يفيد أن الحكومة تبحث تحويل بعض الأصول المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، فهي تبحث حالياً خصخصة شركة الطيران الوطنية، وشبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، والمرافق العامة. وهي جميعاً تفرض عبئاً ثقيلاً على الحكومة من حيث مبالغ الدعم المقدمة لها، ومن حيث الاستثمارات الرأسمالية ورواتب الموظفين. وتستأثر رواتب الموظفين في القطاع العام بنسبة ٧٠ في المائة من ميزانية الحكومة السعودية(٤٤)، وتخفيض هذا الانفاق قد يكون أهم الخيارات المتاحة للحكومة حالياً من حيث فعاليته، كما يمثل في الوقت نفسه أكبر التحديات القائمة.

---

(٤٢) المرجع نفسه، ص. ١٤.

(٤٣) Economist Intelligence Unit, *Country Report, Oman, 4th quarter, 1995*, p. 12.

(٤٤) *Middle East Economic Digest*, 3 November 1995, p. 34.

والأرجح أن الحكومة سوف تسير في السنوات القليلة المقبلة بحذر شديد في طريق تنفيذ خطة التحول إلى القطاع الخاص، وسوف يكون التنفيذ من خلال بيع جانب من أسهمها، وسوف تتجنب البيع المباشر للأصول الحكومية الذي من شأنه أن يجعلها تفقد السيطرة على اتخاذ القرار. وإلى جانب ذلك فإن الحكومة، فيما يبدو، لا تعتزم فتح سوق الأوراق المالية في البلد أمام المستثمرين الأجانب(٤٥).

(هـ) الإمارات العربية المتحدة

رفعت الامارات العربية المتحدة أسعار الكهرباء والمياه والبنزين والمكالمات الهاتفية وغيرها من البضائع والخدمات التي تقدمها الحكومة، وإن كانت هذه البضائع والخدمات ما تزال تتمتع بالدعم الكبير. وبالاضافة إلى ذلك، كان مستوى تحويل شركات القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يكاد يذكر في عام ١٩٩٥، كما لم تعلن الدولة عن أية خطط للتحول إلى القطاع الخاص أو مزيد من التخفيضات في الدعم.

٢- الاقتصادات الأكثر تنوعاً

قامت البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا بتنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٥، مع الاختلافات الكبيرة في نطاق التنفيذ وسرعته. وقد لجأت هذه البلدان، في مجموعها، إلى تقييد الإنفاق الحكومي في السنوات القليلة الماضية. وكانت نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الأكثر تنوعاً قد انخفضت من ٣٨ر٦ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٣٦ر٧ في عام ١٩٩٣، ثم زاد انخفاضها فبلغت ٣١ر٥ في المائة في عام ١٩٩٤، كما يتضح من الجدول ١٠، ويرجع معظم التخفيض إلى القيود التي وضعتها الحكومة على الإنفاق العام في مصر والأردن، وكل منهما يقوم بتنفيذ برامج للتكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي. وقد تحقق المزيد من التقدم عام ١٩٩٥ من حيث تخفيض نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي، إذ واصلت الحكومات اتباع سياسات مالية محافظة، كما زاد الناتج المحلي الإجمالي زيادة ملحوظة في هذه البلدان في مجموعها.

ومع ذلك ففي الاقتصادات الأكثر تنوعاً، شأنها في ذلك شأن بلدان مجلس التعاون الخليجي، كانت نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ ما تزال نحو ٢٢ في المائة، كما هو مبين في الجدول ١١ وهي أقل كثيراً من نسبة إجمالي الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تحققت عام ١٩٩٤ في ماليزيا (٣٨ر٢ في المائة) وفي جمهورية كوريا (٣٥ر٩ في المائة) وسنغافورة (٣٤ر٤ في المائة)(٤٦)، وهي البلدان التي تمكنت من تحقيق معدلات عالية نسبياً للنمو الاقتصادي. وعلى المستوى القطري، تشير التقديرات إلى أن لبنان قد حقق في عام ١٩٩٥ أعلى نسبة بين الاستثمارات والناتج المحلي الإجمالي (التي بلغت ٣٠ر٣ في المائة) وإلى أن أقل نسبة هي التي شهدها اليمن (١١ في المائة). ولم يكن من المدهش إذن، كما سبق أن ذكرنا، أن يحقق الاقتصاد اللبناني أعلى معدل للنمو في منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥، وأن يحقق اليمن أدنى معدل للنمو في العام نفسه. وبلدان المنطقة على وعي كامل بأن زيادة الاستثمار لازمة للإسراع بخطى النمو للناتج المحلي

---

(٤٥) Economic Intelligence Unit, *Country Report, Saudi Arabia, 4th quarter, 1995*, p. 13.

(٤٦) International Monetary Fund, *International Financial Statistics*, February 1996.

الجدول ١١- النسبة المئوية لإجمالي الاستثمار في بلدان منطقة الإسكوا إلى الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٠، ١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥) بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢

البلد/المجموعة	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
البحرين	٣٢ر٥	٢٩ر٧	١٧ر٦	٣٠ر٠	٣٤ر٨	١٩ر٣	٢٦ر١	٢٧ر٣
الكويت	١٣ر٩	٢٩ر١	١٨ر٠	٣٧ر٢	١٩ر١	١٤ر٢	١١ر٧	١٣ر٠
عمـــان	٢٢ر٥	٣٩ر٦	١٤ر٩	١٦ر٨	١٧ر٢	١٧ر٧	١٦ر٣	١٦ر٧
قطـــر	١٧ر٠	١٦ر٥	١٩ر٦	١٩ر١	٢٠ر٦	١٧ر٠	١٧ر٥	١٧ر٦
المملكة العربية السعودية	٢٦ر٢	٢٧ر١	٢٣ر٠	٢٢ر٣	٢٢ر٢	٢٣ر٤	٢٣ر٥	٢٣ر٤
الامارات العربية المتحدة	٢٧ر٩	٢٤ر٦	٢٠ر٦	٢١ر٠	٢٤ر٢	٢٧ر٠	٢٨ر١	٢٧ر٨
مجلس التعاون الخليجي	**٢٤ر٤**	**٢٧ر٣**	**٢١ر٤**	**٢٢ر٣**	**٢٢ر٢**	**٢٢ر٣**	**٢٢ر٣٥**	**٢٢ر٤**
مصـــر	٢٨ر٦	١٦ر٩	٢٠ر٣	١٩ر١	١٩ر٧	١٩ر٠	١٩ر١	١٨ر٧
الأردن	٤١ر٠	٢٠ر١	٣١ر٤	٢٥ر٣	٣٤ر٦	٣٢ر١	٢٧ر٩	٢٧ر٦
لبنان	١٥ر٧	٣٤ر٥	٣٩ر٠	٣٦ر٥	٣٠ر٧	٣٤ر٤	٣١ر٣	٣٠ر٣
الجمهورية العربية السورية	٢٧ر٥	٣٦ر٤	٢٠ر٥	١٩ر٧	٢٣ر٢	٢٢ر٢	٢١ر٦	٢٢ر٣
اليمن	٤١ر٣	١٦ر٨	١١ر٧	١٠ر٣	١٢ر٣	١١ر٥	١٠ر٦	١١ر٠
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٢٩ر٠**	**٢٢ر٤**	**٢١ر٥**	**٢٠ر٣**	**٢١ر٩**	**٢١ر٥**	**٢٠ر٩**	**٢٠ر٨**
المجموع لمنطقة الإسكوا	**٢٥ر٣**	**٢٦ر١**	**٢١ر٤**	**٢١ر٨**	**٢٢ر١**	**٢٢ر٠**	**٢١ر٩**	**٢٢ر٠**

المصدر: 1985, 1990-1995 compiled from the *National Accounts Studies of the ESCWA Region* , Bulletin No. 15, 1995; 1980 figures compiled from the *National Accounts Studies of the ESCWA Region*, Bulletin No. 9, 1987.

(أ) تقديري؛

(ب) باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة.

الاجمالي حتى يصل إلى مستويات تزيد من نصيب الفرد منه وتستوعب الأعداد المتزايدة للأشخاص الذين يلتحقون بقوى العمل لأول مرة كل عام. وقد اتخذت بلدان منطقة الإسكوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً إجراءات إصلاح اقتصادي وسياسات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة كبيرة في استثمارات القطاع الخاص، محلياً كان أو أجنبياً، في الأعوام المقبلة.

وشهد عام ١٩٩٥ تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، وإن كانت هذه السياسات تتفاوت في نطاقها وسرعتها من بلد إلى آخر.

(أ) مصر

شرعت مصر في عام ١٩٩١، تحت رعاية صندوق النقد الدولي وبتأييد من البنك الدولي، في تنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، بغية تصحيح الاختلالات في الاقتصاد العام على المستويين الداخلي والخارجي. ويهدف برنامج الإصلاح إلى تحويل الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي والذي يضم قطاعاً خاصاً صغيراً نسبياً، إلى اقتصاد لامركزي، على أساس السوق، ومنفتح على العالم الخارجي، ينهض فيه القطاع الخاص بالدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية والنمو في البلد(٤٧). فقامت الحكومة بتوحيد نظام سعر الصرف، ورفعت القيود المفروضة على التعامل بالعملات الأجنبية، وحررت أسعار الفائدة، وخففت القيود المفروضة على الواردات والصادرات، وخفضت بالتدريج من الدعم الذي توفره للمنتجات النفطية، والكهرباء، والمواد الغذائية، والسجائر. ومن ثم انخفض العجز في الميزانية من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ١٩٩١ إلى ٥ر٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في العام المالي ١٩٩٤، كما بلغ مستواه في الميزانية للعام المالي ١٩٩٥ نسبة ٥ر١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي(٤٨). وكان التحسن راجعاً في المقام الأول إلى التخفيضات في الوظائف الحكومية، وفرض ضريبة مبيعات عامة، والتخفيضات في الدعم. وأشارت تقديرات صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩١ إلى أن الدعم يكلف الحكومة المصرية نحو ١٠ مليارات دولار في السنة، منها ملياراً دولار يستأثر بها دعم الكهرباء وحده(٤٩). ولم تعد المنتجات الصناعية تخضع للتسعير الحكومي حالياً باستثناء المنتجات الصيدلانية والسجائر وسكر البطاقات، ومنتجات زيت الطعام التي توزع بالبطاقات، وبحلول عام ١٩٩٤ كانت جميع أشكال الدعم للمنتجات الزراعية تقريباً قد أُلغيت(٥٠). وارتفعت أسعار النفط في مصر من نسبة ٣٦ في المائة من الأسعار الدولية في أيار/مايو عام ١٩٨٩ إلى ٩٠ في المائة في حزيران/يونيو ١٩٩٥. وظلت نسبة اجمالي الاستثمارات إلى الناتج القومي الاجمالي في مصر أقل من ٢٠ في المائة على مدى سنوات كثيرة، كما يتضح من الجدول ١١، فيما يلي، ومن ثم فلا بد من الاستثمار المباشر، المحلي والأجنبي، حتى تتحقق زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض البطالة في البلد. ويقدر المسؤولون الحكوميون قيمة

---

(٤٧) World Bank, *Trends in Developing Economies,* 1995, p. 157.

(٤٨) المرجع نفسه، ص. ١٥٨.

(٤٩) Economist Intelligence Unit, *Country Profile Egypt, 1995-96,* p. 21.

(٥٠) المرجع نفسه.

الاستثمار المباشر العربي والأجنبي في مصر سنوياً بمبلغ يتراوح بين ٣٠٠ و ٤٠٠ مليون دولار أمريكي[٥١]. ويتركز معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في قطاع الصناعة (٥٠ في المائة) والقطاع المصرفي (٣٠ في المائة)، وتعتزم الحكومة المصرية تكثيف جهودها لزيادة الاستثمار في البلد عن طريق تخفيض أسعار الفائدة في عام ١٩٩٦ واجتذاب المستثمرين الأجانب. ومن العوامل المثبطة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر والتي يجب على السلطات أن تتصدى لها ما يلي: (أ) قوانين العمل المعقدة والتقييدية؛ و(ب) ضعف الحماية لحقوق الملكية الفكرية؛ و(ج) عدم كفاية تشريعات التجارة ومكافحة الاحتكار؛ و(د) عدم كفاية الآليات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ و(هـ) سوق الأوراق المالية المحدودة، وعدم وجود سوق للأوراق المالية التابعة لها تقريباً؛ و(و) شتى الاجراءات البيروقراطية الحكومية. وتبحث الحكومة حالياً وضع تشريعات استثمارية جديدة تكفل المزيد من الحوافز للمستثمرين. وسوف تزداد فئات المشروعات التي تنطبق عليها شروط الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية. وسوف تظل الخصخصة هي القضية الرئيسية لسياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر لسنوات عديدة مقبلة. وقد وضع القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ الأساس القانوني للخصخصة، إذ أخرج من سيطرة الوزارات الحكومية ٣١٤ شركة من شركات القطاع العام، تبلغ قيمتها الدفترية الرسمية ٨٥ مليار جنيه مصري (١ر٢٥ مليار دولار) وديونها ١٥٤ مليار جنيه مصري (٤ر٤٥ مليار دولار) وأعاد هيكلتها باعتبارها شركات تابعة لعدد من الشركات القابضة المستقلة يبلغ ١٦ شركة. وتعمل الشركات القابضة من ناحية المبدأ باعتبارها من شركات القطاع الخاص وتتمتع بالمسؤولية المالية والإدارية الكاملة. ولكن السير في طريق الخصخصة في مصر اتسم بالبطء، بسبب شتى الاعتبارات، من بينها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتقنية. ففي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ كان عدد الشركات المملوكة للدولة والتي بيعت مباشرة لا يتجاوز ثلاث شركات. ولكن الحكومة غيرت سياستها في أواخر عام ١٩٩٤ فلجأت بدلاً من البيع المباشر لشركات القطاع العام إلى التخلي التدريجي عنها عن طريق البورصة، وعن طريق تأجيرها لمدد طويلة وابرام عقود إدارة طويلة الأجل، وعن طريق جمعيات الموظفين من حاملي الأسهم. ولكن الحكومة أعلنت في آب/اغسطس ١٩٩٥ عن اعتزامها الاسراع بعملية الخصخصة وعن خطتها لبيع ١٠٠ في المائة من أسهم شركات القطاع العام التي لا تعتبر ذات أهمية جوهرية للاقتصاد الوطني. بينما لن يزيد الحد الأقصى لنسبة خصخصة الشركات ذات الأهمية الحيوية للاقتصاد عن ٤٠ في المائة فقط. ويعتبر الإسراع بمعدل الصادرات غير النفطية في مصر من الأولويات الوطنية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ شكلت الحكومة المجلس الأعلى للتصدير بهدف وضع السياسات والتدابير اللازمة للمساعدة في الاسراع بنمو الصادرات في السنوات المقبلة. وقد ازدادت الصادرات غير النفطية زيادة كبيرة عن عام ١٩٩٥، وتشير الدلائل إلى أنها سوف تواصل زيادتها في المستقبل رغم تزايد المنافسة في الأسواق الدولية.

(ب) العراق

أعلنت الحكومة العراقية في أوائل ١٩٩٦ تدابير تقشف جديدة للمساعدة على تخفيف حدة الاختلالات الداخلية في الاقتصاد العام، وكان ذلك يرجع في المقام الأول إلى استمرار التدهور السريع في العملة الوطنية وما صاحب ذلك من تضخم جامح في العراق في عام ١٩٩٥. وقررت الحكومة الاقلاع عن سياسة طبع النقود باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتمويل العجز في الميزانية الحكومية، ورفعت أسعار كثير من البضائع والخدمات التي تقدمها، مثل المكالمات الهاتفية والخدمات البريدية والنقل والمرافق العامة. وأعلنت الحكومة عن بيع العديد من الأصول المملوكة للدولة وفرض ضرائب اضافية

---

(٥١) *Middle East Economic Digest*, 19 January 1996, p. 4.

لزيادة الدخل. كما خففت السلطات من القيود المفروضة على الاتجار في العملة بالسماح لدور الصرافة الرسمية بتحويل العملات بأسعار مقاربة للأسعار السائدة في السوق الموازية، بالاضافة إلى السماح للعراقيين المقيمين بالخارج بتحويل العملات الأجنبية إلى أقاربهم في العراق. وأنت هذه التدابير، بالاضافة إلى المفاوضات مع الأمم المتحدة بشأن السماح بصادرات محدودة من النفط، إلى تدعيم الدينار العراقي وتخفيض الضغوط التضخمية في البلد خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٦.

(ج) الأردن

استأنفت الأردن برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تحت رعاية صندوق النقد الدولي في عام ١٩٩٢. وأحرزت نتائج باهرة في تخفيض نسبة عجز الميزانية إلى الناتج القومي الاجمالي، وتخفيض معدلات التضخم إلى مستويات مقبولة بصفة عامة، وتخفيض عبء دينها الخارجي، وتخفيض الدعم (وحسن توجيهه). وكانت الحكومة في عام ١٩٩٥ تركز جهودها الاصلاحية على تنشيط الاستثمارات الخاصة، المحلية والأجنبية معاً، فأصدرت قانون استثمار جديد يرفع القيود المفروضة على ملكية الأجانب، وقانوناً جديداً لضريبة الدخل يتضمن تخفيضات كبيرة في ضرائب الشركات والمشروعات التجارية. ويسمح للمستثمرين من غير الأردنيين باعادة رأسمالهم الأجنبي وأرباحه إلى أوطانهم، وبتصفية أو بيع مشروعاتهم أو أسهمهم دون إبطاء وبالعملات القابلة للتحويل. والقانون الجديد لضريبة الدخل يخفض الحد الأقصى للدخل الشخصي الخاضع للضريبة من ٥٠ إلى ٣٥ في المائة. كما يخفض الحد الأقصى لضريبة الدخل على الشركات إلى ١٥ في المائة، بعد أن كان ٤٠ في المائة، في القطاعات ذات الأولوية مثل التعدين والصناعة والفنادق والمستشفيات، على حين انخفض الحد الأقصى للضريبة على المصارف وشركات الأموال والتأمين والوساطة التجارية من ٥٠ إلى ٣٥ في المائة. وللمساعدة في تعويض النقص الناجم عن ذلك في إيرادات الحكومة، ازدادت ضريبة المبيعات من ٧ إلى ١٠ في المائة. ومن المعتزم اصدار قوانين اضافية في عام ١٩٩٦ استكمالاً لقانون تشجيع الاستثمار، سيكون من بينها قانون لمنع الممارسات الاحتكارية وقانون جديد لسوق عمان المالية وقانون جديد للجمارك[٥٢]. ومن المتوقع أن تؤدي هذه القوانين، إلى جانب قانون الاستثمار الصادر عام ١٩٩٥، إلى زيادة كبيرة في الاستثمارات العربية والأجنبية في الأردن ابتداء من عام ١٩٩٦، خصوصاً على ضوء تحسن العلاقات بين الأردن وبلدان مجلس التعاون الخليجي واتفاقية السلام مع اسرائيل. كما يزداد زخم عملية التحول إلى القطاع الخاص، إذ جرى تحديد العديد من الشركات المملوكة للحكومة التي سوف تتحول إلى القطاع الخاص في عام ١٩٩٦.

(د) لبنان

كان القطاع الخاص وما يزال ينهض بالدور الرئيسي في التنمية الاقتصادية بصورة تقليدية في لبنان، واستمر كذلك في عام ١٩٩٥، بتشجيع من الحكومة. وتعتبر نسبة اجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الاجمالي في لبنان أعلى نسبة في بلدان منطقة الإسكوا كلها لا في الاقتصادات الأكثر تنوعاً بالمنطقة فحسب، على نحو ما هو مبين بالجدول ١١ آنفاً. وكانت سياسات الحكومة في عام ١٩٩٥ تهدف إلى إعادة الثقة والاستقرار باخراج الاقتصاد من الحلقة المفرغة للتمويل التضخمي للعجز

---

(٥٢) *Jordan Times*, 30 January 1996, p. 8.

والدولرة، وتذبذب أسعار الصرف، وبايجاد المناخ الصالح للنمو الاقتصادي الحقيقي القادر على الاستمرار(٥٣). ورغم زيادة عجز الميزانية الحكومية في عام ١٩٩٥ فقد كانت سياسات الحكومة هي عدم رفع معدلات الضرائب بل تخفيضها بغية تشجيع الاستثمار، وخلق المزيد من فرص العمل وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(٥٤). ومن المتوقع أن يؤدي اعادة فتح بورصة بيروت بعد اغلاقها ١٣ سنة إلى اعطاء دفعة جديدة في عام ١٩٩٦ لاستثمارات القطاع الخاص، المحلي منه والأجنبي.

(هـ) الجمهورية العربية السورية

بدأ الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية في أيار/مايو ١٩٩١ باصدار قانون الاستثمار رقم ١٠، وكان الغرض الرئيسي منه هو تشجيع الاستثمار الخاص، المحلي والأجنبي، واغراء رؤوس الأموال التي يملكها السوريون في الخارج بالعودة إلى البلد(٥٥). وتشير أحدث الأرقام الرسمية إلى أن عدد المشروعات التي منحت ترخيصاً بموجب قانون الاستثمار رقم ١٠ يبلغ ١٢٥١ مما أوجد ما يربو على ٠٠٠ ٢٣٢ فرصة عمل واجتذب أرصدة بلغت ٥ر٥ مليار دولار(٥٦). ومع ذلك فإن هذه الأرقام تخفي عدم اهتمام الأجانب، فمن بين المشروعات الصناعية الجديدة التي بلغ عددها ٥٦٥ لم يزد نصيب المستثمرين الأجانب فيها عن ١٦ مشروعاً، واقتصر عدد المستثمرين من غير العرب على ٩(٥٧). وفي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ زاد اقتراب الحكومة من تحديد أسعار صرف موحدة بالغاء أسعار الصرف الخاصة للفنادق. ومن المنتظر أن يشهد عام ١٩٩٦ تحركاً نحو أسعار صرف موحدة وتتسم بالمزيد من الواقعية. وتقوم الحكومة السورية باتخاذ خطوات لتحرير الاقتصادي ببطء نسبي وحذر، فالحكومة فيما يبدو تفضل الارتقاء بأداء شركات القطاع العام من خلال السماح لمديريه بالمزيد من المرونة، بدلاً من تحويل تلك الشركات إلى القطاع الخاص. وهكذا فمن غير المتوقع حالياً أي تحول إلى القطاع الخاص في الجمهورية العربية السورية لا في عام ١٩٩٦ ولا في عام ١٩٩٧.

(ز) الضفة الغربية وقطاع غزة

قامت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتصديق، في نيسان/ابريل ١٩٩٥، على قانون الاستثمار الفلسطيني، الذي يعتبر صورة صادقة لأشد السياسات تحرراً في المنطقة فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية. وينص القانون على المساواة في الحقوق والمزايا بين المستثمرين الأجانب والعرب والمغتربين من ناحية وبين المستثمرين الفلسطينيين المحليين من ناحية أخرى، كما ينص على عدم جواز مصادرة أو تأميم الاستثمارات، بغض النظر عن أصلها، وعلى حق المستثمرين جميعا في إعادة

---

(٥٣) United Nations Development Programme, Development Cooperation, Lebanon, 1994 report, August 1995, p. 16.

(٥٤) *Middle East Economic Survey*, 22 Januray 1996, p. B1.

(٥٥) تقدر قيمة الأرصدة التي يملكها السوريون في الخارج بما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ مليار دولار.

(٥٦) Economic Intelligence Unit, *Country Report, Syria, 4th quarter, 1995*; p. 13.

(٥٧) المرجع نفسه.

رؤوس أموالهم وأرباحها إلى أوطانهم. وبالاضافة إلى ذلك ينص القانون على اعفاء المشروعات التي يزيد رأسمالها المدفوع على ٠٠٠ ١٠٠ دولار أو التي يعمل بها ١٠ عمال على الأقل من ضريبة الدخل لمدة عامين، بينما تتمتع المشروعات التي يزيد رأسمالها المدفوع عن ٠٠٠ ٥٠٠ دولار أو التي يعمل بها ٢٥ عاملاً على الأقل بالإعفاء من ضريبة الدخل والرسوم لمدة خمس سنوات. وإلى جانب ذلك أشار المسؤولون الفلسطينيون إلى اعتزامهم اتباع سياسة تجارية متحررة موجهة للتصدير، وسياسة نقدية تبعث على الثقة فيها في الأسواق المالية العالمية، وبرنامج مالي متوازن يضمن استمرار النمو الاقتصادي والتنمية(٥٨).

(ح) اليمن

بدأت اليمن في عام ١٩٩٥ تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي تحت رعاية صندوق النقد الدولي وبدعم من البنك الدولي. ويتطلب البرنامج اتخاذ مجموعة من التدابير اللازمة لتخفيض الانفاق العام، وخصخصة كثير من المشروعات العامة، وتعويم العملة الوطنية، والإلغاء التدريجي للدعم الحكومي للسلع الأساسية على مدى عامين(٥٩). وفي آذار/مارس ١٩٩٥ قامت اليمن بتخفيض قيمة الريال اليمني، فأصبح سعر الصرف الرسمي له هو ٥٠ ريالاً للدولار الأمريكي بدلاً من ١٢ ريالاً. وفي أوائل عام ١٩٩٦ ألغت اليمن سعر الصرف الرسمي الثابت وسمحت بتعويم العملة. ويتضمن برنامج الخصخصة في البلد للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ تحويل عدد من الشركات الصناعية وغير الصناعية إلى القطاع الخاص، تمثل ٢٠ في المائة من الحجم الكلي لجميع المشروعات العامة (من حيث عدد الموظفين). ويجري البحث حاليا في خصخصة ما مجموعه ١٦ من كبرى شركات القطاع العام و١٣٠ من صغرى الشركات(٦٠). وفي تموز/يوليو ١٩٩٥ رفعت اليمن الحد الأقصى لأسعار الفائدة على الودائع من ٩ إلى ٢٢ في المائة بهدف تشجيع المدخرات المحلية، وخفضت العديد من شرائح الدعم، مما أدى إلى أن تضاعفت أسعار البنزين، وغاز الطهو، وأنواع الوقود الأخرى.

جيم- البطالة والتضخم

١- البطالة

ما تزال المعدلات العالية للبطالة من المشكلات الرئيسية في منطقة الإسكوا، خصوصاً في البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً. إذ إن معدلات النمو السكاني المرتفعة، على مدى سنوات عديدة، أدت إلى زيادة أعداد من يلتحقون لأول مرة بسوق العمل حتى وصلت إلى مستويات تتجاوز طاقة هذه البلدان على استيعابهم. وعلى نحو ما يتضح من الجدول ١٢، زاد عدد طلاب العمل زيادة كبيرة في معظم بلدان الإسكوا ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥(٦١)، ويبين الجدول ١٢ أيضا أن متوسط معدل النمو السنوي في قوة العمل في معظم بلدان الإسكوا المتوقع في الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٥ مرتفع نسبياً، إذ يبلغ ٤ر٤٦ في المائة في الجمهورية العربية السورية، و ٤ر٢٥ في المائة في اليمن، و ٣ر٩٩ في المائة في عمان.

---

(٥٨) *Middle East Economic Survey*, 15 January 1996, p. B5.

(٥٩) Economic Intelligence Unit, *Country Report, Yemen, 4th quarter, 1995*, p. 27.

(٦٠) الحياة - ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، ص. ١١ (بالعربية).

(٦١) يعزى انخفاض حجم قوة العمل في الكويت الى أزمة الخليج.

وفي البلدان النامية الأخرى، على سبيل المثال، نجد أن متوسط معدل النمو السنوي في قوة العمل، المتوقع لنفس الفترة، هو ١ر٨٣ في المائة في المكسيك، و ١ر٦١ في المائة في الهند، و ١ر٥ في المائة في اندونيسيا[٦٢]. أما في البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان، فإن متوسط معدل النمو السنوي في قوة العمل، المتوقع في الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٥ فيقل كثيراً عن ذلك، إذ يبلغ ٤٤ر٠ في المائة، ورقماً سلبياً هو ٣١ر٠ في المائة، ورقماً سلبياً آخر هو ٣٥ر٠ في المائة لهذه البلدان، على التوالي[٦٣].

ولكن مشكلة البطالة تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً.

الجدول ١٢- الأيدي العاملة المتوافرة في بعض البلدان المختارة في منطقة الإسكوا في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥

البلد	السنة	قوة العمل (بالملايين)	مقدار التغير في قوة العمل (بالملايين) ١٩٩٠-١٩٩٥	النسبة المئوية للتغير في قوة العمل (١٩٩٠-١٩٩٥)	متوسط معدل النمو السنوي المتوقع ١٩٩٥-٢٠٢٥ (نسبة مئوية)
الأردن	١٩٩٠	٠ر٩٩٢	--	--	--
	١٩٩٥	١ر٠٧٧	٠ر٠٨٥	٨ر٦	٣ر٩٠
الامارات العربية المتحدة	١٩٩٠	٠ر٧٨٤	--	--	--
	١٩٩٥	٠ر٨٦٣	٠ر٠٧٩	١ر١٠	٠ر٤٥
المملكة العربية السعودية	١٩٩٠	٤ر٠٨١	--	--	--
	١٩٩٥	٥ر٠١٠	٠ر٩٢٩	٢٢ر٨	٣ر٢٥
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٠	٣ر١٠١	--	--	--
	١٩٩٥	٣ر٥٤٥	٠ر٤٤٤	١٤ر٣	٤ر٤٦
العراق	١٩٩٠	--	--	--	--
	١٩٩٥	٥ر٨٢٢	--	--	٣ر٦١
عُمان	١٩٩٠	٠ر٤٠٥	--	--	--
	١٩٩٥	٠ر٤٧٨	٠ر٠٧٣	١٨ر٠	٣ر٩٩
الكويت	١٩٩٠	٠ر٨٣٥	--	--	--
	١٩٩٥	٠ر٥٥٣	(٠ر٢٨٢)	(٣٦ر٢)	١ر٩٠
لبنان	١٩٩٠	--	--	--	--
	١٩٩٥	٠ر٩٣٢	--	--	١ر٨١
مصر	١٩٩٠	١٤ر٥٣٠	--	--	--
	١٩٩٥	١٦ر١١٧	١ر٥٨٧	١٠ر٨	٢ر٣٥
اليمن	١٩٩٠	٢ر٩٢٠	--	--	--
	١٩٩٥	٣ر٢٩٦	٠ر٣٧٦	١٢ر٨	٤ر٢٥

المصادر: أرقام عام ١٩٩٠ مستقاة من مطبوع البنك الدولي *World Debt Tables, 1995* وأرقام عام ١٩٩٥ مستقاة من مطبوع البنك الدولي *World Development Report, 1995*.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي.

---

(٦٢) World Bank, *World Development Report*, 1995.

(٦٣) المرجع نفسه.

الإطار ٤- تحسن مناخ الاستثمار في الأردن

من التحديات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية اليوم ترابط اقتصادات العالم بعضها بالبعض، وازدياد التنافس، ونشوء الكتل التجارية، وأعباء الديون الوطنية الثقيلة، وزيادة البطالة، وإنشاء منظمة التجارة العالمية. وقد أرغمت هذه التحديات البلدان النامية على اتباع سياسات تهدف الى الإسراع بالنمو الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، والاصلاح الاقتصادي، وإيجاد مناخ ملائم للاستثمار عن طريق الانفتاح وإقامة الأطر التنظيمية الصالحة.

ولقد واجهت الأردن هذه التحديات أيضاً والتزمت منذ أواخر الثمانينيات بالنمو الاقتصادي الذي يتضمن تخفيف حدة البطالة (إذ إن معدلاتها بلغت نحو ١٥ في المائة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، وعودة المغتربين الى الوطن بعد أزمة الخليج). وكانت هذه الأحوال تتطلب إيجاد المناخ الملائم للاستثمار والقادر على اجتذاب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية. وقد فسر المفسرون تعبير مناخ الاستثمار بأنه "مجموع السياسات والمؤسسات التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في قرارات الاستثمار". وبعبارة أخرى فإن المعنى العريض لسياسات الاستثمار يتضمن السياسات الخاصة باقتصاد المشاريع والاقتصاد العام للدولة.

ومعدل البطالة في الأردن مرتفع، وكان يقدر في عام ١٩٩٣ بنسبة ١٨ في المائة، وفي عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ بنسبة ٢ر١٥ و ٦ر١٤ على الترتيب. وتعتبر قوة العمل في الأردن حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية بالأردن بسبب ندرة الموارد الطبيعية في البلد. وإدراكاً من الحكومة بأن الاستثمار هو الحل لمشكلة البطالة، قامت بتنفيذ عدد من السياسات الرامية الى تشجيع الاستثمار مع محاولة تخفيف حدة المشكلة في الوقت نفسه باتخاذ عدد من الاجراءات مثل: تنشيط صناديق العمالة، والاشتراك مع شركات ضمان الاستثمار في تأمين القروض التي حصلت عليها المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المصارف التجارية ضد الأخطار.

ومن بين السياسات وإجراءات التحرر التي اتخذتها الأردن بهدف إيجاد مناخ صالح للاستثمار ما يلي:

(أ) إن السياسات التي اتبعتها الأردن في مجال الاقتصاد العام للدولة كفلت النمو الثابت والكافي في الناتج المحلي الاجمالي؛ واحتواء التضخم؛ وأدت الى التحسن في الاختلالات الداخلية والخارجية للبلد؛ والتخفيض الكبير في عبء الدين الخارجي؛ وكفلت في الوقت نفسه استقرار الدينار الأردني؛

(ب) جرى تحديث وتقوية القاعدة الضريبية باعتبار ذلك جزءاً من السياسة المالية للحكومة، وذلك باستحداث العمل، في السنوات القليلة الماضية، باسلوب التقدير الذاتي لضريبة الدخل. وتفرض ضريبة الدخل على الشركات الوطنية والأجنبية، مع منح إعفاءات للمستثمرين أو العمال في قطاعات معينة مثل الزراعة. كما صدرت في عام ١٩٩٤ المرحلة الأولى من القانون العام لضريبة المبيعات رقم ٦ وهو ينص على أن البضائع المحلية والمستوردة تخضع لضريبة مبيعات تبلغ ١٠ في المائة (وتبدأ بنسبة ٧ في المائة) باستثناء البضائع الكمالية التي تصل الضريبة عليها الى ٢٠ في المائة، وإعفاء بعض البضائع بموجب أحكام خاصة؛

(ج) منذ ١٩٧٨ وسوق عمان المالية تتمتع بسجل ممتاز باعتبارها من الأسواق المالية التي تتميز بأفضل نظام وأكثرها مصداقية في المنطقة. ورغم القيود المتمثلة في النظم التي تمنع، حتى الآن، المستثمرين الأجانب من الاتجار في الأسهم والسندات، فمن المتوقع الإعلان قريباً عن قوانين ونظم جديدة تهدف الى تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه السوق؛

(د) اتسمت عملية الخصخصة في الأردن بخطواتها البطيئة، ولكن هناك خططاً لتحويل مؤسسة الطيران الملكية الأردنية الى شركة ثم تحويلها الى القطاع الخاص، وكذلك مؤسسة الكهرباء الأردنية وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية. ومن المتوقع السماح للاستثمار الاجنبي بالمشاركة في الشركات الخاصة التي سوف تنشأ من الخصخصة؛

الإطار ٤- (تابع)

(هـ) قدمت الحكومة حوافز لتشجيع الاستثمار، وكان من بين التدابير المتخذة ما يتعلق بإنشاء مناطق حرة والتي ينظمها القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٨٤. ويعفى المستثمرون بموجب هذا القانون من عدة أشياء من بينها ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة ١٢ سنة. كما يسمح للمستثمرين بتحويل الرأسمال المستثمر وأرباحه الى الخارج بالعملات الأجنبية وينطبق ذلك أيضاً على رواتب الموظفين من غير الأردنيين. وفي نفس الوقت تعفى البضائع المستوردة الى المنطقة الحرة والمصدرة الى الأسواق غير المحلية من جميع الضرائب والرسوم؛

(و) وتشجيعاً للصادرات قدمت الحكومة بعض الحوافز مثل السماح بدخول البضائع الأجنبية بهدف تصنيعها دون دفع الرسوم الجمركية، وغيرها من الرسوم، بشرط إعادة تصدير البضائع المصنعة في غضون ستة أشهر. كما يسمح بدخول الآلات والمعدات والمواد اللازمة للمشروعات الحكومية أو المشروعات الخاصة التي وافقت عليها الحكومة دون دفع ضرائب أو رسوم بشرط أن يعاد تصديرها عند الانتهاء من المشروع. وبالاضافة الى ذلك يسمح بدخول الحاويات دون رسوم في حالة واحدة وهي أن تكون مشحونة ببضائع أردنية معدة للتصدير؛

(ز) ويهدف تخفيف القواعد التي وضعها البنك المركزي، من خلال رفع القيود المفروضة على حيازة العملات الأجنبية، الى تشجيع استيراد وتصدير رأس المال اللازم للمشروعات الاستثمارية والأعمال التجارية. ويجوز لغير الأردنيين أن يحوزوا وأن يقوموا بتمويل أي مقدار من حساباتهم بالعملات الأجنبية دون الخضوع لأي قيود أو رقابة، وللأردنيين أن تكون لهم حسابات بالعملات الأجنبية في المصارف المحلية في حدود ١٠ ٠٠٠ دينار أردني. ويجوز تحويل رأس المال العربي أو الأجنبي الى الخارج مع الأرباح التي حققتها إذا كان قد سبق إدخاله واستثماره في الأردن؛

(ح) وارتفع مستوى الاستثمار ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. فإذا كان عدد الشركات المسجلة قد زاد عام ١٩٩٤ بنسبة ٢ر١ في المائة، فإن مجموع رأسمالها قد ارتفع بنسبة ٤ر٦٨ في المائة. ومع ذلك فقد كانت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر ضئيلة إذ لم تزد عن ١٠ في المائة من مجموع الاستثمارات المحلية الاجمالية. والى جانب ذلك كانت نسبة الاستثمارات العربية تصل الى ٩٠ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان معظمها من العراق والجمهورية العربية السورية ولبنان. وابتغاء زيادة الاستثمار الأجنبي أصدر البرلمان عدداً من القوانين الجديدة التي تهدف الى تحديث التشريعات لتشجيع الاستثمار، وهي تتضمن كذلك قضايا الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها؛

(ط) ومن المتوقع أن يصبح قانون تعزيز الاستثمار رقم ١٦ لعام ١٩٩٥، الذي حل محل قانون تشجيع الاستثمار رقم ١١ لعام ١٩٨٧ أكثر التشريعات فعالية لتشجيع الاستثمار. ويوفر هذا القانون عدداً من الحوافز والاعفاءات على النحو التالي:

'١' يتمتع رأس المال غير الأردني المستثمر في الأردن بالحقوق والمزايا نفسها التي يتمتع بها رأس المال المحلي؛

'٢' تضمن الحكومة حق المستثمرين والموظفين من غير الأردنيين في أن يحولوا الى الخارج بالعملات الصعبة رأس المال المستورد والفوائد والأرباح والدخول المكتسبة؛

'٣' تتمتع الأرباح الصافية للمشروعات بفئات مختلفة من الاعفاءات، لمدة عشر سنوات، من ضرائب الدخل والخدمات الاجتماعية وهي: الاعفاء بنسبة ٢٥ في المائة للمشروعات المنشأة في مجال الصناعات الإنمائية 'ألف'، وبنسبة ٥٠ في المائة للمجال 'باء'، وبنسبة ٧٥ في المائة للمجال 'جيم'؛

الإطار ٤- (تابع)

'٤' تعفى الأصول الانتاجية الثابتة التي تستورد لتحسين المشاريع وقطع الغيار (بحيث لا تزيد قيمتها عن ١٥ في المائة من قيمة الأصول الثابتة) من ضريبة المبيعات وغيرها من الرسوم إذا كانت الأولى قد استوردت في غضون ثلاث سنوات من موافقة اللجنة، وإذا كانت الأخيرة قد جرى استيرادها في غضون عشر سنوات من بداية الانتاج؛

'٥' تعفى المستشفيات والفنادق من الرسوم والضرائب على الأثاث الذي تستورده كل سبع سنوات.

ومن المتوقع، الى جانب التدابير المذكورة آنفاً والتي اتخذتها الأردن لزيادة فرص الاستثمار، أن يؤدي التوصل الى سلم شامل في الشرق الأوسط الى تيسير الجهود المبذولة لإيجاد مناخ صالح للاستثمار تيسيراً كبيراً، من خلال اجتذاب المزيد من المستثمرين الأجانب والعرب والمغتربين.

المصادر: انتفع هذا النص بصفة أساسية بالمصادر التالية:

The Investment Climate in Jordan, Jordanian Business Association, 1995. and *The Report of the Investment Climate in the Arab World for 1994*, Inter-Arab Investment Guarantee Corporation, 1995.

(أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي

بالرغم من أن بلدان مجلس التعاون الخليجي هي من البلدان المستقبلة للعمالة فإن معدل البطالة بين السكان الأصليين في بعضها آخذ في الارتفاع، ومن العوامل التي تساهم في إحداث هذه الظاهرة معدلات النمو السكاني العالية إلى درجة كبيرة؛ وميل أبناء البلد الذين يلتحقون بسوق العمل إلى تفضيل العمل في القطاع العام، حيث أصبحت فرص العمل أشد ندرة بسبب محاولة الحكومات تخفيض مشاركتها في التنمية الاقتصادية وتحبيذ زيادة الدور الذي ينهض به القطاع الخاص؛ وعدم ملاءمة مؤهلات الباحثين عن العمل لما تتطلبه الوظائف المتاحة من مهارات خاصة.

وحققت بلدان كثيرة من أعضاء مجلس التعاون الخليجي تقدماً في السنوات القليلة الماضية في الاعتماد على أبناء البلد في قوة العمل لديها، وخصوصاً البحرين وعُمان. ومع ذلك فقد كان هذا التقدم محدوداً وكان ينصب بصفة أساسية على القطاع العام وعلى بعض الوظائف الإدارية والكتابية في القطاع الخاص. ولن يتسنى إحراز المزيد من التقدم إلا بتشجيع السكان المحليين على اكتساب المهارات التعليمية والتقنية الكفيلة بتلبية احتياجات سوق العمل في السنوات المقبلة. أما غير ذلك من الوسائل، مثل إرغام القطاع الخاص على توظيف أبناء البلد فربما أدى إلى الإضرار بالكفاءة الاقتصادية الشاملة ومن ثم فقد يكون من المتعذر الاستمرار فيها في الأجل الطويل.

(ب) الاقتصادات الأكثر تنوعاً

وتعاني الاقتصادات الأكثر تنوعاً كذلك من معدل النمو العالي نسبياً في قوة العمل ومن معدلات النمو الاقتصادي التي عجزت عن تحقيق الزيادة الكافية في الطلب على العمال بحيث تستوعب الزيادة في الأعداد المتاحة منهم. وإلى جانب ذلك فإن فرص العمالة خارج الحدود الوطنية، داخل منطقة الإسكوا وخارجها، قد أصبحت محدودة بصورة متزايدة. وبالاضافة إلى ذلك تنتشر ظاهرة البطالة المقنعة خصوصاً في البلدان التي يكون فيها القطاع العام من أصحاب العمل الكبار مثل الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر واليمن. وكانت أعلى معدلات البطالة في منطقة الإسكوا عام ١٩٩٥، والتي قدرت بنحو ٣٠ في المائة، هي القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة واليمن. أما معدل البطالة العالي في اليمن فيرجع إلى المعدلات العالية في النمو السكاني، وعودة أعداد كبيرة من المغتربين من بلدان مجلس التعاون الخليجي في ١٩٩٠-١٩٩١، ومعدلات النمو الاقتصادي المنخفضة، وتخفيض الانفاق الحكومي في عام ١٩٩٥. وقد يعزى معدل البطالة المرتفع في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى معدلات النمو السكاني المرتفعة، وكثرة إغلاق المنطقتين الذي كان يحرم أكثر من ٥٠ ٠٠٠ عامل فلسطيني من الوصول إلى أعمالهم، وعودة المغتربين من الخليج، والتأخر في تنفيذ مشروعات التعمير الكبرى. وظلت معدلات البطالة مرتفعة في الأردن ومصر عام ١٩٩٥ إذ قدرت بنحو ١٥ في المائة. وكان البلدان في السنوات القليلة الماضية، وفي غضون تنفيذ الاصلاح الاقتصادي، يضعان القيود على الانفاق الحكومي. وتقوم حكومتا الأردن ومصر بتنفيذ سياسات اقتصادية عامة لتشجيع القطاع الخاص على استيعاب الأعداد الكبيرة من الذين يلتحقون لأول مرة بقوة العمل، ويقدر عددهم في مصر بنحو ٥٠٠ ٠٠٠ فرد في السنة. وتعاني الجمهورية العربية السورية كذلك من ارتفاع معدلات البطالة وإن كانت تقل عن معدلاتها في الأردن ومصر.

وإزاء النمو السريع في حجم قوة العمل في بلدان الاقتصاد الأكثر تنوعاً، وإزاء تناقص فرص العمل بالخارج، لن تتمكن هذه البلدان من القضاء على مشكلات البطالة فيها إلا بتنفيذ سياسات اقتصادية تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي السريع وتشجع إنشاء المشروعات ذات العمالة الكثيفة. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد المصري، على سبيل المثال، يحتاج إلى أن ينمو بمعدل سنوي لا يقل في المتوسط عن ٧ في المائة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ حتى يتمكن من استيعاب الأشخاص المتوقع التحاقهم بقوة العمل لأول مرة كل عام، ومن تخفيض معدل البطالة المرتفع في البلد في الوقت نفسه. وهكذا تبدو، بوضوح وجلاء، الحاجة إلى زيادة كبيرة في الاستثمار، على المستويين المحلي والأجنبي معاً.

٢- التضخم

ارتفعت معدلات التضخم ارتفاعاً كبيراً في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٥ بسبب ضعف الدولار الأمريكي(٦٤) في مواجهة العملات الأوروبية الرئيسية والين الياباني، مما أدى إلى رفع أسعار الواردات من البلدان الأوروبية واليابان. ولكن تخفيض الدعم على ما تنتجه الحكومة من بضائع وما توفره من خدمات كان يمثل السبب الرئيسي لمعدلات التضخم العالية في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، خصوصاً في المملكة العربية السعودية. ومع ذلك فما تزال معدلات التضخم ذات مستويات بالغة الانخفاض إذا قورنت بمعدلاته في البلدان النامية الأخرى. وتشير التقديرات إلى أن معدلات

---

(٦٤) عملات بلدان مجلس التعاون الخليجي، باستثناء الكويت، مرتبطة بالدولار الأمريكي.

التضخم في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٥ كانت تتراوح بين واحد في المائة في عُمان و ٨ر٤ في المائة في المملكة العربية السعودية و٥ في المائة في دولة الامارات العربية المتحدة (الجدول ١٣).

الجدول ١٣- معدلات التضخم في منطقة الإسكوا
(النسب المئوية للتغير)

البلد/المجموعة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]
مجلس التعاون الخليجي				
البحرين	(٢ر٠)	٥ر٢	٩ر٠	٣ر٠
الكويت	(٣ر٠)	٦ر٠	١ر٠	٣ر٥
عُمان	١ر٤	٩ر٠	(٧ر٠)	١ر٠
قطر	٤ر٤	٣ر٠	٤ر٠	٣ر٧
المملكة العربية السعودية	(١ر٠)	٨ر٠	٦ر٠	٤ر٨
الإمارات العربية المتحدة	٣ر٤	٥ر٠	٢ر٤	٥ر٠
الاقتصادات الأكثر تنوعاً				
مصر	١٣ر٧	١٢ر١	٨ر٢	٧ر٢
الأردن	٣ر٩٥	٣ر٣	٣ر٦	٢ر٣
لبنان	١٢٠ر٠	٢٩ر١	١٦ر٠	١٠ر٥
الجمهورية العربية السورية	٩ر٥	١٣ر٢	١٥ر٣	٢٢ر٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	--	--	٣٠ر٠	٢٥ر٠
اليمن	٤٥	٧٠	١٠٠	٤٥

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى المصادر الوطنية والدولية.

ملاحظة: ( ) تعني رقم سلبي؛
-- تعني أن المعلومات غير متوافرة؛

(أ) رقم تقديري.

وفي إطار البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، كانت أدنى معدلات التضخم في ١٩٩٥ هي تلك التي شهدتها البلدان التي تقوم بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي، وهي الأردن ومصر. وتشير التقديرات إلى أن معدل التضخم انخفض في الأردن عام ١٩٩٥ إلى ٣ر٢ في المائة،[٦٥] وإلى أن معدل التضخم في مصر الذي انخفض من ١ر١٢ في المائة في عام

(٦٥) البنك المركزي الأردني هو الذي قدم هذا الرقم أي ٣ر٢ في المائة، ولكن تقديرات وزارة التخطيط تشير الى أن معدل التضخم في عام ١٩٩٥ بلغ ٤ في المائة (*Jordan Times*, 2 April 1996, p. 8).

١٩٩٣ إلى ٢ر٨ في المائة في ١٩٩٤، قد واصل انخفاضه فبلغ ٩ر٤ في المائة في العام الذي انتهى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وبذلك وصل إلى أدنى حد له منذ ٣٢ سنة. ولكن معدل التضخم في مصر لعام ١٩٩٥ كان ٢ر٧ في المائة، وفقاً للتقديرات (الجدول ١٣). أما البلد الثالث الذي يقوم بتنفيذ برنامج للتكييف الهيكلي بدعم من صندوق النقد الدولي وهو اليمن، فقد انخفض معدل التضخم فيه من ١٠٠ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ما يقدر بنسبة ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٥، ويهدف اليمن إلى زيادة تخفيضه إلى ٢٠ في المائة في عام ١٩٩٦. ويُقدر أن معدل التضخم في لبنان قد انخفض من ١٦ في المائة في ١٩٩٤ إلى ٥ر١٠ في المائة في ١٩٩٥. ومايزال معدل التضخم مرتفعاً في الضفة الغربية وغزة، رغم انخفاضه من ٣٠ في المائة في ١٩٩٤ إلى ما يقدر بنسبة ٢٥ في المائة في ١٩٩٥. أما في الجمهورية العربية السورية فإن معدل التضخم الذي زاد من ٢ر١٣ في المائة عام ١٩٩٣ إلى ٣ر١٥ في المائة عام ١٩٩٤، فقد واصل ارتفاعه وفقاً للتقديرات إلى نحو ٢٢ في المائة بسبب انخفاض الدعم الحكومي، وتحويل العملات الأجنبية بأسعار صرف أكثر واقعية، والسيولة المرتفعة التي تسود الاقتصاد. واستمر العراق يعاني من التضخم الجامح في عام ١٩٩٥ إذ استمر الانخفاض الحاد في قيمة العملة الوطنية، وواصلت الحكومة اعتمادها الشديد على طبع النقود لتمويل نفقاتها. ومع ذلك فإن المؤشرات التي لاحت في أوائل عام ١٩٩٦ بأن العراق سوف يعقد اتفاقاً مع الأمم المتحدة على تصدير ما قيمته مليارا دولار من النفط أدت إلى تدعيم الدينار العراقي على الفور، فأصبح سعر صرفه يتراوح بين ٥٥٠ و٧٠٠ دينار للدولار الأمريكي، بعد أن كان سعر الصرف قد وصل إلى رقم قياسي في الانخفاض، ألا وهو ٣٠١٠ دينارات للدولار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وأدى التحسن في سعر صرف الدينار العراقي إلى انخفاض حاد وفوري في الأسعار. وقد ساعدت السياسات الحصيفة التي شرعت فيها الحكومة في أوائل عام ١٩٩٦ على دعم التأثير الايجابي لاحتمال استئناف الصادرات النفطية في المستقبل القريب.

دال- الآفاق الاقتصادية في الأجل القصير

ستكون التطورات في قطاع النفط أهم العوامل التي تحدد الآفاق الاقتصادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٦ بسبب النصيب الأكبر لهذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان، وفي الصادرات والإيرادات الحكومية. وتدل المؤشرات المبدئية على أن الأسعار الدولية للنفط لن تزيد إلا زيادة متواضعة، إذا زادت على الإطلاق، في عام ١٩٩٦. وبالاضافة إلى ذلك فإن مستوى إنتاج النفط يقارب مستوى طاقة الإنتاج في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومن ثم فلا تتوقع إلا زيادات هامشية في الإنتاج. وسوف تضع الميزانيات الحكومية قيوداً جديدة على الانفاق في عام ١٩٩٦، ومن المتوقع أن يظل التحول إلى القطاع الخاص محدوداً ومن ثم فالمتوقع أن يكون نمو القطاع نمواً متواضعاً. وبصفة عامة فالمتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لبلدان مجلس التعاون الخليجي، في مجموعها، أقل في عام ١٩٩٦ عما كان عليه في عام ١٩٩٥.

أما بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا، فرغم أن النفط يعتبر مصدراً هاماً من مصادر النقد الأجنبي في بعض هذه البلدان، فإن استجابة القطاع الخاص للإصلاح الاقتصادي وتشجيع الحكومة له سوف يحددان الآفاق الاقتصادية لعام ١٩٩٦. وتشير الدلائل إلى أن دور القطاع الخاص سوف يزداد دعمه في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، نظراً لما هو متوقع من تشريعات الاستثمار والزيادة الكبيرة في سرعة تنفيذ برنامج الخصخصة في مصر، فالاقتصاد المصري أكبر اقتصاد بين هذه المجموعة من البلدان. ومن المتوقع أن تكون للثمار المنتظرة من قمة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ومؤتمر أوروبا والبحر المتوسط، اللذين عقدا في عمان وبرشلونة على الترتيب، في الربع الأخير من عام

الإطار ٥- التحويلات المالية للعمال في منطقة الإسكوا

الاتجاه والحجم

تتميز التحويلات المالية للعمال بتأثيرها الكبير في الحساب الجاري لبلدان منطقة الإسكوا سواء منها البلدان المرسلة للعمال والبلدان المستقبلة لهم. وتتضمن البلدان المرسلة للعمال جميع البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، اما البلدان المستقبلة للعمال فهي بلدان مجلس التعاون الخليجي. ورغم أن العراق كان من كبار البلدان المستقبلة للعمال قبل حرب الخليج، فقد يعتبر حالياً من البلدان المستقبلة للعمال.

التحويلات المالية للعمال في بعض البلدان المختارة في منطقة الإسكوا، ١٩٩٠-١٩٩٥
(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥(أ)
التحويلات إلى داخل البلد						
مصر	٥ ٤١٧	٥ ٤٣٤	٧ ٠٧٦	٧ ٠٠٦	٤ ٦٢٢	٤ ٧٠٠
الأردن	٥٠٠	٤٤٧	٨٤٢	١ ٠٣٧	١ ١٢١	١ ٢٦٦
لبنان	--	--	٢٠٠	٣٠٠	٣٢٠	--
الجمهورية العربية السورية	٤٧٦	٥٨٨	٨٧١	٦٤٩	١ ٠٥٤	--
اليمن	--	--	٩٩٣	١ ٠١٤	١ ٠٤٤	..
التحويلات إلى خارج البلد						
المملكة العربية السعودية	(١٥ ٦٣٧)	(٢٠ ٢٣٥)	(١٤ ٨٩٨)	(٦١ ٦٥٧)	(١٥ ٦٤٢)	(١٦ ٢٠٠)
عُمان	(٩١٠)	(٩١٣)	(١ ٢٣٥)	(١ ٣٦٨)	(١ ٥٧٧)	(١ ٦٨٥)

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: ( ) تعني رقم سلبي؛

(أ) رقم تقديري.

وفي إطار البلدان المرسلة للعمال في منطقة الإسكوا، أرسل العمال المغتربون المصريون إلى وطنهم أكبر مبلغ من التحويلات النقدية، إذ بلغ في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ما مجموعه ٣ر٣٤ مليار دولار، وهي التي غطت العجز في الميزان التجاري وساعدت مصر على تحقيق فائض في حسابها الجاري، كما ساعدت على زيادة الأنشطة في شتى القطاعات الاقتصادية في مصر، خصوصاً في القطاع المصرفي والقطاع التجاري وقطاع الإنشاءات. كما تنهض هذه التحويلات بدور بالغ الأهمية في زيادة الاحتياطيات الدولية لمصر. ومن البلدان الأخرى التي استفادت أيضاً من تدفق التحويلات المالية للعمال في هذه الفترة: الأردن، والجمهورية العربية السورية ولبنان واليمن.

وفي إطار البلدان المستقبلة للعمال في المنطقة، شهدت المملكة العربية السعودية أكبر تدفق على الإطلاق إلى الخارج من التحويلات المالية للعمال، التي وصلت إلى ما يقدر بمبلغ ٣ر١٠٠ مليار دولار في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وقد كان لذلك تأثيره الضار على موازين الحساب الجاري للمملكة. وتسير جهود الاعتماد على العمالة المحلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بمعدلات بطيئة، بسبب الحاجة إلى خدمات قوة العمل من المغتربين، ومن ثم فلا يتوقع أي انخفاض كبير في تدفق التحويلات المالية إلى خارج هذه البلدان في الأعوام القليلة المقبلة. ولكن بلدان مجلس التعاون الخليجي تستطيع تخفيض تدفق التحويلات المالية للعمال إلى خارجها، وقد يكون ذلك بصورة فورية تقريباً، إذا خففت القيود المفروضة على استثمارات الأشخاص من غير مواطني هذه البلدان.

١٩٩٥، آثارها الحميدة على التطورات التجارية والانمائية في الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة. ويتوقع أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للاقتصادات الأكثر تنوعاً في عام ١٩٩٦، في مجموعها، أعلى من المستوى الذي تحقق في عام ١٩٩٥. والمتوقع أن تؤدي التسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط، عندما تتحقق، إلى إعطاء دفعة جبارة إلى الثقة في المنطقة بين هيئات الاستثمار الخاصة المحلية والأجنبية. ولا يتوقع حدوث تحسن كبير فيما يتعلق بمشكلة البطالة بمنطقة الإسكوا في عام ١٩٩٦، ولو أنه من المتوقع أن ينجح قطاع السياحة في عدة بلدان، وبخاصة الأردن ولبنان ومصر في توفير عدد متزايد من فرص العمل للعمال المهرة وغير المهرة على حد سواء.

ومن المتوقع أن تهبط معدلات التضخم إلى مستويات أقل من ٣ في المائة في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٦، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي من جديد أمام العملات الأوروبية الرئيسية والين الياباني إلى جانب القيود المفروضة على الانفاق الحكومي وبطء النمو الاقتصادي بصفة عامة. ومن المتوقع ازدياد معدلات التضخم في معظم البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً في المنطقة، وفي الأردن ومصر لأن كلاً من البلدين يهدف إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية والوصول بها إلى مستويات كفيلة بتخفيض البطالة. ومن المتوقع أيضاً أن يرتفع معدل التضخم في الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٦ نتيجة التخفيض الرسمي المنتظر في قيمة الليرة السورية، حتى تزداد اقتراباً من أسعار صرفها في السوق الموازية. وسوف ينخفض معدل التضخم انخفاضاً حاداً عام ١٩٩٦ إذا قامت الحكومة بتنفيذ السياسات النقدية والمالية الحصيفة التي أعلنتها في الأيام الأولى من العام، وإذا رفعت العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، أو حتى إذا رفع جانب منها.

الفصل الثالث

التجارة الدولية وميزان المدفوعات

على الرغم من ضعف الأداء الاقتصادي في المنطقة وهبوط الأسعار والدخول النفطية، كان للانتعاش الاقتصادي في اقتصادات السوق المتقدمة، في أعقاب الركود الذي سادها في أوائل التسعينيات، أثره الايجابي على التجارة الدولية في منطقة الإسكوا إبان عام ١٩٩٤. وتأثرت تجارة المنطقة في عام ١٩٩٥ بالتطورات العالمية، بما في ذلك التحسُّن الذي طرأ على الأحوال الاقتصادية العامة لكبرى البلدان المستوردة، وبداية تنفيذ اتفاقية "الغات" وبداية عمل منظمة التجارة العالمية التي أُنشئت مؤخراً. كما ساهمت التطورات السياسية والاقتصادية الاقليمية في التحسُّن العام الذي شهدته التجارة في المنطقة، إذ تحسنت الأحوال الاقتصادية في المنطقة إبان عام ١٩٩٥ مما كان له أثره الايجابي على التجارة، وكان ذلك يرجع إلى حد ما إلى ثمار تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة في عام ١٩٩٥، لأن هذه الاصلاحات كان من بين أهدافها، في كثير من بلدان المنطقة، تشجيع الصادرات. وفي إطار هذه السياسات نجح رفع القيود على أسعار الصرف في بعض البلدان في تخفيض الواردات وتعزيز الصادرات. وكانت الأحداث السياسية التي وقعت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وخصوصاً التقدم الذي تحقق على طريق السلام مع اسرائيل، تتضمن إمكانية هائلة للاستثمارات الأجنبية والمحلية، وللنمو الاقتصادي، وأخيراً، للتجارة في المنطقة. ومع ذلك فقد استمر تضرر التجارة في المنطقة خلال عام ١٩٩٥ من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، والتي لم يتوقف سريان مفعولها منذ عام ١٩٩٠، وكانت لها آثارها لا على العراق فحسب بل على شركائها التجاريين في المنطقة أيضاً، وخصوصاً على الأردن.

ألف- الأداء التجاري العام

١- الصـــادرات

ازدادت القيمة الدولارية لصادرات منطقة الإسكوا خلال عام ١٩٩٤ (باستثناء العراق لعدم توافر البيانات) بنسبة ٢ر٤ في المائة فبلغت ٣ر١٠١ مليار دولار (الجدول ١٤). وكان هذا بمثابة تحسُّن كبير، بعد الانخفاض الذي بلغ ٢ في المائة في العام السابق. وارتفعت صادرات المجموعتين في المنطقة، وهما بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان الاقتصاد الأكثر تنوعاً، في عام ١٩٩٤، بنسبة ٩ر١ في المائة و ٥ر٢٧ في المائة على الترتيب. وكانت الزيادة تمثل تحسناً بالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، بعد الانخفاض الذي شهده عام ١٩٩٣ وبلغت نسبته ٣ر٢ في المائة، كما كانت الزيادة في صادرات بلدان الاقتصاد الأكثر تنوعاً تمثل تحسناً هي الأخرى، إذ كانت صادراتها في عام ١٩٩٣ لا تزيد تقريباً عن مستواها في عام ١٩٩٢.

وازدادت القيمة الدولارية التقديرية للصادرات التجارية من المنطقة في عام ١٩٩٥ (باستثناء العراق لعدم توافر البيانات) بنسبة ٧ر١٠ في المائة عما كانت عليه عام ١٩٩٤، إذ وصلت إلى ما يقرب من ١١٢ مليار دولار، بالمقارنة بقيمتها في العام السابق وهي ١٠١ مليار دولار (الجدول ١٤). وكانت هذه الزيادة بمثابة تحسُّن ملحوظ، بعد ارتفاع صادرات المنطقة في عام ١٩٩٤ بما لا يزيد إلا قليلاً عن ٤ في المائة. وازدادت صادرات المجموعتين بالمنطقة وهما بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان

الاقتصاد الأكثر تنوعاً، بنسبتي ٥ر١٠ و ٧ر١١ في المائة على الترتيب، وكانت الزيادة بالنسبة لمجموعة مجلس التعاون الخليجي تمثل ارتفاعاً كبيراً عن الزيادة في صادراتها عام ١٩٩٤ والتي بلغت ٢ في المائة. أما النمو في صادرات البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً والذي يُقدر بنسبة ٧ر١١ في المائة فكان يمثل استمراراً للتحسُّن في هذا المجال، ولو أن الزيادة التي تحققت عام ١٩٩٥ كانت أقل بصورة ملحوظة عن الزيادة التي تحققت في العام السابق.

وعلى المستوى القطري، كان النقص في صادرات البحرين (بنسبة ٩ر٦ في المائة) والمملكة العربية السعودية (بنسبة ٤ر١ في المائة) في عام ١٩٩٤ تقابله زيادات كبيرة في صادرات بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي رجحت كفتها عليه. وكانت أكبر الزيادات هي تلك التي شهدتها الكويت إذ واصلت التوسع في صادراتها النفطية حتى تصل إلى مستوى التصدير السابق لحرب الخليج. وكانت الزيادة التالية من حيث الحجم في هذه المجموعة هي التي شهدتها الإمارات العربية المتحدة التي بلغت ٦ في المائة بالمقارنة بمستوى عام ١٩٩٣. وزادت صادرات عُمان بنسبة ٢ر٣ في المائة، في أعقاب انخفاض طفيف في العام السابق. وقد تحققت الزيادات في صادرات الإمارات العربية المتحدة وعُمان رغم تناقص الأسعار والدخول النفطية خلال عام ١٩٩٤، أما صادرات قطر في عام ١٩٩٤ فكانت في مستوى عام ١٩٩٣ نفسه تقريباً.

وتشير البيانات الأولية والتقديرية خلال عام ١٩٩٥ إلى أن الإمارات العربية المتحدة التي استفادت من ارتفاع أسعار البترول قد شهدت زيادة في الصادرات بلغت ١٥ في المائة تقريباً. وشهدت قطر والكويت والمملكة العربية السعودية زيادات في مستويات الصادرات تُقدر بما يزيد على ٩ في المائة لكل منها، وكانت ترجع بصفة رئيسية إلى زيادة أسعار النفط في السوق الدولية، وكذلك - في حالة قطر - إلى زيادة إنتاج النفط بما يقرب من ٥ر٤ في المائة. وكانت الزيادة في حالة الكويت تمثل استمراراً للاتجاه الصاعد في صادرات ذلك البلد منذ انتهاء حرب الخليج، وإن كانت الزيادة في عام ١٩٩٥ تُعزى في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط لا إلى زيادة كبيرة في إنتاجه على نحو ما كان عليه الحال في السنوات السابقة. ومع ذلك فإن الزيادة في الصادرات كانت تمثل تحسناً ملحوظاً بالنسبة لقطر والمملكة العربية السعودية، مقارنة بعام ١٩٩٤ الذي انخفضت فيه صادرات المملكة العربية السعودية انخفاضاً طفيفاً وظلت الصادرات القطرية على مستواها نفسه. وزادت الصادرات العُمانية خلال عام ١٩٩٥ زيادة تُقدر بنسبة ٥ر٤ في المائة أي أعلى بقليل عن الزيادة في العام السابق التي كانت ٢ر٣ في المائة بينما تشير التقديرات إلى أن صادرات البحرين زادت بنسبة ٢ر٤ في المائة. وتمثل التقديرات الخاصة بالبحرين تحولاً مهماً إذ كانت صادراتها قد انخفضت في عام ١٩٩٤ بنسبة ٩ر٦ في المائة.

وفي مجموعة البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً حققت اليمن أعلى زيادة في الصادرات التي بلغت ٢ر٥٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إذ زاد إنتاج النفط فيها بما يربو على ٥٠ في المائة. وتأتي مصر في المرتبة الثانية من حيث زيادة الصادرات إذ بلغت نسبتها ٢ر٤٤ في المائة في عام ١٩٩٤، وكان ذلك نتيجة رئيسية للانخفاض الحاد في الصادرات في العام السابق. ومع ذلك، فبالمقارنة بمستويات التصدير عام ١٩٩٢، كان الرقم الخاص بعام ١٩٩٤ وهو ٢ر٣ مليار دولار يمثل زيادة قدرها ٢ر٥ في المائة. وحققت الجمهورية العربية السورية ولبنان زيادات بلغت ١٧ في المائة لكل منهما إذ استمر لبنان في تماثله بعد الحرب الأهلية وارتفع مستوى الصادرات غير النفطية للجمهورية العربية السورية. ولكن صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة تضررت من تكرار إغلاق حدودها إبان عام ١٩٩٤، فانخفضت بنسبة ٣ر٣٠ في المائة.

الجدول ١٤- منطقة الإسكوا: التدفقات التجارية العامة، ١٩٩٠-١٩٩٥
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	الصادرات (فوب)						النسبة المئوية للتغير	
	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٣-١٩٩٤	١٩٩٤-١٩٩٥
منطقة الإسكوا	**٩٦ ٠٦٩**	**٨٩ ٩٣٦**	**٩٩ ٣١٦**	**٩٧ ٢١٢**	**١٠١ ٣١١**	**١١٢ ١٢١**	**٤ر٢**	**١٠ر٧**
مجلس التعاون الخليجي	**٨٦ ١٦١**	**٨٠ ٦٠٢**	**٩٠ ٥٦٨**	**٨٨ ٤٨٦**	**٩٠ ١٨٣**	**٩٩ ٦٩٥**	**١ر٩**	**٥ر١٠**
البحرين	٣ ٧٦١	٣ ٥١٣	٣ ٤٦٤	٣ ٧١٠	٣ ٤٥٤	٣ ٦٠٠(أ)	(٦ر٩)	٤ر٢
الكويت	٦ ٩٥٦	١ ٠٨٨	٦ ٥٦٧	١٠ ١٨٢	١١ ١٢٥	١٢ ٢٠٠(ب)	٩ر٣	٩ر٧
عُمان	٥ ٥٠٨	٤ ٨٧١	٥ ٤٢٨	٥ ٣٦٩	٥ ٥٤٣	٥ ٧٩٥(ج)	٣ر٢	٤ر٥
قطر	٣ ٥٢٩	٣ ١٠٧	٣ ٧٣٦	٣ ١٨١	٣ ٢٠٠	٣ ٥٠٠(ب)	٠ر٦	٩ر٤
المملكة العربية السعودية	٤٤ ٤١٧	٤٧ ٧٩٧	٥٠ ٢٨٠	٤٢ ٤٠٠	٤١ ٨٠٠	٤٥ ٨٠٠(ج)	(١ر٤)	٩ر٦
الإمارات العربية المتحدة	٢١ ٩٩٠	٢٠ ٢٢٦	٢١ ٠٩٣	٢٣ ٦٤٥	٢٥ ٠٦١	٢٨ ٨٠٠(د)	٦ر٠	١٤ر٩
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٩ ٩٠٨**	**٩ ٣٣٤**	**٨ ٧٤٨**	**٨ ٧٢٦**	**١١ ١٢٨**	**١٢ ٤٢٦**	**٢٧ر٥**	**١١ر٧**
مصر	٢ ٥٨٢	٣ ٦١٨	٣ ٠٧٢	٢ ٢٤٣	٣ ٢٣٥	٣ ٥٢٩(د)	٤٤ر٢	٩ر١
الأردن	١ ٠٦٣	١ ١٣٠	١ ٢١٩	١ ٢٤٦	١ ٤٢٤	١ ٧٩٤(د)	١٤ر٣	٢٦ر٠
لبنان	٤٩٦	٤٩٠	٥٥٩	٦٣١	٧٣٩	٩٨٢(ج)	١٧ر١	٣٢ر٩
الضفة الغربية وقطاع غزة	٣٢١	٢٤٦	٢٩٩	٢٣٦	١٦٥	١٧٠(هـ)	(٣٠ر٣)	٣ر٣
الجمهورية العربية السورية	٤ ٠٦٢	٣ ١٤٣	٣ ٠٩٣	٣ ٢٠٣	٣ ٧٥٥	٤ ٠٠٠(ب)	١٧ر٢	٦ر٥
اليمن	١ ٣٨٤	١ ١٩٧	١ ٠٦٥	١ ١٦٧	١ ٨١١	١ ٩٥٠(ب)	٥٥ر٢	٧ر٧
	الواردات (فوب)						**النسبة المئوية للتغير**	
منطقة الإسكوا	**٦٦ ٥٠٧**	**٧٣ ٠٦٤**	**٨٦ ١٧٧**	**٨٦ ٣٠٩**	**٨٥ ٥٢٦**	**٩٥ ٢٩٢**	**(٠ر٩)**	**١١ر٤**
مجلس التعاون الخليجي	**٤٧ ٢٧٩**	**٥٦ ٦١٥**	**٦٧ ٩٥٢**	**٦٢ ٣٤٥**	**٥٨ ٧٥١**	**٦٤ ٠٦٢**	**(٥ر٨)**	**٩ر٠**
البحرين	٣ ٧١٢	٤ ١١٥	٤ ٢٦٣	٣ ٨٥٨	٣ ٧٣٧	٣ ٦٠٠(ب)	(٣ر١)	(٣ر٧)
الكويت	٣ ٩٢٣	٤ ٧٦١	٧ ٢٥١	٦ ٩٦٦	٦ ٦٥٣	٧ ٠٠٠(أ)	(٤ر٥)	٥ر٢
عُمان	٢ ٦٨١	٣ ١٩٤	٣ ٧٦٩	٤ ١١٣	٣ ٩١٤	٤ ٠١٢(ج)	(٤ر٨)	٢ر٥
قطر	١ ٦٩٥	١ ٧٢٠	٢ ٠١٥	١ ٨٩٥	١ ٩٠٠	٢ ٠٥٠(ب)	٠ر٣	٧ر٩
المملكة العربية السعودية	٢٤ ٠٦٩	٢٩ ٠٧٩	٣٣ ٢٤٤	٢٥ ٩٠٠	٢١ ٣٠٠	٢٢ ٥٠٠(ج)	(١٧ر٨)	٥ر٦
الامارات العربية المتحدة	١١ ١٩٩	١٣ ٧٤٦	١٧ ٤١٠	١٩ ٦١٣	٢١ ٢٤٨	٢٤ ٩٠٠(د)	٨ر٣	١٧ر٢
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**١٩ ٢٢٨**	**١٦ ٤٤٩**	**١٨ ٢٢٥**	**٢٣ ٩٦٥**	**٢٦ ٧٧٤**	**٣١ ٢٣٠**	**١١ر٧**	**١٦ر٦**
مصر	٩ ٢٠٢	٧ ٧٥٤	٨ ٣٥٧	٨ ١٧٦	١٠ ٤٣٦	١٢ ٩٤٠(د)	٢٧ر٦	٢٤ر٠
الأردن	٢ ٦٠٣	٢ ٥٠٨	٣ ٢٥٥	٣ ٥٣٩	٣ ٣٨٢	٣ ٧٨٨(د)	(٤ر٤)	١٢ر٠
لبنان	٢ ٥٧٨	٣ ٧٤٨	٤ ١٨٠	٥ ٥٤٩	٥ ٤٠٦	٦ ٧٢٢(ج)	(٢ر٦)	٢٤ر٣
الضفة الغربية وقطاع غزة	٨٤٣	١ ١٣٩	١ ٢٣٢	١ ١٣٨	١ ١٢٦	١ ١٣٠(هـ)	(١ر١)	٤ر٠
الجمهورية العربية السورية	٢ ٥٢٦	٣ ١٥١	٣ ٤٩٠	٣ ٤٧٦	٤ ٥٦٩	٤ ٧٠٠(ب)	٣١ر٤	٢ر٩
اليمن	١ ٤٧٦	١ ٨٩٧	١ ٨٩١	٢ ٠٨٧	١ ٨٥٦	١ ٩٥٠(ب)	(١١ر١)	٥ر١

المصادر: البيانات الخاصة بالفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ مستقاة من الإسكوا وتعتمد على عدة اعداد من نشرة الأمم المتحدة *Monthly Bulletin of Statistics* وعلى المصادر الوطنية (في صورة استبيانات) وبيانات الضفة الغربية وقطاع غزة مستقاة من IMF "West Bank and Gaza Strip-Recent Economic Developments and Progress in the Institution Building", IMF Staff Paper, Country Report No. 95/106, October 1995، (أرقام ١٩٩٠-١٩٩٢ حقيقية؛ وبيانات ١٩٩٣-١٩٩٥ تقديرية). والأرقام الكلية لعام ١٩٩٥ تستند إلى التقديرات.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي؛

(أ) تقدير مبني على معلومات مذكرة الشرق الأوسط؛
(ب) تقدير الإسكوا؛
(ج) تقدير وطني (استبيان)؛
(د) مبني على إعلان رسمي؛
(هـ) تقديرات صندوق النقد الدولي. أما تقديرات الإسكوا القطرية فهي مبنية على أساس الأداء الاقتصادي المبدئي، والدخول النفطية والاتجاهات الأخيرة.

وفي عام ١٩٩٥ كانت الزيادة الكبيرة في صادرات لبنان والأردن تتصدر، وفقاً للتقديرات، قائمة صادرات الاقتصادات الأكثر تنوعاً بالمنطقة، إذ قُدرت الزيادة في لبنان بنسبة ٣٣ في المائة، وفي الأردن بنسبة ٢٦ في المائة. وقد استفادت صادرات لبنان من حركة التعمير العامة واستمرار الانتعاش الاقتصادي خلال السنوات القليلة السابقة. أما الارتفاع الكبير في صادرات الأردن فكان يرجع، إلى حدٍ كبير، إلى الزيادة في القيمة التصديرية للفوسفات والبوتاس، إذ ارتفعتا بنسبة ٦ في المائة و ٣٤ في المائة على الترتيب. كما ارتفعت صادرات مصر بنسبة كبيرة أيضا تُقدر بـ ١ر٩ في المائة، ولكن هذه الزيادة السنوية (عام ١٩٩٥) كانت أقل من الزيادة في الأعوام السابقة وأقل من نسبة الزيادة في الشهور الستة الأولى لعام ١٩٩٥، التي ارتفعت فيها الصادرات غير النفطية ارتفاعاً هائلاً. وكان انخفاض معدل الصادرات في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ مخيباً للآمال، خصوصاً على ضوء التوقعات الأخيرة بحدوث انطلاقة كبيرة في الصادرات، وكان ذلك، إلى حدٍ كبير، راجعاً إلى تراجع مستوى الصادرات غير النفطية عن المستوى الذي حققه في الفترة نفسها من العام السابق. وقد يؤدي ذلك إلى تجديد الضغط على مصر بتخفيض قيمة عملتها. وتشير التقديرات إلى أن اليمن والجمهورية العربية السورية حققا معدلات زيادة ايجابية في صادراتها (وإن كانت أقل قليلاً من مصر) تبلغ ٧ر٧ في المائة و ٥ر٦ في المائة على الترتيب. وكانت هذه الزيادات أقل كثيراً مما حققه البَلَدان في العام السابق. وتشير التقديرات إلى أن صادرات الضفة الغربية وقطاع غزة قد ازدادت بنسبة ٣ر٣ في المائة خلال عام ١٩٩٥ وهي نسبة تمثل تحسناً لا بأس به، رغم التضرر بتكرر إغلاق الحدود، بالمقارنة بالانخفاض الكبير الذي شهده عام ١٩٩٤.

٢- الواردات

انخفضت واردات منطقة الإسكوا (باستثناء العراق بسبب عدم توافر البيانات) خلال عام ١٩٩٤ بنسبة واحد في المائة بسبب تدهور الأداء الاقتصادي العام للسنة كلها، إذ كان مجموع واردات منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤ يبلغ ٥ر٨٥ مليار دولار، وانخفضت واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٨ر٥ في المائة، بحيث رجحت كفة الانخفاض على كفة الزيادة في واردات البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً والتي بلغت ٧ر١١ في المائة في عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٥ ازدادت واردات المنطقة بما يُقدر بنسبة ٤ر١١ في المائة فوصل مجموعها ٣ر٩٥ مليار دولار، وكان السبب الأول هو تحسُّن الأحوال الاقتصادية في المنطقة كلها، مما ساهم في زيادة الطلب على البضائع المستوردة. وكان ارتفاع الواردات يمثل الاتجاه العكسي للانخفاض الطفيف الذي حدث في عام ١٩٩٤ والركود النسبي للواردات في عام ١٩٩٣. وازدادت واردات بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي تمثل ما يقرب من ٦٧ في المائة من مجموع واردات المنطقة، بنسبة ٩ في المائة فوصل مجموعها إلى ١ر٦٤ مليار دولار، وهو تحول كبير، إذ كان عام ١٩٩٤ قد شهد انخفاضاً وصلت نسبته إلى ٨ر٥ في المائة. وتُقدر الزيادة في واردات بلدان الاقتصاد الأكثر تنوعاً بالمنطقة بنسبة ٦ر١٦ في المائة، وإذ بلغت ٢ر٣١ مليار دولار، في أعقاب الزيادة الكبيرة في عام ١٩٩٤ والتي وصلت إلى ٣ر١١ في المائة.

وعلى المستوى القطري تناقصت الواردات في عام ١٩٩٤ في كل بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي باستثناء الإمارات العربية المتحدة وقطر. وكانت واردات قطر في نفس المستوى الذي كانت عليه في عام ١٩٩٣ تقريباً، ولكن واردات الامارات العربية المتحدة زادت بنسبة ٣ر٨ في المائة، وكانت الزيادة ترجع، إلى حدٍ ما، إلى تحسُّن الأحوال الاقتصادية تحسُّناً طفيفاً في تلك السنة. وشهدت المملكة العربية السعودية أكبر انخفاض في وارداتها عام ١٩٩٤ - بلغت نسبته ٨ر١٧ في المائة - إذ انخفضت قيمتها من ٩ر٢٥ مليار دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٣ر٢١ مليار دولار في عام ١٩٩٤، وهو

الانخفاض الراجع، إلى حدٍ ما، إلى انخفاض النشاط الاقتصادي بنسبة ١ر١ في المائة في ذلك العام، والذي تفاقم بسبب انخفاض إيرادات الصادرات النفطية بنسبة ٢ر٩ في المائة. وانخفضت مستويات الواردات في عُمان والكويت بنسبة ٨ر٤ في المائة و ٥ر٤ في المائة على التوالي، بينما انخفضت واردات البحرين بنسبة ١ر٣ في المائة.

وفي عام ١٩٩٥ شهدت الامارات العربية المتحدة من جديد أعلى زيادة في واردات هذه المجموعة من البلدان، إذ بلغت ما يقرب من ٢ر١٧ في المائة، وبلغت ٩ر٢٤ مليار دولار. وتُقدر الزيادة في واردات قطر بنسبة ٩ر٧ في المائة، وهو ارتفاع ملحوظ في أعقاب ثبات مستوى العام السابق، بينما عادة واردات المملكة العربية السعودية إلى الارتفاع بعد انخفاضها في عام ١٩٩٤، على نحو ما سبقت الاشارة اليه، فزادت بنسبة ٦ر٥ في عام ١٩٩٥، وهي زيادة تدل على التحسُّن في الأحوال الاقتصادية. وتحول اتجاه الواردات في الكويت وعُمان أيضا في عام ١٩٩٥، فازدادت واردات الكويت بما يُقدر بنسبة ٢ر٥ في المائة بعد أن انخفضت بنسبة ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٤، وارتفعت واردات عُمان بما يُقدر بنسبة ٥ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥ بعد انخفاضها بنسبة ٨ر٤ في المائة في العام السابق. والبحرين هو البلد الوحيد في المنطقة الذي انخفضت وارداته، وفقاً للتقديرات، في عام ١٩٩٥، بنسبة ٧ر٣ في المائة بعد الانخفاض الذي بلغ ١ر٣ في المائة في العام السابق.

وازدادت واردات بلدان الاقتصاد الأكثر تنوعاً بنسبة ٧ر١١ في المائة في عام ١٩٩٤ وذلك بصفة رئيسية نتيجة الزيادات الكبيرة في واردات الجمهورية العربية السورية ومصر. وكان زيادة واردات الجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٤ تبلغ ٤ر٣١ في المائة، إذ ارتفعت من ٥ر٣ مليار دولار إلى ٦ر٤ مليار دولار بعد هبوطها في العام السابق، وكانت بهذا أكبر زيادة في هذه المجموعة. وكانت الزيادة في واردات مصر كبيرة كذلك إذ ازدادت بنسبة ٦ر٢٧ في المائة في عام ١٩٩٤ بعد انخفاضها في عام ١٩٩٣، فبلغت ٤ر١٠ بلايين دولار، وهي الزيادة التي ترجع، إلى حدٍ ما، إلى تحسُّن الأحوال الاقتصادية في تلك السنة، وزيادة دخل الفرد، والآثار الناجمة عن تنفيذ إعادة الهيكلة والاصلاحات الاقتصادية. وشهدت جميع الاقتصادات الأخرى في هذه المجموعة انخفاضات في الواردات، وكان أكبر انخفاض هو الذي شهدته اليمن إذ بلغت نسبته ١ر١١ في المائة، بسبب تدهور الأحوال الاقتصادية في ذلك البلد ومعدل النمو السلبي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تلك السنة. وتراوحت نسب الانخفاض الأخرى من ٤ر٤ في المائة في الأردن إلى واحد في المائة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتشير البيانات الأولية والتقديرات الخاصة بعام ١٩٩٥ إلى أن أعلى نسب الواردات في الاقتصادات الأكثر تنوعاً كانت تلك التي شهدها لبنان إذ بلغت ٣ر٢٤ في المائة، ومصر، إذ بلغت نسبتها ٢٤ في المائة. والزيادة التي شهدها لبنان تعكس مظاهر التحسُّن في الأحوال الاقتصادية العامة، وقد وقعت في أعقاب الانخفاض الذي بلغت نسبته ٦ر٢ في المائة عام ١٩٩٤. وازدادت واردات الأردن بنسبة ١٢ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٤، ورغم أن هذه النسبة تقل عن النسب التي أشارت اليها التقديرات بالنسبة للبنان ومصر، فإنها تُعتبر كبيرة، خصوصاً على ضوء الانخفاض الذي شهده العام السابق. وتشير التقديرات إلى أن واردات اليمن ازدادت بنسبة ١ر٥ في المائة خلال عام ١٩٩٥، على حين زادت واردات الجمهورية العربية السورية بنسبة ٩ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥، أي أن معدل الزيادة قد اتسم بالبطء الشديد بعد الزيادة الكبيرة في عام ١٩٩٤.

٣- نسبة الصادرات إلى الواردات

كانت نسبة الصادرات إلى الواردات في عام ١٩٩٥، وهي التي تدل على قدرة المنطقة على تمويل الواردات من عائدات الصادرات، على نفس مستواها في عام ١٩٩٤ أي ١٨ر١، مما يدل على تماثل الزيادة في الصادرات والواردات في المنطقة ككل في خلال عام ١٩٩٥ (الجدول ١٥) وتمثل هذه النسبة تحسناً طفيفاً بالمقارنة بمستوى عام ١٩٩٣ الذي كان ١٣ر١، بينما زادت نسبة الصادرات إلى الواردات في بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة طفيفة إذ كانت ٤٢ر١ عام ١٩٩٣ فأصبحت ٥٣ر١ عام ١٩٩٤ ثم ارتفعت إلى ٥٦ر١ في عام ١٩٩٥. وانخفضت نسبة الصادرات إلى الواردات في الاقتصادات الأكثر تنوعاً من ٣٦ر٠ في عام ١٩٩٣ إلى ٤٢ر٠ في عام ١٩٩٤ ثم إلى ٤ر٠ في عام ١٩٩٥. ومع ذلك فعلى أساس واردات عام ١٩٩٠، تحسنت نسبة الصادرات إلى الواردات في المنطقة فبلغت ٥٥ر١ في عام ١٩٩٣ ثم زادت إلى ٦٢ر١ في عام ١٩٩٤ ثم إلى ٦٩ر١ في عام ١٩٩٥. وقد حدثت زيادات أيضاً في النسبة بالقياس إلى واردات عام ١٩٩٠، في بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان الاقتصاد الأكثر تنوعاً كذلك.

الجدول ١٥- النسب بين الصادرات والواردات، ١٩٩٠-١٩٩٥

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
منطقة الإسكوا						
الواردات الحالية[أ]	١٨ر١	٩٥ر٠	٩١ر٠	١٣ر١	١٩ر١	١٨ر١
واردات ١٩٩٠[ب]	١٨ر١	١١ر١	٢٥ر١	٥٥ر١	٦٢ر١	٦٩ر١
بلدان مجلس التعاون الخليجي						
الواردات الحالية[أ]	٤٨ر١	٠٧ر١	٠٢ر١	٤٢ر١	٥٣ر١	٥٦ر١
واردات ١٩٩٠[ب]	٤٨ر١	٣٩ر١	٦٠ر١	٠٤ر٢	٠٨ر٢	١١ر٢
الاقتصادات الأكثر تنوعاً						
الواردات الحالية[أ]	٥٢ر٠	٥٧ر٠	٤٨ر٠	٣٦ر٠	٤٢ر٠	٤٠ر٠
واردات ١٩٩٠[ب]	٥٢ر٠	٤٩ر٠	٤٥ر٠	٤٥ر٠	٥٩ر٠	٦٥ر٠

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى المعلومات في الجدول ١٤.

(أ) نسبة الصادرات الحالية إلى الواردات الحالية؛
(ب) نسبة الصادرات الحالية إلى واردات ١٩٩٠.

باء- اتجاه التجارة

١- مجموع التجارة

تشير البيانات المبدئية غير المكتملة عن التوزيع الجغرافي للتجارة مع منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥ (كانون الثاني/يناير - تموز/يوليو فقط) إلى أن اقتصادات السوق المتقدمة كانت ما تزال أكبر منافذ صادرات المنطقة، إذ ازدادت حصتها من مجموع صادرات المنطقة من ٥٢ر١ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٥٥ر٩ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ١٦). وهذه الزيادة، التي لا تكاد تتضمن أي تغيير عن حصة عام ١٩٩٠، هي إلى حدٍ كبير انعكاس للزيادة في قيمة الصادرات النفطية للمنطقة. وازدادت

حصة البلدان النامية الأخرى (من غير بلدان منطقة الإسكوا) في عام ١٩٩٥ إذ أصبحت ٨ر٣٧ في المائة بعد أن كانت ٧ر٣٤ في المائة في عام ١٩٩٤، والمستوى الجديد أعلى بكثير من مستوى حصتها في عام ١٩٩٠ الذي كان يبلغ ٣ر٢٩ في المائة، وتمثل الزيادة على أية حال استمرارا للاتجاه القائم حيث تمثل مشتريات البلدان النامية حصة كبيرة من صادرات منطقة الإسكوا، وذلك إلى حدٍ كبير نتيجة ازدياد الطلب على النفط في البلدان الآسيوية (من غير بلدان منطقة الإسكوا)[٦٦]، وانخفضت الصادرات البينية إلى ٢ر٤ في المائة في عام ١٩٩٥ بعد أن وصلت إلى حصة تبلغ ٢ر٧ في المائة في العام السابق[٦٧]. ولم تعُد حصة منطقة الإسكوا من مجموع الصادرات إلى المستوى الذي كانت عليه قبل حرب الخليج وهو ٩ر١٠ في المائة. ولم ترتفع حصة الصادرات إلى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق إلا ارتفاعاً طفيفاً، أي من ٢ر٢ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٤ر٢ في المائة عام ١٩٩٥، أي أنها انخفضت عن المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٩٠ وهو ٤ في المائة تقريباً. وحصة الصين لا تكاد تذكر، ولكنها ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً عن مستواها عام ١٩٩٤، أي من ٠ر١ في المائة فقط إلى ١ر١ في المائة، مما يشير إلى أن الصين ما تزال سوقاً محتملة لصادرات المنطقة بسبب النمو الكبير المتوقع في اقتصادها في المستقبل ولفترة كبيرة في القرن المقبل.

الجدول ١٦- منطقة الإسكوا: اتجاه التجارة في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (النسب المئوية للحصص)

	الصادرات			الواردات		
	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]
منطقة الإسكوا	٩ر١٠	٧ر٢	٤ر٢	٩ر١	٧ر٧	٥ر٩
البلدان النامية الأخرى	٣ر٢٩	٧ر٣٤	٨ر٣٧	٩ر٢١	٣ر٢٦	٩ر٢٨
آسيا (باستثناء منطقة الإسكوا)	٤ر٢٠	٨ر٢٦	٦ر٢٨	١ر١٤	٠ر١٧	٥ر١٨
افريقيا (باستثناء مصر)	٧ر٢	٥ر٥	٧ر٦	١ر١	٣ر٣	٩ر٢
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق	٠ر٤	٢ر٢	٤ر٢	١ر٥	٦ر٤	٥ر٤
الصين	٢ر٠	٠ر١	١ر١	١ر٢	٥ر٢	٧ر٢
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٢ر٢	٠ر٢	٠ر١	١ر٢	٤ر١	٠ر٣
اقتصادات السوق المتقدمة[ب]	٧ر٥٥	١ر٥٢	٩ر٥٥	٧ر٦٥	٣ر٦٣	١ر٦٥
الاتحاد الأوروبي	٣ر١٧	٧ر١٦	٩ر١٧	٤ر٣٣	٧ر٣٣	٩ر٣٣
الولايات المتحدة	٠ر١٤	٠ر١١	٦ر٩	٦ر١٢	٤ر١٣	٦ر١٣
اليابان	١ر٢٢	٧ر٢١	٢ر٢٢	٠ر١١	١ر٩	٤ر٧
بقية العالم	١ر٤	٠ر٦	٠ر٢	٣ر٣	٧ر٢	٠ر٠

المصدر: المعلومات التي جمعتها الإسكوا استنادا إلى عدة أعداد من نشرة صندوق النقد الدولي عن احصائيات اتجاه التجارة IMF, *Direction of Trade Statistics*.

(أ) الأرقام الخاصة بعام ١٩٩٥ تقتصر على الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو، وهي المتاحة في المصادر الدولية؛
(ب) تتضمن هذه الأرقام اقتصادات السوق المتقدمة غير المدرجة في الفئات التالية مثل استراليا ونيوزيلندا والسويد.

---

(٦٦) ESCWA, *Analytical Review of Development and Issues in the External Trade and Payments situation of Countries of the ESCWA Region* (E/ESCWA/ED/1995/9/Rev.1) chapter III.

(٦٧) قد لا تستطيع بيانات ١٩٩٥، بسبب نقصها، تمثيل التجارة البينية تمثيلاً كاملاً.

وعلى مستوى المجموعات الأصغر، نجد أن الاتحاد الأوروبي قد زادت حصته من صادرات منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥ فأصبحت ٩ر١٧ في المائة، مقارنة بنسبة ٧ر١٦ في المائة في العام السابق. وكانت هذه الحصة مساوية تقريباً لحصته في عام ١٩٩٠.

واستمرت حصة الولايات المتحدة من صادرات المنطقة في الانخفاض في عام ١٩٩٥، فبعد أن كانت ١٤ في المائة في عام ١٩٩٠، هبطت إلى ١١ في المائة في ١٩٩٤، ثم إلى ٦ر٩ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد تنويع مصادر وارداتها النفطية. وارتفعت حصة اليابان، وهي عادة أكبر مستورد لصادرات منطقة الإسكوا (النفط بصورة رئيسية) ارتفاعاً طفيفاً من ٧ر٢١ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢ر٢٢ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد ظلت حصة اليابان من صادرات المنطقة في هذا المستوى تقريبا طوال التسعينيات.

وبالنسبة للبلدان النامية، فقد استمرت آسيا (أي البلدان الآسيوية الأخرى خارج منطقة الإسكوا) تحظى بأكبر حصة من مجموع صادرات المنطقة. فازدادت حصة البلدان الآسيوية من ٨ر٢٦ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٦ر٢٨ في المائة في عام ١٩٩٥، إذ استمرت الاقتصادات النامية في ذلك الاقليم تستورد المزيد من النفط والغاز، وبصفة أساسية من بلدان مجلس التعاون الخليجي. وما تزال آسيا سوقاً متنامية للصادرات من منطقة الإسكوا، خصوصاً للطاقة والمنتجات المرتبطة بالطاقة. أما حصة أمريكا اللاتينية التي كانت ذات أهمية كبيرة للمنطقة كمنفذ للصادرات إبان الثمانينيات، فقد ظلت سوقاً بالغة الضآلة لصادرات منطقة الإسكوا، ويرجع ذلك في جانب منه إلى النكسات التي تعرضت لها المكسيك أثناء العام. واشترت افريقيا ٧ر٦ في المائة من مجموع صادرات المنطقة في عام ١٩٩٥، مما يمثل زيادة في حصتها التي لم تزد في عام ١٩٩٤ عن ٥ر٥ في المائة. وقد زادت حصة اقليم افريقيا من صادرات منطقة الإسكوا في العامين الأخيرين، على صغر هذه الحصة، زيادة كبيرة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ إذ لم تكن تتجاوز ٧ر٢ في المائة.

وكانت اقتصادات السوق المتقدمة ما تزال أكبر مصدر لواردات منطقة الإسكوا إذ زادت حصتها من مجموع واردات المنطقة من ٣ر٦٣ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ١ر٦٥ في المائة في عام ١٩٩٥، رغم أن الحصة لم تكن تمثل زيادة تقريباً على مستويات عام ١٩٩٠. وزادت حصة البلدان النامية (من غير بلدان منطقة الإسكوا) في مجموع واردات منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥ إذ بلغت نسبتها ٩ر٢٨ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٣ر٢٦ في المائة في العام السابق، وكانت تمثل زيادة كبيرة على حصة هذه البلدان في عام ١٩٩٠ والتي بلغت ٩ر٢١ في المائة. وعلى العكس من ذلك استمر انخفاض حصة الواردات البينية، وهو الانخفاض الذي كان قائماً منذ عام ١٩٩٠، فانخفضت من نسبة ١ر٩ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٧ر٧ في المائة في عام ١٩٩٤، ثم إلى ٩ر٥ في المائة عام ١٩٩٥[٦٨]. وظلت الواردات من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق على نفس مستواها الذي يقل عن ٥ في المائة، وانخفضت انخفاضاً طفيفاً من ٦ر٤ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٥. أما الواردات من الصين، فإنها رغم ضآلتها قد ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً من ٥ر٢ في المائة إلى ٧ر٢ في المائة في ١٩٩٥.

---

(٦٨) قد لا تستطيع بيانات ١٩٩٥، بسبب نقصها، تمثيل التجارة الدولية تمثيلاً كاملاً.

الإطار ٦- آفاق التجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة

من شأن توقيع اتفاقيات السلام مع اسرائيل والاتفاقية التجارية مع الأردن في أوائل عام ١٩٩٥ تحسين الأحوال الاقتصادية العامة وآفاق التجارة للضفة الغربية وقطاع غزة. ولما كان جانب كبير من تجارة الضفة الغربية وقطاع غزة يجري مع اسرائيل، فإن التجارة بصفة عامة قد عاقها تكرار إغلاق الحدود في عام ١٩٩٥ وأوائل عام ١٩٩٦. وتدل البيانات التجارية التقديرية المتاحة، والمبيَّنة في الجدول التالي، على أن أنماط التجارة والتحويلات المالية قد تضررت من ذلك في السنوات الأخيرة.

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ١٩٩٢-١٩٩٥ للضفة الغربية وقطاع غزة
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الحساب الجاري	--	--	-٧ر٨	-٥ر١٤٣
الميزان التجاري	-٠ر٩٣٣	-٠ر٩٠٢	-٥ر٩٦١	-٩ر١ ٠٠٩
الصادرات (فوب)	٠ر٢٩٩	٠ر٢٣٦	٥ر١٦٤	٩ر٢٣٠
الواردات (فوب)	٠ر١ ٢٣٢	٠ر١ ١٣٨	٠ر١ ١٢٦	٩ر١ ٢٤٠
الخدمات (صافي)	٠ر٥٤٩	٠ر٣٦٦	٩ر٣٤٦	٠ر٨٥
التحويلات غير المسددة	٠ر٣٨٤	٠ر٥٣٦	٩ر٦٠٥	٣ر٧٨١

المصدر: IMF, "West Bank and Gaza Strip-Recent Economic Developments and Prospects and Progress in Institution Building", *IMF staff Country Report No. 95/106, October 1995.*

ملاحظة: بيانات ١٩٩٣-١٩٩٥ تقديرية، و (-) معناها قيمة صفر أو مقدار لا يذكر.

وقد سارت الصادرات في طريق الانخفاض منذ عام ١٩٩٢، وهي تتألف بصفة رئيسية من المنتجات الزراعية وبعض السلع المصنَّعة الخفيفة، إذ وصلت إلى مستوى منخفض قدره ٥ر١٦٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤، ورغم زيادة الصادرات والواردات معاً في عام ١٩٩٥، وفقاً للتقديرات المبدئية، فإن مستوى الصادرات كان ما يزال دون مستوى عام ١٩٩٢ بنسبة ٢٣ في المائة. وانخفضت الواردات بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٩٣ ثم عادت إلى مستوى عام ١٩٩٢ خلال عام ١٩٩٥. وقد اتسع العجز التجاري منذ عام ١٩٩٣ فبلغ أكثر من مليار دولار عام ١٩٩٥. ولما كان معظم الصادرات والواردات يتم بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين اسرائيل، (٧٩ في المائة من الصادرات و ٩٠ في المائة من الواردات في ١٩٩٤) فإن عمليات إغلاق الحدود كان لها تأثير شديد على إجمالي التجارة. وفي أوائل عام ١٩٩٦ كان إغلاق الحدود صارماً وقاسياً إلى الحد الذي يمكن اعتباره معه ضرباً من الحظر. وبحلول آذار/مارس ١٩٩٦ كان قطاع الصناعات الزراعية في غزة، الذي يعمل به نحو ٠٠٠ ٣٠ شخص، يخسر كل يوم ٠٠٠ ٣٥٠ دولار نتيجة الإغلاق.

وكانت حالات إغلاق الحدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين اسرائيل تعوق انتقال العمال، ومن ثم فقد أضرت كذلك بالتحويلات المالية التي انخفضت بصورة منتظمة منذ عام ١٩٩٢ حتى وصلت إلى أدنى حد في عام ١٩٩٥ وهو ٢٣٢ مليون دولار، أي أقل من ثلث مستواها في عام ١٩٩٢. وقد تظل التحويلات المالية على مستواها المنخفض بعد التوقف عن إغلاق الحدود لأن اسرائيل قد لجأت إلى تدابير الاستعاضة عن العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة بعمال من الشرق الأقصى.

والاتفاقية الاقتصادية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية لها مزاياها للضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك أن الواردات والصادرات إلى اسرائيل معفاة من الضرائب الجمركية، كما تتاح للبضائع الفلسطينية فرصة العرض في الأسواق الخارجية لاسرائيل. ولكن رفع القيود التجارية بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين البلدان المجاورة، مثل الأردن، قد يدعم آفاق التجارة للمنطقة كذلك. إذ إن الاتفاقية التي وقِّعت في عام ١٩٩٥ مع الأردن قد دعَّمت الروابط التجارية، ولو أنه ما تزال هناك عقبات تتطلب الحل وتتعلق بنقل البضائع وبقيود تجارية معيَّنة. ويُعتبر الأردن شريكاً تجارياً طبيعياً للضفة الغربية وقطاع غزة بسبب قربه الجغرافي، وبسبب الروابط التاريخية والثقافية، ويمكن أن يمثل طريقاً محتملاً إلى التجارة الأوسع نطاقاً مع البلدان الأخرى في منطقة الإسكوا.

وبمزيد من التفصيل، كانت واردات منطقة الإسكوا من الاتحاد الأوروبي تحتفظ بنفس المستوى تقريباً، إذ بلغت ٩ر٣٣ في المائة في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بالحصص التي شهدها عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٤. وزادت حصة الواردات من الولايات المتحدة زيادة طفيفة عما كانت عليه في عام ١٩٩٤، إذ كانت ٤ر١٣ في المائة فأصبحت ٦ر١٣ في المائة، وهي نسبة أكبر بنحو واحد في المائة عن النسبة التي شهدها عام ١٩٩٠. وعلى العكس من ذلك انخفضت حصة اليابان من ١١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١ر٩ في المائة في عام ١٩٩٤، ثم إلى ٧ر٤ في المائة في عام ١٩٩٥. وقد أصبحت آسيا (من غير بلدان منطقة الإسكوا) ذات أهمية أكبر للمنطقة كمصدر للواردات في التسعينيات، إذ زادت حصتها من ١ر١٤ في المائة في ١٩٩٠ إلى ١٧ في المائة في ١٩٩٤، ثم إلى ٥ر١٨ في المائة في ١٩٩٥. وزادت حصة الواردات من أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من ٤ر١ في المائة في ١٩٩٤ إلى ٣ في المائة في ١٩٩٥. أما الواردات من افريقيا فما تزال تمثل حصة صغيرة من مجموع الواردات، إذ انخفضت انخفاضاً طفيفاً من ٣ر٣ في المائة في ١٩٩٤ إلى ٩ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥.

٢- التجارة البينية

استناداً إلى بيانات جزئية ومبدئية، تدل المؤشرات على أن حصة الصادرات البينية (أي فيما بين بلدان المنطقة) في مجموع الصادرات قد انخفضت من ٢ر٧ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢ر٤ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ١٧) وكان مستواها أقل كثيراً عن المستوى الذي وصلت إليه قبل حرب الخليج، إذ كان قد بلغ ٧ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٠. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي كمجموعة، انخفض نصيب التجارة البينية في التجارة الاجمالية كذلك في عام ١٩٩٥، إذ كان ٨ر٢ في المائة بالمقارنة بنسبة ١ر٦ في المائة في العام السابق. وعلى المستوى القطري داخل هذه المجموعة، كان أكبر انخفاض هو الذي شهدته المملكة العربية السعودية، وقد يكون ذلك بسبب نقص البيانات المتاحة عن عام ١٩٩٥. أما الأرقام المتاحة عن المملكة العربية السعودية لعام ١٩٩٤ فتشير إلى أن حصة التجارة البينية في التجارة الاجمالية كانت ما تزال أقل من مستواها عام ١٩٩٠. ومن بين هذه المجموعة لم تشهد إلا الإمارات العربية المتحدة وقطر زيادة في هذا الرقم بالمقارنة بالمستويات السائدة قبل حرب الخليج. كانت حصة قطر هي ٦ في المائة في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بنسبة ٧ر٥ في المائة في عام ١٩٩٠، ولو أن ذلك يمثل انخفاضاً عن نسبة حصتها التي بلغت ٦ر٧ في المائة في عام ١٩٩٤. وكانت حصة الإمارات العربية المتحدة ١ر٢٢ في المائة في عام ١٩٩٥، أي إنها تغيرت تغيراً طفيفاً عما كانت عليه في العام السابق، ولو أنها زادت بالمقارنة بحصة البلد عام ١٩٩٠ والتي كانت ١٧ في المائة. وشهدت الاقتصادات الأكثر تنوعاً في الاقليم انخفاضاً كذلك في نسبة حصتها الاجمالية من التجارة البينية إلى التجارة الاجمالية إذ انخفضت هذه النسبة من ٩ر١٥ في المائة في ١٩٩٤ إلى ٨ر١٣ في المائة في ١٩٩٥. ومع ذلك فقد تحققت زيادة كبيرة في الأردن، إذ زادت النسبة من ٩ر٢٣ في المائة في ١٩٩٤ إلى ٣ر٢٨ في المائة في ١٩٩٥، ولو أنها كانت ما تزال دون مستوى حصتها عام ١٩٩٠ التي وصلت إلى ٣ر٤٠ في المائة. وشهدت الجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر انخفاضاً في حصصها، وإن كانت حصصها قد ازدادت عما كانت عليه قبل حرب الخليج في عام ١٩٩٠. وما تزال نسبة حصة التجارة البينية لليمن إلى التجارة الاجمالية منخفضة إذ لم تزد على ٩ر٢ في المائة.

وانخفضت نسبة حصة المنطقة من الواردات البينية إلى الواردات الكلية، استناداً إلى البيانات الجزئية والمبدئية، إلى ٩ر٥ في المائة عام ١٩٩٥ بعد أن كانت ٧ر٧ في المائة في العام السابق، مما يمثل اتجاها إلى الهبوط بالمقارنة بنسبة ١ر٩ في المائة التي شهدها عام ١٩٩٠ (الجدول ١٧) وعلى حين وصلت حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٤ إلى المستوى الذي كانت عليه قبل حرب

الخليج وهو ٩ر٦، فقد هبطت من جديد عام ١٩٩٥ إلى ٨ر٦ في المائة. وفي إطار هذه المجموعة من البلدان، زادت حصص الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان زيادة طفيفة، وانخفضت حصص قطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وشهدت الاقتصادات الأكثر تنوعاً بالمنطقة زيادة في حصصها في الواردات البينية، إذ ارتفعت إلى ٣ر٤ في المائة في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بنسبة ٨ر٣ في المائة في ١٩٩٤، وإن كانت تلك النسبة ما تزال أقل من نسبة حصتها في عام ١٩٩٠. وقد شهد كل بلد من بلدان هذه المجموعة زيادة في حصته باستثناء مصر واليمن. إذ شهدت الأولى انخفاضاً طفيفاً وظلت على مستواها البالغ الانخفاض وهو ٩ر٠ في المائة، بينما ازداد انخفاض حصة الأخيرة إلى ٩ر٤ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٦ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٤، أي ما يقرب من نصف مستواها في عام ١٩٩٠.

الجدول ١٧- منطقة الإسكوا: نسبة التجارة البينية الكلية في الأعوام ١٩٩٠ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥ (النسبة المئوية)

	الصادرات (فوب)			الواردات (فوب)		
	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]
منطقة الإسكوا	**٩ر١٠**	**٧ر٢**	**٤ر٢**	**٩ر١**	**٧ر٧**	**٥ر٩**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**٤ر١٠**	**٦ر١**	**٨ر٢**	**٩ر٩**	**٩ر٦**	**٨ر٦**
البحرين	٧ر٥	٥ر٦	٣ر٥	٣ر٥٣	٠ر٤٠	٤ر٤٢
الكويت	٧ر٥	٩ر٠	٠ر٠[ب]	٠ر٠	٨ر١١	٠ر٠[ب]
عُمان	١ر٥٨	٤ر٣	٧ر٢	٧ر٢٦	٦ر٢٧	١ر٢٩
قطر	٧ر٥	٦ر٧	٦ر٠	٦ر١١	٤ر١٢	١ر١٠
المملكة العربية السعودية	٢ر٩	٦ر٦	٦ر٠[ب]	٧ر٣	٢ر٥	١ر٧[ب]
الإمارات العربية المتحدة	٠ر١٧	٥ر٢٢	١ر٢٢	٠ر٥	٦ر٣	٦ر٥
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٣ر١٥**	**٩ر١٥**	**٨ر١٣**	**١ر٧**	**٨ر٣**	**٣ر٤**
مصر	٨ر٦	١ر٨	٠ر٧	٣ر١	٠ر١	٠ر٩
الأردن	٣ر٤٠	٩ر٢٣	٣ر٢٨	٢ر٢٥	٨ر٧	١ر٩
لبنان	٩ر٤٢	٦ر٥١	٣ر٤٨	٠ر٠	٦ر٦	٥ر٩
الجمهورية العربية السورية	٠ر١٧	٥ر٢٢	١ر٢٢	٥ر٠	٦ر٣	٦ر٥
اليمن	١ر٩	٠ر٤	٢ر٩	٣ر١٩	٦ر١٠	٤ر٩

المصادر: الإسكوا، المعلومات تستند إلى البيانات الواردة في IMF, *Direction of Trade Quarterly Bulletin,* December 1995 and *Direction of Trade Statistic Yearbook,* 1995.

(أ) الأرقام تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو حسب المتاح في المصادر الدولية؛
(ب) قد تكون الأرقام الخاصة بالمملكة العربية السعودية والكويت أقل من الأرقام الحقيقية بسبب نقص البيانات.

وكانت مساهمة بلدان المنطقة في التجارة البينية الكلية، إذا قيست بمقياس نسبة صادراتها البينية إلى الصادرات الكلية (الجدول ١٨) تدل على انخفاض حصة بلدان مجلس التعاون الخليجي من

٧٥ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٧ر٥٨ في المائة في عام ١٩٩٥، مما يمثل انخفاضاً بالغاً عن النسبة المسجلة في عام ١٩٩٠ والتي بلغت ٤ر٨٥ في المائة وكذلك على مدى معظم فترة الثمانينيات. وكانت أكبر نسبة انخفاض هي التي شهدتها المملكة العربية السعودية إذ انخفضت مساهمتها من ٤١ في المائة في ١٩٩٤ إلى ما لا يزيد عن ١ر٧ في المائة في عام ١٩٩٥[٦٩]. وشهدت معظم بلدان هذه المجموعة زيادات، كانت أكبرها الزيادة في حصة الإمارات العربية المتحدة إذ ارتفعت من ٦ر٢١ في المائة إلى ٦ر٣٣ في المائة. وزادت مساهمة الاقتصادات الأكثر تنوعاً بالمنطقة في الصادرات البينية في عام ١٩٩٥ فبلغت ٣ر٤١ في المائة بعد أن كانت ٢٥ في المائة في العام السابق. وشهد كل بلد من بلدان هذه المجموعة زيادة في حصته، التي كانت تتراوح بين ١ر١ في المائة في حالة اليمن، و ٩ر١٥ في المائة في حالة الجمهورية العربية السورية. ورغم اتساع نطاق المساهمة في التجارة البينية خلال عام ١٩٩٥، فإن بلدان المنطقة كانت تمارس التجارة مع بلد واحد أو بلدين فقط بدلاً من ممارسة التجارة على نطاق واسع مع جميع البلدان الأخرى في المنطقة.

الجدول ١٨- منطقة الإسكوا: المشاركة في التجارة البينية في الأعوام ١٩٩٠ و١٩٩٤ و١٩٩٥ (النسبة المئوية)

	الصادرات			الواردات		
	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]	١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]
منطقة الإسكوا	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**	**١٠٠ر٠**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**٨٥ر٤**	**٧٥ر٠**	**٥٨ر٧**	**٧٧ر٧**	**٨٣ر٨**	**٧٦ر٨**
البحرين	٢ر٢	٦ر١	١٠ر٦	٣٢ر٦	٢٢ر٢	٣٠ر٥
الكويت	٤ر٥	١ر٠	٠ر٠[ب]	٠ر٠	١٠ر٧	٠ر٠[ب]
عُمان	٢٧ر٦	٢ر٣	٢ر٩	١٢ر٠	١٧ر٦	١٧ر٨
قطر	١ر٨	٣ر٠	٤ر٥	٣ر٢	٣ر٤	٤ر٣
المملكة العربية السعودية	٤٠ر١	٤١ر١	٧ر١[ب]	١٤ر٧	١٦ر٥	٧ر٩[ب]
الإمارات العربية المتحدة	٩ر٢	٢١ر٦	٣٣ر٦	١٥ر٢	١٣ر٥	١٦ر٢
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**١٤ر٦**	**٢٥ر٠**	**٤١ر٣**	**٢٢ر٣**	**١٦ر٢**	**٢٣ر٢**
مصر	١ر٧	٦ر٢	١٠ر٨	٢ر٠	٢ر١	٢ر٧
الأردن	٣ر٧	٣ر٤	٦ر١	١٠ر٨	٣ر٤	٥ر١
لبنان	١ر٩	٥ر٢	٧ر٤	٠ر٠	٥ر٥	٩ر٠
الجمهورية العربية السورية	٧ر٠	٩ر٦	١٥ر٩	١ر٩	٢ر٦	٣ر٨
اليمن	٣ر٠	٦ر٠	١ر١	٧ر٦	٢ر٦	٢ر٦

المصدر: الإسكوا: المعلومات تستند إلى البيانات الواردة في IMF, *Direction of Trade Quarterly Bulletin,* December 1995 and *Direction of Trade Statistics Yearbook,* 1995.

(أ) الأرقام تغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو حسب المتاح في المصادر الدولية؛
(ب) قد تكون الأرقام الخاصة بالمملكة العربية السعودية والكويت أقل من الأرقام الحقيقية بسبب نقص البيانات.

(٦٩) لما كانت بيانات عام ١٩٩٥ جزئية ومبدئية، فقد يكون هذا الانخفاض راجعاً الى نقص البيانات.

يوضح الجدول ١٩-ألف الحصة التراكمية للشركاء الثلاثة الرئيسيين في الصادرات البينية لأحد عشر بلداً من بلدان منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤، مبيناً درجة تركيز التجارة البينية. وكان المتوسط المرجح للشريك الأول في صادرات المنطقة يبلغ ٤٩ في المائة، وكانت حصص خمسة بلدان أعلى من هذا المتوسط، أما أدنى حصة من الصادرات فكانت حصة الأردن التي بلغت ٢٥ في المائة وكان المتوسط المرجح للشريك الثاني أدنى كثيراً إذ بلغت ٢٠ في المائة، وللشريك الثالث ١٢ في المائة فقط. أما فيما يتعلق بالواردات، وهي الموضحة في الجدول ١٩-باء أدناه، فكانت درجة التركيز أعلى إذ كان المتوسط المرجح لواردات الشريك الأول للمنطقة يبلغ ٦٣ر٢ في المائة.

وكانت حصص ثلاثة بلدان من فئة الشريك الأول أعلى من المتوسط المرجح، وكانت أدنى حصة تبلغ ٢٥ في المائة وهي الخاصة بالمملكة العربية السعودية. وكان المتوسط المرجح للشريك الثاني يبلغ ١٣ في المائة، وللشريك الثالث ٨ في المائة فقط.

جيم- تطورات ميزان المدفوعات

كان مجموع الحسابات الجارية لبلدان المنطقة التي توافرت عنها البيانات الشاملة -وهي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية والكويت والمملكة العربية السعودية ومصر واليمن- يشير إلى رصيد سلبي في عام ١٩٩٤ يبلغ ٧ر٢ مليار دولار (الجدول ٢٠) ولو أن ذلك أفضل من الرقم السلبي البالغ ١٦ر٤ مليار دولار في العام السابق،[٧٠] ويشير إلى استمرار الاتجاه إلى تقليل العجز الذي كان قد وصل إلى ٥٣ر٥ مليار دولار، في أعقاب الفائض الذي تحقق في عام ١٩٩٠ وبلغ ٣ر٥ مليار دولار. ويعتبر التحسن نتيجة لزيادة الفائض في الميزان التجاري وهو الذي وصل عام ١٩٩٤ إلى ١٦ر١ مليار دولار، بالمقارنة بمبلغ ١١ر٤ مليار دولار عام ١٩٩٣، وانخفاض العجز في ميزان الخدمات، الذي انخفض من ٢٢ر٣ مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى ١٥ر٥ مليار دولار عام ١٩٩٤. وحقق الميزان العام للسلع والخدمات فائضاً قدره ٥٩٤ مليار دولار في ١٩٩٤ لأول مرة منذ عام ١٩٩١، ولو أن مقدار العجز قد تضاءل باطراد منذ ذلك الوقت. وبلغ صافي تحويل المدفوعات البحتة ٧ر٨ مليار دولار، ومن ثم رجحت كفتها على الميزان الايجابي للبضائع والخدمات، وأدت من ثم إلى موازنة سلبية للحساب الجاري. وكانت التدفقات الرأسمالية الصافية، التي كانت تسير في طريق الهبوط منذ عام ١٩٩٢ بعد المستوى القياسي الذي حققته في عام ١٩٩١ حين وصلت إلى ٦٣ر٣ مليار دولار، تبلغ ٥ر٨ مليار دولار في عام ١٩٩٤. ورغم أن هذا المبلغ يقل عن نظيره في العام السابق فقد كان كافياً لتغطية العجز في الحساب الجاري، ولكن بند السهو والخطأ وصل إلى رقم سلبي قدره ٣ر٣ مليار دولار، مما أدى إلى موازنة عامة سلبية بلغت ١ر٢ مليار دولار، وهو يقل قليلاً عن الموازنة العامة السلبية في عام ١٩٩٣ والتي بلغت ٩ر٢ مليار دولار. وقد تمت تغطية هذا المبلغ عن طريق التمويل الاستثنائي الذي بلغ ٧ر٣ مليار دولار، والذي لجأت إليه البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً بالمنطقة بصورة رئيسية، إلى جانب زيادة الاحتياطيات المتبقية بمبلغ ٦ر١ مليار دولار.

---

(٧٠) تشمل بيانات الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٣ عمان، ولكن بيانات عام ١٩٩٤ لا تشملها بسبب عدم توافر البيانات وقد يفسر هذا جانباً من انخفاض العجز في الحساب الجاري لعام ١٩٩٤.

الإطار ٧- إعلان برشلونة ومنطقة التجارة الحرة

عقد مؤتمر أوروبا والبحر المتوسط في برشلونة باسبانيا في يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وحضره ممثلون لمجلس الاتحاد الأوروبي، واللجنة الأوروبية، والبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر المتوسط بما في ذلك الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، الى جانب السلطة الفلسطينية. واتفق المشاركون على إنشاء تشارك شامل من خلال الحوار السياسي، والتعاون الاقتصادي والمالي، وزيادة التأكيد على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والانسانية. وكانت الغاية من التعاون الاقتصادي والمالي الذي كان يمثل أحد جوانب الاتفاقية هو تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية العريضة، من بينها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ورفع مستويات المعيشة ومعدلات العمالة، وتشجيع التعاون والتكامل على المستوى الاقليمي. ووافق المشاركون، تحقيقا لهذه الأهداف، على انشاء منطقة تجارة حرة، والقيام بالاجراءات الاقتصادية الملائمة والمتكاتفة، وعلى زيادة كبيرة في المعونة المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي الى بلدان البحر المتوسط.

وسوف تقام منطقة التجارة الحرة من خلال الاتفاقيات الأوروبية المتوسطية الجديدة واتفاقيات التجارة الحرة التي يجري التفاوض بشأنها حاليا في كثير من بلدان منطقة الإسكوا المشاركة في التشارك الأوروبي المتوسطي. وحدد الشركاء عام ٢٠١٠ باعتباره الموعد المستهدف لانشاء منطقة التجارة الحرة، واتفقوا على إجراء الاصلاحات التجارية التي تتمشى مع الالتزامات الناشئة عن تأسيس منظمة التجارة العالمية بصورة تدريجية حتى تكتمل بحلول ذلك الموعد. وسوف تجري إزالة حواجز التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التي تعوق التجارة في السلع المصنعة، كما سيجري تحرير التجارة الزراعية باطراد من خلال الشروط التفضيلية المتبادلة، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات التجارية التقليدية والنتائج التي توصلت إليها مفاوضات اتفاقية "الغات". وسيجري تحرير تجارة الخدمات كذلك، مع أخذ اتفاقية "الغات" في الاعتبار. والى جانب ذلك ستتخذ الاجراءات الملائمة لتيسير اقامة منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بقواعد المنشأ، وتوثيق حقوق الملكية الفكرية وحمايتها، والسياسات الاقتصادية القائمة على السوق، وتعديل التدابير الاقتصادية والاجتماعية وتكييفها بحيث تعطى الأولوية للقطاع الخاص، وكذلك تعزيز انشاء الآليات اللازمة لتشجيع نقل التكنولوجيا. أما الجداول الزمنية المحددة لتحرير التجارة وغيرها من الاصلاحات فهي خاضعة للتفاوض -على أساس كل بلد على حدة- بين بلدان البحر المتوسط والاتحاد الأوروبي.

وقد بدأت المفاوضات فعلاً مع عدد من بلدان البحر المتوسط، بما في ذلك بلدان منطقة الإسكوا، وقامت تونس بتوقيع اتفاقية في تموز/يوليو ١٩٩٥، (ذات تأثير فوري على صناعة النسيج لديها إذ تنص على زيادة صادراتها بنسبة ١٥ في المائة). وسوف تحل الاتفاقيات محل البروتوكولات القائمة بين الاتحاد الأوروبي وبعض بلدان البحر المتوسط، وهي التي كانت قد تجدد العمل بها وجرى تحديثها في الماضي. ووافق الاتحاد الأوروبي على تقديم معونة متكاملة تبلغ قيمتها ٦ر٣ مليار دولار الى ١٢ بلدا من بلدان البحر المتوسط غير الأوروبية على مدى السنوات الخمس المقبلة، باعتبار ذلك من عناصر الاتفاقيات الجديدة. وقد ركزت المناقشات الأخيرة مع مصر على التعريفات الجمركية المفروضة على السلع المصنعة وعلى التجارة الحرة في المنتجات الزراعية.

ورغم عدم انضمام بلدان مجلس التعاون الخليجي الى هذه المبادرة، فقد قامت بإجراء محادثات تجارية تهدف الى تعزيز التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي وهو شريكها التجاري الرئيسي. وتركزت المناقشات على ضريبة الكربون في أوروبا (التي أجّلت الخطط الخاصة بها) والضرائب الأوروبية على الواردات من البتروكيماويات التي ينتجها العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتوحيد التعريفات الجمركية فيما بين هذه البلدان.

الجدول ١٩-ألف- منطقة الإسكوا: الحصة التراكمية لشركاء التصدير الرئيسيين الثلاثة في التجارة البينية في عامي ١٩٩٠ و١٩٩٤

	١٩٩٠						الحصة التراكمية	١٩٩٤						الحصة التراكمية
	الشريك الاول		الشريك الثاني		الشريك الثالث			الشريك الاول		الشريك الثاني		الشريك الثالث		
البحرين	المملكة العربية السعودية	٤٩ر١	قطر	٣٠ر٩	الامارات العربية المتحدة	١١ر٣	٩١ر٣	المملكة العربية السعودية	٣٤ر٢	الامارات العربية المتحدة	٢٨ر٦	عُمان	١٥ر٤	٧٨ر٢
مصر	المملكة العربية السعودية	٣٩ر٥	العراق	١٥ر٩	اليمن	٩ر٧	٦٥ر١	المملكة العربية السعودية	٤١ر٤	الكويت	١٢ر٤	الامارات العربية المتحدة	١٢	٦٥ر٨
الأردن	العراق	٤٨ر١	المملكة العربية السعودية	١٩ر١	الامارات العربية المتحدة	٨ر٦	٧٥ر٨	المملكة العربية السعودية	٢٨ر٤	الامارات العربية المتحدة	١٩ر٢	الجمهورية العربية السورية	١٢ر٨	٦٠ر٤
الكويت	العراق	٥٠ر٩	المملكة العربية السعودية	١٤ر٣	الأردن	٧ر٤	٧٢ر٦	الجمهورية العربية السورية	١٠٠	الامارات العربية المتحدة	٢١ر٨	الجمهورية العربية السورية	١٧ر٨	١٠٠
لبنان	المملكة العربية السعودية	٣٦ر٩	الامارات العربية المتحدة	٢١ر٨	الكويت	١٥ر٦	٧٤ر٣	المملكة العربية السعودية	٢٥	البحرين	٢٧ر٧	المملكة العربية السعودية	٢٤	٦٤ر٦
عُمان	الامارات العربية المتحدة	٧٦	المملكة العربية السعودية	١٢	العراق	٣ر٧	٩١ر٧	اليمن	٣٤ر٩	المملكة العربية السعودية	٢٨ر٦	الكويت	٨ر٢	٨٦ر٦
قطر	الامارات العربية المتحدة	٥٤ر١	المملكة العربية السعودية	٢١ر٨	الكويت	١٣ر٤	٨٩ر٣	الامارات العربية المتحدة	٥٠	الامارات العربية المتحدة	٢٨ر١	الكويت	١١ر٧	٨٦ر٨
المملكة العربية السعودية	البحرين	٤٣	الامارات العربية المتحدة	١٩ر٧	مصر	١٥ر٩	٧٨ر٦	البحرين	٤٥ر٥	المملكة العربية السعودية	١٦ر٧	الكويت	٨ر٤	٨٥ر٣
الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	٣٧ر٧	لبنان	٣٧ر٢	الامارات العربية المتحدة	٨ر٢	٨٣ر١	لبنان	٥٨ر٢	المملكة العربية السعودية	١٧ر٢	الكويت	٧ر٨	٨٣ر٣
الامارات العربية المتحدة	عُمان	٥٦ر٣	المملكة العربية السعودية	١٥ر١	الكويت	٥ر٨	٧٧ر٢	عُمان	٦٤ر٤	الامارات العربية المتحدة	١٤ر٣	الأردن	٩ر٥	٨٩ر٤
اليمن								المملكة العربية السعودية	٦٩ر١					٩٢ر٩
المتوسط المرجح		٥٣ر٧		١٨ر٣		٩ر٨	٨١ر٨		٤٨ر٩		٢٠ر٠		١٢ر٠	٨٠ر٩

المصدر: Compiled by the ESCWA secretariat from IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 1995 and *Direction of Trade Quarterly Bulletin*, December 1995.

ملاحظة: لا تتوافر بيانات عن اليمن في عام ١٩٩٠، جرى حساب المتوسط المرجح للمنطقة، بالنسبة لكل من شركاء التصدير الرئيسيين الثلاثة، باعتباره مقدار صادرات كل بلد إلى ذلك الشريك مقسوماً على مجموع الصادرات البينية للبلدان الواردة في الجدول.

الجدول ١٩-باء- منطقة الإسكوا: الحصة التراكمية لشركاء الاستيراد الرئيسيين الثلاثة في التجارة البينية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٤

	١٩٩٠						الحصة التراكمية	١٩٩٤						الحصة التراكمية
	الشريك الاول		الشريك الثاني		الشريك الثالث			الشريك الاول		الشريك الثاني		الشريك الثالث		
البحرين	المملكة العربية السعودية	٩٥ر٤	الامارات العربية المتحدة	٣	قطر	٧ر٠	٩٩ر١	المملكة العربية السعودية	٩٢ر١	الامارات العربية المتحدة	٣ر٤	الاردن	١ر٦	٩٧ر١
مصر	المملكة العربية السعودية	٥٨ر٩	لبنان	١١ر٦	الجمهورية العربية السورية	١٠	٨٠ر٥	المملكة العربية السعودية	٥٣ر٤	الجمهورية العربية السورية	١٤ر٨	لبنان	١٤ر٧	٨٢ر٩
الأردن	العراق	٦٢ر٨	المملكة العربية السعودية	١٨ر٣	الكويت	٦	٨٧ر١	المملكة العربية السعودية	٢٨ر٩	الجمهورية العربية السورية	٢١ر٣	مصر الجمهورية العربية السورية	١٨ر٦	٦٨ر٨
الكويت	المملكة العربية السعودية	٤٠ر٣	العراق	١٤	الامارات العربية المتحدة	١٢	٦٦ر٣	المملكة العربية السعودية	٤٨ر٥	الامارات العربية المتحدة	١٧	مصر	٨ر٢	٧٣ر٧
لبنان	الجمهورية العربية السورية	٧٠ر٨	الكويت	٩ر٤	المملكة العربية السعودية	٨	٨٨ر٢	الجمهورية العربية السورية	٨٠	المملكة العربية السعودية	١٢ر١	الأردن	٧ر٩	١٠٠
عُمان	الامارات العربية المتحدة	٨٥ر٤	المملكة العربية السعودية	٨	البحرين	٣ر٣	٩٦ر٧	الامارات العربية المتحدة	٩١ر١	المملكة العربية السعودية	٦ر٩	قطر	٢ر٠	١٠٠
قطر	الامارات العربية المتحدة	٥٤ر٢	المملكة العربية السعودية	٢١ر٨	الكويت	١٣	٨٩ر٠	المملكة العربية السعودية	٣٥ر٦	الامارات العربية المتحدة	٢٧ر٦	البحرين	١٢	٧٥ر٢
المملكة العربية السعودية	البحرين	٤٣	الامارات العربية المتحدة	١٩ر٧	مصر	١٦	٧٨ر٧	الامارات العربية المتحدة	٢٤ر٤	مصر	١٧ر٨	البحرين	١٣ر٨	٥٦
الجمهورية العربية السورية	المملكة العربية السعودية	٣٧ر٧	لبنان	٣٧ر٢	الامارات العربية المتحدة	٨ر٢	٨٣ر١	لبنان	٣٨ر٥	مصر	٢٨ر٧	المملكة العربية السعودية	١٩ر٣	٨٦ر٥
الامارات العربية المتحدة	عُمان	٥٦ر٣	المملكة العربية السعودية	١٥ر١	الكويت	٥ر٨	٧٧ر٢	المملكة العربية السعودية	٤٧ر٦	البحرين	١٤	قطر	١١ر٩	٧٣ر٥
اليمن								المملكة العربية السعودية	٣٩ر١	عُمان	٣٣ر٣	مصر	١٣ر٥	٨٥ر٩
المتوسط المرجح		٦٣ر٢		١٠ر٧		٧ر٥	٨١ر٤		٦١ر٥		١٣ر١		٧ر٩	٨٢ر٥

المصدر: Compiled by the ESCWA secretariat from IMF, *Direction of Trade Statistics Yearbook*, 1995 and *Direction of Trade Quarterly Bulletin*, December 1995.

ملاحظة: لا تتوافر معلومات عن اليمن في عام ١٩٩٠. جرى حساب المتوسط المرجع للمنطقة، بالنسبة لكل من شركاء الاستيراد الرئيسيين الثلاثة، باعتباره مقدار واردات كل بلد من ذلك الشريك مقسوماً على مجموع الواردات البينية للبلدان الواردة في الجدول.

الجدول ٢٠- منطقة الإسكوا: ميزان المدفوعات(*)، ١٩٩٠-١٩٩٤
(بملايين الدولارات الامريكية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
الميزان التجاري (فوب)	**٢٣ ٧٦٠ر٦**	**١٢ ٩٣٧ر٧**	**١٣ ٣٤٢ر١**	**١١ ٤٠٠ر٣**	**١٦ ٠٨٩ر٩**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**٢٩ ٣٧٣ر٧**	**١٩ ٣٩٣ر٦**	**٢٠ ٩٩٠**	**٢٠ ٩١٩ر١**	**٢٤ ٦٨٢**
البحرين	٤٢٠ر٧	(-١٩٠ر٤)	(-٢٦٦)	(-١٤٧ر٩-)	(-٢٨٢)
الكويت	٣ ١٧٩	(-٩٩٣ ٣)	(-٦٨٩)	٣ ٢١٠	٤ ٤٨٣
عُمان	٢ ٨٨٥	١ ٧٥٩	١ ٩٢٨	١ ٣٣٦	--
المملكة العربية السعودية	٢٢ ٨٨٩	٢١ ٨١٨	٢٠ ٠١٧	١٦ ٥٢١	٢٠ ٤٨١
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**(٥ ٦١٣ر١)**	**(٦ ٤٥٥ر٩)**	**(٧ ٦٤٧ر٩)**	**(٩ ٥١٨ر٨)**	**(٨ ٥٩٢ر١)**
مصر	(٦ ٣٧٩)	(٥ ٦٦٧)	(٥ ٢٣١)	(٦ ٣٧٨)	(٥ ٩٥٣)
الأردن	(١ ٢٣٦ر٩)	(١ ١٧٢ر٧)	(١ ٧٧٩ر٧)	(١ ٨٩٨ر٨)	(١ ٥٧٩ر٤)
الجمهورية العربية السورية	٢ ٠٩٤	١ ٠٨٤	١٥٩	(٣٢٢)	(١ ٠١٥)
اليمن	٩١ر٢	(٧٠٠ر٢)	(٧٩٦ر٢)	(٩٢٠)	(٤٤ر٧)
صافي الخدمات	**(٢٠ ١٣٤ر٦)**	**(٣٧ ٦١٧ر٢)**	**(٢٩ ٧٧٩ر١)**	**(٢٢ ٢٥١)**	**(١٥ ٤٩٦ر٤)**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**(٢١ ٨٩٠ر١)**	**(٤٠ ٦٦٦ر٩)**	**(٣٢ ٠٧٩ر٧)**	**(٢٤ ٣٥٨ر١)**	**(١٧ ٩٢٨ر١)**
البحرين	٢٢٣ر٩	٢٢٧ر١	٢٥١ر٣	٨٠٥ر٩	٩١٨ر٩
الكويت	(٢ ٠٨٠)	(٤ ٠٩٨)	(٣ ٠٩٦)	(٣ ٢٤٠)	(٣ ١١٩)
عُمان	(٦٥١)	(٩٠٠)	(٩١٩)	(٨٨٣)	--
المملكة العربية السعودية	(١٩ ٣٨٣)	(٣٥ ٨٩٦)	(٢٨ ٣١٦)	(٢١ ٠٤١)	(١٥ ٧٢٨)
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**١ ٧٥٥ر٥**	**٣ ٠٤٩ر٧**	**٢ ٣٠٠ر٦**	**٢ ١٠٧ر١**	**٢ ٤٣١ر٧**
مصر	٢ ١٨٣	٣ ٤١٩	٢ ٨٤٩	٢ ٥٢٨	٢ ٤٢٥
الأردن	١٧٩ر٣	٢٢٨ر٧	١٢٤ر٥	٢٢٦ر٥	١٦٩ر٣
الجمهورية العربية السورية	(١٨)	٦٣	١٧٩	٢٧٠	٣٣٥
اليمن	(٥٨٨ر٨)	(٦٦١)	(٨٥١ر٩)	(٩١٧ر٤)	(٤٩٧ر٦)
موازنة البضائع والخدمات	**٣ ٦٢٥ر١**	**(٢٤ ٦٧٩ر٥)**	**(١٦ ٤٣٧ر٩)**	**(١٠ ٨٥٠ر٧)**	**٥٩٤**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**٧ ٤٨٣ر٧**	**(٢١ ٢٧٢ر٣)**	**(١١ ٠٩٠ر٦)**	**(٣ ٤٣٩)**	**٦ ٧٥٣ر٤**
البحرين	٦٤٤ر٧	٣٦ر٧	(١٤ر٦)	٦٥٨	٦٣٦ر٤
الكويت	١ ٠٩٩	(٨ ٠٩١)	(٣ ٧٨٦)	(٣٠)	١ ٣٦٤
عُمان	٢ ٢٣٤	٨٥٩	١ ٠٠٩	٤٥٣	--
المملكة العربية السعودية	٣ ٥٠٦	(١٤ ٠٧٧)	(٨ ٢٩٩)	(٤ ٥٢٠)	٤ ٧٥٣
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**(٣ ٨٥٨ر٦)**	**(٣ ٤٠٧ر٢)**	**(٥ ٣٤٧ر٣)**	**(٧ ٤١١ر٧)**	**(٦ ١٥٩ر٤)**
مصر	(٤ ١٩٦)	(٢ ٢٤٨)	(٢ ٣٨٢)	(٣ ٨٥٠)	(٣ ٥٢٨)
الأردن	(١ ٠٥٧ر٦)	(٩٤٤)	(١ ٦٥٥ر٢)	(١ ٦٧٢ر٣)	(١ ٤١٠ر١)
الجمهورية العربية السورية	٢ ٧٥٠	١ ١٤٦	٣٣٨	(٥٢)	(٦٧٩)
اليمن	(٦٨٠)	(١ ٣٦١ر٢)	(١ ٦٤٨ر١)	(١ ٨٣٧ر٤)	(٥٤٢ر٣)
تحويلات بلا مقابل	(٧٩ر٧)	(٢٨ ٨٣٦)	(٢ ١١٨ر٣)	(٥ ٥٢٨)	(٧ ٧٨٧ر٨)
بلدان مجلس التعاون الخليجي	(٦ ٣٩٦ر٨)	(٣٣ ٧٩٠ر١)	(٨ ٣٨٨ر٢)	(١٢ ٧١٨ر٣)	(١٢ ٨٨٥ر٥)

الجدول ٢٠- (تابع)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
البحرين	(٣٩٧٫٨)	(١ ٨٣١)	(٧٣٨٫٢)	(٦٣٥٫٣)	(٧٢٥٫٥)
الكويت	٢ ٧٨٧	(١٨ ٣٨٧)	٣ ٣١٨	٢ ١٨٧	١ ٦٦١
عُمان	(١ ١٢٨)	(١ ١٠٤)	(١ ٥٠٤)	(١ ٥٢٢)	--
المملكة العربية السعودية	(٧ ٦٥٨)	(١٣ ٤٦٨)	(٩ ٤٦٤)	(١٢ ٧٤٨)	(١٣ ٨٢١)
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٦ ٣١٧٫١**	**٤ ٩٥٤٫١**	**٦ ٢٦٩٫٩**	**٧ ١٩٠٫٣**	**٥ ٠٩٧٫٧**
مصر	٤ ٣٨١	٤ ١٥١	٥ ١٩٤	٦ ١٤٩	٣ ٥٥٩
الأردن	٨٣٠٫٤	٥٥٠٫٤	٨١٩٫٩	١ ٠٤٣٫٣	١ ٠١٢٫١
الجمهورية العربية السورية	(٣١٣)	(٤٤٧)	(٢٨٢)	(٥٥٥)	٤٢
اليمن	١ ٤١٨٫٧	٦٩٩٫٧	٥٣٨	٥٥٣	٤٨٤٫٦
موازنة الحساب الجاري	**٣ ٥٤٥٫٤**	**(٥٣ ٥١٥٫٤)**	**(١٨ ٥٥٧٫٢)**	**(١٦ ٣٧٨٫٩)**	**(٧ ١٩٣٫٨)**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**١ ٠٨٦٫٨**	**(٥٥ ٠٦٢٫٤)**	**(١٩ ٤٧٨٫٩)**	**(١٦ ١٥٧٫٤)**	**(٦ ١٣٢٫١)**
البحرين	٢٤٦٫٨	(٧٩٤٫٤)	(٧٥٢٫٩)	٢٢٫٦	(٨٩٫١)
الكويت	٣ ٨٨٦	(٢٦ ٤٧٨)	(٤٦٧)	٢ ١٥٧	٣ ٠٢٥
عُمان	١ ١٠٦	(٢٤٤)	(٤٩٦)	(١ ٠٦٩)	--
المملكة العربية السعودية	(٤ ١٥٢)	(٢٧ ٥٤٦)	(١٧ ٧٦٣)	(١٧ ٢٦٨)	(٩ ٠٦٨)
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٢ ٤٥٨٫٦**	**١ ٥٤٧**	**٧٩٢١٫**	**(٢٢١٫٥)**	**(١ ٠٦١٫٧)**
مصر	١٨٥	١ ٩٠٣	٢ ٨١٢	(٢ ٢٩٩)	٣١
الأردن	(٢٢٧٫١)	(٣٩٣٫٥)	(٨٣٥٫٢)	(٦٢٩٫١)	(٣٩٨)
الجمهورية العربية السورية	١ ٧٦٢	٦٩٩	٥٥	(٦٠٧)	(٦٣٧)
اليمن	٧٣٨٫٧	(٦٦١٫٥)	(١ ١١٠٫١)	(١ ٢٨٤٫٤)	(٥٧٫٧)
صافي التدفقات الرأسمالية	**(١٣ ٤٤٠٫٢)**	**٦٣ ٢٥٩٫٨**	**٢٤ ١٧٦٫٢**	**١٤ ٥٤٢٫٥**	**٨ ٤٤٩**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**(٨٥٣٫٧)**	**٦٦ ٥٣٣٫٩**	**٢٣ ٧٩٦٫٦**	**١٥ ٢٢٣٫٩**	**٩ ٧٠٦٫١**
البحرين	٤٥٦٫٣	(٣٤٨٫١)	٣١٧٫٦	(٧٦٫١)	(١٠١٫٩)
الكويت	٤١٣	٣٨ ٧٦٦	١١ ٠٦٧	(٣ ٥١٢)	٨٨٦
عُمان	(٤٩٩)	٥٢١	٣١٤	٤٩	--
المملكة العربية السعودية	(١ ٢٢٤)	٢٧ ٥٩٥	١٢ ٠٩٨	١٨ ٧٦٣	٨ ٩٢٢
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**(١٢ ٥٨٦٫٥)**	**(٣ ٢٧٤٫١)**	**٣٧٩٫٦**	**(٦٨١٫٤)**	**(١ ٢٥٧٫١)**
مصر	(١١ ٠٣٩)	(٤ ٧٠٦)	(١٦٨)	(٧٦٢)	(١ ٤٥٠)
الأردن	٥٧٢٫٧	٢ ٠٩٧٫٣	٦١٥٫١	(٥٣٠)	١٨٨٫٩
الجمهورية العربية السورية	(١ ٨٣٦)	(٥١٥)	(٥٠)	٥٧١	٥٧٢
اليمن	(٢٨٤٫٢)	(١٥٠٫٤)	(١٧٫٥)	٣٩٫٦	(٥٦٨)
السهو والخطأ	**(٦ ٠٨٥)**	**(٨ ٣٥٣٫٨)**	**(٧ ٢٥٦٫٨)**	**(١ ٠٧٣٫٧)**	**(٣ ٣٣٢٫٢)**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**(٦ ١٨٩)**	**(٩ ٣٣٤٫٩)**	**(٧ ٩٣٢٫٥)**	**(١١٢٫٩)**	**(٣ ٦٦٣٫٨)**
البحرين	(٥٢١)	١ ٤٢٤٫١	٣٥٣٫٥	٥٦٫١	١٩٣٫٢
الكويت	(٥ ١٩٦)	(١١ ٠١٢)	(٨ ٧٤٨)	(١٣٠)	(٣ ٨٥٧)

الجدول ٢٠- (تابع)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
عُمان	(٤٧٢)	٢٥٣	٤٦٢	(٣٩)	--
المملكة العربية السعودية					
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**١٠٤**	**١ر٩٨١**	**٧ر٦٧٥**	**(٨ر٩٦٠)**	**٦ر٣٣١**
مصر	٦٣٠	٧٣٠	٧١٦	(١ ٥١٩)	٢٥٥
الأردن	٤ر٧٥	٤ر٣٢١	١ر٨٣	٢٩٨	(٨ر٥٥)
الجمهورية العربية السورية	١١٠	(١١٢)	٧٠	١٢٤	١٨٨
اليمن	(٤ر٧١١)	٧ر٤١	(٤ر١٩٣)	٢ر١٣٦	(٦ر٥٥)
الميزان العام	**(٧ر٩٧٩ ١٥)**	**٦ر٣٩٠ ١**	**(٦٣٧ ١)**	**(١ر٩٠٨ ٢)**	**(٢٠٧٨)**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**(٨ر٩٥٥ ٥)**	**٦ر١٣٦ ٢**	**(٩ر٦١٤ ٣)**	**(٤ر٠٤٤ ١)**	**(٨ر٩٠)**
البحرين	٢ر١٨٢	٦ر٢٨١	(٩ر٨١)	٦ر٢	٢ر٢
الكويت	(٨٩٧)	١ ٢٧٦	١ ٨٥١	(١ ٤٨٥)	٥٣
عُمان	١٣٥	٥٣٠	٢٨٠	(١ ٠٥٨)	--
المملكة العربية السعودية	(٥ ٣٧٦)	٤٩	(٥ ٦٦٤)	١ ٤٩٦	(١٤٦)
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**(٩ر٠٢٣ ١٠)**	**(٧٤٦)**	**٩ر٩٧٧ ١**	**(٧ر٨٦٣ ١)**	**(٢ر٩٨٧ ١)**
مصر	(١٠ ٢٢٤)	(٢ ٠٧٣)	٣ ٣٦٠	١٨	(١ ١٦٤)
الأردن	٤٢١	٢ر٠٢٥ ٢	(١ر١٣٧)	(١ر٨٦١)	(٩ر٢٦٤)
الجمهورية العربية السورية	٣٦	٧٢	٧٦	٨٨	١٢٣
اليمن	(٩ر٢٥٦)	(٢ر٧٧٠)	(١ ٣٢١)	(٦ر١٠٨ ١)	(٣ر٦٨١)
البنود النظيرة والتمويل الاستثنائي وغير ذلك	**٤ر٩٩٤ ١٢**	**٨ر٨٧٣ ٥**	**٣ر٥١٦ ٤**	**٩ر١٨٢ ٤**	**٢ر٧٢٤ ٣**
بلدان مجلس التعاون الخليجي					
البحرين					
الكويت					
عُمان					
المملكة العربية السعودية					
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٤ر٩٩٤ ١٢**	**٨ر٨٧٣ ٥**	**٣ر٥١٦ ٤**	**٩ر١٨٢ ٤**	**٢ر٧٢٤ ٣**
مصر	١٢ ٧٣٣	٤ ٨٤٩	٢ ٩٧٠	٢ ٧٩١	٢ ٣٥٧
الأردن	(٥ر٩)		١ر٥٦٩	١ر٤٥٨	٧ر٤٨١
الجمهورية العربية السورية					
اليمن	٩ر٢٧٠	٨ر١٠٢٤	٢ر٩٧٧	٨ر٩٣٣	٥ر٨٨٥
التغير الكلي في الاحتياطيات	**٣ر٩٨٦ ٢**	**(٤ر٢٦٣ ٧)**	**(٣ر٨٧٩ ٢)**	**(٩ر٢٧٤ ١)**	**(٢ر٦٤٦ ١)**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**٨ر٩٥٥ ٥**	**(٦ر١٣٦ ٢)**	**٩ر٦١٤ ٣**	**٤ر٠٤٤ ١**	**٨ر٩٠**
البحرين	(٢ر١٨٢)	(٦ر٢٨١)	٩ر٨١	(٦ر٢)	(٢ر٢)
الكويت	٨٩٧	(١ ٢٧٦)	(١ ٨٥١)	١ ٤٨٥	(٥٣)
عُمان	(١٣٥)	(٥٣٠)	(٢٨٠)	١ ٠٥٨	--

الجدول ٢٠- (تابع)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
المملكة العربية السعودية	٥ ٣٧٦	(٤٩)	٥ ٦٦٤	(١ ٤٩٦)	١٤٦
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**(٥ر٩٦٩ ٢)**	**(٨ر١٢٦ ٥)**	**(٢ر٤٩٤ ٦)**	**(٣ر٣١٩ ٢)**	**(١ ٧٣٧)**
مصر	(٢ ٥٠٨)	(٢ ٧٧٥)	(٦ ٣٣٠)	(٢ ٨٠٩)	(١ ١٩٣)
الأردن	(٥ر٤١١)	(٢ر٠٢٥ ٢)	(٤٣٢)	٩ر٤٠٢	(٨ر٢١٦)
الجمهورية العربية السورية	(٣٦)	(٧٢)	(٧٦)	(٨٨)	(١٢٣)
اليمن	(١٤)	(٦ر٢٥٤)	٨ر٣٤٣	٨ر١٧٤	(٢ر٢٠٤)

المصدر: Compiled from data in IMF, *Balance of Payments Statistics Yearbook*, part I, 1995.

ملاحظات: ( ) معناها قيمة سلبية؛

(-) معناها أن البيانات غير متوافرة، والفراغ معناه صفر.

(*) الجدول يغطي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية، وعُمان، والكويت، ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن، وفقاً للبيانات المتاحة.

ولما كانت المنطقة من الجهات الرئيسية المصدرة للنفط، فإن تدفقات ميزان مدفوعاتها تخضع للتأثر الشديد بتجارة السلع لكبرى البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وهي بلدان مجلس التعاون الخليجي، بعد أن خرجت العراق من السوق الدولية للنفط منذ آب/أغسطس ١٩٩٠.

وحقق الميزان التجاري لبلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة كبيرة في غضون ١٩٩٤، إذ ارتفع من ٩ر٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى ٧ر٢٤ مليار دولار، رغم انخفاض أسعار النفط بسبب ضخامة صادراته، وانخفاض الواردات. ورغم أن البيانات التفصيلية لميزان المدفوعات غير متوافرة عن عام ١٩٩٥ حتى الآن، فإن التقديرات تشير إلى ارتفاعه بسبب ازدياد أسعار النفط التي رفعت قيمة الصادرات. أما العجز التجاري للاقتصادات الأكثر تنوعاً فهو ظاهرة مزمنة. ومع أنه قد انخفض في عام ١٩٩٤ بما يقرب من مليار دولار، بالمقارنة بالرقم الكلي الذي وصل إليه عام ١٩٩٣ وهو ٦ر٨ مليار دولار، فإنه كان ما يزال أعلى من المستويات التي وصل إليها في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ وكانت تتراوح بين ٦ر٥ مليار دولار و٦ر٧ مليار دولار. وكان رحيل القوات الأجنبية بعد انتهاء حرب الخليج السبب الأساسي في انخفاض عجز ميزانية الخدمات من جديد في غضون عام ١٩٩٤ إلى ٩ر١٧ مليار دولار بالمقارنة بما كان عليه عام ١٩٩٣ وهو ٤ر٢٤ مليار دولار، وبالرقم القياسي الذي وصل إليه في عام ١٩٩١ وهو ٧ر٤٠. وقد حققت الاقتصادات الأكثر تنوعاً فائضاً قدره ٤ر٢ مليار دولار في هذه الفئة ولكنه لم يكن كافياً لتغطية العجز لدى بلدان مجلس التعاون الخليجي والعجز الكلي في تجارة الخدمات الذي شهدته المنطقة بصفة عامة. وكانت موازنة البضائع والخدمات إيجابية لبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٤، إذ بلغت ٦ر٨ مليار دولار، وكان أول فائض تشهده منذ العجز الكبير في عام ١٩٩١ والذي بلغ ٢ر٢١ مليار دولار، ولكن الاقتصادات الأكثر تنوعاً شهدت عجزاً آخر في هذه الفئة بلغ ٦ر٢ مليار دولار، ولو أن هذا يعتبر تحسناً بالمقارنة بمستوى عام ١٩٩٣. وكانت التدفقات الخارجية للتحويلات المالية البحتة من بلدان مجلس التعاون الخليجي تصل في مجموعها إلى ٩ر١٢ مليار دولار أي إلى نفس المستوى الذي كانت عليه في العام السابق. وتلقت الاقتصادات الأكثر تنوعاً مدفوعات محولة بحتة بلغت ١ر٥ مليار دولار، أي انها كانت تقل بنسبة ٣٠ في المائة عن التحويلات التي تلقتها عام ١٩٩٣ وهي ٢ر٧ مليار دولار. وكان السبب الأوحد تقريباً لهذا الانخفاض هو هبوط التحويلات المالية التي

تلقتها مصر (وهي عادة أكبر البلدان المتلقية للتحويلات البحتة في المنطقة) من ١ر٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى ٦ر٣ مليار دولار، وكان انخفاض التحويلات المالية للعمال يمثل المرحلة الأخيرة مما يعتقد انه تحويل لا يتكرر لفائض المدخرات المصرية الموجودة في الخارج، خصوصاً في دول الخليج، وهو التحويل الذي حدث في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ نتيجة القلق الناجم عن حرب الخليج، وارتفاع أسعار الفائدة في مصر، واستقرار سعر صرف الجنيه المصري.

واستمر انخفاض العجز في الحساب الجاري لبلدان مجلس التعاون الاقتصادي، في أعقاب المستوى القياسي في عام ١٩٩١، والذي وصل إلى ١ر٥٥ مليار دولار، ثم انخفض من جديد انخفاضاً كبيراً من ٢ر١٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى ١ر٦ مليار دولار عام ١٩٩٤، بينما زاد العجز في الحساب الجاري للاقتصادات الأكثر تنوعاً من ٨٤٠ مليون دولار إلى ١ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٤. وكان أعلى مستوى للعجز في بلدان مجلس التعاون الخليجي هو العجز الذي شهدته المملكة العربية السعودية وبلغ ١ر٩ مليار دولار، ولو أنه كان أقل كثيراً من العجز الذي شهدته في العام السابق وكان يربو على ٣ر١٧ مليار دولار. وشهدت الكويت فائضاً في حسابها الجاري إبان عام ١٩٩٤، وكان يزيد على الفائض الذي شهدته في العام السابق، وإن كان لم يصل بعد إلى المستوى الذي ساد قبل الحرب، إذ كان الفائض يبلغ ٩ر٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ و ٦ر٩ مليار دولار عام ١٩٨٩، أما بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنوعاً فقد شهدت مصر فائضاً صغيراً في حسابها الجاري يبلغ ٣١ مليون دولار، ويمثل انخفاضاً كبيراً عن الفائض الذي تحقق في العام السابق ووصل إلى ٣ر٢ مليار دولار، وكان السبب الأول في ذلك هو الانخفاض الشديد في التحويلات المالية البحتة اليها. وقد تحدث انخفاضات جديدة بسبب الزيادات في العجز التجاري، وذلك إلى حد ما بسبب ارتفاع تكاليف الواردات من القمح واحتمال نقص التحويلات المالية البحتة، مع تضاؤل فرص العمل بالخارج وتناقص المعونة المقدمة بشروط ميسرة في الموعد المقرر لها في أواخر عام ١٩٩٧. ومع ذلك فمن المتوقع أن يزداد دخل قناة السويس وقد تؤدي الاستثمارات الأخيرة في النشاط السياحي إلى زيادة الدخل من هذا النشاط. وشهدت البلدان الأخرى في هذه المجموعة عجزاً يتراوح بين ٦٣٧ مليون دولار بالنسبة للجمهورية العربية السورية و ٥٨ مليون دولار بالنسبة لليمن. ويمثل العجز في الحساب الجاري للجمهورية العربية السورية في عام ١٩٩٤ استمراراً للاتجاه إلى الانخفاض في التسعينيات، والذي بدأ بالفائض الذي تحقق في عام ١٩٩٠ وبلغ ٨ر١ مليار دولار. ورغم أن الجمهورية العربية السورية شهدت فائضاً في صافي الخدمات بلغ ما يقرب من ٣٣٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤، فلم يكن ذلك كافياً ليرجح الكفة إزاء الموازنة التجارية السلبية في ذلك العام. ومن شأن الخطوة الأخيرة لتعديل سعر صرف العملة تشجيع الصادرات والتأثير الايجابي على الخدمات في عام ١٩٩٦. وقد انخفض العجز في الحساب الجاري للأردن بنسبة ٣٧ في المائة إذ أصبح ٣٩٨ مليون دولار في عام ١٩٩٤، وهو يمثل استمرار الانخفاض الذي بدأ منذ وصل إلى ذروته في عام ١٩٩٢ وبلغ ٨٣٥ مليون دولار. وتشير بيانات التجارة السلعية التي أعلنت مؤخراً إلى انخفاض العجز التجاري في عام ١٩٩٥، الذي سبقت الإشارة اليه، ومن شأن هذا أن يكون له تأثيره الايجابي على موازنة الحساب الجاري. وقد تم تخفيض التعريفات الجمركية على كثير من السلع، والمتوقع أن يزداد خفضها مع اتجاه الأردن إلى تلبية متطلبات منظمة التجارة العالمية. وفي عام ١٩٩٥ عقدت اتفاقية تجارية بين الأردن واسرائيل بشأن تخفيض التعريفات الجمركية بين البلدين، والمتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة التجارة بينهما. وقد نجحت اليمن نجاحاً باهراً في تخفيض العجز في حسابها الجاري، إذ انخفض من ٣ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٥٨ مليون دولار في عام ١٩٩٤. وقامت اليمن في عام ١٩٩٥ بتخفيض قيمة الريال اليمني، فبعد أن كان الدولار الأمريكي يساوي ١٢ ريالاً يمنيا، أصبح يساوي ٥٠ ريالاً يمنيا، ثم لجأت في أوائل عام ١٩٩٦ إلى تعويم الريال بصفة أساسية فانخفضت قيمته حتى أصبح الدولار الأمريكي يساوي ١٣٠ ريالاً يمنياً، ومن شأن هذا أن يساعد في تخفيض الواردات وتعزيز الصادرات غير النفطية. وإذا استقر مستوى التحويلات المالية، وإذا تحققت الزيادة المتوقعة في صادرات النفط، فقد تنجح اليمن في تحقيق فائض في حسابها الجاري عام ١٩٩٦ أو ١٩٩٧.

وواصل صافي التدفقات الرأسمالية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي اتجاهه إلى الانخفاض، بعد أن وصل إلى مستوى الذروة في عام ١٩٩١ وهو ٥ر٦٦ مليار دولار، فانخفض إلى ٧ر٩ مليار دولار، أي أنه هبط بنسبة ٦٠ في المائة عن مستواه عام ١٩٩٣. وقد شهد كل عام منذ ١٩٩٢ انخفاضاً جديداً، مع انخفاض الحاجة إلى تصفية الأصول والاقتراض من الخارج بعد سداد معظم الالتزامات المالية المترتبة على حرب الخليج، والتي كانت الكويت والمملكة العربية السعودية أكبر المساهمين فيها. وشهدت الاقتصادات الأكثر تنوعاً في المنطقة في عام ١٩٩٤ تدفقاً لرأس المال إلى خارج المنطقة بلغ صافي مجموعه ٣ر١ مليار دولار، أي بارتفاع عن العام السابق بنسبة ٨٥ في المائة، بسبب صافي التدفقات الخارجية الكبيرة من مصر واليمن. وشهدت الأردن والجمهورية العربية السورية تدفقات رأسمالية صافية اليهما بلغت ١٨٩ مليون دولار و ٥٧٢ مليون دولار على الترتيب، بسبب نجاح سياسات التكيف الهيكلي وجهود اجتذاب رأس المال الخاص. وبلغ السهو والخطأ في المنطقة رقماً سلبياً هو ٣ر٣ مليار دولار، وكان ذلك، في المقام الأول، بسبب دخول الكويت في هذه الفئة بنسبة كبيرة. ومن ثم فقد كان الميزان العام للمنطقة سلبياً، وهو ١ر٢ مليار دولار، يتضمن عجزاً قدره ٩١ مليون دولار في بلدان مجلس التعاون الخليجي وعجزاً يبلغ قرابة ٢ مليار دولار في الاقتصادات الأكثر تنوعاً. وبسبب الفائض في باب البنود النظيرة والتمويل الاستثنائي وغيرها، وهو الذي وصل إلى ٧ر٣ مليار دولار (وكان يمثل بصفة رئيسية تأجيل سداد الديون، والمنح) في الأردن ومصر واليمن، تمت تغطية العجز في الموازنة الشاملة للمنطقة، وساهم المبلغ المتبقي والذي بلغ ٧ر١ مليار دولار في زيادة احتياطيات الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

دال- الاحتياطيات الدولية

تشير البيانات الجزئية لعام ١٩٩٥ إلى زيادة الاحتياطيات الدولية للمنطقة (باستثناء الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن بسبب عدم توافر البيانات) بمقدار ٣ر٤ مليار دولار أي أنها ارتفعت بنسبة ٤ر٩ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٤، فوصلت إلى ما يزيد على ٥٠ مليار دولار (الجدول ٢١). وكان ذلك نتيجة الزيادة التي تحققت في كل بلد باستثناء عُمان والكويت ولبنان، حيث شهدت انخفاضات طفيفة في احتياطياتها في غضون عام ١٩٩٥. وارتفعت احتياطيات بلدان مجلس التعاون الخليجي بما يقرب من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥، فوصلت إلى ٢ر٢٤ مليار دولار بعد انخفاضها خلال العام السابق. وكانت احتياطيات هذه المجموعة من البلدان تتسم بالتذبذب منذ عام ١٩٩٠، ومن ثم فإن مستوى ١٩٩٥ يمثل زيادة على الاحتياطيات التي توافرت في بداية العقد. وواصلت الاحتياطيات الدولية للاقتصادات الأكثر تنوعاً بالمنطقة الارتفاع الذي شهدته منذ عام ١٩٩٠ فبلغ مجموعها ٩ر٢٥ مليار دولار في عام ١٩٩٥، وهو يمثل زيادة بنسبة ٩ في المائة تقريباً عن مستوى ١٩٩٤. وعلى المستوى القطري سجلت المملكة العربية السعودية، التي تتمتع بأكبر احتياطيات بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، زيادة تبلغ نسبتها نحو ٢٠ في المائة، فوصلت إلى ٨ر٩ مليار دولار في عام ١٩٩٥. ومع ذلك فقد كان ذلك أقل من مستوى عام ١٩٩٠ وهو ٣ر١٢ مليار دولار. أما الامارات العربية المتحدة، التي تحتل احتياطياتها المنزلة الثانية من حيث الحجم بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، فكانت تلي المملكة العربية السعودية إذ ازدادت احتياطياتها بنسبة ١١ في المائة عام ١٩٩٥ ليصل مجموعها إلى ٨ر٧ مليار دولار. وتحققت زيادات في الاحتياطيات تبلغ قرابة ٥ في المائة في كل من البحرين وقطر، بينما كانت مستويات الاحتياطي الدولي للبلدان الأخرى في مجلس التعاون الخليجي إما كما هي دون تغيير أو أنها انخفضت انخفاضاً طفيفاً، وكانت أكبر زيادة في الاحتياطي بين الاقتصادات الأكثر تنوعاً هي تلك التي شهدتها مصر، وهي البلد الذي يتمتع بأكبر احتياطيات في المنطقة، والذي لوحظت الزيادة في احتياطياته منذ عام ١٩٩٠، وكان السبب الرئيسي هو اتخاذ مجموعة من الاجراءات الرامية إلى اجتذاب المدخرات الخاصة بالخارج. وازدادت احتياطيات مصر بما يقرب من ١٨ في المائة في عام ١٩٩٥، فوصل مجموعها إلى ٩ر١٦ مليار دولار. واستمرت احتياطيات الأردن في الارتفاع عاماً بعد

عام منذ ١٩٩٢، فوصلت في عام ١٩٩٥ إلى ٢ر٢ مليار دولار، ومن ثم كانت تمثل زيادة تربو على ١٠ في المائة بالمقارنة بالعام السابق. وانخفضت احتياطيات لبنان في عام ١٩٩٥ من ٤ر٧ مليار دولار عام ١٩٩٤ إلى ٨ر٦ مليار دولار عام ١٩٩٥، وكان ذلك أول انخفاض في احتياطيات البلد منذ عام ١٩٩٠.

ويتضح من نسبة الاحتياطيات إلى الواردات (الجدول ٢٢) وهي التي تبين قدرة المنطقة على تغطية تكاليف وارداتها من الاحتياطيات الحاضرة، أن المنطقة كانت لديها القدرة على تغطية الواردات في فترة ٣ر٦ شهور بمستوياتها الحالية، في عام ١٩٩٥، أي بانخفاض طفيف عن مستوى العام السابق وهو ٤ر٦ شهور. وقد اتجهت هذه النسبة إلى الارتفاع، بالنسبة للمنطقة ككل، عاماً بعد عام منذ عام ١٩٩٢، وكانت إذ ذاك ٥ر٥ شهور. وبالقياس إلى واردات عام ١٩٩٠، كان الارتفاع أشد وضوحاً بل وأكبر من نسب الزيادة بالقياس إلى الواردات الجارية. وقد استمر ذلك الاتجاه دون انقطاع فزاد من ٧ر٥ شهور إلى ٩ شهور في عام ١٩٩٥. ومن حيث الواردات الحالية كانت النسبة لبلدان مجلس التعاون الخليجي هي ٥ر٤ شهور، أي دون تغيير عن عام ١٩٩٤، بينما انخفضت النسبة في الاقتصادات الأكثر تنوعاً من ٦ر١٠ شهور في عام ١٩٩٤ إلى ٩ر٩ شهور في عام ١٩٩٥، مما يدل على زيادة ارتفاع الواردات عن الاحتياطيات في هذه المجموعة من البلدان. ومع ذلك، فبالقياس إلى مستوى واردات عام ١٩٩٠، فقد حققت المجموعتان من البلدان زيادات عن نسب عام ١٩٩٤، بسبب الزيادة في الاحتياطيات عام ١٩٩٥. وكانت النسبة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، التي استمرت بالتذبذب في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، هي ١ر٦ شهور في عام ١٩٩٥، مما يمثل زيادة بالمقارنة برقم عام ١٩٩٤ وهو ٦ر٥ شهور. وقد استمرت هذه النسبة في الارتفاع في الاقتصادات الأكثر تنوعاً منذ عام ١٩٩٠، مما يعكس الزيادة الثابتة في الاحتياطيات لدى هذه المجموعة من البلدان خلال هذه الفترة. وزادت النسبة من ٨ر١٤ شهور في ١٩٩٤ إلى ١ر١٦ شهور في عام ١٩٩٥، وهو رقم أكبر كثيراً من الرقم الخاص بعام ١٩٩٠ وهو ٤ر٥ شهور. وإذا كان هذا الرقم لا يدل دائماً على التحسن الاقتصادي أو زيادة الرفاهية في البلد، خصوصاً إذا كان ناشئاً عن انخفاض في واردات السلع الرأسمالية، فربما لم تكن تلك حالة منطقة الإسكوا بسبب اتجاه الواردات والاحتياطيات معاً إلى الارتفاع، وارتفاع الاحتياطيات بمعدل أسرع.

هاء- التدفقات الرأسمالية

مع قيام منطقة الإسكوا بإجراء الاصلاحات الاقتصادية، واتخاذ تدابير التحول إلى القطاع الخاص، والمشاركة الكاملة في النظام الاقتصادي العالمي الذي يزداد ترابطه يوماً بعد يوم، تزداد أهمية التدفقات الرأسمالية إلى داخل المنطقة باعتبارها مصدراً لصناديق الاستثمار، التي سوف تحل، إلى حد ما، محل استثمارات القطاع العام التي كانت تعتمد عليها بلدان كثيرة بالمنطقة في الماضي. وقد اتخذت التدفقات الرأسمالية في المنطقة شكل القروض والمنح، مع مشاركة ضئيلة من جانب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر الآن المصدر الأكبر لتمويل التنمية في العالم النامي ومن المتوقع أن تزيد أهميته باعتباره مصدراً لرأس المال في منطقة الإسكوا، إذ تقوم كثير من بلدان المنطقة بإجراء اصلاحات اقتصادية ترمي بصفة محددة إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. فقد أعلنت الأردن في الآونة الأخيرة، على سبيل المثال، عدداً من هذه الاصلاحات، من بينها السماح بالاستثمار الأجنبي بنسبة ١٠٠ في المائة في المشروعات في قطاعات السياحة والزراعة والخدمات، إلى جانب بعض القطاعات الصناعية. كما أعلنت مصر أيضاً عن اتخاذ تدابير تهدف إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وهي تدور أساساً حول إزالة العقبات البيروقراطية، مثل إلغاء سقف رأس المال المسموح باستثماره دون تسجيل لدى هيئة الاستثمار وهو ٥٠ مليون جنيه مصري، ورفع الضوابط المفروضة على الاستثمار في صعيد

مصر. وبذلت بلدان أخرى في المنطقة جهوداً لاصلاح أسوق الأوراق المالية الوطنية وإضفاء الطابع الرسمي عليها بغية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

الجدول ٢١- منطقة الإسكوا: الاحتياطيات الدولية(*)
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
منطقة الإسكوا	**٣١ ٦٣٢ ٤ر**	**٣٧ ٢٠٣ ٠ر**	**٣٩ ٢٢١ ٤ر**	**٤٣ ٧٥٩ ١ر**	**٤٥ ٧٢٢ ٢ر**	**٥٠ ٠٣٧ ٢ر**
بلدان مجلس التعاون الخليجي	**٢٢ ٩٧٢ ١ر**	**٢٥ ٥٨٢ ٨ر**	**٢٢ ١١٧ ٠ر**	**٢٢ ٤١٣ ٠ر**	**٢١ ٩٨٧ ٧ر**	**٢٤ ١٧٦ ٩ر**
البحرين	١ ٢٦٩ ٥ر	١ ٥٥٠ ٨ر	١ ٤٣٦ ٢ر	١ ٣٤٩ ٧ر	١ ٢١٨ ٥ر	١ ٢٨٠ ٨ر(أ)
الكويت	٢ ٠٧٠ ٩ر	٣ ٦٣١ ٦ر	٥ ٣٤٨ ٣ر	٤ ٤٨٨ ١ر	٣ ٧٤٨ ٩ر	٣ ٤٤٨ ٥ر(أ)
عُمان	١ ٧٦٥ ٩ر	١ ٧٥٤ ٣ر	٢ ٠٩١ ٢ر	١ ٠١٤ ٢ر	١ ٠٨٣ ٧ر	١ ٠٨٢ ٣ر(ب)
قطر	٦٨٩ ٩ر	٧٢٧ ٩ر	٧٦١ ٠ر	٧٦٩ ٠ر	٧٣٠ ٠ر	٧٦٥ ٣ر(ج)
المملكة العربية السعودية	١٢ ٢٨٤ ٠ر	١٢ ٢٤٥ ٠ر	٦ ٤٢٨ ٠ر	٨ ٣٤٣ ٠ر	٨ ٢١٧ ٠ر	٨ ٤٥ ٠ر(ج)
الامارات العربية المتحدة	٤ ٨٩١ ٩ر	٥ ٦٧٣ ٢ر	٦ ٠٥٢ ١ر	٦ ٤٤٩ ٠ر	٦ ٩٨٩ ٦ر	٧ ٧٥٥ ٠ر(ج)
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٨ ٦٦٠ ٣ر**	**١١ ٦٢٠ ٢ر**	**١٧ ١٠٤ ٤ر**	**٢١ ٣٤٦ ١ر**	**٢٣ ٧٣٤ ٥ر**	**٢٥ ٨٦٠ ٣ر**
مصر	٣ ٤١٣ ٠ر	٦ ٠٧٠ ٠ر	١١ ٥٧٣ ٠ر	١٣ ٦٦٧ ٠ر	١٤ ٣٠٧ ٠ر	١٦ ٨٧٢ ٠ر(د)
الأردن	١ ٠١٤ ٦ر	٩٩٥ ٨ر	٩٤٩ ٨ر	١ ٧٩٦ ٤ر	١ ٩٩٠ ٠ر	٢ ١٩٧ ٧ر(د)
لبنان	٤ ٢٣٢ ٧ر	٤ ٥٥٤ ٤ر	٤ ٥٨١ ٦ر	٥ ٨٨٢ ٧ر	٧ ٤٣٧ ٥ر	٦ ٧٩٠ ٦ر(د)

المصدر: IMF,*International Financial Statistics*, vol. 48, No. 12 December 1995.

(*) بيانات آخر الفترة عن احتياجات الذهب (بالقيمة الوطنية) والعملات الأجنبية التي تحوزها السلطات النقدية؛ موقف الاحتياطي في صندوق النقد الدولي إلى جانب حقوق السحب الخاصة (حيثما كان ذلك سارياً)؛ والتغيرات السنوية المبينة ووقت تسجيلها. وقد تختلف البيانات الواردة في هذا الجدول عن البيانات المسجلة باعتبارها "تغيرات في الاحتياطيات" في ميزان المدفوعات بسبب الاختلافات في التغطية ووقت التسجيل.

(أ) من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/اكتوبر؛
(ب) من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو؛
(ج) من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر؛
(د) من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس.

الجدول ٢٢- منطقة الإسكوا: تغطية الاحتياطيات/الواردات، ١٩٩٠-١٩٩٥

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
منطقة الإسكوا						
واردات ١٩٩٠(أ)	٥ر٧١	٦ر٧١	٧ر٠٨	٧ر٩٠	٨ر٢٥	٩ر٠٣
الواردات الجارية(ب)	٥ر٧١	٦ر١١	٥ر٤٦	٦ر٠٨	٦ر٤٢	٦ر٣٠
بلدان مجلس التعاون الخليجي						
واردات ١٩٩٠(أ)	٥ر٨٣	٦ر٤٩	٥ر٦١	٥ر٦٩	٥ر٥٨	٦ر١٤
الواردات الجارية(ب)	٥ر٨٣	٥ر٤٢	٣ر٩١	٤ر٣١	٤ر٤٩	٤ر٥٣
الاقتصادات الأكثر تنوعاً						
واردات ١٩٩٠(أ)	٥ر٤٠	٧ر٢٥	١٠ر٦٧	١٣ر٣٢	١٤ر٨١	١٦ر١٤
الواردات الجارية(ب)	٥ر٤٠	٨ر٤٨	١١ر٢٦	١٠ر٦٩	١٠ر٦٤	٩ر٩٤

المصدر: Compiled by the ESCWA secretariat based on national an international sources.

(*) عدد الشهور التي تغطيها الاحتياطيات المتوافرة.
(أ) تغطية الاحتياطيات لمستوى واردات ١٩٩٠؛
(ب) تغطية الاحتياطيات للواردات الجارية.

وتشير بيانات عام ١٩٩٥ الخاصة بالشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهي التي تتضمن منطقة الإسكوا، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفض انخفاضاً كبيراً، بنسبة ٤٢ في المائة، وذلك بعد ازدياده زيادة مطردة في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٣، رغم أن التدفقات الشاملة للموارد قد ازدادت، وذلك في المقام الأول بسبب الزيادة في المنح(٧١). وقد شهد عام ١٩٩٤ أيضاً بعض الانخفاض، وحصلت مصر ولبنان على زيادات كبيرة في الاستثمار الأجنبي عام ١٩٩٥، وكان يصل إلى ٣٥ مليون دولار بالنسبة إلى لبنان، وذلك بعد سنوات كثيرة كاد الاستثمار الأجنبي المباشر فيها أن يكون صفراً.

ورغم الجهود المبذولة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن القيود المفروضة عليه ما تزال حواجز كبيرة في نظر المستثمرين. فالاجراءات البيروقراطية، وسوق رأس المال المحدودة، والامكانيات المصرفية، وقواعد الملكية، كلها تمثل عقبة أمام الاستثمار الأجنبي، رغم المزايا التي تتمتع بها منطقة الإسكوا، ومنها مرافق الاتصالات الممتازة، والموانىء والطرق الجيدة، وكذلك قربها من الأسواق الكبرى في الهند وإفريقيا الشرقية(٧٢). وقد ذكر البعض أن عدم وجود فرص الاستثمار الصالحة هو السبب في انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بالمقارنة بغيرها من المناطق النامية(٧٣). وكان من الخطوات الايجابية على طريق توفير المعلومات الخاصة بالاستثمار للمستثمرين الأجانب، بهدف اجتذاب رأس المال إلى المنطقة، قيام مؤسسات الاستثمار الدولية في الآونة الأخيرة بإعداد أرقام تقييم خاصة لأسواق الأوراق المالية الاقليمية(٧٤).

واو- الصور المتوقعة في الأجل القصير

تعتمد التدفقات الخاصة بالتجارة في المنطقة في عام ١٩٩٦ على عدد من العوامل أهمها الأسعار الدولية للنفط، بسبب المكانة البارزة للنفط بين صادرات المنطقة، خصوصاً بلدان مجلس التعاون الخليجي والعراق. وليس من المتوقع أن تزداد قيمة الصادرات النفطية في عام ١٩٩٦، بسبب التوقعات القائلة بأن أسعار النفط لن تتغير الا تغيراً طفيفاً خلال العام أو انها سوف تشهد انخفاضاً ضئيلاً. وفي الشهور الأولى من عام ١٩٩٦ أجرى العراق مناقشات مع الأمم المتحدة بشأن رفع جانب من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه منذ عام ١٩٩٠. فإذا رفعت العقوبات في غضون عام ١٩٩٦، فربما انخفضت أسعار النفط بعض الشيء، مما سيخفض قيمة الصادرات النفطية للبلدان الأخرى في منطقة الإسكوا. ولكن صادرات العراق وارداتها لا بد أن ترتفع عن مستواها الحالي البالغ الانخفاض، ومن ثم فسوف تتحسن الأحوال الاقتصادية العامة في البلد. ولما كانت أسعار النفط تتوقف إلى حد ما على كمية النفط المعروضة عند مستوى معين من الطلب، فمن العسير التنبؤ بالتأثير العام للرفع الجزئي للعقوبات المفروضة على العراق بالنسبة لتجارة المنطقة، ما دمنا ما زلنا نجهل حتى الآن رد فعل منظمة الأوبك من حيث مستوى الإنتاج.

---

(٧١) World Bank, *World Debt Tables: External Finance for Developing Countries,* vol. I, 1996 (Washington D.C.)؛ واقليم الشرق الأوسط وشمال افريقيا يضم منطقة الإسكوا، وجمهورية ايران الاسلامية وبلدان شمال افريقيا.

(٧٢) *Jordan Times,* 14-15 March 1996, p. 4.

(٧٣) E. Riordan and others, "The world economy and implications for the MENA region, 1995-2010", Economic Research Forum, Working Paper No. 9519, Cairo, 1995.

(٧٤) *Jordan Times*, 27 March 1996, p. 8.

الاطار ٨- التجارة الدولية والبيئة في منطقة الإسكوا

ما تزال مساهمة منطقة الإسكوا في تدهور البيئة العالمية محدودة الى حد بعيد، وبواعث القلق على البيئة فيها ذات طابع محلي في معظمها. وتوجد بواعث قلق على تدهور موارد المياه والأراضي والهواء إزاء اتجاه النمو الاقتصادي الى تشجيع التصنيع وسياسات اعادة الهيكلة التي تركز على الصناعات الموجهة للتجارة والتصدير. وأبرز مثال على تدهور نوعية الهواء في المنطقة هو مدينة القاهرة، التي تعتبر من أسوأ النماذج لتلوث الهواء في المناطق الحضرية في العالم. والصناعات القائمة في القاهرة والمدن القريبة منها، كانت ولا تزال من أكثر العوامل إسهاماً في تلوث الهواء في القاهرة، الى جانب قطاع النقل الذي ما انفك ينمو باطراد. وقد تضررت المياه أيضاً من النمو الاقتصادي والتصنيع، وهي من الموارد التي تتسم بالندرة في ذاتها في منطقة الإسكوا، ورغم أن تلوث مياه نهر النيل قد حظي بأكبر رعاية في هذا الصدد، فإن نوعية المياه قد تدهورت أيضاً في الأنهار والمجاري المائية الأخرى بمنطقة الإسكوا، وذلك للعديد من الأسباب. وعندما تعامل البيئة باعتبارها من المدخلات "المجانية" في عملية الانتاج، فإن تكاليف انتاج السلع يتحمل السكان جانباً منها إذ هم يتضررون من تدهور الأحوال البيئية. فالسلعة المنتجة تباع بثمن أقل من التكلفة الحقيقية للانتاج وتزيد نسبة المستهلك منها. ويجب من ثم ادراج هذه التكاليف في عملية الانتاج لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد تخضع منطقة الإسكوا لتأثير التدابير التي اتخذتها الهيئات الدولية والاقليمية والوطنية للحفاظ على البيئة على المستويات العالمية والاقليمية والمحلية. فإن اقتصادات منطقة الإسكوا، باعتبارها من المناطق الرئيسية المصدرة للنفط، سوف تتضرر من الضرائب العريضة القاعدة المفروضة على أنواع الوقود، وفقاً لنسبة الكربون فيه، في البلدان المستهلكة له، حسبما اقترحته بلدان أوروبية كثيرة في التسعينيات. ومن بين التدابير الأخرى التي كثيراً ما يُقترح اتخاذها: تحديد مستوى التلوث بجهاز الهزاز الالكتروني، واستخراج تصاريح خاصة بالتلوث، واتخاذ تدابير تعويضية، واجراءات تنسيقية، في إطار نظام التجارة العالمي الذي أنشىء في الآونة الأخيرة. والى جانب التدابير البيئية، هناك سياسات أخرى تتعلق بالتجارة قد تؤثر في البيئة في البلدان النامية ومن بينها منطقة الإسكوا. إذ إن سياسات التكيف الهيكلي مثل تخفيض أسعار الصرف وتعزيز الصادرات قد تؤدي الى خفض قيمة الموارد الطبيعية في إطار نظام التجارة الدولي الذي أصبح يربط العالم بعضه بالبعض.

وتقوم الإسكوا بسلسلة من الدراسات لفحص الجوانب البيئية للسياسات التجارية بالمنطقة. وستتولى الدراسة الأولى فحص العلاقة النظرية بين التدابير البيئية والسياسات التجارية بمنطقة الإسكوا، وكذلك الآثار المترتبة على التدابير المتخذة على المستوى الدولي فيما يتعلق بآفاق التجارة بالمنطقة. وستحدد الدراسات كل صناعة من الصناعات الموجهة للتصدير في منطقة الإسكوا وهي التي يحتمل أن تتأثر بالتدابير البيئية، ثم تتولى تحليل التأثير المحتمل لهذه التدابير. وسوف تتلو هذا الجهد المبدئي أنشطة ذات صلة به، من بينها دراسة متابعة لتأثير السياسات البيئية في صناعة المنسوجات والمنتجات الجلدية في منطقة الإسكوا، وكذلك دراسة تتناول تشريعات الاستثمارات الأجنبية التي تعكس بواعث القلق البيئية في غربي آسيا.

أما التوقعات بالنسبة للصادرات غير النفطية فهي ايجابية، وذلك أساساً بسبب التزام كثير من بلدان المنطقة ومواصلتها سياسات إعادة التكيف الهيكلي وخطط التحول إلى القطاع الخاص. وقامت بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع باحتياطيات الغاز الطبيعي بتنفيذ مشروعات موجهة للتصدير، كما فتحت عمان والمملكة العربية السعودية صناعات التعدين غير النفطية لديها أمام مستثمري القطاع الخاص بهدف زيادة الصادرات. وقد نجحت الامارات العربية المتحدة في تعزيز الصادرات غير النفطية (وفي أنشطة إعادة التصدير) وهي تستأثر حالياً بخمس القيمة الكلية للصادرات غير النفطية لمجلس التعاون الخليجي. وتتمتع نظم تمويل الصادرات بتوافر الأرصدة اللازمة، مثل صندوق النقد العربي، وبرنامج تمويل التجارة العربية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، وهي تمثل أحد الأساليب الأخرى المتاحة لتعزيز الصادرات غير النفطية بالمنطقة. وقد انتفعت بذلك كل من الأردن ومصر، اللتان سارتا بانتظام في طريق تطبيق هذه السياسات لسنوات عديدة، من حيث زيادة الصادرات. والمتوقع أن يستمر هذا

الاتجاه بسبب التعزيز النشيط لانتاج بضائع التصدير، ويشهد على ذلك قيام مصر بانشاء مجلس خاص مكلف بتعزيز الصادرات واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيف العوائق البيروقراطية القائمة في وجه التجارة والاستثمار. ويقوم الأردن كذلك بتعزيز الصناعات الموجهة للتصدير، والبحث عن السبل والوسائل اللازمة لزيادة التجارة الثنائية والتعاون الاقتصادي ومع ذلك فمن المتوقع أن يؤدي القرار الأخير بالحد من ائتمانات التصدير الحكومية المخصصة للتجارة مع العراق إلى الإضرار بالتجارة في عام ١٩٩٦ و ١٩٩٧. ومن شأن الخطوة التي اتخذتها الجمهورية العربية السورية مؤخراً لزيادة تعديل سعر الصرف الرسمي، باعتبارها خطوة على الطريق الموصل إلى سعر الصرف بالسوق الحرة، أن تكون لها آثارها الايجابية على الصادرات في العام المقبل. ورغم الجهود النشيطة التي بذلتها كثير من بلدان منطقة الإسكوا لتعزيز الصادرات، فما تزال المنطقة تواجه تحدياً كبيراً للإبقاء على قدرتها التنافسية على ضوء الاتجاهات المتزايدة للترابط العالمي وقيام منظمة التجارة العالمية وسياسات التجارة الحرة.

ومن المتوقع أيضاً أن تستفيد التجارة في المنطقة من انخفاض حواجز التعريفة الجمركية وغيرها من الحواجز، داخل المنطقة وخارجها، بسبب شروع بلدان منطقة الإسكوا في اتخاذ إصلاحات تجارية تلبية لقواعد العضوية في منظمة التجارة العالمية. ومن شأن هذه السياسات أن تكون لها آثار ايجابية على التجارة البينية أيضاً . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ كانت البحرين وقطر والكويت ومصر قد انضمت إلى منظمة التجارة العالمية، ومن المتوقع الانتهاء من إجراءات انضمام الإمارات العربية المتحدة في منتصف عام ١٩٩٦. وقد طلبت الأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية الانضمام إلى المنظمة، بينما تقوم عمان، التي تتمتع بصفة مراقب فيها، والجمهورية العربية السورية بالنظر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في المستقبل القريب.

ومن المحتمل أن يكون لتحقيق المزيد من التقدم في مسار عملية السلام في المنطقة آثاره الإيجابية على الآفاق التجارية العامة في غضون عام ١٩٩٦، وكذلك على الاستثمارات الأجنبية والسياحة. ومن شأن إعادة فتح الحدود بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين اسرائيل أن يؤثر تأثيراً مباشراً على التجارة والأحوال الاقتصادية العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل الرابع

المالية العامـــة

ألف- الاتجاهات الأخيرة في السياسات المالية

شهدت السنوات القليلة الماضية اتجاهات جديدة في السياسات المالية بمعظم بلدان منطقة الإسكوا، ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، اقتضى التذبذب في دخل النفط، وهو المصدر الرئيسي للدخل فيها، القيام بعدد من المراجعات لأولويات الانفاق الحكومي، بهدف تخفيض معدل الزيادة في نفقات الميزانية. فمن أجل تخفيض عجز الميزانية وزيادة دور الدخول غير النفطية في تمويل نفقات الميزانية، لجأ عدد من هذه البلدان، أهمها المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، الى وضع أسس معينة للسياسات المالية المستقرة الطويلة الأجل، من بينها تنفيذ سياسات تهدف الى زيادة الدخول غير النفطية وتخفيض النفقات. فقامت البلدان برفع أسعار ورسوم الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة وتخفيض الدعم الذي توفره لعدد منها، وبخاصة للكهرباء والماء.

ولجأت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي في السنوات القليلة الماضية، وبصورة متزايدة، الى طلب المال من الأسواق المحلية لتمويل العجز في الميزانية ومشروعات التنمية. وكانت الوسائل المالية المستخدمة تتضمن أذون الخزانة، وسندات التنمية. وكان نصيب هذه المصادر في تمويل عجز الميزانية يصل الى ٧٠ في المائة من مجموع احتياجات التمويل في عدد من هذه البلدان، وخصوصاً في البحرين والمملكة العربية السعودية. ومن المتوقع أن يزداد هذا الاتجاه قوة في الأعوام المقبلة، إذ إن استعمال الصكوك المالية يعتبر خطوة كبيرة على طريق تنمية الأسواق المالية المحلية.

ومن التطورات الأخرى في السياسات المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي إبدال الضريبة التي كانت تفرض على الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان، وتتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة، بضريبة موحدة تتراوح بين ٣٠ و ٣٥ في المائة. كما كان تخفيض الدعم وزيادة أسعار ورسوم الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة يعتبر بديلاً عن اتخاذ إجراءات ضريبية أخرى، خصوصاً ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، وهي من الضرائب التي تعذر فرضها.

وكانت ميزانيات معظم بلدان منطقة الإسكوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً تميل الى الانكماش في السنوات القليلة الماضية، إذ كانت الزيادة في النفقات الحكومية تسير بمعدلات أقل من معدلات التضخم، مما خفض النفقات من حيث القيمة الحقيقية. وبالاضافة الى ذلك فقد لجأت تلك البلدان بصورة متزايدة الى وسائل تعبئة الموارد المحلية، مثل تحسين أساليب تحصيل الضرائب، وفرض ضرائب جديدة، وزيادة معدلات الضرائب القائمة، وكذلك زيادة استعمال الصكوك المالية مثل الأسهم وأذون الخزانة. ومن الوسائل الأخرى التي لجأت إليها هذه البلدان لتخفيض مستويات الانفاق الحكومي المرتفعة، تخفيض الدعم وتقليل الزيادة في أجور ومرتبات العاملين بالقطاع العام.

باء- تطورات الميزانيـــة

١- بلدان مجلس التعاون الخليجي

تعتبر أحوال الميزانية في بلدان مجلس التعاون الخليجي أفضل كثيراً في عام ١٩٩٥ بعد التغلب على الآثار الناجمة عن أزمة وحرب الخليج. وأدى ارتفاع الإيرادات النفطية عام ١٩٩٥ الى تحويل العجز المتوقع في ميزانية عدد من هذه البلدان إلى فائض.

وفيما يلي ملخص التطورات الميزانية في خمسة من بلدان مجلس التعاون الخليجي:

(أ) الكويت

تتوقع ميزانية الكويت لعام ١٩٩٥/١٩٩٦[٧٥] أن تصل النفقات الى ٢ر٤ مليار دينار كويتي، أي أن ترتفع بنحو ٢ر٢ في المائة عما كانت عليه في ١٩٩٤/١٩٩٥ (١ر٤ مليار دينار كويتي). وبارتفاع الإيرادات الى ٩ر٢ مليار دينار كويتي أي بارتفاعها بنسبة ١٢ في المائة عن ميزانية ١٩٩٤/١٩٩٥ (٦ر٢ مليار دينار كويتي) سيكون العجز الناجم في الميزانية ٣ر١ مليار دينار كويتي أي أقل بنحو ١٢ في المائة عن العجز في العام السابق (٥ر١ مليار دينار كويتي) (الجدول ٢٣).

ورغم أن الزيادة في الدخل كانت أكبر كثيراً من الزيادة في النفقات، فقد ظل حجم العجز في الميزانية كبيراً، وذلك بصفة رئيسية بسبب المخصصات الإضافية للمؤسسات الحكومية المستقلة والتي تقدر بنحو ٤٧٤ مليون دينار كويتي.

وكان تخفيض العجز يتمشى، على أية حال، مع سياسات الحكومة الرامية الى القضاء على العجز بحلول عام ٢٠٠٠، والمعتزم أن يكون التخفيض نتيجة للارتفاع المتوقع بنسبة ١١ في المائة في الدخول النفطية، أي من ٢ر٢ مليار دينار كويتي في ١٩٩٤/١٩٩٥ الى ٥ر٢ مليار دينار كويتي في عام ١٩٩٥/١٩٩٦. ولما كان القانون يلزم الحكومة بتحويل ١٠ في المائة من مجموع الدخول الى صندوق الاحتياطي للأجيال القادمة فسوف يصل إجمالي العجز إلى ٦ر١ مليار دينار كويتي، أي بزيادة تبلغ نحو ٢٢ في المائة على صافي العجز، وإن كان ذلك يقل بنحو ٩ في المائة عن العجز في ١٩٩٤/١٩٩٥ (٨ر١ مليار دينار كويتي).

لكنه لما كانت الميزانية لا تتضمن الإيرادات التي تدرها الأصول التي تملكها الحكومة في الخارج، فإن العجز الحقيقي في الميزانية عادة ما يُعتبر أقل بكثير من العجز المُعلن. وكانت الإيرادات الواردة من هذه الأصول قبل أزمة الخليج في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ على سبيل المثال، تزيد، وفقاً للتقديرات، عن الدخول النفطية وكانت أكثر من كافية لتغطية العجز في الميزانية. ولكن استنفاد بعض هذه الأصول نتيجة لأزمة الخليج أدى إلى أن أصبح الدخل من الأصول المتبقية غير كاف لتمويل العجز في ميزانية ١٩٩٥/١٩٩٦، ويبدو ان الخيارات المتاحة لتمويل العجز هي استنفاد المزيد من الأصول، واللجوء الى سوق السندات المحلية وأذونات الخزانة.

---

(٧٥) تبدأ السنة المالية في الكويت يوم أول تموز/يوليو وتنتهي يوم ٣٠ حزيران/يونيو في العام التالي.

الجدول ٢٣- الكويت: الميزانية، ١٩٩٢/١٩٩١ - ١٩٩٦/١٩٩٥
(بملايين الدينارات الكويتية)

	٩٢/١٩٩١	٩٣/١٩٩٢	٩٤/١٩٩٣	٩٥/١٩٩٤	٩٦/١٩٩٥
	أرقام فعلية	أرقام فعلية	أرقام فعلية	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية
الدخول	**٦٤٧ر٣**	**٢ ٣٦٣ر٧**	**٢ ٧٧٥ر١**	**٢ ٦٣٧ر٢**	**٢ ٩١٠ر٠**
النفطية	٤٩٥ر٩	٢ ٠٨٥ر٣	٢ ٣٢٤ر٣	٢ ٢٣٤ر٩	٢ ٤٩٠ر٠
غير النفطية	١٥١ر٤	٢٧٨ر٤	٤٥٠ر٨	٤٠٢ر٣	٤٢٠ر٠
الضرائب	٤ر٦	٧٩ر٢	١٠٤ر٩	١٤٨ر٠	١٢٩ر٩
دخول أخرى	١٤٦ر٨	١٩٩ر٢	٣٤٥ر٩	٢٥٤ر٣	٢٩٠ر١
النفقات(أ)	**٦ ١١١ر٥**	**٤ ٩٣٦ر٣**	**٤ ٥١٤ر٠**	**٤ ١٤٠ر٠**	**٤ ٢٣٠ر٠**
أجور ومرتبات	٨٢٨ر٨	٩٦٨ر٠	١ ٠٠٣ر٥	١ ١٤٤ر٠	١ ١٦٤ر٥
سلع وخدمات	٢٣١ر٢	٢٥٠ر٧	٢٤٨ر٨	٢٦٣ر٠	٢٦١ر٠
النقل والمعدات	٦١ر٥	٦٥ر٧	٣٤ر٧	٣٥ر٠	٣٠ر٠
مشروعات التنمية	٢٩٨ر٠	٣٤٥ر٨	٤٠٠ر٤	٣٤٠ر٠	٣٧٩ر٥
الدفاع والأمن	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	٤٩٢ر٨	٥٢٧ر٨
نفقات أخرى	٦٩١ر٩ ٤(ب)	٣٠٦ر١ ٢(ب)	٥٥٣ر٤ ٢(ب)	٨٦٥ر٢ ١	٨٦٧ر٢ ١
مخصصات صندوق الاحتياطي للأجيال القادمة(ج)	٦٤ر٧	٢٣٦ر٤	٢٧٧ر٥	٢٦٣ر٧	٢٩١ر٠
مجموع النفقات(د)	**٦ ١٧٦ر٢**	**٤ ١٧٢ر٧**	**٤ ٧٩١ر٥**	**٤ ٤٠٣ر٧**	**٤ ٥٢١ر٠**
صافي العجز(هـ)	**٥ ٤٦٤ر٢**	**١ ٥٧٢ر٦**	**١ ٧٣٨ر٩**	**١ ٥٠٢ر٨**	**١ ٣٢٠ر٠**
لجمالي العجز(و)	**٥ ٥٢٨ر٩**	**١ ٨٠٩ر٠**	**٢ ٠١٦ر٤**	**١ ٧٦٦ر٥**	**١ ٦١١ر٠**

المصدر: For 1991/92 - 1994/95, see *Review of Developments and Trends in the Monetary and Financial Sectors in the ESCWA Region*, 1994 (E/ESCWA/ED/1995/10); for 1995/96, for 1995/96, see Central Bank of Kuwait, *Quarterly Statistical Bulletin*, July - September 1995; for defence and security 1994/95 and 1995/96, *Middle East Economic Survey*, 9 September 1995.

ملاحظة: سعر الصرف: دينار كويتي = ٣ر٤٢ دولار أمريكي، والدولار الأمريكي ٢٩٢ر٠ دينار كويتي.

(أ) باستثناء مخصصات صندوق الاحتياطي للأجيال القادمة؛
(ب) بما في ذلك الدفاع والأمن والحسابات العامة؛
(ج) صندوق الاحتياطي للأجيال القادمة؛
(د) النفقات بالإضافة الى مخصصات صندوق الاحتياطي للأجيال القادمة؛
(هـ) النفقات ناقص الدخول؛
(و) مجموع النفقات ناقص الدخول.

واستمرت الإيرادات النفطية تهيمن على بند الإيرادات الكلية في ١٩٩٥/١٩٩٦، في مقابل ٨٤ر٧ في المائة من الإيرادات الكلية في ١٩٩٤/١٩٩٥. أما الإيرادات غير النفطية، التي تكون في معظمها من الضرائب (الجمركية وغير المباشرة) ومن إيرادات المرافق والخدمات العامة والمصادر الأخرى، فمن المتوقع أن تزداد من ٤٠٢ مليون دينار كويتي في ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٤٢٠ مليون دينار كويتي في ١٩٩٥/١٩٩٦. ولكن يتوقع أن تنخفض نسبة الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات الكلية من ٣ر١٥ في

المائة إلى ١٤ في المائة بسبب الزيادة المتوقعة في الإيرادات النفطية - وتفترض ميزانية ١٩٩٥/١٩٩٦ أن معدلات الضرائب والجمارك والرسوم سوف تظل ثابتة أثناء العام المالي، ولو أن الكويت شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى في مجلس التعاون الخليجي، كانت تبحث في عام ١٩٩٥ مسألة فرض ضريبة موحدة قدرها ٣٥ في المائة على الشركات الأجنبية وهي الهيئات التي تخضع دون غيرها حالياً للضرائب.

وكان من المتوقع أن تظل نسبة الأجور والمرتبات إلى الانفاق الكلي لميزانية ١٩٩٥/١٩٩٦ ثابتة على مستوى ١٩٩٤/١٩٩٥ أي نحو ٥ر٢٧ في المائة. ولكن هذه النسبة لا تتضمن أجور ومرتبات العاملين في قطاع الدفاع والأمن، فهي عادة تُدرج في بند "النفقات الأخرى". ومن المتوقع أن تزيد نفقات الدفاع والأمن، التي كانت تُدرج في بند "النفقات الأخرى" ثم اعلن عنها للمرة الأولى في ميزانية ١٩٩٤/١٩٩٥، من ٨ر٤٩٢ مليون دينار كويتي في ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٨ر٥٢٧ مليون دينار كويتي في ١٩٩٥/١٩٩٦ وباستثناء النفقات المتعلقة بمشروعات التنمية وشراء الأراضي، وهي التي من المعتزم ان تزيد من ٣٤٠ مليون دينار كويتي في ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٥ر٣٧٩ مليون دينار كويتي في ١٩٩٥/١٩٩٦، فسوف تظل النفقات في البنود الأخرى على نفس المستويات التي كانت عليها تقريباً في ١٩٩٤/١٩٩٥.

(ب) عُمان

تقرر زيادة النفقات في الميزانية العُمانية لعام ١٩٩٥ بنسبة ٢ر٦ في المائة، من ٢٠٣٣ مليون ريال عُماني في عام ١٩٩٤ إلى ٢١٥٩ مليون ريال عُماني في ١٩٩٥ (الجدول ٢٤). ورغم توقع زيادة الإيرادات بمعدل أكبر، وهو ٦ر٦ في المائة، أي من ١٧٣٢ مليون ريال عُماني إلى ١٨٤٧ مليون ريال عُماني، فلن تكفي هذه الزيادة لخفض مستوى العجز في الميزانية إلى أدنى مما كان عليه في ١٩٩٤، بل إن التقديرات تشير إلى زيادة العجز بنحو ٧ر٣ في المائة، أي من ٩ر٣٠٠ مليون ريال عُماني إلى ٣١٢ مليون ريال عُماني.

ويُعزى الجانب الأكبر من الزيادة في النفقات (١٢٦ مليون ريال عُماني) في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بعام ١٩٩٤، إلى الزيادة في النفقات الجارية بنحو ٨ في المائة، في مقابل انخفاض في النفقات الرأسمالية يبلغ نحو ٩ر٠ في المائة، أي من ٦ر٤٣١ إلى ٥ر٤٢٧ مليون ريال عُماني.

ويبين تحليل النفقات الجارية أن متوسط نفقات الدفاع والأمن كان يبلغ نحو ٤٣ في المائة من النفقات الجارية، ونحو ٣٣ في المائة من النفقات الكلية في الفترة ١٩٩١-١٩٩٤، ومع ذلك، فرغم أن نفقات الدفاع والأمن ازدادت فبلغت ٦٦٧ مليون ريال عُماني في ١٩٩٥ فإنها ظلت دون مستواها في عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٢.

وكانت الوزارات المدنية أكبر الجهات المستفيدة من الزيادة في نفقات ميزانية ١٩٩٥. وكان المتوقع أن تزداد مخصصات هذا البند بأكثر من ٨ في المائة، أي من ٧ر٧٦٥ مليون ريال عُماني في ١٩٩٤ إلى ٩ر٨٢٨ مليون ريال عُماني. وكان من المقرر تخفيض النفقات الخاصة بمؤسسة تنمية النفط بعُمان تخفيضاً طفيفاً، أي من ٢ر٩٤ إلى ٧ر٩٢ مليون ريال عُماني، مع زيادة الفوائد المدفوعة على القروض من ١١٤ إلى ٥ر١٢٥ مليون ريال عُماني.

الجدول ٢٤- عُمان: الميزانية، ١٩٩١-١٩٩٦
(بملايين الريالات العُمانية)

	الأرقام الفعلية			أرقام الميزانية		
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الايرادات	**١ر٥٨٥ ١**	**٢ر٦٨٠ ١**	**٩ر٧٢٣**	**١ و٧٣٢**	**٠ر٨٤٧**	**٠ر٩٣٤ ١**
منها:						
ايرادات النفط	٧ر٢٤٠ ١	٨ر٢٧٥ ١	٨ر٣٠٢ ١	٤ر٣١١ ١	٤ر٣٥٢ ١	غير متوافر
ايرادات الغاز	٨ر٤٨	١ر٦٣	٩ر٥٧	٠ر٦٩	٠ر٦٥	غير متوافر
ايرادات جارية أخرى	٩ر٢٧٤	٦ر٣١٥	٦ر٣٤٢	٥ر٣١٨	٠ر٤٠٠	غير متوافر
ايرادات رأسمالية	٠ر٦	٥ر٦	٢ر٦	٥ر٦	٥ر٦	غير متوافر
مبالغ مسددة رأسمالية	٧ر١٤	٢ر١٩	٤ر١٤	٧ر٢٦	١ر٢٣	غير متوافر
النفقات(*)	**١ر٨٦٨ ١**	**٧ر٢٥٨ ٢**	**٤ر٢٤٢ ٢**	**٠ر٠٣٣ ٢**	**٠ر١٥٩ ٢**	**٠ر١٥٢ ٢**
منها:						
النفقات الجارية	٠ر٤٦٣ ١	٣ر٧٣٨ ١	٦ر٧٢٧ ١	٩ر٥٨٥ ١	١ر٧١٤ ١	غير متوافر
الدفاع والأمن	٣ر٦٤٣	٨ر٧٧٧	٢ر٧٣٨	٠ر٦١٢	٠ر٦٦٧	غير متوافر
الوزارات المدنية	١ر٦٧٤	٨ر٧٧٩	٧ر٧٩٦	٧ر٧٦٥	٩ر٨٢٨	غير متوافر
الفوائد المدفوعة على القروض	٤ر٦٩	٥ر٩٨	٣ر١٠٠	٠ر١١٤	٥ر١٢٥	غير متوافر
تنمية النفط بعُمان	٢ر٧٦	٢ر٨٢	٤ر٩٢	٢ر٩٤	٧ر٩٢	غير متوافر
النفقات الرأسمالية	٧ر٣٩١	١ر٤٧١	٦ر٤٧٧	٦ر٤٣١	٥ر٤٢٧	غير متوافر
الوزارات المدنية: الارتباط بالمشاريع	٨ر٢٢١	٧ر٢٩٠	٧ر٢٨٨	٠ر٢٦٧	٠ر٢٥٠	غير متوافر
الوزارات المدنية: أثاث ومعدات	٤ر١٩	٧ر٢٩	٩ر٢٤	٣ر٢١	١ر١٣	غير متوافر
تنمية النفط بعُمان	٣ر١٤٢	٣ر١٤٢	٥ر١٥٦	٠ر١٣٤	٤ر١٥٥	غير متوافر
التنقيب عن الغاز	٢ر٨	٤ر٨	٥ر٧	٣ر٩	٠ر٩	غير متوافر
المشاركة والدعم للقطاع الخاص (صافي القروض والمشاركة في الأسهم)	**٤ر١٣**	**٣ر٤٩**	**٢ر٣٧**	**٥ر١٥**	**٤ر١٧**	**غير متوافر**
العجز	**٠ر٢٨٣**	**٥ر٥٧٨**	**٥ر٥١٨**	**٩ر٣٠٠**	**٠ر٣١٢**	**٠ر٣١٨**
التمويل	٠ر٢٨٣	٥ر٥٧٨	٥ر٥١٨	٩ر٣٠٠	٠ر٣١٢	غير متوافر
صافي المنح الواردة	-١ر٣	-٠ر٦	٧ر٤	٩ر١٠	٣ر١٠	غير متوافر
صافي القروض الواردة	٩ر٤	-٤ر٢٣	-٠ر٢٦	٠ر٢١	٦ر٧٩	غير متوافر
المسحوبات من الاحتياطي	٠ر٥٠	٢ر١٤٩	٠ر٢٩٢	٠ر٢٢١	٠ر١١١	غير متوافر
سندات التنمية الحكومية (صافي)	٧ر٤٠	٣ر١٣٨	٣ر١٠٣	١ر٤٨	١ر١١١	غير متوافر
التمويل القصير الأجل	--	-٠ر٦٣	--	--	--	غير متوافر

المصادر: مصرف عُمان المركزي كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٩٥، وعدة مطبوعات لعام ١٩٩٦.

ملاحظات: (--) تعني أن المقدار ضئيل لا يُذكر، وسعر الصرف هو ريال عُماني = ٢ر٥٩٨ دولار أمريكي، والدولار الأمريكي = ٠ر٣٨٥ ريال عُماني؛

(*) بما في ذلك النفقات الجارية والرأسمالية، إلى جانب المشاركة والدعم للقطاع الخاص.

وكان العجز في الميزانية العُمانية يُموَّل في السنوات القليلة الماضية عن طريق السحب من الاحتياطي، وبيع سندات التنمية الحكومية (والتي وصلت قيمة مبيعاتها إلى ١ر٢٢٢ مليون ريال عُماني في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بمبلغ ١ر٢٦٩ مليون ريال عُماني في عام ١٩٩٤) وبالاقتراض من الخارج، وقد بلغ مجموع ذلك ٩ر٨٩ مليون ريال عُماني في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بمبلغ ٩ر٣١ مليون ريال عُماني في ١٩٩٤.

ومن المتوقع أن ينخفض مجموع النفقات في الميزانية العُمانية للسنة المالية ١٩٩٧، والتي أُعلنت في أوائل كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ في إطار خطة التنمية الخمسية الخامسة العُمانية (١٩٩٦-٢٠٠٠) انخفاضاً طفيفاً، أي بنسبة تبلغ نحو ٣ر٠ في المائة، من ٢١٥٩ مليون ريال عُماني في ١٩٩٥ إلى ٢١٥٢ مليون ريال عُماني في ١٩٩٦، على حين يُتوقع زيادة مجموع الإيرادات بنحو ٧ر٤ في المائة، أي من ١٨٤٧ مليون ريال عُماني إلى ١٩٣٤ مليون ريال عُماني، مما ينتج عنه عجز قدرة ٢١٨ مليون ريال عُماني، أي أقل بنحو ٣٠ في المائة عن المستوى المتوقع عام ١٩٩٥ (وهو ٣١٢ مليون ريال عُماني). ويعتبر الانخفاض في النفقات متمشياً مع السياسة المالية العُمانية الجديدة التي تستهدف تقليص مشاركة الحكومة في عدد من القطاعات الاقتصادية، وخصوصاً قطاعات البنية التحتية، وتفضل أن يتولاها القطاع الخاص.

(ج) قطر

كان العجز الفعلي في الميزانية القطرية للسنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ أقل بكثير مما كان متوقعاً، وكان ذلك يرجع، من ناحية، إلى ارتفاع أسعار النفط، ومن ناحية أخرى إلى عدم تحقيق بعض أهداف الإنفاق. فعلى حين كانت الإيرادات الفعلية (اي ١٠ مليارات ريال قطري) تمثل زيادة قدرها ٢٠ في المائة تقريباً على الرقم الوارد في الميزانية (٨ر٤ مليار ريال قطري) كانت النفقات الفعلية المتوقعة (١ر١١ مليار ريال قطري) أقل بنحو ٦ر٣ في المائة من النفقات المنتظرة (٨ر١١ مليار ريال قطري). وكان معظم الانخفاض في بند النفقات الرأسمالية، التي وصلت إلى ٦ر١ مليار ريال قطري، بالمقارنة بالرقم الوارد في الميزانية وهو ٣ر٢ مليار ريال قطري (الجدول ٢٥).

وتحققت تغطية العجز في ميزانية السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥، مثلما حدث في السنوات السابقة، عن طريق السحب من الاحتياطيات التجارية وغير التجارية للبلد، واللجوء إلى الاقتراض من المصادر المحلية والخارجية.

وتشير ارقام الميزانية القطرية للسنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى زيادة الإيرادات والنفقات. فزادت الإيرادات بنسبة تبلغ نحو ١٠ في المائة، من ٨ر٤ مليار ريال قطري في ١٩٩٤/١٩٩٥ إلى ٩ر٢ مليار ريال قطري في ١٩٩٥/١٩٩٦، وزادت النفقات بنسبة ٧ر٦ في المائة، من ١١ر٨ مليار ريال قطري إلى ١٢ر٧ مليار ريال قطري، بحيث أصبح العجز في الميزانية ٣ر٦ مليار ريال قطري أي أنه ارتفع بنسبة تبلغ نحو ١ر٦ في المائة عن مستواه في ١٩٩٤/١٩٩٥. وكان المقصود أن تتفق الأهداف العامة للميزانية مع الإطار العام للسياسات المالية للحكومة، التي تهدف إلى تخفيض عجز الميزانية من خلال ترشيد الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية.

الجدول ٢٥- قطر: الميزانية، ١٩٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٤/١٩٩٥
(بملايين الريالات القطرية)

	٩١/١٩٩٠	٩٢/١٩٩١	٩٣/١٩٩٢	٩٤/١٩٩٣	٩٥/١٩٩٤ أرقام الميزانية	٩٥/١٩٩٤ الأرقام الفعلية	٩٦/١٩٩٥ أرقام الميزانية
الإيرادات	٧ ٧٨٦	٨ ٤٢٨	٩ ٦٠٧	١٠ ٣٧٣	٨ ٣٦٠	١٠ ٠٣٥	٩ ٢٠٤
النفقات	١١ ٧٠٩	١١ ٧٠٦	١٢ ٣٩٩	١٣ ٩٧٦	١١ ٨٣٠	١١ ٠٨١	١٢ ٧٣١
النفقات الجارية	٩ ٩٢٠	٩ ٨١١	١٠ ١١٤	١٠ ٣٦٨	٩ ٥٠٩	٩ ٤٩٢	١٠ ٥٠٧
النفقات الرأسمالية	١ ٧٨٩	١ ٨٩٥	٢ ٢٨٥	٢ ٧٠٨	٢ ٣٢١	١ ٥٨٩	٢ ٢٢٤
العجز	٣ ٩٢٣	٣ ٢٦٨	٣ ٧٩٢	٣ ٧٠٣	٣ ٤٧٠	١ ٠٤٦	٣ ٥٢٧
العجز بما في ذلك النفقات من خارج الميزانية	٤ ٨٦٨	٣ ٤٦٨	٣ ٠١٣	٢ ٩٣٨	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر

المصادر: بالنسبة للفترة ١٩٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٤/١٩٩٥ انظر:
Reveiw of Development and Trends in the Monetory and Financial Sectors in the ESCWA region, 1994 (E/ESCWA/ED/1995/10).
وبالنسبة للأرقام (الفعلية) لعام ١٩٩٤/١٩٩٥ ولأرقام (الميزانية) ١٩٩٥/١٩٩٦ انظر التقرير السنوي الثامن عشر للمصرف المركزي القطري، ١٩٩٤.

ملاحظة: سعر الصرف هو دولار أمريكي = ٣ر٦٤ ريال قطري والريال القطري = ٢٧ر٠ دولار أمريكي.

(د) المملكة العربية السعودية

تتوقع ميزانية المملكة العربية السعودية للسنة المالية ١٩٩٦ عجزاً قدرة ٥ر١٨ مليار ريال سعودي، أي بزيادة تبلغ نحو ٢٣ في المائة (٥ر٣ مليار ريال سعودي) عن العجز في عام ١٩٩٥ (١٥ مليار ريال سعودي) (الجدول ٢٦). ومن المتوقع ان تبلغ نسبة العجز نحو ١٢ في المائة من النفقات الكلية، بالمقارنة بنسبة ١٠ في المائة عام ١٩٩٥. ومن المعتزم تثبيت النفقات عند مستوى ١٥٠ مليار ريال سعودي، مع توقع انخفاض الإيرادات من ١٣٥ مليار ريال سعودي في عام ١٩٩٥ إلى ٥ر١٣١ مليار ريال سعودي عام ١٩٩٦. والهدف من التخفيض المتواصل للنفقات هو تقليص حجم القطاع الخاص والحد من هيمنته، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص. بل من المتوقع أن تكون معظم الصادرات غير النفطية في عام ١٩٩٦ من إنتاج القطاع الخاص بدلاً من الشركة السعودية للصناعات الأساسية الخاضعة للدولة.

ومن المتوقع تمويل عجز الميزانية في عام ١٩٩٦، كما حدث في عام ١٩٩٥، عن طريق إصدار سندات تنمية حكومية، بحيث يُستبعد اللجوء إلى القروض الخارجية أو السحب من الأصول الأجنبية للبلد. وكانت سياسات الحكومة هي عدم السحب من صافي الأصول الأجنبية الرسمية بحيث لا تنخفض عن مستواها في نهاية عام ١٩٩٤.

ولما كانت الحكومة لم تنشر حتى الآن الأرقام الفعلية الخاصة بميزانية ١٩٩٥، فمن العسير تقدير مدى نجاح تدابير رفع الإيرادات التي اتُخذت عام ١٩٩٥، وكان من بينها رفع أسعار ورسوم الانتفاع لعدد من المرافق والخدمات العامة. ومن العسير كذلك تحديد أسباب الخفض في تقدير إيرادات الميزانية عام ١٩٩٦ بنحو ٣ في المائة، والمفروض أن يجري تعديلها بالزيادة لا بالنقصان، ما دامت الحكومة قد وفرت هامش أمان، بافتراضها أن سعر برميل النفط سيكون ١٤ دولاراً في هذه التوقعات، وكانت إيرادات النفط على مر التاريخ تشكل نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٧٥ في المائة من مجموع الإيرادات.

الجدول ٢٦- المملكة العربية السعودية: الميزانية، ١٩٩٠-١٩٩٦
(بمليارات الريالات السعودية)

	١٩٩٠		١٩٩١[أ]	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤		١٩٩٥	١٩٩٦
	أرقام الميزانية	أرقام فعلية	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية المعدلة	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية
الإيرادات	١١٨	١٥٥	١١٨	١٥١	١٦٩	١٦٠	١٢٠	١٣٥	١٣١ر٥
النفقات	١٤٣	٢١٠	١٤٣	١٨١	١٩٧	١٦٠	١٦٠	١٥٠	١٥٠
العجز	٢٥	٥٥	٢٥	٣٠	٢٨	٠	٤٠	١٥	١٨ر٥

المصادر: For 1990-1995, see *Review of Development and Trends in the monetary and Financial Sector in ESCWA Region,* 1994 (E/ESCWA/ED/1995/10); for 1996, see *Middle East Economic Survey,* 8 January 1996.

ملاحظة: سعر الصرف هو دولار أمريكي = ٣ر٧٥ ريال سعودي، والريال السعودي = ٢٧ر٠ دولار أمريكي.

(أ) لم تصدر ميزانية لعام ١٩٩١، ولكن تجددت ميزانية ١٩٩٠ لتطبيقها ١٩٩١.

الجدول ٢٧- المملكة العربية السعودية: مخصصات الميزانية، ١٩٩٠-١٩٩٦
(بملايين الريالات السعودية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
التعليم	٢٤ ٠٠٠	٢٦ ١٩١	٣١ ١١٨	٣٤ ٠٩٣	غير متوافر	٢٦ ٩٨٧	٢٧ ٦٢٧
الصحة والتنمية الاجتماعية	١٠ ٥٥٠	١١ ٧٩١	١٢ ٢٤٧	١٤ ٠٨٧	غير متوافر	١٣ ٣٦٦	١٣ ٣٢٩
الخدمات المحلية والمياه	غير متوافر	غير متوافر	٦ ٢٩٦	٦ ٩٨٠	٥ ٢٢٠	٥ ٩٦٨	٥ ٣٧٨
النقل والاتصالات	٨ ٢٨٠	٩ ٢٨٨	٨ ٢٥٠	٩ ٠٧٨	غير متوافر	٨ ٣٧٤	٩ ١٩٥
تنمية البنية الاساسية	٢ ٥٧٠	غير متوافر	٢ ٠٩٠	٢ ٠٩٦	غير متوافر	٥ ١٥٠	٦ ١٠٨
الموارد الاقتصادية	٥ ٠٠٠	غير متوافر	٧ ٩٩٠	٨ ٩٢٨	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر
الدفاع والأمن	٧٣ ٨٥٥	٥١ ٨٩٣	٥٤ ٢٧٠	٦١ ٦٣٦	غير متوافر	٤٩ ٤٩٢	غير متوافر
الدعم	٥ ٣٢٥	٧ ١٨٣	٧ ٩٦٧	٩ ١٦٧	غير متوافر	٦ ٩١٥	٦ ٨٥٩

المصادر: *For 1990-1995, see Review of Developments and Trends in the monetary and Financial Sector in ESCWA Region,* 1994 (E/ESCWA/ED/1995/10); for 1996, see *Middle East Economic Survey,* 8 January 1996.

وفيما يتعلق بمخصصات الميزانية في ١٩٩٦، من المتوقع أن يظل بند الدفاع والأمن، رغم عدم وجوده في الميزانية، أكبر بند منفصل، كما كان الحال في السنوات السابقة، بحيث يشكل نحو ثلث النفقات الحكومية الكلية. ومن المتوقع أن يزداد الانفاق على التعليم، وهو البند الذي يشغل المرتبة الثانية من حيث الحجم، من ٢٧ مليار ريال سعودي في ١٩٩٥ إلى ٢٧ر٦ مليار ريال سعودي في ١٩٩٦، وأن يشكل من ثم نحو ١٨ في المائة من مجموع النفقات (الجدول ٢٧) ومع ذلك فسوف تظل النفقات أقل بكثير من معدلها عام ١٩٩٣ (٣٤ مليار ريال سعودي) والزيادات الأخرى في مخصصات الميزانية، بالقياس إلى عام ١٩٩٥، هي في الإنفاق على النقل والاتصالات (٩ر٨ في المائة) وتنمية البنية التحتية

(١٨ر٦ في المائة) وقد نشأت الزيادة في كل من هذين البندين عن الارتفاع في تكاليف الارتقاء بالمرافق وصيانتها.

(هـ) الإمارات العربية المتحدة

كان عجز الميزانية المتوقع لعام ١٩٩٥ يزيد قليلاً عن مليار درهم ولكن ينتظر أن يتحول الآن إلى فائض نتيجة للارتفاع في إيرادات النفط وللسياسة المالية الجديدة التي بدأ العمل بها في عام ١٩٩٤، والتي كان الهدف منها ترشيد الإنفاق وإيجاد مصادر جديدة للإيرادات. وكان من نماذج تطبيق هذه السياسة فرض رسوم انتفاع على عدد من المرافق والخدمات العامة.

وفي أواخر عام ١٩٩٥ تلقت حكومة الإمارات العربية المتحدة مشورة من صندوق النقد الدولي بالشروع في برنامج للإصلاح المالي يهدف إلى تخفيض عجز الميزانية، والذي كان من المتوقع أن يرتفع بنسبة عالية تصل إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وأن يظل عند هذا الحد حتى عام ٢٠٠٠ ومن المتوقع ان تستجيب الحكومة لمشورة صندوق النقد الدولي بزيادة تخفيض نفقاتها واتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الإيرادات.

وتتوقع الميزانية الاتحادية للإمارات العربية المتحدة لعام ١٩٩٦ أن تصل النفقات إلى ١٨ر٣ مليار درهم، والإيرادات إلى ١٧ر٤ مليار درهم، مما يعني عجزاً قدرة ٠ر٩ مليار درهم، أي أقل بنسبة ١٨ر٣ في المائة عن العجز في عام ١٩٩٥ (الجدول ٢٨). ويشير الارتفاع الطفيف في النفقات والإيرادات معاً في ميزانية ١٩٩٦ إلى التحسن المتوقع في الأحوال الاقتصادية للإمارات العربية المتحدة. ويعتبر العجز المتوقع في ميزانية ١٩٩٦ (٠ر٩ مليار درهم) أقل عجز في الميزانية منذ ١٩٩١، رغم أن عجز الميزانية الفعلي انخفض إلى نحو ١ر١ مليار درهم عام ١٩٩٥ بعد أن وصل إلى ذروة مقدارها ١ر٧ مليار درهم عام ١٩٩٣. وكان الأخير نتيجة زيادة النفقات وانخفاض الإيرادات، خصوصاً الإيرادات النفطية التي تمثل نحو ٨٥ في المائة من مجموع الإيرادات. وتستند توقعات ميزانية ١٩٩٦ إلى ان سعر برميل النفط سيبلغ في المتوسط ١٦ دولاراً وزيادة الإيرادات غير النفطية من نحو ٤ مليارات درهم في عام ١٩٩٥ إلى نحو ٥ر٤ مليار درهم.

الجدول ٢٨- الإمارات العربية المتحدة: الميزانية، ١٩٩٠-١٩٩٥
(بمليارات دراهم الامارات)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
	أرقام فعلية	أرقام فعلية	أرقام فعلية	أرقام فعلية	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية	أرقام الميزانية
الإيرادات	١٤ر٩٨	١٥ر٢٠	١٥ر٩١	١٥ر٩٠	١٦ر٢٠	١٦ر٩٠	١٧ر٤٠
النفقات	١٥ر٦٥	١٦ر٤٠	١٧ر٣٨	١٧ر٦٣	١٧ر٦١	١٧ر٩٥	١٨ر٢٥
العجز	٠ر٦٧	١ر٢٠	١ر٤٧	١ر٧٣	١ر٤١	١ر٠٥	٠ر٨٥

المصادر: *Middle East Economic Survey* Vol. 38 (6 February 1995)، والأرقام الخاصة بعام ١٩٩٦ تستند إلى المعلومات التي جمعتها بعثة الإسكوا التي زارت الامارات العربية المتحدة في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٦.

ملاحظة: سعر الصرف هو دولار امريكي = ٣ر٦٧٢ درهم، والدرهم = ٠ر٢٧٢ دولار امريكي.

والميزانية الاتحادية صغيرة في العادة، بالمقارنة بمجموع الانفاق الرسمي في الامارات العربية المتحدة، إذ إن معظم الانفاق يتم في الأحوال العادية بموجب الميزانيات المحلية في الإمارات الأعضاء في الإتحاد، ولذلك السبب لا يوجد ما يدعو الحكومة الاتحادية إلى جمع المال من السوق المحلية عن طريق إصدار أذون خزانة أو سندات تنمية. ومن ثم فإن إدارة ميزانية الامارات العربية المتحدة أيسر بالمقارنة بميزانيات البلدان الأخرى في مجلس التعاون الخليجي. وإلى جانب ذلك فإن الحكومة تخشى أن استعمال هذه الصكوك المالية، رغم اهميتها لتنمية سوق مالية محلية، لن يؤدي إلا إلى زيادة خيارات الإنفاق الحكومية، مما يعرض للخطر سياستها المالية التي اتسمت بالحذر حتى الآن.

٢- البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً

كانت ميزانيات معظم بلدان هذه المجموعة تتسم بالانكماش في عام ١٩٩٥، إذ ازدادت النفقات الحكومية بمعدل يقل عن معدل التضخم مما أدى إلى تخفيض النفقات الحقيقية. وفيما يلي ملخص لتطورات الميزانية في هذه المجموعة من بلدان منطقة الإسكوا.

(أ) مصر

كان المتوقع انخفاض النفقات الكلية في ميزانية مصر للسنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٤ بنحو ٤ر١٠ في المائة، أي من ٣١٣ ٦٥ مليون جنيه مصري في ١٩٩٤/١٩٩٣ إلى ٥٢٦ ٥٨ مليون جنيه مصري في ١٩٩٥/١٩٩٤. ولما كان من المتوقع الا تنخفض الإيرادات الكلية إلا انخفاضاً ضئيلاً، أي بنسبة تبلغ نحو ٥ر٠ في المائة، من ٣٣٠ ٥٦ مليون جنيه مصري إلى ٠٢١ ٥٦ مليون جنيه، كان من المتوقع تخفيض عجز الميزانية بنحو ٧٢ في المائة، أي من ٨٩٨٣ مليون جنيه مصري إلى ٢٥٠٥ مليون جنيه مصري (الجدول ٢٩).

ولكن مقارنة تقديرات الميزانية المعدَّلة للسنتين الماليتين تُبرز صورة مختلفة. إذ زادت النفقات بنسبة ٨ر٤ في المائة، أي من ٥٢٠ ٥٥ مليون جنيه مصري في عام ١٩٩٤/١٩٩٣ إلى ١٨٥ ٥٨ مليون جنيه مصري في ١٩٩٥/١٩٩٤ وزادت الإيرادات بنسبة ٨ر٤ في المائة، إذ ارتفعت من ٣٥٩ ٥١ مليون جنيه مصري إلى ٦٨٥ ٥٥ مليون جنيه مصري. ولما كانت نسبة الزيادة في التقديرات المنقحة للإيرادات والبالغة ٨ر٤ في المائة أعلى بنسبة ٣ر٦ في المائة من الزيادة في التقديرات المنقحة للنفقات، وكان الرقم المنقح للعجز في الميزانية (٢٥٠٠ مليون جنيه مصري) لا يزيد عن ٢٨ في المائة تقريباً من العجز المتوقع لسنة ١٩٩٤/١٩٩٣ (هو ٨٩٨٣ مليون جنيه مصري).

وتشير البيانات الفعلية للشهور التسعة الأولى من السنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٤ إلى أن نسبتي النفقات الجارية والإيرادات الجارية إلى التقديرات المنقحة كانتا متماثلتين تقريباً، أي ٥ر٦٧ في المائة و ٨ر٦٧ في المائة على الترتيب، مما يشير إلى أن التقدير المنقح للسنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٤ في مجموعها قد يتطابق تقريباً مع الأرقام الفعلية للسنة كلها.

وتبين مؤشرات ميزانية ١٩٩٥/١٩٩٤ حدوث تحسن كبير في الأحوال المالية لمصر، نتيجة توصيات السياسات المتعلقة ببرنامج تعديل الهيكل الاقتصادي التي يرعاها صندوق النقد الدولي والتي بدأت مصر تنفيذها في أيار/مايو ١٩٩١. وقد برزت مظاهر التحسن بوضوح وجلاء في هبوط نسبة

عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ انخفضت من نحو ٥ في المائة في ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ٤ في المائة في ١٩٩٤/١٩٩٣ ثم إلى ٢ في المائة في ١٩٩٥/١٩٩٤.

الجدول ٢٩- مصر: الميزانية، ١٩٩٤/١٩٩٣ - ١٩٩٥/١٩٩٤
(بملايين الجينهات المصرية)

	٩٤/١٩٩٣			٩٥/١٩٩٤		
	الأرقام المتوقعة	التقديرات المعدلة	الأرقام الفعلية في ٩ شهور	الأرقام المتوقعة	التقديرات المعدلة	الأرقام الفعلية في ٩ شهور
مجموع النفقات	**٦٥ ٣١٣**	**٥٥ ٥٢٠**	**٣٨ ٦٥٠**	**٥٨ ٥٢٦**	**٥٨ ١٨٥**	**٤٩ ٣٥٩**
النفقات الجارية منها:	٤٦ ٨٦٣	٤٥ ٧٢٦	٣١ ٣٧٣	٤٧ ٨٥٤	٤٧ ٥١٣	٣٢ ٠٧٣
أجور ومرتبات	١١ ٦٠٠	١١ ٠٠٠	٧ ٣٥٨	١٢ ٢٣١	١٢ ٢٣١	٨ ٤٠٠
الدفاع	٥ ٤١٧	٥ ٨٩٠	٤ ٢١٥	٦ ٤٠١	٦ ٤٠١	٤ ٧٧٦
فوائد الدين العام (المحلي)	١١ ٧٠٠	١١ ٦٢٨	٧ ٨٢٦	١١ ٨٧٤	١١ ٤٧٤	٦ ٣٥١
فوائد الدين العام (الخارجي)	٤ ٨٥٠	٤ ٦٦٦	٣ ٢١٧	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٢ ٩٣٣
النفقات الرأسمالية	١٨ ٤٥٠	٩ ٧٩٤	٧ ٢٧٧	١٩ ٦٧٢	١٠ ٦٧٢	٨ ٢٨٦
مجموع الإيرادات	**٥٦ ٣٣٠**	**٥١ ٣٥٩**	**٣٦ ٥٩٤**	**٥٦ ٠٢١**	**٥٥ ٦٨٥**	**٣٨ ١٩٧**
الإيرادات الجارية ومنها:	٤٩ ٢٨٠	٤٨ ٨٥٩	٣٤ ٧٧٨	٥٣ ٢٢٦	٥٢ ٨٩٠	٣٥ ٨٧٣
إيرادات الضرائب	٢١ ٠٠٧	٣١ ٠٧٥	٢٢ ٢٧٨	٣٤ ٣٥٩	٣٣ ٩٠٩	٢٤ ١٠٧
إيرادات النفط	٤ ٧٥٣	٤ ٦٢٧	٣ ٢٢٩	٤ ٧٩٨	٤ ٤٩٨	٢ ٨٥٧
صافي إيرادات القناة	٣ ٠٩١	٢ ٦٢٧	٢ ٠٩٠	٢ ٨١٢	٣ ١١٢	٢ ١٢٠
إيرادات البنك المركزي	١ ٢٠٥	٩٥٤	٧١٢	١ ٢٧٢	١ ٧٧٢	١ ٤٥٤
الإيرادات الرأسمالية	٧ ٠٥٠	٢ ٥٠٠	١ ٨١٦	٢ ٧٩٥	٢ ٧٩٥	٢ ٣٢٤
العجز	**٨ ٩٨٣**	**٤ ١٦١**	**٢ ٠٥٦**	**٢ ٥٠٥**	**٢ ٥٠٠**	**٢ ١٦٢**
تمويل العجز						
محلياً	٦ ٤٢٠	٣ ٨٩٥	١ ٧٩١	٢ ٩٣٣	٢ ٩٢٨	٢ ٨٢٢
خارجياً	٢ ٥٦٣	٢٦٦	٢٦٥	٤٢٨	٣٢٨	٦٦٠

المصادر: *For 1993/94 (projected), see Review of Developments and Trends in the monetary and Financial Sectors in the ESCWA Region, 1994 (E/ESCWA/ED/1995/10)* ; for other years, see Central Bank of Egypt, Economic Review, vol, XXXV, No. 3, 1994/95.

ملاحظة: سعر الصرف هو دولار أمريكي = ٣٫٣٥٦ - ٣٫٣٨٠ جنيه مصري.

وابرز ملامح الميزانية المتوقعة للسنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٤، بالمقارنة بسنة ١٩٩٤/١٩٩٣ هي الزيادة التي بلغت نحو ١٨٫٢ في المائة في نفقات الدفاع والأمن، والزيادة التي بلغت نحو ٦٤ في المائة في إيرادات الضرائب، والتي ترجع في المقام الأول إلى التحسن الكبير في اساليب تحصيل الضرائب وتطبيقها، والانخفاض الذي بلغ ١٧٫٥ في المائة في نفقات خدمة الديون الخارجية. ومن الملامح المهمة الأخرى انخفاض الإيرادات الرأسمالية بنحو ٦٠ في المائة، أي من ٧٫١ إلى ٢٫٨ مليار جنيه مصري. ولما كان تنقيح أرقام الميزانية المصرية يتعلق في معظمه بالنفقات الرأسمالية بسبب عدم تحقيق الإيرادات الرأسمالية في الخطة، قامت الحكومة بوضع إسقاطات أكثر واقعية للإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٥/١٩٩٤ إذ حددتها بمستوى قريب من التقديرات المعدلة للسنه المالية ١٩٩٤/١٩٩٣.

وتؤكد هذا الاتجاه النتيجة الفعلية للأداء في الشهور التسعة الأولى للسنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥، إذ كانت قريبة من النتيجة الفعلية للفترة المناظرة لها في ١٩٩٣/١٩٩٤.

وتقرر تمويل عجز الميزانية بأكمله من المصادر المحلية، وبالاضافة إلى ذلك تقرر أن يكون صافي سداد الديون الخارجية متفقاً مع سياسات الحكومة في تخفيض أعباء الاقتراض الخارجي، وتبين النتيجة الفعلية للشهور التسعة في السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٥ أن المصادر المحلية غطت عجز الميزانية البالغ ٢١٦٢ مليون جنيه مصري إلى جانب سداد ديون خارجية بلغت ٦٦٠ مليون جنيه مصري.

(ب) الأردن

لأول مرة في تاريخ الأردن، تحقق التوازن في الميزانية المتوقعة لعام ١٩٩٦ إذ كانت النفقات الكلية (الجارية + الرأسمالية) مساوية للإيرادات الكلية. وعلى حين زادت النفقات المتوقعة بما لا يزيد على ٣٩ مليون دينار أردني عن الرقم الفعلي الأولي أي من ١٧٥٩ مليون دينار أردني إلى ١٧٩٨ مليون دينار أردني، زادت الإيرادات المتوقعة بمقدار ١٢٥ مليون دينار أردني، أي من ١٦٧٣ مليون دينار أردني إلى ١٧٩٨ مليون دينار أردني (الجدول ٣٠). وكانت الإيرادات المحلية، التي وصلت توقعاتها إلى ١٥٧٥ مليون دينار أردني، بحيث كانت أعلى بنسبة ٩ر٤ في المائة عن الرقم الفعلي الأولي لعام ١٩٩٥ وهو ١٤٤٠ مليون دينار أردني، لا تتضمن المساهمة الكبرى لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية الأردنية، والتي كانت تمثل نحو ١٢ في المائة من الإيرادات الكلية لعام ١٩٩٥. وكانت هذه الشركة قد استُبعدت من الميزانية ريثما يجري تحويلها إلى القطاع الخاص. ولكن فقدان هذا المصدر من مصادر الإيرادات كانت تقابلة زيادة في إيرادات الضرائب والجمارك التي كانت أكثر من كافية للتعويض عنه.

وعادة ما تكون البنود الرئيسية في ميزانية الأردن هي نفقات الدفاع والأمن، والرواتب والأجور والبدلات. لكنه لما كانت البيانات المتعلقة بالبند الأخير غير متوافرة حتى الآن، أصبحت نفقات الدفاع والأمن وتكلفة خدمة الدين الخارجي البندين الرئيسيين في ميزانية ١٩٩٦. وزاد البند الأول بنحو ٤١ في المائة أي من ٢٩٦ مليون دينار أردني في ١٩٩٥ إلى ٤١٨ مليون دينار أردني في عام ١٩٩٦، وزاد البند الثاني بنحو ٣٤ في المائة أي من ١٢٥ مليون دينار أردني إلى ١٦٧ مليون دينار أردني. ولكن الأرقام الفعلية المبدئية لعام ١٩٩٥ تشير إلى أن نفقات الدفاع والأمن كانت أكبر من المتوقع بنسبة ٣١ في المائة وإلى أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي انخفضت بنسبة ٦ر٢ في المائة.

وتعتمد ميزانيات الأردن اعتماداً كبيراً على المعونة والمنح الخارجية. ولم تصل الإيرادات المحلية إلى الحد الكافي لتغطية النفقات الجارية إلا منذ عام ١٩٩٢، على حين ظلت النفقات الرأسمالية تعتمد اعتماداً كبيراً على المعونة والمنح الخارجية. ولم تنحرف ميزانية ١٩٩٦ عن هذا الخط وعادة ما يُنظر إلى هذا المصدر من مصادر الإيرادات على أنه يمثل العجز الحقيقي في الميزانية.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، كانت الميزانية المتوقعة للسنة المالية ١٩٩٦ تتضمن المعونة والمنح الخارجية المنتظرة و/أو المبالغ التي أعيدت جدولتها من الديون الخارجية للأردن، مع مساهمة البند الأول في زيادة إيرادات الميزانية ومساهمة الأخير في تخفيض مدفوعات خدمة الدين أي نفقات الميزانية. ومن الناحية الواقعية كان العجز في الميزانية في كل الحالات تقريباً أكبر من العجز المتوقع، ولم تختلف ميزانية ١٩٩٥ عن ذلك الاتجاه. بل إن مقدار العجز المتوقع وهو ٥٠ مليون دينار أردني تحول إلى عجز فعلي مبدئي قدره ١ر٨٦ مليون دينار أردني. وبنفس المنطق فإن العجز المتوقع

في ميزانية ١٩٩٦، وقيمته صفر، سوف يسمح ببعض التعديلات، خصوصاً لأنه يقوم على افتراض تلقي معونة ومنح خارجية تبلغ ٢٢٣ مليون دينار أردني للمشاركة في تمويل الحساب الخاص بسداد القروض والالتزامات التي تُقدر بما يزيد على ١٥٠ مليون دينار أردني، وعلى افتراض أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي التي تبلغ ١٦٧ مليون دينار أردني سوف تُعاد جدولتها أو يُعفى الأردن من دفعها. ولما كانت الجهات المانحة لم تلتزم حتى الآن بدفع المعونة والمنح الأجنبية التي تبلغ ٢٢٣ مليون دينار، فالمتوقع أن يتراوح عجز الميزانية في عام ١٩٩٦ بين صفر وبين ٣١٧ مليون دينار أردني (١٥٠ مليون دينار أردني لسداد القروض والالتزامات مضافاً إليه ١٦٧ مليون دينار أردني من مدفوعات خدمة الدين الخارجي). أما إذا توافرت المبالغ الخاصة بالمعونة والمنح الخارجية، فسوف يتراوح عجز الميزانية بين صفر وبين ٩٤ مليون دينار أردني (أي مبلغ ٣١٧ مليون دينار أردني مطروحاً منه ٢٢٣ مليون دينار أردني).

الجدول ٣٠- الأردن: الميزانية، ١٩٩٣-١٩٩٦
(بملايين الدينارات الأردنية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥		١٩٩٦
	أرقام فعلية	أرقام فعلية	أرقام متوقعة	أرقام فعلية مبدئية	أرقام متوقعة
النفقات الكلية	**١ ٦٤٧ر٧**	**١ ٥٨٠ر٣**	**١ ٦٧٤ر٠**	**١ ٧٥٨ر٨**	**١ ٧٩٨ر٠**
النفقات الجارية	١ ٠٤٤ر٣	١ ١١٥ر٢	١ ٢٣٠ر٠	١ ٢٢٥ر٢	١ ٣٢٨ر٤
المرتبات والأجور والبدلات	٢٧٤ر٣	٢٧٦ر٤	غير متوافر	٣١٤ر٤	غير متوافر
فوائد الدين العام (المحلي)	٣٠ر٤	٣٩ر١	غير متوافر	٣٥ر٠	غير متوافر
فوائد الدين العام (الخارجي)	٩١ر٦	٧٠ر٣	١٢٥ر٠	١٢١ر٨	١٦٧ر٤
الدفاع والأمن	٢٩٩ر٦	٣٤٨ر٢	٢٩٦ر٠	٣٨٦ر٦	٤١٨ر١
بنود أخرى(أ)	٦٠٣ر٤	٣٨١ر٢	غير متوافر	٣٦٧ر٤	غير متوافر
النفقات الرأسمالية(ب)	٦٠٣ر٤	٤٦٥ر١	٣٨٧ر٩	٥٣٣ر٦	٤٤٠ر٠
الأراضي والمباني والانشاءات	١٧٩ر٨	١٩٩ر٣	غير متوافر	٢٣٩ر٧	غير متوافر
تسوية القروض والالتزامات	٣١١ر٢	١٤٨ر١	غير متوافر	١٤٥ر٧	غير متوافر
بنود اخرى	١١٢ر٤	١١٧ر٧	غير متوافر	١٤٨ر٢	غير متوافر
الإيرادات الكلية	**١ ٤٠٦ر٣**	**١ ٥٣٧ر٤**	**١ ٦٢٤ر٠**	**١ ٦٧٢ر٧**	**١ ٧٩٨ر٠**
الإيرادات المحلية	١ ١٩١ر٥	١ ٣٠٦ر٤	١ ٤٠٠ر٠	١ ٤٤٠ر٠	١ ٥٧٥ر٠
إيرادات الضرائب	٦٤٣ر٤	٦٩٤ر٤	غير متوافر	٧٨٦ر٥	غير متوافر
الإيرادات غير الضريبية	٥٤٨ر١	٦١٢ر٠	غير متوافر	٦٥٣ر٥	غير متوافر
الإيرادات الخارجية (سداد المعونة والقروض)	٢١٤ر٨	٢٣١ر٠	١٦٥ر٠	٢٣٢ر٧	٢٢٣ر٠
العجز	**٢٤١ر٤**	**٤٢ر٩**	**٥٠ر٠**	**٨٦ر١**	**٠ر٠**

المصدر: Central Bank of Jordan, *Monthly Statistical Bulletin,* January 1996.

ملاحظة: سعر الصرف هو دولار أمريكي = ٧٠ر٠ دينار أردني؛

(أ) بما في ذلك الدعم وشتى الحسابات المحولة؛
(ب) باستثناء القروض المسددة.

(ج) لبنـــان

تتوقع ميزانية لبنان في السنة المالية ١٩٩٦ تخفيضاً طفيفاً في العجز يبلغ ١ر٢ في المائة، أي من ٢٤٨٠ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٥ إلى ٢٤٢٨ مليار ليرة لبنانية، واذا نظرنا إليه كنسبة مئوية من النفقات الكلية، وجدنا أن التخفيض في نسبة العجز إلى النفقات من ٤٤ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٣٨ في المائة عام ١٩٩٦ يمثل عنصراً جوهرياً لأنه سيكون أقل بنسبة ٥ في المائة عن الحد الأقصى الذي سمح به البرلمان اللبناني في قانون الميزانية لعام ١٩٩٥، وهو ٤٣ في المائة. ومن المتوقع أن تزداد النفقات بنسبة ٦ر١٤ في المائة، أي من ٥٦٣٠ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٥ إلى ٦٤٥٠ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٦، على حين يتوقع أن تزداد الإيرادات بنسبة ٧ر٢٧ في المائة، من ٣١٥٠ مليار ليرة لبنانية إلى ٤٠٢٢ مليار ليرة لبنانية (الجدول ٣١).

الجدول ٣١- لبنان: الميزانية، ١٩٩٣-١٩٩٦
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
	أرقام فعلية	أرقام فعلية	أرقام فعلية	أرقام الميزانية
النفقات	٣١٥٠	٤٠٨٠	٥٦٣٠	٦٤٥٠
الإيرادات	١٧٩٢	٢٢٤٥	٣١٥٠	٤٠٢٢
العجز	١٣٥٨	١٨٣٥	٢٤٨٠	٢٤٢٨

المصدر: *Middle East Economic Survey,* various issues.

ملاحظة: سعر الصرف هو دولار أمريكي = ١٥٠٠ ليرة لبنانية.

وتخصص ميزانية ١٩٩٦ مبلغ ٢٦٠٠ مليار ليرة لبنانية (أي ٣ر٤٠ في المائة من النفقات الكلية) لخدمة الدين، مع تخصيص ٢٢٥٠ مليار ليرة لبنانية لخدمة الدين المحلي و ٣٥٠ مليار ليرة لبنانية لخدمة الدين الخارجي. وتتضمن المخصصات الأخرى ٦٥٨ مليار ليرة لبنانية للدفاع، و ٣١٤ مليار ليرة لبنانية للتعليم، و ٢٦١ مليار ليرة لبنانية للأشغال العامة، و ١٥٠ مليار ليرة لبنانية للصحة[٧٦].

(د) الجمهورية العربية السورية

تبلغ النفقات المتوقعة في ميزانية ١٩٩٦ للجمهورية العربية السورية نحو ١٨٧ مليار ليرة سورية أي بزيادة قدرها ٦ر١٥ في المائة عن النفقات المتوقعة لعام ١٩٩٥. كما يتوقع مستوى مماثل من الايرادات، وبمعدل الزيادة نفسها، لأن الجمهورية العربية السورية عادة ما تنشر ميزانية تقوم على التخطيط والتوازن، وتتساوى فيها النفقات مع الايرادات (الجدول ٣٢). ومع ذلك فيمكن استنتاج قيمة عجز الميزانية من مجموع المنح، والقروض التجارية، والتمويل الاستثنائي من المصادر المحلية

(٧٦) تستند حسابات الإسكوا الى عدة أعداد من *Middle East Economic Survey*.

والخارجية. ومن المتوقع أن تصل الفجوة المالية التي تغطيها هذه البنود في ميزانية ١٩٩٥ إلى نحو ٦ر٢٢ في المائة (٦ر٣٦ مليار ليرة سورية) من الميزانية، أي أنها تقل بنسبة ٤ر٣ في المائة عن الفجوة في ميزانية ١٩٩٤ (٢٦ في المائة). ويدل العائد الكبير من هذه البنود على مساهمتها المهمة في نمو الميزانية في السنوات القليلة الماضية. ومن ثم فإن النقص في هذا العائد من شأنه الابطاء بزيادة النفقات. وتشير إلى هذا التطور بوضوح أحوال ميزانيات السنوات القليلة الماضية، وكذلك الميزانية المقترحة لعام ١٩٩٦ التي تتضمن توقع زيادة النفقات بنسبة ٤ر١ في المائة، وهي نسبة تقل كثيراً عن النسبة الخاصة بعام ١٩٩٥ (١٧ في المائة).

والزيادة المتوقعة في النفقات بميزانية ١٩٩٦ تبلغ نحو ٦ر١٥ في المائة، ومن ثم فهي تقل بنحو ٢ في المائة عن معدل التضخم المتوقع الذي يصل إلى نحو ١٨ في المائة، مما يؤكد الاتجاه الجديد في السياسات المالية للحكومة التي تتضمن وضع ميزانيات انكماشية ترمي إلى تخفيض معدل التضخم.

(هـ) اليمـــن

تتوقع ميزانية اليمن لعام ١٩٩٦ عجزاً قدره ٥ر٢٥ مليار ريال يمني أي بانخفاض يبلغ نحو ٢٩ في المائة (٧ر١٠ مليار ريال يمني) عن عام ١٩٩٥ (٢ر٣٦ مليار ريال يمني) مما يؤدي إلى توقع عجز في الميزانية يبلغ ٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، بالمقارنة بما يقدر بنسبة ٩ في المائة عام ١٩٩٥. وعلى حين تقدر النفقات في الميزانية بمبلغ ٤ر١٨١ مليار ريال يمني، أي بارتفاع يبلغ نحو ٤٦ في المائة عن عام ١٩٩٥ (١ر١٢٤ مليار ريال يمني) من المتوقع زيادة ايرادات الميزانية بأكثر من ٧٧ في المائة بحيث تبلغ ٩ر١٥٥ مليار ريال يمني (الجدول ٣٣). وبزيادة معدل زيادة الايرادات على معدل زيادة النفقات، تعتبر السياسات المالية الجديدة للحكومة، التي بدأت تطبيقها عام ١٩٩٥، مؤشراً على الجهود المكثفة المبذولة لتحقيق مستوى من عجز الميزانية يكفل، من ناحية، عدم فرض أعباء مالية كبرى، ومن ناحية أخرى عدم تهديد برنامج الاصلاح الاقتصادي للبلد.

وفي إطار سياسات تخفيض العجز، من المتوقع أن تزداد المعونة والمنح الخارجية زيادة كبيرة، أي أن حجمها الذي يزيد قليلاً على ٤ مليارات ريال يمني في عام ١٩٩٥ سيزداد إلى نحو ٣٠ مليار ريال يمني في ١٩٩٦، بحيث تمثل نحو ١٩ في المائة من مجموع الايرادات، وتمول ما يقرب من نصف النفقات الرأسمالية الواردة في الخطة، والتي يتوقع أن تبلغ ٢ر٦٣ مليار ريال يمني أي أن تتضاعف بأربع مرات عن مستوى عام ١٩٩٥ (وهو ٩ر١٥ مليار ريال يمني).

ومن المتوقع زيادة الايرادات الضريبية وغير الضريبية من نحو ٦ر٣٦ مليار ريال يمني في ١٩٩٥ إلى نحو ٣ر٥٦ مليار ريال يمني في ١٩٩٦، أي أن تزيد بأكثر من أربع مرات على مستواها في عام ١٩٩٤. والمتوقع انخفاض فوائض شركات القطاع العام، التي تمثل في العادة نحو ٣٠ في المائة من الإيرادات غير الضريبية، انخفاضاً كبيراً في السنوات القليلة المقبلة، بسبب زيادة المبيع من هذه الشركات في إطار جهود الخصخصة التي تبذلها الحكومة وفقاً لبرنامج الاصلاح الاقتصادي في اليمن الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٩٥. وحتى تتلافى الحكومة التأثير السلبي لهذه التطورات على إيرادات الميزانية، قامت في أوائل عام ١٩٩٦ بفرض ضريبة موحدة على أرباح الشركات تبلغ ٣٥ في المائة، كما تعتزم اتخاذ تدابير ضريبية أخرى وتحسين أساليب تحصيل الضرائب.

الجدول ٣٢- الجمهورية العربية السورية: الميزانية، ١٩٩٠-١٩٩٥
(بمليارات الليرات السورية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
النفقات	٦٧ر٦	٨٤ر٨	٩٣ر٠	١٢٣ر٠	١٤٤ر٣	٢١٦ر١	١٨٧ر٠
الخدمات الحكومية ومنها:	٤٨ر٢	٦٤ر١	٦٣ر٣	٧١ر٨	٨٥ر٩	٩٩ر٠	غير متوافر
القضاء	١٠ر٨	١٣ر١	١٥ر٠	١٨ر١	٢١ر٢	٢٤ر٢	غير متوافر
الدفاع والأمن	٢٣ر٤	٣٢ر٧	٢٧ر٢	٢٧ر٩	٣٦ر٥	٤٠ر٠	غير متوافر
التعليم	٥ر٧	٥ر٩	٤ر٦	٨ر٨	١٠ر٦	١٢ر٨	غير متوافر
الدين الوطني	٣ر٤	٧ر٤	٨ر٠	٨ر٩	٧ر٤	١٠ر٢	غير متوافر
الزراعة والغابات ومصايد الأسماك	٧ر١	٧ر٩	١٠ر٢	١٢ر٢	١٢ر٨	١٥ر٣	غير متوافر
الصناعة	٤ر٠	٣ر٧	٦ر٦	١٤ر١	١٧ر٤	١٥ر٩	غير متوافر
البنية التحتية	٥ر٣	٦ر٢	٨ر٨	٢٠ر٨	٢٢ر٧	٢٥ر٣	غير متوافر
نفقات أخرى ومنها النفقات المخصصة	٣ر٠	٢ر٩	٤ر١	٤ر١	٥ر٥	٦ر٦	غير متوافر
الايرادات	٦٧ر٦	٨٤ر٨	٩٣ر٠	١٢٣ر٠	١٤٤ر٣	١٦٢ر١	١٨٧ر٠
الضرائب والرسوم	٢٢ر١	٢٧ر٧	٢٩ر٤	٢٩ر٥	٤٠ر٥	٤٨ر٩	غير متوافر
الخدمات والأملاك	٢ر٧	٣ر٤	٤ر٩	٢ر٧	٦ر٦	٧ر٢	غير متوافر
إيرادات منوعة منها:	١٨ر٤	٢٦ر٨	٣٦ر٨	٣٥ر٢	٤٠ر٩	٤٦ر٢	غير متوافر
إيرادات شتى	١٥ر٢	١٥ر٥	٢٥ر٣	٢٥ر٣	٣٩ر٨	٤٤ر٧	غير متوافر
المنح	٠ر٦	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٠	غير متوافر
القروض بشروط ميسرة	١ر٨	١٠ر٣	١٣ر٩	٩ر٠	٠ر٠	٠ر٠	غير متوافر
فائض مشروعات القطاع العام	١٣ر٠	١٣ر٢	١٦ر١	١٨ر٤	١٨ر٧	٢٣ر٢	غير متوافر
التمويل الاستثنائي ومنه:	١١ر٢	١٣ر٧	٥ر٨	٣٤ر٢	٣٧ر٦	٣٦ر٦	غير متوافر
التمويل الخارجي	٣ر٣	٤ر٤	٥ر٦	٢٢ر٩	٢٤ر٥	٢٤ر٣	غير متوافر
التمويل المحلي	٧ر٧	٩ر٢	٠ر٠	١١ر٠	١٣ر١	١٢ر٣	غير متوافر
المذكرات (نسبة مئوية)							
الدفاع والأمن/نفقات	٢٤ر٧	٣٨ر٦	٢٩ر٢	٢٢ر٧	٢٥ر٣	٢٤ر٧	غير متوافر
البنية التحتية/نفقات	٧ر٨	٧ر٣	٩ر٤	١٦ر٩	١٥ر٧	١٥ر٦	غير متوافر
الضرائب والرسوم/إيرادات	٣٢ر٧	٣٢ر٧	٣١ر٦	٢٤ر٠	٢٨ر١	٣٠ر٢	غير متوافر
فائض مشروعات القطاع العام/إيرادات	١٩ر٤	١٥ر٥	١٧ر٣	١٥ر٠	١٢ر٩	١٤ر٣	غير متوافر
زيادة النفقات على العام الماضي	١٧ر٦	٢٥ر٥	٩ر٨	٣٢ر٢	١٧ر٢	١٢ر٤	غير متوافر

المصدر: For 1990 to 1995, see *Review of Development and Trends in the Monetary and Financial Sectors in the ESCWA region, 1994 (ES/ESCWA/ED/1995/10);* for 1996, see *REUTERS,* as quoted in the *Jordan Times* of 11-12 Apri 1996.

ملاحظة: الأرقام تقريبية.

ورغم اعتزام زيادة النفقات الجارية من نحو ١٠٨ر٢ مليار ريال يمني في ١٩٩٥ إلى نحو ١١٨ر٣ مليار ريال يمني في ١٩٩٦، فإن نسبتها إلى النفقات الكلية سوف تنخفض من ٨٧ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٦٥ في المائة في ١٩٩٦، ومن ثم فسوف ترتفع نسبة النفقات الرأسمالية من ١٣ في المائة إلى ٣٥ في المائة. وتخفيفاً لحدة الآثار الاجتماعية المترتبة على تخفيض نفقات الدعم والتي كانت تقدر بنحو ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٥، يُتوقع زيادة الأجور والمرتبات بنسبة ٢٠ في المائة، من ٣ر٦٧ مليار ريال يمني في ١٩٩٥ إلى ٨ر٨٠ مليار ريال يمني في ١٩٩٦. ومن المعتزم تخفيض نفقات الدفاع والأمن، والتي عادة ما تمثل نحو ٢٨ في المائة من النفقات الجارية، من نحو ٣١ مليار ريال يمني إلى ٢٥ مليار ريال يمني، أي بما يقرب من ٢٠ في المائة.

ووافقت الحكومة اليمنية في أوائل ١٩٩٦ على برنامج لتعزيز الصادرات يصل مجموعه إلى نحو ٤٢ مليار ريال يمني ويجري تنفيذه أثناء العام، وتبلغ مساهمة الحكومة فيه ١٩ر٨ مليار ريال يمني، ويتوقع أن يساهم المستثمرون الأجانب بجانب منه (١٦ر٤ مليار ريال يمني) والقطاع الخاص بجانب آخر (أي ٨ر٥ مليار ريال يمني).

الجدول ٣٣- اليمن: الميزانية، ١٩٩٤-١٩٩٦
(بمليارات الريالات اليمنية)

	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
الإيرادات	**٧٧ر٤٥**	**٩٥ر٨٧**	**٨٨ر١٥٥**
الإيرادات النفطية	١٥ر٢٥	٢٨ر٣١	٠٠ر٥٦
الإيرادات الضريبية وغير الضريبية	٧٣ر١٣	٥٦ر٣٦	٢٥ر٥٦
المعونة والمنح الخارجية	١٧ر٣	١١ر٤	٠٠ر٣٠
إيرادات أخرى	٧٢ر٣	٠٠ر١٦	٦٣ر١٣
النفقات	**٦٥ر٧٧**	**١٤ر١٢٤**	**٤٠ر١٨١**
النفقات الجارية	٥٥ر٦٢	٢٣ر١٠٨	٢٥ر١١٨
الأجور والمرتبات	٦٠ر٤١	٣٣ر٦٧	٨٠ر٨٠
الدفاع والأمن	٦٥ر١٧	٣٣ر٣١	٠٦ر٢٥
نفقات أخرى	٣٠ر٣	٥٧ر٩	٣٥ر١٢
النفقات الرأسمالية	١٠ر١٥	٩١ر١٥	١٥ر٦٣
العجز	**٨٨ر٣١**	**١٩ر٣٦**	**٥٢ر٢٥**

المصدر: حسابات الإسكوا القائمة على شتى المصادر الدولية.

جيم- الدين العام

كان الدين العام (المحلي والخارجي) ما يزال مصدراً رئيسياً لتمويل عجز الميزانية ومشروعات التنمية في معظم بلدان منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥. ولم تكن أسباب اللجوء إلى الدين العام المحلي في عدد من هذه البلدان، مثل الأردن وعُمان ومصر واليمن، تقتصر على تمويل العجز في الميزانية بل كانت ترمي كذلك إلى تنمية الأسواق المالية المحلية من خلال تنويع صكوك الدين. ولكن الدين المحلي

لم يكن مقصوراً على الحكومات المركزية فقط في معظم بلدان منطقة الإسكوا، إذ لجأت الهيئات الحكومية وشركات القطاع العام أيضاً، وبصورة متزايدة في السنوات القليلة الماضية، إلى سوق الدين المحلي لتمويل المشروعات. وكانت الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية من نماذج البلدان التي حدث فيها ذلك. وقد قُدر الدين العام المحلي في بلدان منطقة الإسكوا بما يوازي نحو ٤٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٥ أي إنه ارتفع بنحو ٥ في المائة عن مستواه عام ١٩٩٤ (٣٨٠ مليار دولار) ومن المتوقع أن يزداد إلى ما يربو على ٤١٠ مليارات دولار في ١٩٩٦[٧٧]. وتعتبر هذه الزيادة في الدين العام المحلي من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى احتفاظ الدين الخارجي لبلدان منطقة الإسكوا بنفس المستوى الذي كان عليه تقريباً في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، ويبلغ نحو ١٨٢ مليار دولار. ومع ذلك، فبالمقارنة بالمناطق النامية الأخرى، تعتبر منطقة الإسكوا من المناطق التي تحمل أعباء ديون ثقيلة من حيث نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي، ونسبة الدين الخارجي إلى تصدير السلع والخدمات، وكذلك من حيث حجم الدين للفرد الواحد. ويقدر هذا الأخير بنحو ٨١٠ دولارات، بالمقارنة بمبلغ ٧٥٠ دولاراً في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و ٥٥٠ دولاراً في البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى[٧٨]. وعلى حين تشير التقديرات إلى أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منطقة الإسكوا، وصادراتها من السلع والخدمات، كان يشكل في عام ١٩٩٥ نحو ٥ في المائة و ٥ر٤ في المائة على الترتيب من مجموع الناتج المحلي الاجمالي وصادرات السلع والخدمات للبلدان النامية، كان الدين الخارجي لمنطقة الإسكوا يمثل نحو ١٢ في المائة من الدين الخارجي للبلدان النامية.

وفيما يلي ملخص للتطورات الخاصة بالدين الخارجي، يتضمن تقسيمها إلى تطورات خاصة بالدين العام المحلي والدين العام الخارجي في عدد من بلدان منطقة الإسكوا.

١- الدين العام المحلي

(أ) الكويت

لجأت الحكومة الكويتية بصورة متزايدة إلى سوق الدين المحلي في السنوات القليلة الماضية، كمصدر لتمويل عجز الميزانية. وشرعت الحكومة في الاقتراض من المصادر المحلية، وبصفة رئيسية نتيجة لأزمة سوق المناخ عام ١٩٨٢، انقاذاً للمصارف المحلية التي كانت قد قدمت معظم أرصدتها قروضاً للمستثمرين الذين تخلفوا عن السداد. ووفقاً لبرنامج وضع خصيصاً لهذا الهدف وأطلق عليه اسم "برنامج سداد الديون الصعبة"، قامت الحكومة بشراء ديون المصارف التي كانت تقدر بنحو عشرين مليار دولار.

أما صكوك الدين العام المحلي (أذون الخزانة والسندات) فتعتبر قناة استثمار ملائمة للانتفاع بفائض الأرصدة بالدينار الكويتي لدى المصارف المحلية وغيرها من المؤسسات المالية، إلى جانب كونها وسيلة للحد من التدفق الرأسمالي إلى الخارج.

---

(٧٧) وفقاً لحساب الإسكوا القائم على مصادر وطنية ودولية.

(٧٨) وفقاً لحساب الإسكوا القائم على شتى المصادر الدولية.

واستمر المصرف المركزي الكويتي عام ١٩٩٥ في اصدار صكوك الدين العام باسم وزارة المالية الكويتية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ كان قد أصدر ما تبلغ قيمته الكلية ٨ر٤٤٩٨ مليون دينار كويتي من أذون الخزانة، و ٢ر٦٤٩ مليون دينار كويتي من السندات، أي بزيادة تبلغ نحو ٥ر٢ في المائة و ٦ر١٣ في المائة على الترتيب عما أصدره في الفترة المناظرة لها عام ١٩٩٤. وفي نفس الوقت بلغت القيمة الكلية لأذون الخزانة التي حان أجل استحقاقها ٧ر٤٤٨٧ مليون دينار كويتي، أي بزيادة قدرها نحو ٩ر٥ في المائة عن الفترة نفسها من عام ١٩٩٤، بحيث كان الرصيد المتبقي من أذون الخزانة يبلغ ٨ر٢١٠١ مليون دينار كويتي، وهو يقل بنحو ٤ر٥ في المائة (٩ر١٢٠ مليون دينار كويتي) عن الرصيد المتبقي في آخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (٧ر٢٢٢٢ مليون دينار كويتي). وكان الرصيد المتبقي من السندات التي أصدرتها الحكومة، والذي وصل إلى ١ر٧٦٨ مليون دينار كويتي في آخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، يزيد بنحو ٣٣ في المائة عن نظيره في آخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (٥ر٥٧٦ مليون دينار كويتي).

وكانت المصارف المحلية ما تزال هي الجهات الرئيسية الحائزة لصكوك الدين العام، إذ كانت تستأثر بنسبة ٢ر٦٩ في المائة (٢ر١٩٨٦ مليون دينار كويتي) من المجموع (٩ر٢٨٦٩ مليون دينار كويتي) تليها الشركات الاستثمارية والمالية وكذلك الأفراد (٥ر٢٨ في المائة) ثم المصرف المركزي الكويتي (٣ر٢ في المائة).

الجدول ٣٤- الكويت: الدين العام المحلي، ١٩٨٩-١٩٩٥
(بملايين الدينارات الكويتية)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٤ (أيلول/ سبتمبر)	١٩٩٥ (أيلول/ سبتمبر)
الاصدارات	٤ر٩٤٩ ٥	٠ر١٢٤ ٤	٧ر٦١٥ ٢	٤ر٨٦٠ ٢	٢ر٢٨٧ ٥	١ر٧٠٣ ٦	٩ر٩٥٨ ٤	٠ر١٤٨ ٥
الأذون	٣ر٩١٩ ٥	٠ر٠٧٤ ٦	٠ر٦١٥ ٢	٤ر٨٦٠ ٢	٢ر٢٨٧ ٥	٨ر٠١٢ ٦	٥ر٣٨٧ ٤	٨ر٤٩٨ ٤
السندات	٠ر٣٠	٠ر٥٠	--	--	--	٣ر٦٩٠	٤ر٥٧١	٢ر٦٤٩
المستحقة	٦ر١٥٧ ٥	٣ر٩٧١ ٥	٦ر٥٣٦ ٣	٢ر٦٥٣ ٢	٩ر٨٣٢ ٤	٨ر٠٠١ ٦	٥ر٢٣٩ ٤	١ر٠٥٩ ٥
الأذون	١ر٨٧٣ ٤	٣ر٨٨١ ٥	٦ر٤٠١ ٣	٤ر٤٩٨ ٢	٧ر٧٩٧ ٤	٨ر٩٩٦ ٥	٥ر٢٣٩ ٤	٧ر٤٨٧ ٤
السندات	٥ر٢٨٤	٠ر٩٠	٠ر١٣٥	٨ر١٥٤	٢ر٣٥	٠ر٥	--	٤ر٥٧١
الرصيد في آخر السنة	٣ر٢١٨٦ ٢	٠ر٣٣٩ ٢	١ر٤١٨ ١	٣ر٦٢٥ ١	٦ر٢٠٧٩ ٢	٠ر٧٨١ ٢	٢ر٧٩٩ ٢	٩ر٨٦٩ ٢
الأذون	٣ر٨١٦ ١	٠ر٠٠٩ ٢	١ر٢٢٣ ١	١ر٥٨٥ ١	٦ر٢٠٧٤ ٢	٧ر٠٩٠ ٢	٧ر٢٢٢ ٢	٨ر١٠١ ٢
السندات	٠ر٣٧٠	٠ر٣٣٠	٠ر١٩٥	٢ر٤٠	٥ر٠	٣ر٦٩٠	٥ر٥٧٦	١ر٧٦٨
الجهات الحائزة على الصكوك								
المصرف المركزي	٣ر٣٠٥	--	٨ر٤٣	٨ر١٥٢	١ر٨٧	٢ر٥٩	٤ر١٣٤	٩ر٦٥
المصارف المحلية	٢ر٢٠٦ ١	--	٥ر٨٩٧	١ر٠٩١ ١	٩ر٦٢٩ ١	٢ر٧٨٦ ١	٦ر٨٢٧ ١	٢ر٩٨٦ ١
جهات أخرى	٨ر٦٤٧	--	٨ر٤٧٦	٤ر٣٨١	٦ر٣٦٢	٦ر٩٣٥	١ر٨٣٧	٨ر٨١٧

المصدر: Central Bank of Kuwait, *Economic Report*, 1994; and *Quarterly Statistical Bulletin*, July-September 1995.

ملاحظة: (--) تعني صفر أو مقدار لا يذكر.

وتشير الزيادة في الدين العام المحلي في الكويت خلال السنوات القليلة الماضية إلى ازدياد أهمية التمويل من مصادر محلية، خصوصاً لأن معظم مقدار الدين يمكن ايداعه في المصارف وغيرها من المؤسسات المالية المحلية. ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه في السنوات المقبلة، خصوصاً لأن الحكومة تشجع المصارف على عدم تقديم القروض إلى مشروعات القطاع العام بل تريدها أن تستخدم مواردها في تمويل نفقات المشروعات العادية، وبخاصة نفقات الصيانة.

(ب) الأردن

أدت الزيادة الكبيرة في ايرادات الحكومة، أي من ١٥٣٧ مليون دينار أردني في عام ١٩٩٤ إلى ١٦٧٣ مليون دينار أردني في ١٩٩٥ (الجدول ٣٠) إلى انخفاض القروض المحلية الحكومية بنحو ١٨ في المائة، أي من ١١٨١ مليون دينار أردني في ١٩٩٤ إلى ٩٦٦ دينار أردني في ١٩٩٥ (الجدول ٣٥) والواقع أن سياسات الحكومة إزاء الدين العام المحلي كانت تهدف إلى الحد من التوسع في الاقتراض المحلي للحكومة حتى تفسح المجال للقطاع الخاص في سوق القروض المصرفية. وتعتبر الزيادة المتواضعة للدين العام المحلي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ انعكاساً لهذه السياسات.

الجدول ٣٥- الأردن: مؤشرات مختارة للدين العام المحلي، ١٩٩٠-١٩٩٥

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
المقدار غير المسدد من الدين العام المحلي (بملايين الدينارات الأردنية)	١ ٠٣٧ر٦	١ ٠٦١ر٧	١ ٠٤١ر٥	١ ١٤٣ر٨	١ ١٨١ر٣	٩٦٦ر١
النسبة المئوية للدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الراهنة	٣٨ر٩	٣٧ر٢	٢٩ر٨	٢٩ر٥	٢٧ر٢	٢٠ر٩
مجموع الفوائد والجوائز (بملايين الدينارات الأردنية)	٣٤ر٧	٢٨ر٣	٢٤ر٨	٢٥ر٦	٣٠ر٥	٢٩ر٩
النسبة المئوية للفوائد والجوائز إلى الايرادات الحكومية	٤ر٧	٣ر٤	٢ر١	٢ر١	٢ر٤	١ر٨

المصادر: For 1990-1994, see Central Bank of Jordan, *Annual Report,* 1994; for 1995 , see Central Bank of Jordan, *Monthly Statistical Bulleetin, January 1995.*

(أ) رقم مبدئي؛

(ب) اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أعيد تصنيف البيانات.

وانخفضت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الست الأخيرة من ٣٨ر٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٠ر٩ في المائة في ١٩٩٥، وكان السبب هو أن الناتج المحلي الاجمالي كان ينمو بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط نحو ٥ في المائة، على حين انخفض الدين العام المحلي بمعدل بلغ نحو ٤ في المائة في المتوسط. وإلى جانب ذلك كان ازدياد إيرادات الحكومة مصحوباً بانخفاض في الفوائد والجوائز، من ٣٤ر٧ مليون دينار أردني إلى ٢٩ر٩ مليون دينار أردني، مما أدى إلى انخفاض نسبة الفوائد والجوائز إلى الإيرادات الحكومية من ٤ر٧ في المائة إلى ١ر٨ في المائة.

ويتضمن الدين العام المحلي للأردن دين الحكومة المركزية والهيئات التابعة لها، وإن كان دين الأولى يمثل في المتوسط نحو ٩٦ في المائة من المجموع خلال السنوات الست الأخيرة. وزاد الدين

العام المحلي من خلال إصدار أذون خزانة وسندات، وسندات وأذون حكومية، وسندات الشركات العامة. وريثما ظلت أذون الخزانة والسندات، والسندات والأذون الحكومية من اختصاص الحكومة المركزية، كانت سندات الشركات العامة هي الصكوك المالية الوحيدة المتاحة للهيئات الحكومية، ولو أن أكثر ما لجأت إليه الحكومة المركزية من صكوك مالية لتدبير الأموال كانت السندات والأذون الحكومية (نحو ٥٦ر١ في المائة من مجموع الدين المحلي في عام ١٩٩٥) تليها القروض المقدمة من النظام المصرفي، وبصفة أساسية من البنك المركزي (٣٦ر١ في المائة) ثم أذون الخزانة والسندات (٤ في المائة) وسندات الشركات العامة (٣ر٨ في المائة).

(ج) لبنـــان

وصل مجموع الدين المحلي نحو ١١٩٩٧ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٥ أي بزيادة قدرها ٢٩ في المائة عن عام ١٩٩٤ (٩٣٢١ مليار ليرة لبنانية) وأكثر من ضعفي مستواه في عام ١٩٩٣ (٥٨٢٣ مليار ليرة لبنانية) (الجدول ٣٦) وكان السبب الرئيسي لزيادة الدين المحلي هو تمويل العجز المتزايد في الميزانية في السنوات القليلة الماضية وتغطية النفقات من خارج الميزانية وغير المخطط لها. وقد جرى التمويل، بصفة رئيسية، عن طريق إصدار أذونات خزانة غطتها المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية والأفراد من المستثمرين.

الجدول ٣٦- لبنان: الدين العام المحلي، ١٩٩٣-١٩٩٥
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الدين المحلي	٥ ٨٢٣	٩ ٣٢١	١١ ٩٩٧
البنك المركزي	٤٧٣	٧٨	١٠٣
المصارف التجارية	٤ ٢٤٥	٧ ٣٤٥	٨ ٥٤٥
المؤسسات غير المصرفية	١ ١٠٥	١ ٨٩٨	٣ ٣٤٩
إيداعات القطاع العام	١ ٣٨٩	٢ ٦٣٩	٢ ٧٠١
صافي الدين المحلي	٤ ٤٣٤	٦ ٦٨٢	٩ ٢٩٦

المصدر: Banque du Liban, *Monthly Bulletin* No. 19 December 1995.

وانخفضت نسبة الأذون التي غطتها المصارف إلى الدين المحلي العام من ٧٩ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٧٢ في المائة عام ١٩٩٥. ولكن قيمة هذه الأذون ازدادت بنحو ١٦ في المائة فارتفعت من ٧٣٤٥ مليار ليرة لبنانية إلى ٨٥٤٥ مليار ليرة لبنانية. وغطى القطاع غير المصرفي بقية الأذون، إذ زاد من مساهمته بنسبة ٧٩ في المائة أي من ١٨٩٨ مليار ليرة لبنانية إلى ٣٣٤٩ مليار ليرة لبنانية.

لكنه يجب عند بحث ودائع القطاع العام في النظام المصرفي النظر إلى الدين العام المحلي اللبناني من حيث صافي قيمته، التي كانت تقل عن قيمته الإجمالية بنسبة ٢٨ر٣ في المائة و ٢٢ر٥ في المائة في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على الترتيب.

٢- الدين الخارجي

فيما يلي ملخص لتطورات الدين الخارجي في عدد من بلدان منطقة الإسكوا.

(أ) الكويت

بلغ الدين الخارجي للكويت، وهو بصفة رئيسية دين رسمي ويتمتع بالضمانات الرسمية وأسعار الفائدة السائدة في السوق، نحو ٦ر٤ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٥. ويمثل هذا المستوى من الدين انخفاضاً كبيراً عن مستواه في عام ١٩٩٤ حيث بلغ نحو ٢ر٦ مليار دولار، وذلك في المقام الأول بسبب تسديد قسطين يبلغ كل منهما ٨٠٠ مليون دولار، من القرض المعروف بالقرض الضخم والذي يتكون من تسهيلات ائتمانية متوسطة الأجل مقدارها ٥ر٥ مليار دولار، حصل عليها الكويت من الأسواق الأوروبية في عام ١٩٩١ لتغطية نفقات الإنشاء والتعمير. وكان دين الكويت الخارجي الذي يتمتع بضمانات رسمية يتخذ بصفة رئيسية شكل تسهيلات ائتمان للصادرات، وقد انخفض من ٦ ٧١ مليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٦٥٦ مليون دولار في ١٩٩٥[٧٩].

ورغم الدين الخارجي، فإن الأهلية الإئتمانية للكويت تعتبر عالية، إذ تستند إلى قوة حسابها الجاري، وبالإضافة إلى ذلك فإن عجز الميزانية عادة ما يكون أقل من الأرقام المنشورة، إذ إنه يستبعد الإيرادات من الأصول الأجنبية (الاستثمارات) ويضع مخصصات صندوق الاحتياطي للأجيال القادمة، في باب النفقات. كما أن القطاع العام الكويتي يتمتع بإمكانية السحب بلا قيود من الاحتياطيات الأجنبية، وهي تكفي، فيما يبدو، لتلبية احتياجات التمويل العادية للحكومة في الأجل المتوسط، حتى دون اتخاذ أي تدابير لتخفيض عجز الميزانية تخفيضاً كبيراً.

(ب) مصـــر[٨٠]

تشير التقديرات إلى أن الدين الخارجي لمصر قد ازداد إلى نحو ٦ر٣٣ مليار دولار في ١٩٩٥، أي بنحو ١٠ في المائة عما كان عليه في ١٩٩٤ (٤ر٣٠ مليار دولار) وإن كان يقل عن مستوى ١٩٩٣ الذي وصل إلى ٤٠ مليار دولار. وتعتبر الزيادة في دين مصر الخارجي عام ١٩٩٥ نقطة تحول عن الإتجاه إلى الإنخفاض الذي شهدته مصر منذ عام ١٩٨٨ وهو العام الذي وصل فيه دين مصر الخارجي إلى ٧ر٥١ مليار دولار. وقد استمرت المفاوضات بين مصر وصندوق النقد الدولي أكثر من عامين حول الشريحة الأخيرة (٤ مليارات دولار) من الديون التي قررت الجهات الدائنة الرسمية إعفاء مصر من سدادها، وتبلغ ٥٠ في المائة من هذه الديون، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي عليه في عام ١٩٩١.

---

(٧٩) National Bank of Kuwait, *Economic and Financial Quarterly*, iv/1995.

(٨٠) لمزيد من التفاصيل الخاصة بالدين الخارجي لمصر، انظر *Review of Developments and Trends in the Monetary and Financial Sectors in the ESCWA Region, 1994 (E/ESCWA/ED/1995/10).*

وكان دين مصر الطويل الأجل ما يزال يمثل معظم ديونها الخارجية في عام ١٩٩٥، وكانت شركات القطاع العام تدين بأكثر من ٤٠ في المائة من دين مصر الخارجي.

وبدأت مصر مبكراً، اعتباراً من عام ١٩٨٩، في استبدال أجزاء من دينها الخارجي، فبلغ مجموع ما تمكنت من استبداله حتى نهاية ١٩٩٥ نحو ٣ر٢ مليار دولار. ولم تنجح محاولات الحكومة في عرض أجزاء من دينها للبيع في السنوات القليلة الماضية بسبب عدم وجود سوق ثانوية لدين مصر الخارجي. ولكن مصر تعتزم تخفيض دينها الخارجي عن طريق تعزيز الصادرات وتضييق الفجوة بين زيادة معدل الاستثمار وزيادة معدل المدخرات المحلية.

(ج) الأردن[٨١]

تشير التقديرات إلى أن الدين الخارجي للأردن قد انخفض من ٧ر٢ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى ٦ر٦ مليار دولار في ١٩٩٥، في أعقاب إسقاط واستبدال وإعادة جدولة جانب كبير من الدين. وانخفضت في السنوات القليلة الماضية، بعد إنجاز معدلات نمو عالية للناتج المحلي الاجمالي، نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الاجمالي، فهبطت من ١٢٨ في المائة إلى ١٠٤ في المائة ثم إلى ٩١ في المائة في ١٩٩٣ و ١٩٩٤ على الترتيب، وكان أهم وأبرز ملامح التطور في دين الأردن الخارجي هو انخفاض مدفوعات خدمة الدين، إذ هبطت من ١٢١٣ مليون دولار في ١٩٨٩ إلى ٥٠٥ ملايين دولار في ١٩٩٤ ثم إلى ٥٠٢ مليون دولار في ١٩٩٥. ولم تزد مدفوعات خدمة الدين في ١٩٩٤ و ١٩٩٥ عن ٧ر١٣ في المائة و ٥ر١٠ في المائة، على الترتيب، من صادرات الأردن من السلع والخدمات.

وقد أدى التحسن في أوضاع احتياطي الأردن من العملات الأجنبية الذي ازداد من نحو ٣ر٤ مليار دولار في نهاية ١٩٩٤ إلى نحو ٢ر٥ مليار دولار في نهاية ١٩٩٥، إلى تمكين الأردن من اقتراض نحو ٦٠٠ مليون دولار على أساس ثنائي، خصص منها مبلغ ٣٥٥ مليون دولار لتمويل المشروعات والباقي لدعم ميزان المدفوعات والاحتياطيات الأجنبية.

(د) لبنان

ازداد الدين الخارجي للبنان زيادة كبيرة في السنوات القليلة الماضية، وكان السبب الأول في تراكمه يرجع إلى الحاجة إلى تمويل مشروعات التعمير، فارتفع من ٣٢٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ٧٧٢ مليون دولار في عام ١٩٩٤، ثم وصل إلى ١٢٨٢ مليون دولار في ١٩٩٥[٨٢]. ورغم ارتفاع الدين الخارجي فإن الأهلية الإئتمانية للبنان في الأسواق المالية الدولية تعتبر مُرضية إلى حد كبير بل إن أول مشاركة للبنان في الأسواق في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ حققت نجاحاً كبيراً، إذ أصدرت لبنان سندات أوروبية حددت قيمتها المبدئية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار، وما لبثت أن زادتها إلى ٤٠٠ مليون دولار، ومع ذلك فقد كانت ما تزال تحظى بالإقبال على شرائها إلى حد تجاوز قيمتها. وفي أوائل ١٩٩٦ حول البرلمان للحكومة اقتراض مليار دولار أثناء العام، مما يشير إلى زيادة ارتفاع الدين الخارجي للبنان.

---

(٨١) تستند البيانات الواردة في هذا القسم على ما أعلنته وزارة التخطيط الأردنية، وورد في شتى المطبوعات الأردنية والأجنبية، حتى آذار/مارس ١٩٩٦.

(٨٢) Banque du Liban, *Monthly Bulletin*, No. 19, December 1995.

(هـ) اليمـــن

تشير التقديرات إلى أن الدين الخارجي لجمهورية اليمن وصل إلى ٦ر٣ مليار دولار في ١٩٩٥، بانخفاض يبلغ نحو ٣ر٠ مليار دولار عن مستواه الذي قدر بمبلغ ٦ر٦ مليار دولار في عام ١٩٩٤، وذلك أساساً بسبب قيام بعض الجهات الدائنة بإعفاء اليمن من جانب من الدين. ويدين اليمن بمعظم دينه الخارجي الذي يبلغ نحو ٨ر٥ مليار دولار، إلى الاتحاد السوفياتي السابق، وبالباقي إلى عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومصارف التنمية الأوروبية، والمؤسسات المالية الاقليمية؛ ويبلغ مجموع خدمات الدين التي يدفعها إلى هذه المصارف والمؤسسات حالياً نحو ٧٠ مليون دولار سنوياً. أما خدمات ديون الاتحاد السوفياتي وبلدان مجلس التعاون الخليجي فقد جُمِّدت منذ عام ١٩٩٠. ولكن الحكومة اليمنية تعتزم إجراء مفاوضات حول إعادة جدولة هذه الديون في حزيران/يونيو ١٩٩٦.

دال- الصور المتوقعة في الأجل القصير

تختلف الآراء اختلافاً شاسعاً حول ما إذا كان تثبيت أسعار النفط - ومن المتوقع أن تثبت هذه الأسعار عند متوسط يتراوح بين ١٥ دولاراً و ١٨ دولاراً للبرميل في السنوات القليلة القادمة - سوف يمكّن بلدان مجلس التعاون الخليجي من السيطرة على عجز الميزانية، مع الأخذ في الاعتبار استمرار الإتجاه الصاعد في أجور القطاع العام وفواتير المرتبات؛ والتخفيض الفاتر والمتواضع في الدعم؛ وعدم فرض ضرائب دخل أو ضرائب مبيعات؛ وأخيراً وليس آخراً زيادة نفقات الدفاع والأمن. ولكن الآراء تتفق على أن معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي ما تزال تواجه عجزاً في الميزانية يتراوح ما بين ٥ و ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وإن كان ذلك العجز يميل إلى الانخفاض، ولما كان صافي الأصول الأجنبية لها - وفقاً لبنك التسويات الدولية - يزيد على ١٢٠ مليار دولار[٨٣] ولديها نحو نصف احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، فإنها تستطيع بالتأكيد أن تتحمل مثل هذا العجز بسهولة في الأجل القصير إلى الأجل المتوسط.

واستعراض التطورات المالية في البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً بمنطقة الإسكوا يقدم لنا صورة منوعة العناصر، فعلى الجانب الإيجابي من المتوقع استمرار انخفاض حدة الاختلالات المالية المحلية، لأن حكومات هذه البلدان تعتزم زيادة جهودها لتخفيض عجز الميزانية وزيادة المدخرات الخاصة. وكانت الإصلاحات المالية التي أجراها عدد من هذه البلدان في السنوات القليلة الماضية تتضمن تحسين أساليب تحصيل الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، وهي التي ينتظر أن تزيد من الايرادات الحكومية وتقلّل عجز الميزانية وتخفض من القروض الخارجية. وعلى الجانب السلبي، من المتوقع أن تظل المدخرات الخاصة على مستواها المنخفض في السنوات القليلة المقبلة مثلما كانت في السنوات القليلة الماضية، وذلك بسبب ارتفاع معدلات الاستهلاك وانخفاض معدلات الزيادة في الدخل المتاح للأفراد. وسوف يظل هذا التطور بمثابة قيد على ارتفاع نمو الاستثمار. كما سوف يرغم الحكومات على مواصلة اللجوء إلى الاقتراض المحلي، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدين العام الداخلي. وتختلف الآراء هنا أيضاً حول ما إذا كان ذلك سوف يؤدي أم لا إلى إبعاد القطاع الخاص من السوق المحلية، فإذا حدث ذلك فربما اضطر القطاع الخاص إلى تقليل مشاركته في التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة الإلتزامات المالية للحكومة.

---

(٨٣) Bank for International Settlements, *International Banking and Financial Market Developments*, February 1996.

الفصل الخامس

النقود والأعمال المصرفية والتمويل

ألف- التطورات النقدية

ازدادت فاعلية السياسات النقدية في معظم بلدان منطقة الإسكوا في السنوات القليلة الماضية بسبب التغيرات في النظام المالي التي كانت تهدف إلى تحسين تعبئة الموارد المالية وإدارتها وتخصيصها، وتقوية نظام الرقابة المالية. وكان من اللازم لتحسين عملية التعبئة والإدارة والتخصيص للموارد المالية، تدعيم الدور الذي تنهض به قوى السوق في تحديد معدلات المردود وتخصيص القروض، (الرسم البياني ١). وتحقق التقدم في بعض بلدان منطقة الإسكوا (مثل الأردن ومصر) في تحرير هيكل أسعار الفائدة خصوصاً على الودائع، وتخفيض نطاق أسعار الفائدة التفضيلية، خصوصاً لشركات القطاع العام. وقد وسعت بلدان أخرى في منطقة الإسكوا من أنواع الأصول المتاحة للمدخرين المحليين عن طريق طرح صكوك مالية جديدة تتحكم قوى السوق في أسعار فائدتها. وتتضمن هذه الصكوك شهادات الايداع (الأردن والكويت) وأذون الخزانة القابلة للتداول، (الأردن ولبنان ومصر) والأوراق التجارية (البحرين ومصر). كما أحرز عدد من بلدان منطقة الإسكوا تقدماً كبيراً في تقوية أنظمتها المالية عن طريق إعادة رسملة المؤسسات المالية وتحسين أنظمة الترشيد والاشراف. وقد بذلت معظم بلدان منطقة الإسكوا جهوداً لتنمية أسواقها الرأسمالية، عن طريق تطبيق قوانين جديدة لأسواق الأوراق المالية بهدف تحسين نظم التجارة وكتابة التقارير والمحاسبة.

وابتغاء تحسين آليات الرقابة المالية، خصوصاً في سياق التحرير المالي، بدأ الابتعاد عن القيود الكمية على الائتمان والاتجاه إلى وسائل الرقابة النقدية غير المباشرة. وفي معظم بلدان منطقة الإسكوا، أصبح أسلوب إعادة الخصم يتسم بمزيد من الحساسية لأحوال السوق، واتسع نطاق اللجوء إلى بيع وشراء أوراق البنك المركزي وأذون الخزانة لتدبير السيولة. وإلى جانب ذلك أصبح شرط الاحتياطي القانوني موحداً إلى درجة أكبر بين جميع المؤسسات المالية.

وفيما يلي ملخص للتطورات النقدية في عدد من بلدان منطقة الإسكوا.

١- المعروض النقدي

(أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي

١' البحرين

انخفض المعروض النقدي بتعريفه الضيق (ع١) بنسبة ٣ر٥ في المائة، من ٣٤٤ر٧ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٤ إلى ٣٣٢ر٥ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٥، وكان ذلك في المقام الأول نتيجة للانخفاض في الودائع المعجلة (تحت الطلب) من ٢٣٩ر٢ مليون دينار بحريني إلى ٢٢٩ر٢ دينار بحريني (الجدول ٣٧) أما المعروض النقدي بتعريفه الواسع (ع٢) أي السيولة المحلية لدى الأفراد فكان يبلغ ١٣٩٧ر٥ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٥، أي بزيادة قدرها ٢ في المائة عن عام ١٩٩٤

الرسم البياني ١- اصلاحات القطاع المالي في بلدان منطقة الإسكوا، ١٩٨٩-١٩٩٥

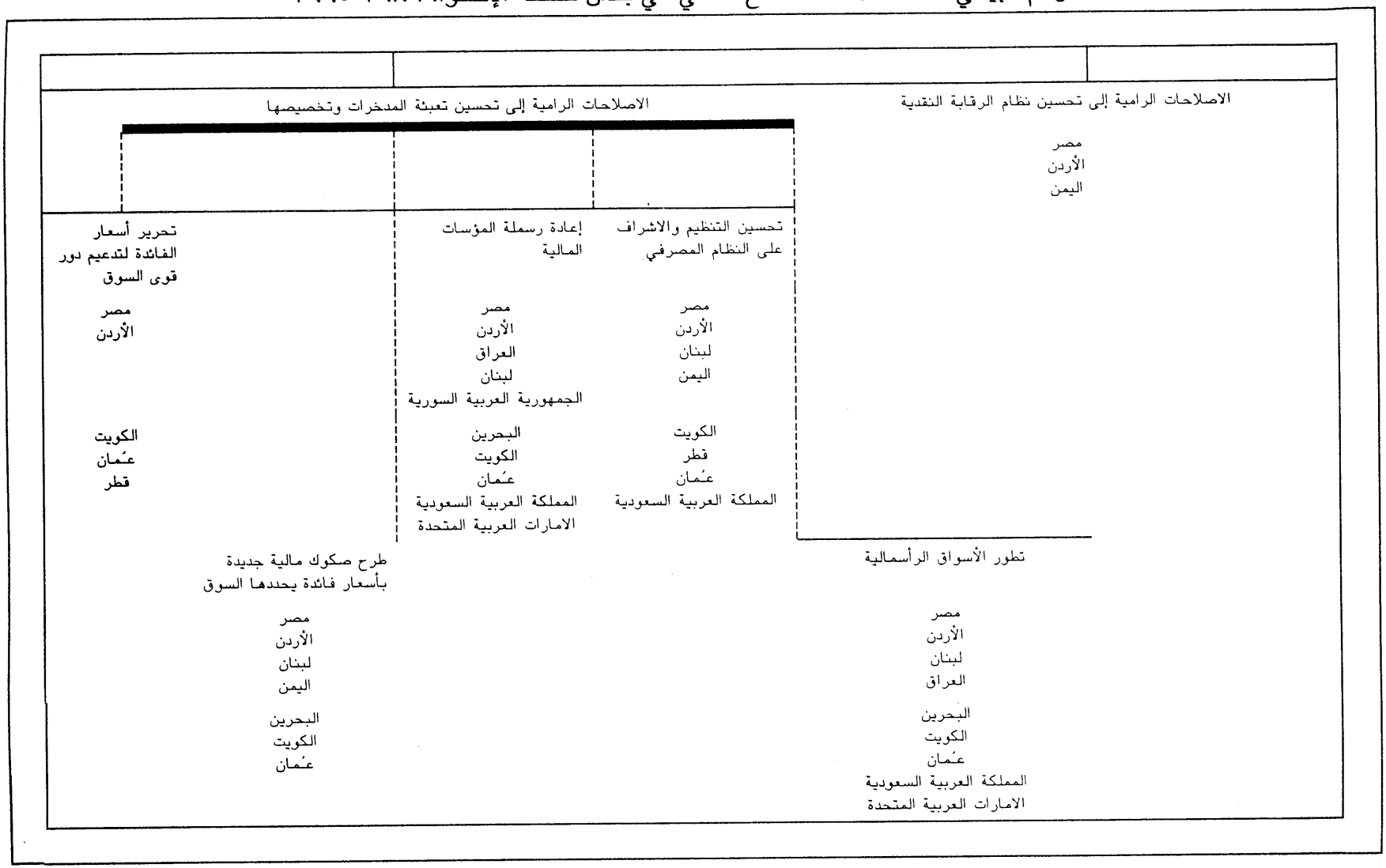

المصدر: صورة معدلة من الخريطة ٩ في (International Monetary Fund, *Macroeconomy of the Middle East and North Africa,* October 1995).

الجدول ٣٧- البحرين: المعروض النقدي، ١٩٩١-١٩٩٥
(بملايين الدينارات البحرينية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
العملات المتداولة	٩٩ر٠	٩٩ر٩	١٠٣ر٨	١٠٥ر٥	١٠٣ر٣
+ الودائع المعجلة	٢٠٥ر٨	٢٥٢ر٠	٢٦١ر١	٢٣٩ر٢	٢٢٩ر٢
= المعروض النقدي (ع١)	٣٠٤ر٨	٣٥١ر٩	٣٦٤ر٩	٣٤٤ر٧	٣٣٢ر٥
+ المعروض شبه النقدي (الودائع لفترة محددة والمدخرات)	٨١٦ر٩	٨١٥ر٦	٨٦٦ر٥	٩٦٢ر٧	١٠٦٥ر٠
= المعروض النقدي (ع٢)	١١٢١ر٧	١١٦٧ر٥	١٢٣١ر٤	١٣٠٧ر٤	١٣٩٧ر٥
العوامل التي تؤثر في المعروض النقدي					
التغير في صافي الأصول المحلية	(-٤١ر٤)	٢٠٢ر٦	٨٩ر٧	٣٦ر٦	٥٨ر٧
التغير في صافي الأصول الأجنبية	٢٣٢ر٤	(-١٥٦ر٩)	(-٢٥ر٩)	٣٩ر٤	٣١ر٤

المصدر: ESCWA calculations based on Bahrain Monetary Agency, *Quarterly Statistical Bulletin,* December 1995.

(١٣٠٧ر٤ مليون دينار بحريني). وكانت الزيادة راجعة إلى المعروض شبه النقدي (الودائع لأجل والمدخرات) والذي ارتفع بنحو ١٠ر٦ في المائة، من ٩٦٢ر٧ مليون دينار بحريني عام ١٩٩٤ إلى ١٠٦٥ مليون دينار بحريني عام ١٩٩٥ فأصبح يشكل نحو ٧٦ في المائة من المعروض النقدي الكلي.

وقد نشأت الزيادة في المعروض النقدي من زيادة صافي الأصول المحلية بمقدار ٥٨ر٧ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٥ عما كانت عليه عام ١٩٩٤، وزيادة صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٣١ر٤ مليون دينار بحريني، رغم أن مستوى الأخيرة كان يقل بنحو ٢٠ في المائة عن مستواها عام ١٩٩٤.

٢' الكويت

كانت الزيادة في المعروض النقدي ع١ تبلغ ٣ر٥ في المائة، إذ ارتفع من ١٠٤٢ر٤ مليون دينار كويتي في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى ١٠٧٨ر٨ مليون دينار كويتي في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، وكانت ترجع بصفة رئيسية إلى الزيادة في الودائع المعجلة التي زادت من ٧٢٠ر٨ مليون دينار كويتي إلى ٧٤٣ر٣ مليون دينار كويتي (الجدول ٣٨). وكان المعروض النقدي ع٢ يبلغ ٧٤٢٤ مليون دينار كويتي في آخر الربع الثالث لعام ١٩٩٥، أي بزيادة تبلغ نحو ١١ر٨ في المائة على ما كان عليه في نفس الفترة من عام ١٩٩٤ (٦٦٣٩ر٨ مليون دينار كويتي) وكانت معظم الزيادة في باب المعروض شبه النقدي إذ ارتفع من ٥٥٩٧ر٤ مليون دينار كويتي في نهاية الربع الثالث لعام ١٩٩٤ إلى ٦٣٤٥ر٢ مليون دينار كويتي.

وتدل الحصة الكبيرة للرصيد شبه النقدي في المعروض النقدي ع٢ على ارتفاع مستوى الوعي المصرفي في الكويت وزيادة دعم السوق المصرفية بالبلد. أما فيما يتعلق بالعوامل التي تؤثر في المعروض النقدي، فقد كانت الزيادة في المعروض النقدي ع٢ في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ نتيجة

للزيادة في صافي الأصول الأجنبية بمقدار ٧ر١٤٠ مليون دينار كويتي، مقارنة بانخفاض قدره ٢ر١٧٠ مليون دينار كويتي في نهاية الفترة المناظرة من العام السابق، وزيادة في صافي الأصول المحلية بمقدار ٦ر٦٤٣ مليون دينار كويتي، مقارنة بزيادة بلغت ٦ر٦٠٥ مليون دينار كويتي في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وكانت هذه الأخيرة أعلى كثيراً من مستوى ١٩٩٤ (١ر٣٤٦ مليون دينار كويتي).

الجدول ٣٨- الكويت: المعروض النقدي، ١٩٩١-١٩٩٥ (أيلول/سبتمبر)
(بملايين الدينارات الكويتية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ (كانون الأول/ ديسمبر)	١٩٩٤ (أيلول/سبتمبر)	١٩٩٥ (أيلول/سبتمبر)
العملات المتداولة	٦ر٤٤٥	١ر٣٧٩	٢ر٣٥٥	٣ر٣٥١	٦ر٣٢١	٥ر٥٣٣
+ الودائع المعجلة	٦ر٧٥٥	٤ر٧٢٩	٨ر٧٥٨	٧ر٧٧٤	٨ر٧٢٠	٣ر٣٧٤
= المعروض النقدي (ع١)	٢ر٢٠١	٥ر١١٠٨	٥ر١١١٤	٠ر١١٢٦	٤ر١٠٤٢	٨ر٨١٠٧
+ المعروض شبه النقدي	٦ر٤٨١٥	٠ر٤٩٥٠	٥ر٥٢٨٢	٩ر٥٦١٦	٤ر٥٥٩٧	٢ر٥٦٣٤
= المعروض النقدي (ع٢)	٧ر٦٦١٦٠	٥ر٦٠٥٨	٥ر٦٣٩٦	٩ر٦٧٤٢	٨ر٦٦٣٩	٠ر٤٧٤٢
العوامل التي تؤثر في المعروض النقدي						
التغير في صافي الأصول المحلية	(-٦ر٣٥٦)	٤ر٧٣	٤ر٦٠٨	١ر٣٤٦	٦ر٦٠٥	٦ر٦٤٣
التغير في صافي الأصول الأجنبية	٠ر٣١٧	(-٦ر٣١)	(-٥ر٢٧٠)	٠ر٣	(-٢ر١٧٠)	٧ر١٤٠

المصدر: ESCWA calculations based on Central Bank of Kuwait, *Quarterly Statistical Bulletin,* July-September 1995.

ملاحظة: ( ) معناها مقدار سلبي.

'٣' قطر

انخفض المعروض النقدي ع١ بنحو ٩ر٤ في المائة، من ٩ر٣ مليار ريال قطري في عام ١٩٩٤ إلى ٧ر٣ مليار ريال قطري في ١٩٩٥، وكان معظم الانخفاض في الودائع المعجلة التي هبطت بنحو ٧ر٩ في المائة، من ٦ر٢ مليار ريال قطري إلى ٣ر٢ مليار ريال قطري. وفي مقابل هذا التطور في المعروض النقدي ع١ زاد المعروض شبه النقدي بنحو ٧ر٢ في المائة، من ٦ر١٤ مليار ريال قطري إلى ٩ر١٤ مليار ريال قطري، مما أدى إلى زيادة المعروض النقدي ع٢ بنسبة ١ر١ في المائة، من ٤ر١٨ مليار ريال قطري إلى ٦ر١٨ مليار ريال قطري (الجدول ٣٩).

وقد تدل هذه التطورات في المعروض النقدي ع١ والمعروض النقدي ع٢ على درجة معينة من الركود في الاقتصاد القطري عام ١٩٩٥ الذي قام خلاله القطاع الخاص بتحويل جزء من سيولته (ع١) إلى المدخرات والودائع لأجل، لعدم الحاجة إلى مستويات سيولة عالية بسبب تقلص النشاط التجاري.

الجدول ٣٩- قطر: المعروض النقدي، ١٩٩٢-١٩٩٥
(بملايين الريالات القطرية)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
العملات المتداولة	١ ٣٢١	١ ٣٥٠	١ ٤٥٠	١ ٤٠٧
+ الودائع المعجلة	٢ ٦٦٩	٢ ٨٠٥	٢ ٥٦١	٢ ٣١٣
= المعروض النقدي (ع١)	٣ ٩٩٠	٤ ١٥٥	٣ ٩١١	٣ ٧٢٠
+ المعروض شبه النقدي	١١ ٠٣٦	١١ ٧٤٨	١٤ ٥٠٨	١٤ ٩٠٢
= المعروض النقدي (ع٢)	١٥ ٠٢٦	١٥ ٩٠٣	١٨ ٤١٩	١٨ ٦٢٢

المصدر: Qatar Central Bank, *Quarterly Statistical Bulletin,* December 1995.

٤' المملكة العربية السعودية

تُعزى الزيادة في المعروض النقدي ع١ في نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٥ بالمقارنة بمستواه في نهاية ١٩٩٤ إلى قيام الحكومة بسداد الديون التي فات أجل استحقاقها إلى المقاولين والموردين المحليين. ومع ذلك فيبدو أن القيود المفروضة على الإنفاق الحكومي في ميزانية ١٩٩٥ أدت إلى تخفيض السيولة النقدية الحاضرة (ع١) في الربع الثالث من عام ١٩٩٥. وقد انخفضت هذه السيولة بنحو ٥ في المائة، من ١٣٤ر٨ مليار ريال سعودي في الربع الثاني إلى ١٢٨ر١ مليار ريال سعودي في الربع الثالث، وكان معظم الانخفاض في مجال العملة المتداولة، إذ انخفضت من ٤٦ر٩ مليار ريال سعودي إلى ٤٢ر٧ مليار ريال سعودي (الجدول ٤٠). ولكن هذا الانخفاض كانت تقابله زيادة في المعروض شبه النقدي الذي ارتفع من ٥٦ر١ مليار ريال سعودي إلى ٥٨ر٤ مليار سعودي، مما يدل على قيام أفراد الجمهور بتحويل جانب من أصولهم السائلة إلى ودائع لأجل ومدخرات في المصارف.

الجدول ٤٠- المملكة العربية السعودية: المعروض النقدي، ١٩٩٤-١٩٩٥
(بملايين الريالات السعودية)

	١٩٩٤	١٩٩٥ الربع الأول	١٩٩٥ الربع الثاني	١٩٩٥ الربع الثالث
العملات المتداولة	٤٥ر٠	٤٦ر٤	٤٦ر٩	٤٢ر٧
+ الودائع المعجلة	٨٤ر٥	٨٦ر٦	٨٧ر٩	٨٥ر٤
= المعروض النقدي (ع١)	١٢٩ر٥	١٣٣ر٠	١٣٤ر٨	١٢٨ر١
+ المعروض شبه النقدي	٥١ر٤	٥٤ر٦	٥٦ر١	٥٨ر٤
= المعروض النقدي (ع٢)	١٨٠ر٩	١٨٧ر٦	١٩٠ر٩	١٨٦ر٥

المصدر: National Bank of Kuwait, *Economic and Financial Quarterly,* iv/1995.

ملاحظة: الأرقام تقريبية.

'٥' الامارات العربية المتحدة

يدل الجدول ٤١ على وجود زيادة ظاهرة في كل من المعروض النقدي ع١ والمعروض النقدي ع٢ عند نهاية الربع الثالث لعام ١٩٩٥، وعلى أن معظم الزيادات كانت في المعروض شبه النقدي الذي ارتفع بنسبة ٨ر١٤ في المائة من ٨ر٥١ مليار درهم في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ إلى ٤ر٥٩ مليار درهم في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وكان ذلك انعكاساً للزيادة في أسعار الفائدة المحلية، الذي كان يتمشى مع الاتجاه الصاعد في أسعار الفائدة في الأسواق المالية العالمية. ومما يزيد من تأكيد ذلك ازدياد معدل الزيادة في الودائع الادخارية ولأجل بالعملات المحلية عنها بالعملات الأجنبية. وكانت الزيادة في المعروض النقدي ع١ والتي بلغت نحو ٨ر٥ في المائة، أي من نحو ٧ر١٨ مليار درهم إلى نحو ٨ر١٩ مليار درهم، تعكس زيادة في الائتمان المحلي أدت إلى التوسع في النشاط الاقتصادي.

الجدول ٤١- الامارات العربية المتحدة: المعروض النقدي، ١٩٩٢-١٩٩٥
(بملايين الدراهم الاماراتية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٤ (ايلول/سبتمبر)	١٩٩٥ (أيلول/سبتمبر)
العملات المتداولة	٥ ٦٦٧	٦ ٠٣٠	٥ ٥٣٧	٥ ٩٢٣
+ الودائع المعجلة	١٢ ٥٠٧	١٣ ١٥٢	١٣ ١٤٣	١٣ ٨٣٦
= المعروض النقدي (ع١)	١٨ ١٧٤	١٩ ١٨٢	١٨ ٦٨٠	١٩ ٧٥٩
+ المعروض شبه النقدي	٥٠ ٢٩٢	٥٤ ٧٠٠	٥١ ٧٧٠	٥٩ ٤٤١
بالعملة المحلية	٣٥ ٣٦٩	٣٨ ٧٦٢	٣٧ ٢٤٩	٤٢ ٩٢١
بالعملة الأجنبية	١٤ ٩٢٣	١٥ ٩٣٨	١٤ ٥٢١	١٦ ٥٢٠
= المعروض النقدي (ع٢)	٦٨ ٤٦٦	٧٣ ٨٨٢	٧٠ ٤٥٠	٧٩ ٢٠٠

المصدر: Central Bank of the United Arab Emirates, *Statistical Bulletin,* July-September 1995.

(ب) الاقتصادات الأكثر تنوعاً

'١' مصر

ازداد المعروض النقدي ع٢ في مصر بنحو ٧ر٤ في المائة، من ٨ر١٣٦ مليار جنيه مصري في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٤ إلى ٩ر١٤٦ مليار جنيه مصري في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥ (ولم تتوافر البيانات عن السنة الكاملة حتى الآن). وكانت معظم الزيادة ترجع إلى المعروض شبه النقدي الذي ارتفع بنسبة ٣ر٧ في المائة، من ٦ر١٠٨ مليار جنيه مصري إلى ٦ر١١٦ مليار جنيه مصري (الجدول ٤٢). وتعكس الزيادة في المعروض شبه النقدي تضييق الفجوة بين أسعار الفائدة على الودائع بالجنيه المصري وبالدولار الأمريكي. ويتجه الرأي إلى أن المساهمة الكبيرة لقطاع الأسرة في المعروض شبه النقدي

والتي بلغت ٥ر٧٣ في المائة منه، كانت نتيجة هذا التطور في الفروق بين أسعار الفائدة على الجنيه المصري وأسعار الفائدة على الدولار الأمريكي(٨٤).

الجدول ٤٢- مصر: المعروض النقدي، ١٩٩١-١٩٩٥
(بمليارات الجنيهات المصرية)

	حزيران/يونيو				أيلول/سبتمبر	آذار/مارس
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٩٥
العملات المتداولة	١ر١٣	٣ر١٤	٣ر١٦	١ر١٩	٤ر٢٠	٠ر٢١
+ الودائع المعجلة	٥ر٨	٨ر٦	٢ر٨	١ر٩	١ر٩	٩ر٣
= المعروض النقدي (ع١)	٩ر١٨	١ر٢١	٥ر٢٤	٢ر٢٨	٥ر٢٩	٣ر٣٠
+ المعروض شبه النقدي	٨ر٧٢	٥ر٨٣	٣ر٩٧	٦ر١٠٨	١ر١١١	٦ر١١٦
= المعروض النقدي (ع٢)	٧ر٩١	٦ر١٠٤	٨ر١٢١	٨ر١٣٦	٦ر١٤٠	٩ر١٤٦

المصدر: For 1991 (June) - 1994 (September), see National Bank of Egypt, *Economic Bulletin,* volume XXXXVIII, No. 2, 1995; for 1995 (March), see Central Bank of Egypt, *Economic Review,* volume XXXV, No. 3, 1994/1995.

وكان ازدياد حصة القطاع الخاص من مجموع القروض المحلية، التي كانت تقدر بنسبة ٨ر٤١ في المائة في حزيران/يونيو ١٩٩٤ ثم بلغت نحو ٣ر٤٧ في المائة في آذار/مارس ١٩٩٥، من نتائج زيادة أنشطة القطاع الخاص، الذي يتلقى التشجيع من الحكومة في إطار جهود الخصخصة التي تبذلها. وقد أدى ذلك إلى الانخفاض في حصة القطاع العام من مجموع القروض المحلية، إذ هبطت من ٣٨ في المائة إلى نحو ٥ر٣٢ في المائة. ويعتبر التغير في هيكل الائتمان المحلي دليلاً على مواصلة تنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع نمو القطاع الخاص واستثماراته.

٢' الأردن

قام البنك المركزي الأردني على مدى السنوات القليلة الماضية بتطبيق سياسات جديدة في الإدارة النقدية، تجلت في إصدار شهادات ايداع باعتبارها وسيلة من وسائل التحكم النقدي غير المباشرة، بحيث تحل محل الوسائل التقليدية للتحكم النقدي مثل نسبة الاحتياطي من الودائع المصرفية لدى البنك المركزي والقيود المفروضة على التسهيلات الائتمانية المصرفية. والهدف الرئيسي لوسائل سياسات الادارةالنقدية الجديدة هي التحكم في المعروض النقدي ومن ثم في معدل التضخم. وكان من نتائجها ازدياد المعروض النقدي ع٢ بما لا يزيد على نحو ٦ر٦ في المائة في عام ١٩٩٦، بالمقارنة بنسبة ٨ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٣ر٩ في المائة في عام ١٩٩٣ (الجدول ٤٣).

وكانت الزيادة في المعروض النقدي ع٢ ترجع بصفة رئيسية إلى الزيادة في الودائع لأجل والودائع الادخارية بنسبة ١٠ في المائة، إذ ارتفعت من ١ر٣ مليار دينار أردني في عام ١٩٩٤ إلى ٤ر٣ مليار

(٨٤) Central Bank of Egypt, *Economic review*, volume XXXV, No. 3, 1994/1995.

دينار أردني في ١٩٩٥. وظل المعروض النقدي ع١ في عام ١٩٩٥ دون تغيير تقريباً عما كان عليه عام ١٩٩٤، كما كان الانخفاض في كمية العملة المتداولة يبلغ ٢٢ مليون دينار أردني، وكانت تقابله زيادة مساوية له تقريباً في الودائع المعجلة. وكان التأثير التوسعي للتغير الذي طرأ على صافي الأصول الأجنبية في عام ١٩٩٥ يتجاوز فيما يبدو التغير في صافي الأصول المحلية. وبينما كانت مساهمة الأول في زيادة المعروض النقدي تصل إلى نحو ٦ر٦١ في المائة، بالمقارنة بنسبة ٤ر٢٨ في المائة عام ١٩٩٤، انخفضت مساهمة الأخير من ٦ر٧١ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٤ر٣٨ في المائة عام ١٩٩٥[٨٥].

الجدول ٤٣- الأردن: المعروض النقدي، ١٩٩٢-١٩٩٥
(بملايين الدينارات الأردنية)

	١٩٩٢	١٩٩٣[أ]	١٩٩٤	١٩٩٥
العملات المتداولة	٩ر١ ٠٠٣	٩ر١ ٠٤٧	٦ر١ ٠٧٢	٩ر١ ٠٥٠
+ الودائع المعجلة	٢ر٧١٢	٢ر٦٨٢	٦ر٦٧٣	٧ر٦٩٤
= المعروض النقدي (ع١)	١ر١ ٧١٦	١ر١ ٧٣٠	٢ر١ ٧٤٦	٦ر١ ٧٤٥
+ المعروض شبه النقدي	٩ر٢ ٤٧٦	٧ر٢ ٧٥١	٣ر٣ ٠٩٥	٢ر٣ ٤١٤
= المعروض النقدي (ع٢)	٠ر٤ ١٩٣	٨ر٤ ٤٨١	٥ر٤ ٨٤١	٨ر٥ ١٥٩
العوامل التي تؤثر في المعروض النقدي				
التغير في صافي الأصول المحلية	٢ر٤٤٢	(-٣ر٣٨)	٤ر٢٥٧	٢ر١٢٢
التغير في صافي الأصول الأجنبية	٣ر٣٣	(-١ر٦١)	٣ر١٠٢	١ر١٩٦

المصدر: Central Bank of Jordan, *Monthly Statistical Bulletin,* June 1995 and January 1996.

ملاحظة: ( ) معناها مقدار سلبي.

(أ) اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ أعيد تصنيف البيانات وفقا للتعريفات الجديدة للقطاعات النقدية.

'٣' لبنان

يعتبر المردود المرتفع لأذون الخزانة التي أصدرها البنك المركزي اللبناني العامل الرئيسي وراء الزيادة الكبيرة في الودائع المعجلة والادخارية للقطاع الخاص، والتي بلغت نسبتها نحو ٣ر١٣ في المائة، أي من ٧١٥٠ مليار ليرة لبنانية في ١٩٩٤ إلى ٦ر٨١٠٢ مليار ليرة لبنانية عام ١٩٩٥ (الجدول ٤٤). ولم يزد المعروض النقدي ع١ إلا زيادة طفيفة أي من ١٤٣٧ مليار ليرة لبنانية إلى ١٥٦١ مليار ليرة لبنانية. وتدل الزيادة الطفيفة في الودائع المعجلة على أن القروض المصرفية بالليرة اللبنانية للقطاع الخاص ظلت عند الحد الأدنى، والواقع أن القروض المصرفية بالدولار إلى القطاع الخاص تقدر

(٨٥) Central Bank of Jordan, *Annual Report,* 1995.

بنحو ٨٢ في المائة من مجموع القروض المصرفية، وكانت الودائع الدولارية تبلغ نحو ٥٨ في المائة من مجموع الودائع المصرفية عام ١٩٩٥.

الجدول ٤٤- لبنان: المعروض النقدي، ١٩٩١-١٩٩٥
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
العملات المتداولة	٤٨٤ر٦	٧٩٨ر٠	٧١٤ر٧	٩٣٨ر٧	١ ٠٤٦ر٢
+ الودائع المعجلة	٢٠٤ر٨	٤٠١ر٤	٤٢٨ر٧	٤٩٨ر١	٥١٤ر٤
= المعروض النقدي (ع١)	٦٨٩ر٤	١ ١٩٩ر٤	١ ١٤٣ر٤	١ ٤٣٦ر٨	١ ٥٦٠ر٦
+ المعروض شبه النقدي	١ ٤٦١ر٦	٣ ١٩٣ر٧	٤ ١٦٥ر٤	٧ ١٥٠ر٠	٨ ١٠٢ر٦
= المعروض النقدي (ع٢)	٢ ١٥٢ر٠	٤ ٣٩٣ر١	٥ ٣٠٨ر٨	٨ ٥٨٦ر٨	٩ ٦٦٣ر٢

المصدر: For 1991-1994, see Banque du Liban, *Quarterly Bulletin,* first and second quarters, 1995; for 1995, see Banque du Liban, *Monthly Bulletin,* December 1995.

وكان الارتفاع في المعروض شبه النقدي هو في الواقع العامل الأساسي وراء الزيادة في المعروض النقدي ع٢ بنحو ٥ر١٢ في المائة، من ٨ر٨٥٨٦ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٤ إلى ٢ر٩٦٦٣ مليار ليرة لبنانية في ١٩٩٥.

٢- سعر الفائدة

(أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي

'١' الكويت

يخول قانون النقد والمصارف رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٨، والتعديل التشريعي للمادة ١٦٦ من القانون التجاري الكويتي لسنة ١٩٦١، البنك المركزي الكويتي أن يحدد أسعار الفائدة على الدينار الكويتي ويضع حدوداً لها[٨٦].

وكان البنك المركزي الكويتي قبل عام ١٩٨٧ يتولى إدارة السيولة المالية المحلية، استناداً إلى هيكل ثابت لأسعار الفائدة، من خلال استخدام أذون الخزانة وودائع البنك المركزي الكويتي. ولكن العمل بذلك توقف في عام ١٩٨٨ في أعقاب إصدار أذون الخزانة، وهكذا فمنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ أصبح تحديد أسعار الفائدة في الكويت يجري في إطار علاقتها بسعر الخصم للبنك المركزي الكويتي، وهو عادة ما يجري تعديله وفقاً للتغير في أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، فتقرر أن يكون الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع لأجلٍ يقل عن ٣٠ يوماً مساوياً لسعر الخصم. ولكن قرار البنك

(٨٦) National Bank of Kuwait, *Economic and Financial Quarterly, III/1995*.

المركزي الكويتي في شباط/فبراير ١٩٩٥ بإلغاء الحد الأدنى لأسعار الفائدة على حسابات الودائع والمدخرات قطع الصلة المباشرة التي كانت تربط سعر الخصم بهيكل سعر الفائدة. ومع ذلك فإن سعر الخصم نفسه ما يزال يعتبر أساساً لسعر الفائدة.

وتمشياً مع الاتجاه العام في عام ١٩٩٣ في البلدان المتقدمة إلى تخفيض أسعار الفائدة، خصوصاً في الولايات المتحدة، قام البنك المركزي الكويتي بتخفيض سعر الخصم أربع مرات في الفترة من ٢٥ نيسان/ابريل إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ووصل مجموع التخفيضات إلى ١ر٢٥ نقطة مئوية، أي من ٧ إلى ٥ر٧٥ في المائة (الجدول ٤٥). وعندما حدث التخفيض الأول للسعر، أي إلى ٧ في المائة، سمح البنك المركزي الكويتي للمصارف بأن تحدد منحنى عائد سعر الفائدة بأنفسها طالما كان الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع لأجل لا يقل عن ٣٠ يوماً مساوياً لسعر الخصم. كما قام كذلك أيضاً برفع الهوامش التي تزيد على سعر الخصم، مما أدى إلى توسيع المسافة بين أقصى أسعار الفائدة على القروض والحد الأدنى لأسعار الفائدة على الودائع بمقدار يتراوح بين ٥ر٠ و ٥ر٢ نقطة مئوية. وقد أدت هذه الاجراءات إلى تخفيض متوسط تكلفة الأرصدة للمصارف، وزادت من ربحية المصارف، ودعمت من دور قوى السوق في تحديد أسعار الفائدة.

الجدول ٤٥- الكويت: تطور سعر الخصم من آذار/مارس ١٩٨٧ إلى نيسان/ابريل ١٩٩٥

قبل آذار/مارس ١٩٨٧	النسبة المئوية(*)
آذار/مارس ١٩٨٧	٥ر٥٠
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧	٥ر٠٠
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨	٧ر٥٠
نيسان/ابريل ١٩٩٣	٧ر٠٠
تموز/يوليو ١٩٩٣	٦ر٧٥
أيلول/سبتمبر ١٩٩٣	٦ر٢٥
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣	٥ر٧٥
آب/أغسطس ١٩٩٤	٦ر٢٥
أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	٦ر٥٠
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤	٧ر٠٠
شباط/فبراير ١٩٩٥	٧ر٥٠
نيسان/ابريل ١٩٩٥	٧ر٢٥

المصدر: National Bank of Kuwait, *Economic & Financial Quarterly,* III/1995.

(*) كانت أسعار الخصم للقروض تزداد وفقاً لآجال استحقاق الأوراق التجارية المعنية.

وفي عام ١٩٩٤ ازداد سعر الخصم من جديد على ثلاث مراحل، فوصلت الزيادة في مجموعها إلى ١ر٢٥ نقطة مئوية، أي انها ارتفعت من ٥ر٧٥ إلى ٧ في المائة. ثم زادت من جديد في شباط/فبراير ١٩٩٥ إلى ٧ر٥، ثم انخفضت إلى ٧ر٢٥ في المائة في نيسان/ابريل من نفس السنة. وقد أدى هذا بدوره إلى زيادة الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع بالدينار الكويتي والحد الأقصى لسعر الفائدة

التعاقدي على القروض بالدينار الكويتي. أما الحد الأدنى لحسابات التوفير، والتي بدأ العمل بها لأول مرة في أواخر السبعينيات، وظل لا يتجاوز ٥ر٤ في المائة على امتداد معظم السنوات اللاحقة، فقد انخفض أولاً إلى ٥ر٣ في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ثم ارتفع في آب/أغسطس ١٩٩٤ إلى ٧٥ر٣ في المائة وظل عند ذلك المستوى منذ ذلك التاريخ.

وبدأ تحرير أسعار الفائدة على الودائع في شباط/فبراير ١٩٩٥ عندما ألغى البنك المركزي الكويتي الحد الأدنى لأسعار الفائدة على حسابات الودائع والتوفير إلى جانب إلغاء الحد الأقصى للرسوم والعمولات التي يجوز للمصارف أن تفرضها.

'٢' قطر

يرتبط تطور أسعار الفائدة في قطر عادةً بأسعار الفائدة على الدولار الأمريكي في الأسواق المالية الدولية، بسبب ارتباط الريال القطري بالدولار الأمريكي. ولكن البنك المركزي القطري أصدر في الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩٥ عدداً من التوجيهات المتعلقة بتنظيم أسعار الفائدة، وأسعار الخصم وأسعار إعادة الخصم. وكان أهم هذه التوصيات ما يلي:

(أ) التوجيه رقم ٩٥/١٠٦ المتعلق بإعادة العمل بالنظم السابقة للخصم وإعادة الخصم دعماً لمتطلبات السيولة في القطاع المصرفي؛

(ب) التوجيه رقم ٩٥/١٠٧ المتعلق بتثبيت سعر الخصم واعادة الخصم بنسبة ٦ في المائة، بحيث يحل السعر الجديد محل سعر فائدة البنك المركزي وهو ٦ر٣٥، مع هامش يزيد أو ينقص ٥ر٠ في المائة، وبحيث تهتدي به المصارف في تحديد الفائدة على التسهيلات الائتمانية. كما يأمر التوجيه المصارف باستمرار تطبيق هامش البنك المركزي أي باضافة أو طرح ٥ر٠ في المائة من أسعار الخصم وإعادة الخصم بالنسبة للودائع بالعملة المحلية.

'٣' الامارات العربية المتحدة

ارتفعت أسعار الفائدة المحلية في الامارات العربية المتحدة في الفترة من حزيران/يونيو ١٩٩٤ إلى آذار/مارس ١٩٩٥، وزادت أسعار الفائدة على القروض المصرفية من ١٤ر٧ في المائة إلى ٧٢ر٧ في المائة، وأسعار الفائدة على ودائع المصارف من ٧٥ر٣ في المائة إلى ٩٨ر٤ في المائة (الجدول ٤٦) ولكن أسعار الفائدة انخفضت في حزيران/يونيو ١٩٩٥، مواكبة لانخفاض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي الذي يرتبط به الدرهم الاماراتي، كما انخفضت أسعار الفائدة على القروض إلى ٦٤ر٧ في المائة وعلى الودائع إلى ٩٧ر٤ في المائة.

ووفقاً لاتجاهات أسعار الفائدة على القروض والودائع المصرفية، شهد النصف الأول من عام ١٩٩٥ تغيرات في هيكل القروض والودائع المصرفية حسب أسعار الفائدة السارية. وفيما يتعلق بالقروض المصرفية للمقيمين في البلد ازدادت الأهمية النسبية للقروض التي تقل فائدتها عن ٤ في المائة إذ ارتفعت من ٦ر٢١ في المائة من مجموع القروض المصرفية في عام ١٩٩٤ إلى ٣ر٢٢ في المائة منها في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٥. وانخفضت الأهمية النسبية للقروض التي تبلغ أسعار الفائدة عليها ٤ في المائة فأكثر من ٤ر٧٨ في المائة إلى ٧ر٧٧ في المائة. كما حدثت بعض التغيرات

كذلك في هيكل الودائع لأجل، إذ ازدادت الأهمية النسبية للودائع لأجل التي تبلغ أسعار الفائدة عليها ٤ في المائة فأكثر، فزادت من ٨١ في المائة في نهاية ١٩٩٤ إلى ١ر٨٤ في المائة في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٥. ولكن الأهمية النسبية للودائع التي تقل أسعار الفائدة عليها عن ٤ في المائة انخفضت من ١ر١٩ في المائة إلى ٨ر١٥ في المائة[٨٧].

الجدول ٤٦- الامارات العربية المتحدة: تطور أسعار الفائدة على القروض المصرفية والودائع لأجل في المصارف، ١٩٩٢-١٩٩٥ (حزيران/يونيو)

	القروض المصرفية	الودائع لأجل في المصارف
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢	٧ر٥٠	٣ر٦٥
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣	٧ر٠٧	٣ر٢٥
آذار/مارس ١٩٩٤	٧ر١٥	٣ر٣١
حزيران/يونيو ١٩٩٤	٧ر١٤	٣ر٧٥
أيلول/سبتمبر ١٩٩٤	٧ر٣٣	٤ر٣٢
كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	٧ر٦١	٤ر٨٩
آذار/مارس ١٩٩٥	٧ر٧٢	٤ر٩٨
حزيران/يونيو ١٩٩٥	٧ر٦٤	٤ر٩٧

المصدر: Central Bank of the United Arab Emirates, *Economic Bulletin*, 1995.

(ب) الاقتصادات الأكثر تنوعاً

'١' مصر

في إطار تحرير أسعار الفائدة على الجنيه المصري في كانون الثاني/يناير ١٩٩١، تمهيداً للشروع في تنفيذ برنامج الاصلاح الهيكلي الاقتصادي لمصر، والذي كان من المقرر أن تتفق عليه مع صندوق النقد الدولي أثناء ذلك العام، سمحت الحكومة للمصارف المصرية أن تحدد أسعار الفائدة التي تراها على القروض والودائع. وكانت أسعار الفائدة العالية التي حددتها المصارف للودائع بالجنيه المصري، وما تلا ذلك من فجوة واسعة بين أسعار الفائدة على هذه الودائع وأسعار الفائدة على العملات الأجنبية، والتي وصلت إلى نحو ١٢ في المائة عام ١٩٩٣، سبباً في تحويل جانب كبير من الودائع بالعملات الأجنبية إلى ودائع بالجنيه المصري، وإلى قيام المصريين بإعادة كمية كبيرة من الأصول التي يملكونها بالعملات الأجنبية في الخارج إلى مصر. وقد ساعد على ذلك ثبات سعر صرف الجنيه المصري والذي تحدد في سياق الاتفاق المشار اليه. ورغم انخفاض أسعار الفائدة على الودائع ما بين عام ١٩٩٣ و ١٩٩٥ (الجدول ٤٧) استمر اتساع المسافة التي تفصل بين هذه الأسعار وبين أسعار الفائدة على الدولار في الأسواق المالية الدولية، إذ بلغت نحو ١٠ في المائة في عام ١٩٩٤ ونحو ٥ر٨ في المائة

(٨٧) United Arab Emirates, Central Bank *Economic Bulletin*, 1995.

عام ١٩٩٥. وانخفضت أسعار الفائدة على القروض المصرفية، التي كانت قد حُددت بنسبة ٢٢ في المائة في حزيران/يونيو ١٩٩٣، فأصبحت ١٤ في المائة في آذار/مارس ١٩٩٥، لكنه لما كانت رسوم وعمولة إدارة الائتمان المصرفي تتراوح بين ٣ و ٦ في المائة، فلا بد أن نعتبر أن متوسط أسعار الفائدة على القروض المصرفية كان يبلغ نحو ١٨ في المائة في آذار/مارس ١٩٩٥، ثم انخفض بنحو نقطة مئوية واحدة في نهاية العام.

الجدول ٤٧- مصر: تطور أسعار الفائدة على الودائع والقروض المصرفية من حزيران/يونيو ١٩٩٣ إلى آذار/مارس ١٩٩٥

	١٩٩٣		١٩٩٤		١٩٩٥
	حزيران/يونيو	كانون الأول/ ديسمبر	حزيران/يونيو	كانون الأول/ ديسمبر	آذار/مارس
الودائع لأجل					
شهر-ثلاثة شهور	١١ر٦٠	٧ر٦٠	٩ر٠٠	٧ر٥٠	٧ر٥٠
٦ شهور-سنة	١٣ر٧٥	١٢ر٢٥	١٠ر٩٠	١٠ر٥٠	١٠ر٢٥
سنة-سنتين	١٣ر٠٥	١١ر٧٠	١٠ر٣٠	٩ر٨٠	٩ر٦٠
٥ سنوات فأكثر	١٢ر١٠	٧ر٨٠	٩ر١٠	٨ر٨٠	٨ر٥٠
الودائع الادخارية	١٢ر٩٠	١٢ر٢٥	١١ر٠٠	١٠ر٩٠	١٠ر٥٥
القروض المصرفية	٢٢ر٠٠	١٩ر٥٠	١٦ر٠٠	١٦ر٠٠	١٤ر٠٠

المصدر: National Bank of Egypt, *Economic Bulletin,* vol. XXXXVIII, No. 2, 1995.

٢' الأردن

طرح البنك المركزي الأردني في عام ١٩٩٤ شهادات ايداع بالدينار الأردني، ذات عائد مرتفع، مما يعتبر عاملاً رئيسياً انعكست آثاره الايجابية على أسعار الفائدة على الودائع لأجل. وارتفع سعر الفائدة من ٧ر٠٩ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٧ر٦٨ في المائة عام ١٩٩٥ (الجدول ٤٨). ولكن السعر كان ما يزال أقل بكثير عن مستواه عام ١٩٩١ إذ كان ٨ر١١ في المائة آنذاك. وأدى الارتفاع في أسعار الفائدة على الودائع المصرفية لأجل إلى زيادة أسعار الفائدة على القروض المصرفية إلى مستوى يتراوح بين ١١ر٥ و ١٤ في المائة على القروض التي يقل أجل استحقاقها عن سنة واحدة، وإلى ١٥ في المائة وأكثر على القروض لمدة تزيد على سنة، وفقاً لنوع الضمان المقدم عليها.

ومع ذلك فقد لوحظ تفضيل عملاء المصارف لحيازة مقادير كبيرة من ودائعهم بالعملات الأجنبية بدلاً من الدينار الأردني، وتغطية احتياجاتهم من الدينارات عن طريق الاقتراض من المصارف، والمتوقع أن يمثل ذلك ضغطاً على أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة ارتفاعها. وإزاء الاتجاه إلى أسعار الفائدة المرتفعة، أصبح الاستثمار في السندات الطويلة الأجل بل وفي الأسهم يتضمن بعض المخاطرة، مما أرغم الأسر وقطاعات كبيرة من رجال الأعمال في القطاع الخاص إلى تحويل الاستثمارات إلى ودائع مصرفية.

الجدول ٤٨- الأردن: تطور أسعار الفائدة على القروض والودائع المصرفية، ١٩٩١-١٩٩٥

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الائتمان المصرفي					
السلفيات	١١ر٧٤	١١ر٤٤	١١ر١١	١٠ر٩٤	١١ر٣٩
القروض	١٠ر٣٧	١٠ر١٦	١٠ر٢٣	١٠ر٤٨	١٠ر٦٥
الأذون	١٢ر١٨	١١ر٩٠	١١ر٠٧	١١ر٢٧	١١ر٥٥
الودائع المصرفية					
الودائع المعجلة	١ر٤٣	٠ر٧٦	٠ر٩٣	١ر٠٣	١ر٠٤
الودائع الادخارية	٥ر٠٣	٤ر٩١	٥ر١٣	٤ر٩٤	٤ر٩٤
الودائع لأجل	٨ر١١	٧ر١٨	٦ر٨٨	٧ر٠٩	٧ر٦٨
شهادات الإيداع	--	--	٧ر٢٧	٧ر٦٦	٨ر٢٢

المصدر: Central Bank of Jordan, *Thirty-second Annual Report*, 1995.

٣- سعر الصرف

تعرضت عملات بلدان منطقة الإسكوا التي تتمتع بترتيبات أسعار الصرف المرنة لانخفاض فعلي في سعر الصرف الاسمي عام ١٩٩٥. كما تعرضت عملات بلدان منطقة الإسكوا المرتبطة بالدولار الأمريكي لانخفاض فعلي في سعر الصرف الاسمي أيضا بسبب انخفاض قيمة الدولار الأمريكي. وكانت بلدان مجلس التعاون الخليجي وحدها، بسبب أدائها السعري المرتفع، هي التي تعرضت لانخفاض سعر الصرف الاسمي والحقيقي، وكانت الأردن وحدها، من بين البلدان التي ترتبط عملتها بسلة عملات منوعة، هي التي تعرضت لانخفاض فعلي في سعر الصرف الاسمي والحقيقي(٨٨).

ولما كان الريال السعودي مرتبطاً بالدولار، فقد تعرض لانخفاض فعلي في سعر الصرف الاسمي له بلغ نحو ٧ في المائة خلال السنة المنتهية في أيار/مايو ١٩٩٥. ولكن الاحتياطيات الكبيرة من العملات الأجنبية التي تملكها المملكة العربية السعودية مكنتها من الحفاظ على قابلية تحويل عملتها. كذلك أدى ارتباط الدرهم الإماراتي بالدولار إلى انخفاض قيمته إزاء معظم العملات الدولية الرئيسية، وفقاً لانخفاض قيمة الدولار بالنسبة لها. ويُقدر الانخفاض الفعلي في سعر الصرف الاسمي للدرهم بنحو ٦ر٥ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي السنة المنتهية في حزيران/يونيو ١٩٩٥ انخفض سعر الصرف الفعلي والحقيقي للريال العماني بنحو ٨ر٥ في المائة، ولكنه استمر على ثباته النسبي خلال النصف الثاني من السنة.

(٨٨) International Monetary Fund, *Macro-economy of the Middle East and North Africa: Exploiting Potential for Growth and Financial Stability* (Washington, D.C., October 1995).

وفيما يلي ملخص للتطورات في أسعار صرف العملات لعدد من بلدان منطقة الإسكوا.

(أ) بلدان مجلس التعاون الخليجي

'١' الكويت

استمر سعر صرف الدينار الكويتي على ثباته النسبي في مقابل العملات الدولية الرئيسية في عام ١٩٩٥، في سياق نظام سلة العملات. ويمكننا استنتاج هذا الثبات النسبي إذا قارنا التغير في سعر صرف الدولار الأمريكي إزاء الدينار الكويتي، من ناحية، وإزاء العملات الدولية الرئيسية من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال كان الفرق بين أعلى مستوى وأدنى مستوى لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي في عام ١٩٩٥ لا يزيد على ٤٤ر٠ من الفلس (أي ١٤ر٠ في المائة) من: دولار = ٢٩٩٢٣ر٠ دينار كويتي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ إلى دولار = ٢٩٩٦٧ر٠ دينار كويتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بينما وصل الفارق إلى ٣ر٤ في المائة في مقابل المارك الألماني، و ٤ في المائة في مقابل الين الياباني، و ٨ر٣ في المائة في مقابل الجنيه الاسترليني، و ٣ في المائة في مقابل الفرنك الفرنسي.

وكان ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة من العملات الرئيسية للبلدان التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية قوية مع الكويت، له فعاليته في الحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي. ومع ذلك فإن هذا الاستقرار النسبي يعتمد على الاستقرار العام في المنطقة، إذ إن عدم الاستقرار يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الدولار نقداً وتحويل الدولارات إلى الخارج وإلى السحوبات النقدية بالدينار الكويتي، مثلما حدث في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ عندما تردد وجود حشود للقوات العراقية بالقرب من الحدود الكويتية، مما دفع البنك المركزي الكويتي إلى التدخل السريع لتوفير السيولة بالدينار الكويتي والدولارات للمصارف المحلية.

'٢' الامارات العربية المتحدة

أدى تثبيت ربط سعر صرف الدرهم الاماراتي بالدولار إلى انخفاض قيمة الدرهم في مقابل معظم العملات الرئيسية في النصف الأول من عام ١٩٩٥. وقد انخفض سعر صرف الدرهم، بالمقارنة بمتوسط سعره خلال عام ١٩٩٤، في نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٥ بنسبة ٢ر٩ في المائة في مقابل الفرنك السويسري، و ٨ر٨ في المائة في مقابل المارك الألماني، و ٧ر٨ في المائة في مقابل الغلدر الهولندي، و ٩ر٦ في المائة في مقابل الفرنك الفرنسي، و ١ر٣ في المائة في مقابل الجنيه الاسترليني.

وإزاء استمرار التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي والانخفاض اللاحق في الدولار، زاد انخفاض الدرهم الإماراتي في مقابل معظم العملات المذكورة آنفاً أثناء الربع الثاني من عام ١٩٩٥، فانخفض سعر صرفه بنسبة ٩ر٦ في المائة في مقابل الفرنك السويسري، و ٥ر٥ في المائة في مقابل المارك الألماني، و ٧ر٥ في المائة في مقابل الغلدر الهولندي، و ٨ر٤ في المائة في مقابل الفرنك الفرنسي.

(ب) الاقتصادات الأكثر تنوعاً

'١' الأردن

حرصاً على تبديد المخاوف من تخفيض قيمة الدينار الأردني وإتاحة الفرصة للمتعاملين بالدينار في اغتنام مزية الفرق في أسعار الفائدة بين الودائع بالدينار وبالدولار، قرر البنك المركزي الأردني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عدم مواصلة ربط الدينار بسلة العملات الدولية الرئيسية وربط الدينار الأردني بدلاً من ذلك بالدولار الأمريكي بحيث يكون سعر الصرف هو دولار = ٧٠٩ر٠ دينار أردني، وهكذا انخفضت قيمة الدينار الأردني في مقابل معظم العملات الرئيسية بمعدلات تتراوح بين ٣ر٠ في المائة مقابل الدولار، و ٨ر١٣ في المائة مقابل الفرنك السويسري.

'٢' لبنان

في أعقاب التحسُّن في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار، أي من متوسط السعر الذي كان يبلغ ٦٤٧ ١ ليرة لبنانية للدولار في ١٩٩٤ إلى ٥٩٦ ١ ليرة لبنانية للدولار عام ١٩٩٥، أصدرت الحكومة اللبنانية مرسوماً في آخر ١٩٩٥ يقضي بأن تكون جميع معاملات تجارة التجزئة بالليرة اللبنانية بدلاً من الدولارات الأمريكية. وكانت الحكومة اللبنانية تستهدف بهذا المرسوم أيضا تشجيع المودعين في المصارف على تحويل حسابات ودائعهم بالدولار إلى ودائع بالليرة اللبنانية.

'٣' اليمن

قامت جمهورية اليمن في أوائل ١٩٩٦ بإلغاء سعر الصرف الرسمي للريال اليمني، وهي الخطوة التي اتخذتها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي اليمني. وهكذا تم تخفيض الريال اليمني في آذار/مارس ١٩٩٥ فبعد أن كان الدولار يساوي ١٢ ريالاً يمنياً أصبح يساوي ٥٠ ريالاً يمنياً. وكان سعر الصرف في السوق الحرة، قبل إلغاء سعر الصرف الرسمي، هو ١٣٠ ريالاً يمنياً، تقريباً، للدولار. ولاعتبارات الميزانية تحسب الحكومة اليمنية سعر الصرف على أساس مائة ريال يمني للدولار.

باء- الأعمال المصرفية

استمر التضييق الذي اتسمت به الأسواق المصرفية في منطقة الإسكوا خلال معظم فترات ١٩٩٤ سائداً في النصف الأول من عام ١٩٩٥، ثم اتجهت الأسواق المصرفية إلى الانفراج كثيراً في النصف الثاني من السنة نتيجة لازدياد النشاط الاقتصادي. وكان من العوامل التي ساهمت في هذا التحول زيادة الايرادات النفطية لبلدان مجلس التعاون الخليجي وإيرادات بلدان أخرى في منطقة الإسكوا من التجارة في الخدمات وخصوصاً السياحة. وأدى ازدهار النشاط إلى تحقيق معظم مصارف منطقة الإسكوا أرباحاً قياسية في عام ١٩٩٥، رغم وجود بعض العوامل المعوقة كان من أهمها أسعار الفائدة المرتفعة نسبياً، واستمرار اضطرار المصارف إلى زيادة مخصصاتها للقروض المعدومة، التي كانت قدمتها في الثمانينيات وأوائل التسعينيات؛ وانخفاض الدخل المتولد من التجارة في الأوراق المالية، واستمرار الضغط للإبقاء على معايير الملاءة المالية المقبولة دولياً.

ومع ذلك فقد واصلت معظم المصارف في بلدان منطقة الإسكوا جهودها في عام ١٩٩٥ لتنمية مشاركتها في الأعمال المصرفية الخاصة بتجارة التجزئة والتجارة الاستهلاكية مما أدى إلى زيادة نصيب الأخيرة من السوق المصرفية للمنطقة إلى ٥٥ في المائة بعد أن كانت ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٤. وكانت المصارف في عام ١٩٩٥، في عدد من بلدان منطقة الإسكوا، تتمتع بثمار الترشيد الذي فرضته عليها السلطات النقدية، خصوصاً من حيث الإدماج وغيره من الاصلاحات الهيكلية. وانتفعت المصارف أيضا بالمشاركة في جهود الخصخصة الحكومية بتقديم الضمانات والخدمات الاستشارية المالية، من خلال تدبير مبيعات شركات القطاع العام. وكانت جهود الخصخصة الذي تبذلها الحكومات في عدد من بلدان منطقة الإسكوا، وبصفة خاصة مصر وبعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، تشجع المصارف في هذه البلدان على إنشاء صناديق مشتركة للاستثمار في الأوراق المالية المحلية والإقليمية، بحيث تزيد من الفرص المتاحة للمصارف لتنويع مصادر دخلها من ناحية، وللمساهمة في تنمية الأسواق المالية للمنطقة وإنشاء روابط أوثق فيما بين هذه الأسواق من ناحية أخرى.

وفيما يلي ملخص للتطورات المصرفية في عدد من بلدان منطقة الإسكوا.

١- بلدان مجلس التعاون الخليجي

(أ) البحرين

كانت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية البحرينية لا تزيد في عام ١٩٩٥ إلا زيادة طفيفة عنها في ١٩٩٤، إذ ارتفعت من ٩ر٢٦١٨ مليون دينار بحريني إلى ٥ر٢٦٢٢ مليون دينار بحريني (الجدول ٤٩). ورغم أن معظم بنود الميزانية المجمّعة تتضمن بعض الزيادة، فإن هذه الزيادة قد امتصها الانخفاض في كل من الأصول والخصوم الأجنبية. فعلى حين انخفضت الأصول الأجنبية بنحو ٦ر٧ في المائة، أي من ٦ر١٤٠٣ مليون دينار بحريني في عام ١٩٩٤ إلى ٤ر١٢٩٦ مليون دينار بحريني في ١٩٩٥، انخفضت الخصوم الأجنبية بنحو ١٧ في المائة، من ٥ر٦٢٩ مليون دينار بحريني إلى ٦ر٥٢٢ مليون دينار بحريني.

وكما كان الحال في عام ١٩٩٤، كانت نتائج المصارف التجارية البحرينية متفاوتة في عام ١٩٩٥، بسبب استمرار الانتكاسات في الأسواق الدولية للسندات المصرفية، وانخفاض الأنشطة الاقتصادية في البحرين. وقد حققت معظم المصارف التجارية في البحرين، والصغيرة منها على وجه الخصوص، زيادة في أرباحها عام ١٩٩٥، ولو بمعدلات أقل من معدلات عام ١٩٩٤. أما أكبر مصرفين، وهما بنك البحرين الوطني وبنك البحرين والكويت، وهما يستأثران معاً بنحو ٧٥ في المائة من مجموع الأصول المصرفية، و ٦٠ في المائة من مجموع القروض المصرفية، فقد انخفضت أرباحهما نتيجة انخفاض الدخل من الاستثمار. ولكن ربحية معظم المصارف البحرينية لم تتجاوز حدود الحصافة المقبولة دولياً. وسوف يعتمد أداؤهما في السنوات القليلة المقبلة، إلى حدٍ كبير، على التطورات في الاقتصاد العام للبحرين وعلى ما إذا كان الإنفاق الحكومي قادراً على مواصلة ضمان مستوى معقول من النمو.

وفي عام ١٩٩٥ انخفضت الاعتمادات الأجنبية فيما بين المصارف (الخصوم الأجنبية) إلى ٦ر٥٢٢ مليون دينار بحريني أي نحو ٢٠ في المائة من مجموع الخصوم بعد أن كانت تبلغ ٢٤ في المائة من الخصوم الكلية في عام ١٩٩٤. أما ودائع القطاع العام التي كانت تميل إلى الانخفاض في السنوات القليلة الماضية ولم تبدأ ارتفاعها إلا في عام ١٩٩٤، فقد حققت زيادة جديدة بلغت نحو ٤ر١

في المائة عام ١٩٩٥ أي من ٤٥٥ر٦ مليون دينار بحريني إلى ٤٦٢ر١ مليون دينار بحريني. وعلى العكس من ذلك كانت ودائع القطاع الخاص تسير في ازدياد مطرد في السنوات القليلة الماضية، وكانت حصتها في مجموع الأصول والخصوم تبلغ، في المتوسط، ٧٤ في المائة عام ١٩٩٤ ثم ارتفعت إلى ما يقل قليلاً عن ٥٠ في المائة عام ١٩٩٥.

الجدول ٤٩- البحرين: الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية، ١٩٩١-١٩٩٥
(بملايين الدينارات البحرينية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الأصول					
نقداً	١١ر٦	١١ر٨	١٣ر٦	١١ر٦	١٤ر٣
الرصيد لدى مؤسسة نقد البحرين	١٢٩ر٩	١٠٤ر٧	٥٩ر٢	٥٤ر٧	١١٠ر٣
التسهيلات الائتمانية[أ]	٥٩٥ر٢	٦٥٤ر٤	٧٨٩ر٤	٨٨٣ر٠	٩٢٤ر٧
الأصول الأجنبية	١ ٠٦٩ر٥	١ ٠٠٤ر٩	١ ١٤٠ر٩	١ ٤٠٣ر٦	١ ٢٩٦ر٤
الرصيد في المصارف المحلية	٣٣ر٣	٣٥ر٣	٣١ر٨	٢٥ر٢	٣٢ر٤
أصول أخرى	١٧٥ر٧	٢٣٦ر٩	٢٢٦ر٢	٢٤٠ر٨	٢٤٤ر٤
مجموع الأصول = مجموع الخصوم	٢ ٠١٥ر٢	٢ ٠٤٨ر٠	٢ ٢٦١ر٦	٢ ٦١٨ر٩	٢ ٦٢٢ر٥
الخصوم					
الودائع	١ ٤٨٣ر٧	١ ٤٢٩ر٩	١ ٥٠٠ر٣	١ ٦٥٧ر٥	١ ٧٥٦ر٤
ودائع القطاع الخاص	١ ٠٢٢ر٧	١ ٠٦٧ر٦	١ ١٢٧ر٦	١ ٢٠١ر٩	١ ٢٩٤ر٣
ودائع القطاع العام	٤٦١ر٠	٣٦٢ر٣	٣٧٢ر٧	٤٥٥ر٦	٤٦٢ر١
الخصوم الأجنبية	٥٨٥ر٧	٣٣٤ر٠	٤٥٨ر٥	٦٢٩ر٥	٥٢٢ر٦
مستحقات المصارف المحلية	٣٣ر٢	٣٥ر٣	٣١ر٨	٢٥ر٢	٤١ر٤
خصوم أخرى	١٠٠ر٧	٩٣ر٣	١٠١ر٨	١١٢ر٢	١١٦ر٧
رأس المال والاحتياطي	١١١ر٣	١٥٥ر٧	١٦٩ر١	١٩٤ر٥	١٨٥ر٤
مذكرات (نسب مئوية)					
تسهيلات ائتمانية/أصول	٢٩ر٥	٣٢ر٠	٣٤ر٩	٣٣ر٧	٣٥ر٣
تسهيلات ائتمانية/ودائع	٤٠ر١	٤٥ر٨	٥٢ر٦	٥٣ر٣	٥٢ر٦
ودائع/خصوم	٧٣ر٦	٦٩ر٨	٦٦ر٣	٦٣ر٣	٦٧ر٠

المصدر: Bahrain Monetary Agency, *Quarterly Statistical Bulletin*, December 1995.

(أ) القروض والسُلَف والأذون المخصومة.

وإزاء ذلك كله، فليس من المتوقع أن تواجه المصارف التجارية البحرينية صعوبات كبرى في التمويل في السنوات القليلة المقبلة، وهي بطبيعتها محافظة كما يتضح من انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع.

ويوجد في البحرين حالياً نحو ١٧٠ مؤسسة مالية دولية ومحلية (مثل المصارف، والمؤسسات المالية غير المصرفية، وشركات الاستثمار والوساطة التجارية). وقد انخفض عدد الوحدات المصرفية الأجنبية العاملة في البحرين من نحو ٧٥ إبّان ذروة نشاطها في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى ٤٨ في عام ١٩٩٥، ولكن مجموع أصولها ما يزال كبيراً إذ يتراوح بين ٥٣ر٤ مليار دولار و ٧٣ مليار دولار في العقد الماضي ووصل في عام ١٩٩٥ إلى ٦٤ر٣ مليار دولار، وهو نفس المستوى الذي كان عليه تقريباً في عام ١٩٩٤.

الجدول ٥٠- البحرين: الوحدات المصرفية الأجنبية، الأصول والخصوم، ١٩٨٩-١٩٩٥
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الأصول							
القروض للمؤسسات غير المصرفية	٩ر١١	٩ر٤	٩ر٨	٣ر١١	٩ر١٦	٣ر٢١	٣ر١٢
الأرصدة فيما بين المصارف	٦ر٥٦	٢ر٤٧	٨ر٣٩	٠ر٥٣	٥ر٣٧	٨ر٣٦	١ر٤٥
المصارف التجارية في البحرين	٤ر٠	٨ر٠	٣ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٤ر٠
الوحدات المصرفية الأجنبية	٨ر٤	٣ر٢	٩ر١	٤ر٢	٤ر٢	٩ر١	٨ر٢
خارج البحرين	٤ر٥١	١ر٤٤	٦ر٣٧	٤ر٥٠	٩ر٣٤	٧ر٣٤	٩ر٤١
أصول أخرى	١ر٤	٣ر٣	٨ر٣	٤ر٥	٩ر٥	٣ر٦	٩ر٦
مجموع الأصول = مجموع الخصوم	٦ر٧٢	٩ر٥٩	٤ر٥٣	٧ر٦٩	٣ر٦٠	٤ر٦٤	٣ر٦٤
الخصوم							
ودائع المؤسسات غير المصرفية	٤ر٢٢	٣ر١٧	٩ر١٦	٩ر١٥	٣ر١٩	٥ر٢٤	٥ر١٤
الأرصدة فيما بين المصارف	٨ر٤٤	٧ر٣٧	٣ر٣١	٤ر٤٧	٧ر٣٤	٧ر٣٤	٦ر٤٣
المصارف التجارية في البحرين	٢ر١	٧ر٠	٨ر٠	٨ر٠	٧ر٠	٧ر٠	٨ر٠
الوحدات المصرفية الأجنبية	٨ر٤	٣ر٢	٩ر١	٤ر٢	٤ر٢	٩ر١	٨ر٢
خارج البحرين	٨ر٣٨	٧ر٣٤	٦ر٢٨	٢ر٤٤	٦ر٣١	١ر٣٢	٠ر٤٠
خصوم أخرى	٥ر٤	٩ر٤	٢ر٥	٤ر٦	٣ر٦	٢ر٥	٢ر٦
مذكرات (نسب مئوية)							
قروض إلى مؤسسات غير مصرفية	٤ر١٦	٧ر١٥	٤ر١٨	٢ر١٦	٠ر٢٨	١ر٢٣	١ر١٩
ودائع مؤسسات غير مصرفية/خصوم	١ر٣٠	٩ر٢٨	٦ر٣١	٨ر٢٢	٠ر٣٢	٠ر٣٨	٦ر٢٢
أرصدة فيما بين المصارف (في الأصول) / أصول	٠ر٧٨	٨ر٧٨	٥ر٧٤	٠ر٧٦	٢ر٦٢	١ر٥٧	١ر٧٠

المصدر: Bahrain Monetary Agency, *Quarterly Statistical Bulletin*, December 1995.

ورغم الانخفاض في عددها، فإن جميع الوحدات المصرفية الأجنبية التي اكتسبت صفة المؤسسات المحلية، تتوقع مناخاً تجارياً مُربحاً في البحرين في السنوات القليلة المقبلة، على ضوء تجديد أسواق المشاركة في البحرين والاتجاه المتزايد نحو الخصخصة في الاقليم، ومن المتوقع أن يؤدي كل من هذين العاملين إلى فتح مجال رئيسي من مجالات النشاط المصرفي.

أما قروض الوحدات المصرفية الأجنبية المقدمة إلى العملاء من غير المصارف فقد بلغت ٣ر٢١ مليار دولار في عام ١٩٩٤، وكانت تشكل نحو ٣٣ في المائة من مجموع الأصول، ولكنها انخفضت إلى ٣ر١٢ مليار دولار فقط في ١٩٩٥، أي ما يوازي ١٩ في المائة من مجموع الأصول، وكان ذلك يتفق مع انخفاض الودائع في ذلك القطاع من ٥ر٢٤ مليون دولار إلى ٥ر١٤ مليون دولار (الجدول ٥٠). وكان نحو ٧٠ في المائة من مجموع أصول هذه الوحدات يتكون من أرصدة متبادلة بين المصارف عام ١٩٩٥، بزيادة تربو على ١٣ في المائة عما كانت عليه عام ١٩٩٤، وكانت معظم هذه الأرصدة (٩٣ في المائة) تستثمر خارج البحرين.

وانخفضت ودائع البلدان العربية وقروضها انخفاضاً كبيراً في السنوات السبع الماضية، وكان انخفاض الودائع يرجع إلى انخفاض الفوائض المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسية، وانخفاض القروض يرجع إلى تباطؤ الأنشطة الاقتصادية بهذه البلدان. وكانت ودائع البلدان العربية تبلغ ٨ر٣١ مليار دولار عام ١٩٩٥، بانخفاض يصل إلى نحو ٢٩ في المائة عن مستواها في عام ١٩٨٩ (١ر٤٥ مليار دولار) (الجدول ٥١). وبانخفاض قروض البلدان العربية عن ودائعها بنسبة ٢٦ في المائة، بلغت اعتمادات البلدان العربية في الوحدات المصرفية الأجنبية في البحرين مبلغ ٥ر٩ مليار دولار. وازدادت الودائع والقروض الخاصة بجميع مناطق العالم في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٥، وكانت أكبر زيادة هي التي سُجلت في أمريكا الشمالية حيث زادت الودائع بنسبة ٢٨ في المائة والقروض بنسبة ٤٧ في المائة.

الجدول ٥١- البحرين: الوحدات المصرفية الأجنبية - التصنيف الجغرافي للأصول والخصوم، ١٩٨٩-١٩٩٥
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الأصول							
البلدان العربية	٠ر٣٠	٣ر٢٥	٣ر٢١	٨ر٢٢	٦ر٢١	٢ر٢٤	٣ر٢٢
أمريكا الشمالية	٩ر٧	٥ر٨	٧ر٧	٠ر١٤	٢ر١٠	٨ر١١	٦ر١١
أوروبا الغربية	٢ر١٤	٤ر١٣	٩ر١١	٨ر١٦	٧ر١٣	٢ر١٥	٧ر١٥
المراكز الأجنبية(أ)	٦ر٧	٩ر٤	٨ر٣	١ر٥	٦ر٤	١ر٤	٨ر٤
الأماكن الأخرى	٩ر١٢	٨ر٧	٧ر٨	١ر١١	٠ر١٠	٢ر٩	٨ر٩
مجموع الأصول = مجموع الخصوم	٦ر٧٢	٩ر٥٩	٤ر٥٣	٨ر٦٩	١ر٦٠	٥ر٦٤	٢ر٦٤
الخصوم							
البلدان العربية	١ر٤٥	٥ر٣٤	٩ر٣١	٩ر٣٢	٢ر٣٠	٧ر٣٠	٨ر٣١
أمريكا الشمالية	٨ر٥	١ر٨	١ر٥	٦ر١٢	٥ر٩	٠ر١١	٤ر٧
أوروبا الغربية	٧ر١٢	٥ر١١	٦ر٨	٣ر١٤	٢ر١٢	٩ر١٢	٥ر١٧
المراكز الأجنبية(أ)	٦ر٥	٢ر٣	٢ر٤	٩ر٤	٢ر٥	٩ر٥	١ر٤
الأماكن الأخرى	٤ر٣	٦ر٢	٦ر٣	١ر٥	٠ر٣	٠ر٤	٤ر٣

المصدر: Bahrain Monetary Agency, *Quarterly Statistical Bulletin*, December 1995.

(أ) جزر البهاما، وهونغ كونغ، وسنغافورة ولبنان.

(ب) الكويت

يتضح من الميزانية المجمّعة للمصارف الكويتية زيادة مجموع الأصول (المساوية لمجموع الخصوم) بنحو ٥ر٤ في المائة في عام ١٩٩٥، أي من ١١ مليار دينار كويتي في عام ١٩٩٤ إلى ٦ر١١ مليار دولار (الجدول ٥٢). وبينما انخفض مجموع سندات الدين الحكومي (أي المبلغ المطلوب من القطاع العام) من ٦ر٥ مليار دينار كويتي في عام ١٩٩٤ إلى ٤ر٥ مليار دينار كويتي في ١٩٩٥، زادت المطالب الموجهة للقطاع الخاص من ٢ مليار دينار كويتي إلى ٨ر٢ مليار دينار كويتي، والأول يشير إلى تخفيف برنامج تسوية الدين الصعب، والثاني يدل على زيادة مشاركة المصارف الكويتية في أنشطة القطاع الخاص. ومع ذلك فقد كانت المطالب الموجهة للقطاع العام ما تزال كبيرة إذ كانت تمثل نحو ٤٧ في المائة من مجموع الأصول المصرفية، وهو تحسّن يبلغ نحو ٤ في المائة عن النسبة في عام ١٩٩٤ وبنسبة ١١ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣.

الجدول ٥٢- الكويت: الميزانية المجمّعة للمصارف المحلية، ١٩٩١-١٩٩٥
(بمليارات الدينارات الكويتية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الأصول					
النقد والمبالغ واجبة السداد من البنك المركزي	١ر٠	٢ر٠	١ر٠	٢ر٠	٢ر٠
تسهيلات ائتمانية	٧ر٧	١ر٨	٧ر٣	٧ر٦	٨ر٢
المطلوب من القطاع العام	٨ر٥	٥ر٦	٥ر٨	٥ر٦	٤ر٥
المطلوب من القطاع الخاص	١ر٩	١ر٦	١ر٥	٢ر٠	٨ر٢
الأصول الأجنبية	٢ر٠	١ر٦	١ر٨	١ر٩	٢ر١
الأرصدة فيما بين المصارف	٠ر٠	١ر٠	٤ر٠	٨ر٠	٦ر٠
مجموع الأصول = مجموع الخصوم	١٠ر٠	١٠ر٤	١٠ر٠	١١ر٠	١١ر٦
الخصوم					
الودائع	٦ر١	٦ر٣	٦ر٦	٦ر٨	٧ر٥
الخصوم الأجنبية	٤ر٠	٦ر٠	٥ر٠	٧ر٠	٧ر٠
الأرصدة فيما بين المصارف	١ر٠	١ر٠	٤ر٠	٨ر٠	٥ر٠
رأس المال والاحتياطي	١ر٠	١ر٠	١ر١	١ر١	٢ر١
خصوم أخرى	٢ر٧	٢ر٤	١ر٤	١ر٦	١ر٧
مذكرات (نسبة مئوية)					
تسهيلات ائتمانية / أصول	٧٤ر٨	٧٧ر٩	٧٣ر٠	٦٩ر١	٧٠ر١
تسهيلات ائتمانية / ودائع	١٢٦ر٢	١٢٨ر٦	١١٠ر٦	١١١ر٨	١٠٩ر٣
ودائع / خصوم	٥٩ر٢	٦٠ر٦	٦٦ر٠	٦١ر٨	٦٤ر٧

المصدر: Central Bank of Kuwait, *Quarterly Statistical Bulletin*, October-December 1995.

ملاحظة: الأرقام تقريبية.

وزادت الودائع بنحو ٣ر١٠ في المائة، من ٨ر٦ مليار دينار كويتي إلى ٥ر٧ مليار دينار كويتي، حيث كانت ودائع القطاع الخاص تمثل نحو ٨٧ في المائة من مجموع الودائع، أي بزيادة تبلغ نحو ٥

في المائة عن مستواها عام ١٩٩٤ (٦ر٥ مليار دينار كويتي)[٨٩]. وتدل زيادة القروض المصرفية إلى القطاع الخاص، وزيادة ودائع القطاع الخاص في المصارف على زيادة ثقة القطاع الخاص والمصارف أيضاً في الانتعاش الجاري حالياً بالكويت. ومع ذلك فإن نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع، رغم تحسنها على مدى السنوات القليلة الماضية، أي انخفاضها من ١٢٦ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١٠٩ في المائة في عام ١٩٩٥، تدل على استمرار الضيق في السيولة المصرفية حيث كان الطلب على القروض يتجاوز الودائع المصرفية، مما أرغم المصارف على اللجوء إلى طلب الأرصدة من بعضها البعض (على صورة أصول) وقد انخفض حجمها من ٨ر٠ مليار دينار كويتي في عام ١٩٩٤ إلى ٦ر٠ مليار دينار كويتي في ١٩٩٥.

(ج) قطـــر

بلغ مجموع أصول المصارف التجارية القطرية نحو ٢ر٣٤ مليار ريال قطري في عام ١٩٩٥، أي بارتفاع يبلغ نحو ٣ر٩ في المائة عن عام ١٩٩٤ (٣ر٣١ مليار ريال قطري) (الجدول ٥٣) وكانت معظم الزيادة هي التي شهدتها الأرصدة المتبادلة بين المصارف (بالعملات المحلية والأجنبية) إذ ارتفعت بنحو ٣٢ في المائة من ١ر٧ مليار ريال قطري عام ١٩٩٤ إلى ٤ر٩ مليار ريال قطري عام ١٩٩٥. ويبين الجدول أن القروض المصرفية ظلت أكبر من الودائع المصرفية في عام ١٩٩٥ رغم أن الزيادة في الأخيرة (٧ر٤ في المائة) كانت أعلى بكثير من الزيادة في الأولى (٩ر١ في المائة) مما أدى إلى استمرار الضيق رغم انفراجه بعض الشيء في السيولة المصرفية، كما يظهر ذلك من نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع، التي كانت في عام ١٩٩٥ تبلغ ٩ر١٠٥ في المائة، أي أقل من نسبتها عام ١٩٩٤ (٩ر١٠٨ في المائة). وقد اضطرت المصارف، في جهودها لتلبية الطلب على القروض الذي كان ما يزال مرتفعاً، إلى اللجوء إلى القروض الأجنبية التي زادت من ٥ مليارات ريال قطري في ١٩٩٤ إلى ٤ر٦ مليار ريال قطري في ١٩٩٥.

وفيما يلي بيان بأهم التطورات في السوق المصرفي القطري في السنوات القليلة الماضية:

(أ) لم تشهد الودائع بالعملة المحلية، التي كانت تبلغ ١ر١٢ مليار ريال قطري في ١٩٩٢ أي بارتفاع لم يتجاوز ٧ر٢٨ في المائة عن مستوى ١٩٩١ (٤ر٩ مليار ريال قطري) إلا نمواً ضئيلاً في السنوات التالية، وكان ذلك بصفة رئيسية بسبب انخفاض الودائع الحكومية التي عادة ما تشكل أكثر من نصف مجموع الودائع المصرفية؛

(ب) زاد الاقتراض فيما بين المصارف زيادة كبيرة في السنوات الخمس الماضية إذ ارتفع من ٤ر١ مليار ريال قطري في ١٩٩١ إلى ٦ر٦ مليار ريال قطري في ١٩٩٥ وكانت معظم الزيادة هي التي شهدتها القروض بالعملات الأجنبية، إذ ارتفعت من ٣ر١ مليار إلى ٤ر٦ مليار ريال قطري. وعلى منوال هذا التطور، زادت نسبة الخصوم فيما بين المصارف (القروض) إلى مجموع الخصوم من ٦ر٥ في المائة إلى ٣ر١٩ في المائة؛

---

(٨٩) Central Bank of Kuwait, *Quarterly Statistical Bulletin*, October-December 1995.

الجدول ٥٣- قطر: الميزانية المجمَّعة للمصارف التجارية، ١٩٩١-١٩٩٥
(بملايين الريالات القطرية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الأصول					
النقد والمبالغ واجبة السداد من البنك المركزي القطري	٦٦٢	٧٦٨	٨٣٠	٦٨٠	٧٣٩
مجموع التبادل بين المصارف	٧ ٦٧٩	٧ ٧٩٥	٨ ٢٣٢	٧ ١٢٠	٩ ٣٥٠
العملات المحلية المتبادلة بين المصارف	١٢٣	١٨٣	١٨٠	١٥٠	٢٩٠
العملات الأجنبية المتبادلة[أ]	٧ ٥٥٦	٧ ٦١٢	٨ ٠٥٢	٦ ٩٧٠	٩ ٠٦٠
تسهيلات ائتمانية[ب]	١٣ ٣٤٤	١١٣ ١٨	٧٢٤ ١٨	٦٦٣ ٢٠	٠٦٣ ٢١
استثمارات محلية	٩٦٠	١٨٣	١ ٤٨٦	١ ٥١٦	١ ٥٣١
استثمارات أجنبية	١ ٦٥١	٣٩٣	٢٣٠	٣٦٢	٣٥٩
أصول أخرى	١ ٢٢١	٧٤٢	٨٩٦	٩٨٢	١ ٢٠٦
مجموع الأصول = مجموع الخصوم	٢٥ ٥١٧	٢٧ ٩٩٤	٣٠ ٣٩٩	٣١ ٣٢٣	٣٤ ٢٤٨
الخصوم					
مجموع الودائع	١٥ ٠٦٨	١٨ ٧٢٥	١٨ ٨٧١	١٨ ٩٧٢	١٩ ٨٨٤
الودائع بالعملة المحلية	٩ ٤٢٥	١٢ ١٣٥	١٢ ٣٠٩	١٢ ٨٨٥	١٣ ٠٢٦
الودائع بالعملة الأجنبية	٥ ٦٤٣	٦ ٥٩٠	٦ ٥٦٢	٦ ١٢٧	٦ ٨٥٩
مجموع القروض بين المصارف	١ ٤٣٥	٣ ١٦١	٥ ٠٢٥	٥ ٠٧٥	٦ ٦٢٠
القروض بالعملة المحلية	١٦٥	١١٦	١٠٦	٦٧	٢١٣
القروض بالعملة الأجنبية	١ ٢٧٠	٣ ٠٤٥	٤ ٩١٨	٥ ٠٠٨	٦ ٤٠٧
خصوم أخرى	٦ ٤٨٩	٣ ٣٤٥	٣ ٥٠٧	٤ ٠٠٠	٤ ٢٠٨
موارد رأسمالية	٢ ٥٢٥	٢ ٧٦٢	٢ ٩٩٧	٣ ٢٣٦	٣ ٥٣٦
مذكرات (نسبة مئوية)					
تسهيلات ائتمانية / أصول	٥٢ر٣	٦٤ر٧	٦١ر٦	٦٦ر٠	٦١ر٥
مجموع الودائع / خصوم	٥٩ر١	٦٦ر٨	٦٢ر١	٦٠ر٠	٥٨ر١
ودائع بالعملة المحلية / خصوم	٣٦ر٩	٤٣ر٣	٤٠ر٤	٤١ر١	٣٨ر٠
تسهيلات ائتمانية / ودائع	٨٨ر٦	٩٦ر٧	٩٩ر٢	١٠٨ر٩	١٠٥ر٩
المبالغ المتبادلة بين المصارف / أصول	٣٠ر١	٢٧ر٧	٢٧ر١	٢٢ر٧	٢٧ر٣
الخصوم بين المصارف / خصوم	٥ر٦	١١ر٣	١٦ر٥	١٦ر٢	١٩ر٣

المصدر: Qatar Central Bank, *Quarterly Statistical Bulletin*, December 1995.

(أ) بما في ذلك الرصيد لدى المصارف في قطر وفي الخارج وفي المقر الرئيسي أو الفروع في الخارج؛
(ب) بما في ذلك القروض والسُّلَف والمبالغ واجبة الدفع والأذون المخصومة.

(ج) وقد استوعب الطلب على التسهيلات الائتمانية جميع الودائع تقريباً، وكانت النسبة هي ٨ر٩ في المائة عام ١٩٩٤ و ٥ر٩ في المائة عام ١٩٩٥. وقد لجأت المصارف القطرية إلى القروض بالعملات الأجنبية فيما بين المصارف للوفاء بالطلب المتزايد على القروض المصرفية، أي لتخفيف الضيق في السيولة في سوق المصارف.

(د) المملكة العربية السعودية

تتسم النتائج المصرفية المنشورة للمملكة العربية السعودية عن عام ١٩٩٥ بثلاثة ملامح: الأول هو الزيادة التي تبلغ نحو ١٤ر٦ في المائة في صافي الدخول، أي من ٨ر٤ مليار ريال سعودي في عام

١٩٩٤ إلى ٥ر٥ مليار ريال سعودي في ١٩٩٥، والثاني هو الزيادة التي تبلغ نحو ٤ر٥ في المائة في مجموع الأصول أي من ٩ر٣٢٨ مليار ريال سعودي إلى ٧ر٣٤٦ مليار ريال سعودي، والثالث هو الزيادة في رأس المال من ٦ر٣٤ مليار ريال سعودي إلى ٣ر٣٦ مليار ريال سعودي (الجدول ٥٤). ويتجلى هذا التطور في التحسن الكبير في نسبتين الأولى هي نسبة الربح إلى رأس المال والثانية هي نسبة الربح إلى الأصول، فازدادت الأولى من ٩ر١٣ في المائة إلى ٢ر١٥ في المائة والأخيرة من ٤ر١ في المائة إلى ٦ر١ في المائة. وتُعتبر هاتان النسبتان على مستوى العالم كله أهم مؤشرات أداء النشاط الاقتصادي، وكانتا مرتفعتين ارتفاعاً كبيراً إذا قيستا بالمقاييس الدولية، فكانت الأولى تتراوح بين ٤ و ٧ في المائة والأخيرة بين ٨ر٠ و واحد في المائة. ورغم انخفاض نسبة رأس المال إلى الأصول من ٥ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٤ر١٠ في المائة في عام ١٩٩٥، فقد كانت ما تزال تزيد بنسبة ٤ر٢ في المائة عن النسبة التي أوصى بها بنك التسويات الدولية.

وتُعتبر التطورات في السوق المصرفي السعودي عام ١٩٩٥ بمثابة تحسُّن كبير عن عام ١٩٩٤، إذ كانت المصارف السعودية لا تتمتع بنفس المرونة التي كانت تتمتع بها في الماضي على القيام بتقديم قروض جديدة، بسبب الضغوط التي تعرضت لها السيولة نتيجة لجوء الحكومة إلى الاقتراض منها. وقد أدى التحسُّن في الاقتصاد السعودي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٥، في أعقاب زيادة أسعار النفط، إلى جانب السياسات الحكومية الرامية إلى زيادة الدور الذي ينهض به القطاع الخاص في الاقتصاد، إلى ايجاد فرص كبيرة لنشاط المصارف السعودية، خصوصا في مجال تمويل المشروعات. وبالاضافة إلى ذلك انتفعت المصارف بزيادة الطلب على القروض من جانب المقاولين والموردين لتمويل الحسابات المستحقة على مدفوعات الحكومة المتأخرة، مما أدى فعلياً إلى زيادة قروض المصارف للحكومة. بل ان القروض والاعتمادات زادت، وفقاً للتقديرات من ١٤٧ مليار ريال سعودي (٢ر٣٩ مليار دولار) في عام ١٩٩٤ إلى ٧ر١٥١ مليار ريال سعودي (٤ر٤٠ مليار دولار) في عام ١٩٩٥. وكان ارتفاع مستوى وعي العملاء في السوق المصرفية السعودية، الذي تجلى في سعيهم للحصول على خدمات مصرفية متقدمة، سبباً رئيسياً في لجوء معظم المصارف السعودية إلى التكنولوجيات الجديدة خصوصاً في مجال استخدام الهاتف في العمليات المصرفية، وأجهزة صرف النقود الآلية، ونُظُم الدفع في مكان البيع. وتمشياً مع هذا التطور قامت مؤسسة النقد السعودية (وهي البنك المركزي في المملكة) بوضع نظام لتحويل الأرصدة إلكترونياً الذي يهدف إلى زيادة سرعة التحويل، كما زادت من تحسين الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على أمن وسرية المعاملات وتوفير نواتج مالية جديدة.

(هـ) <u>الامارات العربية المتحدة</u>

تمثل المصارف في الامارات العربية المتحدة مجموعة بالغة التنوع من المؤسسات المالية في منطقة الإسكوا، وكانت أصولها الكلية في آخر أيلول/سبتمبر ١٩٥ تبلغ ١٧٦ مليار درهم، ومن ثم فقد تجاوزت الناتج القومي الاجمالي للبلد في السنة كلها (الذي يُقدر بنحو ١٦٠ درهم). ويوجد في الامارات العربية المتحدة ١٩ مصرفاً محلياً و ٢٧ مصرفاً تجارياً أجنبياً، ويُعتبر العدد الكبير للمصارف المحلية(٩٠) ثمرة من ثمار التطور الذي شهده البلد. وتُعتبر التعددية المصرفية جزءاً من تراث الامارات العربية المتحدة، فهي دولة تتكون من سبع إمارات وتم تأسيسها منذ أقل من ربع قرن.

---

(٩٠) يزيد عدد المصارف المحلية في الامارات العربية المتحدة عن عددها في أي بلد آخر من بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ولم يبدأ العمل بالدرهم الاماراتي إلا في عام ١٩٩٣ بحيث يحل محل الدينار البحريني وريال قطر/دبي وكان كل منهما عملة قابلة للتداول قانونا في الاتحاد.

الجدول ٥٤- النتائج المصرفية في المملكة العربية السعودية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥

		رأس المال	الأصول	نسبة رأس المال إلى الأصول	الربح	نسبة الربح إلى رأس المال	نسبةالربح إلى الأصول
		بمليارات الريالات السعودية	بمليارات الريالات السعودية	(نسبة مئوية)	بمليارات الريالات السعودية	(نسبة مئوية)	(نسبة مئوية)
البنك الأهلي التجاري	١٩٩٥	٧ر٣	٧٦ر٧	٩ر٥	٠ر٧	٩ر٦	٠ر٩
	١٩٩٤	٧ر١	٦٨ر٧	١٠ر٣	٠ر٦	٨ر٤	٠ر٨
بنك الرياض	١٩٩٥	٧ر١	٥٤ر٢	١٣ر١	٠ر٨	١١ر٣	١ر٥
	١٩٩٤	٧ر٠	٥٣ر٩	١٣ر٠	٠ر٦	٨ر٦	١ر١
شركة الراجحي المصرفية للاستثمار	١٩٩٥	٤ر٤	٣٠ر٦	١٤ر٤	١ر١	٢٥ر٠	٣ر٦
	١٩٩٤	٤ر٠	٢٨ر٧	١٣ر٩	٠ر٩	٢٢ر٥	٣ر١
البنك السعودي الأمريكي	١٩٩٥	٤ر١	٤٠ر٨	١٠ر٠	١ر١	٢٦ر٨	٢ر٧
	١٩٩٤	٣ر٦	٤٣ر٤	٨ر٣	١ر٠	٢٧ر٨	٢ر٣
البنك السعودي البريطاني	١٩٩٥	٢ر٧	٢٦ر١	١٠ر٣	٠ر٤	١٤ر٨	١ر٥
	١٩٩٤	٢ر٦	٢٧ر١	٩ر٦	٠ر٣	١١ر٥	١ر١
البنك السعودي الفرنسي	١٩٩٥	٢ر٧	٢٧ر٥	٩ر٨	٠ر٣	١١ر١	١ر١
	١٩٩٤	٢ر٥	٢٣ر٧	١٠ر٥	٠ر٣	١٢ر٠	١ر٣
البنك العربي الوطني	١٩٩٥	٢ر٦	٣٢ر٤	٨ر٠	٠ر٤	١٥ر٤	١ر٢
	١٩٩٤	٢ر٥	٣٠ر٤	٨ر٢	٠ر٤	١٦ر٠	١ر٣
بنك القاهرة السعودي	١٩٩٥	١ر٧	١٨ر٩	٩ر٠	٠ر٢	١١ر٨	١ر١
	١٩٩٤	١ر٦	١٨ر١	٨ر٨	٠ر٢	١٢ر٥	١ر١
البنك السعودي التجاري المتحد	١٩٩٥	١ر٥	١٠ر٩	١٣ر٨	٠ر٣	٢٠ر٠	٢ر٨
	١٩٩٤	١ر٤	١٠ر٣	١٣ر٦	٠ر٣	٢١ر٤	٢ر٩
البنك السعودي الهولندي	١٩٩٥	١ر١	١٥ر٧	٧ر٠	٠ر١	٩ر٠	٠ر٦
	١٩٩٤	١ر٣	١٤ر٦	٧ر٠	٠ر١	٧ر٧	٠ر٧
بنك الاستثمار السعودي	١٩٩٥	٠ر٥	٨ر٢	٦ر١	٠ر١	٢٠ر٠	١ر٢
	١٩٩٤	٠ر٤	٦ر٢	٦ر٤	٠ر١	٢٥ر٠	١ر٦
بنك الجزيرة	١٩٩٥	٠ر٥	٤ر٧	١٠ر٦	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٢
	١٩٩٤	٠ر٥	٣ر٨	١٣ر٢	٠ر٠	٠ر٠	٠ر٢
المجموع	**١٩٩٥**	**٣٦ر٣**	**٣٤٦ر٧**	**١٠ر٤**	**٥ر٥**	**١٥ر٢**	**١ر٦**
	١٩٩٤	**٣٤ر٦**	**٣٢٨ر٩**	**١٠ر٥**	**٤ر٨**	**١٣ر٩**	**١ر٤**

المصدر: ESCWA calculation based on *The Banker*, April 1996.

ملاحظات: الأرقام تقريبية؛ سعر الصرف هو دولار = ٣ر٧٤٥ ريال سعودي.

وحققت المصارف في الإمارات العربية المتحدة أرباحاً قياسية في عام ١٩٩٥ بسبب الزيادة الكبيرة في الاعتمادات الراجعة إلى ارتفاع النشاط الاقتصادي، بما في ذلك التجارة والصناعة. وساهمت برامج انفاق الحكومة على البنية التحتية في هذا التطور. وكانت التسهيلات الائتمانية لمصارف البلد تبلغ ٨٩ر٤ مليار درهم في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أي بزيادة قدرها نحو ٦ر٧ في المائة عما كانت عليه في آخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (٨٣ر٨ مليار درهم) (الجدول ٥٥)، من بينها نحو ٧٨ في المائة (٦٩ر٦ مليار درهم) قدمت إلى القطاع الخاص. ورغم ان الزيادة في الودائع التي بلغت ٢ر٧ في المائة كانت أكبر من الزيادة في التسهيلات الإئتمانية، فقد استمرت التنمية المصرفية في الإمارات العربية المتحدة مصحوبة بالتضييق في السيولة النقدية، بسبب زيادة الطلب على التسهيلات الإئتمانية عن حجم الودائع، إذ بلغت نسبة التسهيلات الإئتمانية إلى الودائع ١٠٣ر٧ في المائة، أي بتحسن طفيف عن عام ١٩٩٤ الذي كانت النسبة فيه تبلغ ١٠٤ر٢ في المائة. وقد تمت تغطية الفرق عن طريق السحب من الأصول الأجنبية والتمويل فيما بين المصارف. ومع ذلك فقد ظلت مصارف البلد من جهات التوظيف الصافي لمقادير كبيرة من الأرصدة الأجنبية، إذ زادت نسبة الأصول الأجنبية إلى الخصوم الأجنبية من ١٩٧ر٣ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢٨٧ر٤ في المائة في آخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

الجدول ٥٥- الإمارات العربية المتحدة: الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، ١٩٩١-١٩٩٥
(بمليارات الدراهم الإماراتية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ (أيلول/سبتمبر)
الأصول					
النقد والمبالغ الواجبة السداد من البنك المركزي	٦ر٦	٨ر٦	٧ر٢	١٠ر٤	١١ر٧
المبالغ الواجبة السداد من المصارف	٤ر٢	٥ر٨	٨ر٥	٧ر١	٤ر٨
الأصول الأجنبية	٧٠ر٢	٦٨ر٥	٦٦ر٥	٦٥ر٥	٦٤ر٦
التسهيلات الائتمانية	٦٢ر٩	٦٧ر٠	٧٤ر٧	٨٣ر٨	٨٩ر٤
المطلوب من القطاع الخاص	١١ر٤	١٢ر٣	١٥ر١	١٨ر٤	١٨ر١
المطلوب من القطاع العام	٥٠ر٤	٥٣ر٤	٥٧ر٤	٦٣ر٦	٦٩ر٦
مبالغ مطلوبة اخرى	١ر١	١ر٣	٢ر٢	١ر٨	١ر٧
الاستثمارات المحلية	٦ر٠	١ر١	١ر١	١ر٢	١ر٣
أصول غير مصنفة	٢ر٩	٢ر٩	٣ر١	٣ر٦	٤ر٥
مجموع الأصول = مجموع الخصوم	**١٤٧ر٤**	**١٥٣ر٩**	**١٦١ر١**	**١٧١ر٦**	**١٧٦ر٣**
الخصوم					
المبالغ الواجبة السداد إلى البنك المركزي	٩ر٠	١ر٠	١ر٠	٠ر٠	٢ر٠
المبالغ الواجبة السداد إلى المصارف	٤ر٤	٥ر٩	٨ر٤	٧ر٤	٤ر٧
الودائع	٧٢ر٤	٧٥ر٤	٧٧ر٦	٨٠ر٤	٨٦ر٢
الودائع الأجنبية	٢٦ر٣	٢٦ر٦	٢٦ر٧	٣٣ر٢	٣١ر١
أرصدة الإقراض الحكومي	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٢	٠ر٥
رأس المال والإيرادات	٦١ر١	١٦ر٩	١٧ر٦	١٩ر٦	٢١ر١
خصوم غير مصنفة	٧٢ر٠	٢٨ر٧	٣٠ر٤	٣٠ر٨	٣٢ر٥
مذكرات (نسب مئوية)					
تسهيلات ائتمانية/أصول	٤٢ر٧	٤٣ر٥	٤٦ر٣	٤٨ر٨	٥٠ر٧
تسهيلات ائتمانية/ودائع	٨٦ر٩	٨٨ر٩	٩٦ر٢	١٠٤ر٢	١٠٣ر٧
أصول أجنبية/خصوم اجنبية	٢٦٦ر٩	٢٥٧ر٥	٢٤٩ر١	١٩٧ر٣	٢٨٧ر٤
ودائع/خصوم	٤٩ر١	٤٩ر٠	٤٨ر١	٤٦ر٩	٤٨ر٩

المصادر: Central Bank of the United Arab Emirates, *Economic Bulletin*, 1995; and *Statistical Bulletin*, July-September 1995.

ملاحظة: الأرقام تقريبية.

٢- الاقتصادات الأكثر تنوعاً

(أ) مصـــر

زادت استثمارات المصارف في اذون الخزانة وغيرها من الصكوك المالية المتوافرة في السوق المصرفي المصري زيادة طفيفة، أي بنحو ٥ر٢ في المائة حتى آخر آذار/مارس ١٩٩٥ (اذ لم تكن بيانات السنة الكاملة متوافرة حتى وقت كتابة هذا المسح) بعد ان انخفضت بما يربو على ٤١ في المائة في عام ١٩٩٤، أي من ٩ر١٩ مليار جنيه مصري في عام ١٩٩٣، إلى ٧ر١١ مليار جنيه مصري. ورغم الارتفاع فقد كانت حصة الاستثمارات من مجموع الأصول (البالغة ٢ر٦ في المائة) ما تزال أقل مما كانت عليه في عام ١٩٩٤ (٤ر٦ في المائة) (الجدول ٥٦). واستمرت الزيادة في التسهيلات الائتمانية للمصارف، فوصلت ٣ر٧٨ مليار جنيه مصري في آخر آذار/مارس ١٩٩٥، بالمقارنة بمبلغ ٧٤ مليار جنيه مصري في آخر عام ١٩٩٤.

الجدول ٥٦- مصر: الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، ١٩٩١-١٩٩٥
(بمليارات الجنيهات المصرية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ آذار/مارس
الأصول					
النقد والمبالغ واجبة السداد من البنك المركزي	٢ر١	٤ر١	٣ر١	٠ر٢	٣ر٢
المبالغ واجبة السداد من المصارف	٨ر٥٤	٠ر٤٩	٠ر٥٣	٣ر٥٨	٥ر٨٥
أوراق مالية واستثمارات	٣ر١٣	٥ر٢٢	٩ر١٩	٧ر١١	٠ر١٢
تسهيلات ائتمانية[أ]	١ر٤٥	٠ر٤٦	٥ر٥٥	٠ر٧٤	٣ر٧٨
اصول اخرى	٥ر١٦	٠ر٣٤	١ر٣٦	٤ر٣٧	٥ر٤٠
مجموع الأصول = مجموع الخصوم	**٩ر١٣٠**	**٠ر١٥٣**	**٢ر١٦٦**	**٤ر١٨٣**	**٦ر١٩١**
الخصوم					
المبالغ واجبة السداد إلى المصارف	٩ر١٤	٠ر١٠	١ر١٢	٣ر١٣	٤ر١٤
الودائع	٦ر٨٩	٠ر١١١	٤ر١٢٠	٠ر١٣٢	٣ر١٣٤
بالعملة المحلية	٣ر٤٥	٥ر٧٥	٦ر٨٦	١ر٩٤	٠ر٩٤
بالعملات الاجنبية	٣ر٤٤	٥ر٣٥	٨ر٣٣	٩ر٣٧	٣ر٤٠
القروض	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٩	١ر١
المخصصات	١ر٦	٥ر٨	٩ر٩	٧ر١١	٠ر١٢
خصوم اخرى	٤ر١٤	٢ر١٧	٠ر١٧	٠ر١٨	٠ر٢٢
رأس المال والإيرادات	٥ر٦	٠ر٦	٦ر٦	٥ر٧	٧ر٨
مذكرات (نسبة مئوية)					
تسهيلات إئتمانية/اصول	٤ر٣٤	١ر٣٠	٤ر٣٣	٣ر٤٠	٩ر٤٠
تسهيلات ائتمانية/مجموع الودائع	٣ر٥٠	٤ر٤١	١ر٤٦	١ر٥٦	٣ر٥٨
ودائع/خصوم	٤ر٦٨	٥ر٧٢	٤ر٧٢	٠ر٧٢	١ر٧٠
الودائع بالعملة المحلية/الخصوم	٦ر٣٤	٣ر٤٩	١ر٥٢	٣ر٥١	١ر٤٩

المصدر: National Bank of Egypt, *Economic Bulletin,* vol. XXXXVIII, No. 2, 1995.

(أ) القروض والأذون والأذون المخصومة.

ما تزال بنوك القطاع العام الأربعة في مصر (البنك الأهلي المصري، وبنك مصر، وبنك القاهرة، وبنك الاسكندرية) تُهيمن على السوق المصرفية في مصر. وكانت حصتها من مجموع الأصول المصرفية (٦ر ١٩١ مليار جنيه مصري) تُقدر بنحو ٧٦ في المائة (١٤٥ مليار جنيه مصري) في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥، أي بنسبة تزيد على ٥ر ١١ في المائة عن مستواها في عام ١٩٩٤ (١٣٠ مليار جنيه مصري).

وزادت ودائع المصارف التجارية من ١٣٢ مليار جنيه مصري في ١٩٩٤ إلى ٣ر١٣٤ مليار جنيه مصري في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥، وكانت الودائع بالعملة المحلية تمثل نحو ٧٠ في المائة من المجموع. وأدى تخفيض سعر الفائدة بنحو ٥ر ١ في المائة في أوائل ١٩٩٥ إلى تقليل الفارق بين سعر الفائدة على الجنيه المصري وسعر الفائدة على الدولار الأمريكي، من نحو ١٠ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى نحو ٥ر٨ في المائة خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥. ويبدو أن التخفيض قد دفع المُودعين المصريين والمستثمرين (من ابناء البلد والاجانب) إلى زيادة ودائعهم بالعملات الاجنبية. وزاد من قوة هذا الاتجاه ما شاع من احتمال تخفيض قيمة الجنيه المصري وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي منذ أكثر من عامين. والواقع أن الودائع بالعملات الاجنبية ارتفعت عما يوازي ٨ر٣٣ مليار جنيه مصري في عام ١٩٩٣ إلى ما يوازي ٩ر٣٧ مليار جنيه مصري في ١٩٩٤ وإلى ما يوازي ٣ر ٤٠ في مليار جنيه مصري في آذار/مارس ١٩٩٥.

وواصلت البنوك المصرية رصد مخصصات للقروض المعدومة، وزادت هذه المخصصات تدريجياً خلال السنوات القليلة الماضية، حتى وصلت إلى ١٢ مليار جنيه مصري في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥، أي ما يقرب من ضعف مقدارها في عام ١٩٩١ (١ر٦ مليار جنيه مصري) مما يدل على أن مشكلة القروض المعدومة لم تجد الحل الكامل حتى الآن.

(ب) <u>الأردن</u>

وصل مجموع أصول المصارف المصرح بها في الأردن إلى ٤ر٨ مليار دينار أردني في عام ١٩٩٥، أي بزيادة قدرها ١٢ في المائة عن عام ١٩٩٤ (٥ر٧ مليار دينار اردني) وكانت معظم الزيادة (١٣ في المائة) في بند التسهيلات الإئتمانية التي كانت تمثل نحو ٧ر ٤١ في المائة من مجموع الأصول، أي أكثر من ٤ر ٠ في المائة عن عام ١٩٩٤ (الجدول ٥٧). وتقدر القروض والسلف المصرفية بنحو ٦٠ في المائة من المجموع، مما يمثل زيادة مشاركة المصارف في انشطة القطاع الخاص. وقد دأب البنك المركزي الأردني على تشجيع هذه المشاركة في السنوات القليلة الماضية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ألغى البنك المركزي الأردني الحد الأقصى للإعتمادات المصرفية، وحرر أسعار الفائدة على قروض المصارف، ابتغاء زيادة المنافسة بين المصارف وتدعيم دورها في الانشطة الاقتصادية الأردنية. كما قام البنك المركزي الأردني بتعديل المتطلبات المتعلقة بما يسمى بتركيز الاعتمادات، أي تلك التي تقدم إلى عميل واحد أو مجموعة من العملاء يرتبطون بصلات فيما بينهم أو مع أعضاء مجلس الإدارة. وتنص التعديلات على رفع نسبة مجموع الاعتمادات إلى ٢٥ في المائة من الرأسمال الأساسي للمصرف بعد أن كانت اعتمادات غير مباشرة لا تزيد نسبتها عن ١٥ في المائة من الرأسمال الأساسي للمصرف والاحتياطيات الإلزامية.

الجدول ٥٧- الأردن: الميزانية المجمعة للمصارف المرخص بها[أ]، ١٩٩١-١٩٩٥
(بمليارات الدينارات الأردنية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣[ب]	١٩٩٤	١٩٩٥
الأصول					
النقد والمبالغ الواجبة السداد من البنك المركزي[ج]	٦ر٠	٧ر٠	٤ر١	٦ر١	٨ر١
المبالغ الواجبة السداد من المصارف[د]	٢ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٠
حوافظ الاستثمار[هـ] (المقيمة)	٥ر٠	٥ر٠	٥ر٠	٤ر٠	٤ر٠
التسهيلات الائتمانية	٩ر١	٢ر٢	٢ر٦	٣ر١	٣ر٥
الاصول الاجنبية	٢ر٠	٣ر٢	١ر٦	١ر٧	١ر٩
اصول اخرى	٤ر٠	٥ر٠	٥ر٠	٦ر٠	٧ر٠
مجموع الأصول = مجموع الخصوم	**٦ر٥**	**٦ر٣**	**٦ر٧**	**٧ر٥**	**٨ر٤**
الخصوم					
المبالغ الواجبة السداد للبنك المركزي والمصارف الأخرى	٤ر٠	٤ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٤ر٠
الودائع	٣ر٠	٣ر٤	٣ر٧	٤ر٠	٤ر٤
الاصول الاجنبية	٣ر١	١ر٦	١ر٥	١ر٨	٢ر١
رأس المال الاحتياطي	٣ر٠	٣ر٠	٥ر٠	٦ر٠	٧ر٠
خصوم اخرى	٦ر٠	٦ر٠	٧ر٠	٨ر٠	٨ر٠
مذكرات (نسبة مئوية)					
تسهيلات ائتمانية/اصول	٣٣ر٩	٣٤ر٩	٣٨ر٨	٤١ر٣	٤١ر٧
تسهيلات ائتمانية/ودائع	٦٣ر٣	٦٤ر٧	٧٠ر٣	٧٧ر٥	٧٩ر٥
ودائع/خصوم	٥٣ر٦	٥٤ر٠	٥٥ر٢	٥٣ر٣	٥٢ر٤

المصدر: Central Bank of Jordan, *Thirty-second Annual Report*, 1995.

ملاحظة: أرقام تقريبية.

(أ) بما في ذلك المصارف التجارية، والمصارف الاستثمارية وبنك الإسكان؛
(ب) أعيد تصنيف البيانات وفقاً للتعريفات الجديدة للقطاعات النقدية؛
(ج) اعتباراً من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ أصبحت الودائع بالعملة الاجنبية للمصارف المرخص بها تُعتبر من الأصول الأجنبية للبنك المركزي؛
(د) بما في ذلك المصارف والمؤسسات المالية الاخرى، وفقاً للتصنيف الجديد؛
(هـ) بما في ذلك استثمارات مؤسسات القطاع العام غير المالية.

وظلت حوافظ الاستثمار في عام ١٩٩٥ على نفس مستوى عام ١٩٩٤ (٤ر٠ مليار دينار أردني) وتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات في الأسهم بالسوق الأولية قد ازدادت من نحو ١٨٠ مليون دينار أردني في عام ١٩٩٤ إلى ٢٠٠ مليون دينار أردني في ١٩٩٥.

واجتذبت المصارف الأردنية مقادير كبيرة من الودائع، بلغ مجموعها ٤ر٤ مليار دينار أردني في عام ١٩٩٥، بزيادة قدرها ١٠ في المائة عن عام ١٩٩٤ (٤ مليار دينار أردني). ولكن نسبة الودائع إلى الخصوم، رغم تحسنها في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، انخفضت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ مما يدل على أن المصارف الأردنية تواجه مشكلة في زيادة الودائع حتى تواكب الزيادة في الخصوم الأخرى.

(ج) لبنان

تعتبر المصارف اللبنانية الثمانون من المؤسسات ذات الأرباح العالية، اذ كان المردود على رأس المال يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة، والمردود على الأصول يتراوح بين ٢ و ٤ في المائة في السنوات القليلة الماضية. وزاد مجموع الودائع من ما يوازي ٨ر٦٧٧٤ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩١ إلى نحو ٢ر٢٨٦٥٣ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٥، وكانت نسبة كبيرة من الودائع تستثمر في أذون الخزانة الحكومية ذات العائد المجزي ومستوى المخاطرة المنخفض نسبياً.

وإلى جانب الارباح التي يستبقيها المودعون في المصارف وغير ذلك من المصادر الداخلية للإيرادات، كانت نسبة كبيرة من التسهيلات الائتمانية المصرفية، خصوصاً تمويل الشركات، تعتمد على القروض المصرفية. وتكاد الأعمال المصرفية اللبنانية أن تخلو من التمويل في الأجل المتوسط والأجل الطويل، وتمويل المشروعات والقروض لأجل. بل إن معظم القروض المصرفية تقدم في صورة تسهيلات من السلفيات المعجلة. ومن المتوقع أن تؤدي خطط البنك المركزي اللبناني لإصدار صكوك مالية في السوق المصرفية، مثل الأوراق التجارية والسندات والأوراق المالية، إلى تغيير هيكلي في مصادر التمويل المصرفي.

وتدل الميزانية المجمعة للمصارف اللبنانية على زيادة مجموع الأصول بنسبة ٦ر١٩ في المائة، أي من ٢٨٥ ٢٤ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٤ إلى ٠٥٥ ٢٩ مليار ليرة لبنانية في عام ١٩٩٥، وعلى أن معظم الزيادة يرجع إلى التسهيلات الإئتمانية التي تقدمها المصارف خصوصاً إلى القطاع الخاص، وهي التي ارتفعت بنسبة ٣٢ في المائة، من ٨٠٠ ٧ مليار ليرة لبنانية إلى ٣٢٠ ١٠ مليار ليرة لبنانية (الجدول ٥٨). ولم تزد الأصول الأجنبية إلا زيادة طفيفة، أي بنحو ١ر١ في المائة، من ٦٢٦٩ مليار ليرة لبنانية إلى ٦٣٣٧ مليار ليرة لبنانية.

وتعتبر المصارف اللبنانية ذات سيولة عالية، على نحو ما يتجلى في نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع والتي بلغت ٧٢ في المائة عام ١٩٩٥. ولكن من المتوقع ألا تزيد تلك النسبة عن ٦٥ في المائة في نهاية عام ١٩٩٦، على اثر التنظيمات التي أصدرها البنك المركزي في أوائل عام ١٩٩٦.

(د) الضفة الغربية وقطاع غزة

بلغ عدد فروع المصارف في الاراضي المحتلة ٣٨ فرعاً قبل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، منها ٣٢ في الضفة الغربية و ٦ في قطاع غزة. وأدى إغلاق هذه المصارف بعد الاحتلال إلى ايجاد فرص عمل لعدد كبير من الصيارفة اذ وصل عددهم إلى ١٩٥ في آخر ١٩٩٥.

وبعد الشروع في عملية السلام، أنشىء عدد كبير من المصارف المحلية والأجنبية، وصل عددها في آخر عام ١٩٩٥ إلى ٣ مصارف محلية (لها ١٣ فرعاً) و ١٢ مصرفاً أردنياً (لها ٤٣ فرعاً) ومصرفين بريطانيين، ومصرفين إسرائيليين (لها ثلاثة فروع) ومصرف مصري واحد.

ويقدر مجموع أصول المصارف في آخر عام ١٩٩٥ بنحو ٨ر١ مليار دولار، أي بارتفاع قدره ٨٠ في المائة عن عام ١٩٩٤ (نحو مليار دولار). ويقدر أن مجموع الودائع قد ازداد بنحو ٧٥ في المائة، أي إنه ارتفع من ٨ر٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤ إلى نحو ٤ر١ مليار دولار في ١٩٩٥. وقد

اقتصر التعامل على نحو ٢٦ في المائة فقط من هذه الودائع في الأراضي المحتلة وكان بصفة أساسية في القروض التجارية وخطابات الاعتماد.

الجدول ٥٨- لبنان: الميزانية المجمعة للمصارف التجارية، ١٩٩١-١٩٩٥
(بمليارات الليرات اللبنانية)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الأصول					
النقد والمبالغ واجبة السداد من البنك المركزي	٢٨٢ر٥	٦٦٩ر٢	١ ٤٣٤ر٩	٢ ٧٨٦ر٤	٣ ٥٤١ر٥
تسهيلات ائتمانية	٣ ٢٨٠ر٥	٧ ٩٠٢ر٤	٩ ٩١١ر١	١٤ ٧٠٣ر٤	١٨ ٢٦٨ر٨
المطلوب من القطاع الخاص	١ ٩٧١ر١	٤ ٨٠٤ر١	٥ ٨٩٧ر٩	٧ ٧٩٩ر٨	١٠ ٣٢٠ر٠
المطلوب من القطاع العام	١ ٣٠٩ر٤	٣ ٠٩٨ر٣	٤ ٠١٣ر٢	٦ ٩٠٨ر٦	٧ ٩٤٨ر٨
الأصول الأجنبية	٣ ٠٦١ر٢	٥ ٨٢٤ر٩	٧ ٠٤٠ر٦	٦ ٢٦٩ر٣	٦ ٣٣٧ر٣
الأصول الثابتة	٩٠ر٠	١٤٤ر٣	٢٥٨ر٧	٤٠٥ر٧	٧٣٨ر٥
أصول غير مصنفة	٨٣ر٦	٩٣ر٤	١٦٣ر٥	١١٥ر٢	١٦٨ر٨
مجموع الأصول = مجموع الخصوم	**٦ ٧٩٧ر٨**	**١٤ ٦٣٤ر٢**	**١٨ ٨٠٨ر٩**	**٢٤ ٢٨٥ر٠**	**٢٩ ٠٥٤ر٩**
الخصوم					
ودائع، منها:	٥ ٩٣٢ر٩	١٢ ٨٦٧ر٢	١٦ ٦١١ر٨	٢١ ٥٤٣ر٦	٢٥ ٣٦٠ر٠
ودائع القطاع الخاص (مقيمة)	٥ ٠٥١ر٠	١١ ٠٦٢ر١	١٤ ٤٠٩ر٢	١٨ ٦٨٦ر٤	٢١ ٨٠٥ر٨
ودائع القطاع العام	٤٠ر٠	١٠٦ر٤	١٥١ر٧	٢٥٥ر٤	٢٦١ر٠
ودائع غير مقيمة	٨٤١ر٩	١ ٦٩٨ر٧	٢ ٠٥٠ر٩	٢ ٦٠١ر٨	٣ ٢٩٣ر٢
رأس المال والاحتياطي	١٤٧ر٩	٢٦٣ر٦	٤٤٤ر١	٦٧٥ر٧	١ ١٤٥ر٩
خصوم غير مصنفة	٧١٧ر٠	١ ٥٠٣ر٤	١ ٧٥٣ر٠	٢ ٠٦٥ر٦	٢ ٥٤٩ر٠
مذكرات (نسب مئوية)					
تسهيلات ائتمانية/اصول	٤٨ر٢	٥٤ر٠	٥٢ر٧	٦٠ر٦	٦٢ر٩
تسهيلات ائتمانية/ودائع	٥٥ر٣	٦١ر٤	٥٩ر٧	٦٨ر٢	٧٢ر٠
ودائع/خصوم	٨٧ر٣	٨٧ر٩	٨٨ر٣	٨٨ر٧	٨٧ر٢

المصادر: Report du Liban, *Quarterly Bulletin*, first and second quarter, 1995 and *Monthly Bulletin*, December 1995.

ملاحظة: سعر الصرف في آخر السنة:

١٩٩١: دولار امريكي = ٩٢٨ر٢ ليرة لبنانية؛
١٩٩٢: دولار امريكي = ١٧١٢ر٨ ليرة لبنانية؛
١٩٩٣: دولار امريكي = ١٧٤١ر٤ ليرة لبنانية؛
١٩٩٤: دولار امريكي = ١٦٧٩ر٧ ليرة لبنانية؛
١٩٩٥: دولار امريكي = ١٥٩٦ر٠ ليرة لبنانية.

تشير الميزانية المجمعة لفروع المصارف الأردنية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٩٥[٩١] إلى أن هذه الفروع كانت تستأثر بنحو ٧٣ في المائة (١٣٠٩ مليون دولار أو ٨٧٢ مليون دينار أردني) من مجموع أصول المصارف و ٧٨ في المائة (١٠٩٢ مليون دولار أو ٧٢٨ مليون دينار أردني) من مجموع الودائع المصرفية. وكان المبلغ الكبير في بند "المبالغ واجبة السداد من المقر الرئيسي والمصارف الأخرى" والذي يصل إلى نحو ٩٤٦ مليون دولار (٦٣١ مليون دينار أردني) يمثل نحو ٧٢ في المائة من مجموع أصول الفروع ونحو ٨٧ في المائة من مجموع ودائعها، مما يدل على أن معظم أصول و ودائع هذه الفروع قد تم تحويله إلى الأردن، ومعنى هذا وجود تدفق رأسمالي من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن. والواقع أن التسهيلات الإئتمانية المقدمة من الفروع إلى العملاء في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تكن تزيد على ١٤٣ مليون دينار أردني أي بنسبة ١٦ في المائة من مجموع الأصول و ٢٠ في المائة من مجموع الودائع في ١٩٩٥.

وتلافياً لهذا الاتجاه في النشاط التجاري للمصارف الأجنبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن سلطة النقد الفلسطينية، التي أنشئت في أواخر عام ١٩٩٤، قررت في عام ١٩٩٥ إصدار تنظيمات تهدف إلى زيادة مشاركة المصارف الأجنبية في الأنشطة الاقتصادية بالأراضي المحتلة، خصوصاً في مجال التعمير والتنمية.

جيم- أسواق الأوراق المالية

برزت أسواق الأوراق المالية في بلدان منطقة الإسكوا باعتبارها من المقومات الرئيسية للنظام المالي بها، وأصبحت تمثل الوسيلة الكفيلة بتدبير الرأسمال الخاص اللازم للمصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية وغيرها من الشركات. وبالنسبة للقطاع العام، ثبت أنها القناة الصحيحة لتوظيف أسهم الخصخصة من خلال طرحها فيها، كما تعتبر بالنسبة للقطاع الخاص، بصفة عامة، وسيلة مهمة لتنويع الاستثمارات. وعلى أي حال فإن معظم أسواق الأوراق المالية في منطقة الإسكوا ظلت خلال عام ١٩٩٥ غير مؤهلة لاعتبارها من الأسواق الناشئة بالمعايير الدولية. فإن بُنيتها الأساسية القانونية والإدارية والمؤسسية لم تتطور بما فيه الكفاية، وإن كانت قد زادت من قدرتها على حشد الموارد المالية اللازمة للتنمية وإدارتها وتخصيصها بصورة مرضية.

ويُعزى زخم الأسواق المالية في منطقة الإسكوا إلى المستثمرين المحليين الساعين إلى توظيف أموالهم، وإلى المصارف وغيرها من المؤسسات والشركات، اذ اصبح اصدار الأسهم العامة يُمثل خياراً واقعياً لها يكفل جمع المال اللازم لزيادة رأس المال وتمويل خطط التوسع. وقد تلقى تطوير الأسواق المالية في المنطقة تشجيعاً كبيراً من حكومات بلدان منطقة الإسكوا. ولما كانت معظم الحكومات تعاني من عجز الميزانية وعدم كفاية الأرصدة المتوافرة لتمويل المشروعات الصناعية الكبرى وغيرها، فإن الحكومات تتوقع أن تساعد أسواق الأوراق المالية في تدبير رأس المال اللازم لتمويل هذه المشروعات، ولو أن خصخصة شركات القطاع العام تعتبر أسلوباً انجح لزيادة الدور الذي يضطلع به رأس المال الخاص في الانشطة الاقتصادية.

ويعتبر اصرار حكومات عدد من بلدان منطقة الإسكوا على عرض اسهم بأسعار منخفضة (في السوق الأولية) لاجتذاب صغار المستثمرين، من أسباب انخفاض عدد أنواع الشركات الداخلة إلى السوق،

---

(٩١) Central Bank of Jordan, *Thirty second Annual Report*, 1995.

اذ إن عرض الأسهم بأسعار منخفضة يصدُّ كثيراً من هذه الشركات عن الدخول، لانها منطقياً تود ان تجني اكبر زيادة ممكنة على السعر الدفتري.

وفيما يلي ملخص لتطورات اسواق الاوراق المالية في عدد من بلدان منطقة الإسكوا.

١- الكويت

حققت سوق الأوراق المالية الكويتية مستويات قياسية في عام ١٩٩٥ في غضون انطلاق الكويت على طريق الاصلاحات الرامية إلى انعاش اقتصادها. وانتفع التعامل في هذه السوق بعدد من التطورات الايجابية كان من أهمها تيسير شروط السداد لعدد من الشركات الواردة في قائمة "الديون المعدومة". ومن ثم حقق حجم الأعمال طفرة بلغت ٢٢٦ في المائة اذ وصل إلى ما يقرب من ٩ر١ مليار دينار كويتي (٥ر٦ مليار دولار) (الجدول ٥٩).

وكان هذا التطور يدل على الثقة المتنامية للمستثمرين في سوق الأوراق المالية الكويتية، وكان يرجع إلى برنامج الاصلاح الاقتصادي للبلد، وإلى زيادة أرباح المؤسسات التجارية؛ وكذلك - ولو إلى حد أقل - إلى مضاربات المستثمرين. كما أدى هذا التطور إلى ان اصبحت سوق الأوراق المالية الكويتية أكبر مثيلاتها في منطقة الإسكوا من حيث حجم الأعمال في عام ١٩٩٥. وكان يمكن ان يكون حجم الأعمال أكبر بكثير لو أنه تضمّن الأسهم التي باعتها الحكومة إلى الجمهور في اعقاب برنامج الخصخصة الحكومي. وزاد عدد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية من ٤٨ في نهاية ١٩٩٤ إلى ٥٠ في نهاية ١٩٩٥، وكانت قيمة رأسمالها في السوق تبلغ نحو ١٨ في المائة عن عام ١٩٩٤ (٣ر٣ مليار دينار كويتي = ٣ر١١ مليار دولار).

الجدول ٥٩- الكويت: مؤشرات سوق الأوراق المالية، ١٩٩٠-١٩٩٥

	١٩٩٠ (أ)	١٩٩١	١٩٩٢ (ب)	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
عدد الشركات المسجلة	٥٥	--	٣٩	٤٧	٤٨	٥٠
رأس المال (بملايين الدينارات الكويتية)	٣ ٢٣٨	٢ ٦٦٦	٢ ٨٧٩	٣ ٣٠٢	٣ ٣٣١	٣ ٩٠٠
حجم التعامل						
عدد الأسهم (بملايين الدينارات الكويتية)	٧٥٣ر٦	--	٢٩٩ر٨	٢ ٩٢٤ر٦	٢ ٥١٩ر٣	٩٠ر٥٨
قيمة الأسهم (بملايين الدينارات الكويتية)	٢٦٠ر٢	--	١١٥ر٨	٧٨٨ر٦	٥٨٤ر٩	١ ٩٠٦ر٠

المصادر: For 1990 to 1994, Central Bank of Kuwait, *Quarterly Statistical Bulletin*, July-September 1995 and National Bank of Kuwait, *Economic and Financial Quarterly*, various issues; وبالنسبة لعام ١٩٩٥، صحيفة الحياة (بالعربية)، بتاريخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

(أ) كانون الثاني/يناير-حزيران/يونيو ١٩٩٦؛
(ب) استأنفت سوق الأوراق المالية الكويتية نشاطها في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

وفي أواخر عام ١٩٩٥ بدأت الكويت العمل بأول نظام في منطقة الإسكوا للتعامل في الأوراق المالية من ألفه إلى يائه بالحاسب الآلي في منطقة الإسكوا، بحيث أصبح العمل في سوق الأوراق المالية

الكويتية يتفق مع المعايير الدولية. وحل النظام الذي يستخدم اللغتين العربية والانكليزية - الذي يطلق عليه "النظام الكويتي للتعامل الآلي" محل نظام التعامل اليدوي القائم على استخدام الورق والذي كان مستخدماً منذ عام ١٩٩٣. والنظام الجديد يتيح للمتعاملين، أي شركات الوسطاء، بمقارنة أحجام الأسهم وأسعارها فوراً، واعلان الصفقات بعد ثوان من عقدها. ومن المتوقع أن يؤدي هذا النظام إلى الارتقاء بالمنافسة والانصاف والسرية، مما يزيد من حجم التعامل، وان يسرع بمجيء اليوم الذي يتمكن فيه المستثمرون الدوليون من التعامل المباشر في السوق.

٢- مصر

استكمالاً للتدابير التي اتخذتها مصر في السنوات القليلة الماضية لتطوير بورصة القاهرة، قامت الحكومة المصرية في غضون عام ١٩٩٥ باتخاذ مزيد من الاجراءات الرامية إلى دعم شفافية الانشطة في البورصة، كان من بينها اصدار القانون رقم ١٩٩٥/٤ المتعلق باعلان اسعار اسهم الخزانة المصرية في الجداول الرسمية لبورصة القاهرة بهدف تنشيط سوق الأسهم، والقانون رقم ١٩٩٥/١١ والذي حل محل ضرائب الدمغة المفروضة على الأوراق المالية، وهو الذي اصبح ساري المفعول اعتباراً من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وتمثلت التدابير الاخرى في تخفيض عدد من الرسوم، من بينها رسوم الاصدار، وما يسمى برسوم الطلب وهي التي تفرضها هيئة رأس المال على وثائق الشركات.

وزاد عدد الشركات المسجلة في البورصة من ٦٧٢ في نهاية عام ١٩٩٤ إلى ٧١٧ في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥ (اذ لم تتوافر بيانات السنة الكاملة وقت كتابة هذا المسح) (الجدول ٦٠). وزاد عدد الأوراق المالية التي جرى التعامل فيها من ٤٢٤ مليون في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٤ إلى ٩٣٥ مليون في نهاية آذار/مارس ١٩٩٥[٩٢]. وهي تتضمن الأسهم المسجلة وغيرالمسجلة بالجنيه المصري. والواقع أن الشركات المسجلة في بورصة القاهرة تتضمن شركات رأسمالها بالجنيه المصري وشركات رأسمالها بالعملات الأجنبية، وقد وصل رأسمال المجموعة الأولى إلى نحو ٥ر٨ مليار جنيه مصري، والثانية إلى ما يوازي مليار جنيه مصري بالعملات الاجنبية. ومع ذلك فقد اقتصر عدد الشركات ذات الأسعار المعلنة في بورصة القاهرة على ١٢٠ شركة وعدد الشركات التي تعرض اسهمها للتعامل على ٣٥ شركة. والواقع أن الجانب المعروض للتعامل من رأسمال السوق الخاص بهذه الأخيرة، والذي يُقدر بنحو ٣ر١ مليار دولار، يعتبر صغيراً، إذ إن معظم الأوراق المالية تملكها مؤسسات الاستثمار الكبرى بالقطاع الخاص، وأهمها بنوك القطاع العام الأربعة، وهي التي عادة ما لا تبيع أوراقها المالية. وتشير التقديرات إلى ان حجم التعامل في بورصة القاهرة قد ارتفع إلى ٥ر١ مليار دولار، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف مستواه في عام ١٩٩٤ (٥٠٠ مليون دولار) واقل قليلاً من تسعة أضعاف مستواه عام ١٩٩٣ (١٧٥ مليون دولار). ومن المتوقع ان يصل حجم الأعمال إلى ملياري دولار في عام ١٩٩٦.

والمعتقد أن معظم القوانين المتعلقة ببورصة القاهرة قد صدرت. وكان حجم التعامل اليومي في الشركات التي تعرض أسهمها للتداول، ويبلغ عددها ٣٥ شركة، يتراوح بين ٧٥ر٠ مليون دولار و ٨ر١ مليون دولار في عام ١٩٩٥، بالمقارنة بما بين ٦ر٠ مليون دولار و ٥ر١ مليون دولار في عام ١٩٩٤. كما يُعتقد أن بورصة القاهرة تضم عدداً كبيراً من المؤسسات المالية التي يحتمل أن تطرح اسهماً جديدة حالما تتوافر، وفي أي وقت من الاوقات. ومن المتوقع أن يؤدي التزام الحكومة باستخدام سوق الأوراق المالية كوسيلة من وسائل تنفيذ برنامج الخصخصة إلى زيادة تنمية بورصة

---

(٩٢) Central Bank of Egypt, *Economic Review, vol. XXXV,* No.3, 1994/1995.

القاهرة. وقد تغيرت استراتيجية الخصخصة الحكومية في عام ١٩٩٤، فبدلاً من أن تطلب الحكومة من المستثمرين ان يتقدموا بعطاءاتهم لشراء الشركاء، مع الاحتفاظ بنسبة ضئيلة من الأسهم المتاحة لطرحها للاكتتاب العام اذا توافرت، اصبحت تفضل طرح الاسهم من خلال الاصدار العام لها. والمتوقع ان يؤدي التغيير إلى زيادة شفافية المبيعات وإلى زيادة عدد الأسهم الجديدة المسجلة في بورصة القاهرة.

الجدول ٦٠- مصر: مؤشرات بورصة القاهرة

	تموز/يوليو-آذار/مارس ١٩٩٣/١٩٩٤		تموز/يوليو-آذار/مارس ١٩٩٤/١٩٩٥	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
التعامل في الأسهم بالجنيه المصري (بالألف)	**١٣ ٦٢٢**	**٣٦٦ ٩٥٩**	**٣٨ ٣٣٢**	**١ ٨٥١ ٢٨٧**
المطروحة مباشرة	٧ ٢١٣	٢١٨ ٠١٤	١٥ ٢١٥	٨٦٠ ٤٧٣
المطروحة من خلال وسطاء	٦ ٤٠٩	١٤٨ ٩٤٥	٢٣ ١١٧	٩٩٠ ٨١٤
التعامل في الأسهم بالدولار (بالألف)	**٢ ١٢٦**	**٥٩ ٢٣٨**	**٣ ١٦٦**	**٩٠ ٨٤٢**
المطروحة مباشرة	١ ٥٢٦	٢٩ ٩٢٠	١ ٩٩٢	٥٧ ٧١٠
المطروحة من خلال وسطاء	٦٠٠	٢٩ ٣١٨	١ ١٧٤	٣٣ ١٣٢

	نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٤			نهاية آذار/مارس ١٩٩٥		
	عدد الشركات	رأس المال بالجنيه المصري	رأس المال بالعملات الأجنبية	عدد الشركات	رأس المال بالجنيه المصري	رأس المال بالعملات الأجنبية
المجموع	٦٧٢	٤ ١٣٩	١ ٤١٢	٧١٧	٥ ٨٣٦	١ ٠٢١
الشركات المساهمة	١٥٤	١ ٣٠٤	٣٨١	١٥٥	١ ٩٥٧	٣٩٠
الشركات المقفلة	٥١٨	٢ ٨٣٥	١ ٠٣١	٥٦٢	٣ ٨٧٩	٦٣١

المصدر: Central Bank of Egypt, *Economic Review,* vol. XXXV, No. 3, 1994/1995.

٣- لبنان

أنشئت بورصة بيروت عام ١٩٢٠ وكانت أنشط أسواق الاوراق المالية في الشرق الأوسط قبل ان تضطر إلى اغلاق ابوابها في عام ١٩٨٢ بسبب الحرب الأهلية في لبنان. وأعيد افتتاحها في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وان كان التعامل الرسمي لم يبدأ إلا في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وقد قصر استئنافه في البداية على أسهم ثلاث شركات فقط هي: شركة الترابة اللبنانية، وشركة الترابة البيضاء، وشركة إيترنيت - Eternit شركة مساهمة لبنانية. وكان رأس المال المطروح بسوق البورصة عند بداية التعامل الرسمي يبلغ نحو مليار دولار. وفي أيار/مايو ١٩٩٦ أُدرجت شركة سوليدير Solidere وأُعلنت أسعار أسهمها في بورصة بيروت، وهي شركة تبلغ قيمتها السوقية ٢ر١٦ مليار دولار وهي مكلفة بإعادة بناء المنطقة التجارية في بيروت.

وتعتزم السلطات أن يجري التعامل في بورصة بيروت من خلال نظام تعامل الكتروني تتولى تشغيله خمس شركات سمسرة مأذونة. وكان المتوقع أن يبدأ العمل في السوق الأولية في بورصة بيروت في أوائل ١٩٩٦، بعد أن بدأ العمل منذ فترة في إدراج أسهم الشركات الجديدة والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن المخطط له أن يجري التعامل في شهادات الإيداع، وأذون الخزانة وغيرها من الصكوك المالية في السوق الثانوية. وإقراراً من الحكومة بضرورة وجود هذين النوعين من الأسواق، قدمت في أوائل عام ١٩٩٦ مشروع قانون إلى البرلمان يقضي بتحويل بورصة بيروت إلى شركة خاصة والسماح بانشاء أسواق مالية اخرى في لبنان. وتنص اللوائح على أنه لا يسمح بإدراج شركة في السوق الثانوية إلا اذا كان رأس مالها لا يقل عن ١٥٠ مليون ليرة لبنانية (٣٤٠ ٩٤ دولاراً) وطرح ٢٥ في المائة من أسهمها للتعامل، وان تتمتع حساباتها بدرجة مرضية من الشفافية.

وهناك مخططات اخرى لتطوير بورصة بيروت، منها انشاء ثلاث مستويات في البورصة هي: سوق رسمية للشركات التي لا يزيد رأسمالها عن ٣ ملايين دولار، وسوق موازية للشركات التي يتراوح رأسمالها بين مليون و ٣ ملايين دولار، وانشاء سوق مباشرة للشركات التي يقل رأسمالها عن مليون دولار.

دال- الصور المتوقعة في الأجل القصير

من المتوقع استمرار اصلاح النظام النقدي في معظم بلدان منطقة الإسكوا في السنوات القليلة المقبلة، سواء كان ذلك في سياق برامج إصلاح الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، أو نتيجة للخطط التي وضعتها السلطات النقدية والتي تستهدف تحسين عملية حشد الموارد المالية اللازمة للتنمية وتحسين إدارتها وتخصيصها، وتدعيم آليات الرقابة النقدية. ومن المتوقع أن تطرح بالإسواق صكوك مالية جديدة بأسعار تحددها السوق، ليس فقط بسبب أهمية هذه الصكوك لخطط تنمية السوق المالية ولكن أيضاً لانها سوف تزيد من نطاق خيارات الأصول المتاحة للقطاع الخاص. والواقع أن الزيادة التدريجية في الودائع المعجلة والادخارية في مصارف معظم بلدان منطقة الإسكوا في السنوات القليلة الماضية سوف تحفز السلطات النقدية في هذه البلدان على طرح صكوك مالية تهدف إلى تحويل مدخرات القطاع الخاص من ودائع مصرفية إلى استثمارات في الأصول، دعماً لعملية حشد وتخصيص الموارد المالية المحلية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

أما أداء المصارف في السنوات القليلة القادمة فسوف يتوقف، إلى حد كبير، على التطورات في الاقتصاد العام لبلدان منطقة الإسكوا، وكذلك على قدرة النفقات الحكومية على مواصلة تأمين مستوى معقول من النمو.

وتدل نسبة التسهيلات الإئتمانية إلى الودائع، وهي التي تتسم بالانخفاض النسبي في معظم القطاعات المصرفية بمنطقة الإسكوا، وتعتبر مؤشراً على التزام الحذر في العمليات المصرفية، على أنه من غير المتوقع أن تواجه هذه المصارف مشاكل كبرى في التمويل على مدى السنوات القليلة المقبلة.

وسوف يكون إحياء أسواق المجموعات التجارية في معظم هذه البلدان، والاتجاه المتزايد نحو الخصخصة في المنطقة، مجالاً كبيراً من مجالات النشاط المصرفي في المنطقة ولو أن صغر حجم معظم مصارف بلدان منطقة الإسكوا قد يحول دون نجاحها في المنافسة مع المصارف الدولية العملاقة لدخول هذه الأسواق.

ومن ثم فالمتوقع أن تقوم حكومات بلدان منطقة الإسكوا بتشجيع اندماج المصارف بعضها بالبعض، وان كان ذلك على الأقل حتى يُكتب للمصارف البقاء.

ومن المتوقع أن تواصل اسواق الأوراق المالية في المنطقة مسيرتها على طريق التنمية، ومادامت قد اثبتت انها من المقومات الرئيسية للنظام المالي لبلدان منطقة الإسكوا، فسوف يلجأ إليها المزيد من الساعين إلى الاستثمار وتكوين رأسمال خاص. ومن المتوقع أن تؤدي الروابط التي أقيمت بين عدد من أسواق الأوراق المالية في منطقة الإسكوا إلى زيادة تدفق رأس المال فيما بين بلدان المنطقة في السنوات القليلة المقبلة.

الفصل السادس

قضايا البيئة

ألف- الأحوال البيئية

تختلف بلدان منطقة الإسكوا اختلافات شاسعة فيما بينها، من حيث مساحة سطحها، ومواردها الطبيعية، وسكانها، ودخلها، ومستوى تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. وما يزال تدهور البيئة مستمراً في بقاع كثيرة من هذه المنطقة، ومع ذلك فإن وحدتها الإقليمية، التي شكّلها التماثل في البيئة والنظام الإيكولوجي، إلى جانب التراث المشترك والتاريخ الواحد، تفرض على بلدان المنطقة البحث عن علاج للأسباب الدفينة للتدهور البيئي.

وتواجه بلدان منطقة الإسكوا مشاكل حساسة في مجال التدهور البيئي، وهي جديدة كل الجدة من حيث نطاقها ودرجة إلحاحها. ولا بد من التصدي لهذه المشكلات على الفور، لسببين: الأول هو أن التقاعس عن التحرك فوراً سوف يضاعف من تكاليف وتعقيد جهود المعالجة اللاحقة. والثاني هو أن التدهور البيئي قد بدأ يفرض فعلاً تهديداً كبيراً لآفاق النمو الاقتصادي والرفاهية البشرية على المستوى الاقليمي، خصوصاً بين الفقراء[٩٣]. وإيضاحاً لضرورة العمل بصورة عاجلة في هذا الصدد، نستعرض المجالات الحساسة التالية للضغوط البيئية في المنطقة.

١- تدهور موارد الأراضي

تعرض نمط استخدام الأراضي في منطقة الإسكوا لتغيرات متواصلة، يتجلى فيها تأثير التفاعل المعقد بين القوى الاجتماعية والاقتصادية، والقوى السياسية والتكنولوجية. وتبين مقارنة أنماط استخدام الأراضي في منطقة الإسكوا وفي غيرها من مناطق العالم مدى ندرة الأراضي القابلة للزراعة في هذه المنطقة (الجدول ٦١).

الجدول ٦١- حصص استخدام الأراضي في العالم، وإقليم آسيا والمحيط الهادىء، ومنطقة الإسكوا في عام ١٩٩٤
(نسبة مئوية)

المنطقة	الأراضي القابلة للزراعة والمحاصيل	أراضي الغابات والأحراج	المراعي الدائمة	أراض أخرى
العالم	١١	٣٠	٢٦	٣٣
آسيا والمحيط الهادىء	١٥	٢٢	٣٥	٢٨
منطقة الإسكوا	٤ر٢	١ر٠	٨ر٣١	٦٣

المصدر: ESCAP, *State of the Environment in Asia and pacific* (Bangkok, 1995).

(٩٣) The World Bank, *The Middle East and North Africa: Issues in Development, Fall 1993* (Washington, D.C.), p. 27.

تخضع أنماط استخدام الأراضي لمجموعة من العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية. إذ إن مساحة كبيرة، مثلاً، مما يطلق عليه "أراض أخرى" على مستوى العالم وفي منطقة الإسكوا هي في معظم البلدان أراض صحراوية وأحوالها البيئية غير صالحة للزراعة.

وتعاني المساحة المحدودة للأراضي القابلة للزراعة في المنطقة من الضغط الانمائي والسكاني المكثف، فهناك اتجاه إلى تكثيف الاستزراع والتوسع فيه في البلدان التي تتمتع بأكبر أراضي المحاصيل وتوجد فيها أعلى الكثافات السكانية أيضاً. ويلاحظ الضغط السكاني على الأرض القابلة للزراعة في الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ومصر، واليمن. وتستزرع الأراضي المروية على مدار العام، ويزيد استخدام المياه والأسمدة والمبيدات فيها. وفي نفس الوقت، يجري استبعاد مساحات كبيرة من الأراضي الخصبة من مجال الانتاج الزراعي لتلبية الحاجات الحضرية ومرافق النقل والتصنيع. كما تتعرض الأراضي الضعيفة للاسراف في استخدامها بسبب السماح للماشية بانهاك المراعي. ويقوم المزارعون الهامشيون باستزراع الأراضي البعلية المنخفضة دون إزاحتها وتخصيبها بصورة كافية. وبالاضافة إلى ذلك تتعرض المنتجات الحرجية، خصوصاً في العراق ولبنان واليمن، إلى الحصاد بمعدلات تزيد عن معدلات نموها السنوي.

وما تزال القوى التاريخية التي شكلت أراضي منطقة الإسكوا تعمل عملها بمعدلات متزايدة وبتكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة. ويندر أن توجد مناطق غير منتجة إذا كانت قادرة على الانتاج الزراعي، ومن غير المحتمل أن تكون الأراضي المستزرعة حديثاً قادرة على تعويض المنطقة عن فقدان الأراضي الزراعية التي تستغل في إنشاء المدن وشبكات الطرق اللازمة لها. ولم تشهد معظم بلدان منطقة الإسكوا أي زيادة صافية في الأراضي المزروعة منذ الثمانينيات. ومع ذلك فإن جهود إصلاح الأراضي والتكثيف الزراعي، الباهظة التكاليف، ما تزال تبذل، على حين يستمر فقدان الأراضي القابلة للزراعة والمنتجة -والتي تتسم بالندرة - دون أمل في استعادتها، بسبب إنشاء المدن والمرافق الحضرية والمناطق الصناعية فيها. أما حالات التوسع القليلة في مساحة الأرض القابلة للزراعة في بلدان منطقة الإسكوا فقد كانت على حساب المراعي الطبيعية.

ويعتبر تآكل التربة أحد جوانب عملية التصحر المعقدة، والتي دائما ما تبدأ بإنهاك المراعي بسبب تكثيف الرعي فيها. فالحيوانات المجترة، التي تمثل عنصراً من عناصر الدخل الزراعي، غالباً ما تعتمد في تلبية حاجاتها الكاملة من الغذاء على المراعي الطبيعية، وبقايا المحاصيل، والحقول التي تترك دون زرع لاراحتها. وهناك علاقة ارتباط واسعة بين الزيادة في أعداد الحيوانات بالمنطقة ونسبة انخفاض مساحة أراضي الرعي. ولما كان إنتاج المراعي لا يكفي لتلبية احتياجات الماشية حالياً، خصوصاً على أساس فصلي وفي السنوات التي تتسم بالجفاف الشديد، فإن الانتاج الحيواني قد ينخفض كثيراً في أراضي الرعي المحلية المتدهورة أو يحتاج إلى واردات تكميلية من الأعلاف(٩٤).

وتعتبر ملوحة التربة الجافة من المشكلات الخطيرة في غربي آسيا ويرجع سببها إلى انخفاض نسبة البخر مما يسمح للأملاح بان تتركز في الأجزاء المنخفضة من الأرض. وتشير التقديرات إلى أن ٣٢ في المائة من مساحة الدلتا و ٣٠ في المائة من وادي النيل في مصر تعاني من الملوحة والتغدق،

---

(٩٤) للمزيد من التفاصيل انظر تقرير وتوصيات لجنة تسيير برنامج مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء في الوطن العربي، المنبثقة عن مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعها الرابع بالقاهرة (٢٦-٢٧ آذار/مارس ١٩٩٦).

مما يقلل من امكانية استخدام هذه الأراضي في انتاج المحاصيل أو يلغي هذه الامكانية تماماً. وظاهرة الملوحة في مصر ظاهرة حديثة العهد في معظمها، إذ انها نشأت من الاسراف في استخدام المياه وعدم كفاية الصرف. أما في العراق فإن الملوحة والتغديق من المشكلات التي يعاني منها أكثر من ٥٠ في المائة من سهل الرافدين السفلي، بينما يعاني نحو ٥٠ في المائة من الأراضي المروية في وادي الفرات في الجمهورية العربية السورية من الآثار الخطيرة للملوحة والتغديق(٩٥).

ومن الأسباب التي أدت إلى ممارسات زراعية يتعذر استمرارها، وإلى تدهور الأراضي الزراعية في المنطقة، السياسات القاصرة أو غير الملائمة، والتي تتضمن سياسات التسعير، وسياسات الدعم، والسياسات الضريبية التي تشجع على الإفراط في استخدام المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والمبيدات، والذي كثيرا ما يكون استخداماً غير اقتصادي، وكذلك زيادة استغلال الأراضي، وقد ساهمت هذه السياسات، إلى جانب السياسات الاقتصادية والمالية المدعمة لها، في استنفاد موارد الأرض والمياه في كثير من بلدان منطقة الإسكوا بمعدلات من المحال أن تستمر في الأجل الطويل. ورغم سهولة التنبؤ بالتأثير البيئي في الأجل الطويل لهذه السياسات والاجراءات، فإن مفهوم التقييم الاقتصادي للموارد الطبيعية لم يُدرج حتى الآن ادراجاً كاملاً في التحليلات الاقتصادية التقليدية، لأن النظرة إلى الموارد الطبيعية ما تزال ترتكن بصفة عامة إلى قيمتها السوقية.

ورغم وجود شتى العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المسؤولة عن تدهور الأراضي بالمنطقة، فإن تدهور الأراضي الزراعية يساهم في تقليل مستويات الأمن الغذائي في كثير من بلدان منطقة الإسكوا في الأجل القصير، وفي زيادة استغلال قاعدة الموارد الطبيعية التي تعتمد الزراعة عليها في الأجل القصير. فإذا أخذنا الزيادات السكانية في اعتبارنا وجدنا أن نصيب الفرد من الأرض الزراعية ومن ثم نصيب الفرد من الانتاج الغذائي في معظم بلدان منطقة الإسكوا، يتدهوران بمعدلات أكبر من معدلات الثمانينيات. وتتسم هذه الأحوال بالحدة والشدة في الأردن والعراق ومصر واليمن، حيث كان الانخفاض في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي، يرجع إلى حد ما، إلى القصور في استخدام الأراضي، وتشتيت السكان الزراعيين، وتضاؤل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.

٢- تدهور المناطق الحضرية

تشير التقديرات إلى ان ٥٦ في المائة تقريباً من سكان المنطقة كانوا يقيمون في المناطق الحضرية في النصف الأول من عقد التسعينيات. ومع ذلك فمن المتوقع، بسبب معدلات النمو الحالية، أن تسود المناطق الحضرية بلدان منطقة الإسكوا في غضون السنوات الخمس والعشرين المقبلة، بحيث يُتوقع أن تصل نسبة سكان المنطقة المقيمين في المناطق الحضرية إلى ٥٩ في المائة من مجموع السكان بحلول عام ٢٠٠٠ كما يتضح من الجدول ٦٢.

وترتب على هذه الزيادة آثار كبيرة على البيئة، وليس بأقلها أنه اذا استمرت الكثافة السكانية على معدلاتها الراهنة (والبلدان/الأقاليم التي تزيد فيها نسبة سكان المناطق الحضرية على ٧٠ في المائة تتضمن (الأردن، الامارات العربية المتحدة، البحرين، الضفة الغربية وقطاع غزة، العراق، قطر، الكويت،

---

(٩٥) Essam El-Hinnawi "Population, environment and development in the Arab world", paper presented to the Arab Population Conference, Amman, 4-6 April 1993 (E/ESCWA/POP/1993/SAPC/5).

لبنان والمملكة العربية السعودية) فسوف يزداد مجموع المناطق الحضرية ويمثل ضغطاً كبيراً على البنية الاساسية، ويتسبب في تدهور احوال البيئة.

الجدول ٦٢- النسبة المئوية للسكان في المناطق الحضرية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٠-١٩٩٥ و ٢٠٠٠

البلد/الاقليم	سكان المناطق الحضرية ١٩٩٠-١٩٩٥	سكان المناطق الحضرية ٢٠٠٠
البحرين	٨٣ر٦	٨٥ر٥
مصر	٤٤ر٣٥	٤٦ر٤
العراق	٧٣ر٢	٧٧ر١
الأردن	٦٩ر٧٥	٧٤ر٥
الكويت	٩٦ر٤	٩٧ر٧
لبنان	٨٥ر٥	٨٩ر٥
عُمان	١٢ر١	١٥ر٧
الضفة الغربية وقطاع غزة(أ)	٧٧ر٩٥	٨٠ر٦
قطر	٩٠ر٦٥	٩٢ر٦
المملكة العربية السعودية	٧٨ر٧٥	٨١ر٨
الجمهورية العربية السورية	٥١ر٣	٥٤ر٩
الامارات العربية المتحدة	٨٢ر٤٥	٨٦ر٢
اليمن	٣١ر٢٥	٣٨ر٤
منطقة الإسكوا	٥٦ر٠	٥٩ر٠

المصدر: United Nations, *World Urbanization Prospects: The 1994 Revision* (ST/ESA/SER.A/150) (New York, 1995).

(أ) الأرقام تنطبق على قطاع غزة فقط.

ومن المشكلات الحادة بصفة خاصة في المدن الكبيرة في المنطقة مشكلة الفاقد، عند النظر إليه من الزوايا الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية. والأمثلة الاقتصادية على الفاقد معروفة خيرالمعرفة، يتصل أولها بالمرافق المادية الحضرية (كالطرق مثلاً) التي لا يجري تحديد حجمها استناداً إلى مدى استعمالها الفعلي في ساعات الذروة، ويتصل مثال آخر باعتبار ان بعض الممتلكات لم تعد لها جدوى اقتصادية، قبل الاوان، في بعض المناطق التي تتسم بارتفاع اسعارها في المدن، ومن ثم يقوم المُلاك بهدم المباني التي ما تزال في حالة جيدة، وتشييد ابنية اخرى في مكانها تُتيح كثافة سكانية اكبر للأرض، وزيادة العائد المالي منها (كما هو الحال في بيروت ودمشق والقاهرة). ومن حيث التأثير في البيئة، تبرز مشكلة اخرى هي التكدس وزحام المرور، ويعتبر حل هذه المشكلة بالغ الأهمية لتأمين الهواء النقي ومستقبل المراكز الحضرية في المنطقة.

وقد أدى النمو السكاني في المناطق الحضرية، وما صاحبه من انشاء المصانع في المدن الكبرى وحولها في السنوات الأخيرة بالمنطقة، إلى مشاكل كبرى تتعلق بتلوث الهواء، خصوصاً في عواصم بلدان المنطقة. ففي القاهرة على سبيل المثال، تؤدي انبعاثات ثاني اكسيد الكبريت من مولدات الطاقة الكهربائية التي تستخدم النفط في الوقود، إلى امراض الرئة في الاطفال بمعدلات اعلى بكثير مما يحدث في المجتمعات الريفية. وتعاني القاهرة كذلك من مستويات التلوث بتراب الصحراء البالغة الارتفاع، إلى جانب انبعاثات التراب الخطرة من بعض الصناعات مثل مصانع الاسمنت في حلوان، القريبة من المدينة. ويتسبب التلوث الترابي في امراض الجهاز التنفسي، وقرح المعدة والاثنى عشر، والسرطان، ومستويات التراب في القاهرة اعلى من المستويات الآمنة التي حددتها منظمة الصحة العالمية بما يصل إلى عشرة أضعاف. ومن المعروف ان تركيزات الرصاص في هواء القاهرة، بسبب استخدام السيارات للبنزين الذي يحتوي على الرصاص وبسبب الانبعاثات من مصانع صهر الرصاص، من العوامل التي تؤدي إلى التخلف العقلي وإلى مشاكل في الجهاز العصبي، وتعتبر اعلى بكثير من المعايير العالمية(٩٦). وتؤثر هذه المشكلات وغيرها من مظاهر تلوث الهواء في احوال البيئة بالمدن مثل بغداد وبيروت ودمشق وصنعاء.

ونقول في الختام ان قضية التوسع الحضري ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحالة البيئة وبالفقر. ورغم أن تلك الظاهرة عالمية، فإن العلاقة بين البيئة والفقر والتوسع الحضري تتجلى بوضوح أكبر في منطقة الإسكوا بسبب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسكانية المحدودة للمنطقة، ومنها سرعة التوسع الحضري والنمو الاقتصادي للمدن الكبيرة والمناطق الساحلية والانخفاض الشديد لنصيب الفرد من الأرض القابلة للزراعة، واستمرار الفقر في المناطق الريفية والحضرية ببلدان منطقة الإسكوا، وهذه من العوامل التي تساهم مساهمة كبيرة في تدهور البيئة.

باء- استراتيجيات وخطط العمل في مجال البيئة

كانت لدى معظم بلدان منطقة الإسكوا، قبل أول مؤتمر تعقده الأمم المتحدة عن البيئة البشرية في ستوكهولم (١٩٧٢) مجموعة من القوانين الوطنية التي تتصل بصورة ما بالبيئة (وكانت تستند عادة إلى التصنيف القطاعي). وكانت الوحدات الإدارية المسؤولة عن تطبيق القوانين والسياسات الوطنية تستند، بصفة عامة، إلى التصنيف القطاعي أيضاً. ولكن بلدان المنطقة كان يزداد ادراكها كل يوم لضرورة الجمع بين السياسات البيئية والوحدات الإدارية باسلوب اشمل، مما أدى إلى قيامها بالتدريج بوضع ما يلزم من السياسات والقوانين والمؤسسات، التي كانت بمثابة تعبير عن الاتجاهات الجديدة في معظم بلدان منطقة الإسكوا، خصوصاً في اعقاب مؤتمر ستوكهولم.

وكان الشغل الشاغل لرجال البيئة في منطقة الإسكوا هو إدارة الموارد الطبيعية، وقد نشرت بلدان كثيرة استراتيجيات التنمية الوطنية فيها خلال العقدين المنصرمين، وان كانت الاستراتيجيات الوطنية للحفاظ على البيئة والخطط المخصصة للبيئة قد اقتصرت على عدد محدود منها. وفي الفترة ١٩٨٧-١٩٨٩ صدرت صور مجملة للبيئة في البحرين وقطر والكويت والمملكةالعربية السعودية،

---

(٩٦) يقول تقرير اصدرته وكالة التنمية الدولية الأمريكية مؤخراً ان تخفيض مستوى التلوث في هواء القاهرة يمكن ان ينقذ ارواح عدد يتراوح بين ٤٠٠٠ و ١٦٠٠٠ شخص في العام. ويقول التقرير ان هواء القاهرة يتضمن اعلى مستوى في العالم من الجزيئات المادية والرصاص.

باعتبارها خطوة أولى من خطوات تقييم الموارد، وباعتبارها القاعدة التي يمكن على اساسها وضع استراتيجيات بيئية كاملة.

١- القوانين والمؤسسات والإدارة البيئية

تتميز القوانين البيئية في المنطقة بالتنوع. فلدى بعض البلدان قوانين واسعة النطاق ومتقدمة بصورة نسبية، بينما نجد ان التشريعات البيئية أقل تطوراً في بلدان اخرى. وبينما كان الهدف الأول لأمثال هذه التشريعات -- مثل التشريعات الخاصة بالسياسات -- وهو تنظيم استخدام الموارد الطبيعية في مجال الزراعة والمياه والطاقة واستخدام الأراضي، فقد شملت التشريعات أيضاً مكافحة التلوث، وطلبت بعض البلدان (تحت ضغط الجهات المانحة للمعونة في حالات كثيرة) تقدير مدى تأثير التنمية على البيئة وأنشأت مؤسسات مكلفة بمهام الحماية البيئية(٩٧). ومع ان بعض بلدان منطقة الإسكوا قد جعلت دراسة تأثير التنمية على البيئة جزءاً من عملية التخطيط لديها، فإن العامل الذي كان يحد من فعاليتها لم يكن يتمثل في كفاية القوانين المكتوبة بل في مدى كفاءة تطبيق هذه القوانين.

وقد ازداد ابراز القضايا البيئية باطراد في الشؤون الدولية منذ انعقاد مؤتمر ستوكهولم، فاستجاب العالم للتحدي المتمثل في أن تكون التنمية الاقتصادية متناغمة مع البيئة، بأن عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في حزيران/يونيو ١٩٩٢ واعتمد جدول أعمال خاص بالبيئة والتنمية على مستوى العالم للقرن الحادي والعشرين (جدول أعمال القرن ٢١). ولا شك ان كثيراً من القضايا الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ قد سبقت مناقشتها في مختلف المحافل وفي أوقات مختلفة. ولكن السمة الفريدة للمؤتمر كانت تجميع جميع القضايا - من الغابات إلى البيئة البحرية، ومن نقل التكنولوجيا إلى الاصلاحات المؤسسية - تحت عنوان موحد للسياسات.

وفي العقد المنصرم أنشئت شتى المؤسسات العامة للتركيز على تعزيز إدارة البيئة. ومع ذلك فإن النجاح في تعزيز التنمية المستدامة وتنفيذ السياسات والبرامج الملائمة يعتمد إلى حد كبير على مدى التزام السطات البيئية العامة بذلك وفعاليتها.

وقد عهدت غالبية بلدان منطقة الإسكوا بالوظيفة الاستراتيجية لوضع السياسات اللازمة لحماية البيئة اما إلى وزارة بيئة واحدة أو إلى لجنة وطنية أو مجلس وطني. وكان وراء هذا التطور المؤسسي الإقرار بما يلي:

(أ) ان على المؤسسة الوطنية المسؤولة عن الاستراتيجية البيئية ان تساهم مساهمة كبيرة في عملية التخطيط، ابتغاء تحديد أهداف وأولويات واقعية، وان تحصل على التأييد السياسي لها؛

(ب) ان المؤسسة التي تسعى لتنظيم انشطة القطاعات الكبرى، مثل قطاعات المياه، واستخدام الأراضي، والطاقة، والنقل، والصناعة، لابد ان تكون ممثلة على مستوى حكومي رفيع؛

---

(٩٧) تتولى مصلحة الارصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية المسؤولية الاولى عن ادارة البيئة منذ عام ١٩٨٠، بينما نجد ان الحفاظ على الحياة البرية هو مسؤولية اللجنة الوطنية للحفاظ على الحياة البرية وتنميتها.

(ج) ان ادارة البيئة على المستوى الوطني لا تتطلب وضع السياسات فحسب بل التخطيط والتنسيق أيضاً؛

(د) يجب ان يستند وضع السياسات البيئية وتنفيذها على معلومات موثوق بها، وعلى التقييم المستمر للمعلومات الجديدة، بما في ذلك مراقبة وتقدير مدى فاعلية الاجراءات المتخذة.

ويتضمن الجدول ٦٣ توصيفاً وظيفياً للاتجاهات والتطورات الاخيرة في الادارة البيئية في بلدان الإسكوا، والصورة المؤسسية المحددة في كل بلد لا تعتمد فقط على وظيفة المؤسسة، بل ايضاً على الخصائص الوطنية القائمة، والنظام الدستوري للبلد المعني وتقاليده الإدارية.

وقد اعادت معظم بلدان منطقة الإسكوا هيكلة مؤسساتها البيئية باصدار لوائح ومعايير بيئية فيما يتعلق بالخطوط التوجيهية، والمعايير والقوانين والقواعد واللوائح اللازمة للإدارة البيئية الصحيحة.

الجدول ٦٣- المؤسسات الحكومية لحماية البيئة في منطقة الإسكوا

البلد/الاقليم	المؤسسات المختصة بالسياسات	الهيئة المنفذة
البحرين	لجنة حماية البيئة	وزارة الإسكان والبلديات والبيئة
مصر	مكتب رئيس الوزراء	الهيئة المصرية لشؤون البيئة
العراق	المجلس الوطني لحماية وتحسين البيئة	وزارة الصحة
الأردن	مجلس الوزراء وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	المؤسسة العامة لحماية البيئة
الكويت	مجلس حماية البيئة	شتى الوزارات
لبنان	وزارة البيئة	شتى الوزارات
عُمان	مجلس الوزراء	وزارةالبلديات الاقليمية والبيئية
قطر	مجلس الوزراء	وزارة الشؤون البلدية والزراعة
المملكة العربية السعودية	اللجنة الوزارية للبيئة	مصلحة الأرصاد وحماية البيئة
الجمهورية العربية السورية	وزير الدولة لشؤون البيئة	الهيئة العامة لشؤون البيئة
الامارات العربية المتحدة	مجلس الاتحاد	الهيئة الاتحادية للبيئة
الضفة الغربية وقطاع غزة	مجلس الوزراء	وزارة الزراعة
اليمن	مجلس الوزراء	مجلس حماية البيئة

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى المصادر الوطنية والدولية.

ملاحظة: كان الدعم المؤسسي للإدارة البيئية، عادة، من ثلاثة أنواع رئيسية في المنطقة:

(أ) تعديلات طفيفة في هيئات سبق انشاؤها؛
(ب) اعادة هيكلة الهيئات لزيادة التأكيد على البيئة أو لتوسيع دور الهيئات؛
(ج) إنشاء هيئة جديدة لتتولى قضايا البيئة.

الإطار ٩- جدول أعمال القرن ٢١ ومفهوم التنمية المستدامة

وضع مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في حزيران/يونيو ١٩٩٢ جدول أعمال عالمي للبيئة والتنمية في القرن الحادي والعشرين.

ويشمل جدول أعمال القرن ٢١ كل جانب تقريباً من جوانب النشاط الانساني المتعلقة بالبيئة. والابعاد الاساسية الاربعة في جدول أعمال القرن ٢١ هي: (١) الابعاد الاجتماعية والاقتصادية؛ (٢) صون ادارة الموارد من أجل التنمية؛ (٣) تعزيز دور الفئات الرئيسية؛ و (٤) وسائل التنفيذ. وعلى هذا النحو بلغ عدد برامج العمل ذات العناصر البيئية ١٢٠ برنامجاً مختلفاً. ويُفصح عدد مجالات البرامج ومضمونها عن اهميتها وعن مدى تعقيد مفهوم التنمية المستدامة.

وكانت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية قد وضعت تعريفاً في عام ١٩٨٧ للتنمية المستدامة يقول انها التنمية التي ينبغي ان "تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها". وبعبارة مبسطة يقول هذا التعريف ان استهلاك الموارد الطبيعية - وخصوصاً الموارد المتجددة منها - يجب ان يسير جنباً الى جنب مع إعادة توليدها. بيد انه من المهم ادراك بعض النقاط الاساسية الخاصة بالتنمية المستدامة:

(أ) التنمية المستدامة عملية دائمة التطور، وعلينا جميعاً ان نشارك في بنائها في غضون انطلاق المجتمع بصورة مطردة من حالته الراهنة الى حالة تتفاعل فيها العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة تفاعلاً متواصلاً وهذه العناصر هي النمو الاقتصادي، والتوازن البيئي والتقدم الاجتماعي؛

(ب) تتضمن البيئة المستدامة قضايا محلية وطنية الى جانب القضايا العالمية. أي انها تختلف من بلد لآخر. ومن ثم فإن التأكيد على احدى كفتي الميزان سوف يختلف بل يجب ان يختلف، فالكفة الاولى تضم التنمية وايجاد فرص العمل وتحسين الاحوال الاجتماعية بينما تقتصر الكفة الثانية على البيئة- وذلك وفقاً للموارد الطبيعية التي يتمتع بها كل بلد ووفقاً للاحوال الاقتصادية والاجتماعية؛

(ج) يجب التأكيد على عنصر التنمية في التنمية المستدامة وجعله جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الصحيحة من حيث صونها للبيئة.

ويؤيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٠/٤٧ جدول أعمال القرن ٢١، ويحث "الحكومات واجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وبرامجها، فضلاً عن سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على اتخاذ الاجراءات اللازمة" لتنفيذ احكام جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من النتائج المهمة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد اصبح جدول أعمال القرن ٢١، منذ هذا التأييد، الخطة المعتمدة للتنمية. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ١٩١/٤٧ الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان ينشىء لجنة رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة، وقد انشئت هذه اللجنة في وقت لاحق، ومهامها الرئيسية هي ضمان المتابعة الفعالة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية؛ والارتقاء بالتعاون الدولي والنهوض بدور حفّاز في اتخاذ القرارات على المستوى الحكومي الدولي؛ وفحص مدى التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. كما أنشئت كذلك لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالتنمية المستدامة لتنسيق عمل أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومنظماتها وبرامجها في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

وعلى المستوى الإقليمي أدى عدد من المبادرات الحكومية الدولية إلى انشاء مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، في إطار جامعة الدول العربية وهو الذي يشرف على قضايا البيئة التي تتمتع بالأولوية في المنطقة. وفي عام ١٩٩٣ قامت الإسكوا، بالاشتراك مع هذا المجلس، بانشاء اللجنة

المشتركة للبيئة والتنمية في العالم العربي، المكلفة باعتماد خطة عمل إقليمية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٢- الاتفاقيات الدولية الأساسية

وقد أُبرمت معاهدات اخرى لحماية البيئة، وكانت بصفة اساسية اتفاقيات شاملة تنص على الأهداف العامة للاطراف دون ان تفرض اية آليات تلزمها بتحقيقها.

ويمكن تقسيم الاتفاقيات الدولية الاساسية، بصفة عامة، إلى فئتين: الأولى هي الفئة "الخضراء" (الخاصة بالنبات والحيوان والموارد الطبيعية) والثانية هي الفئة "البُنِّيَّة اللون" (مكافحة التلوث والوقاية منه).

أما المعاهدات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والموائل الطبيعية (المعاهدات الخضراء) فتضمن اتفاقية التنوع البيولوجي (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢) التي صادقت عليها أربعة بلدان في منطقة الإسكوا، كما صادقت ثلاثة بلدان من منطقة الإسكوا - هي الأردن والامارات العربية المتحدة ومصر - على اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (واشنطن، ١٩٧٣) (انظر الجدول ٦٤).

وتتضمن الاتفاقيات المتعلقة بالوقاية من التلوث ومكافحته (المعاهدات البُنِّيَّة اللون) اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (١٩٩٢) التي صادقت عليها ست بلدان في منطقة الإسكوا؛ والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا (١٩٩٤) والتي صادق عليها اثنان من بلدان منطقة الإسكوا؛ واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها (١٩٨٩) والتي صادقت عليها عشرة بلدان في منطقة الإسكوا؛ وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون (١٩٨٧) التي صادقت عليها ثمانية بلدان في منطقة الإسكوا.

والواضح، كما يبيِّن الجدول ٦٤، ان مستوى مشاركة بلدان منطقة الإسكوا في الاتفاقيات الدولية البيئية منخفض. فباستثناء مصر (التي تشارك بنسبة ١٠٠ في المائة في الاتفاقيات الدولية البيئية) نجد ان معظم بلدان منطقة الإسكوا لا تحظى إلا بدرجة متوسطة من التمثيل بين المشاركين في الاتفاقيات البيئية الأساسية، وان بلدين على الأقل من بلدان المنطقة (العراق واليمن) غير ممثلين على الإطلاق. وقد يرجع السبب في بعض الحالات إلى عدم تأييد أهداف المعاهدات أو بعض احكامها المحددة أو الاختلاف معها. أما السبب الرئيسي فهو ان الكثير من بلدان منطقة الإسكوا لم تتمكن من إيلاء الأولوية لتنفيذ المعاهدات لأن التنفيذ من خلال التشريعات الوطنية يمثل مهمة قانونية وإدارية معقدة تتطلب قدراً كبيراً من الخبرة المهنية والإدارية ومن الموارد التي قد تكون غير متوافرة.

الجدول -٦٤ موقف بلدان منطقة الإسكوا إزاء بعض المعاهدات الدولية المختارة المعنية بالبيئة

بلدان منطقة الإسكوا	اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض ١٩٧٣	بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون ١٩٨٧	اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها ١٩٩٢	اتفاقية التنوع البيولوجي ١٩٩٢	اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ١٩٩٢	اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في أفريقيا ١٩٩٤	اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث ١٩٧٥[أ]	خطة عمل الكويت ١٩٧٨[أ]	خطة عمل البحر الأحمر وخليج عدن ١٩٨٢[أ]
البحرين	-	X	X	-	X	-	-	X	-
مصـــر	X	X	X	X	X	X	X	-	X
العراق	-	-	-	-	-	-	-	X	-
الأردن	X	X	X	X	-	-	-	-	X
الكويت	-	X	X	-	X	-	-	X	-
لبنان	-	X	X	X	X	-	X	-	-
عُمان	-	-	X	X	X	-	-	X	X
قطـر	-	-	X	-	-	-	-	X	-
المملكة العربية السعودية	-	X	X	-	X	-	X	X	X
الجمهورية العربية السورية	-	X	X	-	-	X	-	-	-
الامارات العربية المتحدة	X	X	X	-	-	-	-	X	-
اليمـــن	-	-	-	-	-	-	-	-	X

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى شتى المعاهدات الدولية.

ملاحظة: X تعني العضوية.

(أ) البرامج الخاصة بالبحار الاقليمية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣- النتائـــج

يتضح من هذا الاستعراض ان السياسات البيئية اصبحت الآن قيد اهتمام جميع بلدان منطقة الإسكوا، ولو ان البرامج والقوانين والمؤسسات التي انشئت تتسم بالعشوائية وبأنها ذات طابع قطاعي إلى حد كبير.

وإقراراً من الحكومات بأن كثيراً من المشاكل البيئية ذات طابع مشترك بين القطاعات، بدأ عدد متزايد من الحكومات في وضع السياسات والقوانين وانشاء المؤسسات المشتركة بين القطاعات، كما تسعى حكومات كثيرة إلى سد الثغرات القائمة بين القطاعين العام والخاص من ناحية وبين المنظمات غير الحكومية من ناحية أخرى. وعادة ما تتخذ هذه الآليات داخل الحكومة شكل اللجان المشتركة بين الوزارات أو المصالح، بينما يتخذ التعبير عن السياسات صورة الاستراتيجيات البيئة الوطنية، والتي يجري وضعها بالتشاور مع الهيئات القطاعية. ومع ذلك فإن تنفيذ السياسات لا يتم، بصفة عامة، إلا من خلال الآليات القطاعية التقليدية. ولم تلجأ الا حكومات قليلة (مثل حكومة عُمان) إلى انشاء آليات رفيعة المستوى ومشتركة بين القطاعات، بحيث تكون تابعة، بصورة مباشرة، اما لرئيس الحكومة أو لأحد كبار الوزراء، وإلى تكليف جميع الوزراء بمسؤولية إيضاح الآثار البيئية المترتبة على سياسات وزاراتهم.

يجب إدراج سياسات بيئية وطنية متكاملة في الاستراتيجيات الوطنية للحفاظ على الموارد (على نحو ما حدث في الأردن عام ١٩٩٤ وفي المملكة العربية السعودية عام ١٩٨٩). ولكننا نرى في الكثير من بلدان منطقة الإسكوا ان نقاط الضعف تتعلق بالهيكل التنظيمي، والجهاز الاستشاري، والموارد المتاحة لتنفيذ السياسات المتفق عليها أو لتطبيق القانون. وإلى جانب ذلك فإن المصالح الحكومية المعنية بالبيئة في جميع بلدان منطقة الإسكوا تقريباً ليس لديها من الموظفين ولا من الميزانيات مايكفي لتلبية المطلوب منها، وإلى جانب ذلك فإن الإيرادات الناشئة من استخدام الموارد الطبيعية أو السياحة كثيراً ما لا تعود إلى المجتمعات المحلية، بحيث تفتقر تلك المجتمعات إلى الحوافز اللازمة للحفاظ على الموارد التي تعتمد عليها هذه الأنشطة.

وتتمثل مشكلة اخرى في الافتقار إلى المعلومات والبيانات. والواقع ان التعليم الرسمي وغير الرسمي، بل والتدريب وغيره من الاجراءات المساندة التي تساعد في زيادة النوعية البيئية، تتسم بالقصور الشديد عن تلبية احتياجات الإدارة البيئية المستدامة. والنتيجة هي أن معظم بلدان منطقة الإسكوا تفتقر إلى القاعدة العلمية والموارد البشرية اللازمة لوضع السياسات أو التشريعات الكفيلة بإدارة الموارد الطبيعية والبيئة المادية إدارة فعّالة.

الواضح ان هناك روابط وثيقة بين الاجراءات الوطنية والاقليمية والدولية. وتحديد البرامج والمؤسسات الاقليمية، ودعمها بالاتفاقيات الاقليمية وغيرها من الصكوك القانونية، من شأنه المساعدة في توسيع نطاق الاهتمام المشترك بين بلدان المنطقة بحماية البيئة. والاقرار المتزايد بوجود المشكلات العالمية يؤدي بدوره إلى التعدد السريع للاتفاقيات القانونية الدولية المتعلقة بالبيئة. ولكن الزيادة في الالتزامات الدولية يمثل مشكلات خطيرة لكثير من حكومات المنطقة، لأنها التزامات ابعد من ما تكون عن اعفائها من التكاليف او استخدام الموارد. كما يتزايد الاتجاه إلى التحقيق في مدى الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات، وإلى انتقاد الاطراف التي لا تفي بها، وهذا امر مفهوم وهكذا فإن بلدان منطقة الإسكوا تجد انها تخضع حالياً لضغط ذي شقين: يتمثل الشق الأول في الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية، والشق الثاني في تخصيص مواردها الشحيحة لتنفيذها.

الإطار ١٠- وضع الاستراتيجية الوطنية للبيئة

رغم تزايد الأدلة على ان تدهور البيئة يمثل مشكلة اجتماعية واقتصادية مهمة، فقد عجزت السلطات المعنية في كثير من البلدان عن وضع حد لها. وكثيراً ما يقال إن التحكم في البيئة مهمة باهظة التكاليف وان على البلدان ان تركز على سواها من أولويات التنمية.

وتبين خبرة البلدان الصناعية ان تكاليف الحيلولة دون تدهور البيئة غالباً ما تقل كثيراً عن التكاليف التي يقتضيها علاج ذلك التدهور. وتستطيع بلدان منطقة الإسكوا ان تتعلم من هذه الخبرة، وذلك بأن تستبق وقوع المشكلات البيئية وان تتعلم كيف تستخدم مواردها الشحيحة بكفاءة اكبر كيما تمنع الاضرار بالبيئة. وضرورة استخدام الموارد بكفاءة وفاعلية تتطلب كذلك اعداد استراتيجيات بيئية سليمة وخطط عمل ملائمة.

ولا يوجد منهج موحد لمعالجة المشكلات البيئية. اذ تختلف الاستراتيجيات البيئية وفقاً للخصائص الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والاقتصادية لكل بلد بعينه من البلدان المعنية. ومع ذلك فالخبرة المستقاة من شتى انحاء العالم تدل على ان اهم عنصر من عناصر اعداد الاستراتيجيات البيئية الناجحة يتمثل في تحقيق التوازن الكافي بين التحليل الدقيق وبين مشاركة من يعنيهم الأمر. ويجب ان يشارك في التشاور اللازم لعملية اتخاذ القرار المسؤولون عن المشكلات البيئية، والمتضررون منها، والذين يتحكمون في وسائل حل المشكلات، والذين لديهم ما يلزم من المعلومات والخبرة. وتدل التجربة حتى الآن على ان انجح الاسترتيجيات البيئية يجب ان تضمن ثلاثة عناصر: (أ) تحديد المشكلات ذات الأولوية؛ و (ب) تحديد أولويات الاجراءات؛ و (ج) ضمان التنفيذ الفعّال، على نحو ما هو مبين فيما يلي:

العنصر الاساسي	توصيفه
١- تحديد المشكلات ذات الأولوية	يتكون من تحليل نطاق وحدّة بواعث القلق البيئية، وتحديد ما يعتبر اشدها حساسية استناداً إلى معايير سبق تحديدها.
٢- تحديد أولويات الاجراءات	قد يكون هذا أهم عنصر من عناصر الاستراتيجية، ويتكون من ثلاث خطوات: (أ) تحديد اسباب المشكلة؛ (ب) وضع الأهداف؛ (ج) تحديد وسائل سياسات بديلة لعلاج اسباب المشاكل استناداً الى الفوائد والتكاليف المتوقعة، وغيرها من المعايير والاعتبارات اللازمة.
٣- ضمان التنفيذ الفعّال	يتضمن ادراج الاجراءات المقترحة في السياسات الخاصة بالاقتصاد العام والسياسات القطاعية أيضاً؛ كما يتضمن مشاركة أهم من يعنيهم الأمر في مرحلتي التخطيط والتنفيذ؛ وايجاد الحوافز اللازمة لضمان التكليف الواضح بالمسؤوليات المؤسسية، بما يتفق مع شفافية التشريعات والقدرة الكافية على التنفيذ؛ وحشد الموارد اللازمة لتمويل تنفيذ الاستراتيجية؛ ووضع الاحكام الخاصة بالرقابة والتقييم ومراجعة الأولويات اثناء التنفيذ.

الإطار ١٠- (تابع)

وفي الواقع العملي لا يسير وضع الاستراتيجيات البيئية في خط مستقيم، ولا تقوم البلدان، بالضرورة، بتنفيذ هذه المجموعات الثلاث من الانشطة بتعاقب زمني. فقد يتضمن تحديد استراتيجية بيئية وطنية الاستناد إلى السياسات والخطط القطاعية القائمة والبناء على أسسها، وقد يحدث قبل اكمال التخطيط تنفيذ برامج رائدة او مشروعات توضيحية. وكثيراً ما يساهم العمل اللازم لاعداد الخطة في تحقيق بعض أهدافها اللاحقة. بل ان التداخل كثيراً ما يقع بين إعداد الخطة وتنفيذها. وعلى الجهات الحكومية التي تشارك في إعداد الاستراتيجيات البيئية ان تسعى لتحقيق التناغم بين السياسات التي تتبعها وتنسيق سياساتها تنسيقاً أفضل. ويتضمن إعداد الاسترتيجية فوائد تعليمية. فكلما تنوع المشاركون في هذا الإعداد - كالمصالح الحكومية، والمجتمعات المحلية، والخبراء التقنيين والمنظمات غير الحكومية - ازدادت الفرص المتاحة لتبادل المعلومات، وتحسين التفاهم وبناء قدرة العناصر الأساسية في استراتيجية ما أو خطة عمل ما، والمحتمل ان يجري اعدادها جنباً إلى جنب مع السير في التنفيذ، ومع تغيُّر الاحوال البيئية والطاقات المؤسسية على مر الزمن. وباختصار يعتبر وضع الاستراتيجيات البيئية الوطنية عملية دينامية، تخضع للمراجعة الدورية وللتعديل من وقت لآخر، وتشارك فيها قوى مختلفة.

المصدر: World Bank, *National Environmental Strategies: Learning from Experience*, 1995.

جيم- الصورة المتوقعة في الأجل القصير

كانت الموارد الطبيعية الطبيعية والسياسات الاقتصادية وكذلك، والى حد ما، الحالة السياسية هي التي تحدد أنماط التنمية الاقتصادية في المنطقة. وكانت شتى الاستراتيجيات والمناهج المتبعة لتحقيق التقدم الاقتصادي ذات تكاليف لا مراء فيها في كل مجال من المجالات. وكانت لها آثارها المتفاوتة على شتى الأحوال البشرية، بما في ذلك عمل القوى السكانية، والامتداد الحضري، والصحة والفقر. وكان لها أثرها المباشر على قاعدة الموارد - وهي التي تميل الى التدهور مع نمو التصنيع - وعلى الاستهلاك والفقر. وكانت أشد القطاعات تضررا هي الأراضي، والمياه العذبة، والهواء، والمناطق الساحلية. وكان للتوسع الحضري، وما صاحبه من تصنيع وزيادة في عدد السيارات، آثاره الخطيرة على البيئة، مما ساهم في ارتفاع مستوى تلوث الماء والهواء وكذلك مستوى النفايات الصلبة. ويتضمن الجدول ٦٥ تلخيصاً للاتجاهات البيئية والانمائية الرئيسية حتى عام ٢٠٠٠.

الجدول ٦٥- الآفاق البيئية في الأجل القصير لمنطقة الإسكوا

القضايا البيئية وتحديات التنمية	الاتجاهات المالية والمحتملة، ١٩٩٥-٢٠٠٠	
	زيادة ⇑	نقص ⇓
١- موارد الأراضي		
الأراضي القابلة للزراعة		
تدهور الأراضي	⇑	⇓
التصحر	⇑	
٢- الزراعة		
الأمن الغذائي		⇓
استخدام الكيماويات الزراعية	⇑	

القضايا البيئية وتحديات التنمية	الاتجاهات المالية والمحتملة، ١٩٩٥-٢٠٠٠	
	زيادة ⇑	نقص ⇓
٣- المياه العذبة		
الاستهلاك	⇑	
النوعية		⇓
٤- الصناعة		
التصنيع	⇑	
التلوث الصناعي	⇑	
استخدام الموارد	⇑	
٥- الطاقة		
الاستخدام التجاري	⇑	
التلوث	⇑	
٦- النقل		
المركبات	⇑	
التلوث الراجع إلى المركبات	⇑	
٧- الجو		
تلوث الهواء	⇑	
٨- التلوث		
معدل النمو	⇑	
الفقر	⇑	
٩- المستوطنات البشرية		
التوسع الحضري	⇑	
الأحياء الفقيرة والفقر في المدن		
١٠- النفايات الصلبة		
من توليد الطاقة	⇑	
الإدارة	⇑	
١١- البيئة البحرية		
التلوث الساحلي	⇑	
خسائر الموارد	⇑	
١٢- السياحة		
الحجم	⇑	
التدهور البيئي للتراث الوطني		⇓
١٣- صحة الانسان		
العمر المتوقع	⇑	
الأمراض التقليدية		⇓
وفيات الأطفال		⇓
١٤- استجابة السياسات		
إجراءات السلطات العامة	⇑	
الوعي البيئي	⇑	
البحوث البيئية	⇑	
التعاون داخل الاقليم	⇑	
المشاركة في الاتفاقيات العالمية	⇑	

المصدر: الإسكوا، استناداً إلى مصادر دولية.

الفصل السابع

القضايا والتطورات الاجتماعية

ألف- التطورات والاتجاهات الاجتماعية الرئيسية في منطقة الإسكوا

أدت الاستثمارات الكبيرة في إنشاء البنية التحتية للخدمات الاجتماعية في منطقة الإسكوا على مدى العقدين المنصرمين، إلى حدوث تقدم كبير، وفقاً لمؤشرات التنمية الاجتماعية، من حيث انخفاض معدلات الوفاة، وارتفاع مستويات العمر المتوقع لدى الولادة، والتغذية، وتوفير الخدمات الصحية. ومع ذلك فقد شهدت المنطقة تدهوراً في الأحوال الاجتماعية العامة، نجم أساساً وبغض النظر عن العوامل السياسية، عن ارتفاع معدلات الخصوبة، ومعدلات نشوء المناطق الحضرية العشوائية (والهجرة من الريف إلى المدن) وقصور الأنظمة التعليمية التي عجزت عن إعداد الخريجين الإعداد الملائم للعثور على العمل المنتج. ويبدو أن هذه العوامل الثلاثة لا يرتبط بعضها بالبعض، خصوصاً بسبب عدم ترابط أسبابها، ولكنها تؤدي مجتمعة إلى البطالة والفقر، وهما مشكلتان متفاقمتان.

وترتب على ارتفاع معدلات الخصوبة في السنوات العشرين الأخيرة أن أصبحت الغالبية العظمى من سكان المنطقة من الشباب في الوقت الراهن، إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة ٤١ في المائة من السكان كانت تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في عام ١٩٩٥. وكانت هذه الزيادة السريعة في النمو السكاني سبباً في زيادة الضغط على البنية التحتية، مما اقتضى التضحية بالكيف في سبيل الكم. كما أن الاخفاق في تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي يكفي الزيادة الكبيرة في السكان أدى إلى زيادة عدد العاطلين والفقراء في المنطقة.

وكان من نتائج الاستثمار الكبير في البنية التحتية بالمناطق الحضرية أن حدث تحول كبير للسكان من الريف إلى المدن. ففيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ ازدادت هجرة سكان الريف إلى المدن بمعدلات بالغة السرعة، بلغت في المتوسط ٨ر٧ في المائة سنوياً. وبحلول عام ١٩٩٥ كانت غالبية سكان بلدان منطقة الإسكوا، باستثناء عُمان ومصر واليمن، تقيم في المناطق الحضرية. ومن شأن هذا التوسع الحضري أن يضغط على الخدمات الاجتماعية المتوافرة في المراكز الحضرية (الصحة والتعليم والترفيه) ومن ثم يؤدي إلى انخفاض مستوى نوعية هذه الخدمات. كما أن القوة العاملة في المناطق الحضرية قد تزايدت بمعدل سريع يتراوح بين ٤ و ٦ في المائة في معظم بلدان المنطقة، مما كان يمثل ضغوطاً إضافية على أسواق العمالة التي كانت قد بلغت درجة التشبع من قبل، والنتيجة هي تفاقم مشكلة البطالة في المدن.

ووفقاً لتقرير التنمية في العالم لعام ١٩٩٥، كان معدل الأمية بين الكبار في منطقة الإسكوا يبلغ ضعف معدله في البلدان ذات الدخل المتوسط بل وأعلى من معدله في البلدان ذات الدخل المنخفض. وتعتبر الأمية بين الكبار من الإناث بالغة الارتفاع بأي مقياس[٩٨]. ومعنى الانخفاض الشديد في

---

(٩٨) World Bank, *World Development report 1995: Workers in an Integrating World* (New York, Oxford University Press, 1995).

معدلات الذين يعرفون القراءة والكتابة، رغم الاستثمارات الهائلة في التعليم في العقدين الأخيرين، هو عدم فاعلية النظم التعليمية وإهمال التعليم الرسمي.

وليس من المتوقع، وفقاً لبيانات اليونسكو، أن ينخفض معدل الأمية في العالم العربي إلى أدنى من ٤٠ في المائة من مجموع السكان بحلول عام ٢٠٠٠، وكان من آثار الانخفاض الفعلي في مستويات التعليم النظامي، الذي صاحبه رجحان كفة التعليم النظري في المنطقة، أن نشأت فجوة بين خريجي النظام التعليمي والاحتياجات التقنية لسوق العمالة. وقد عجز النظام التعليمي عن مواكبة المعدل السريع للتحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في العقدين الماضيين، مما أدى إلى نشوء الحالة الحاضرة، إذ نجد أن التطور في قوة العمل، من حيث المهارات والتدريب والتعليم يقل كثيراً عن المستوى المطلوب لمواكبة التغيرات الهيكلية الموازية. وهكذا فلا بد من تكريس مزيد من الجهود لتحسين نوعية التعليم، كيما يتسنى تحقيق الترابط بينه وبين احتياجات التنمية في الوقت الراهن، وإعداد قوى عاملة قادرة على العثور على العمل المنتج. أي إن نوعية التعليم يجب الارتقاء بها لتلبية المتطلبات التقنية للقرن الحادي والعشرين، مع تحويل التركيز إلى المهارات المعرفية ومهارات التقدم التقني.

كما أن عجز النظام التعليمي عن التكيف لتلبية الاحتياجات السريعة التغير للاقتصادات المفتوحة الحديثة، أدى في آخر الأمر، إلى الارتفاع السريع في البطالة بين الشباب (إذ كان ٥٩ في المائة من العاطلين يسعون للحصول على عمل للمرة الأولى). وترجع جذور مشكلة البطالة بين الشباب إلى هيمنة الحكومة في الماضي على الاقتصاد؛ وكان ضمان تعيين العمال المهرة في القطاع العام يخفي افتقار كثير من الخريجين للمهارات التي تتفق مع متطلبات العمل. وعندما وصل القطاع العام إلى حد التشبع، اتضح أن الخريجين يفتقرون إلى مستلزمات العمل المنتج، مما أدى إلى بروز معضلة ذات شقين، الشق الأول هو عجز القطاع الخاص عن النمو، والشق الثاني هو ازدياد عدد الخريجين العاطلين. وازدادت كذلك الصور الأخرى من صور البطالة، مثل البطالة المقنعة في القطاع العام، والبطالة المثبطة، والبطالة الطويلة الأجل.

وأدت التطورات الآنفة الذكر إلى ازدياد معدلات البطالة حتى بلغت أكثر من عشرة في المائة للمنطقة ككل في غضون التسعينيات. وتعتبر معدلات البطالة في بلدان منطقة الإسكوا ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً من بين أعلى المعدلات في العالم، إلى جانب انخفاض الأجور الحقيقية بمعدلات تزيد عن معدلات أي منطقة أخرى، فأصبح متوسط دخل العامل لا يزيد من حيث قيمته الحقيقية عن دخله في أوائل السبعينيات(٩٩). وقد حدث هذا التدهور في الأجور رغم أن الاستثمار الهائل في الرأسمال البشري تجاوز المناطق الأخرى. وإزاء استمرار معدلات البطالة العالية في كثير من بلدان المنطقة إبان العقد المنصرم، وعدم وجود حل منظور في المستقبل القريب، فسوف تنتهي الحال آخر الأمر إلى بطالة طويلة الأجل. وهذه حالة تبعث على القلق بصورة خاصة لأنه كلما ظل الناس دون عمل، ازدادت صعوبة اشراكهم في الأنشطة الانتاجية بصورة كاملة بسبب تدهور مستوى مهاراتهم عقب تعطلهم فترة طويلة.

وإلى جانب ذلك كله، فإن معضلة البطالة تتفاقم بسبب الاتجاه الراهن إلى خصخصة القطاع العام، وهوالاتجاه الذي يرمي إلى تقليل الاعتماد على "رعاية الدولة" للأفراد، وهي الحالة التي كانت سائدة في الماضي. إذ سيفقد الكثيرون وظائفهم الحكومية التي ظلوا يشغلونها على امتداد عقود كثيرة،

---

(٩٩) World Bank, *Will Arab Workers Prosper or Be Left Out in the Twenty-first Century?* (Washington, D.C. 1995), pp. 2-7.

بينما لا تؤهلهم مهاراتهم للالتحاق بسهولة بالقطاع الخاص[١٠٠]. ورغم الجدوى الاقتصادية للخصخصة على وجه التحديد ولسياسات التكيف الهيكلي على وجه العموم، فإن عواقبها السلبية للجبهة الاجتماعية شاسعة المدى. أضف إلى ذلك أن الاندفاع الحالي إلى الترابط في الاقتصاد العالمي يزيد من ضعف جميع المشروعات التي لا تستطيع النجاح في المنافسة، مما يؤدي إلى الاستغناء عن المزيد من الموظفين، رغم أنه ينبغي على المشروعات الناجحة أن تعمد إلى التوسع وتشغيل المزيد من العمال. وثَم حاجة إذن إلى منهج نقدي متكامل لعملية التحول، يكفل التصدي للعواقب الاجتماعية لسياسات التكيف، ومنها الآثار المترتبة على الترابط العالمي للأسواق والتغيرات التكنولوجية السريعة في الاتصال والتدفقات الرأسمالية.

وباختصار فإن بلدان منطقة الإسكوا تواجه عدداً كبيراً من التحديات الناشئة فيما يتعلق بأسواق العمل، مثل المشكلات المتصلة باستيعاب العمال؛ وإعادة هيكلة التعليم؛ وإيجاد فرص العمل المنتج؛ والاختلالات الهيكلية في سوق العمل في كل بلد؛ وإعادة تأهيل العاطلين، خصوصاً من يعانون من البطالة الطويلة الأجل؛ وإشراك الذين يلتحقون بأسواق العمل للمرة الأولى، وبخاصة الشباب، في العمل المنتج؛ وإعادة هيكلة القطاع العام وتقليص حجمه؛ والضغوط المتزايدة للسير في طريق النمو القائم على اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي. ويتطلب حل هذه المشكلات النظر نظرة جديدة إلى رأس المال البشري، نظرة تختلف اختلافاً شاسعاً عن نظرة الماضي. إذ يجب على بلدان منطقة الإسكوا، إزاء الاتجاه المستمر نحو الترابط العالمي في الاقتصاد الدولي والذي يعني زيادة إمكان الوصول إلى الأسواق الكبيرة وفي الوقت نفسه زيادة المنافسة العالمية، أن ترسم خطط مستقبلها على أساس التصدي لحل هذه المشكلات بصورة جماعية.

وتواجه بلدان منطقة الإسكوا حالياً أمراضاً اجتماعية أخرى تتعلق بالجريمة، وبالتشتت الأسري، وسوء استخدام المخدرات، وتهميش فئات اجتماعية معينة واغترابها. ورغم أن حجم هذه المشاكل ضئيل إذا قورنت بنظائرها في مناطق العالم الأخرى مثل أمريكا اللاتينية أو أوروبا، فإن نموها السريع في العقد المنصرم يتطلب اهتماماً خاصاً. ويرتبط انتشار هذه المشاكل الاجتماعية ونموها ارتباطاً مباشراً بزيادة الفقر، وعدم توافر فرص العمل الجديدة اللازمة لاستيعاب من يلتحقون لأول مرة بقوة العمل. إذ إن الفقر المصحوب بالعجز عن العثور على العمل المناسب يمكن أن يؤدي إلى الإحباط الذي يؤدي إلى التطرف والعنف ومن ثم إلى زعزعة الاستقرار الاجتماعي. وهكذا فالحاجة واضحة إلى عقد اجتماعي يتوافق توافقاً أكبر مع الحقائق العالمية الجديدة، ابتغاء التخفيف من حدة المشكلات المترابطة للفقر والبطالة.

باء- حجم السكان والنمو السكاني

كان عدد سكان منطقة الإسكوا يقدر بنحو ٣ر١٤٣ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٤، أي إنه كان يمثل نحو ٥ر٢ في المائة من سكان العالم (٦ر٥ مليار نسمة). وازداد عدد السكان في الشهور الاثنى عشر الأخيرة بنحو ٥ر٣ مليون نسمة، ومن المتوقع أن يزداد بما يبلغ ٥ر٣ مليون أيضاً أي بنسبة

---

(١٠٠) For more details, see Jacques van der Gaag "Social development during adjustment in the Mean region: contradicition or opportunity", paper presented to the World Bank/AMF Meeting on Social Impact of Economic reform on Arab Countries, Abu Dhabi, January 1996.

٤ في المائة من الزيادة السنوية العالمية (٨٧ مليوناً) في الشهور الاثنى عشر اللاحقة ليبلغ ٢ر١٥٠ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٩٦.

وكانت الاختلافات واضحة بين حجم السكان فيما بين بلدان الإسكوا. ففي منتصف عام ١٩٩٤ كانت مصر وحدها (١ر٦٢ مليون نسمة) تمثل ٣ر٤٣ في المائة من مجموع سكان المنطقة، وكان يقل كثيراً عن ذلك عدد سكان العراق (١٨ مليوناً) والمملكة العربية السعودية (١٩ مليوناً) وهما تمثلان نسبتي ٦ر١٢ و ٣ر١٣ في المائة على الترتيب من مجموع سكان منطقة الإسكوا. وتلى ذلك الجمهورية العربية السورية (٥ر١٣ مليون نسمة) واليمن (١٤ مليوناً) ويمثلان ٤ر٩ و ٨ر٩ في المائة على الترتيب من مجموع سكان المنطقة، تليهما لبنان والأردن، إذ يصل عدد سكانهما إلى ٥ر٣ و ٥ر٤ مليون نسمة على الترتيب، أو بنسبتي ٤ر٢ و ١ر٣ في المائة على التوالي من سكان منطقة الإسكوا. وبعد ذلك تأتي الضفة الغربية وقطاع غزة، والإمارات العربية المتحدة، وعمان ثم الكويت، وهي بلدان يتراوح عدد سكانها بين ٥ر١ و ٥ر٢ مليون نسمة، أو بين نسبتي واحد في المائة و ٧ر١ في المائة من مجموع سكان المنطقة، وأخيراً تأتي قطر والبحرين اللتان يقل عدد سكان كل منهما عن مليون نسمة، أو ٧ر٠ في المائة من مجموع سكان منطقة الإسكوا. ومن المتوقع أن تظل مصر أكثر بلدان المنطقة سكاناً في منتصف ١٩٩٦، بحيث يمثل عدد سكانها ٤٣ في المائة من سكان المنطقة، وأن تظل البحرين وقطر أقل بلدان المنطقة سكاناً، وأن يظل سكان كل منهما أقل من مليون نسمة (الجدول ٦٦).

وقد ثبت معدل النمو السكاني لمنطقة الإسكوا عند ٤ر٢ في المائة سنوياً منذ عام ١٩٩٤. فإذا افترضنا أن صافي معدل الهجرة السنوية سوف يظل ثابتاً في المستقبل، فمن المتوقع أن يساهم عاملان في تقليل النمو السكاني في المستقبل، أولهما انخفاض نسبة الخصوبة في أكثر البلدان سكاناً (مصر) والثاني هو أن الأردن والجمهورية العربية السورية سوف تشهدان تغييراً في التركيب العمري لسكانهما.

وتتفاوت المعدلات السنوية للنمو السكاني تفاوتاً كبيراً فيما بين بلدان وأقاليم المنطقة. ففي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ كان أسرع معدل للنمو السكاني هو الذي شهدته الكويت (٧ر٠ في المائة سنوياً) وأقل معدلين في مصر وقطر (٧٩ر١ و ٣١ر١ في المائة سنوياً، على الترتيب). ولما كان التغير السريع في حجم السكان بالكويت يرجع بصفة رئيسية إلى دفقات الهجرة، سواء من أبناء الكويت أو من الأجانب الذين عادوا إلى البلد بعد أزمة الخليج، فمن المتوقع أن يتسم النمو السكاني في الكويت ببطء في المستقبل القريب. وقد شهدت الضفة الغربية وغزة كذلك معدل نمو سكاني مرتفعاً (٣ر٩١ في المائة سنوياً)، لكنه لما كان هذا المعدل المرتفع يرجع إلى ازدياد الخصوبة في قطاع غزة ودفقات الهجرة التي دخلت إلى الإقليم بعد الشروع في العملية السلمية بالشرق الأوسط، فمن المتوقع أن ينخفض المعدل في المستقبل القريب.

١- التركيب السكاني حسب السن

يعتبر التركيب السكاني حسب السن والجنس أحد المظاهر الرئيسية التي تتجلى فيها مستويات واتجاهات التغير السكاني والاجتماعي والاقتصادي في بلد من البلدان. ففي منتصف عام ١٩٩٤ كان ٧٢ر٤٠ في المائة من مجموع سكان منطقة الإسكوا دون الخامسة عشرة من العمر، وكان ٤٧ر٣ في المائة من السكان تزيد أعمارهم عن ٦٥ عاماً. ومن المتوقع أن تتغير النسبتان تغيراً طفيفاً بحلول منتصف عام ١٩٩٦ فيصبح ٣٦ر٤٠ في المائة من مجموع السكان دون الخامسة عشرة و ٤٥ر٣ في المائة فوق الخامسة والستين.

الجدول ٦٦- حجم السكان ومتوسط معدلات النمو السكاني السنوي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٦

البلد/الاقليم	السنة	مواطنون			أجانب			مجموع السكان			متوسط معدل النمو السنوي ١٩٩٤-١٩٩٦	متوسط معدل النمو السنوي ١٩٩٤-١٩٩٦
		المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	مجموع السكان	مواطنون
منطقة الإسكوا	١٩٩٤	١٢٣ ٩٣٠ ٠٨٢	٦٧ ٢٧٩ ٨٥٨	٦٥ ٦٥٠ ٢٢٤	١٠ ٣٢٦ ٢٦٣	٧ ٠٣٩ ٩٢٩	٣ ٢٨٦ ٣٣٤	١٤٣ ٢٥٦ ٣٤٥	٧٤ ٣١٩ ٧٨٧	٦٨ ٩٣٦ ٥٥٨		
	١٩٩٦	١٣٩ ٣٢١ ٢٨١	٧٠ ٥١١ ٠٨٢	٦٨ ٨١٠ ١٩٩	١٠ ٨٧٢ ٤٩٢	٧ ٤٤٩ ٨٣٣	٣ ٤٢٢ ٦٥٩	١٥٠ ١٩٣ ٧٧٣	٧٧ ٩٦٠ ٩١٥	٧٢ ٢٣٢ ٨٥٨	٢٫٣٦	٢٫٣٥
البحرين	١٩٩٤	٣٤٥ ٧٣٣	١٧٤ ٨٢٠	١٧٠ ٩١٣	٢٠٤ ٧٥٩	١٤٣ ٢٥٩	٦١ ٥٠٠	٥٥٠ ٤٩٢	٣١٨ ٠٧٩	٢٣٢ ٤١٣		
	١٩٩٦	٣٦٦ ٥١٣	١٨٥ ٢٠٦	١٨١ ٣٠٧	٢١١ ٣٢٣	١٤٦ ٤٧٩	٦٤ ٨٤٤	٥٧٧ ٨٣٦	٣٣١ ٦٨٥	٢٤٦ ١٥١	٢٫٤٢	٢٫٩٢
مصر	١٩٩٤	٦١ ٣٣٠ ٩٧٢	٣١ ١٨١ ٧١٧	٣٠ ١٤٩ ٢٥٥	٧٧٠ ٠٩٤	٥٥٩ ٨٥٢	٢١٠ ٢٤٢	٦٢ ١٠١ ٠٦٦	٣١ ٧٤١ ٥٦٩	٣٠ ٣٥٩ ٤٩٧		
	١٩٩٦	٦٣ ٥٢٥ ٤٣٣	٣٢ ٣١٥ ١٧٤	٣١ ٢١٠ ٢٥٩	٨٤٠ ١٢١	٦٢٣ ٧٠٥	٢١٦ ٤١٦	٦٤ ٣٦٥ ٥٥٤	٣٢ ٩٣٨ ٨٧٩	٣١ ٤٢٦ ٦٧٥	١٫٧٩	١٫٧٦
العراق	١٩٩٤	١٩ ٠٩٢ ٨٢٦	٩ ٧٨٩ ٠٠١	٩ ٣٠٣ ٨٢٥				١٩ ٠٩٢ ٨٢٦	٩ ٧٨٩ ٠٠١	٩ ٣٠٣ ٨٢٥		
	١٩٩٦	٢٠ ٠٦٣ ٣٥٥	١٠ ٢٧٨ ٨٣٢	٩ ٧٨٤ ٥٢٣				٢٠ ٠٦٣ ٣٥٥	١٠ ٢٧٨ ٨٣٢	٩ ٧٨٤ ٥٢٣	٢٫٤٨	٢٫٤٨
الأردن	١٩٩٤	٣ ٧٨٠ ٩١٢	١ ٩٣٨ ٨٦٨	١ ٨٤٢ ٠٤٤	٢٧٦ ٧٥٣	١٧٨ ٦١٨	٩٨ ١٣٥	٤ ٠٥٧ ٦٦٥	٢ ١١٧ ٤٨٦	١ ٩٤٠ ١٧٩		
	١٩٩٦	٣ ٩٩٦ ٨٥٤	٢ ٠٤٦ ٣٦٦	١ ٩٥٠ ٤٨٨	٢٩٠ ٥٦٥	١٨٥ ٣١٣	١٠٥ ٢٥٢	٤ ٢٨٧ ٤١٩	٢ ٢٣١ ٦٧٩	٢ ٠٥٥ ٧٤٠	٢٫٧٥	٢٫٧٨
الكويت	١٩٩٤	٦٧١ ٣٤٥	٣٣٩ ٠٩٦	٣٣٢ ٢٤٩	٩٤٨ ٧٤٣	٦٥٤ ٩٦٠	٢٩٣ ٧٨٣	١ ٦٢٠ ٠٨٨	٩٩٤ ٠٥٦	٦٢٦ ٠٣٢		
	١٩٩٦	٧٢٣ ٩٣٢	٣٦٦ ٠٥٤	٣٥٧ ٨٧٨	١ ١٤٢ ٣٩١	٨٣١ ٥٤٣	٣١٠ ٨٤٨	١ ٨٦٦ ٣٢٣	١ ١٩٧ ٥٩٧	٦٦٨ ٧٢٦	٧٫٠٧	٣٫٧٧
لبنان	١٩٩٤	٣ ٤٨١ ٢٦٤	١ ٧٥١ ٦٨٦	١ ٧٢٩ ٥٧٨				٣ ٤٨١ ٢٦٤	١ ٧٥١ ٦٨٦	١ ٧٢٩ ٥٧٨		
	١٩٩٦	٣ ٦٢٥ ٧٨٦	١ ٨٢٣ ٢٧٩	١ ٨٠٢ ٥٠٧				٣ ٦٢٥ ٧٨٦	١ ٨٢٣ ٢٧٩	١ ٨٠٢ ٥٠٧	٢٫٠٣	٢٫٠٣
عُمان	١٩٩٤	١ ٥١٠ ٨٧٠	٧٦٩ ١٨٣	٧٤١ ٦٨٧	٥٣٨ ٢٥٣	٤٢٥ ٥٨٨	١١٢ ٦٦٥	٢ ٠٤٩ ١٢٣	١ ١٩٤ ٧٧١	٨٥٤ ٣٥٢		
	١٩٩٦	١ ٦١١ ٨٨٤	٨٢٠ ٣٣٦	٧٩١ ٥٤٨	٥٤٨ ٥٠٣	٤٢٩ ٣٠٧	١١٩ ١٩٦	٢ ١٦٠ ٣٨٧	١ ٢٤٩ ٦٤٣	٩١٠ ٧٤٤	٢٫٦٤	٣٫٢٤
قطر	١٩٩٤	١٢٨ ٩٨٦	٦٤ ٥٨١	٦٤ ٤٠٥	٤٠٣ ٣٠١	٢٨١ ٣١٢	١٢١ ٩٨٩	٥٣٢ ٢٨٧	٣٤٥ ٨٩٣	١٨٦ ٣٩٤		
	١٩٩٦	١٣٧ ٧٦٣	٦٨ ٩٧٧	٦٨ ٧٨٦	٤٠٨ ٦١٥	٢٨٣ ٣٠٣	١٢٥ ٣١٢	٥٤٦ ٣٧٨	٣٥٢ ٢٨٠	١٩٤ ٠٩٨	١٫٣١	٣٫٢٩
المملكة العربية السعودية	١٩٩٤	١٣ ٠٥٣ ٣٤١	٦ ٥٩٠ ٢٢٠	٦ ٤٦٣ ١٢١	٥ ١٢٧ ١٥٤	٣ ٥٦٣ ١٩٩	١ ٥٦٣ ٩٥٥	١٨ ١٨٠ ٤٩٥	١٠ ١٥٣ ٤١٩	٨ ٠٢٧ ٠٧٦		
	١٩٩٦	١٣ ٩٥١ ٢٣٥	٧ ٠٤٣ ٥٣٩	٦ ٩٠٧ ٦٩٦	٥ ٢٨٩ ٤٩٨	٣ ٦٧٦ ٠٢٢	١ ٦١٣ ٤٧٦	١٩ ٢٤٠ ٧٣٣	١٠ ٧١٩ ٥٦١	٨ ٥٢١ ١٧٢	٢٫٨٣	٣٫٣٣
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٤	١٣ ١٩٨ ٠٨٤	٦ ٦٩٤ ٥٣٧	٦ ٥٠٣ ٥٤٧	٥٣٥ ٥٥٦	٢٧١ ٦٥٣	٢٦٣ ٩٠٣	١٣ ٧٣٣ ٦٤٠	٦ ٩٦٦ ١٩٠	٦ ٧٦٧ ٤٥٠		
	١٩٩٦	١٣ ٩٣٨ ٧٦٣	٧ ٠١٧ ٩٣٩	٦ ٨٢١ ٨٢٤	٥٦٤ ٩٦٧	٢٨٦ ٥٨٢	٢٧٨ ٣٨٥	١٤ ٤٠٤ ٧٣٠	٧ ٣٠٤ ٥٢١	٧ ١٠٠ ٢٠٩	٢٫٣٩	٢٫٣٧
الامارات العربية المتحدة	١٩٩٤	٦٢٨ ٦٦٤	٣٢١ ٤٥٧	٣٠٧ ٢٠٧	١ ٥٢١ ٦٥٠	٩٦١ ٤٨٨	٥٦٠ ١٦٢	٢ ١٥٠ ٣١٤	١ ٢٨٢ ٩٤٥	٨٦٧ ٣٦٩		
	١٩٩٦	٦٦٤ ٣٧٨	٣٣٩ ١٠٢	٣٢٥ ٢٧٦	١ ٥٧٦ ٥٠٩	٩٨٧ ٥٧٩	٥٨٨ ٩٣٠	٢ ٢٤٠ ٨٨٧	١ ٣٢٦ ٦٨١	٩١٤ ٢٠٦	٢٫٠٦	٢٫٧٦
الضفة الغربية وقطاع غزة	١٩٩٤	٢ ٢٣٨ ٦٦٤	١ ١٢٦ ٧١٦	١ ١١١ ٩٤٨				٢ ٢٣٨ ٦٦٤	١ ١٢٦ ٧١٦	١ ١١١ ٩٤٨		
	١٩٩٦	٢ ٤٢٠ ٨٤٣	١ ٢١٩ ٣٦٤	١ ٢٠١ ٤٧٩				٢ ٤٢٠ ٨٤٣	١ ٢١٩ ٣٦٤	١ ٢٠١ ٤٧٩	٣٫٩١	٣٫٩١
اليمن	١٩٩٤	١٣ ٤٦٨ ٤٢١	٦ ٥٣٧ ٩٧٦	٦ ٩٣٠ ٤٤٥				١٣ ٤٦٨ ٤٢١	٦ ٥٣٧ ٩٧٦	٦ ٩٣٠ ٤٤٥		
	١٩٩٦	١٤ ٣٩٣ ٥٤٢	٦ ٩٨٦ ٩١٤	٧ ٤٠٦ ٦٢٨				١٤ ٣٩٣ ٥٤٢	٦ ٩٨٦ ٩١٤	٧ ٤٠٦ ٦٢٨	٣٫٣٢	٣٫٣٢

المصادر: ارقام عام ١٩٩٤ هي الأرقام المنشورة في *Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets for Countries of the Economic and Social Commission for Western Asia, as assessed in 1994* (مطبوع الإسكوا رقم ٨)، وقامت الإسكوا بحساب أرقام ١٩٩٦ على اساس التقديرات الواردة في *Data Sheets* لعام ١٩٩٤.

الإطار ١١- مشاركة المرأة في الصناعة في منطقة الإسكوا

أجريت في عام ١٩٩٥ دراسة مشتركة بين اليونيدو والإسكوا عن "مشاركة المرأة في الصناعة: الأنماط، وعوامل التحكم والاتجاهات المقبلة[أ]" بهدف تقديم تحليل كمي علمي للدور الذي تنهض به المرأة في الحياة الاقتصادية وفي الصناعة، وتحديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم وتؤثر في مشاركة المرأة، ووضع استراتيجيات و/أو خطط عمل تختص بكل بلد أو منطقة على حدة، للنهوض بالتنمية الاقتصادية للمرأة.

وتفصح نتائج الدراسة عن وجود علاقة قوية بين المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية التي تتسم بها فرص العمالة للمرأة وبين الحالة الاقتصادية. وكان المستوى التعليمي ومعدلات خصوبة المرأة في المنطقة من المؤشرات الهامة الخاصة بنوعية العمل النسائي ونطاقه. كما أن التقدم في أحوال المرأة الاقتصادية والاجتماعية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى التنمية الاقتصادية والصناعية في البلد؛ وبالوعي الثقافي بقضايا المساواة بين الجنسين؛ ومدى التحصيل الدراسي للمرأة؛ ومعدلات خصوبة الإناث؛ وإمكانية انتفاع المرأة بالموارد؛ وإمكانية التحاقها بالعمل المنتج خارج القطاع الزراعي.

وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في الصناعة، تناولت الدراسة عام ١٩٩٣ وأشارت الى أن حصة المرأة كانت تبلغ في المتوسط ٨ر٦ في المائة من مجموع قوة العمل الصناعية، و ٩ر٢٦ في المائة من مجموع قوة العمل النسائية في منطقة الإسكوا[ب]، وكانت الاختلافات في معدلات مشاركة المرأة في الصناعة تمثل انعكاساً للمستويات الاقتصادية العامة لمختلف البلدان من ناحية، وللاختلافات في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتحكم في مشاركة المرأة في الصناعة من ناحية أخرى. وكان أدنى معدلات مشاركة المرأة في الصناعة هي التي شهدتها البلدان الحديثة العهد نسبياً بالتصنيع، والتي تتمتع بمستويات اجتماعية واقتصادية عالية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، وبمستويات رفيعة من تعليم المرأة الجامعي، وبمعايير ثقافية تحبذ عمل المرأة في قطاع الخدمات، كما هوالحال في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

أما البلدان التي ترتفع فيها نسبياً مشاركة المرأة في العمل بالصناعة - مثل الجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان، ومصر، وأخيراً الأردن - فقد سبق لها الانطلاق في طريق التصنيع، وتتسم بانخفاض مستويات الناتج المحلي الاجمالي للفرد، والفصل بين الجنسين فيها أقل بصفة عامة مما هو عليه في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومستوى التحصيل الدراسي للنساء في بعض هذه البلدان أقل من مستواه في الأخيرة، وبصفة عامة نجد أن عمل المرأة في الصناعة بالمنطقة مقصور على الصناعات التي تعتمد على كثافة اليد العاملة، مثل الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والأعمال التي تتطلب مهارات محدودة. وتوجد بعض هذه الوظائف في صناعات التجميع الالكترونية. ويستوعب القطاع غير الرسمي العاملات الصناعيات الى حد كبير في الاقتصادات الأكثر تنوعاً.

وانتهت الدراسة الى وجود ترابط وثيق بين ازدياد مشاركة المرأة في الأنشطة الصناعية وانخفاض معدلات التوسع الحضري، وبين مستويات التصنيع المنخفضة وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وزيادة الأنشطة الصناعية للمرأة في البلدان التي تزيد فيها أنشطة المرأة الزراعية، وارتفاع نسب المعالين، واتساع الفجوة بين الجنسين في التعليم الأولي والثانوي والجامعي، وانخفاض نسبة التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية، وانخفاض سن الزواج الأول للفتاة. وتدل هذه العلاقات على وجود عوامل ثقافية مهمة تؤثر في مشاركة المرأة في القطاع الصناعي الرسمي، في إطار الاقتصادات الأكثر تنوعاً، مما يجعل معظم الأنشطة الصناعية للمرأة محصوراً في المجالات غير الرسمية. أما فيما يتعلق بمنطقة الخليج التي تتمتع بمستوى أعلى من الثراء، فإن استبعاد المرأة من قطاعي الصناعة والصناعات الخفيفة يمثل تحدياً ثقافياً أكثر مما يمثل تحدياً هيكلياً. ومن العقبات الأخرى التي تواجه المرأة عقبة الحصول على فرص العمل. وقد انتهت دراسات الحالة الى أن أنشطة المرأة الصناعية تتركز في ذيل قائمة التدرج الحرفي والمهني.

(أ) See UNIDO, *Participation of Women in Manufacturing: Patterns, Determinants and Future Trends-Regional Analysis, ESCWA Region.* This study was prepared in 1995 as part of a UNIDO global study, *entitled Participation of Women in Manufacturing: Patterns, Determinanats anf Future Trends,* in collaboration with the five United Nations regional commissions.

(ب) لم تتوافر البيانات الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة، أو بلبنان أو باليمن.

ومعنى هذا هو التقلص الطفيف في قاعدة الهـرم السكاني في منطقة الإسكوا في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، ولو بنسب متفاوتة فيما بين شتى البلدان والأقاليم. ففي منتصف عام ١٩٩٤ وصلت اليمن إلى الذروة إذ كان ٥١ في المائة من السكان دون الخامسة عشرة، ولم تكن الجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة أقل من ذلك بكثير (٤٩ و ٤٨ في المائة على الترتيب). أما أدنى مستوى في المنطقة فكان في قطر (٢٦ في المائة) وكانت بلدان مجلس التعاون الخليجي ذات مستويات منخفضة بصفة عامة، ويمكن تفسير ذلك بوجود عدد كبير من الأجانب في هذه البلدان تزيد أعمارهم عن الخامسة عشرة.

وفي منتصف عام ١٩٩٤ كان الهرم العُمري لمنطقة الإسكوا يتسم بتضخم في الفئة التي تتراوح أعمارها بين ١٥ و ٢٤ سنة، إذ كانت تمثل ١٩ في المائة من مجموع السكان. وهذا الاتجاه معناه عجز اقتصاد المنطقة عن استيعاب الذين يلتحقون لأول مرة بقوة العمل، ومن المتوقع أن يظل دون تغير في منتصف عام ١٩٩٦.

٢- الخصوبة

كان المعدل غير المنقح للمواليد بالنسبة لمجموع سكان منطقة الإسكوا هو ٣ر٣١ مولوداً في الألف من السكان في منتصف عام ١٩٩٤، وهو أعلى من معدل البلدان الأقل نمواً في العالم (٢٥ في الألف في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥) وأكثر من ضعف المعدل الإجمالي للمواليد في بلدان العالم المتقدمة (١٣ في الألف في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. ومن المتوقع أن تستمر هذه الحالة حتى منتصف عام ١٩٩٦، إذ يصبح المعدل غير المنقح للمواليد في منطقة الإسكوا ١ر٣٠ مولوداً في الألف من السكان.

وفي عام ١٩٩٤ كان عدد المواليد في منطقة الإسكوا يبلغ ٦ر٤ مليون مولود، أي بنسبة ٣ في المائة من عدد المواليد السنوي في العالم في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (١٣٧ مليوناً) ولا يقل إلا قليلاً عن ثلث عدد المواليد السنوي في مناطق العالم المتقدمة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (١٥ مليوناً). ومن المتوقع أن تستمر هذه الحال حتى منتصف عام ١٩٩٦، إذ يضاف ١٩ر٤ مليون مولود إلى منطقة الإسكوا. وكان أكبر عدد للمواليد في عام ١٩٩٤ هو الذي شهدته مصر (إذ بلغ نسبة ٣ر٣٨ في المائة من مجموع المواليد في منطقة الإسكوا) وكان أقل عدد هو الذي شهدته قطر (١ر٠ في المائة من مجموع المواليد في منطقة الإسكوا) ومن المتوقع ألا تتغير هذه الحال في عام ١٩٩٦.

ورغم أن عدد المواليد هو المؤشر اللازم لوضع السياسات وتخطيط البرامج، فإنه يتأثر مباشرة باتجاهات الخصوبة والتركيب العُمري للسكان. وهكذا فإن معدل الخصوبة الكلي هو المؤشر الأساسي للخصوبة، إذ يدل على مستوى خصوبة بلد ما أو إقليم معين. وكان معدل الخصوبة الكلي في منطقة الإسكوا في منتصف عام ١٩٩٤ يبلغ ٦ر٤ مولوداً للمرأة الواحدة، لكنه من المتوقع أن ينخفض في منتصف عام ١٩٩٦ إلى ٥ر٤ فقط، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في الخصوبة، الذي تبلغ نسبته ١ر٢ في المائة، إلى الانخفاض في خصوبة أكثر بلدان المنطقة سكاناً (مصر) وكذلك إلى الانخفاض في الخصوبة في كل من الأردن والجمهورية العربية السورية. ومع ذلك فإن معدل الخصوبة الكلي مرتفع نسبياً في كثير من بلدان منطقة الإسكوا، كما يتفاوت كثيراً من بلد أو إقليم إلى آخر. ففي منتصف عام ١٩٩٤ كان معدل الخصوبة الكلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي عُمان والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن يتراوح بين ٦ و ٥ر٧ مولود للمرأة من المواطنات، بينما كان المعدل أقل من ٤ في مصر وأقل من ٣ في لبنان (الجدول ٦٧). والمتوقع أن يستمر هذا الحال حتى منتصف ١٩٩٦، بحيث تشهد اليمن أعلى معدلات الانجاب (٤ر٧ للمرأة) وتشهد لبنان أدنى معدلاته (٧٦ر٢ للمرأة).

٣- الوفيات

كان معدل الوفيات غير المنقح لمنطقة الإسكوا في منتصف عام ١٩٩٤ هو ٦ر٩٨ حالة وفاة في الألف من السكان، وهو يقل عن معدل الوفيات العالمي غير المنقح (٩ر٣ في الألف في ١٩٩٠-١٩٩٥) بل ويقل عن معدل المناطق المتقدمة في العالم (١ر١٠ في الألف في ١٩٩٠-١٩٩٥). وكان ذلك نتيجة لانخفاض الوفيات انخفاضاً كبيراً في كل فئة عُمرية، وعدم وجود تعديلات كبيرة في هيكل الأعمار ترجح الكفة لصالحها على نحو ما حدث في المناطق المتقدمة. والمتوقع أن ينخفض معدل الوفيات غير المنقح في منتصف عام ١٩٩٦ لمنطقة الإسكوا فيصل إلى ٦ر٨٢ في الألف من السكان.

وكان العمر المتوقع لدى الميلاد في منطقة الإسكوا هو ٥٨ر٦٥ سنة في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦ ٨٣ر٦٣ سنة للذكور و ٤٣ر٦٧ سنة للإناث. وهذا المستوى أعلى بقليل من المستوى العالمي للعمر المتوقع لدى الميلاد (٤ر٦٤ سنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥) وأقل من نظيره في المناطق المتقدمة (٤ر٧٤ سنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥) بتسع سنوات. ومع ذلك فهو أعلى من العمر المتوقع لدى الميلاد في أقل المناطق نمواً (٢ر٥١ سنة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥) بما يزيد على ١٤ سنة. وفي منتصف ١٩٩٤ كانت أعلى معدلات العمر المتوقع في منطقة الإسكوا هي التي شهدتها بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكان أعلاها في الكويت (٦٢ر٧٦ سنة)، يليها الامارات العربية المتحدة والبحرين وقطر بمعدل عمر متوقع لدى الميلاد يتراوح بين ٧٠ و٧٥ سنة، وكانت أقل معدلات العمر المتوقع هي التي شهدتها العراق واليمن، حيث كان العمر المتوقع لدى الميلاد يقل عن ٥٩ سنة. والمتوقع أن يظل ذلك الحال دون تغيير حتى منتصف عام ١٩٩٦، أي أن تظل أعلى معدلات العمر المتوقع لدى الميلاد في الكويت (٦٢ر٧٦ سنة) ويظل أدناها في اليمن (٥١ر٥٧ سنة) (الجدول (٦٨).

وكان معدل وفيات الأطفال في منطقة الإسكوا يبلغ ٣٨ر٥٨ حالة وفاة في كل ألف مولود حي أثناء الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، وكانت النسبة هي ٢٤ر٦١ في الألف للذكور و ٣٢ر٥٥ للألف في الإناث. وكانت بلدان منطقة الإسكوا تتفاوت كثيراً في معدلات الوفيات في منتصف عام ١٩٩٤. ففي العراق وصل معدل وفيات الأطفال إلى مستوى قياسي إذ كان يزيد على ٩٠ حالة في الألف، وكان اليمن يقترب من ذلك الرقم بنسبة تزيد على ٨٠ حالة وفاة في الألف، وكان أقل معدل هو الذي شهدته الكويت إذ كان يقل عن ١٦ حالة في الألف، وكان المتوقع أن يستمر هذا الحال حتى منتصف عام ١٩٩٦، بحيث يكون أعلى معدل هو معدل العراق (٩٤ر٩١ في الألف) وأقل معدل في الكويت (٩ر١٥ في الأف) (الجدول ٦٨).

٤- الهجرة الدولية

كان لأزمة الخليج تأثير كبير في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ على حركات الهجرة داخل منطقة الإسكوا. فعاد نحو ٨٠٠ ٠٠٠ شخص إلى اليمن من المملكة العربية السعودية وعاد أكثر من ٢١٦ ٠٠٠ مواطن أردني إلى الأردن من الكويت وبلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى، كما عاد أكثر من مليون شخص إلى مصر من الكويت والعراق. وبصفة عامة فعلى حين تواصل معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي منح تصاريح عمل مؤقتة للعمال الأجانب الذين يتدفقون عليها، بدأت الهجرة الدولية تسير في اتجاه

الجدول ٦٧- مجموع المواليد، ومعدل الخصوبة الكلي، ومعدلات الخصوبة لفئات الأعمار المختلفة، مقسمة حسب البلدان أو الأقاليم، ١٩٩٤-١٩٩٦ (لأبناء البلد)

البلد/الاقليم	السنة	مجموع المواليد	معدل الخصوبة الكلي	معدلات الخصوبة لفئات الاعمار						
				١٩-١٥	٢٤-٢٠	٢٩-٢٥	٣٤-٣٠	٣٩-٣٥	٤٤-٤٠	٤٩-٤٥
البحرين	١٩٩٤	١١ ٣٣٩	٤ر٣٣	١٣ر٦	١٥١ر٥	٢٣٧ر٣	٢١٢ر٥	١٧٤ر٥	٤٩ر٤	٢٦ر٤
	١٩٩٦	١١ ٤٧٣	٤ر١٦	٩ر١٠	١٤١ر٦	٢٢٦ر٢	٢٠٥ر٧	١٨٠ر١	٤٣ر٣	٢٤ر١
مصر	١٩٩٤	١ ٥٩٢ ١٤٩	٣ر٧٥	٩ر٢	١٢١ر٤	١٨٣ر٥	١٧٤ر٠	١٦٢ر٨	٧٠ر٥	٢٧ر٨
	١٩٩٦	١ ٥٣٩ ٣٥٢	٣ر٤٩	٧ر٨	١١١ر٦	١٦٣ر٧	١٦١ر٧	١٥٧ر٠	٦٨ر٧	٢٦ر٦
العراق	١٩٩٤	٦٥١ ٤٣٦	٤ر٩٠	٥٠ر٠	١٧٥ر٥	٢٠٦ر٩	٢٤٧ر٣	١٧٣ر٣	٩٩ر٦	٢٨ر٢
	١٩٩٦	٧٠٤ ١٠١	٤ر٩٠	٥٠ر٠	١٧٥ر٥	٢٠٦ر٩	٢٤٧ر٣	١٧٣ر٣	٩٩ر٦	٢٨ر٢
الأردن	١٩٩٤	١٣٣ ٩٦٣	٤ر٦٩	٣٣ر٨	١٧٧ر٢	٢٥١ر٣	٢٢٥ر٩	١٥٨ر٣	٧٦ر٨	١٥ر٦
	١٩٩٦	١٣٨ ٥٠٤	٤ر٤٥	٣٠ر٣	١٦٧ر٠	٢٤٠ر٤	٢١٦ر٠	١٤٩ر٠	٧٣ر٣	١٤ر٥
الكويت	١٩٩٤	٢٩ ٧٥١	٦ر٥٢	٣٨ر٣	٢٠٥ر٣	٣٢٠ر٣	٣٦٣ر٥	٢٥٣ر١	٩٥ر٤	٢٧ر٣
	١٩٩٦	٣٢ ٠١٩	٦ر٥٧	٣٤ر٣	١٩٥ر٧	٣١٤ر٤	٣٨٢ر٣	٢٥٧ر٠	١٠١ر٥	٢٧ر٩
لبنان	١٩٩٤	٨٦ ٦٤٣	٢ر٩١	٣٢ر٦	١٢٤ر٤	١٦٦ر٢	١٣٢ر٥	٨٠ر٥	٣٧ر٩	٨ر٨
	١٩٩٦	٨٤ ٨٣٨	٢ر٧٦	٣٠ر٩	١١٧ر٨	١٥٧ر٤	١٢٥ر٥	٧٦ر٢	٣٥ر٩	٨ر٣
عُمان	١٩٩٤	٥٧ ٢٥٣	٦ر٨٧	٦٨ر٤	٢٧٩ر٢	٣٣٧ر٦	٣١٢ر٣	٢٣٨ر٥	١٠٢ر٨	٣٤ر٤
	١٩٩٦	٦٣ ٤٩٥	٦ر٨٧	٦٨ر٤	٢٧٩ر٢	٣٣٧ر٦	٣١٢ر٣	٢٣٨ر٥	١٠٢ر٨	٣٤ر٤
قطر	١٩٩٤	٤ ٧٦٣	٤ر٩٩	٢٥ر٣	١٥٧ر١	٢٢٩ر١	٢٨٠ر٢	٢٢٦ر٩	٥٠ر٩	٢٧ر٥
	١٩٩٦	٤ ٩٩٥	٤ر٩٤	٢٢ر٤	١٤٥ر٨	٢١٨ر٧	٢٨٨ر٥	٢٣٥ر٥	٤٨ر٧	٢٩ر٣
المملكة العربية السعودية	١٩٩٤	٤٩٢ ٩٠٩	٦ر١٠	٥٨ر٨	١٦٨ر٨	٢٩٣ر١	٢٤٧ر٨	٢٠٨ر٣	١٨٠ر٦	٦٢ر٢
	١٩٩٦	٤٨٥ ٨٧٣	٥ر٦٢	٥٤ر٢	١٥٥ر٧	٢٧٠ر٤	٢٢٨ر٥	١٩٢ر١	١٦٦ر٥	٥٧ر٣
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٤	٣٦٩ ١٣١	٤ر٧٤	٦٥ر٨	١٧٨ر٠	٢٣٠ر٥	٢١٤ر١	١٦٤ر١	٧٦ر٩	١٨ر٤
	١٩٩٦	٣٩٥ ٢٥٠	٤ر٧٤	٦٥ر٨	١٧٨ر٠	٢٣٠ر٥	٢١٤ر١	١٦٤ر١	٧٦ر٩	١٨ر٤
الامارات العربية المتحدة	١٩٩٤	١٩ ٨٢١	٥ر٢٧	٤٠ر٧	١٤٧ر٢	١٩٧ر٠	٢٦١ر٣	٢٢١ر٥	١٢٢ر٥	٦٤ر٣
	١٩٩٦	٢٠ ٤٥٥	٥ر٠٨	٣٤ر١	١٢٧ر٢	١٧٣ر١	٢٥٦ر٢	٢٢٦ر٠	١٣١ر٦	٦٧ر٣
الضفة العربية وقطاع غزة	١٩٩٤	١٠٢ ٨٨٥	٦ر٩٠	١٠٧ر١	٢٨٢ر١	٣٠٥ر٢	٣٥٨ر٦	٢٠٣ر٢	٩٨ر٩	٢٤ر٦
	١٩٩٦	١١٢ ٧١٦	٦ر٩٠	١١٦ر٠	٢٨٧ر٤	٢٩٩ر١	٣٥٩ر٨	١٩٦ر٥	٩٦ر٦	٢٥ر١
اليمن	١٩٩٤	٦٠٦ ٣٥٥	٧ر٤٢	١٢٢ر٨	٢٨٨ر٠	٣١٦ر٣	٢٩٥ر٩	٢٤٦ر١	١٤٢ر٤	٧١ر٨
	١٩٩٦	٦٤٨ ٤٥٣	٧ر٤٢	١٢٣ر٠	٢٨٨ر٤	٣١٦ر٧	٢٩٦ر٣	٢٤٦ر٣	١٤٢ر٥	٧١ر٨

المصادر: الأرقام الخاصة بعام ١٩٩٤ منشورة في *Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets for Countries of the Economic and Social Commission for Western Asia, as assessed in 1994* وأرقام ١٩٩٦ محسوبة في الإسكوا على أساس التقديرات الواردة في *Data Sheets* لعام ١٩٩٤.

عكسي بين البلدان المرسلة للعمال في منطقة الإسكوا (الأردن والجمهورية العربية السورية لبنان ومصر واليمن) والبلدان المستقبلة لهم (بلدان مجلس التعاون الخليجي) ومن ثم فإن الهجرة الدولية فيما بين هذه البلدان لن تلعب نفس الدور الذي لعبته في السنوات التي أعقبت ارتفاع سعر النفط في الخليج إلى أربعة أمثال ما كان عليه.

وأغلب سكان بلدان منطقة الإسكوا هم من أبناء هذه البلدان أنفسها. ولكن الأجانب المقيمين في بلدان مجلس التعاون الخليجي يمثلون نسبة كبيرة من مجموع السكان، وهم في معظمهم ذكور في سن العمل التي تتراوح بين ١٥ و ٢٤ سنة. وفي منتصف عام ١٩٩٤ كان المقيمون الأجانب لا يزيدون عن ٣٠ في المائة من مجموع السكان في عمان والمملكة العربية السعودية، وأكثر من ٥٠ في المائة من مجموع السكان في الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت. وكان من المتوقع أن تظل نسبة المقيمين الأجانب إلى مجموع السكان في بلدان مجلس التعاون الخليجي دون تغيير في منتصف عام ١٩٩٦، رغم الجهود المبذولة لإحلال أبناء البلد محل الأجانب في قوة العمل.

٥- السياسات المتعلقة بالنمو السكاني

بدأت جميع بلدان منطقة الإسكوا تدرك الآثار المترتبة على النمو السكاني السريع، وارتباطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع نسبة المعالين الناجمة عن ارتفاع نسبة الصغار إلى عدد السكان بسبب معدلات الخصوبة المرتفعة. وقد قَسَّمت هذه البلدان في عام ١٩٩٣ إلى خمس فئات وفقاً لإدراكها لمستوى النمو السكاني وما إذا كان التدخل مطلوباً لتغييره وهي:

(أ) كانت الأردن ومصر واليمن ترى أن معدلات النمو السكاني فيها أكبر مما يجب، وقد تدخلت الدولة لتخفيضها عن طريق وضع سياسات أو استراتيجيات صريحة تهدف إلى الإبطاء من النمو السكاني. والواقع أن مصر كانت لديها مثل هذه السياسات منذ منتصف الستينيات كما قامت اليمن في الآونة الأخيرة باتخاذ استراتيجية سكانية تستهدف تخفيض مستويات الخصوبة. وتطبق الأردن سياسات ترمي إلى زيادة الفواصل الزمنية بين المواليد في إطار برنامج نشيط لتنظيم الأسرة؛

(ب) لم تقم الامارات العربية المتحدة بالتدخل لتخفيض معدلات الزيادة السكانية رغم إدراكها أنها أعلى مما ينبغي؛

(ج) يرى البحرين والجمهورية العربية السورية أن معدلات النمو السكاني لديهما مرضية ومن ثم لم تتدخل أي منهما لتغييرها؛

(د) رأت الكويت أن معدلات النمو السكاني لديها مرضية وتدخلت للحفاظ عليها؛

(هـ) ترى العراق وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية أن معدلات نمو السكان أقل مما ينبغي، وتتدخل الدولة بصورة غير صريحة لرفعها.

الجدول ٦٨- العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال (لأبناء البلد)

المنطقة/البلد داخل منطقة الإسكوا	السنة	العمر المتوقع عند الميلاد (للجنسين)	معدل وفيات الأطفال، في الألف (للجنسين)
العالم	١٩٩٠-١٩٩٥	٦٤ر٤٠	٦٤ر٠٠
المناطق الأكثر تقدماً	١٩٩٠-١٩٩٥	٧٤ر٤٠	١٠ر٠٠
المناطق الأقل تقدماً	١٩٩٠-١٩٩٥	٦٢ر٣٠	٧٠ر٠٠
أقل المناطق تقدماً	١٩٩٠-١٩٩٥	٥١ر٢٠	١١٠ر٠٠
منطقة الإسكوا	١٩٩٤-١٩٩٦	٦٥ر٥٨	٥٨ر٣٨
البحرين	١٩٩٤	٧٠ر٦٤	٢٣ر٨٠
	١٩٩٦	٧١ر٠٤	٢٣ر٣٠
مصر	١٩٩٤	٦٧ر٤٥	٥٨ر١٧
	١٩٩٦	٦٨ر٢٦	٥٤ر٨٠
العراق	١٩٩٤	٥٨ر٨٢	٩١ر٩٤
	١٩٩٦	٥٨ر٨٢	٩١ر٩٤
الأردن	١٩٩٤	٦٧ر٥٩	٣٣ر٠١
	١٩٩٦	٦٨ر٢٩	٣١ر١٣
الكويت	١٩٩٤	٧٦ر٦٢	١٥ر٩٠
	١٩٩٦	٧٦ر٦٢	١٥ر٩٠
لبنان	١٩٩٤	٧٥ر١٧	٢٨ر٠٠
	١٩٩٦	٧٥ر١٧	٢٨ر٠٠
عُمان	١٩٩٤	٦٧ر٣٠	٢٨ر٨٩
	١٩٩٦	٦٧ر٣٠	٢٨ر١٩
قطر	١٩٩٤	٧٢ر٢٦	١٧ر٦٣
	١٩٩٦	٧٢ر٣٨	١٦ر٢٨
المملكة العربية السعودية	١٩٩٤	٦٨ر٥٦	٢٥ر٢٦
	١٩٩٦	٦٩ر٩٨	٢٢ر١٦
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٤	٦٩ر٨٦	٢٩ر٥٥
	١٩٩٦	٦٩ر٨٦	٢٩ر٥٥
الامارات العربية المتحدة	١٩٩٤	٧٢ر١٦	١٨ر٢٠
	١٩٩٦	٧٢ر١٦	١٨ر٢٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	١٩٩٤	٦٦ر٦٤	٤١ر٨٢
	١٩٩٦	٦٦ر٦٤	٤١ر٨٢
اليمن	١٩٩٤	٥٧ر٥١	٨٢ر٤٦
	١٩٩٦	٥٧ر٥١	٨٢ر٤٦

المصدر: أرقام عام ١٩٩٤ هي التي نشرتها الإسكوا في العدد ٨ من Demographic and Related Socio-Economic Data Sheets as assessed in 1994; United Nations, Department for Economic and Social Information and Policy Analysis, *World Population Prospects, the 1994 Revision*. (ST/ESA/SER.A/145) وقامت الإسكوا بحساب أرقام ١٩٩٦ استناداً إلى طبعة ١٩٩٤ من نفس النشرة.

٦- السياسات المتعلقة بالهجرة الدولية

تهتم شتى بلدان المنطقة بالسياسات المتعلقة بالهجرة الدولية اهتماماً كبيراً بسبب تناقض الآثار المترتبة على هذه السياسات. وفي عام ١٩٩٣ قُسمت هذه البلدان إلى خمس فئات وفقاً لآرائها في مستوى الهجرة اليها:

(أ) كانت السياسة السكانية الأساسية في البحرين ترتبط بجهدها لتقليل اعتماد البلد على العمال الأجانب، وقد رأت أن مستوى الهجرة اليها لا بأس به ومن ثم لم تضع أي خطط للتدخل لتغييره؛

(ب) كانت الأردن والكويت ومصر ترى أن مستويات الهجرة اليها مرضية لكنها كانت تعتزم التدخل لتخفيضها. ورغم اعتماد الكويت على الهجرة في تعويض النقص في قوة العمل لديها، كان مما يبعث على قلقها ازدياد نسبة الأجانب إلى العدد الكلي للسكان. ورغم وجود فائض في العمال المتعلمين والمهرة في الأردن فإنها تعاني من نقص العمال غير المهرة اللازمين للأعمال اليدوية الدنيا. ويساور الأردن القلق إزاء تزايد نسبة الأجانب بين السكان؛

(ج) كانت الجمهورية العربية السورية والعراق وقطر ترى أن مستويات الهجرة اليها لا بأس بها وتعتزم التدخل للحفاظ عليها؛

(د) كانت الامارات العربية المتحدة وعمان ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن ترى أن مستويات الهجرة اليها أعلى مما ينبغي وتعتزم التدخل لتخفيضها. وباستثناء لبنان، انخفض المجموع الكلي للمهاجرين الأجانب إلى هذه البلدان في أعقاب حرب الخليج بسبب التباطؤ الاقتصادي العام. وقد يعزى ذلك الانخفاض أيضاً إلى الاستراتيجيات السكانية لهذه البلدان والمتعلقة بتخفيض قوة العمل الأجنبية عن طريق الحد من عدد العمال الأجانب الدائمين، وتعليم وتدريب أبناء البلد على اكتساب مهارات الأعمال الحديثة.

وكان التصنيف الذي أُجري عام ١٩٩٣ لبلدان منطقة الإسكوا يتضمن ست فئات وفقاً لآرائها في مستوى الهجرة منها:

(أ) كانت الأردن والامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت ترى أن مستويات الهجرة منها مرضية، ولم تضع خططاً للتدخل لتغييرها؛

(ب) كانت اليمن ترى أن مستوى الهجرة منها لا بأس به، ولكنها كانت تعتزم تغييره؛

(ج) كانت العراق وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية ترى أن مستويات الهجرة منها مرضية، وتعتزم الإبقاء عليها؛

(د) كانت الجمهورية العربية السورية ولبنان تريان أن مستويات الهجرة منهما أعلى مما ينبغي وتعتزمان التدخل لتخفيضها. ويبحث هذان البلدان مشكلة هجرة العقول، والطابع الانتقائي للهجرة حيث الأولوية للمهنيين اللازمين لبرامج التنمية؛

(هـ) كانت مصر ترى أن مستوى الهجرة منها أقل مما ينبغي وتعتزم رفع مستوى الهجرة إلى الخارج. وترى مصر أن الهجرة إلى الخارج أداة من أدوات تخفيف ضغط النمو السكاني المرتفع، وتعتبر أن التحويلات المالية من العمال في الخارج عامل أساسي من عوامل تحسين أحوالها الاقتصادية والمالية.

جيم- التوسع الحضري وتنمية المستوطنات البشرية

تمر تنمية المستوطنات البشرية في منطقة الإسكوا بمرحلة حرجة، فالمنطقة تواجه تغيرات هائلة في المجالات السكانية والاجتماعية والسياسية، والاقتصادية والتكنولوجية، وهي تؤثر في هيكل وشكل المستوطنات البشرية والأدوار المنوطة بها حالياً، والأدوار التي يمكنها النهوض بها لتحقيق النمو والحفاظ عليه. والتوسع الحضري السريع يضغط ضغطاً شديداً على هذه المستوطنات، إذ يجب عليها أن تستوعب أعداداً ما فتئت تتزايد ممن يحتاجون لما يكفيهم من المرافق السكنية، والبنية التحتية، والدخل والخدمات الاجتماعية.

١- اتجاهات التوسع الحضري

أصبح التوسع الحضري في غضون العقود الاربعة الماضية من حقائق الواقع الدائمة في منطقة الإسكوا، ودأب على النمو المطرد في السنوات الخمس عشرة الماضية. فعلى المستوى الاقليمي ازداد عدد سكان المدن من ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٠، ثم إلى ٥٥ر٨ في المائة في عام ١٩٩٥، ومن المتوقع ان يصل إلى ٥٨ في المائة مع بداية القرن المقبل. وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ شهدت جميع بلدان منطقة الإسكوا، باستثناء الإمارات العربية المتحدة، معدلات زيادة في سكان المدن اكبر من الزيادة في مجموع السكان (الجدول ٦٩). وهكذا كان متوسط معدل الزيادة السنوية في سكان المدن ومجموع السكان في الإمارات العربية المتحدة هو ٢ر٢٤ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وكانت الزيادة في سكان المدن في معظم البلدان الاخرى اكبر من الزيادة في مجموع السكان بنسبة تتراوح ٥ر٠ و واحد في المائة في الفترة نفسها. وفيما يتعلق بعُمان واليمن، وهما البلدان اللذان يوجد بهما اقل عدد من المناطق الحضرية في المنطقة، كانت معدلات الاختلاف في الزيادة اكثر وضوحاً اذ ازداد عدد سكان الحضر في عُمان بمعدل بلغ ٧ر٣٥ في المائة في المتوسط ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، بينما كانت الزيادة في مجموع السكان تبلغ ٣ر٧٥ في المائة. وكان متوسط معدلي النمو السنويين في اليمن هما ٦ر٦٠ في المائة و ٣ر٧٦ في المائة لسكان الحضر ومجموع السكان على الترتيب. وكانت ادنى معدلات الزيادة في سكان الحضر بين بلدان منطقة الاسكوا هي التي شهدتها الامارات العربية المتحدة والكويت ولبنان في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وكانت اعلى نسب سكان الحضر هي التي شهدتها هذه البلدان، اذ بلغت ٩٦ في المائة في الكويت، و ٨٤ في المائة في لبنان، و ٧٨ في المائة في الامارات العربية المتحدة (الجدول ٦٩). ومعنى ذلك انها حققت مستوى عالياً نسبياً من الاستقرار في نمو سكان الحضر، وهو ماتتسم به المراحل المتقدمة من التوسع الحضري.

واتسم نمو المدن في منطقة الإسكوا بالسرعة الشديدة، وكان أكبر جانب من هذا النمو هو الذي شهدته المدن الكبرى والعواصم. وازداد عدد المدن الكبيرة التي يربو عدد سكانها على مليون نسمة في منطقة الإسكوا من خمس في عام ١٩٧٠ إلى تسع في عام ١٩٩٥. وتجلى معظم هذا النمو في المدن الأولى أو الحواضر، اذ ارتفع عدد سكانها من ١١ مليون نسمة عام ١٩٧٠ إلى ٢٨ مليون نسمة عام ١٩٩٥، ومن المتوقع ان يصل إلى ٣٣ مليوناً بحلول عام ٢٠٠٠. وهكذا فإن مدناً مثل أبو ظبي،

والمنامة، وبغداد، والكويت، والدوحة وبيروت، والقاهرة كانت تمثل - على الترتيب - ٣٧ في المائة، و ٥ر٢٦ في المائة، و ٢٢ في المائة، و ٥١ في المائة، و ٦٨ في المائة، و ٥٧ في المائة، و ١٦ في المائة من مجموع السكان لكل بلد من البلدان التي تقع فيها في عام ١٩٩٠[١٠١].

الجدول ٦٩- السكان والتوزيع الجغرافي للسكان في منطقة الإسكوا بحسب البلدان

البلد/الاقليم	التعداد في عام ١٩٩٠ (بالألف)	متوسط معدل النمو السنوي في ١٩٩٠-١٩٩٥ (٪)		النسبة المئوية لسكان الحضر			تعداد أكبر مدينة في عام ١٩٩٠	
		مجموع السكان	سكان الحضر	١٩٦٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	التعداد (بالألف)	النسبة المئوية مجموع السكان
البحرين	٥١٦	٣ر٠٨	٣ر٣٧	٨٢	٨٣	٨٥	١٣٤	٢٦ر٠
مصر	٥٢ ٤٢٦	٢ر١٥	٣ر٦٩	٣٨	٤٧	٥٤	٩٠٤٠	١٧ر٢
العراق	١٨ ٩٢٠	٣ر٣٩	٣ر٩٥	٤٣	٧١	٧٥	٤٠٤٤	٢١ر٤
الأردن	٤ ٠٠٩	٣ر٣٤	٤ر٢٦	٤٣	٦٨	٧٤	١٠٢٥	٢٥ر٦
الكويت	٢ ٠٣٩	٢ر٨٢	٣ر٠٤	٧٢	٩٦	٩٧	١٠٧٩	٥٢ر٩
لبنان	٢ ٧٠١	٢ر٢٠	٢ر٦٩	٤٠	٨٤	٨٧	١٥٦٣	٥٧ر٩
عُمان	١ ٥٠٢	٣ر٧٥	٧ر٣٥	٤	١١	١٥	٤٤٤	٢٩ر٦
الضفة الغربية وقطاع غزة	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	٣٦٨	٣ر٤١	٣ر٦٥	٧٢	٩٠	٩١	٣٢٦	٨٨ر٦
المملكة العربية السعودية	١٤ ١٣٤	٣ر٨٤	٤ر٥٦	٣٠	٧٧	٨٢	١٩٧٥	١٤ر٠
الجمهورية العربية السورية	١٢ ٥٣٠	٣ر٦٠	٤ر٥٦	٣٧	٥٠	٥٨	٢٠٤٩	١٦ر٤
الامارات العربية المتحدة	١ ٥٨٩	٢ر٢٤	٢ر٢٤	٤٠	٧٨	٧٨	٥٨٩	٣٧ر١
اليمن	١١ ٦٨٧	٣ر٦٧	٦ر٦٠	٩	٢٩	٣٧	٥٠٠	٤ر٣

المصدر: الإسكوا "وضع المأوى العربي بين التوفير والكلفة والملاءمة" - محمد حسين باقر في وقائع اجتماع الخبراء الاقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل-٢ (E/ESCWA/1995/1) الجدول ١-١ (بالعربية).

ويرتبط التوسع الحضري في منطقة الإسكوا، كما هو الحال في المناطق الاخرى، ارتباطاً ايجابياً بالنمو الاقتصادي. وهكذا فإن البلدان التي توجد فيها أعلى نسب للمناطق الحضرية - الكويت (٩٦ في المائة)؛ و قطر (٩٠ في المائة)؛ والبحرين (٨٦ في المائة)؛ والامارات العربية المتحدة (٧٨ في المائة)؛ والمملكة العربيةالسعودية (٧٧ في المائة) - هي من البلدان المنتجة للنفط أو التي تقوم بتكرير النفط. ودخل الفرد فيها من بين أعلى الدخول في المنطقة وكان في عام ١٩٩٠ يتراوح بين ٧٠٠٠ دولار (باسعار عام ١٩٩٠) للبحرين والمملكة العربية السعودية والكويت وبين ما يقرب من ١٥٠٠٠ و ١٨٠٠٠ دولار للإمارات العربية المتحدة وقطر على الترتيب، وتنفرد عُمان بأنها البلد الوحيد التي لا توجد بها نسبة عالية من المناطق الحضرية (١١ في المائة) بين البلدان المنتجة للنفط التي يبلغ دخل الفرد فيها نحو ٧٠٠٠ دولار، وفي هذه الحالة تترجح كفة عوامل أخرى في تحديد شكل عملية التوسع الحضري، مثل حجم البلد، ونمط المستوطنات القائمة، والاعتبارات الجغرافية والاجتماعية

(١٠١) الإسكوا "واقع التحضر العربي" بقلم علي فاعور في "وقائع اجتماع الخبراء الاقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل-٢" (E/ESCWA/HS/1995/1) الجدولان ١٧-١٨ (بالعربية).

والسياسية. ومن الممكن كذلك تفسير المعدل المرتفع للتوسع الحضري في قطاع غزة (٨٢ في المائة) على ضوء الحجم الصغير للمستوطنة وانطوائها المكاني والاقتصادي داخل اسرائيل(١٠٢).

ومن العوامل التي ساهمت كذلك في الاسراع بالتوسع الحضري التدفق الهائل للسكان بين البلدان المرسلة للعمال والبلدان المستقبلة لهم في منطقة الإسكوا، مما أدى إلى توليد شتى ألوان الانشطة المتعلقة بالمدن في كل من الطرفين. فعلى حين شهدت الستينيات تدفق العمال من الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، اتسمت هذه العملية بالبطء التدريجي على مدى السنوات الخمس عشرة الاخيرة، بسبب فترة الانكماش في أوائل الثمانينيات، وما اعقبها من تغيرات هيكلية وفي السياسات الاقتصادية لبلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن نتائج ذلك ان تدفق العمال العائدين إلى بلدانهم الاصلية كانت توازيه استثمارات كبيرة في قطاعي الاسكان والخدمات في البلدان المرسلة للعمال، خصوصاً في المناطق الحضرية.

وبالاضافة إلى قوى الانشطة الاقتصادية التي دُعمت من التوسع الحضري في المنطقة، كان للأزمات والحروب دورها الهام في تحديد صورة النمو الحضري. فمنذ عام ١٩٤٨ ومنطقة الإسكوا تشهد نزوح ما لا يقل عن ٥ر٦ مليون مواطن عربي في المنطقة اما على اساس مؤقت أو طويل الأجل(١٠٣). وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ادت ازمة الخليج وحدها إلى نزوح عدد من المواطنين العرب في ارجاء المنطقة يبلغ ٩٩٤ر١ مليون شخص. وانتقل معظم هؤلاء اللاجئين أو العائدين أو المهاجرين إلى المناطق الحضرية، يدفعهم الامل في فرص العمل التي توفرها المدن ومستوى المعيشة المرتفع. وهكذا فينبغي ان تكون هذه الخلفية هي الإطار الذي نتطلع من خلاله إلى نمو المناطق الحضرية والتغييرات التي شهدتها في منطقة الإسكوا، فلا نقتصر على الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي، بل ننظر ايضاً إلى آثار النزوح والفقر على إمكان الحصول على المسكن والعمل والخدمات، لشتى الفئات في البلدان المضيفة من مواطنين ومقيمين ولاجئين(١٠٤).

٢- إدارة البيئة الحضرية

على الرغم من بعض الاختلافات على المستويات الوطنية والمحلية، فإن تأثير التوسع على المناطق الحضرية، وخصوصاً على المدن الكبيرة، يتجلى بوضوح في ازدهار قطاع بناء المساكن، والآثار المترتبة على الارتفاع الباهظ في اسعار اراضي البناء والمساكن. ففي الفترة ١٩٨١-١٩٩١ ارتفعت اسعار المساكن في شتى ارجاء منطقة الإسكوا بمعدل يتراوح ما بين ٤ و ٥ في المائة سنوياً، مما كان يوازي تقريباً معدلات النمو السكاني والتوسع الحضري في تلك الفترة. ولا أدل على نمو هذا القطاع، في المنطقة بأسرها، من اتساع الرقعة التي بنيت عليها المساكن في جميع مدن المنطقة، والنمو الدينامي في صناعة الانشاءات والتشييد، خصوصاً فيما يتعلق بتنمية الأحياء السكنية. بل ان اسواق

---

(١٠٢) استناداً الى المؤشرات السكانية والاقتصادية لدى الإسكوا، انظر "التحضر في العالم العربي" بقلم أحمد حمودة، في المرجع السابق. (E/ESCWA/HS/1995/1)، (بالعربية).

(١٠٣) "المستوطنات البشرية: السياسات والبرامج في المنطقة العربية: استعراض عام" في "وقائع اجتماع الخبراء الاقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل-٢" (E/ESCWA/HS/1995/1) ص. ٢٦٣، (بالعربية).

(١٠٤) المرجع نفسه.

الاسكان ما تزال بعيدة عن متناول فئة كبيرة من ذوي الدخول المنخفضة وما فتئت أعداد هذه الفئة تتزايد. وعندما وضعت الحرب الأهلية اوزارها في بيروت عام ١٩٩٠، كانت نسبة تقدر بنحو ٦٧ في المائة من المناطق المسكونة قد اقيمت فيها مستوطنات غير رسمية(١٠٥).

وأدى العجز عن الحصول على مساكن في حدود الامكانيات المادية للفئات المنخفضة الدخل إلى زيادة التكدس، وتعذر إبدال الوحدات السكنية الرديئة بأفضل منها، وانتشار مستوطنات واضعي اليد، جنبا إلى جنب مع المعدلات المرتفعة للمساكن الفاخرة غير المشغولة في بعض المدن مثل عمّان والقاهرة ودمشق وبيروت. وهكذا فإن الأرقام المبدئية للعجز في الاسكان في القاهرة يقدر بنحو ٢٦٥ ٠٠٠ وحدة سكنية في العام، للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ بينما توجد في مصر وحدات سكنية خالية يقدر عددها بنحو ١ر٨ مليون وحدة. وعلى غرار ذلك تحتاج عمّان إلى نحو ١٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في السنة في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، بينما تقدر نسبة المساكن الخالية فيها بنحو ١٤ في المائة من المساكن القائمة حالياً(١٠٦). اما في بلدان مجلس التعاون الخليجي فإن المعدلات المرتفعة للمساكن الخالية تصور جانباً آخر من مشكلة الإسكان، اذ كانت نسبة الوحدات السكنية الخالية إلى مجموع الوحدات المتوافرة تتراوح بين ٦ في المائة في الكويت (١٩٨٥) و ١٥ في المائة في الامارات العربية المتحدة (١٩٨٢) (الجدول ٧٠)، وهذا يدل على مدى اعتماد هذه البلدان على قوة العمل الاجنبية، وهي معرضة للتأثر بالتذبذب في اسواق العمالة.

وصاحب النمو في المستوطنات البشرية على مدى العقود الأربعة الماضية تنفيذ مشروعات كبرى لتنمية البيئة الاساسية، تضمنت إعداد الأرض اللازمة للتوسع الحضري، وتوسيع شبكات المياه أو تحسينها، وشبكات الكهرباء ونظم الصرف الصحي. وكانت هذه المشروعات متناغمة مع عملية التوسع الحضري السريعة التي تميزت بها المراحل الأولى لتنمية المدن في بلدان مجلس التعاون الخليجي. كما اتسمت بها فترة المشروعات الكبرى التي نهضت بها الحكومات المركزية في مجال الاشغال العامة في الأردن والعراق والجمهورية العربية السورية في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. ورغم ضرورة هذه المشروعات لتمكين المستوطنات البشرية المتنامية من تلبية احتياجات التوسع الحضري السريع، فإن تشغيلها لم يتسم بالمراعاة الكافية لضرورة التزام الكفاءة في تقديم الخدمات. وكثيراً ما كان تشغيل الخدمات يجري بمعدلات أقل من طاقاتها الكاملة.

وحققت معظم البلدان في منطقة الإسكوا تقدماً كبيراً من حيث توفير مرافق البنية الاساسية للمساكن الأسرية، خصوصاً في المناطق الحضرية. وتدل البيانات المتوافرة (الجدول ٧١ والجدول ٧٢) على ان نسبة تتراوح بين ٧٥ و ٩٥ من المساكن الاسرية تتمتع بشبكات المياه المنزلية في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، وان كانت نسبة الأسر التي تتوافر لها شبكات الصرف الصحي العامة اقل كثيراً في معظم هذه البلدان، بينما تزيد نسبة توصيل الكهرباء عن ٩٠ في المائة. وكما تزيد نسبة المساكن المزودة بمرافق الطهو والحمامات عن ٩٥ في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وتقل هذه الارقام كثيراً في البلدان الأقل دخلاً في المنطقة، مثل مصر حيث تبلغ نسبة الذين يتمتعون بالمياه المنزلية ٦ر٤١ في المائة، وبمرافق الطهو ٤٦ في المائة، والحمامات ٥٤ في المائة. وينبغي ألا ننسى

---

(١٠٥) الإسكوا: "الإسكان والخدمات الأساسية في المناطق الحضرية سريعة التغير: إسكان الأزمات"، (E/ESCWA/HS/1993/3) ١٩٩٣، ص. ٥، (بالعربية).

(١٠٦) المرجع نفسه.

ان هذه أرقام كلية تخفي الاختلافات الكبيرة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وكذلك التفاوت من مكان لآخر داخل المناطق الحضرية نفسها. والمناطق السكنية العشوائية في صنعاء والحديدة باليمن، وفي غزة والضفة الغربية، وفي بيروت وبغداد وعمّان والعقبة، وغيرها كثير، تفتقر إلى كفايتها من مرافق الاسكان والصحة وجمع القمامة، مما تنجم عنه مشكلات بيئية خطيرة، تتخطى آثارها حدود هذه المستوطنات العشوائية.

الجدول ٧٠- الوحدات السكنية المشغولة والخالية في بعض البلدان المختارة في منطقة الإسكوا

البلد	عدد الوحدات السكنية المشغولة	عدد الوحدات السكنية الخالية	المجموع	النسبة المئوية للوحدات الخالية إلى المجموع
البحرين (١٩٩١)				
المجموع	٣٦ ٢١٢	٨ ٣٩٣	٧١ ٦٠٥	١١ر٧
الكويت (١٩٨٥)				
مبنى	٨ ٩٨٦	٤٠٩	٩ ٣٩٥	٤ر٤
فيلا	٤٤ ٠٦٥	٥ ٤٣٧	٤٩ ٥٠٢	١١ر٠
مسكن شرقي	٣١ ٣٠٩	٢ ١١٧	٣٣ ٤٢٦	٦ر٣
بيت غير رسمي	٩٢ ٦٧٢	٣ ٣٢٢	٩٥ ٩٩٤	٣ر٥
مساكن اخرى	٢ ٢٣٠	٢١٦	٢ ٤٤٦	٨ر٨
المجموع	١٧٩ ٢٦٢	١١ ٥٠١	١٩٠ ٧٦٣	٦ر٠
عُمان/مسقط (١٩٨٩)				
فيلا				٧ر٤
منزل عربي				١ر١٠
شقة سكنية				٨ر٦
مساكن اخرى				٣٦ر٥
قطر (١٩٨٦)				
المجموع	٥٦ ٠٥٦	٨ ٤٨٧	٦٤ ٥٤٣	١٣ر١
الإمارات العربية المتحدة (١٩٨٢)				
المجموع	١٨٥ ٥٤٣	٣٢ ٦١٥	٢١٨ ١٥٨	١٥ر٠

المصدر: الإسكوا: "وضع المأوى العربي بين التوفير والكلفة والملاءمة" - بقلم محمد حسين باقر، في "وقائع اجتماع الخبراء الاقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل-٢" (E/ESCWA/HS/1995/1) الجدول ١-١، (بالعربية).

٣- سياسات المستوطنات البشرية

اتسم العقد المنصرم بالتحول في منهج تقديم الخدمات العامة، إذ اشتد ساعد الاتجاه إلى تقديم الخدمات باسلوب التجزئة، في محاولة لاحتواء أزمة التوسع الحضري المتفاقمة. وكان الدافع على رصد المخصصات اللازمة يتمثل في ضرورة تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان، مع الالتزام بالقيود المفروضة على التكاليف. وكانت اهم سمة تميز بها العقد المنصرم هي المحاولة التي ترمي إلى

انسحاب القطاع العام من مجال توفير الاسكان والخدمات بصورة مباشرة، مما ادى إلى انخفاض واضح في مستويات الخدمات ونوعيتها وتواترها وتوزيعها. والواقع ان سياسات التكيف الهيكلي التي تطبقها بعض البلدان مثل الأردن (١٩٨٩) ومصر (١٩٩١) في ظل ظروف اقتصادية صارمة، بدأت تمهد الطريق لتحرير سوق الاسكان. ولم يتضح تماماً حتى الآن مدى تأثير هذه التدابير في تكاليف ونوعية ومستويات الخدمات التي تُقدم، وفي النهاية تأثيرها على مستويات معيشة الشعب ونوعية حياتهم. ولقد لوحظ بالفعل ارتفاع في مستوى الفقر في المناطق الحضرية في هذه البلدان. ويبدو أن ذلك قد تزامن مع الانخفاض، على نحو ما هو مُبين في الجدول ٧٣، في النفقات العامة المباشرة على الاسكان والمرافق الاساسية.

اما من حيث تخطيط المستوطنات البشرية وتوجهات السياسات الخاصة بها، فلقد اتسم العقد الماضي كذلك بالابتعاد عن هيمنة التخطيط المركزي للمدن الكبرى. فبحلول أوائل الثمانينيات كانت جميع المدن والمراكز الحضرية في منطقة الإسكوا قد وُضعت لها خطط رئيسية توجيهية ولو أن هذه الخطط كانت مقصورة في حالات كثيرة على استخدام الأراضي وأوامر تقسيمها إلى مناطق فرعية، ولكن الحكومات بذلت في العقد الماضي محاولة جادة لمعالجة مشكلات التنمية المؤسسية في تخطيط المستوطنات البشرية، فوضعت عدداً من البرامج والاستراتيجيات الموجهة بصفة خاصة لتلبية احتياجات البلديات، بهدف تدعيم القدرة الإدارية والأسس المالية للسلطات المحلية.

ومن السمات الرئيسية الاخرى للمستوطنات البشرية منذ أوائل التسعينيات بداية عقد التعمير. وفي هذا الصدد تبرز اربع حالات هي بيروت والاراضي المحتلة والكويت والعراق، اذ اتسمت بأنشطة شاملة للتعمير (أو التي يتوقع الشروع فيها في حالة الاراضي المحتلة) بعد الدمار الناجم عن الحروب والحرب الأهلية. ففي العراق انطلق التعمير بأقصى سرعة في اعقاب حرب الخليج، بتخطيطٍ وتنفيذٍ وتمويلٍ من الحكومة. ولكن المشاكل الاجتماعية ظلت دون علاج، اذ كان التعمير يهدف إلى ايجاد حلول من قبيل الاصلاح السريع.

وفي حالة حي الأعمال المركزي في بيروت، كان مشروع تجديده يعتبر مشروعاً تجارياً مشتركاً بين القطاعين العام والخاص، مع الاستناد إلى القطاع الخاص في إدارة وتنفيذ المشروع[١٠٧] ولكن المشروع أثار خلافات كبيرة حول اصدارات الاسهم، وتقدير قيمتها، وتوزيع الارباح والآثار الاجتماعية والسياسية المترتبة على المشروع. وكثيراً ما هاجم النقاد الحكومة علناً بسبب تعبئة الموارد لمشروع كبير الدخل ويتركز في حي الأعمال بوسط المدينة، بينما ما تزال الحاجات الاساسية في شتى ارجاء البلاد دون رعاية، بما في ذلك الحاجات التي لا تدر دخلاً كبيراً مثل البنية الاساسية، والنمو الاسكاني، وايجاد فرص العمل، وتوطين ما يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ شخص من النازحين.

---

(١٠٧) المقصود هو ان يكون حي الاعمال المركزي في بيروت حياً حضرياً حديثاً تبلغ مساحته ٦ر١ مليون متر مربع، ويستطيع استيعاب وتوليد الانشطة الحضرية على نطاق دولي. وازاء العدد الكبير من الملاك والمستأجرين والمطالبين بالأراضي، الذي يُقدر في مجموعه بنحو ٣٠٠ ٠٠٠، وضع نظام لحمل الأسهم باعتباره بديلاً ناجحاً يكفل تنفيذ المشروع بصورة منسقة. وتم تحديد اسعار الاملاك والاراضي بأسعار السوق الجارية (أي قبل توفير الخدمات لها) ثم وزعت على المطالبين بالأراضي والمباني وعلى الحكومة، بينما ظل جانب منها معروضاً للتعامل فيه في السوق. (انظر سوليدير SOLIDER: "Beirut in the midst of Questioning", Beirut, 1993).

ومنذ انتهاء الحرب الأهلية في لبنان، والحرب في العراق، لم يضع أي من هذين البلدين استراتيجية تعمير وطنية شاملة للتنسيق بين البرامج المحددة للإصلاح المادي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي. وليس من شأن ذلك إلا أن يدعم الاتجاه إلى زيادة التركيز على التخطيط المادي، استنادا إلى افتراض ان القطاعات الاخرى - واهمها القطاعان الاجتماعي والاقتصادي - سوف تعود إلى الحياة من جديد بصورة تلقائية، وباعتبار ذلك من النتائج الفرعية لأنشطة التعمير. وإلى جانب ذلك فلم تطرح الأسئلة الخاصة بمدى إمكان تحمُّل تكاليف التعمير ومشاركة الجمهور في جميع مراحل عملية التعمير، خصوصاً في حالة لبنان حيث تعتبر مبادرات القطاع الخاص ذات اهمية حيوية لتعمير حي الأعمال المركزي في بيروت، ومع ذلك فإن تكاليف المشاركة في التنفيذ ما تزال اكبر مما تستطيع ان تتحملة شريحة كبيرة من السكان.

الجدول ٧١- توزيع الأسر بحسب مصادر المياه، وشبكات المجاري والكهرباء والهاتف في بعض البلدان والمناطق المختارة في منطقة الإسكوا
(نسبة مئوية)

البلد/الاقليم	مصدر المياه				مياه الصرف				الكهرباء	الهاتف
	شبكة منزلية	شبكة خارجية	شبكات اخرى	المجموع	شبكة عامة	خزان صحي	وسائل تصريف اخرى	المجموع		
البحرين (١٩٩١)										
المواطنون	٩٦ر٦	٣ر٤(ب)		١٠٠	-	-	-	-	-	-
الاجانب	٨٦ر٩	١٣ر١(ب)		١٠٠	-	-	-	-	-	-
مصر (١٩٨٦)										
الحضر	٦٨ر٧	٢٣ر٧	٧ر٦	١٠٠	-	-	-	-	٩٧ر٠	-
الريف	١٧ر٣	٣٥ر٧	٤٧ر٠	١٠٠	-	-	-	-	٧٦ر١	-
العراق (١٩٨٧ و ١٩٩٨)										
الحضر	٩٣ر٣	٢ر٤	٤ر٣	١٠٠	٤٦ر٠	٤٦ر٥	٧ر٥	١٠٠	٩٨ر٢	٣٦ر٦
الريف	٣٢ر٥	٩ر٠	٥٨ر٦	١٠٠	-	-	١٠٠ر٠	١٠٠	٨٥ر٠	٤ر٢
الأردن (١٩٩٢)										
الحضر	٩٨ر٢(أ)		١ر٨	١٠٠	٦٣ر١	٣٦ر٩	-	١٠٠	٩٩ر٣	٤١ر٩
الريف	٩٣ر١(أ)		٦ر٩	١٠٠	٤ر٦	٩٢ر٥	٢ر٩	١٠٠	٩٢ر٨	٢٣ر٢
عُمان/مسقط (١٩٨٩)										
المواطنون	٦٦ر٤	٢٨ر٨	٤ر٨	١٠٠	-	-	-	-	٩٧ر٥	-
الاجانب	٨٥ر٩	١١ر٦	٢ر٦	١٠٠	-	-	-	-	٩٨ر٩	-
الاراضي المحتلة (١٩٩٢)										
الضفة الغربية	٩٢(أ)		٨	١٠٠	٢٠	٨٠	-	١٠٠	٨٥	١٥
قطاع غزة	٩٩(أ)		١	١٠٠	٥٦	٣٩	٦	١٠٠	٩٩	٢٢
المخيمات	٩٨(أ)		٢	١٠٠	٣٣	٤٥	٢٢	١٠٠	٩٣	٤
قطر (١٩٨٦)	٧٥ر٢	٢٤ر٨	-	١٠٠	٥٠ر٥		٤٩ر٥(ج)	١٠٠	٩٣ر٢	٥٧ر٣
الامارات العربية المتحدة (١٩٨٠)	٩١ر٦		٨ر٤(ب)	١٠٠	٢٧ر٠		٧٣ر٠(ج)	١٠٠	٦٦ر٤	-
اليمن (١٩٨٦ و ١٩٨٨)	٤٢ر٨(أ)		٥٧ر٢	١٠٠	-	-	-	-	٤٨ر٦	-

المصدر: الإسكوا: "وضع المأوى العربي بين التوفير والكلفة والملاءمة" بقلم محمد حسين باقر، في "وقائع اجتماع الخبراء الاقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل-٢"، (E/ESCWA/HS/1995/1) الجدول ٤-٢، (بالعربية).

(أ) تنطبق على الشبكة المنزلية، و "الشبكة الخارجية"؛
(ب) تنطبق على الشبكة الخارجية و "الشبكات الاخرى"؛
(ج) تنطبق على "الخزان الصحي" ووسائل التصريف الاخرى.

الجدول ٧٢- الوحدات السكنية المزودة بحمام ومطبخ في بعض البلدان والمناطق المختارة في منطقة الإسكوا
(نسبة مئوية)

البلد/الاقليم	مطبخ	حمام
البحرين (١٩٩١)		
المواطنون	٩٨ر٧	٩٩ر٨
الاجانب	٩٥ر٤	٩٨ر٥
المجموع	٩٧ر٢	٩٩ر٢
مصر (١٩٨٦)		
الحضر	٦٩ر٧	٨٣ر٣
الريف	٢٤ر٩	٢٨ر٢
المجموع	٤٦ر٠	٥٤ر٢
العراق (١٩٨٨)		
الحضر	٩٨ر٣	٩٢ر١
الريف	٩٢ر٧	٨١ر٥
المجموع	٩٦ر٨	٨٩ر٣
الأردن (١٩٩٢)		
الحضر	٩٧ر٥	-
الريف	٩٢ر٨	-
المجموع	٩٦ر٥	-
الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٩٢)		
الضفة الغربية	-	٦٠
قطاع غزة	-	٨٢
المخيمات	-	٥٩
المجموع	-	٦٥
قطـر (١٩٨٨)		
المجموع	٩٥ر٧	٩٧ر٠

المصدر: الإسكوا: "وضع المأوى العربي بين التوفير والكلفة والملاءمة" بقلم محمد حسين باقر، في "وقائع اجتماع الخبراء الاقليمي للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الموئل-٢"، (E/ESCWA/HS/1995/1) ص. ١٧١، (بالعربية).

وهناك منظور آخر لتخطيط التعمير يتجلى في حالتي اليمن ومصر اللتين تعرضتا للآثار المدمرة للزلازل والفيضانات المرة تلو المرة. وكان دور المجتمع المحلي هو العامل الأول في إعمار دمار باليمن بعد زلزال ١٩٨٢ كما قامت المنظمات غير الحكومية في مصر بدورٍ رئيسي في توفير المساعدة للمشردين بعد زلزال عام ١٩٩٢، الذي كان مركزه لا يبعد إلا ٣٠ كليومتراً عن القاهرة. وقد تم تخطيط وتنفيذ إعمار دمار بالجهود الذاتية، باستخدام مواد البناء والاساليب المحلية، وتدريب المجتمعات المحلية على أساليب البناء المأمونة ونظم إدارة الانذار المبكر(١٠٨).

(١٠٨) الإسكوا: "الإسكان والخدمات الأساسية في المناطق الحضرية سريعة التغير: إسكان الأزمات"، ١٩٩٣، ص. ١١، (بالعربية).

الجدول ٧٣- نسبة ما تنفقه الحكومة المركزية على مرافق الاسكان والمرافق الاجتماعية إلى الانفاق الكلي للمجموعة (١٩٨٣-١٩٩١) في بعض البلدان المختارة في منطقة الإسكوا
(نسبة مئوية)

البلد	السنة								
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
البحرين	٧ر٨١	٨ر٥٦	٦ر٧١	٨ر٣٤	٤ر٠٤	٥ر١٠	٤ر٤٣	٢ر٤٢	-
مصر	٢ر٥٥	٢ر٨١	٣ر٧١	٤ر١٢	٦ر٣٠	٥ر٨٦	٥ر٧٦	-	-
الأردن	١ر١٩	٠ر٧١	٠ر٨٠	١ر٠٥	١ر٠٨	٣ر٦٢	٢ر٠٠	-	-
الكويت	٧ر٠٩	٨ر٤٧	٨ر٠٣	٩ر٨٨	٩ر٢٢	٧ر١٥	٧ر٨٩	-	-
عُمان	١ر٩٥	١ر٥٥	١ر٤٦	١ر٣٩	١ر١٩	٦ر٠٧	٥ر٥٦	٦ر٦٦	-
الجمهورية العربية السورية	-	-	-	٢ر١٦	٠ر٥١	٠ر٦٢	٠ر٨٩	-	-
الامارات العربية المتحدة	١ر٥٩	١ر١٩	-	-	٠ر٦٥	٠ر٤٤	٠ر٤١	-	-

المصدر: IMF, *Government Finanace Statistics Yearbook*, 1991.

وتمكن المجلس الأعلى لإعمار المناطق المتضررة من الزلازل (الذي انشىء عام ١٩٨٢) بالتعاون مع افراد المجتمع المحلي الذين تلقوا التدريب الجيد، من حشد الموارد المحلية بالكفاءة اللازمة للانتهاء من الإعمار في اعقاب زلزال ١٩٩١ الذي خرب محافظة إب باليمن. أما في القاهرة فقد قامت المنظمات الاهلية بمساعدة الحكومة، من خلال العمل مع أفراد المجتمع المحلي في إزالة الانقاض، وتوفير الإسعافات الأولية، والمأوى المؤقت، والمعاونة في التعمير.

ومن المهم في هذه المرحلة اعادة تحديد الدور المنوط بالمدن، وتدعيم هذا الدور، في المناخ الجديد المتمثل في زيادة التكامل الاقليمي، وكذلك التكامل مع الاقتصاد العالمي. أما إعادة تحديد دور المدن فتتطلب منها توفير شبكات بنية اساسية تعمل بكفاءة، ومناخ تجاري يقوم على المنافسة، إلى جانب المظاهر الكمالية، مثل وسائل الترفيه والمرافق السياحية. وهناك عدد من العوامل التي تضع القيود على امكان اضطلاع المدن بهذا الدور في منطقة الإسكوا، فمما يزداد وضوحاً كل يوم ان القطاع العام لا يستطيع التصدي وحده لهذا التحدي، الذي يقتضي المشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المحلي، في ظل نظام جديد لإدارة المدينة. ومن ثم فإن مسؤولية إدارة البيئة المدنية تشارك فيها هذه القطاعات الثلاثة، بحيث يحاسب بعضها بعضاً، كما تصبح مسؤولة امام المنتفعين آخر الأمر بالخدمات العامة المقدمة.

دال- الفقر في منطقة الإسكوا

الفقر ظاهرة مركبة، ولها عدة وجوه، منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والبيئي. وهو حالة حرمان تتجلى في انخفاض استهلاك الفرد للمواد ذات القيمة الغذائية، وانخفاض المستوى الصحي، وانخفاض التحصيل الدراسي، وسوء أحوال المسكن وعدم وجود اصول رأسمالية ومدخرات. وهذه العوامل جميعاً تجعل الفرد أو الأسرة معرضة للتأثر والتضرر من التغيرات والصدمات الخارجية.

ويعتبر الفقر، بصفة عامة، حالة قادرة على التكاثر الذاتي اذا لم يتدخل أحد لكبح جماحها. والارجح ان الطفل الفقير سيصبح رجلاً فقيراً عندما يكبر ومن المحتمل ان انخفاض مستوى الحالة الصحية المقترن بمستويات تعليمية منخفضة، سوف يقلل من فرص الحصول على عمل. وانخفاض هذه الفرص يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل، ومن ثم إلى زيادة احتمال الاقتران بزوجة او زوج من الفقراء. فاذا لم يحدث تدخل خارجي او تغير في احوال الفقراء، او عجزوا عن الحصول على اصول اقتصادية، اكتملت دورة الفقر بانضمام الاجيال الصاعدة إليها.

١- قياس الفقر

لم يقم احد حتى الآن بقياس مدى الفقر الفعلي وانتشاره في بلدان منطقة الإسكوا قياساً منهجياً يتسم بالاتساق الكامل. والسبب الأول لهذا هو الافتقار بصفة عامة لأي محاولة للتحليل الاجتماعي للمسوحات الاقتصادية (خصوصاً لعلاقة الدخل بالانفاق) لا الافتقار إلى مجموعات البيانات الدقيقة أو الموثوق بها. وتوجد مسوحات لنفقات الأسرة، بمفهومها العام أو بمعنى من يعيشون تحت سقف واحد، في الأردن والبحرين والعراق وقطر والكويت ولبنان ومصر. ولكن مقارنة البيانات الاحصائية من المهام المعقدة، لأن البيانات المتاحة عادة ما تكون عن سنوات مختلفة، أو فئات مختلفة أو احياناً تُقدم في صورة ارقام كلية مجموعة. وتوجد مجموعات بيانات اخرى تنتمي لفترة ماضية. بحيث يتعذر الاستناد اليها في وضع السياسات كما هو الحال في لبنان. وهكذا فإن صورة الفقر في المنطقة تعتمد على بيانات قديمة ومتفرقة، باستثناء عدد محدود من التقديرات التي وضعت لخط الفقر.

الجدول ٧٤- النسب المئوية للفقراء في بلدان منطقة الإسكو عام ١٩٩٢

البلد	النسبة المئوية للفقراء
البحرين	١٥[أ]
مصر	٢٢
العراق	٤٥
الأردن	٢٣
الكويت	١١[أ]
لبنان	١٩
عُمان	١٧[أ]
قطر	١١[أ]
المملكة العربية السعودية	..[أ]/[ب]
الجمهورية العربية السورية	٢٢
الامارات العربية المتحدة	٣[أ]
اليمن	٤٧
غربي اسيا	٢٧

المصدر: الإسكوا، انظر م.ج. باقر: "قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (E/ESCWA/SD/1995/8 Add.1/Rev.1)، (بالعربية).

(أ) كان مجموع السكان في كل بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجي يتضمن الأجانب؛
(ب) تطبيق النموذج يعطينا نسبة ٢١ في المائة، ونعتقد أنه مبالغ فيه كثيراً، وربما كان راجعاً إلى المعدل المنخفض لالتحاق الاناث بالتعليم.

واستناداً إلى كمية الاستهلاك الفردي، ونصيب الفرد من المواد ذات القيمة الغذائية، وعدد الملتحقين بالتعليم الأولى، ومعدل وفيات الاطفال في بلدان المنطقة، وضعت تقديرات النسبة المئوية للفقراء بالقياس إلى المجموع الكلي للسكان في مختلف بلدان منطقة الإسكوا لعام ١٩٩٢. ويُبين الجدول ٧٤ ان مستوى الفقر مرتفع في المنطقة، اذ يُقدر عدد من يعيشون تحت خط الفقر فيها بنسبة ٧٢ في المائة من مجموع السكان. وتبلغ نسبة الفقراء إلى المجموع الكلي للسكان في بلدين بالمنطقة هما العراق واليمن ٤٥ و ٤٧ في المائة على الترتيب. اما الامارات العربية المتحدة فهي الاستثناء اذ لا تتجاوز نسبة الفقراء فيها إلى مجموع السكان ٣ في المائة، على حين تتراوح النسبة بين ١١ و ٢٣ في المائة في البلدان الاخرى بالمنطقة.

ويقدم الجدول ٧٥ مقارنة لمستويات الفقر في منطقة الإسكوا بمستوياته في مناطق العالم الاخرى.

الجدول ٧٥- النسب المئوية للفقراء في بعض مناطق العالم المختارة (١٩٨٠-١٩٩٠)

المنطقة	النسبة المئوية للفقراء
غربي آسيا	٢٨
البلدان العربية (أ)	٢٥
بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٤
جنوبي آسيا	٤٣
شرقي آسيا	٩
جنوب شرقي آسيا	٣٥
امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	٤٠
أقل البلدان نمواً	٦٤
البلدان النامية	٣١

المصدر: الإسكوا، انظر م.ج. باقر: "قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (E/ESCWA/SD/1995/8 Add.1/Rev.1)، (بالعربية). All except Western Asia from the UNDP *Human Development Report 1994*.

(أ) باستثناء جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان.

ولكن استخدام اي قيم عددية لتقدير نسبة الفقر دائماً ما تحفه المخاطر. فإذا اخذنا الأردن مثالاً، وجدنا انه رغم ان تمتع الأردن بأوفى وأصح قاعدة للبيانات في منطقة الإسكوا، فإن استخدام القيم العددية يؤدي إلى ظهور العديد من الاختلافات فيما بين التقارير الرسمية عن انتشار الفقر بين السكان. واذا استعملنا ارقام الحكومة وتقديراتها وجدنا ان النسبة المئوية للفقراء في الأردن قد انخفضت، على نحو ما هو مبين في الجدول ٧٦.

ومثل هذه الاختلافات والتفاوتات تفرض على من يستخدمها ان يعتمد إلى الاختيار ويتوخى العناية الشديدة في ذلك كيلا ينتهي إلى نتائج متسرعة. ولكن الواقع في نهاية الامر هو ان الفقر، مهما كان التعريف الذي نختاره له، سيكون له بُعد نسبي يحدد صورته.

الجدول ٧٦- الأردن: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في فقر مطلق (١٩٩٢-١٩٩٤)

السنة	النسبة المئوية للفقر المطلق بين السكان
١٩٩٢	٣ر٢١
١٩٩٣	٣ر١٨
١٩٩٤	٧ر١٤

المصدر: الامانة التنفيذية للإسكوا.

٢- دروب الفقر المختلفة في بلدان منطقة الإسكوا

من المهم عند مناقشة أية قضية اجتماعية او اقتصادية في بلدان منطقة الإسكوا ألا نغفل السمات المميزة وخصائص كل بلد على حدة في المنطقة، وكذلك سمات وخصائص بلدان مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط والمستقبلة للعمال والتي تميزها عن البلدان الفقيرة في الموارد والمرسلة للعمال (مثل الأردن ولبنان ومصر). والعراق، بطاقاتها على انتاج النفط وهيكلها الاقتصادي الاكثر تنوعاً، تشغل مكاناً وسطاً بين هاتين الفئتين، بينما تعتبر اليمن افقر بلدان المنطقة واكثرها تخلفاً، إذ إن مؤشرات التنمية فيها اقل كثيراً من مؤشرات التنمية في بلدان الإسكوا الاخرى. والواقع ان تقرير التنمية في العالم الذي اصدره البنك الدولي عام ١٩٩٤ يُصنف بلدان المنطقة في اربع فئات، تتراوح بين الفئات المنخفضة الدخل والمرتفعة الدخل، على نحو ما هو مبين في الجدول ٧٧.

الجدول ٧٧- تصنيف البلدان والمناطق داخل منطقة الإسكوا بحسب مستوى الدخل

دخل منخفض	اليمن ومصر
دخل منخفض/متوسط	العراق والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة
دخل مرتفع/متوسط	البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية
دخل مرتفع	الكويت وقطر والامارات العربية المتحدة

المصدر: World Bank, *World Development Report 1994*.

(أ) وفقاً لتصنيف البنك الدولي (١٩٩٥) في *Social Indicators of Development*، يفترض ان هذه الفئة هي البلدان التي كان نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الاجمالي يتراوح بين ٦٩٦ دولاراً و ٢٧٨٥ دولاراً في عام ١٩٩٣.

وعلى أهمية الملامح التي تميز كل بلد من بلدان المنطقة، فإن هذه البلدان كثيراً ما يجمعها التاريخ السياسي والاقتصادي المشترك. اذ كان تصنيف المنطقة تاريخياً وحتى منتصف القرن الحالي، يقول انها منطقة فقيرة وريفية في المقام الأول، وكان اقتصاد المنطقة يعتمد اعتماداً كبيراً على الانتاج الزراعي الضيق النطاق، وعلى الانشطة الرعوية وصيد الاسماك. وكانت قطاعات الخدمات في بعض بلدان المنطقة مثل لبنان تنهض بأدوار كبيرة. كما كان يوجد عدد محدود من الصناعات الصغيرة ذات المستوى التكنولوجي المنخفض في المدن، وان كان نطاقها الصغير يحول دون احداثها تأثيراً كبيراً

في الاقتصاد. وبزيادة انتاج النفط وزيادة اسعاره الدولية اصبح للايرادات النفطية الدور الاساسي في تحديد سياسات ومعدلات النمو في معظم بلدان المنطقة.

ورغم الفوارق القائمة اليوم، فما زال بالمنطقة مستوى معين من المشاركة والتعاون، تتفاوت قوته من آن لآخر. وكانت بلدان منطقة الإسكوا تعتبر، في إطار مناقشة بعض القضايا مثل الفقر، والتنمية والتغير الاجتماعيين، وديناميات السكان واتجاهات العمالة، من المناطق الموحدة بصفة عامة بين مناطق العالم النامية. وتتسم بلدان المنطقة، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، بانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وانخفاض اسهام الصناعة في هذا الناتج، وانخفاض انتاجية القطاع الزراعي، وارتفاع حصه المنتجات الاولية في ميزان الصادرات، والديون الخارجية الكبيرة. وتقترن هذه المؤشرات الاقتصادية بارتفاع معدل النمو السكاني ومستويات الأمية، والمعدلات المتوسطة للعمر المتوقع لدى الميلاد، والمعدلات المتوسطة لوفيات الاطفال(١٠٩).

ومع ذلك، وبصفة عامة، فإن مستويات الفقر في منطقة الإسكوا، والبلدان العربية ككل، أقل من مستوياته في البلدان النامية الاخرى. وتشير التقديرات الحديثة، على عكس التوقعات، إلى وجود نسبة مئوية عالية من سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي تقع تحت خط الفقر. وتشير هذه التقديرات(١١٠) إلى ان نسبة مجموع الذين يعيشون في فقر (ومن بينهم المغتربون) تبلغ ١٥ في المائة في البحرين، و ١١ في المائة في الامارات العربية المتحدة، بينما يصل التقدير الخاص بالمملكة العربية السعودية إلى مستوى مرتفع بصورة غير معقولة وهو ٢١ في المائة، والمفترض ان ذلك يرجع في جانب منه إلى المعدلات المنخفضة لالتحاق الاناث بالمؤسسات التعليمية. ولم يقم احد إلى الآن، للأسف، بالبحث في مستويات الفقر في بلدان مجلس التعاون الخليجي وخصائصه والعوامل التي تتحكم فيه.

أما البلدان ذات الاقتصاد الاكثر تنوعاً فإن فترة السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات كانت تمثل نقطة تحول مهمة في مسارها الاقتصادي وتنمية قطاعاتها الاجتماعية. وقد اتخذ ذلك شكل الزيادة الكبيرة في القروض الاجنبية المقدمة إلى هذه البلدان، والحصول على نصيب من الإيرادات النفطية تعددت صوره واشكاله، اذ بدأ تدفق التحويلات المالية المباشرة من البلدان الغنية بالنفط على صورة قروض او منح لتمويل مشروعات التنمية وبناء البنية الاساسية، إلى بقية البلدان العربية. كما استعانت بلدان مجلس التعاون الخليجي المنتجة للنفط بأعداد متزايدة من مواطني هذه البلدان لتلبية الحاجة إلى القوى البشرية التي تتمتع بالمهارات العالية والتدريب. وكان هؤلاء العمال يساهمون بدورهم في اقتصاد بلدانهم الاصلية وفي رفاهية اسرهم من خلال ارسال دخولهم إلى الوطن. وصاحب هذا النمو عدد من الاختلالات في البنية الاساسية الاقتصادية، التي اضعفتها وجعلتها معرضة للتأثر بالعوامل والتغيرات الخارجية. وقد انفق الجانب الأكبر من هذه الموارد على الاستهلاك والاسلحة، بينما كانت الاستثمارات تبتعد بصورة متزايدة عن القطاعين الزراعي والصناعي. اما باقي الموارد فقد أُنفق على بناء البنية الاساسية وتوفير الخدمات الأساسية، ولو أن ذلك ظل يتركز في المناطق الحضرية.

---

(١٠٩) الإسكوا "الفقر في الوطن العربي" إعداد نجيب عيسى (E/ESCWA/SD/1994/WG.2/5)، (بالعربية).

(١١٠) الإسكوا "قياس الفقر في دول غربي آسيا" بقلم محمد حسين باقر، (E/ESCWA/SD/1995/8/Add.1/Rev.1).

وتركيز السكان في المناطق والمراكز الحضرية له آثاره المباشرة على الفقر، خصوصاً فيما يتعلق بالسمات المميزة للفقراء. ولا يعني ذلك تجاهل الاعداد الكبيرة من البشر الذين يعيشون في فقر في المناطق الريفية ببلدان منطقة الإسكوا، خصوصاً في مصر وعُمان والجمهورية العربية السورية واليمن، فإلى جانب كثرة الفقراء في الحضر، نجد ان اعدادهم في الريف كبيرة على نحو ما اثبته المسح الحديث الذي اجري في الأردن.

وقد وصف احد الكتاب العرب واقع الحياة في المدن العربية الكبرى قائلاً انها تتسم بالتدهور العام في احوال المعيشة، وانتشار الفقر المدقع، وتناقص دخل الفرد، والارتفاع الشديد في عدد العاطلين، وإلى جانب ذلك، فكثيراً ما يفتقر مكان الاقامة الفعلية إلى الخدمات الاساسية مثل الماء والمرافق الصحية والكهرباء والطرق مما يؤدي إلى زيادة تدهور البيئة الحضرية(١١١).

وسرعان ما ادت هذه الحالة إلى تدهور الخدمات الاجتماعية، واحوال المجتمع، ومؤشرات التنمية الاجتماعية. كما أن الفقر وسوء الحالة الصحية وانخفاض المستويات التعليمية في ازدياد مضطرد. ووجدت بلدان المنطقة ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً انفسها اسيرة حالة اقتصادية عسيرة، ومن ثم بدأت في اواخر الثمانينيات واوائل التسعينيات في وضع وتنفيذ سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار التي ينادي بها ويعززها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وان تفاوتت مستويات تنفيذها من بلد إلى آخر.

اما الوضع الراهن في العديد من بلدان منطقة الإسكوا فيتميز بدرجات متفاوتة من الضغط الاقتصادي، وتدهور القطاعات الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة، وقد أدى ذلك إلى فقر الطبقة المتوسطة، ونشوء فئة جديدة من الفقراء، مما زاد من تعقيد تعريف الفقراء والفقر في منطقة الإسكوا. وسوف تتطلب المشكلات التي اوجدتها هذه الفئة الجديدة من الفقراء سياسات وتدابير محددة لحلها. فالفئة الجديدة تختلف اختلافاً كبيراً في بعض جوانبها عن "الفقراء التقليديين" وذلك ان افرادها يتمتعون عادة بقسط لا بأس به من التعليم، وبصحة جيدة، وقلة عدد الابناء، ومن المحتمل ان يستطيعوا الحصول على العمل اذا تلقوا التدريب اللازم في ظل الارشاد الصحيح.

ولقد كان من سوء حظ منطقة الإسكوا ان تعرضت لسلسلة متلاحقة من حالات الزعزعة السياسية، بل والمواقف المتفجرة في بعض الاحيان، والتهديدات العسكرية، التي اقترنت بالحالة الاقتصادية التي كانت تدهورت من قبل. وادى هذا الاقتران إلى الإضرار بالفقراء والقطاعات المستضعفة من سكان المنطقة، فتسبب في زيادة الفقر وتفاقم المصاعب. كما ان الصراعات المستمرة قد استنزفت الموارد الاقتصادية التي اصبحت تستخدم في الانفاق على الامن والاسلحة بدلاً من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكان لها تأثيرها على توزيع السكان، فزادت من التوسع الحضري والمكانة العليا للمدن. وربما كان اخطر آثارها هو المساهمة في زيادة البطالة والفقر، كما كانت لها آثارها السلبية على نوعية الخدمات الاجتماعية ومدى توافرها، مما أدى إلى تدهور المستويات المعيشية وتدني نوعية الحياة(١١٢).

---

(١١١) انظر الإسكوا: "واقع التحضر واتجاهاته المستقبلية وامتداداته المكانية وآثاره على المستوطنات البشرية العربية" بقلم علي فاعور (E/ESCWA/HS/1995/WG.1/3)، ص. ٦٨، (بالعربية).

(١١٢) ESCWA, *The Impact of Crisis on the Social Situation in the ESCWA Region,* (E/ESCWA/SD/1994/5).

٣- توصيات للتخفيف من حدة الفقر

(أ) ليست التحويلات المالية المباشرة من الاغنياء إلى الفقراء بالاسلوب الملائم للتنمية، اذ تكاد تكون مدفوعة بدوافع الاحسان. ومع ذلك فالتحويلات تلعب دوراً هاماً في الكفاح ضد الفقر، خصوصاً في الاجل القصير. ويمكن ان تكون التحويلات نقداً أو عيناً، وقد تُوزع من خلال القطاع الخاص او عن طريق الدولة. وبلدان منطقة الإسكوا لها تاريخ طويل في هذه التحويلات، يمكن ان تعزى أصوله، وفقاً لبعض الباحثين، إلى بعض التقاليد والثقافة العربية والاسلامية اذ كان البقاء في تلك الازمنة السحيقة يعتمد على تبادل الطعام والزاد فيما بين القبائل في اوقات الشدة. وقد وضع الاسلام الأسس التنظيمية لهذه التقاليد عن طريق فرض الزكاة، وهي التي تقضي على كل مسلم بتخصيص نسبة معينة من الدخل لتوزيعة كل عام على من أخنى عليهم الدهر. ومن الموصى به ايجاد السبل والوسائل الكفيلة باضفاء الطابع المؤسسي على الزكاة للاخذ بيد الفقراء وتلبية حاجاتهم الانمائية؛

(ب) لابد من الارتقاء بنوعية التعليم لزيادة القدرة على التحرك الاجتماعي والتكامل الاجتماعي. كما يجب ان تتصدى برامج التعليم واعادة التدريب لتلبية الاحتياجات الخاصة للطبقات الوسطى التي حل بها الفقر مؤخراً. ويجب تكريس المزيد من الموارد لتعليم الاطفال؛

(ج) ويجب توجيه الجهود إلى اعادة التدريب والارتقاء بالمهارات، لتمكين الفقراء من المنافسة الناجحة في سوق العمل. ويجب ان يكون ذلك في سياق الخطط الوطنية للموارد البشرية، لضمان التوظيف او امكانية الحصول على عمل ما بعد انتهاء التدريب. وتحقيقاً لذلك لابد من زيادة التعاون فيما بين الحكومات والقطاع الخاص ومصادر تمويل برامج التدريب؛

(د) ولما كان الفقر في منطقة الإسكوا يرتبط بكثرة عدد الاطفال، فإن البرامج الصحية المُنظِّمة للانجاب تستطيع المساعدة في تخفيف الضغط على الأسر الفقيرة. ويمكن ان تستهدف هذه البرامج الصحية بصفة خاصة افقر الشرائح الاجتماعية، خصوصاً الازواج من الشباب؛

(هـ) يجب ضمان المساواة في الفرص والمعاملة في مجالات التعليم والخدمات الصحية والعمالة؛

(و) ازاء تدهور دور الزراعة وزيادة تحديث وميكنة نظام الانتاج الزراعي، برزت الحاجة إلى سياسات صريحة لتشجيع النمو السريع للعمالة في القطاع الريفي غير الزراعي؛

(ز) يجب توجيه الاستثمار إلى المناطق الريفية، لزيادة الدخول وتوفير الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الصحية والتعليم. ومن شأن هذا تأخير أو تثبيط الهجرة من الريف إلى المراكز الحضرية التي يزداد عجزها عن استيعاب المعدلات العالية والسريعة للقادمين الجدد؛

(ح) يجب تركيز مزيد من الاهتمام على المناطق الريفية الفقيرة، اذ يبدو من المحتوم ان تصبح المناطق الرئيسية للفقر والمشكلات المتعلقة بالفقر في المنطقة، اذا استمرت الهجرات من الريف إلى المدن بمعدلاتها الراهنة؛

(ط) ثمَّ حاجة عاجلة لوضع وتنفيذ برامج تنمية اضافية تستهدف الفئات التي تعيش في فقر مدقع أو الفئات المستضعفة، لضمان وضع حد لتجاهل احتياجيات هذه الفئات.

الإطار ١٢- الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر

أنشىء الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر في عام ١٩٩١ كخطوة مؤقتة للارتقاء ببرنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيلكي وللمساهمة في رفاهية الفئات المستضعفة والمنخفضة الدخل وحمايتها من اضرار هذا البرنامج في الاجل الطويل.

الأهداف

(أ) تعبئة الأرصدة الدولية والمحلية بشروط ميسرة؛

(ب) تمويل مشروعات معينة، تعتمد على كثافة اليد العاملة، في مجال الاشغال العامة، والمشروعات الصغيرة وتنمية المجتمع المحلي؛

(ج) وضع وتنفيذ برنامج للتحرك العمالي استكمالاً لبرنامج اصلاح المشروعات العامة؛

(د) تدعيم قدرة الحكومة على وضع ومراقبة سياسات التخفيف من حدة الفقر في الاجل الطويل.

الفئة المستفيدة

(أ) الفئات الأكثر تعرضاً للتضرر من برنامج الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي؛

(ب) الطبقة العاملة والفئات المنخفضة الدخل؛

(ج) أفراد المجتمعات المحلية الأقل نمواً؛

(د) سكان المناطق المحرومة من الخدمات الأساسية؛

(هـ) العاطلون بما في ذلك الخريجون الجدد؛

(و) المرأة.

ملاحظة: يتم تحديد المستفيدين من الصندوق في كل فئة عن طريق مسوح ودراسات ميدانية متخصصة.

ويتولى الصندوق تنفيذ ستة برامج مختلفة تتناول ما يلي:

(أ) برنامج الاشغال العامة الذي يقوم بتنفيذ مشروعات تعتمد على كثافة اليد العاملة وتساعد على رفع مستوى المعيشة للفئات المستهدفة عن طريق تحسين البنية الأساسية للمجتمعات الفقيرة. ويهدف البرنامج الى ايجاد ٢٦٠٠٠ عمل مؤقت في كل سنه من السنوات الأربع لعمل الصندوق، ونحو ١٥٠٠٠ عملاً دائماً تتعلق بصيانة المشروعات وتشغيلها. ويقدر المجموع الكلي للمستفيدين بنحو مليوني شخص، وسوف يستفيدون من تحسين مستوى معيشتهم؛

(ب) برنامج تنمية المجتمع، وهو الذي يتولى تعبئة وتشجيع المبادرات الفردية في المناطق الحضرية والريفية. وهو يشجع الافراد على ابتداع مشروعات تدر الدخل من خلال توفير الائتمان الميسر. وهو يهدف الى ايجاد نحو ٧٦٠٠٠ فرصة عمل مدرة للدخل؛

(ج) برنامج تنمية المشروعات، وهو يقدم التمويل للمشروعات الرائدة التي اثبتت نجاحها وفاعليتها في مجال الصناعات الصغيرة، بتقديم قروض ميسرة الى الذين يرغبون في القيام بمشروعات صغيرة. وهو يقدم مجموعة متكاملة من التمويل والتدريب والمساعدة التقنية اللازمة لانشاء هذه المشروعات؛

(د) برنامج التشغيل والتدريب التحويلي وهو يهدف الى دعم انتقال العمال من عمل الى آخر عن طريق انشاء وتمويل الوظائف التي تثبت الحاجة الماسة اليها، وتمويل انشطة التدريب التي يقتضيها برنامج الاصلاح الاقتصادي وبرنامج التكييف الهيكلي؛

الإطار ١٢ (تابع)

(هـ) برنامج التنمية المؤسسية وهو يزيد من طاقة الحكومة على مراقبة تأثير سياساتها على الاحوال المعيشية للسكان، ومدى قدرة الصندوق على الوصول الى الفئات المستهدفة ونجاحه في الرقابة والتقييم؛

(و) برنامج خدمات النقل العام الاساسية، وهو يهدف الى تحسين خدمات نظام النقل العام في القاهرة الكبرى والاسكندرية وتسهيل انتقال العمال من ذوي الدخل المنخفض الى اسواق العمل القريبة منهم؛

ورغم ان جميع البرامج قد وضعت بهدف مساعدة الفقراء والعاطلين فإنها لا تقتصر على استهداف هاتين الفئتين. فبعض البرامج تركز على الفقراء تركيزا اكبر، والبعض الآخر موجه بصورة اوضح الى العاطلين. وبحلول نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ كان الصندوق قد نجح في ايجاد نحو ٧٤٠٠٠ فرصة عمل مؤقتة و ١٧٧٠٠٠ فرصة عمل دائمة، وبلغت تكاليف تمويله الكلية ٦٦٥ مليون دولار، وكان العدد الكلي للمستفيدين، (بصورة مباشرة وغير مباشرة) وفقا للتقديرات، يبلغ ١٢ مليون شخص.

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، "شبكات الحماية الاجتماعية: دراسة حالة الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر." ورقة قدمت في الاجتماع الذي ناقش الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية، أبو ظبي، ١٧-١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وشتى الكتيبات الإعلامية عن الصندوق الاجتماعي للتنمية.

الفصل الثامن

التطورات في قطاع الطاقة

ألف- النفط

١- الطلب العالمي على النفط

استمر حتى عام ١٩٩٥ الاستقرار النسبي في أسواق النفط الذي كان سائداً في السنوات القليلة الماضية. وتقدر الزيادة في الطلب العالمي على النفط بنسبة ٧ر١ في المائة، إذ وصل إلى ٢ر٦٧ مليون برميل في اليوم في المتوسط، بعد أن كان متوسط عام ١٩٩٤ هو ١ر٦٦ مليون برميل في اليوم (الجدول ٧٨) وكانت أعلى نسب الزيادة في الطلب على النفط الخام في أوروبا الشرقية (١ر٩ في المائة) تليها منطقة المحيط الهادىء (٩ر٧ في المائة عام ١٩٩٥) ثم الصين (٧ر٦ في المائة) ولكن الطلب على النفط الخام انخفض في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة ٨ر٠ في المائة في عام ١٩٩٥، بعد أن كانت النسبة هي ٢ر٤ في المائة عام ١٩٩٤، وكان ذلك انعكاساً في المقام الأول لتباطؤ النمو الاقتصادي، خصوصاً في اليابان وألمانيا، وكذلك، ولو بدرجة أقل، في الولايات المتحدة. وواصل الطلب على النفط الخام في الاتحاد السوفياتي السابق اتجاهه إلى الهبوط في عام ١٩٩٥، إذ انخفض بنسبة ٣ر٤ في المائة فأصبح يبلغ في المتوسط ٥ر٤ مليون برميل في اليوم، بعد أن كان متوسط الطلب عام ١٩٩٤ يبلغ ٧ر٤ مليون برميل في اليوم وعلى أي حال فإن معدل الانخفاض في الطلب على النفط الخام في الاتحاد السوفياتي السابق عام ١٩٩٥ كان أقل من معدل انخفاضه في السنوات السابقة.

الجدول ٧٨- الطلب العالمي على النفط الخام، ١٩٩١-١٩٩٥
(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]	١٩٩٤/١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير)
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	٣٦ر٦	٣٧ر٠	٣٧ر٥	٣٨ر٤	٣٨ر٧	٨ر٠
الاتحاد السوفياتي السابق	٨ر٣	٦ر٩	٥ر٥	٤ر٧	٤ر٥	(٤ر٣)
أوروبا الشرقية	١ر٠	١ر٠	١ر١	١ر١	١ر٢	٩ر١
الصين[أ]	٢ر٤	٢ر٦	٢ر٩	٣ر٠	٣ر٢	٦ر٧
منظمة الأوبك	٤ر٢	٤ر٥	٤ر٨	٤ر٩	٥ر١	٤ر١
منطقة المحيط الهادىء	٢ر٩	٣ر٣	٣ر٦	٣ر٨	٤ر١	٧ر٩
جهات أخرى	٩ر٥	٩ر٧	٩ر٩	١٠ر٢	١٠ر٤	٢ر٠
المجموع	٦٤ر٩	٦٥ر٠	٦٥ر٣	٦٦ر١	٦٧ر٢	١ر٧

المصدر: *OPEC Bulletin*, November-December 1995.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي.

(أ) رقم تقديري؛
(ب) الإنتاج مطروحاً منه صافي الصادرات النفطية.

واستمر الطلب على النفط الخام في الارتفاع في البلدان النامية، بسبب ازدياد معدلات الزيادة السكانية، ومعدلات النمو الاقتصادي، واشتداد ساعد التصنيع. ويقدر ازدياد الطلب في هذه البلدان، باستثناء الصين ومنطقة المحيط الهادىء والبلدان الأعضاء في منظمة الأوبك، بنسبة ٢ في المائة في عام ١٩٩٥، أي أنه بلغ ٤ر١٠ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٥ بعد أن كان ٢ر١٠ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٤.

وتشير التقديرات إلى أن الطلب على النفط الخام في بلدان الأوبك زاد بنسبة ١ر٤ في المائة عام ١٩٩٥، فكان يبلغ في المتوسط ١ر٥ مليون برميل في اليوم، بعد أن كان يبلغ ٩ر٤ مليون برميل في اليوم، في المتوسط، عام ١٩٩٤. ومع ذلك فإن الطلب في هذه البلدان كان أقل في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ عما كان عليه في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، إذ ازداد الطلب على النفط الخام آنذاك بنسبة ١ر٧ في المائة و ٧ر٦ في المائة على الترتيب. ويمكن أن يكون ذلك راجعاً إلى عاملين هما انخفاض النمو الاقتصادي في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وارتفاع معدل إحلال الغاز الطبيعي محل النفط في بعض البلدان الأعضاء. وكانت نسبة الطلب على النفط الخام في بلدان الأوبك تمثل ٧ر٦ في المائة من الطلب العالمي على النفط الخام في عام ١٩٩٥، بعد أن كانت ٧ر٤ في المائة عام ١٩٩٤.

ومن المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على النفط الخام في عام ١٩٩٦ بنسبة ٤ر٢ في المائة فيبلغ في المتوسط ٦ر٦٨ مليون برميل في اليوم، بعد أن كان متوسطه ٢ر٦٧ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٥[١١٣]، وأن يكون الجانب الأكبر من هذه الزيادة في البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١ر٣ في المائة بالمقارنة بنسبة ٣ في المائة عام ١٩٩٥) تليها بلدان تلك المنظمة (٢ في المائة بعد أن كانت ٨ر٠ في المائة عام ١٩٩٥). والمتوقع أن يكون أعلى معدل لزيادة الطلب على النفط الخام في بلدان تلك المنظمة هو معدل الولايات المتحدة (٢ر٢ في المائة) تليها أوروبا الغربية (٤ر١ في المائة) ولكنه من المتوقع أن تشهد البلدان الآسيوية أعلى معدلات للزيادة في الطلب، كما كان الحال في السابق (٦ر٢ في المائة بعد أن كانت النسبة ٧ر٦ في المائة عام ١٩٩٥)، ومن ناحية أخرى يتوقع أن يستقر الطلب على النفط في الاتحاد السوفياتي السابق عند كمية تبلغ في المتوسط ٥ر٤ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٦، أي بانخفاض قدره ٢ر٢ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٥ وهو ٦ر٤ مليون برميل في اليوم.

٢- الإنتاج العالمي من النفط الخام

كان الإنتاج العالمي من النفط الخام في عام ١٩٩٥ ما يزال أكبر من الطلب، وتشير التقديرات إلى أنه قد ازداد بنسبة ٢ في المائة فبلغ ٩ر٦١ مليون برميل في اليوم، بعد أن كان يبلغ ٧ر٦٠ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٤ (الجدول ٧٩). وقد تحققت هذه الزيادة رغم التناقص المتواصل في إنتاج النفط الخام في الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة. إذ انخفض إنتاج النفط الخام في الاتحاد السوفياتي السابق بنسبة ٤ر١ في المائة في عام ١٩٩٥، فبلغ في المتوسط ٧ ملايين برميل في اليوم، بعد أن كان متوسط عام ١٩٩٤ يبلغ ١ر٧ مليون برميل في اليوم، ومتوسط عام ١٩٩١ يبلغ ٤ر١٠ مليون برميل في اليوم. وقد أدى هذا الانخفاض إلى أن أصبح مجموع النقص في إنتاج النفط الخام في الاتحاد السوفياتي السابق في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ يبلغ ٤ر٣ مليون برميل في اليوم أي بنسبة ٧ر٣٢ في المائة. ويقدر الانخفاض في إنتاج النفط الخاص في الولايات المتحدة بنسبة ٠ر٢ في المائة،

---

(١١٣) *OPEC Bulletin*, November-December 1995, p. 36.

إذ وصل في المتوسط إلى ٦ر٥٣ مليون برميل في اليوم، وكان قد بلغ ٦ر٦٦ مليون برميل في اليوم في المتوسط عام ١٩٩٤[١١٤]. وأدى هذا الانخفاض إلى زيادة الواردات النفطية بنسبة ١ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥ أي إلى ما يبلغ في المتوسط ٨ر٢٢ مليون برميل في اليوم، بعد أن كان متوسط عام ١٩٩٤ هو ٨ر٠٥ مليون برميل في اليوم[١١٥]. ويُقدر أن معظم الزيادة في الإنتاج العالمي للنفط الخام والتي بلغت ١ر٢ مليون برميل في اليوم كانت ترجع للزيادة في إنتاج غير الأعضاء في منظمة الأوبك وخصوصاً حقول بحر الشمال، إذ ارتفع إنتاج النفط الخام في منطقة بحر الشمال (التي تضم النرويج والمملكة المتحدة) من متوسط بلغ ٤ر٣ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٠ إلى متوسط يقدر بنحو ٣ر٥ مليون برميل في اليوم[١١٦] عام ١٩٩٥، أي بزيادة نسبتها ٨ر٥٥ في المائة، بالمقارنة بزيادة اقتصرت على ٢ر٨ في المائة في إنتاج بلدان منظمة الأوبك للنفط الخام لنفس الفترة. وارتفعت الامدادات النفطية من المصادر خارج منظمة الأوبك بنسبة ٥ر٢ في المائة عام ١٩٩٥، رغم استمرار الانخفاض في إنتاج النفط في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً. وكانت الزيادة الكبيرة في إنتاج منطقة بحر الشمال وبعض البلدان النامية أكثر من كافية لتعويض الانخفاض في إنتاج النفط الخام في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق. وتشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط الخام في البلدان النامية (باستثناء الأعضاء في منظمة الأوبك) زاد في عام ١٩٩٥ بنسبة ٥ر٥ في المائة، فوصل في المتوسط إلى ٦ر١١ مليون برميل في اليوم، بعد أن كان المتوسط ٠ر١١ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٤. وقد حققت أمريكا اللاتينية أعلى معدل نمو في إنتاج النفط الخام بين بلدان هذه المجموعة، وكانت البلد الأولى هي كولومبيا (٥ر٢٨ في المائة) تليها البرازيل (٨ر٦ في المائة) والأرجنتين (٣ر١٠ في المائة)[١١٧]. وكانت أعلى زيادة في إنتاج النفط الخام في آسيا عام ١٩٩٥ هي التي حققتها الصين (٤ر٣ في المائة) إذ وصل المتوسط إلى ٠ر٣ مليون برميل في اليوم، بعد أن كان ٩ر٢ مليون برميل في اليوم عام ١٩٩٤.

وتشير التقديرات إلى أن إنتاج النفط الخام في بلدان منظمة الأوبك قد ازداد بنسبة ٢ر١ في المائة عام ١٩٩٥ فوصل في المتوسط إلى ٢ر٢٥ مليون برميل في اليوم بعد أن كان متوسط عام ١٩٩٤ هو ٩ر٢٤ مليون برميل (الجدول ٨٠). وقد تحقق هذا النمو رغم سقف حصص الإنتاج الذي يجري العمل به في العامين الأخيرين، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن بعض بلدان المنظمة تجاوزت هذا الحد الأقصى، وخصوصاً فنزويلا (٩ر٧ في المائة) تليها الغابون (٨ر٥ في المائة) وقطر (٥ر٤ في المائة) والجزائر (٦ر٢ في المائة) وكذلك زيادة تبلغ ٣ر٥ في المائة في إنتاج العراق. ولكن الزيادة في إنتاج النفط الخام العراقي لم تؤثر في الأسواق النفطية الدولية، بسبب عقوبات الأمم المتحدة التي تمنع العراق من تصدير النفط، باستثناء نحو ٦٠ ٠٠٠ برميل في اليوم إلى الأردن. وانخفضت حصة البلدان الأعضاء في منظمة الأوبك في الإنتاج العالمي للنفط من ٤١ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٧ر٤٠ في المائة عام ١٩٩٥. ويعزى الانخفاض في المقام الأول إلى صلابة النمو في إنتاج النفط الخام للبلدان غير الأعضاء في الأوبك، واستمرار فرض الحد الأقصى لانتاج أعضائها من النفط الخام. وإذا

---

(١١٤) *Arab Oil and Gas Magazine*, October 1995, p. 22.

(١١٥) المرجع نفسه.

(١١٦) محسوبا على أساس الأرقام الواردة في *Oil and Gas Journal*, 25 December 1996, p. 37.

(١١٧) *Petroleum Economist*, February 1996, p. 9.

ساد هذا الاتجاه فسوف يزداد انخفاض نسبة مشاركة منظمة الأوبك في الإنتاج العالمي وعلى الأقل حتى يستقر مستوى إنتاج النفط الخام لغير الأعضاء في المنظمة.

الجدول ٧٩- الانتاج العالمي للنفط الخام، ١٩٩١-١٩٩٥(*)
(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٤/١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير)
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	١٣ر٩	١٤ر١	١٤ر٢	١٤ر٨	١٥ر١	٢ر٠
الاتحاد السوفياتي السابق(أ)	١٠ر٤	٩ر٠	٧ر٨	٧ر١	٧ر٠	(١ر٤)
الصين(أ)	٢ر٨	٢ر٨	٢ر٩	٢ر٩	٣ر٠	٣ر٤
منظمة الأوبك	٢٣ر٠	٢٤ر١	٢٤ر٧	٢٤ر٩	٢٥ر٢	١ر٢
جهات أخرى	١٠ر٠	١٠ر٣	١٠ر٦	١١ر٠	١١ر٦	٥ر٥
المجموع	٦٠ر١	٦٠ر٣	٦٠ر٢	٦٠ر٧	٦١ر٩	٢ر٠

المصدر: *OPEC Bulletin,* November-December 1995, p. 36; and *Petroleum Economist,* February 1996, p. 48.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي.

(*) باستثناء الغاز الطبيعي المسيل الذي تنتجه بلدان منطقة الأوبك وغيرها؛
(أ) بما في ذلك الغاز الطبيعي المسيل.

وتواجه بلدان الأوبك مشكلة تتعلق بسياسات تحديد الإنتاج. فإذا التزمت الأوبك فعلياً بسقف الإنتاج الذي وضعته وهو ٢٤ر٥٢ مليون برميل في اليوم، فسوف يزداد تضاؤل حصتها من السوق، وتنخفض إيراداتها النفطية. أما إذا تخلى أعضاء المنظمة عن سقف الإنتاج واتبعوا سياسات تحرر كاملة، أي إذا سمحوا بإنتاج المقدار الاضافي الذي تتيحه طاقتهم الإنتاجية الحالية وهو ٥ ملايين برميل في اليوم، فسوف تنهار الأسعار ويزداد انخفاض إيراداتهم، على نحو ما حدث عام ١٩٨٦. وأفضل حل لهذه المعضلة هو التعاون البناء بين البلدان المنتجة للنفط من أعضاء وغير أعضاء الأوبك، والتوصل إلى تفاهم حول إدارة الإمدادات يكفل استقرار إنتاج النفط وأسعاره في نفس الوقت، بهدف تخفيض التذبذب في أسواق النفط وتثبيت أسعار نفط البلدان المنتجة. ونظراً لعدم وجود هذا التنسيق، والزيادة المستمرة في إنتاج غير الأعضاء في منظمة الأوبك، فسوف تستمر أسواق النفط في مواجهة إمدادات تزيد على الطلب، مما يحدث آثاراً سلبية على أسعار النفط.

٣- إنتاج النفط الخام في بلدان منطقة الإسكوا

ارتفع إنتاج النفط الخام في منطقة الإسكوا عام ١٩٩٥، للسنة الرابعة على التوالي، فبلغ في المتوسط ١٥ر٨٩ مليون برميل في اليوم، وفقاً للتقديرات، أي بزيادة تصل إلى واحد في المائة تقريباً عن مستواه عام ١٩٩٤، وهو الذي كان يبلغ ١٥ر٧٥ مليون برميل في اليوم (الجدول ٨١). وكانت هذه الزيادة غير موزعة بالتساوي فيما بين بلدان المنطقة، فكانت أكبر زيادة وهي التي شهدتها عُمان (٦ر٣ في المائة) والعراق (٥ر٣) وقطر (٤ر٥ في المائة) والجمهورية العربية السورية (٤ر٣ في المائة) واليمن (١ر٥ في المائة) والامارات العربية المتحدة (٠ر٧ في المائة) وظل إنتاج النفط الخام في سائر

المنطقة على ما كان عليه في عام ١٩٩٤. وإذا كانت بلدان منطقة الإسكوا التي تشارك في عضوية منظمة الأوبك محكومة بالالتزامات الخاصة بالحصص والتي تمنعها من تجاوز مستويات إنتاجها الحالي، فإن بلدان الإسكوا من غير الأعضاء في الأوبك تواجه قيوداً من نوع آخر وهي ان احتياطياتها النفطية المؤكدة محدودة، وهي لا تمثل الا نحو ٢ر٧ في المائة من مجموع الاحتياطيات النفطية المؤكدة في منطقة الإسكوا. وتتسم بعض البلدان الأخرى، مثل عُمان، بتركيب جيولوجي معقد يقتضي استخدام التكنولوجيا المتقدمة لزيادة الاحتياطيات المؤكدة والإنتاج اليومي من النفط الخام. وقد لعبت القيود المالية كذلك دوراً كبيراً في الإبطاء ببرامج التوسع التي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية من أجل تحقيق زيادة كبيرة في الإنتاج اليومي.

الجدول ٨٠- إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام، ١٩٩١-١٩٩٥
(بآلاف البراميل في اليوم)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]	١٩٩٤/١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير)
الجزائر	٨٠٠	١ر٧٨٠	٤ر٧٥١	٣ر٧٤٦	٧٦٦	٢ر٦
الغابون	٢٩٤	٩ر٢٩٦	٦ر٢٩٦	٣٢٧	٣٤٦	٥ر٨
اندونيسيا	١ ٤٣٩	٥ر١ ٣٧٩	٧ر١ ٣٢٦	٧ر١ ٣٢٧	١ ٣٥٨	٢ر٣
جمهورية ايران الاسلامية	٣ ٣٢٣	٢ر٣ ٤٣٤	٨ر٣ ٦٤٧	٧ر٣ ٥٩٤	٣ ٦٠٤	٠ر٣
العراق	٢٨١	٧ر٤٢١	٥ر٤٩٥	٩ر٥٦٩	٦٠٠	٥ر٣
الكويت	١٨٧	٣ر١ ٠٣١	٧ر١ ٨٥٢	٧ر٢ ٠١٠	٧ر٢ ٠١٠	٠ر٠
الجماهيرية العربية الليبية	١ ٤٩٣	٣ر١ ٤٨٥	٦ر١ ٣٧٤	٨ر١ ٣٨١	١ ٣٩٦	١ر٠
نيجيريا	١ ٨٦٩	٧ر١ ٨٩٠	٥ر١ ٩٠٧	٢ر١ ٨٧٤	١ ٨٨٦	٠ر٦
قطر	٣٨٦	١ر٣٩٧	٤ر٤١٦	٨ر٤٠٣	٤٢٢	٤ر٥
المملكة العربية السعودية	٨ ١٩٦	٢ر٨ ٣٦٣	٧ر٨ ١٣١	٢ر٨ ٠٤٤	٨ ٠٤٤ر٢	٠ر٠
الامارات العربية المتحدة	٢ ٣٨٩	١ر٢ ٢٨٧	٧ر٢ ١٩١	٨ر٢ ١٨٣	٢ ٢٠٠	٠ر٧
فنزويلا	٢ ٣٣٤	٦ر٢ ٢٨٦	٦ر٢ ٣٢٣	٥ر٢ ٤٥٩	٢ ٦٥٣	٧ر٩
المجموع	٢٢ ٩٩١	٧ر٢٤ ٠٥٣	٢ر٢٤ ٧١٦	٧ر٢٤ ٩٢٣	٢٥ ٢٨٥ر٩	١ر٥

المصدر: *OPEC Bulletin*, May 1995 and *Petroleum Intelligence Weekly*, 8 January 1996.

(أ) رقم تقديري.

وفي عام ١٩٩٥ انخفضت مشاركة منطقة الإسكوا في مجموع الإنتاج العالمي للنفط الخام إلى ما يقدر بنسبة ٢٧ر٢٥ في المائة، بعد أن كانت ٩ر٢٥ في المائة عام ١٩٩٤، وكان السبب الرئيسي هو زيادة النمو في إنتاج النفط في البلدان خارج منظمة الأوبك، إلى جانب سقف الإنتاج الذي يبلغ ٥٢ر٢٤ مليون برميل في اليوم والذي فرضته المنظمة على الدول الأعضاء فيها، مما منع بلدان الإسكوا الأعضاء في المنظمة من زيادة إنتاجها من النفط الخام. وبالاضافة إلى ذلك فإن العراق، كما سبق أن ذكرنا، لم تستطع زيادة إنتاج النفط لديها زيادة كبيرة بسبب عقوبات الأمم المتحدة.

الجدول ٨١- إنتاج النفط الخام في بلدان منطقة الإسكوا، ١٩٩١-١٩٩٥
(بآلاف البراميل في اليوم)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]	١٩٩٤/١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير)
البحرين	٤٢	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٠ر٠
مصر	٩٠٩	٧٨٠	٧٨٠	٧٨٠	٧٨٠	٠ر٠
العراق	٢٩٩	٤٢١ر٧	٤٩٥ر٥	٥٦٩ر٩	٦٠٠	٥ر٣
الكويت	١٢٩	١ ٠٣١ر٣	١ ٨٥٢ر٧	٢ ٠١٠ر٧	٢ ٠١٠ر٧	٠ر٠
عُمان	٧٠٠	٧٣٣	٧٦١	٨٠٠	٨٥٠	٦ر٣
قطر	٣٨٣	٣٩٧ر١	٤١٦ر٤	٤٠٣ر٨	٤٢٢	٤ر٥
المملكة العربية السعودية	٨ ٢٣٠	٨ ٣٦٣ر٢	٨ ١٣١ر٧	٨ ٠٤٤ر٢	٨ ٠٤٤ر٢	٠ر٠
الجمهورية العربية السورية	٤٩٥	٥٢٠	٥٧٦	٥٧٥	٦٠٠	٤ر٣
الامارات العربية المتحدة	٢ ٣٦٨	٢ ٢٨٧ر١	٢ ١٩١ر٧	٢ ١٨٣ر٨	٢ ٢٠٠	٠ر٧
اليمـــن	١٩٩	١٨٢	٢٢٤	٣٤٠	٣٤٥	١ر٥
المجموع	١٣ ٧٥٤	١٤ ٧٥٥ر٤	١٥ ٤٦٩	١٥ ٧٤٧ر٤	١٥ ٨٩١ر٩	٠ر٩

المصدر: *Arab Oil and Gas*, various issues.

(أ) رقم تقديري.

وقد اتخذت عدة بلدان منتجة للنفط ومصدرة له من بلدان منطقة الإسكوا تدابير لزيادة إيراداتها النفطية مع الإبقاء على مستوى إنتاجها اليومي الجاري. إذ قامت مصر في السنوات القليلة الماضية بزيادة اعتمادها على الغاز الطبيعي في مجال استهلاك الطاقة محلياً في محاولة لزيادة صادراتها اليومية من النفط، كما حاولت في السنتين الماضيتين زيادة صادراتها من المنتجات النفطية المكررة وتقليل صادراتها من النفط الخام، لزيادة إيراداتها وتقليل وارداتها من المنتجات المكررة. كما تقوم بلدان مجلس التعاون الخليجي الرئيسية المصدرة للنفط، وخصوصاً المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، بزيادة صادراتها النفطية إلى البلدان الآسيوية حيث يُتوقع أن يستمر نمو الطلب على النفط بمعدلات أعلى. وبدأت البلدان المصدرة للنفط الرئيسية في المنطقة في تنفيذ مشروعات مشتركة مع البلدان الآسيوية لانتاج المشتقات النفطية لزيادة حصتها من السوق. وقد شمل هذا مشروعات التكرير والتوزيع، بما في ذلك المشاركة في أسهم شركات النفط في بعض البلدان الآسيوية. كما تعتزم المملكة العربية السعودية زيادة إنتاجها من الخام الخفيف لزيادة إيراداتها النفطية إلى أقصى حد دون تخطي حصة الإنتاج التي قررتها منظمة الأوبك. وفي هذا السياق، قررت المملكة العربية السعودية تنمية حقول النفط التي تنتج النفط العربي الخفيف، والغاية هي تمكين إنتاجها من الخام الخفيف الذي كان يمثل ٧٨ في المائة من إنتاجها النفطي في عام ١٩٩٤ من أي يصل في سنة ٢٠٠٠ إلى ٧ر٨٦ مليون برميل في اليوم في المتوسط[١١٨]. والمتوقع أن يزداد إنتاج النفط في عُمان عام ١٩٩٦ إلى ما يبلغ ٩٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم، في المتوسط، أي أن يزيد عن متوسط عام ١٩٩٥ وهو ٨٥٠ ٠٠٠ برميل في اليوم، نتيجة استكمال عدة مشروعات للتوسع. وتقوم اليمن بتنفيذ مشروعات ترمي لزيادة إنتاجها من النفط الخام في عام ١٩٩٦ إلى ما يبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم في المتوسط، بعد أن

(١١٨) *Arab Oil and Gas*, 1 February 1996, p. 46.

قدمت الحكومة لشركات النفط عقوداً تتضمن شروطاً أفضل لتشجيعها على تنمية الحقول الصغيرة بهدف زيادة الإنتاج زيادة كبيرة. ومن المتوقع أن يزداد إنتاج النفط الخام في الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٦ ليصل إلى ما يبلغ في المتوسط ٢٣ر٢ مليون برميل في اليوم، أي بزيادة قدرها ٥ر٠ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٥ وهو ٢٢ر٢ مليون برميل في اليوم.

أما الآفاق في عام ١٩٩٦ وما بعده حتى عام ٢٠٠٠ فلا تتضمن أي ضغط كبير على الإنتاج العالمي من النفط الخام، إذ سوف يكون من الممكن، في إطار طاقة إنتاج منظمة الأوبك والزيادة المستمرة في إنتاج غير الأعضاء فيها، تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط، وهو الذي من المتوقع أن يبلغ ٦٨ر٦ مليون برميل في اليوم[١١٩]، بعد أن كان ٦٧ر٢ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٥[١٢٠]. وسوف يكون من اليسير تلبية هذه الزيادة في الطلب من الزيادة المتوقعة في الإنتاج العالمي للنفط، خصوصاً من المصادر خارج منظمة الأوبك التي من المتوقع أن تفي بنحو ٧٠ في المائة[١٢١]، أي ٢ر١ مليون برميل في اليوم، من الزيادة في الطلب العالمي على النفط. وهكذا، فما لم تقع صدمات كبرى فيما يتعلق بالإنتاج أو تطورات سياسية غير متوقعة، فالمتوقع أن يزداد إنتاج النفط العالمي عن الطلب، وذلك على الأقل حتى يصل الإنتاج النفطي بمنطقة بحر الشمال إلى ذروته في عام ١٩٩٩[١٢٢] وهي نحو ١ر٧ مليون برميل في اليوم. وقد يؤدي ذلك، إلى جانب استمرار الانخفاض في إنتاج النفط بالولايات المتحدة واستقرار الإنتاج النفطي في الصين، وبشرط عدم التوسع الكبير في الطاقة الإنتاجية لبلدان منظمة الأوبك، إلى الضغط على إنتاج النفط وزيادة أسعاره، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار زيادة الطلب على النفط في البلدان النامية.

٤- أسعار النفط

سارت أسعار النفط عام ١٩٩٥ في عكس اتجاه الهبوط الذي كان قد ساد خلال السنوات الثلاث السابقة، فارتفعت بنسبة ٧ر٨ في المائة ووصل سعر البرميل إلى ٨ر١٦ دولاراً، وهو أعلى مستوى يتحقق منذ ١٩٩٢، وكان السعر هو ٥ر١٥ دولاراً للبرميل في عام ١٩٩٤[١٢٣] (الجدول ٨٢). وقد وقعت معظم الزيادة في الأسعار في النصف الأول من العام عندما بلغ متوسط سعر البرميل ٤ر١٧ دولاراً، أي بارتفاع تبلغ نسبته ٢ر١٩ في المائة بالمقارنة بالنصف الأول من عام ١٩٩٤، وبزيادة ٦ر٣ في المائة عن متوسط السعر للسنة كلها. واستفادت أسعار النفط في النصف الأول من عام ١٩٩٥ من قرار منظمة الأوبك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ باستمرار تحديد حصة إنتاجها البالغة ٥٢ر٢٤ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٩٥، وكذلك من ازدياد برودة الطقس في أوروبا والولايات المتحدة، ورفض العراق تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٩٩٥) الذي يسمح له ببيع كميات محدودة من النفط لأغراض انسانية. ولكن أسعار النفط كانت تزيد في النصف الثاني من العام بنسبة ٦ر٠ في المائة عن

---

(١١٩) *Middle East Economic Survey*, 27 November 1995, p. A6.

(١٢٠) المرجع نفسه.

(١٢١) المرجع نفسه.

(١٢٢) *Oil and Gas Jornal*, 25 December 1995, p. 37.

(١٢٣) وهو متوسط سعر سلة الأنواع السبعة من النفط الخام الذي تنتجه الأوبك.

مستواها في النصف الثاني من عام ١٩٩٤، وإلى جانب ذلك، وبالرغم من هذا الانتعاش في أسعار النفط عام ١٩٩٥، بالمقارنة بالسنوات الثلاث السابقة، فإن أسعار النفط لم تزد عن ٤٦ر٧ في المائة عن المستوى الذي حققته في عام ١٩٨٠ وهو ٣٦ دولاراً للبرميل بالأسعار الجارية، وكانت تقل كثيراً من حيث السعر الحقيقي عن مستوى عام ١٩٧٤ وهو ٤ر١٠ دولارات للبرميل.

الجدول ٨٢- متوسط سعر سلة الأنواع السبعة من النفط الخام التي تنتجها الأوبك في عام ١٩٩٠ و ١٩٩٢-١٩٩٥ (بالدولارات الامريكية للبرميل)

	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٤/١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير)
كانون الثاني/يناير	١٩ر٩٨	١٦ر٧١	١٦ر٧١	١٣ر٧١	١٦ر٦٧	٢١ر٦
شباط/فبراير	١٩ر٠٢	١٦ر٨٩	١٧ر٦٦	١٣ر٧٦	١٧ر٢٩	٢٥ر٧
آذار/مارس	١٧ر٦٩	١٦ر٦١	١٨ر١٥	١٣ر٢٩	١٧ر١٥	٢٩ر٠
نيسان/ابريل	١٥ر٦٣	١٧ر٦٩	١٨ر١٢	١٤ر٥٢	١٨ر٢٨	٢٥ر٩
أيار/مايو	١٥ر٤٥	١٨ر٧٠	١٧ر٨٩	١٥ر٧٤	١٨ر١٣	١٥ر٢
حزيران/يونيو	١٤ر٠٥	٢٠ر١٨	١٧ر١١	١٦ر٥٠	١٦ر٩٨	٢ر٩
تموز/يوليو	١٥ر٦٨	١٩ر٨٠	١٥ر٩٦	١٧ر٤٣	١٥ر٦٣	(١٠ر٣)
آب/أغسطس	٢٤ر٦٩	١٩ر١٦	١٥ر٩٠	١٦ر٨٦	١٥ر٩٥	(٥ر٤)
أيلول/سبتمبر	٣٢ر٠٦	١٩ر٤٠	١٥ر٢٤	١٥ر٧١	١٦ر٣٥	٤ر١
تشرين الأول/اكتوبر	٣٤ر٥٨	١٩ر٥٥	١٥ر٧٥	١٦ر١٣	١٥ر٨٥	(١ر٧)
تشرين الثاني/نوفمبر	٣١ر٠٤	١٨ر٧٣	١٤ر٤٧	١٦ر٧٢	١٦ر٤٩	(١ر٤)
كانون الأول/ديسمبر	٢٦ر١١	١٧ر٦٩	١٢ر٨٨	١٥ر٨٤	١٧ر٧٦	١٢ر١
المتوسط للسنة كلها	٢٢ر٢٦	١٨ر٤١	١٦ر٣٣	١٥ر٥٣	١٦ر٨٨	٨ر٧

المصدر: *Arab Oil and Gas*, several issues.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي.

يستمر تأثر أسعار النفط في عام ١٩٩٦ بالطلب العالمي على النفط، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، والزيادة في إنتاج النفط، خصوصاً في البلدان غير الأعضاء في الأوبك. وإذا لم تقع صدمة كبرى في الإنتاج، فالمتوقع أن تحافظ أسعار النفط في عام ١٩٩٦ على متوسط مستوياتها الحالية التي تتراوح بين ١٥ و ١٨ دولاراً للبرميل، رغم زيادة الطلب العالمي المتوقع في عام ١٩٩٦ بنسبة ٢ر٢ في المائة واستمرار سريان الحد الأقصى لإنتاج الأوبك في النصف الأول على الأقل من عام ١٩٩٦. وما تزال الزيادة في إنتاج النفط خارج منظمة الأوبك تضغط ضغطاً شديداً على الأسعار. وإلى جانب ذلك فإن عودة النفط العراقي إلى السوق الدولية، ولو على أساس مؤقت، قد يؤدي في الأجل القصير إلى انخفاض السعر بمقدار يتراوح بين دولارين وثلاثة دولارات للبرميل، بينما يتوقف تأثيره في الأجل الطويل على قدرة الأوبك على استيعاب النفط العراقي من خلال قيام الأعضاء الآخرين في المنظمة بتخفيض إنتاجهم. ومع ذلك فإن الانخفاض الشديد في المخزون النفطي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في

الميدان الاقتصادي، وهو الذي انتهى في عام ١٩٩٥ بامدادات لا تكفي الطلب الا لمدة ٥٩ يوماً[١٢٤]، وهو أدنى مستوى منذ عام ١٩٨٠، قد يضغط على أسعار النفط في النصف الأول من عام ١٩٩٦.

٥- قيمة إيرادات صادرات النفط الخام في منطقة الإسكوا

تشير التقديرات إلى أن إيرادات صادرات النفط الخام في منطقة الإسكوا قد ازدادت قيمتها بنسبة ٩ر١ في المائة عام ١٩٩٥ فوصلت إلى ٧٨ر٣ مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ عام ١٩٩٢، وهو يزيد كذلك على مستوى عام ١٩٩٤ الذي كان ٧١ر٨ مليار دولار (الجدول ٨٣). وكانت الزيادة في أسعار النفط بنسبة ٨ر٦ في المائة هي العامل الرئيسي وراء ارتفاع الايرادات النفطية. وقد انتفعت جميع البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بهذه الزيادة. ولكن أكبر زيادة هي التي شهدتها البلدان التي تمكنت من زيادة إنتاج النفط عام ١٩٩٥، وهي العراق وعُمان وقطر واليمن، حيث ازدادت الايرادات بنسبة ٨ر١٢ في المائة، و ١٤ في المائة، و ٧ر١٣ في المائة و ٣ر١٠ في المائة على الترتيب. وفي سائر بلدان المنطقة كانت زيادة الايرادات متناسبة مع زيادة الأسعار. ولكنه ينبغي الإشارة إلى أنه رغم هذا الانتعاش في إيرادات النفط عام ١٩٩٥، فإن مجموع الايرادات النفطية لبلدان الإسكوا الخمسة الأعضاء في منظمة الأوبك لم تكن تمثل إلا نحو ٤٠ في المائة من مستواها عام ١٩٨٠ الذي بلغ ٢٣ر١٧١ مليار دولار. وسوف تظل التغيرات في إيرادات النفط، في البلدان الخمسة المذكورة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتذبذب في مستوى أسعار النفط لأن إنتاجها من النفط مقيد بالتزامات حصصها. أما بلدان المنطقة من غير أعضاء الأوبك، فسوف تتأثر إيراداتها النفطية بالتغيرات في مستويات الأسعار والإنتاج، ولو أن أي زيادة في الإنتاج النفطي سوف يحد منها حجم الاحتياطيات المؤكدة للنفط.

وليس من المتوقع كما ذكرنا آنفاً أن تزداد أسعار النفط زيادة كبيرة في عام ١٩٩٦، إلا إذا وقعت صدمات كبرى في الإنتاج أو تطورات سياسية غير متوقعة. ومن ثم فليس من المتوقع أن تزداد الايرادات النفطية زيادة كبيرة عن مستويات عام ١٩٩٥، ما لم تقرر منظمة الأوبك رفع سقف إنتاجها خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، وهو احتمال مستبعد إلى حد كبير، نظراً لانخفاض الطلب في فصل الصيف، وإمكان عودة العراق إلى أسواق النفط حتى على أساسٍ مؤقت ومحدود، مما سيضيف نحو ٧٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم إلى الأسواق الدولية. ومع ذلك فتجب الإشارة إلى أنه لو قامت المملكة العربية السعودية بتنفيذ خططها الحالية بزيادة إنتاجها من الخام الخفيف، فسوف تستفيد الايرادات النفطية للبلد من الأسعار المرتفعة للخام الخفيف حتى لو ظل مجموع إنتاجها ثابتاً عند المستوى الحالي الذي يبلغ نحو ٨ ملايين برميل في اليوم. وإلى جانب ذلك فقد تلجأ البلدان المصدرة للنفط الرئيسية في المنطقة إلى زيادة إيراداتها النفطية عن طريق زيادة صادراتها من النفط المكرر وخفض صادرات النفط الخام. وتتبع عدة بلدان في المنطقة سياسات توسيع طاقات التكرير لديها كيما تقتصر في الصادرات على منتجات تكرير النفط.

٦- طاقات التكرير في منطقة الإسكوا

تشير التقديرات إلى عدم حدوث تغيير في طاقة التكرير لدى بلدان الإسكوا المنتجة والمصدرة للنفط في عام ١٩٩٥ عما كانت عليه في عام ١٩٩٤، إذ كان مستواها يبلغ في المتوسط ٧٦ر٤ مليون برميل في اليوم أي بارتفاع قدره ٠ر٥ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣ الذي كان يبلغ في المتوسط

---

(١٢٤) *Middle East Economic Survey*, 12 February 1996, p. A13.

٤ر٥٤ مليون برميل في اليوم (الجدول ٨٤). ومع ذلك فإن طاقة التكرير في عام ١٩٩٥ كانت تقل بنسبة ٤ر٠ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٠ الذي كان يبلغ في المتوسط ٧٨ر٤ مليون برميل في اليوم، وذلك بصفة رئيسية بسبب انخفاض طاقة التكرير بالمملكة العربية السعودية بنسبة ١٠ في المائة، التي أصبحت تبلغ في المتوسط ٦٧٦ر١ مليون برميل في اليوم أي أنها انخفضت عن مستواها عام ١٩٩٠ الذي كان يبلغ في المتوسط ٨٦ر١ مليون برميل في اليوم. أما الكويت التي استكملت إصلاح العطب في مصافي النفط لديها، فقد تمكنت من رفع طاقة التكرير لديها في عام ١٩٩٤ بنسبة ٣٩ في المائة حتى وصلت في المتوسط إلى ٠٠٠ ٧٩٠ برميل في اليوم، فتجاوزت بذلك مستوى عام ١٩٩٠ الذي كان يبلغ في المتوسط ٠٠٠ ٦٣٥ برميل في اليوم.

الجدول ٨٣- قيمة إيرادات صادرات النفط الخام في منطقة الإسكوا، ١٩٩٣-١٩٩٥
(بملايين الدولارات الأمريكية)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]	١٩٩٤/١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير)
البحرين	٨٠٠	٧٦٠	٨٢٥	٨ر٦
مصر[ب]	١ ١٦٩	١ ٣٢٩	١ ٤٤٣	٨ر٦
العراق	٣٦٤	٣٢٨	٣٧٠	١٢ر٨
الكويت	٩ ٩٨٦	١٠ ٣٩٦	١١ ٢٩٠	٨ر٦
عُمان	٤ ٥٠٠	٤ ٢٧٥	٤ ٨٧٥	١٤ر٠
قطر	٢ ٥٩٤	٢٤ ١٩١	٢ ٧٥٠	١٣ر٧
المملكة العربية السعودية	٤١ ٣٥٣	٣٧ ٥٣٠	٤٠ ٧٥٧	٨ر٦
الجمهورية العربية السورية	٢ ٠٨٠	١ ٩٧٦	٢ ١٤٥	٨ر٦
الإمارات العربية المتحدة	١٢ ٠٨٦	١٢ ٢٠٠	١٣ ٢٤٩	٨ر٦
اليمـــن	٥٩١	٥٦٢	٦٢٠	١٠ر٣
المجموع	٧٥ ٥٢٣	٧١ ٧٧٥	٧٨ ٣٢٤	٩ر١

المصدر: *Middle East Economic Survey*, 6 November 1995, D6.

(أ) تقديرات الإسكوا؛
(ب) صافي الإيرادات النفطية.

وازدادت طاقة التكرير لدى بلدان منطقة الإسكوا زيادة كبيرة في السنوات الخمس عشرة الماضية. ففي الفترة ١٩٨٠-١٩٩٥، ارتفعت طاقة التكرير في المنطقة بنسبة ٧ر٦٨ في المائة عن مستواها عام ١٩٨٠ الذي كان يبلغ ٢ر٨٢ مليون برميل في اليوم، وذلك أساساً بسبب الزيادة الكبيرة في طاقة التكرير لكبرى البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، وخصوصاً الامارات العربية المتحدة التي زادت طاقة التكرير لديها من ٠٠٠ ١٥ برميل في اليوم فقط عام ١٩٨٠ إلى ٠٠٠ ٢٠٥ برميل في اليوم عام ١٩٩٤، والمملكة العربية السعودية التي زادت طاقتها من ٠٠٠ ٨٦٦ برميل في اليوم إلى ٦٧ر١ مليون برميل في اليوم، والعراق من ٠٠٠ ٢٢٨ برميل في اليوم إلى ٠٠٠ ٦٤٨ برميل في اليوم، والكويت من ٠٠٠ ٤٨٨ برميل في اليوم إلى ٠٠٠ ٧٩٠ برميل في اليوم. وإلى جانب ذلك تقوم عدة بلدان في منطقة الإسكوا حالياً بتنفيذ خطط لزيادة طاقة التكرير لديها، ليس فقط لتلبية احتياجات الطلب المحلي المتزايد

بل أيضاً لزيادة صادراتها من المنتجات المكررة بغية زيادة إيراداتها إلى أقصى حد ممكن مع الإبقاء على المستوى الحالي للانتاج النفطي. ومن المتوقع أن تزيد مصر من طاقة التكرير لديها بمقدار ١٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم عند الانتهاء من إنشاء معمل تكرير ميدور الذي تم التخطيط له. وسوف تزداد طاقة التكرير في الكويت بمقدار ١٠٠ ٠٠٠ برميل في اليوم عند الانتهاء من توسيع مصفاة الشعيبة في منتصف عام ١٩٩٧[١٢٥]، كما يتوقع زيادة طاقة التكرير في الامارات العربية المتحدة بمقدار ٣٥٠ ٠٠٠ برميل في اليوم بحلول عام ٢٠٠٠ عند الانتهاء من توسيع مصفاة الرويس[١٢٦].

الجدول ٨٤- طاقة تكرير النفط في بلدان منطقة الإسكوا، ١٩٩٠-١٩٩٥
(بآلاف البراميل في اليوم)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]	(النسبة المئوية للتغير)
البحرين	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٠ر٠
مصر	٥٨٣	٥٨٥	٥٨٥	٥٨٥	٥٨٥	٥٨٥	٣ر٠
العراق	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٦٤٨	٠ر٠
الكويت	٦٣٥	٦٣٥	٦٣٥	٥٦٥	٧٩٠	٧٩٠	٢٤ر٤
عُمان	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٨٠	٠ر٠
قطر	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	٠ر٠
المملكة العربية السعودية	١ ٨٦١	١ ٦٣١	١ ٦٧٦	١ ٦٧٦	١ ٦٧٦	١ ٦٧٦	(٩ر٩)
الجمهورية العربية السورية	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٢٣٣	٠ر٠
الإمارات العربية المتحدة	١٩٥	١٩٥	١٩٥	٢٠٥	٢٠٥	٢٠٥	٥ر١
اليمن	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	٠ر٠
المجموع	٤ ٧٧٨	٤ ٥٥٠	٤ ٥٩٥	٤ ٥٣٥	٤ ٧٦٠	٤ ٧٦٠	(٠ر٤)

المصدر: *Middle East Economic Survey,* 15 January 1996, p.A13.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي؛
(أ) تقديرات الإسكوا.

وكانت طاقة التكرير في عام ١٩٩٥ للكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، وفقاً للتقديرات، تمثل ٥ر٣٩ في المائة، و ٢١ في المائة، و ٣ر٩ في المائة على الترتيب من متوسط إنتاج النفط الخام في اليوم لعام ١٩٩٥. ومع ذلك فعند الانتهاء من التوسع المعتزم لطاقة التكرير للكويت والامارات العربية المتحدة، فسوف تزداد حصة كل من هذين البلدين من النفط المكرر بحيث تصبح ٥ر٤٤ في المائة و ٢٥ في المائة على الترتيب من إنتاجهما النفطي عام ١٩٩٥. وإلى جانب ذلك فإن الكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة شرعت حاليا في تنفيذ

(١٢٥) *Arab Oil and Gas,* 1 October 1995, p. 20.

(١٢٦) *Ibid,* 16 December 1995, p. 25.

مشروعات لتصنيع مشتقات النفط، مشتركة مع بعض البلدان الآسيوية، تتضمن بناء أو توسيع مصافي النفط في تلك البلدان، مما سيزيد من طاقة التكرير للبلدان الثلاثة المذكورة.

٧- الاحتياطيات النفطية المؤكدة في منطقة الإسكوا

زادت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في منطقة الإسكوا زيادة طفيفة في عام ١٩٩٥ فأصبحت تقدر بنحو ٥٧٥ر٢٣ مليار برميل، بعد أن كانت تقدر بنحو ٥٧٤ر٣ مليار برميل في عام ١٩٩٤ (الجدول ٨٥) وذلك بصفة رئيسية بسبب الزيادة في احتياطيات النفط المؤكدة لكل من مصر وعُمان بنسبتي ١٨ر٩ في المائة و ٦ر٤ في المائة على الترتيب. ولكن احتياطيات النفط المؤكدة ظلت دون تغيير في كبرى البلدان المنتجة والمصدرة للنفط في المنطقة، وهي العراق والكويت والمملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة. ورغم الزيادة التي بلغت ٢ر٠ في المائة في احتياطيات النفط المؤكدة في منطقة الإسكوا، فإن نسبتها إلى المجموع العالمي للاحتياطيات النفطية المؤكدة انخفضت قليلاً في عام ١٩٩٥ فأصبحت ١ر٥٧ في المائة، بعد أن كانت ٤ر٥٧ في المائة عام ١٩٩٤. كما انخفضت النسبة المئوية لاحتياطيات النفط المؤكدة للمنطقة إلى مجموع احتياطيات الأوبك في عام ١٩٩٥ فأصبحت ٩ر٧٣ في المائة، بعد أن كانت ٦ر٧٤ في المائة عام ١٩٩٤، وذلك أساساً بسبب زيادة الاحتياطيات النفطية المؤكدة للبلدان الأعضاء في منظمة الأوبك بنسبة واحد في المائة. ومع ذلك، ورغم هذا الانخفاض، فإن الاحتياطيات النفطية المؤكدة لمنطقة الإسكوا قادرة على الاحتفاظ بمستوى إنتاج النفط الخام لعام ١٩٩٥ لمدة تبلغ ٢ر٩٩ سنة، بالمقارنة بمدة تبلغ ١ر٤١ سنة للعالم ككل و ٦ر٨٤ سنة للبلدان الأعضاء في منظمة الأوبك.

الجدول ٨٥- احتياطيات النفط المؤكدة في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤-١٩٩٥
(بملايين البراميل)

	١٩٩٤	١٩٩٥
البحرين	٢١٠	٢١٠
مصر	٣ ٢٦٠	٣ ٨٧٩
العراق	١٠٠ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
الكويت	٩٦ ٥٠٠	٩٦ ٥٠٠
عُمان	٤ ٨٢٨	٥ ١٣٩
قطر	٣ ٧٠٠	٣ ٧٠٠
المملكة العربية السعودية	٢٦١ ٢٠٣	٢٦١ ٢٠٣
الجمهورية العربية السورية	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٩٨ ١٠٠	٩٨ ١٠٠
اليمن	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠
مجموع منطقة الإسكوا	٥٧٤ ٣٠١	٥٧٥ ٢٣١
مجموع منظمة الأوبك	٧٧٠ ٢٤٨	٧٧٨ ٢١٤
المجموع العالمي	٩٩٩ ٧٦٠	١ ٠٠٧ ٤٧٤
النسبة المئوية للإسكوا إلى العالم	٤ر٥٧	١ر٥٧
النسبة المئوية للإسكوا إلى الأوبك	٦ر٧٤	٩ر٧٣

المصدر: *Petroleum Economist*, February 1996, annex tables.

وشهدت السنوات الخمس عشرة الأخيرة تباطؤاً في معدل نمو احتياطيات النفط المؤكدة للمنطقة بالمقارنة بفترة الثمانينيات. فعلى حين ارتفعت احتياطيات النفط المؤكدة في المنطقة إلى أكثر من عشرة أضعاف في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٩، لم ترتفع الا بنسبة ٦ر١ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، مما يدل على الاستقرار النسبي في الاحتياطيات النفطية لكبرى البلدان المنتجة والمصدرة للنفط بالمنطقة. كما انخفضت سرعة نمو الاحتياطيات النفطية العالمية كذلك في السنوات الخمس عشرة الماضية، إذ إن الاحتياطيات العالمية المؤكدة التي زادت بنسبة ٩ر٨ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ لم ترتفع الا بنسبة واحد في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥.

وقد يعزى البطء في نمو الاحتياطيات العالمية المؤكدة إلى انخفاض أسعار النفط التي سادت أثناء السنوات القليلة الماضية، إذ إنها لم تشجع على التنقيب عن النفط، خصوصاً في المناطق التي ترتفع فيها تكاليف التنقيب، رغم توافر التكنولوجيا المتقدمة. وإلى جانب ذلك فإن النمو المتوسط في الطلب العالمي على النفط الخام ساهم أيضاً في تخفيض الاستثمارات الرأسمالية في أنشطة التنقيب عن النفط، بالمقارنة بالسبعينيات التي اتسمت بالارتفاع النسبي لأسعار النفط.

والواقع أن الاحتياطيات النفطية الهائلة لكبرى البلدان المنتجة للنفط في منطقة الإسكوا سوف تزيد من حصتها في الإنتاج العالمي من النفط في المستقبل، إذا أخذنا في الاعتبار أن الاحتياطيات المؤكدة للنفط في مناطق العالم الأخرى سوف تستنفد قبل احتياطيات منطقة الإسكوا بمدة طويلة. فالمتوقع أن يستقر إنتاج النفط في منطقة بحر الشمال في عام ١٩٩٩ ثم يبدأ في الهبوط بعد ذلك، على حين بدأ إنتاج الولايات المتحدة في الهبوط بالفعل، وانخفضت الاحتياطيات بنسبة ٢ر٢ في المائة عام ١٩٩٥ فأصبحت ٤ر٢٢ مليار برميل، وهي لا تكفي للحفاظ على مستوى الإنتاج النفطي للبلد الا لمدة ٣ر٩سنوات. والاحتياطيات النفطية المؤكدة في منطقة بحر الشمال لا تكفي للحفاظ على مستوى إنتاج النفط الخام إلا لمدة ٦ر٧ سنوات. ورغم كل المكتشفات النفطية الجديدة، فالمتوقع أن تلعب البلدان الأعضاء في الأوبك بصفة عامة، وبلدان منطقة الإسكوا بصفة خاصة، دوراً تزداد أهميته في توفير الإمدادات النفطية في المستقبل القريب، بشرط أن تبدأ تنفيذ المشروعات اللازمة لتوسيع طاقات إنتاجها الحالية.

باء- الغـــاز

١- احتياطيات الغاز في منطقة الإسكوا

شرعت الدول الغنية بموارد النفط والغاز في منطقة الإسكوا، وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي بصفة خاصة، في تنمية احتياطيات الغاز الطبيعي لديها. فالطلب على الغاز آخذ في الزيادة على مستوى العالم كله نظراً للقلق بصفة عامة على المشكلات المتعلقة بالبيئة والمرتبطة باستخدام الوقود الهيدروكربوني، وذلك لأن الغاز هو أنظف أنواع الوقود الأحفوري احتراقاً. وترى البلدان المتقدمة التي تستهلك نصيب الأسد من موارد الطاقة العالمية كل سنة أن الغاز بديل له جاذبيته عن النفط وغيره من أنواع الوقود.

ومن ثم وجدت البلدان المنتجة للنفط الحافز اللازم لتنمية احتياطياتها من الغاز واستعماله وقوداً محلياً، بدلاً من النفط (أي مصدراً للطاقة) كلما كان ذلك ممكناً، وبزيادة الصادرات النفطية إلى بعض البلدان وتخفيض الواردات النفطية من البلدان الأخرى، خصوصاً من البلدان التي يتناقص إنتاجها من

النفط، لأن الغاز يُعتبر مصدراً بديلاً مهماً للدخل، وكذلك لتخفيف تأثير أي انخفاض فجائي في الأسعار في سوق النفط الدولية.

وتشير التقديرات إلى زيادة احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في منطقة الإسكوا على امتداد التسعينيات، بسبب إعادة تقدير كمية الاحتياطي والمكتشفات الجديدة التي دعمت الاتجاه إلى التركيز على الانتفاع باحتياطيات الغاز الموجودة في منطقة الإسكوا. بحيث تفيد الأسواق الدولية وتلبي الحالات المحلية.

وارتفعت احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة الإسكوا ارتفاعاً كبيراً، فبعد أن كانت تبلغ ٦ر٢٠ تريليون متر مكعب تقريباً في عام ١٩٩٠ أصبحت ٥ر٢٤ تريليون متر مكعب في عام ١٩٩٣، مما يمثل زيادة قدرها ٩ر١٨ في المائة في فترة السنوات الثلاث ولكنها لم ترتفع إلا ارتفاعاً طفيفاً في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، إذ زادت من نحو ٥ر٢٤ تريليون متر مكعب إلى ٩ر٢٤ تريليون متر مكعب، أي بنسبة ٣١ر١ في المائة في العامين الأخيرين. ورغم هذه الزيادة الصغيرة، بالقياس إلى العالم كله، فإن احتياطيات الغاز في منطقة الإسكوا كانت تمثل ٨ر١٧ في المائة من مجموع احتياطات الغاز في العالم عام ١٩٩٥، وهكذا فإن المنطقة في موقف يتيح لها أن تزيد حصتها في الامدادات العالمية زيادة كبيرة، خصوصاً بسبب تناقص هذه الامدادات. وفي الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥ زادت النسبة المئوية لاحتياطيات المنطقة من الغاز إلى مجموع الاحتياطيات العالمية بمقدار ٠١ر٣ في المائة، بينما تناقص مجموع الاحتياطيات العالمية بنسبة ٦٥ر١ في المائة، مما يشير إلى احتمال اعتماد العالم اعتماداً كبيراً على احتياطيات المنطقة في المستقبل القريب. ويتضمن الجدول ٨٦ البيانات التفصيلية عن احتياطيات الغاز الطبيعي بمنطقة الإسكوا من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥، لكل بلد على حدة، مع النسبة المئوية للتغير في العامين الأخيرين.

ويتضح من الجدول ٨٦ أن أكبر احتياطيات الغاز هي التي تتمتع بها بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولو أن احتياطيات البحرين صغيرة، إذ تقدر بنحو ١٥٠ مليار متر مكعب، وظل المقدار ثابتاً في عام ١٩٩٥ بعد أن انخفض في العام السابق. وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة بالجمهورية العربية السورية نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب، وازدادت الاحتياطيات المؤكدة في كل من مصر وعُمان بسبب المكتشفات الجديدة، إذ تزيد احتياطيات مصر قليلاً عن ٦٠٠ مليار متر مكعب وتبلغ احتياطيات عُمان نحو ٧٠٠ مليار متر مكعب.

وهذه الاحتياطيات هي التي ينبغي أن تستند اليها منطقة الإسكوا عند الشروع في صناعات الغاز الطبيعي ومواصلتها، حتى يتحقق للسوق الحجم الكافي لتبرير نقل الغاز من جميع مصادر الاحتياطيات المنتجة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن شأن توافر احتياطيات الغاز الكبيرة في بلدان مجلس التعاون الخليجي أن يضمن استمرار الاتجاه في الأجل الطويل نحو المشروعات الغازية؛ كما إن الاحتياطيات الكبيرة في منطقة الخليج تعتبر ضمانا لتوافر إمدادات الغاز في المستقبل(١٢٧). وكانت احتياطيات الغاز وأنشطة التنقيب تختلف من بلد لآخر من بلدان منطقة الإسكوا.

---

(١٢٧) *Arab Oil and Gas*, 1 January 1996, No. 583, pp. 44-45.

الإطار ١٣- ضريبة النفط في البلدان الصناعية السبعة الكبرى

زادت ضريبة النفط في البلدان الصناعية الكبرى في الفترة ١٩٧٠-١٩٩٣ وقد فرضت البلدان المستهلكة الضرائب على استهلاك الطاقة بصفة عامة لتحقيق عدة أهداف، مثل تقليل استهلاك الطاقة، وزيادة الايرادات الحكومية، وضمان حماية البيئة.

وفي الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٣ زادت نسبة الضريبة في سعر المنتج النهائي لكل برميل من النفط الخام زيادة كبيرة في جميع البلدان الصناعية السبعة الكبرى، باستثناء اليابان حيث انخفضت هذه النسبة من ٣٧ في المائة عام ١٩٧٠ الى ١ر٣٢ في المائة عام ١٩٩٣. وازداد متوسط النسبة في هذه البلدان باعتبارها مجموعة واحدة من ٣٢ في المائة عام ١٩٧٠ الى ٩ر٤٢ في المائة عام ١٩٩٣. ولكن النسبة كانت تتفاوت من بلد لآخر من بلدان هذه المجموعة، إذ كانت تتراوح بين ٢٢ في المائة في الولايات المتحدة و ٨ر٥٤ في المائة و ٦ر٥٢ في المائة في ألمانيا وفرنسا على الترتيب في عام ١٩٧٠، و ٥ر٦٩ في المائة و ٢ر٦٤ في المائة و ٦ر٣٠ في المائة في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة على الترتيب في ١٩٩٣.

وكانت حصة الضريبة الحكومية في سعر بنزين السيارات أعلى من هذه النسب في هذه المجموعة من البلدان، إذ وصلت تلك الحصة في عام ١٩٩٤ الى ٨ر٨٠ في المائة في فرنسا، و ٩ر٧٦ في المائة في ألمانيا و ١ر٧٦ في المائة في إيطاليا[أ].

وقد أدى ذلك الى الظلم في توزيع الدخل بين المنتج والمستهلك، ففي عام ١٩٩٣، على سبيل المثال، كان صافي دخل برميل النفط لبلدان الأوبك لا يتجاوز ٣٣ر١٢ دولارا، بينما كانت ضريبة الدخل عليه تصل الى ٨٧ر٦٥ دولارا في ايطاليا، و ٨٢ر٥٩ دولارا في فرنسا، و ٢٥ر٥١ دولارا في ألمانيا[ب]. وكانت حصة الأوبك في سعر المنتج النهائي لكل برميل من النفط لا تزيد على ٧ر١٨ في المائة من ضريبة الدخل عليه في إيطاليا، و ٦ر٢٠ في المائة من الضريبة في فرنسا، و ١ر٢٤ في المائة في ألمانيا.

وكانت معدلات ضريبة النفط، حتى في الفترة التي انخفضت فيها أسعار النفط، ما تزال ترتفع في البلدان المستهلكة له. ففي ١٩٨٦ على سبيل المثال، عندما انخفض سعر النفط الخام الى ما لا يزيد على نحو ١٣ دولارا للبرميل، ازداد معدل الضريبة في مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة بنسبة بلغت ٧ر٢١ في المائة في المتوسط. وكانت هذه الزيادة بمثابة إلغاء لأي تأثير ايجابي محتمل للانخفاض في سعر النفط الخام على الطلب على النفط، إذ إن سعر المنتج النهائي لم يتأثر كثيرا بالانخفاض الحاد في سعر النفط الخام.

وكانت كبرى البلدان المصدرة للنفط تقول بأنه لا يوجد دليل قاطع على أن أنواع الوقود الأحفورية هي العوامل الرئيسية وراء تأثير ظاهرة الدفيئة، وظلت تحاول على امتداد سنوات عديدة أن تصل الى اتفاق مع كبرى البلدان المستهلكة للنفط حول هذه القضية المهمة، وأهمها بلدان الاتحاد الأوروبي، خصوصا منذ إعلان الاتحاد الأوروبي أن ضريبته الجديدة على الطاقة سوف يرتفع معدلها الى عشرة دولارات للبرميل بحلول عام ٢٠٠٠، مما يزيد من انخفاض حصة بلدان الأوبك في سعر المنتج المكرر، ويزيد في الوقت نفسه من إيرادات ضريبة الدخل في هذه المجموعة من البلدان.

(أ) *Arab Oil and Gas*, 16 August 1995, p.31؛

(ب) *OPEC Bulletin*, May 1995, p.10.

الجدول ٨٦- احتياطيات الغاز الطبيعي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٣-١٩٩٥
(بمليارات الأمتار المكعبة)

	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥[أ]	١٩٩٤-١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير)	١٩٩٣-١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير)
البحرين	١٦٧	١٥٠	١٥٠	٠	(١٠ر٢٥)
مصر[أ]	٤٣٦	٥٤٦	٦٢٦	١٤ر٥٧	٤٣ر٥١
العراق	٣ ١٠١	٣ ١٠١	٣ ١٠١	٠	٠
الأردن[ب]	٥ر٧	٥ر٧	٦ر٢	١٠ر٠٠	١٠ر٠٠
الكويت[ج]	١ ٤٩٨	١ ٤٩٨	١ ٤٩٨	٠	٠
عُمان	٥٦٦	٦٣٠	٧١٤	١٣ر٢٧	٢٦ر٠٠
قطر	٧ ٠٨٠	٧ ٠٨٠	٧ ٠٨٠	٠	٠
المملكة العربية السعودية [ج]	٥ ٢٦٤	٥ ٢٦٥	٥ ٢٦٥	٠	٠ر٠٢
الجمهورية العربية السورية	١٩٨	١٩٨	١٩٨	٠	٠
الإمارات العربية المتحدة	٥ ٧٩٤	٥ ٧٩٤	٥ ٧٩٤	٠	٠
اليمـــن[أ]	٤٢٥	٤٢٥	٤٢٥	٠	٠
مجموع منطقة الإسكوا	**٢٤ ٥٣٥**	**٢٤ ٦٩٣**	**٢٤ ٨٥٧**	**٠ر٦٦**	**١ر٣١**
المجموع العالمي	**١٤٢ ٠٥٩ ٩**	**١٤١ ٠٤١**	**١٣٩ ٧١٩**	**(٠ر٩٤)**	**(١ر٦٥)**
النسبة المئوية للإسكوا إلى العالم	**١٧ر٢٧**	**١٧ر٥١**	**١٧ر٧٩**	**١ر٦٢**	**٣ر٠١**

المصدر: *Oil & Gas Journal,* fourth week of the December issues, 1993-1995.

ملاحظة: ( ) معناها رقم سلبي.

(أ) *Middle East Economic Digest,* 19 January 1996؛
(ب) التقرير السنوي (الأردن - سلطة المصادر الطبيعية) ١٩٩٥؛
(ج) بما في ذلك المنطقة المحايدة المشتركة بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

(أ) البحرين

كانت احتياطيات البحرين من الغاز الطبيعي، في صورة غير المصاحبة للنفط، والتي توجد بصفة رئيسية في منطقة الخف[١٢٨] محدودة في العامين الأخيرين، كما هو موضح في الجدول ٨٦.

(ب) مصـــر

أما فيما يتعلق بمصر فيعتبر الغاز الطبيعي أرجح مصدر للطاقة في كثير من مناطق التنقيب الجديدة في الصحراء الغربية، وخصوصاً في المناطق المطلة على البحر المتوسط، وفي صعيد مصر. وقد تعرضت تقديرات احتياطيات الغاز للتعديل المطرد بالزيادة، وتدل التقديرات على اكتشاف المزيد منها. وتحافظ مصر على مستوى ثابت في الإنتاج والتصدير، رغم ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات

(١٢٨) Arab Petroleum Research Center, *Arab Oil & Gas Directory 1994,* (Paris, 1994) p. 57.

النفطية، بسبب النجاح الذي حققته في زيادة احتياطيات الغاز الطبيعي لديها، وإحلال الغاز محل زيت الوقود في توليد الطاقة والصناعات الثقيلة في السنوات القليلة الماضية. وإزاء احتياطيات الغاز المؤكدة لديها، تستطيع مصر الآن أن تلبي احتياطيات الغاز الطبيعي اللازمة لجميع مشروعات الكهرباء وغيرها من المشروعات المدرجة في خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وتهدف مصر إلى توسيع شبكة الأنابيب المحلية، وتنفيذ مشروعات أخرى في المستقبل للامداد بالغاز، وانشاء خط أنابيب لتصدير الغاز إلى قطاع غزة واسرائيل والأردن. أما مصدر الغاز فهو الحقول البحرية في شرق البحر المتوسط، حيث تم اكتشافه بمقادير ضخمة. ومن المتوقع أن توقع مصر اتفاقية مع اسرائيل في غضون عام ١٩٩٦، تمد مصر بمقتضاها اسرائيل بنحو ٨ ٠ر٧ مليار متر مكعب من الغاز في اليوم(١٢٩).

وقد أدى عدد من اكتشافات الغاز في الدلتا وحوض البحر المتوسط في شمالي سيناء، وخليج السويس، والصحراء الغربية، إلى زيادة احتياطيات الغاز المؤكدة في مصر عام ١٩٩٥ عما كانت عليه في العام السابق. ويوجد ما يقرب من ٣٠ في المائة من الاحتياطيات المؤكدة في الصحراء الغربية، في صورة غازات غير مصاحبة للنفط، و ٨ر١٦ في المائة في صورة غازات مصاحبة للنفط في خليج السويس، و ٥ر٣٨ في المائة في الحقول البحرية بالبحر المتوسط، و ٧ر١٤ في المائة في الدلتا(١٣٠).

وقد أضيفت مكتشفات جديدة، أهمها الاكتشافات في حوض خالدة، في صحراء مصر الغربية، حيث تم اكتشاف حقلين في منتصف عام ١٩٩٤، هما حقل الشروق، وحقل الشروق شرق، وكانت نتيجة اختبارهما هي ٣٧ ٠ر٠ مليون متر مكعب في اليوم و ٠٤ ٠ر٠ مليون متر مكعب في اليوم على الترتيب، إلى جانب احتياطيات غاز جديدة اكتشفت في آخر العام نفسه، أهمها شمس - ١ X ألف، وهي بئر قديمة أعيد حفرها وتعميقها وكانت نتيجة اختبارها الأولية هي ٦٨ر٠ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز، وهي تقع إلى الشمال من حقل "السلام" المنتج بثلاثة عشر كيلومترا(١٣١). وأعلن في الآونة الأخيرة عن اكتشاف غازي جديد وكبير في الكتلة الصخرية نفسها بحوض خالدة، وهو حقل "السلام جنوب - ١ X"، وكانت النتيجة المجموعة للاختبار معدلا يبلغ ٢٨ر١ مليون متر مكعب من الغاز في اليوم من ثلاث مناطق وتفصيلها كالتالي ٤٩ر٠ مليون متر مكعب في اليوم من تشكيل "وحدة علم البويب ٣ هاء"، و ٤١ر٠ مليون متر مكعب في اليوم من تشكيل "وحدة علم البويب ٣ دال" و ٣٩ر٠ مليون متر مكعب في اليوم من تشكيل "وحدة علم البويب ١"(١٣٢). كما حدث اكتشافان مهمان آخران في منطقة امتياز التنقيب نفسها، يرتبط الأول ببئر السلام جنوب شرق ١، التي كانت نتيجة اختبارهما ٨ ٠ر٠ مليون متر مكعب من "الوحدة ٣ هاء" من تشكيل "علم البويب"، والثاني هو المتصل بالبئر "توت - ٢١" التي تدفق منها الغاز بمعدل يبلغ في مجموعه ٧ر١ مليون متر مكعب في اليوم، وكانت نتيجة الاختبار هي ٧٦ر٠ مليون متر مكعب في اليوم في قاع "الوحدة ٢ واو"، و ٦٣ر٠ مليون متر مكعب في اليوم من

---

(١٢٩) *Middle East Economic Digest,* 19 January 1996, p. 14.

(١٣٠) *Middle East Economic Survey,* 26 December 1994/2 January 1995, p. A6.

(١٣١) Ibid., 9 January 1995, p. A12.

(١٣٢) Ibid., 25 September 1995, p. A12.

قمة "الوحدة ٢ واو" إلى جانب ٣ر٠ مليون متر مكعب في اليوم في "الوحدة ٢ باء" في تشكيل الخطاطبة[١٣٣].

وقد حدثت اكتشافات غازية أخرى في حوض البحر المتوسط شمالي سيناء، إذ عثر على حقول غاز على بعد ٥٠ كيلومتراً شمالي منطقة امتياز تنقيب بورسعيد، قدرت احتياطيات الغاز فيها بنحو ١٧٠-١٩٨ مليار متر مكعب، وتفصيلها كما يلي: بورفؤاد ٨ر ٧٠ مليار متر مكعب، ووقار ٣ر٢٨ - ٥ر٤٢ مليار متر مكعب، والتمساح ٨ر ٧٠ - ٨٥ مليار متر مكعب. أما حقل بورفؤاد البحري فقد اكتشف منذ فترة وهو حاليا قيد التطوير، وسوف يدخل مرحلة الإنتاج في الربع الأول من عام ١٩٩٦. وحدثت اكتشافات غازية أخرى في موقع يبعد ثمانية كيلومترات إلى الشمال الشرقي من حقل بورفؤاد-٣ الذي كان قد اكتشف من قبل (١٩٩٢) وبمسافة ٥٢ كيلومتراً شمالي منطقة امتياز بورسعيد البحرية، وكانت نتيجة الاختبار للمنطقتين معدلاً مجموعه ٣٣ر١ مليون متر مكعب في اليوم، إلى جانب بورفؤاد-١ الذي ينتج الغاز، وبورفؤاد-٢ الذي كان جافاً[١٣٤]. أما بالنسبة لحقل وقار البحري الذي اكتشف في البحر المتوسط شمالي بورسعيد، فكانت نتيجة اختباره معدلاً يبلغ ٩ر٠ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز[١٣٥]. وكان الاكتشاف الجديد في منطقة امتياز تنقيب التمساح، وهو حقل بحري في البحر المتوسط يبعد نحو ٧٠ كيلومتراً شمالي غربي بورسعيد، فكانت نتيجة اختباره معدلاً يبلغ ٥ر٠ مليون متر مكعب في اليوم، من طبقة إنتاجية عمقها ٩٥ متراً فقط، وهذه أول مرة يكتشف فيها الغاز في منطقة تتسم بهذا العمق المحدود[١٣٦].

وفي منطقة بلطيم البحرية شمال الدلتا، توجد بئران استكشافيتان هما بلطيم-٢ التي كانت نتيجة اختبارها معدلاً يبلغ ٦٥ر١ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز الطبيعي من منطقتين منتجتين، وتبعد بمسافة تقدر بنحو ٥ كيلومترات عن البئر الاستكشافية الأولى (بلطيم - ١[١٩٩٣] التي كانت نتيجة اختبارها معدلاً يبلغ ٩ر٠ مليون متر مكعب في اليوم) وبلطيم البحرية جنوب رقم ١، وهي التي كانت نتيجة اختبارها معدلاً يبلغ ٥ ٠ر١ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز الطبيعي. وتقع هذه البئر جنوب بلطيم-١ بمسافة ١١ كيلومتراً[١٣٧]. وحدث اكتشاف غازي آخر في امتياز التنقيب البحري عند رأس البر، في البحر المتوسط بالقرب من دمياط شمالي شرقي مصر، وعلى بعد ٤٠ كيلومتراً من الساحل. وكانت البئر الاستكشافية تشمل ثلاث مناطق، كانت أعمقها تنتج ٧٨ر٠ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز. ولهذه الاكتشافات أهمية خاصة بسبب وقوعها في المنطقة الساحلية للبحر المتوسط التي يتوقع أن يجري منها تصدير معظم شحنات الغاز المعتزم إرسالها في المستقبل إلى قطاع غزة واسرائيل وما وراءهما[١٣٨].

---

(١٣٣) Ibid., 15 January 1996, p. A10.

(١٣٤) Ibid., 10 April 1995, pp. A18, A19.

(١٣٥) Ibid., 27 March 1995, p. A10.

(١٣٦) Ibid., 11 September 1995, p. A12.

(١٣٧) Ibid., 3 July 1995, p. A13.

(١٣٨) Ibid., 13 November 1995, p. 16.

وفي منطقة الدلتا، حدث اكتشاف آخر في الفترة الأخيرة إلى الجنوب الغربي من حقل غاز أبو ماضي الذي ينتج حالياً نحو ٤٠ في المائة من مجموع إنتاج الغاز بمصر، وهو حقل بحري جديد في حلاوة بمنطقة امتياز شرق الدلتا. والبئر الاستكشافية الجديدة تقع في منطقة امتياز شرق الدلتا في الجانب الشرقي من دلتا النيل في مصر، في قرية البتراء شمالي مدينة المنصورة، وكانت نتيجة اختبارها معدلاً يبلغ ٩١ر٠ مليون متر مكعب من الغاز في اليوم، وذلك من تشكيل من الحجر الرملي(١٣٩).

وحدثت اكتشافات أخرى في منطقة خليج السويس التي يبلغ إنتاجها في المتوسط حاليا نحو ٦٧ر٥ مليون متر مكعب في اليوم من الغازات المصاحبة للنفط، وتقع الاكتشافات الجديدة في منطقة غرب جبل الزيت في صحراء مصر الشرقية، غربي خليج السويس. وكانت البئر الاستكشافية تقع على بعد ٨ كيلومترات من حقل راس البحار، وتشمل منطقتين منتجتين، كانت نتيجة اختبار الأولى هي معدل يبلغ ١٤ر٠ مليون متر مكعب في اليوم والثانية ٣٣ر٠ مليون متر مكعب في اليوم(١٤٠).

(ج) العراق

تعطلت الأنشطة النفطية والغازية في العراق، شأنها في ذلك شأن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بسبب العقوبات التي استمرت على مدى سنوات خمس. فلقد اقتصرت عمليات الحفر للتنقيب عن النفط والغاز على بئرين أو ثلاثة آبار استكشافية في السنة، بسبب عدم توافر أنابيب التغليف، وقطع الغيار وغير ذلك من المعدات. ولم يحظ الغاز بنفس الاهتمام الذي يتمتع به النفط، رغم أن جميع حقول النفط العراقية تنتج الغاز المصاحب للنفط، وأهم حقوله هي عين زلح، وبوتمه، وكركوك، وباي حسن في الشمال، والرميلة والزبير في الجنوب. وفي غضون اكتشاف احتياطيات الغاز اتضح أن ١٠ في المائة من الاحتياطيات موجودة في الغلاف الغازي للآبار، كما اتضح أن معظم الاحتياطيات موجودة في مستودعات ثلاثية في سبعة من حقول الغاز في شمال شرقي العراق. وفي أوائل التسعينيات اكتشف الغاز في غربي العراق عندما قامت السلطات بحفر بئر استكشافية في المنطقة الغربية من البلد، وجد فيها الغاز بكميات تجارية في حقل أعكس. ويقع هذا الحقل إلى الجنوب من حقل القائم بنحو ٥٠ كيلومتراً في غربي العراق، لكنه لم يستثمر حتى الآن بسبب عدم وجود المعدات اللازمة(١٤١). وهناك إمكانية كبيرة للعثور على المزيد من الاحتياطيات، إذ تُقدر احتياطيات الغاز المحتملة والممكنة بمقدار ٤٥٣١ مليار متر مكعب من الغاز غير المصاحب للنفط(١٤٢). ويستفيد العراق من الغاز الطبيعي باعتباره مصدراً رئيسياً للطاقة على المستوى المحلي، وكذلك حتى يتسنى تصدير أقصى كمية من النفط (عند رفع الحظر الدولي على التصدير) بالاضافة إلى توليد الكهرباء، ولأغراض الطبخ والتدفئة في المنازل. والسبب هو أنه على الرغم من أن احتياطيات الغاز المؤكدة في العراق تحتل المركز السادس من حيث الحجم بين احتياطيات البلدان العربية، والمركز الرابع بين بلدان منطقة الإسكوا، فإن العراق يعاني من نقص في غاز النفط السائل في السوق المحلية، خصوصاً النوع الذي يستخدمه معظم السكان

---

(١٣٩) Ibid., 16 January 1995, p. A12.

(١٤٠) Ibid., 9 January 1995, pp. A12 and A13.

(١٤١) Ibid., 16 January 1995, p. A5.

(١٤٢) Ibid., 20 March 1995, pp. A2, D4 and D5.

في التدفئة والطهو. وكان العراق يقوم قبل حرب الخليج بتصدير الغاز السائل إلى الكويت عن طريق أحد خطوط الأنابيب.

(د) الأردن

أصبح الغاز الطبيعي الذي اكتشف في حقول ريشة في الشمال الشرقي من البلد مصدراً رئيسياً للطاقة في الأردن، ومن المتوقع أن تزداد مساهمة الجزء الجنوبي من هذه الحقول في موارد الطاقة بالبلد زيادة كبيرة، خصوصاً لتلبية احتياجات الأردن من الكهرباء. وتمتد منطقة ريشة بين منطقة البازلت في الغرب والحدود مع العراق في الشرق، والمساحة التي توجد بها إمكانيات الغاز الطبيعي هي المنطقة المتاخمة للحدود العراقية برمتها، تحدها الجمهورية العربية السورية شمالاً، والمملكة العربية السعودية جنوباً. وغاز حقل ريشة بالغ الجفاف والحلاوة (بمعنى خلوه من الكبريت) مما يجعله سهل المعالجة، وهو النوع الوحيد المعروف الذي يتمتع قوامه بهذا التماسك في المنطقة. وقد اكتشف الغاز الجاف في البئر RH-3 وهي أول بئر ناجحة في منطقة ريشة، تم حفرها في أقصى الطرف الشرقي. وكانت البئران الأوليان (RH-1 و RH-2) قد حُفرتا قبل سنوات على مسافة بعيدة في الغرب. والبئر RH-6 بئر منتجة، والآبار RH-16 و RH-18 و RH-20 هي آبار منتجة ناجحة كذلك. وكانت البئر RH-26 التي تقع جنوبي حقل الغاز، والتي حُفرت في عام ١٩٩٣، قادرة على الإنتاج أيضاً. وقد شجع هذا الاكتشاف السلطات على التخطيط لحفر المزيد من الآبار حولها لتطوير الاكتشاف. أما البئر (RH-28) التي حُفرت على مسافة ٢٢ كيلومتراً من الاكتشاف الجديد فقد نجحت في إنتاج الغاز ولكن بكميات ضئيلة ليست لها جدوى تجارية. وحُفرت بئر أخرى (RH-29) على بُعد ٣٫٥ كيلومتراً إلى الشمال من RH-26 ولكنها لم تنتج شيئاً. وامتدت جهود التنقيب إلى مسافة ١٤ كيلومتراً شرقاً، ولكن السلطات لم تضع أية خطط عملية حتى الآن ريثما تظهر نتائج البئر RH-30 التي ما تزال قيد الفحص. فإذا جاءت بنتائج ايجابية تدل على إمكانيات إنتاج طيبة، فربما قررت السلطات تنمية المنطقة الواقعة حول هذه البئر قبل تنمية المنطقة الواقعة حول البئر RH-26. ولما كان الطلب المحلي على الغاز يتصاعد في الأردن، فإنه يضطرها إلى تجاوز خططها لاستيراد الغاز لتلبية الاحتياجات المحلية(١٤٣).

(هـ) الكويت

قامت جهات مستقلة بإعداد التقديرات الخاصة باحتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في الكويت، ولكن الحكومة لم تنشر تقديرات رسمية له لعدة سنوات خلت. وعلى أي حال فإن الأرقام الرسمية تميل إلى التقليل من إمكانيات الغاز الطبيعي في الكويت. وجميع احتياطيات الكويت تتكون من غاز مصاحب للنفط، إذ انه على الرغم من برنامج التنقيب المكثّف إبان الثمانينيات، لم تكتشف أي حقول للغاز غير المصاحب للنفط في البلد، سواء كانت حقولاً برية أو بحرية. أما مشكلة إشعال الغازات (غير المستغلة) في الكويت فقد تمت السيطرة عليها تقريباً، وأنشىء نظامان لتجميع الغازات في المنطقة المقسَّمة، استكمالاً لإمدادات الغاز المحلية في الكويت، أحدهما بحري والآخر بري في الوفرة. والتقديرات جارية لتحديد كمية الفاقد التي ترجع إلى حرائق حقول النفط وحالات تفجُّر الآبار (التي حدثت بسبب حرب الخليج) التي أدت إلى تسريب الغاز مع النفط. وعلى أي حال فلم تفقد الكويت إلا كمية ضئيلة من الغاز، ولم تقع إلا أضرار طفيفة نسبياً أثناء حرب الخليج بمرافق تجميع الغاز ونقله وتصنيعه.

---

(١٤٣) ESCWA, *Analytical Study of Recent Projects on the Development of Oil and Natural Gas in Selected ESCWA Member Countries (Jordan and Yemen* (E/ESCWA/ENR/1995/15/Rev.1).

ورغم احتياطيات الكويت الكبيرة، فما تزال تستورد الغاز من البلدان الأخرى للاستعمال المحلي. وإذا كانت قد اعتمدت على العراق قبل حرب الخليج في استيراد الغاز الطبيعي، فهي تبحث حالياً عن مورد بديل له في منطقة الخليج لتلبية الزيادة في الطلب على الغاز، التي يحتمل أن تصاحب التعمير المطرد لاقتصادها(١٤٤).

(و) عُمان

تشهد احتياطيات الغاز نمواً سريعاً في عُمان، وأدى التراكم في السنوات الثلاث الأخيرة إلى توافر كمية كبيرة، إذ إن مجموع احتياطيات الغاز المحتملة، وبعد تحقيق المزيد من النجاح، قد زاد إلى أكثر من ضعفي ما كان عليه. والقسم الأكبر من احتياطيات الغاز في عُمان يوجد في حقول الغاز غير المصاحب للنفط، إذ يُقدَّر أن نسبة ٥ر٨٧ في المائة منه غير مصاحبة للنفط، و ٥ر١٢ في المائة مصاحبة للنفط، وكانت معظم الاكتشافات الغازية الجديدة الكبيرة في السنوات الأخيرة في التركيبات الأرضية العميقة وكانت توجد أحياناً أسفل حقول النفط المنتجة بالفعل. والغاز الطبيعي موجود على نطاق واسع في عُمان، وهو في معظم الحالات في المناطق الشمالية والوسطى، لكنه يندر أن يوجد جنوبي عُمان(١٤٥).

ففي شمال عُمان حدث اكتشاف غازي جديد يبشِّر بالخير أثناء الاختبار العميق لحقول هيما والحقف ومكارم-١، في تركيب أرضي ضخم بين حوضين من أحواض الملح هما حوض غابة وفهود. واكتشفت تراكمات كبيرة للغاز الطبيعي في تشكيل عندم، التي تقع في شمال وسط عُمان، في منطقة بارك وسيح راول، وسيح نهيضة، في حوض ملح غابة. وكانت الاحتياطيات الغازية موجودة في مستودعات هيما الناجحة، في حقلي سيح راول وبارك. بل لقد ازدادت الاحتياطيات المؤكدة لهذين الحقلين في السنوات القليلة الماضية.

وقد اكتشفت في الآونة الأخيرة في غور سيح راول احتياطيات غازية إضافية غير مصاحبة للنفط تبلغ ٦٤ر٥٦ مليار متر مكعب في التشكيل الصخري لحقل بارك و ٤٦ر٩٣ مليار متر مكعب في التشكيل الصخري لحقل مقراط. ولكن جهود وضع التقديرات في حقل غور بارك أدت إلى تخفيض الرقم الخاص باحتياطيات الغاز غير المصاحب للنفط بمقدار ٣٤ مليار متر مكعب. وأدى استعراض الأداء في مستودع يبال ناتج إلى إضافة مقدار يبلغ ٦٦ر٥ مليار متر مكعب، بحيث زاد النمو في احتياطيات الغاز غير المصاحب للنفط فوصلت إلى ٧٨ر ١٢١ مليار متر مكعب، وأصبح مجموع احتياطيات الغاز غير المصاحب للنفط يبلغ ٥ر ٦٣١ مليار متر مكعب. فإذا أضيفت إلى هذا الرقم الاحتياطيات الغازية المصاحبة للنفط والتي تبلغ ٨٢ مليار متر مكعب، أصبح مجموع احتياطيات الغاز الطبيعي ٧١٤ مليار متر مكعب في آخر ١٩٩٤(١٤٦)، إلى جانب إنتاج اكتشافين آخرين في عام ١٩٩٥ وهما محجوب 2ST1 في حوض ملح

---

(١٤٤) *Arab Oil and Gas Directory* 1994, p. 201.

(١٤٥) Ibid., p. 298.

(١٤٦) *Middle East Economic Survey*, 17 July 1995, pp. D1, D2 and D3.

غابة، الذي قُدِّر بنحو ٢ر٨ مليار متر مكعب في حزيران/يونيو ١٩٩٥ وبارك شمال-١، وهو يوجد في حوض ملح غابة أيضا، الذي قُدِّر بنحو ٢ر٨ مليار متر مكعب أيضا في تموز/يوليو ١٩٩٥(١٤٧).

وبدأ في غضون العام، في أواسط عُمان، حفر بئر استكشافية في حقل جديد اسمه برهان غرب ١، وانتهى الحفر في آخر العام، وهو يقع إلى الغرب على مبعدة ٨ كيلومترات من حقل برهان جنوب، في تشكيل الشعيبة الصخري للنفط والغاز، وتشكيل غريف للغاز. كما بدأ الحفر واكتمل أيضا في بئر استكشافية جديدة في حقل وادي عميرة ٢، وهو يبعد عن حقل مُسلَّم بنحو ١٤ كيلومترا إلى الشمال الشرقي(١٤٨).

وتستطيع احتياطيات الغاز الآن في عُمان تلبية احتياجاته المحلية ومشروعات التصدير - وأحد هذه المشروعات يتعلق بتصدير ستة ملايين طن في السنة من الغاز الطبيعي السائل، من الاحتياطيات المؤكدة في الحقول الواقعة في شمال وسط عُمان (بارك، وسيح راول، وسيح نهيضة) والمشروع الآخر يتعلق بمد خط أنابيب بحري إلى الهند، وهو حاليا قيد التقييم(١٤٩).

(ز) قطـــر

تتمتع قطر بكمية ضخمة من احتياطيات الغاز في حقل غاز الشمال، الذي يُعتبر أكبر مستودع بحري في العالم لتركيزات الغازات غير المصاحبة للنفط، وتوجد في حقل الشمال جميع احتياطيات الغاز الطبيعي القطرية تقريبا، التي تمثل ٥ في المائة من احتياطيات العالم، و ٥ر٢٨ في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي بمنطقة الإسكوا. وهو يقع قريبا من الساحل إلى الشمال الشرقي من شبه جزيرة قطر، في مياه ضحلة نسبيا، وتبلغ مساحته نحو ٦٠٠٠ كيلومتر مربع. وقد يصل عمره الإنتاجي إلى نحو ٢٠٠ سنة، ولو أن هذا يتوقف على معدل استخراج الغاز منه والحجم النهائي للاحتياطيات التي يمكن استخراجها. ويُعتبر مستودع "خُف" البري، الموجود أسفل حقل نفط "دخان" المصدر الآخر الأوحد للغاز غير المصاحب للنفط في قطر، وهو يفي باحتياجات غاز الوقود المحلية. ويبلغ عدد آبار هذا الحقل ١٠١، ثمانون منها تنتج النفط و ١١ تنتج الغاز. وقد اكتشف الغاز الطبيعي وغير المصاحب للنفط في التقسيمات الفرعية الأربعة للتشكيل الصخري لحقل خُف(١٥٠). وتشير الدراسات إلى أن مجموع الغازات الموجودة في حقل الشمال تربو على ٩ر٩١٢ مليار متر مكعب، وأن الاحتياطات المؤكدة التي يمكن استخراجها من حقل الشمال تُقدَّر بنحو ٧٠٨٠ مليار متر مكعب، تتضمن مقادير كبيرة من الغازات المكثَّفة (المكثَّفات).

ويبلغ مجموع احتياطيات الغاز المصاحب للنفط حالياً نحو ٢٧٠ مليار متر مكعب، يتضمن حقل دخان نحو ١٤٢ مليار متر مكعب منها (في مستودعات "عرب ألِف"، و "عرب دال"، و "عوينات").

---

(١٤٧) *Petroconsultants, Foreign Scouting Service, Near East-Highlights and Summary,* January 1996 (Geneva) p.24.

(١٤٨) Ibid, *Oman*, January 1996, p. 5.

(١٤٩) *Middle East Economic Survey,* 30 January 1995, p. A1.

(١٥٠) Petroconsultants, *Foreign Scouting Discovery 1995*, p. 228.

وتضم الحقول البحرية الثلاث وهي "عد الشرقي"، الذي يبعد بمسافة ٨٠ كليومترا عن الشاطىء الشرقي لشبه الجزيرة، وحقل "ميدان محزم" المجاور له، وحقل "بوالحنين" الذي يقع إلى الشرق من هذين ما مجموعه ١٢٨ مليار متر مكعب. واكتشاف التركيب الصخري "عرب باء"، الذي يرتبط أساساً بالنفط، معروف، حتى الآن، بأن الغازات فيه مخلخلة، إذ يبلغ مقدارها ٨ر١٨٤٠ مليار متر مكعب، منها ٩١٢ مليار متر مكعب يمكن استخراجها. ولا بد من القيام بمزيد من الحفر للتحقق من الإمكانيات الحقيقية لهذا الاكتشاف(١٥١).

وإزاء المقادير الهائلة من احتياطيات الغاز في قطر، يصبح تقييم واختبار مستودعات الغاز المعروفة أهم من التنقيب عن مستودعات جديدة. ومن ثم استمر حفر الآبار البرية العميقة لتقدير إمكانيات منطقة خُف، والمنطقة السابقة لها، فيما يتعلق بمستودع الغاز غير المصاحب للنفط الذي يقع على عُمق يبلغ نحو ١٠ ٠٠٠ قدم أسفل حقل نفط دخان، وقد عثر على مكتشفات صغيرة نسبياً في المنطقة التي يشملها امتياز التنقيب(١٥٢). ورغم ذلك كله، ورغم أن حقل الشمال قد اكتشف في السبعينيات، فإن معدل التنمية كان متواضعاً، وظلت قطر تسير بخطى بطيئة على طريق تنمية مشروعاتها الغازية، وكان السبب الرئيسي هو القيود المالية.

(ح) المملكة العربية السعودية

تقل احتياطيات الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية عنها في قطر، ولكنها تزيد عن عُمان المجاورة لها. وعلى أي حال، فلم تبذل جهود كبيرة لتقدير إمكانيات إنتاج الغاز بالمملكة. وقد حدثت زيادة طفيفة على التقدير الخاص بالعام السابق، وزيادة تُقدر بنسبة ٢٥ في المائة في الاحتياطيات المؤكدة عن أوائل التسعينيات، ولكن زيادة التنقيب والتقييم قد تؤدي إلى زيادة احتياطيات الغاز المؤكدة إلى ما يربو على ٧٠٠٠ مليار متر مكعب.

ومعظم احتياطيات المملكة العربية السعودية هي من الغازات غير المصاحبة للنفط، الموجودة في حقول النفط بالبلد. ويُعتبر حقل الغوار أكبر مصدر بري للغاز الطبيعي والنفط، إذ يستأثر بنحو ٣٥ في المائة من جميع احتياطيات الغاز، وهو أحد المصادر الرئيسية لانتاج الغاز في المملكة. ولكن بعض المصادر الجديدة للغاز غير المصاحب للنفط قد اكتشفت في أواسط البلد، بالقرب من حقول نجد للخام الخفيف، حيث اكتشف تركيب أرضي كبير للغاز والمكثّفات في المنطقة الشمالية الغربية من البلد على ساحل البحر الأحمر. أما أول اكتشاف كبير في المنطقة الوسطى فكان في الدلم، التي تقع على بُعد ٧٥ كيلومتراً جنوب الرياض، وكانت نتيجة اختبارها ٤ر١ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز الحلو (غير الكبريتي)، وحدث اكتشاف آخر في نفس المنطقة، وهو بئر الحلوة، الذي يخترق مستودعاً للغاز وكانت نتيجة اختباره هي التدفق بمعدل بلغ ٤ر٠ مليون متر مكعب في اليوم، في المتوسط، إلى جانب اكتشاف آخر في شمال الكدن في المنطقة الشرقية. وأكتشفت حقول غاز أخرى، لكنها لم تدخل مرحلة الإنتاج في الوقت الراهن، ومن بينها حقل الحلوة في المنطقة الوسطى وجنوب الكدن وسهول الظفرة بالمنطقة الشرقية. ويربو العدد الكلي لحقول الغاز غير المصاحب للنفط على تسعة حقول في البلد.

---

(١٥١) Ibid., *Foreign Scouting Service, Near East - Highlights and Summary*, February 1996, p. 6.

(١٥٢) *Arab Oil and Gas Directory 1994*, p. 320.

أما النظام الرئيسي لتجميع الغاز، الذي أتاح للمملكة العربية السعودية أن تشرع في استخراج وتصنيع الغاز المصاحب للنفط، فسوف يهيىء لها الفرصة لدراسة منطقة خُف العميقة، التي تنتج كمية ضئيلة من الغازات غير المصاحبة للنفط في الحقول البرية الجنوبية، بغية إضافة مصادر جديدة للغاز إلى ذلك النظام. ويتمثل الاختيار القائم في مضاعفة الجهد لتجميع الغاز المصاحب للنفط أو في حفر آبار أعمق وأكثر تكلفة حتى يتسنى الوصول إلى الاحتياطيات غير المصاحبة للنفط. وقد شهد عام ١٩٩٥ اكتشافات جديدة في المملكة العربية السعودية، وهي بئر أبو راكز ١، التي تقع في الحوض العربي الأوسط، وكانت نتيجة اختبارها ٦٨٦ ٢٥ مليون متر مكعب من الغاز في اليوم[١٥٣].

(ط) <u>الجمهورية العربية السورية</u>

تتكون الاحتياطيات التي يمكن استخراجها في الجمهورية العربية السورية أساساً من الغازات غير المصاحبة للنفط، بالاضافة إلى الغلاف الغازي للآبار والغازات المصاحبة للنفط. وتقع ثلاثة أرباع الاحتياطيات، التي تتكون من غازات غير مصاحبة للنفط، في حقول تدمر. وقبل اكتشاف الاحتياطيات الكبيرة بالجمهورية العربية السورية، كانت معظم احتياطياتها المؤكدة تتكون من غازات مصاحبة للنفط، إلى جانب حقول شريفة والشاعر[١٥٤] التي تمثل المصادر الأخرى الوحيدة للغازات غير المصاحبة للنفط. وتقع معظم الغازات غير المصاحبة للنفط بالبلد في حقول النفط بحقل عمر في منطقة دير الزور، ولما كان الغاز المصاحب للنفط لا يقتضي الانفاق على التنقيب أو حفر آبار خاصة بإنتاج الغاز، فقد أولت الحكومة الأولوية للانتفاع به في شتى المناطق بدلاً من الغاز غير المصاحب للنفط الذي يتطلب نفقات باهظة في مرحلتي التنقيب والتطوير. وبخلاف الغاز غير المصاحب للنفط في حقول منطقة السويدة، عُثر على الغاز في حقل عودة، في مصنع جبيسة لمعالجة الغاز، وعُثر على الغاز غير المصاحب للنفط في ثلاثة حقول أخرى هي العرق، والحل والدبيات، التي تقع شمال شرقي تدمر بنحو ٦٠ كيلومتراً، وكذلك في حقلي السخنة ونجيب، والقادر (غير مصاحب للنفط) ودبيان (مصاحب للنفط) في منطقة تدمر، وكاراتشوك ٣١٠ في حوض زغروس (غير مصاحب للنفط) وبركة ١، في حوض خليصيا (مصاحب للنفط)[١٥٥].

وشهد عام ١٩٩٥ مزيداً من الاكتشافات في السويدة ١١٠٠، في حوض حزام زغروس، شمال شرقي البلاد، وكان إنتاجه يُقدر بصورة تقريبية بنحو ٢٫٨ مليون متر مكعب في اليوم من الغازات غير المصاحبة للنفط، إلى جانب اكتشافين آخرين في الجانب الشرقي من البلاد، وهما قشمة ١ في حوض غرابين الفرات، الذي كانت نتيجة اختباره ١٨١ مليون متر مكعب في اليوم من الغازات المصاحبة للنفط، وبركة ١ في حوض دير الزور، الذي يُقدر إنتاجه بصورة تقريبية بنحو ٢٫٨ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز المصاحب للنفط. ويمكن تلبية جميع الاحتياجات المحلية للجمهورية العربية السورية من الغازات غير المصاحبة للنفط التي تنتجها ومن احتياطيات تدمر. ويمكن عند تنمية الغاز المتوافر في

---

(١٥٣) Petroconsultants, *Foreign Scouting Service, Near East - Highlights and Summary*, January 1996 (Geneva) p. 24.

(١٥٤) *Arab Oil and Gas Directory 1994*, p. 412.

(١٥٥) *Middle East Economic Survey*, 11 December 1995, p. A13.

احتياطيات تدمر أن يوجَّه للتصدير. ومن المتوقع أن يؤدي التنقيب المتواصل عن الغاز غير المصاحب للنفط إلى اكتشاف مستويات أعلى من الاحتياطيات(١٥٦).

(ي) الامارات العربية المتحدة

تمثل احتياطيات الغاز الطبيعي المؤكدة في الامارات العربية المتحدة ٢ر٤ في المائة من الاحتياطيات العالمية و ٤ر١٠ في المائة من احتياطيات بلدان الأوبك. ويوجد نحو ٩١ في المائة من الغاز الطبيعي بالامارات العربية المتحدة في أبوظبي، على صورة غازات مصاحبة وغير مصاحبة للنفط في تشكيل خُف، ويصل مجموع احتياطيات الغاز المؤكدة في أبوظبي، بالاضافة إلى تشكيلات تمامة في حقل نفط "باب" وتراكيب عرب ألف وجيم ودال في حقل "بو حصا"(١٥٧) إلى ٥ر٥٣٣٥ مليار متر مكعب من المصادر البرية والبحرية، ومن حقول الغاز المصاحب للنفط وغير المصاحب له. وكان آخر اكتشاف في عام ١٩٩٥ في أبوظبي يتكون من غازات مصاحبة للنفط وغازات مكثَّفة (مكثَّفات) في "أم الشيف ٢٢٦" في حوض الربع الخالي، وكانت نتيجة اختباره معدلاً وصل إلى ٢ر١ مليار متر مكعب في اليوم(١٥٨).

وتتمتع إمارة الشارقة باحتياطيات كبيرة من الغاز (تُقدَّر بنحو ٣٠٣ مليار متر مكعب) بالمقارنة بالامارات الأخرى. وتوجد معظم هذه الاحتياطات في الحقول البرية إذ ان الاحتياطات الباقية من حقل "مبارك" البحري تُقدر بما لا يزيد عن ٥ر٤٢ مليار متر مكعب من الغاز المصاحب للنفط. وإلى جانب ذلك توجد احتياطات غازية في حقل "سجعة" البري، كما توجد غازات مصاحبة للنفط كذلك في حقول "موفيد"، وكان الأهم من ذلك اكتشاف تراكمات للغاز المصاحب للنفط في حقول الكهيف والحميدية(١٥٩).

وتبلغ تقديرات الغاز الطبيعي المؤكدة في دبي ٦ر١٢٤ مليار متر مكعب، وهي تتكون من الغازات غير المصاحبة للنفط من حقل مرغم والغازات المصاحبة له من حقول النفط في حقلي الفاتح والرشيد.

ورأس الخيمة هي الإمارة الأخرى الوحيدة التي توجد فيها أنواع الوقود الهيدروكربونية، وتبلغ الاحتياطيات فيها نحو ٣١ مليار متر مكعب ومعظمها في حقل الصالح، وهو حقل بري للغازات المصاحبة للنفط والمكثفات.

---

(١٥٦) Petroconsultants, *Foreign Scourting Service, Near East - Highlights and Summary*, January 1996 (Geneva), p. 25.

(١٥٧) *Arab Oil and Gas Directory* 1994, p. 471.

(١٥٨) Petroconsultants, *Foreign Scouting Service, Near East - Highlights and Summary*, January 1996 (Geneva), p. 24.

(١٥٩) *Arab Oil and Gas Directory* 1994, p. 490.

(ك) اليمـــن

أُكتشف الغاز في اليمن، وبمصاحبة النفط في الغالب، ولكن التنقيب عن الاحتياطيات لم يحظَ بالاهتمام الذي حظيت به أعمال التطوير والتنقيب عن النفط. وتوجد معظم هذه الاحتياطيات في حقول مأرب/الجوف، على صورة غازات مصاحبة للنفط، ويوجد الباقي في اقليم جنة هـَنت.

وأُكتشفت في منطقة مأرب/الجوف مستودعات من الغاز المصاحب وغير المصاحب للنفط، وذلك أساسا في حقل أسد الكامل، في صورة غازات مصاحبة للنفط، وفي حقلي "ألف" و "لام" كغازات غير مصاحبة للنفط، وفي حقل "ميم" كغازات غير مصاحبة للنفط، بالاضافة إلى حقول الغاز الأخرى الموجودة في مأرب/الجوف، بما في ذلك جبل صمدان، وريدان، والشورى، والوحدة، وشهارة، (حقول غاز مصاحبة للنفط) والتحرير، ومعين، وموزة، وجبل حباه (حقول غاز غير مصاحبة للنفط)(١٦٠). وبخلاف حقل دستور الوحدة/جنة الرجاء، المشترك بين مأرب/الجوف وإقليم جنة هـَنت، تشير التقديرات إلى أن حقل الصاعدة في مأرب/الجوف يحتوي على احتياطيات تزيد من مجموع احتياطيات الغاز في منطقة امتياز مأرب/الجوف إلى أكثر من الضعف(١٦١).

وكانت نتيجة اختبار أول بئر استكشافية (جنة - ١) في إقليم جنة هي تدفـُّق الغاز بمعدل ٣٥ر٠ مليون متر مكعب في اليوم، وعـُثر على الغاز أيضاً في البئرين الثانية (سبتين - ١) والثالثة (جملة - ١). وأخيرا جاء اكتشاف حقل وادي تربة - ١، في ممر جيزة، الذي كانت نتيجة اختباره معدلاً يبلغ ١٣ر٦ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز(١٦٢).

٢- إنتاج الغاز في منطقة الإسكوا

يـُعتبر مستوى إنتاج الغاز في منطقة الإسكوا منخفضاً نسبياً بالقياس إلى احتياطياتها، ولكنه ازداد في السنوات الثلاث الأخيرة، على أي حال، زيادة طفيفة لسبب رئيسي هو دعم الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، والطهو والتدفئة في المنازل، واستخدام الغاز كذلك لأغراض صناعية بدلاً من النفط، كيما يتسنى تصدير المزيد من النفط إلى الأسواق الدولية.

ومع أن زيادة إنتاج الغاز لاستعماله محلياً في المقام الأول. كانت تحد من أهمية إنتاجه لأغراض أخرى، فقد شرعت بلدان منطقة الإسكوا في تنفيذ استراتيجية لتنمية إنتاج الغاز لأغراض التصدير وتعزيز التجارة البينية في الغاز، وهي الجارية حالياً بين كثير من بلدان الإقليم، كما يحدث فيما بين بلدان مجلس التعاون الخليجي، وعلى سبيل المثال فإن الامارات العربية المتحدة تشتري الغاز من عـُمان، كما أن قطر، التي تعتزم تقديم الغاز إلى دبي وإلى الامارات العربية الشمالية في دولة

---

(١٦٠) Petroconsultants, *Yemen*, March 1996 (Geneva) p. 9.

(١٦١) *Arab Oil and Gas Directory* 1994, p. 516.

(١٦٢) Petroconsultants, *Foreign Scouting Service, Near East - Highlights and Summary*, January 1996 (Geveva), p. 25.

الامارات العربية المتحدة، تبحث حالياً اقتراح انشاء شبكة غازية تخدم البحرين والكويت[١٦٣]. وتوجد مشروعات أيضاً لتصدير جانب من غازات شمال مصر إلى بلدان شرقي البحر المتوسط وكذلك إلى الضفة الغربية وغزة، وبعد ذلك إلى الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية[١٦٤].

وبلدان منطقة الإسكوا لا تنتج الغاز ولا تصدِّره بمقادير تتناسب مع إمكانياتها بسبب تكاليف النقل الكبيرة اللازمة لتصدير الغاز، والنفقات الأولية الكبرى اللازمة للبدء في مشروعات طويلة الأجل. وكانت النظرة السابقة إلى الغاز مقتصرة على أهميته الأولى كمصدر محلي للطاقة، ولكن بلدان المنطقة تتجه حالياً إلى زيادة معدلات الإنتاج لأغراض التصدير.

وازداد الإنتاج في منطقة الإسكوا من نحو ٩ر٩١ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٣ إلى ٨ر١١٠ مليار متر مكعب في ١٩٩٥، وهي زيادة تبلغ ٦ر٢٠ في المائة، ويمثل إنتاج الغاز الطبيعي بمنطقة الإسكوا نحو ٥ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي للغاز اليوم. وتمثل الزيادة أيضاً ارتفاعاً قدره ٤ر١٨ في المائة عن نسبة معدل إنتاج منطقة الإسكوا إلى المعدل العالمي في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥. ومن المعتزم زيادة هذه النسبة بسبب الاحتياطيات الكبيرة في المنطقة. ويتضمن الجدول ٨٧ بيانات تفصيلية عن إنتاج منطقة الإسكوا من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، لكل بلد على حدة، مع النسبة المئوية للتغير في العامين الأخيرين.

ويدل الجدول ٨٧ على أن أكبر البلدان المنتجة للنفط في منطقة الإسكوا هما المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، رغم أن قطر تتمتع باحتياطيات أكبر من هاتين الدولتين. أما في مصر فقد ارتفع الإنتاج في أعقاب المكتشفات الأخيرة. وبصفة عامة ازداد إنتاج بلدان منطقة الإسكوا زيادة ملحوظة عام ١٩٩٥، إلى جانب الزيادة التي شهدتها الأعوام الثلاثة الأخيرة، مما يساعد على زيادة إمكانية ارتفاع الايرادات من صادرات الغاز في المستقبل. وكانت مستويات إنتاج الغاز تتفاوت تفاوتاً كبيراً فيما بين بلدان منطقة الإسكوا.

(أ) البحرين

اتسم إنتاج الغاز في البحرين بالاستقرار في السنوات القليلة الماضية، وهو يستخدم في المقام الأول لتلبية الحاجة إلى الغاز في مصانع توليد الكهرباء، وللحقن في آبار النفط، وفي صناعة الألومنيوم وغيرها من كبرى الصناعات البتروكيماوية في البلد[١٦٥].

ويجري إنتاج الغاز غير المصاحب للنفط من التراكيب الصخرية إلى تحتوي على الغاز في "خُف"، ومن تراكيب "عرب" في حقل "عوالي"، و ٧٥ في المائة من إنتاج الأخير غير مصاحب للنفط. ويُعاد حقن كمية تبلغ نحو ٣٠ في المائة من هذا الغاز في مستودع "مندود".

---

(١٦٣) *Middle East Economic Survey*, 15 May 1995, p. A5.

(١٦٤) Ibid, 9 October 1995, p. A6.

(١٦٥) Petroconsultants, *Bahrain*, January 1996 (Geneva).

الجدول ٨٧- إنتاج الغاز الطبيعي في منطقة الإسكوا، ١٩٩٣-١٩٩٥
(بمليارات الأمتار المكعبة)

البلد	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٤/١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير)	١٩٩٣/١٩٩٥ (النسبة المئوية للتغير)
البحرين	٥ر١٠٦	٥ر١٧٧	٥ر٢٤٨	١ر٤	٢ر٨
مصر	٨ر٦٩١	٨ر٤٢٨	١١ر٧٧٠	٣٩ر٧	٣٥ر٤
العراق	١ر٩١٢	٢ر٤٨٦	٣ر٤٢٧	٣٧ر٨	٧٩ر٣
الأردن[أ]	٠ر١٩٨	٠ر٢٨٤	٠ر٣٠٤	٧ر١	٥٣ر٧
الكويت[ب]	٤ر٤٦٩	٤ر٦٦٤	٥ر٩٩٣	٢٨ر٥	٣٤ر١
عُمان	٣ر٥٥١	٣ر٥٤٨	٤ر٣٥٠	٢٢ر٦	٢٢ر٥
قطر	٧ر٩٨٩	٦ر٨٨٥	١٣ر٤٩٧	٩٦ر١	٦٨ر٩
المملكة العربية السعودية [ب]	٣٢ر١٢٩	٣١ر٧١٠	٣٧ر٨٠٧	١٩ر٢	١٧ر٧
الجمهورية العربية السورية	٣ر٧٠٤	٤ر١٦٠	٤ر٤١٢	٦ر١	١٩ر١
الإمارات العربية المتحدة	٢٤ر٣٣٥	٢٣ر٩٥٠	٢٤ر٣٣٥	١ر٦	٠ر٠
اليمن	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر		
المجموع لمنطقة الإسكوا[ج]	**٩٢ر٠٨٥**	**٩١ر٢٩٣**	**١١١ر١٤٣**	**٢١ر٧**	**٢٠ر٧**
المجموع العالمي	**٢ ١٨١ر٥٤٩**	**٢ ١٧٧ر٢٩٣**	**٢ ٢٢٢ر٢٣٤**	**٢ر١**	**١ر٩**
النسبة المئوية للإسكوا إلى المجموع العالمي	**٤ر٢٢**	**٤ر١٩**	**٥ر٠٠**	**١٩ر٢٨**	**١٨ر٤٩**

المصادر: *Oil and Gas Journal,* cumulative production: 14 March 1994, p. 87; 13 March 1995, p. 110; and 11 March 1996, p. 109. *Oil and Energy Trends,* 15 December 1995, p. 25.

(أ) Petroconsultants, *Foreign Scouting Service,* January 1996؛
(ب) إنتاج الكويت والمملكة العربية السعودية يضم كل منهما نصف إنتاج المنطقة المحايدة؛
(ج) باستثناء اليمن التي لم تتوافر بياناتها.

(ب) مصـــر

كان مستوى إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي في مصر يتميز بالثبات، ويستعمل الإنتاج الحالي كله تقريباً في الاستهلاك المحلي، ومعظم الإنتاج مصدره الصحراء الغربية على شكل غاز غير مصاحب للنفط[١٦٦]. وما يزال حقل أبو ظبي أكبر حقول الغاز المصري في الدلتا، إذ ينتج ٤ ملايين متر مكعب من الغاز في اليوم أي ٤٠ في المائة من مجموع إنتاج مصر من الغاز، ويأتي في المنزلة الثانية

(١٦٦) *Middle East Economic Survey,* 26 December 1994/2 January 1995, p. A6.

حقل بدرالدين للغاز في الصحراء الغربية[١٦٧]، وفي المنزلة الثالثة خليج السويس الذي ينتج كمية تبلغ في المتوسط ٥ر٦٦ مليون متر مكعب من الغاز في اليوم، من حقول أبو قير، وأبو الغراديق، ورأس شقير، والقرعة[١٦٨].

واكتمل مشروع آخر لزيادة كمية الغاز المستخرج من حقول النفط في خليج السويس ويُعرف باسم نظام الغاز العابر للخليج، وسوف يشهد المستقبل القريب مزيداً من تطوير حقول الغاز بغرض الإنتاج والتصدير في حقلي بورفؤاد و وقار في البحر المتوسط، وتُقدر المصادر الصناعية إمكانيتهما الإنتاجية بنحو ١١ مليون متر مكعب في اليوم، بالاضافة إلى حقل حلاوة في منطقة امتياز التنقيب بشرق الدلتا إلى الجنوب الغربي من حقل أبو ماضي. والمتوقع أن يصل مجموع إنتاج الحقول الثلاثة إلى ٤ر٤ مليون متر مكعب من الغاز في اليوم.

ورغم أن مصر تولي الأولوية للوفاء بالطلب المحلي على الغاز، فإنها تسعى جاهدة كذلك لزيادة صادراتها من الغاز، كما يتجلى في مشروع تصدير الغاز من حقول مصر الشمالية إلى قطاع غزة وإلى اسرائيل، وما ترمي اليه مستقبلاً من التوسع في التصدير بحيث يشمل الضفة الغربية، والأردن وربما لبنان أيضاً والجمهورية العربية السورية.

(ج) العراق

كان إنتاج الغاز في العراق يقتصر على الغاز المصاحب للنفط، والغلاف الغازي للآبار في حقول النفط. وجميع حقول النفط في العراق تنتج الغاز المصاحب للنفط، من عين زلح وبوتمة وكركوك وباي حسن في الشمال، ومن الرميلة والزبير في الجنوب. وكان اجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في عام ١٩٩٥ يُقدر بما يقرب من ٧ر٠٨ مليون متر مكعب في اليوم، مقابل ٢ر١٥ مليون متر مكعب في اليوم قبل حرب الخليج. ويقتصر الإنتاج كله حاليا على حقول الشمال (غازات مصاحبة للنفط) ويفي بالاحتياجات المحلية[١٦٩]. وبالاضافة إلى أن الإنتاج مساوٍ تقريبا للاستهلاك، فإن كميات كبيرة من إنتاج الغاز منذ أزمة الخليج تتكون من غازات غير مصاحبة للنفط من حقل الأنفال في الشمال[١٧٠]. حيث يُضخ الغاز هناك في الشبكة الاقليمية لتزويد صناعة البتروكيماويات بالغاز، ولاستعماله وقوداً في محطات توليد الكهرباء.

ويستخدم العراق الغاز بصفة أساسية للاستعمال المحلي في المنازل، وكذلك (قبل فرض عقوبات الأمم المتحدة) لتيسير تصدير كميات كبيرة من النفط، وفي الصناعة. وقد أُعيد انشاء وإصلاح صناعة المشتقات الغازية إلى حدٍ كبير على الرغم من الأضرار الكبيرة التي لحقت بها أثناء حرب الخليج. وتركّز العمل في العامين الأولين بعد الحرب على رفع طاقة الإنتاج للوصول بها إلى مستويات ما قبل الحرب. ولكن عدم وجود المعدات الكافية لتصنيع الغاز أدى بعد ذلك إلى استهلاك ٢٠ في المائة من

---

(١٦٧) *Middle East and North Africa 1995*, p. 385.

(١٦٨) *Middle East Economic Survey*, 17 October 1994, p. A10.

(١٦٩) Petroconsultants, *Iraq*, January 1996 (Geneva).

(١٧٠) *Arab Oil and Gas Directory, 1994*, p. 159.

إنتاج الغاز، ولو أن مجموع طاقة تصنيع الغاز حالياً قد وصل إلى نحو ١ر٥٨ مليون متر مكعب في اليوم، منها ٦ر١٥ مليون متر مكعب في اليوم في مشروع الغاز الشمالي، والباقي، أي ٥ر٤٢ مليون متر مكعب في اليوم يمثل طاقة مشروع الغاز الجنوبي. وطاقة التصنيع المذكورة تكفي وحسب تصنيع الغاز المنتج من مستوى معيَّن من إنتاج النفط الخام. وزيادة إنتاج النفط الخام تعتمد على معدل إنتاج الغاز، باستثناء كميات الغاز التي يُعاد حقنها في بعض المستودعات المنتجة(١٧١).

(د) الأردن

الحقل الوحيد الذي ينتج الغاز في الأردن هو حقل ريشة. ويُقدَّر مجموع ما أُستخرج حتى الآن من احتياطيات ريشة كلها بمقدار ٢ر١ مليار متر مكعب، وعند الإنتاج يُضَخ الغاز من خمس آبار في حقل ريشة للغاز في شمال شرقي الأردن(١٧٢) والبئر RH-3 بئر منتجة ناجحة، والبئر RH-6 بئر منتجة قادرة على إنتاج ٢٥ر٠ مليون متر مكعب في اليوم؛ والبئر RH-26 تنتج مقداراً يتراوح بين ١١ر٠ و ١٤ر٠ مليون متر مكعب في اليوم، والبئر RH-3 منتجة أيضاً. وتُدار محطة لتوليد الكهرباء ذات توربينين طاقة كل منهما ٣٠ ميغاواط بالغاز المستخرج من البئرين المنتجتين: RH-3 و RH-6(١٧٣). وتبلغ كميات الغاز المنتجة حالياً نحو ٩٩ر٠ مليون متر مكعب في اليوم تكفي تشغيل أربعة توربينات، طاقة كل توربين ٣٠ ميغاواط، مما يزيد من الدور الذي يلعبه الغاز في توليد الكهرباء بالأردن إلى نحو ١٨ في المائة.

(هـ) الكويت

يتكون إنتاج الغاز حالياً في الكويت من غازات مصاحبة للنفط، ويحد منه عدم توافر أية احتياطيات غير مصاحبة للنفط. ويُحرق مقدار كبير من الغاز لتسهيل استخراج النفط (وإن كان قد تم تقليل ذلك حالياً إلى أدنى حد ممكن)، أو يُعاد حقنه في البئر لزيادة إنتاج النفط إلى أقصى حد عن طريق الحفاظ على مستوى الضغط في المستودع. ولدى الكويت مصنع بثلاثة أجهزة لانتاج غاز النفط السائل، ومصنع لتجميع الغاز يقوم بتجميعه ومعالجته حتى يصبح صالحاً للاستعمال. وقد تم توصيل جميع حقول النفط في الكويت تقريباً بشبكة تجميع الغازات المصاحبة للنفط. ومصادر تجميع الغاز الطبيعي في الكويت هي حقلا النفط روضتين وصبرية في الشمال، وحقول مناقش وأم قدير وجنوب أم قدير في الغرب، على حين يستخدم نظام تجميع منفصل لجمع الغاز من حقلي برقان ومقوى-أحمدي.

ويجري تصدير جميع كميات غاز النفط السائل، ويُصدَّر معظمه إلى بلدان جنوب شرقي آسيا واليابان، والباقي إلى بلدان الشرق الأوسط وأوروبا الغربية(١٧٤).

---

(١٧١) *Middle East Economic Survey*, 20 March 1995, p. D10.

(١٧٢) Petroconsultants, *Jordan*, January 1996 (Geneva).

(١٧٣) ESCWA, *Analytical Study of Recent Projects on the Development of Oil and Natural Gas in Selected ESCWA Member Countries (Jordan and Yemen)* (E/ESCWA/ENR/1995/15/Rev.1).6

(١٧٤) *Arab Oil and Gas Directory 1994*, p. 202.

(و) عُمـــان

ازداد إنتاج الغاز المصاحب للنفط في عُمان على مدى السنوات الثلاث الماضية، ويُقدَّر اجمالي إنتاج الغاز بنحو ٧ر٢٤ مليار متر مكعب في ١٩٩٥، وهو يتكون من ٧٦ر٤ مليار متر مكعب من الغاز المصاحب للنفط و ٢ر٤٨ مليار متر مكعب من الغاز غير المصاحب للنفط(١٧٥).

وكان نحو ٩٠ في المائة من إنتاج الغاز المصاحب للنفط يستخدم وقوداً وفي توليد الطاقة الكهربائية وللحقن في حقول النفط لزيادة الضغط، أو يضاف إلى نظام الغاز الحكومي، الذي يقوم بتوزيع الغاز على المستهلكين، و ٨٣ في المائة منه من الغاز غير المصاحب للنفط المستخرج من حقول يبال في مستودع غاز نتيه، وكذلك الكمية المتبقية من الغاز المصاحب للنفط المستخرج من حقل الخوير في مستودع الشعيبة، ومستودع شقوبة التابع لحقل يبال. وإلى جانب مشروع يبال الذي ينتج ٢٠ ٠٠٠ طن في السنة من غاز البوتان للاستهلاك المنزلي، اتخذت الاستعدادات اللازمة لتصدير الغاز الطبيعي السائل عبر خطوط الأنابيب إلى الخارج في المستقبل القريب(١٧٦).

(ز) قطـــر

تنتج قطر الغاز الطبيعي المصاحب للنفط من الحقول البرية والبحرية والغاز غير المصاحب للنفط من حقل الخُف والغلاف الغازي للآبار في منطقة دخان البرية، التي تنتج كل الغازات المنتجة براً. ومستودع الخف هو المصدر الرئيسي لتوفير جميع احتياجات قطر من غاز الوقود المنزلي(١٧٧). ويجري التطوير حالياً على مرحلتين، وتهدف المرحلة الأولى من مشروع تطوير حقل الشمال في قطر إلى إنتاج الغاز للاستعمال المحلي، وتتضمن الثانية انشاء خط أنابيب لتصدير غاز النفط السائل إلى الأسواق المجاورة و/أو الأسواق العالمية.

كما يجري تنفيذ مشروع لتسييل الغاز الطبيعي ومن المتوقع أن يتيح لقطر، عند اكتماله، تصدير الغاز إلى جمهورية كوريا وإقليم تايوان بالصين بمتوسط يبلغ ٥ر٤ مليون طن في السنة(١٧٨).

وهناك مشروع جديد يهدف إلى نقل نحو ٦٦ر٢٢ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي في اليوم، عن طريق خط أنابيب، إلى الأماكن القريبة لخدمة الأسواق الاقليمية، خصوصاً دبي، وربما شبكة غازية أيضاً يمكنها أن تخدم البحرين والكويت(١٧٩). وتُقدر شتى المصادر إنتاج الغاز في قطر بنحو ١٨ر٤ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٥، منها ٣ر٩ مليار متر مكعب من الغازات المصاحبة للنفط، و ١ر٩

---

(١٧٥) Petroconsultants, *Oman,* March 1996.

(١٧٦) *Middle East Economic Survey,* 17 July 1995, p. D3.

(١٧٧) *Financial Times Oil and Gas International Year Book 1995* (Essex, Longman, 1994), p. 228.

(١٧٨) *Arab Oil and Gas Magazine,* vol. 33, February 1996, p. 15.

(١٧٩) *Middle East Economic Survey,* 15 May 1995, p. A5.

مليار متر مكعب من الغازات الحرة من حقل الشمال. ويتضمن هذا التقدير ٥ر٤٩ في المائة من الغازات المصاحبة للنفط، و ٥ر٥٠ في المائة من الغازات غير المصاحبة للنفط في إنتاج قطر(١٨٠).

ورغم ضخامة احتياطيات قطر، بالمقارنة بالبلدان الأخرى بمنطقة الإسكوا، فإن إنتاج قطر لم يرق إلى نفس المستوى المرضي لهذه الدول، إذ يتسم إنتاج الغاز بالبطء الشديد، ومعظم جهود قطر الانمائية مقصورة على المشروعات والخطط المستقبلية. بل ان قطر قضت بعض الوقت في التسعينيات في إعداد مشروع متجانس لبناء مصنع لانتاج ٤ ملايين طن في السنة من الغاز الطبيعي السائل في أم سعيد(١٨١)

(ح) المملكة العربية السعودية

يتكون معظم الغاز المنتج في المملكة العربية السعودية من الغازات المصاحبة للنفط من حقل الغوار الضخم. وهو ينقل إلى نظام الغاز الرئيسي لاستخراج الغاز المصاحب للنفط المنتج في الغوار وغيره من حقول النفط. كما يجري إنتاج كميات صغيرة من الغاز غير المصاحب للنفط التي تستخرج من مناطق الخف في الحقول البرية الجنوبية. وتحتفظ المملكة العربية السعودية بكميات احتياطية من فائض إنتاج الغاز، على شكل أغلفة غازية للآبار، وهي التي أنشئت في مستودع نفط أبقيق من بقايا الغاز التي أعيد حقنها، لإعادة استخراجها عندما يزداد الطلب على الغاز. ويمكن إنتاج كمية تصل إلى ٧ر١٢ مليون متر مكعب في اليوم من هذه الأغلفة الغازية.

أما نظام الغاز الرئيسي فهو استراتيجية صناعية لاستخدام الغاز باعتباره وقوداً وخام تغذية، في المشروعين الصناعيين في الجبيل وينبع. ويتمتع بطاقة التحكم في كمية من الغاز الخام تبلغ ٧ر١٢١ مليون متر مكعب في اليوم، منها ٨ر٧٠ مليون متر مكعب من الغازات المصاحبة للنفط، و ٩ر٥٠ مليون متر مكعب من الغازات غير المصاحبة للنفط. وهو يوفر الغاز في صورة وقود لمحطات توليد الكهرباء ومصانع تحلية الماء، ويقدم الإمدادات لمصانع البتروكيماويات، والبروبين والبوتان والجازولين الطبيعي للتصدير(١٨٢).

وتتراوح طاقة مصانع الغاز المحلية في المملكة العربية السعودية بين ٣ر١١٣ و ٧ر١٢١ مليون متر مكعب في اليوم من الغاز الطبيعي المصاحب للنفط وغير المصاحب له. وتتسبب السوائل في الحد من طاقة إنتاج غاز الوقود بحيث تقتصر على كمية تتراوح بين ٣ر٧٩ و ٨٥ مليون متر مكعب في اليوم، ويساهم مصنعا الغاز في العثمانية وشدقم في معدلات الإنتاج المحدودة المذكورة بنحو ٣ر٢٨ مليون متر مكعب لكل منهما. وينتج مصنع غاز "بري" كمية إضافية تبلغ ١٧ مليون متر مكعب في اليوم. وتوجد مصانع تحويلية صغيرة في "السفنيّة" تنتج مقداراً يتراوح بين ٧ر٥ و ٤ر١١ مليون متر مكعب في اليوم، وهو يضاف مباشرة إلى شبكة الغاز المحلية.

---

(١٨٠) Petroconsultants, *Qatar*, February 1996.

(١٨١) *Petroleum Economist*, December 1995, p. 3.

(١٨٢) *Arab Oil and Gas Directory 1994*, p. 365.

أما أحدث خطط التطوير في حرض، في الجزء الجنوبي من حقل الغوار الضخم، فتتضمن إنشاء مصنع ثانٍ لفصل الغاز عن النفط وما يرتبط به من أجهزة لحقن الماء. ووفقاً لتقديرات مصدر من المصادر، يبلغ إجمالي إنتاج الغاز حالياً نحو ٤٤ر٩٩٥ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٥، منها نحو ٧ر٢٠ مليون متر مكعب من الغازات غير المصاحبة للنفط من التشكيل الصخري في الخُف، والباقي من الغازات المصاحبة للنفط من حقل الغوار وغيره من حقول النفط(١٨٣). والمملكة العربية السعودية حالياً تنتج وتجمِّع وتصنِّع مقداراً محدوداً من الغازات غير المصاحبة للنفط من حقل الخُف. ولكن الغازات المصاحبة للنفط التي تشكِّل معظم إنتاج المملكة من الغاز تُوجَّه إلى نظام الغاز الرئيسي. ويُعتبر مستوى إنتاج المملكة العربية السعودية من الغاز عالياً بالمقارنة بالبلدان الأخرى بالمنطقة.

(ط) الجمهورية العربية السورية

تُستخدم معظم كمية الغاز التي تنتجها الجمهورية العربية السورية في الاستهلاك المحلي، ثلثاها في محطات توليد الكهرباء التي تُدار بالغاز، والباقي يُستعمل وقوداً في المصانع، وخام تغذية في مجمَّعات الأسمدة. ولم يعُد مجموع إنتاج الغاز يتوقف على الإنتاج النفطي وحده بسبب إنتاج الغاز غير المصاحب للنفط، وهو الذي أدت تنمية إنتاجه في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب إنتاج الغاز المصاحب للنفط، إلى زيادة معدل الإنتاج في السنوات الأخيرة.

وأدت تنمية المشروعات الميدانية إلى التوسع في إنتاج الغاز المصاحب للنفط في حقلي عمر وتدمر. وعلى حين يجري إنتاج الغاز المصاحب للنفط في حقول السويده/كاراتشوك بالشمال الشرقي وحقل عمر بالقرب من دير الزور، فإن الغاز غير المصاحب للنفط يجري إنتاجه في الحقول الغازية بالغونة، والحَل، والمركبة، وجبيسة، في الجانب الشرقي من البلد(١٨٤).

أما فيما يتعلق بمشروع الغاز في المنطقة الوسطى، فتجري تنميته على مرحلتين، تتضمن المرحلة الأولى إنتاج ثلاثة ملايين متر مكعب من الغاز غير المصاحب للنفط في اليوم من ثلاثة حقول - العرق والحَل والدبيات - التي تقع على بُعد ٦ كليومترات تقريباً إلى الشمال الشرقي من تدمر. وتتضمن المرحلة الثانية، التي من المقرر أن تكتمل في القريب العاجل، ربط حقلين من حقول الغاز هما السخنة ونجيب بالنظام، ورفع الإنتاج الكلي للمشروع إلى ٦ ملايين متر مكعب في اليوم من الغازات غير المصاحبة للنفط، مما سيضاعف تقريباً من حجم الإنتاج الحالي للغاز بالجمهورية العربية السورية(١٨٥). ووفقاً لمصدر آخر، يُقدَّر إنتاج البلد بمقدار ١ر١٨ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٥(١٨٦).

---

(١٨٣) Petroconsultants, Preliminary Statistics 1995, *Saudi Arabia*, February 1996, p. 26.

(١٨٤) *Arab Oil and Gas Directory* 1994, p. 413.

(١٨٥) *Middle East Economic Survey,* 11 December 1995, p. A13.

(١٨٦) Petroconsultants, Preliminary Statistics 1995, February 1996, p. 31.

(ي) الإمارات العربية المتحدة

توسع إنتاج الغاز الطبيعي وتصنيعه في الإمارات العربية المتحدة، وكانت نسبة إنتاج الغاز الطبيعي من الحقول البرية تبلغ ٧ر٥٥ في المائة ومن الحقول البحرية ٣ر٤٤ في المائة، وكان مجموع استعمال الغاز يبلغ في المتوسط ٩٣ في المائة من الإنتاج(١٨٧).

ويجري إنتاج نحو ٩١ في المائة من الغاز في أبوظبي والباقي في دبي والامارات الشمالية. ويتكون معظم إنتاج أبوظبي، المستمد من التشكيل الصخري للخُف، من غازات مصاحبة للنفط، ويجري إعداده للاستعمال المحلي وقوداً وخام تغذية. وتشكيل الخُف يتمتع كذلك بالقدرة على إنتاج الغاز الطبيعي السائل وغاز النفط السائل للتصدير. وقد أولت الحكومة الأولوية لتنمية مستودعات الغاز غير المصاحب للنفط، البرية منها والبحرية، استكمالاً لمرافق تجميع وتصنيع الغاز المصاحب للنفط. فعلى البر تنقل الغازات المصاحبة للنفط المستخرجة من حقل مربان إلى نظام تجميع الغازات، وهو نظام شاسع في دولة الإمارات، تمهيداً لنقله إلى مصانع التقطير، على حين تُستخدم الغازات الجافة مباشرة في محطات توليد الكهرباء ومصانع تحلية الماء. كما يجري حالياً تنفيذ مشروع آخر لحقن الغاز في مستودع ثمامة جيم وثمامة واو، في حبشان، بغرض زيادة ضغط الغاز في المستودع(١٨٨).

ويتكون إنتاج الغاز الطبيعي في دبي من غازات غير مصاحبة للنفط من حقل مرغم، وغازات مصاحبة للنفط من حقول النفط الرئيسية، ثم يُعاد حقن معظم هذه الغازات في حقول النفط. وتستهلك دبي كمية من الغاز تفوق حجم إنتاجها مما يجعلها تستورد الغاز من البلدان المجاورة. وهي تلبي نحو ٨٠ في المائة من الطلب على الغاز من مصادرها الخاصة، وتحصل على العشرين في المائة الأخرى من جهات الإنتاج بالشارقة، بموجب اتفاقيات طويلة الأجل، إلى جانب الغازات التي تقدمها أبوظبي من خلال خطوط الأنابيب(١٨٩).

ويُستخرج إنتاج الغاز في الشارقة من حقل مبارك البحري، وحقلين برّيين هما السجعة وموفيد. ويُصدر الغاز المستخرج من حقول السجعة إلى محطات توليد الكهرباء في رأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القوين.

وتخطط الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ مشروعات غازية كبيرة في المستقبل استكمالاً للمشروعات التي أُكتملت.

(ك) اليمـــن

تتمتع اليمن بإمكانيات كبيرة لتصدير الغاز، وإن كان حجم المرافق التي أُنشئت حتى الآن لاستخراج الغازات المصاحبة للنفط واستخدامها ما يزال ضئيلاً نسبياً. وتوجد معظم الثروة الغازية لليمن، المصاحبة للنفط وغير المصاحبة له، في حقول مأرب/الجوف، والبقية في إقليم جنة.

---

(١٨٧) *Middle East Economic Survey*, 24 July 1995, p. 14.

(١٨٨) Ibid., 24 July 1995, p. A14.

(١٨٩) *Middle East Economic Digest*, 1 December 1995, p. 40.

ولكن الغازات المصاحبة للنفط يُعاد حقنها في الحقول بمعدل يبلغ ٣٤ في المائة من إجمالي الإنتاج.

٣- أسعار الغاز في منطقة الإسكوا

ازدادت أسعار الغاز في بعض صوره بسبب ارتفاع الطلب، لأن تأمين الطاقة أصبح يعتمد اليوم على الغاز الطبيعي، خصوصاً في توليد الكهرباء. ورغم أن تسويق الغاز ما يزال إقليمياً، فإن تسعير الغاز ما يزال يستند في معظم الحالات إلى أسعار النفط، التي تشكل رابطة ما بين الأسواق الاقليمية(١٩٠). أما أسعار التسويق في منطقة الإسكوا فتحددها في معظم الأحوال تلك البلدان التي تتمتع بإمكانيات إنتاجية.

الجدول ٨٨- الأسعار التعاقدية لغاز النفط السائل الذي تنتجه شركة أرامكو السعودية، ١٩٩٥ (بالدولارات الأمريكية/طن)

الشهـــر	البروبيـــن	البوتـــان
كانون الثاني/يناير	١٩٠	٢٠٧
شباط/فبراير	٢٣٠	٢٣٣
آذار/مارس	٢١٥	٢١٥
نيسان/ابريل	١٨٥	١٩٠
أيار/مايو	١٦٥	١٧٧
حزيران/يونيو	١٦٢	١٧٢
تموز/يوليو	١٥٢	١٦٢
آب/أغسطس	١٤٧	١٥٥
أيلول/سبتمبر	١٤٧	١٥٥
تشرين الأول/أكتوبر	١٥٩	١٦٥
تشرين الثاني/نوفمبر	١٨٠	١٨٠
كانون الأول/ديسمبر	١٩٥	١٨٨

المصدر: *Petroleum Economist,* all monthly issues from February 1995 to January 1996.

وتعتمد أسعار الغاز على التذبذب في أسعار النفط الخام، إذ يرتبط مؤشر الصيغة السعرية بسلة من أنواع النفط الخام الأساسية. وتختلف أسعار التصدير من بلد إلى آخر وفقاً لنوع الغاز المستورد أو المصدر. وتُحدد أسعار الغاز أساساً للغاز الطبيعي السائل أو غاز النفط السائل. وتخضع أسعار الغاز الطبيعي السائل لحد أقصى يبلغ نحو ٤ دولارات لكل مليون وحدة حرارية، وحد أدنى يبلغ نحو ٢٠ر٢ دولاراً لكل مليون وحدة حرارية(١٩١)، ومع ذلك فالمعدلات تتفاوت من اتفاق إلى اتفاق، وفقاً

---

(١٩٠) *Middle East Economic Survey,* 21 August 1995, p. A9.

(١٩١) Ibid., 29 May 1995, p. A4.

للبلد والمسافة التي يقطعها الغاز استيراداً أو تصديراً، إلى جانب فئة أجور النقل. أما أسعار غاز النفط السائل، فلقد دأب المنتجون المتنافسون في الشرق الأوسط من زمن بعيد على استخدام الأسعار المعلنة لشركة أرامكو السعودية في تحديد فئات أسعار التصدير لغاز النفط السائل، وكانوا عادة ما يفرضون رسماً إضافياً يتراوح بين ١٨ و ٢٣ دولاراً للطن، فوق الأسعار السعودية الرسمية، في مقابل التوريد الفوري(١٩٢). ويوضح لنا الجدول ٨٨ الأسعار التعاقدية لغازات النفط السائلة لشركة أرامكو السعودية لعام ١٩٩٥، حيث وضعت بلدان منطقة الإسكوا المنتجة للغاز هذه الأسعار للتصدير.

جيم- الجهود الاقليمية في مجال الشبكات الكهربائية

أصبحت سهولة إمداد المنازل بالطاقة الكهربائية مقياساً لدرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول. ومع الزيادة السريعة في الطلب على الطاقة الكهربائية وفي نمو السكان، حدثت زيادة كبيرة في استهلاك الكهرباء، الذي يمكن قياسه بالاستناد الى الاستهلاك الفردي. ويتوقف الاستهلاك بصورة رئيسية على مدى توصيل التيار الكهربائي (النسبة المئوية للمنازل الموصولة بالشبكة الكهربائية)، بالإضافة إلى عوامل أخرى. وقد سجلت البلدان المنتجة والمصدرة للنفط أعلى معدل استهلاك للفرد في المنطقة. ويجري توليد الطاقة الكهربائية باستخدام محطات توربينية بخارية أو غازية أو محطات كهرمائية. وتتزايد الأن أهمية استخدام تكنولوجيا الحلقة المركبة، حيث يستمد التوربين البخاري وقوده من الحرارة التي تفضل عن التوربين الغازي. وبالإضافة إلى أن المحطات التي تعمل بالغاز والفحم تحول الطاقة بفعالية أكبر بكثير من فعالية المحطات التي تعمل بالنفط، فإن تكلفة انتاج الكهرباء باستخدام الغاز والفحم هي أدنى بكثير. وعلاوة على ذلك فإن المحطات التي تعمل بالغاز تبعث في الجو نسبة من الكربون أقل مما تبعثه المحطات التي تعمل بالنفط أو الفحم، وهذا يؤكد أهمية الغاز من حيث كفاءة استخدام الطاقة في المنطقة.

ويتضمن الجدول ٨٩ بيانات تفصيلية عن إنتاج الكهرباء والطاقة الانتاجية في منطقة الإسكوا خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤. ويتضح من الجدول أن كمية الكهرباء التي تنتجها منطقة الإسكوا تساوي ٢ر٠٢ في المائة من مجموع إنتاج الكهرباء في العالم.

فانتاج البحرين للطاقة الكهربائية، الذي يتوقف بصورة رئيسية على التوربينات الغازية، وصل الى ما مجموعه ٥ ٠٠٠ غيغاواط/ساعة، بينما بلغ مجموع الطاقة الإنتاجية للإستهلاك المحلي ١٢٠٠ ميغاواط.

وفي مصر، بلغ مجموع إنتاج الكهرباء ٧٨ ٠٠٠ غيغاواط/ساعة في عام ١٩٩٤،(١٩٣) بينما بلغت ذروة الطاقة الانتاجية ما مجموعه ١٢ ٥٠٠ ميغاواط تقريباً(١٩٤). وتُستخدم في توليد هذه الطاقة حالياً ٣٥ محطة تعمل بالتوربينات البخارية أو الغازية، و ٣ محطات كهرمائية منها محطة السد العالي في أسوان التي تبلغ طاقتها الانتاجية المصممة ٢٣٥٥ ميغاواط، بالاضافة الى محطات أخرى

---

(١٩٢) Ibid., 26 December 1994/2 January 1995, p. A10.

(١٩٣) The Middle East/North Africa Summit, "Egypt's *perspective*" (Amman, 1995), p. 71.

(١٩٤) *Middle East Economic Survey*, 19 February 1996, p. A16.

لتوليد الطاقة في البلد[١٩٥]. ويمثّل الغاز الطبيعي نسبة ٨٠ في المائة من إنتاج الطاقة الحراري، وهناك ٣ شبكات ذات الضغط العالي جداً، تبلغ قوة الأولى ٥٠٠ كيلوفولط، والثانية ٢٢٠ كيلوفولط والثالثة ١٣٢ كيلوفولط، وقد أنشئت في أوائل الستينيات ووسعت من أجل نقل الطاقة إلى المراكز المكتظة في جميع أنحاء البلد[١٩٦].

الجدول ٨٩- إنتاج الكهرباء وطاقته في منطقة الإسكوا، ١٩٩٤

البلد	الطاقة الإنتاجية (ميغاواط)	إنتاج الكهرباء (غيغاواط)	استهلاك الفرد بالكيلوواط
الأردن	١ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	١ ٢٥٠
الامارات العربية المتحدة	٥ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠	١٠ ٦٠٠
البحرين	١ ٢٠٠	٥ ٠٠٠	٨ ٣٠٠
المملكة العربية السعودية	٢١ ٥٠٠	٧٨ ٠٠٠	٤ ٤٨٠
الجمهورية العربية السورية	٢ ٥٠٠	١١ ٥٠٠	٩٠٠
العراق	٩ ٥٠٠	٢٩ ٠٠٠	١ ٤٥٠
عُمـــان	١ ٤٠٠	٥ ٥٠٠	٣ ٢٠٠
قطـــر	١ ٤٠٠	٥ ٥٠٠	١١ ٠٠٠
الكويت	٧ ٠٠٠	١٨ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠
لبنـــان	١ ٤٠٠	٥ ٦٠٠	١ ٤٠٠
مصـــر	١٢ ٥٠٠	٥٠ ٠٠٠	٨٨٥
اليمن	٧٠٠	٣ ٠٠٠	٢٢٠
مجموع منطقة الإسكوا	**٦٥ ١٠٠**	**٢ ٣٤ ١٠٠**	**٥٥ ٦٨٥**
المجموع العالمي[أ]		**١١ ٥٧٦ ٧٩٠**	
نسبة الإسكوا من المجموع العالمي		**٢ر٠٢**	

المصدر: *Middle East Economic Survey*, 19 February 1996, p. A16.

(أ) Net Electricity Production, *Oil and Energy Trends* , 15 December 1995.

وقد اتخذت مصر الإجراءات اللازمة للعمل كمركز أوسع نطاقاً للربط بين شبكات توزيع الكهرباء الاقليمية الممتدة من افريقيا إلى أوروبا مروراً بالشرق الأوسط. وتنفذ الآن أربعة مشاريع للربط الاقليمي هي: مشروع الربط بين الأردن ومصر، ومشروع الربط بين خمسة بلدان، ومشروع الربط بين بلدان المغرب العربي، ومشروع الطاقة الكهربائية المشترك بين بلدان البحر الأبيض المتوسط.

---

(١٩٥) *Arab Oil & Gas Directory 1994*, p. 162.

(١٩٦) The Middle East/North Africa Summit, "Egypt's perspective" (Amman, 1995), p. 71.

الإطار ١٤- الربط الاقليمي بين شبكات توزيع الكهرباء في خمسة بلدان

تتزايد التنمية الاقتصادية والصناعية في المنطقة بتزايد الطلب على الكهرباء. وتخضع الموارد الكهربائية للقيود في جميع بلدان المنطقة بسبب عدم ادارة الطلب وارتفاع استهلاك إمدادات الطاقة واحتياطياتها. وستؤدي مشاريع ربط شبكات توزيع الكهرباء في المنطقة إلى التغلب على هذه القيود من خلال ضمان إمدادات الطاقة بقدر أقل من احتياطيات الإستهلاك. ويترتب على الربط بين شبكات توزيع الكهرباء تخفيض التكاليف التشغيلية، ورفع مستوى الطاقة المتوافرة وتعزيز موثوقية نظام توفيرها، والإستفادة من تنويع الوقود.

وتوخياً للحصول على جميع هذه المنافع، تم الاتفاق في أوائل التسعينيات على دراسة الفوائد الاقتصادية والتقنية للمشروع الاقليمي للربط بين شبكات توزيع الكهرباء في خمسة بلدان هي الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر.

وسينفذ مشروع الربط على مراحل تتضمن تعزيز الشبكات القائمة، وبناء محطات تبديل فرعية لتحويل الكهرباء من المصدر إلى البلدان المستهدفة، والربط بين البلدان المشاركة بخطوط توصيل تبلغ قوتها الدافعة الكهربائية ٤٠٠ كيلوفولط.

عناصر مشروع الربط بين شبكات توزيع الكهرباء في خمسة بلدان

الجدول ١- خطوط توصيل الكهرباء فيما بين البلدان الخمسة المشتركة في مشروع الربط الكهربائي

بلد المصدر	البلد المستهدف	طول خط التوصيل (كم)	القوة الدافعة الكهربائية لخط التوصيل (كيلوفولط)
السويس (مصر)	العقبة (الأردن)	٣٠٠	٤٠٠
حلب (الجمهورية العربية السورية)	بيرشيك (تركيا)	١٢٤	٤٠٠
شيزرا (تركيا)	كيشيك (العراق)	١٢٩	٤٠٠
القائم (العراق)	دير الزور (الجمهورية العربية السورية)	١٦٥	٤٠٠
عدرا (الجمهورية العربية السورية)	شمال عمان (الأردن)	٢١٠	٤٠٠

الجدول ٢- تعزيز الشبكات القائمة في البلدان المشاركة

البلد	طول خط التوصيل (كم)	القوة الدافعة الكهربائية لخط التوصيل (كيلوفولط)
الأردن	٤٠	٤٠٠
تركيا	٢٨	٤٠٠
الجمهورية العربية السورية	٤٨٠	٤٠٠
مصر	١٢٠	٥٠٠

الجدول ٣- محطات التبديل الفرعية في البلدان المشاركة

البلدان المشاركة	عدد محطات المفاتيح الفرعية
الأردن	١
تركيا	٢
الجمهورية العربية السورية	٥
العراق	٢
مصر	١

الإطار ١٤- (تابع)

وتقدر تكلفة المشروع بحوالي ٣٠٠ مليون دولار، وسيموله الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[أ] وسيحصل على الدعم التقني والاقتصادي من بعض البلدان الأوروبية ولا سيما اسبانيا وايطاليا وفرنسا[ب].

وسيتحمل كل من البلدان المشاركة في مشروع الربط تكاليف العناصر الخاصة به، أي تكاليف خطوط التوصيل وتعزيز الشبكات القائمة وبناء محطات التبديل.

وسيبدأ المشروع بالربط بين الأردن ومصر، الذي يجري تنفيذه حالياً ويُتوقع أن يكتمل بحلول عام ١٩٩٧. وسيُنفذ على مرحلتين تشمل أولاهما خطوط الربط بين الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية ومصر، وستكتمل بحلول عام ١٩٩٧، وثانيهما خطوط الربط بين تركيا والجمهورية العربية السورية والعراق، ويُتوقع أن تكتمل بحلول عام ٢٠٠٢.

المصدر: Middle East/North Africa Summit, "Egypt's perspective" (Amman, 1995), p. 76.

(أ) المرجع نفسه، ص.ص. ٧٦-٧٧؛
(ب) جريدة الرأي (عمّان)، ص. ٢٠.

ويشكل الربط بين الأردن ومصر أولى مراحل مشروع الربط بين خمسة بلدان، وهو الآن قيد التنفيذ ويُتوقع أن ينجز بحلول عام ١٩٩٧. وسيتيح هذا المشروع تحويل ما يتراوح بين ١٣٠ و ٤٠٠ ميغاواط في الإتجاهين، وسيؤدي إلى تخفيض الإستثمار في توليد الطاقة وتخفيض تكلفة الكيلوواط في الساعة في البلدين. وهو ينطوي على توصيل خط من محطة السويس الفرعية إلى محطة عيون موسى للطاقة الحرارية، في سيناء، الواقعة بالقرب من محطة طابا الفرعية، ثم عبر خليج العقبة إلى الأردن، بواسطة كابل بحري تبلغ قوته الدافعة الكهربائية ٤٠٠ كيلوفولط، وأخيراً الى محطة الكهرباء في العقبة.

وسيُربط بعد ذلك بين الخمسة بلدان على مرحلتين، أولاهما مرحلة الربط بين الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية ومصر، والثانية مرحلة الربط بين الجمهورية العربية السورية والعراق من جهة، وبين تركيا والعراق من جهة أخرى. وهناك مشاريع أخرى تضم بلدان المغرب العربي، التي يمكن أن تصبح شريكاً رئيسياً في مشروع الربط الكهربائي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط. وهذا المشروع، الذي سيُنفذ في المستقبل القريب، سيتيح الربط بين افريقيا وأوروبا.

وفي العراق، دُمر نظام توليد الكهرباء وتوزيعها بكامله تقريباً خلال حرب الخليج. وأدى تدمير ٩٠ في المائة من شبكة الكهرباء الوطنية إلى انخفاض حاد في طاقة توليد الكهرباء، ولكن الجهود بُذلت لاعادتها إلى مستوى قريب من المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب. وفي العراق ٢٠ محطة كهربائية تغذيها أربعة معامل تعمل بالبخار ومعملان بالطاقة الكهرمائية[١٩٧]، وقد دمر معظمها خلال الحرب. ورغم النقص في قطع الغيار والمكونات، أجريت لهذه المحطات تصليحات استهدفت اعادة

---

(١٩٧) *Arab Oil & Gas Directory 1994*, p. 162.

بعضها الى الإنتاج، وعادت شبكة الكهرباء الوطنية إلى توفير الكهرباء. ويبلغ مجموع إنتاج الكهرباء السنوي في العراق ٢٩٠٠٠ غيغاواط، بينما تبلغ طاقة توليد الكهرباء فيه ما مجموعه ٩٥٠٠ ميغاواط تقريباً، دون حساب الطاقة الناتجة من المشاركة في مشروع الربط بين خمسة بلدان.

أما مصادر توليد الكهرباء في الأردن فهي محطة الطاقة الحرارية في الزرقاء، ومحطة الكهرباء في العقبة، ومحطة الريشة، وهي أول محطة تعمل بالغاز في البلد. وقد ازدادت طاقة توليد الكهرباء في البلد منذ أن بدىء، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، بتشغيل أربعة توربينات في الريشة تبلغ طاقتها الإنتاجية ٣٠ ميغاواط. ويجري حالياً تركيب توربينين اضافيين أحدهما في الريشة والآخر في إربد. ومؤخراً منحت احدى الشركات عقداً لتركيب توربين ثالث تبلغ طاقته ١٠٠ ميغاواط[١٩٨]. ويُعتزم إقامة ربطة كهربائية بين الأردن والجمهورية العربية السورية وتحسين الربطة الموجودة حالياً. ويجري النظر في اقتراح يدعو الى مد خط توصيل قوته ٤٠٠ كيلوفولط بين المحطتين الرئيسيتين في عمّان ودمشق. وسيكون هذا الخط جزءاً من مشروع الربط بين شبكات توزيع الكهرباء في خمسة بلدان، الذي ابتدأ بالربط بين الأردن ومصر عبر خليج العقبة.

وفي الكويت، عادت طاقة توليد الكهرباء وتوزيعها الى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب، بلغ مجموع إنتاجها حوالي ١٨٠٠ غيغاواط/ساعة، بينما بلغت طاقتها الإنتاجية ٧٠٠٠ ميغاواط. وفي الكويت خمس محطات ومجمعات كبرى لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، و١٣ محطة كهربائية فرعية. وتمتد خطوط التوصيل من محطات غرب الدوحة إلى الشمال، ومن جنوب الزور إلى مدينة الكويت. وقد وضعت خطط للربط بين الشبكة الوطنية وباقي بلدان مجلس التعاون الخليجي، ابتداء بالبحرين والمملكة العربية السعودية وقطر[١٩٩].

وتبلغ طاقة توليد الكهرباء في لبنان حالياً زهاء ١٤٠٠ ميغاواط، ويبلغ الإنتاج الكهربائي ٥٦٠٠٠ غيغاواط/ساعة. وتمثّل المحطات التي تعمل بالنفط والبخار ٧٠ في المائة من طاقة البلد الإنتاجية، بينما تمثّل المحطات التي تعمل بتوربينات النفط والغاز ١١ في المائة، والمحطات الكهرمائية ١٩ في المائة. ويؤمن توصيل الكهرباء باستخدام شبكة متكاملة توفر الطاقة بقوة ١٥٠ كيلوفولط و٦٦ كيلوفولط. وقد استمر انخفاض الطاقة نتيجة للأضرار التي لحقت بمحطات الطاقة الكهربائية. ويستخدم القطاع السكني ٥٠ في المائة من استهلاك الطاقة، بينما تستخدم الصناعة ٣٥ في المائة، والقطاع الثالث ١٥ في المائة.

وينظر الآن في اقتراح يتوخى تمديد الغاز إلى محطة جديدة في البقاع، بواسطة مدّ أنابيب الغاز من حمص في الجمهورية العربية السورية إلى البقاع في لبنان. ومن المقرر أن تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه المحطة ٢٠٠ ميغاواط في البداية، وأن ترتفع إلى ٣٣٠ ميغاواط في وقت لاحق. وهناك خيار ثان يتمثل في توفير الوقود لمحطة تقع في بلدة الذوق وتعمل بالغاز والبخار معاً وتبلغ طاقتها ٢٠٠ ميغاواط، على أن تُزاد هذه الطاقة الى ٣٣٠ ميغاواط. وقد عقدت مفاوضات بين البلدين بشأن التعاون في مجال إنتاج الطاقة.

---

(١٩٨) *Arab Oil & Gas*, 1 January 1996, p. 30.

(١٩٩) *Jordan Times*, 6 May 1996.

وبلغت طاقة توليد الكهرباء في عُمان ١٤٠٠ ميغاواط، بينما بلغ إنتاج الكهرباء ٥٥ ٠٠٠ غيغاواط/ساعة. وقد وضعت عُمان، كغيرها من بلدان المنطقة، خططاً للمستقبل تتضمن الربط بينها وبين الامارات العربية المتحدة في شبكة كهربائية تندرج ضمن ترابط أكبر.

وفي قطر، يتزايد استهلاك الكهرباء بسرعة وتبلغ الطاقة الجاهزة ١٤٠٠ ميغاواط، بينما يبلغ انتاج الكهرباء ٥٥٠٠ غيغاواط/ساعة. وتحتل قطر موقع الطليعة في تطوير المحطات الجديدة، إذ بدأت في تنفيذ مشروع بناء مجمع رئيسي لتوليد الطاقة وتحلية المياه في منطقة الوسيل، بعد أن طال تأجيل هذا المشروع . كما وسِّعت فيها المحطات القديمة بتركيب توربينات غازية جديدة في محطات الوجبة ورأس أبو فنطاس ودخان. وسيجري أيضاً ربط قطر بالمشروع الاقليمي للربط بين البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت، وثمة خطط لربطها بشبكة كهربائية أوسع نطاقا[٢٠٠].

ويندرج توسيع نطاق الطاقة الكهربائية في المملكة العربية السعودية بين الأولويات، نظراً إلى الزيادة السريعة في الطلب على الكهرباء. وتبلغ طاقة توليد الكهرباء في المملكة العربية السعودية ٢١ ٥٠٠ ميغاواط، بينما يبلغ إنتاج الكهرباء ٧٨ ٠٠٠ غيغاواط/ساعة. ويجري العمل على زيادة هذه الطاقة من خلال توسيع المحطات القائمة وانشاء محطات جديدة. وتؤمن شركات الكهرباء الأربع المتحدة، الموجودة في الأجزاء الشرقي والجنوبي والأوسط والغربي من البلد، بالإضافة إلى حوالي ١٤ مشروعاً ومرفقاً صغيراً في الشمال، أكثر من ٨٠ في المائة من طاقة توليد الكهرباء، أي ما مجموعه حوالي ١٧ ٦٢٦ ميغاواط، وذلك على النحو التالي: الشرق، وفيه ١٠ محطات طاقتها ٧ ٢٩٦ ميغاواط؛ والغرب، وفيه ٢٤ محطة طاقتها ٤ ٣٤٤ ميغاواط، والوسط، وفيه ١٠ محطات طاقتها ٣٧٢٣ ميغاواط؛ والجنوب، وفيه ٩ محطات طاقتها ١٢٧٨ ميغاواط؛ والشمال، وفيه ٢٤ محطة طاقتها ٩٨٥ ميغاواط. وتؤمَن النسبة المتبقية من طاقة توليد الكهرباء، أي ٣ ٤٠٠ ميغاواط، شركة تحويل المياه المالحة، التي تشرف على تشغيل محطات كبيرة لتحلية المياه على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة، وتبلغ طاقتها حوالي ٢٦٠٠ ميغاواط، والهيئة الملكية لجبيل وينبع، التي تبلغ طاقتها ٨٠٠ ميغاواط. ومن مشاريع المستقبل الهامة في المملكة العربية السعودية مشروع توسيع طاقة محطة غزالة، وطاقتها ٢٤٠٠ ميغاواط، ومشروعان آخران يشملان محطة طاقتها ١٠٠٠ ميغاواط في جنوب الشقيق ومحطة طاقتها ١٢٠٠ ميغاواط في الشعيبة[٢٠١]؛ وبالإضافة الى ذلك، هناك خطة للربط بين بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي: البحرين وقطر والكويت، لإقامة شبكة كهربائية في المنطقة، وهي شبكة يمكن توسيعها في وقت لاحق.

وبلغ مجموع إنتاج الكهرباء في الجمهورية العربية السورية حوالي ١١ ٥٠٠ غيغاواط/ساعة، بينما بلغت طاقة توليد الكهرباء ٢ ٥٠٠ ميغاواط. ورغم ازدياد هذه الطاقة خلال السنوات الأخيرة، لا يزال الطلب على الكهرباء أكبر من العرض. وتمثِّل المحطات التي تعمل بالنفط حوالي نصف مجموع المحطات القائمة، وتمثِّل النصف الآخر المحطات العاملة بالغاز والمحطات الكهرمائية. وهناك فرق كبير بين الطاقة الإسمية والطاقة التشغيلية الفعلية لهذه المحطات، ولا سيما الكهرمائية منها. ويعتزم، لتعويض النقص في طاقة توليد الكهرباء، إنشاء محطات كبيرة لزيادة الطاقة، وتنفيذ مشاريع أخرى لبناء المحطات الجديدة وتوسيعها. وقد اتخذت الجمهورية العربية السورية الإجراءات اللازمة للربط بين

---

(٢٠٠) *Arab Oil & Gas Directory 1994*, p. 330.

(٢٠١) *Middle East Economic Survey*, 26 June 1995, pp. A7 and A8.

شبكتها وشبكات توزيع الكهرباء في البلدان المجاورة لها. وهذا المشروع سيربط بين شبكات هذه البلدان وشبكات بلدان الخليج[٢٠٢]. وبالإضافة إلى ذلك، ستشارك الجمهورية العربية السورية في المرحلة الأولى من مشروع الربط بين خمسة بلدان، وذلك بالارتباط مع الأردن وتركيا ومصر، وفي المرحلة الثانية منه، بالارتباط مع العراق.

ويشكل توسيع نطاق توليد الطاقة أولوية رئيسية في الامارات العربية المتحدة، حيث بلغ مجموع طاقة توليد الكهرباء ٥٠٠٠ ميغاواط، وإنتاج الكهرباء ١٨٠٠٠ غيغاواط/ساعة. وأكبر مشروع يُنفذ في أبو ظبي حالياً هو المرحلة الثانية من مشروع مجمع الطويلة الذي تتوفر له واحدة من أكبر طاقات توليد الكهرباء في منطقة الخليج. كما يجري العمل على انشاء محطة تعمل بالتوربينات الغازية في المرفأ، وهناك محطة جديدة، طاقتها ٨٠ ميغاواط، في مدينة زايد بدأت في الانتاج. وسيجري ربط هاتين المحطتين بشبكة المنطقة الغربية التي يجري انشاؤها لتوزيع الكهرباء على المستهلكين في تلك المنطقة. وبالإضافة إلى المحطات الجديدة، يجري العمل على توسيع محطة أبوظبي ومحطة العين[٢٠٣].

وتثابر دبي على توسيع طاقة توليد الكهرباء لديها لمواكبة الطلب المحلي، وهي تعتمد على المحطات الخاصة بها، لا على شبكة الامارات العربية المتحدة التي توفر الطاقة للإمارات الشمالية. وقد ازدادت طاقة توليد الكهرباء في دبي مع توسيع محطة جبل علي، وتنفذ الآن فيها خطط للمستقبل تتضمن إنشاء محطة جديدة في العوير ومشاريع أخرى. أما فيما يتعلق بالشارقة، فأولوياتها الإنمائية الرئيسية هي توسيع نطاق توليد الكهرباء لديها[٢٠٤]. وثمة خطة أخرى للمستقبل تنطوي على الربط بين الامارات العربية المتحدة وعُمان في إطار مشروع الربط بين بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وفي اليمن، لا يرتبط حالياً بشبكة الامداد بالكهرباء إلا ٢٥ في المائة من سكان البلد. وتعمل في هذا البلد الآن ٣ محطات، وقد اعدت دراسات تتعلق بمشروع لانشاء محطة في مأرب تتراوح طاقتها بين ٨٠ و ١٠٠ ميغاواط، بغية تأمين الطاقة الكهربائية لمدينة صنعاء والمناطق المحيطة بها. وهناك مشاريع أخرى منها بناء ٣ محطات صغيرة في مختلف أنحاء البلد، تبلغ طاقتها ٣٠ ميغاواط[٢٠٥].

دال- الصور المتوقعة في الأجل القصير

سجلت المنطقة العربية -ولا سيما بلدان الخليج- أعلى معدل نمو في الطلب على الكهرباء في العالم. وتختلف معدلات إنتاج واستخدام الفرد للطاقة الكهربائية اختلافاً كبيراً ضمن المنطقة، ولكن هناك سمات مشتركة أهمها النمو السريع والمرتفع في استهلاك الكهرباء، وقلة برامج وجهود ادارة الطلب على الكهرباء. ولكن الخطط التي توضع لمستقبل المنطقة ستؤدي الى التغلب على العديد من

---

(٢٠٢) *Arab Oil and Directory 1994*, p. 418.

(٢٠٣) المرجع نفسه، ص. ٤٧٥.

(٢٠٤) المرجع نفسه، ص. ٤٨٩.

(٢٠٥) المرجع نفسه، ص. ٥٢٢.

المشاكل المشتركة، وأهمها مشكلة التكاليف وذلك من خلال الاستثمار في تحقيق الكفاءة في مجالي الكهرباء والطاقة، والربط بين شبكات توزيع الكهرباء في بلدان المنطقة.

وقد بدأت المنطقة بانشاء شبكات كهربائية في العديد من أنحائها (تتمثل في مشروع الربط بين خمسة بلدان هي الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر). وعلاوة على ذلك، ستحقق بلدان مجلس التعاون الخليجي وفراً يناهز ٧٥٢ مليون دولار عندما تربط بين شبكاتها بحيث تصبح شبكة كهربائية واحدة في إطار التكامل الاقتصادي بينها. وستؤدي إقامة الشبكة التي تربط بين بلدان مجلس التعاون الخليجي الستة إلى تخفيض تكاليف توليد الطاقة. ويتألف هذا المشروع من مرحلتين تشمل أولاهما البحرين والمملكة العربية السعودية وقطر والكويت، بينما تشمل الثانية الربط بين عُمان والامارات العربية المتحدة.

وستُربط هذه الشبكة، في نهاية الأمر، بشبكة كهربائية أوسع تربط بين معظم أعضاء جامعة الدول العربية الـ ٢٢[٢٠٦]. ومع تنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، في المستقبل القريب، سيتسنى الربط بين افريقيا وأوروبا. وتتوقف احتمالات زيادة احتياطي المنطقة من الغاز الطبيعي على احتياجات كل بلد من الطاقة وعلى حجم حقول الغاز ومواقعها. فمصر، مثلاً تمكنت من زيادة احتياطيها من الغاز في السنوات الأخيرة، ويُتوقع أن تكتشف حقولاً جديدة نتيجة لعمليات الحفر التي تقوم بها. وينتظر أن يُعلَن، في العام المقبل، عن ارتفاع تقديرات احتياطيها، فضلاً عن ان التقديرات تشير إلى أنه لا يزال هناك ١١٣٢ر٨ مليار متر مكعب يمكن التنقيب عنها. ويملك العراق احتياطيات كبيرة من الغاز، لكنه لم يبذل الا مساعي قليلة للتنقيب عنه خلال السنوات الخمس الماضية بسبب الظروف التي سادت فيه بعد حرب الخليج، وهو، على أي حال، مكشف ذاتياً بطاقته الحالية. وينوي الأردن استغلال كامل إمكانياته في هذا المجال، وقد أبرم عقوداً مع شركات أجنبية لتحقيق ذلك. واكتشفت عُمان مؤخراً حقولاً جديدة، ويرجح انها ستجري المزيد من هذه الإكتشافات في المستقبل. وشهدت قطر ارتفاعاً طفيفاً في احتياطيها، لكن أنشطة الحفر فيها لا تزال تجري في المنطقة الشمالية؛ ويُحتمل أن يكتشف فيها المزيد من الغاز. أما المملكة العربية السعودية فتنشط في جميع النواحي مستغلة إمكانياتها القائمة استغلالاً كاملاً. وتتوقع الجمهورية العربية السورية تحقيق اكتشافات جديدة في العام المقبل. وتسعى الامارات العربية المتحدة، هي أيضاً، الى استغلال إمكانياتها استغلالاً تاماً، وتضطلع بنشاط تام في كل المجالات. ومؤخراً أبرم اليمن عدة عقود تختص بمنطقتين مشهورتين بإحتياطيهما من الغاز، هما منطقة مأرب/الجوف ومنطقة جنّه.

ويتضح من الاستطلاع الشامل للمنطقة ان فيها احتياطيات من الغاز تبشر بمستقبل زاهر وتجعلها مصدراً حيوياً لتزويد العالم بالغاز في المستقبل، خاصة إذا ما استُغلت احتياطياتها بالكامل.

---

(٢٠٦) *Jordan Times*, 6 May 1996.

الفصل التاسع

التطورات الحاصلة في قطاع المياه

كان لنقص إمدادات المياه في دول الإسكوا أثر كبير على نموها وتنميتها. وبوجه الاجمال، تعزى ندرة الموارد المائية في المنطقة إلى أن معظم بلدان الإسكوا تقع في مناطق قاحلة أو شبه قاحلة تكثر فيها تقلبات هطول الأمطار وتقل المياه السطحية. وتساهم هذه التقلبات في عدم كفاية الموارد المائية في كل بلد على حدة.

وعلى مرّ السنين، حُققت في دول الإسكوا أنواع مدهشة من التكيفات مع تقلب وقصور إمدادات المياه. إلا أن النمو السكاني السريع والتنمية الاقتصادية الاجتماعية وزيادة التحضر والأنشطة الصناعية والزراعية فرضت، في فترة أقرب عهداً، ضغوطا كبيرة على الموارد المائية، خصوصا في بلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن. والعديد من بلدان الإسكوا يواجه الآن تحدي تلبية الطلب المتزايد على المياه في جميع القطاعات. وفي حين يملك بعض البلدان إمدادات كافية من المياه لتلبية الاحتياجات في الأجل القصير، لا يملك بعضها الآخر الا مصادر محدودة للمياه وإمكانيات قليلة لايجاد إمدادات إضافية منها دون الاعتماد بشدة على استخراج المياه الجوفية واستخدام مصادر غير تقليدية تتطلب استثمارات مالية وفنية كبيرة. ويزيد من تعقد وضع المياه ان كميات كبيرة من المياه السطحية والجوفية تستمد من أنهار وطبقات مائية صخرية بعضها مشترك بين البلدان داخل المنطقة وخارجها.

وقد أدى تكثيف استخدام الموارد المائية السطحية والجوفية لتلبية الطلب المتزايد على المياه إلى الإمعان في استغلال الموارد المائية بما يتجاوز قدرتها الطبيعية على التجدد والى تدهور نوعية المياه. واضطر ذلك بعض بلدان الإسكوا إلى الاستثمار في بناء هياكل هيدرولية لتخزين وتنظيم تدفق المياه وفي إنشاء نظم لنقل المياه وإعادة استخدامها. وجب على بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تبني منشآت لتحلية المياه بهدف تلبية الطلب المتزايد على المياه في القطاع المنزلي. وأفضى الغلو في استخدام المياه في بعض بلدان الاسكوا إلى ظهور حالات نقص في المياه. ولا تنحصر عواقب زيادة الطلب على المياه بأنها تلقي أعباء كبيرة على الموارد المائية، ولا سيما أسهلها منالا، بل ينجم عنها أيضا تفاقم جديد تماما للمشاغل البيئية والتكنولوجية، مع ما يتصل بها من تكاليف التطوير.

وهناك عدد من العوامل يمكن الاستناد إليها لإيجاد حلول لنقص المياه، من بينها توفر معلومات دقيقة عن الموارد المائية في المنطقة؛ ووضع تقييم موثوق للموارد المائية اللازمة في جميع القطاعات؛ وتعزيز الترتيبات المؤسسية وبناء القدرات المؤسسية؛ وتطبيق نُهج متكاملة لتنمية الموارد المائية وإدارتها. وللتعاون الإقليمي أهمية خاصة فيما يتعلق بالموارد المائية المشتركة بين البلدان، داخل بلدان الإسكوا وخارجها على السواء. وينبغي تنفيذ الحلول على المستويين القطري والإقليمي مع مراعاة الظروف الاجتماعية-الاقتصادية واحتياجات التنمية في كل بلد.

ألف- نظرة عامة على حالة المياه

١- الموارد المائية

يبين استعراض أجري بشأن الموارد المائية المتوافرة أنها تختلف كثيراً بين بلد وآخر في منطقة الإسكوا، حسب الظروف الفيزيوغرافية والهيدروجيولوجية. وبين بلدان اللجنة، تملك مصر والعراق

والجمهورية العربية السورية ولبنان مصادر مأمونة نسبياً من المياه السطحية في شكل أنهار وينابيع كبيرة. وتقع منابع الأنهار التي تتدفق مياهها في هذه البلدان داخل حدودها الوطنية وخارجها. وبالإضافة إلى المياه السطحية المتوافرة، تُكمِّل إمدادات المياه باستخراج الماء من احتياطيات المياه الجوفية في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان ومصر. ويواجه الأردن حالات عجز في المياه، كما إن الضفة الغربية وقطاع غزة ليس لديهما، لتلبية احتياجاتهما من مصادر المياه السطحية والمياه الجوفية المتجددة، إلا مصادر محدودة. وكثيراً ما تتجدد الاحتياطيات الوفيرة نسبيا من المياه السطحية والمياه الجوفية خلال الأمطار، والتدفق المستمر لمياه الأنهار، والفيضانات. فالنيل في مصر، والفرات ودجلة في العراق والجمهورية العربية السورية، والعاصي في لبنان والجمهورية العربية السورية، والليطاني في لبنان، والجزء الأخير من نهر الأردن في الأردن، تمثل مصادر رئيسية للمياه تستخدم لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية لهذه البلدان. وخلافا لذلك، تتسم بلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن ببيئة صحراوية قاسية خالية من الأنهار والبحيرات، وبأن الموارد المائية المتوافرة هي عبارة عن كميات محدودة من المجاري التي تولدها الفيضانات العابرة والمياه الجوفية في الطبقات المائية الغرينية واحتياطيات المياه الجوفية الواسعة في التكوينات الرسوبية العميقة. كما يعتمد بعض هذه البلدان على مصادر مائية غير تقليدية مثل تحلية مياه البحر والمياه القليلة الملوحة، وعلى استخدام محدود للمياه العادمة بعد تصفيتها.

وتبلغ حصة مصر من مياه النيل، حسب التقديرات، ٥ر٥٦ مليار متر مكعب في السنة، بينما تبلغ مخصصات الجمهورية العربية السورية والعراق من مياه نهري الفرات ودجلة ٨ر٢٦ مليار متر مكعب للأولى و٩ر٧٦ مليار متر مكعب للثاني(٢٠٧)(٢٠٨)(٢٠٩). ويقدر تدفق المياه السطحية في لبنان بـ ٥ر٢ مليار متر مكعب(٢١٠)، بينما يقدر في الأردن بـ ٨٧٥ر٠ مليار متر مكعب(٢١١). والمشكلة الرئيسية المرتبطة بإدارة المياه السطحية هي أن الأنهار عابرة للحدود ومشتركة بين بلدان أعضاء في الإسكوا وأخرى غير أعضاء فيها. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك نهرا النيل والفرات اللذان ينبعان خارج منطقة الإسكوا. فعدم وجود اتفاقات رسمية لتشاطر تدفق مياه نهري دجلة والفرات يحدث أوجه نقص خطيرة من حيث كفاءة استخدام المياه. وقد أنشئ عدد كبير من السدود على هذه الأنهار لتنظيم تدفق المياه. والمياه المخزونة خلف السدود هي المصدر الرئيسي للمياه المستخدمة للأغراض المنزلية

---

(٢٠٧) Kamal Saad, "Implications of Agenda 21 for integrated water management in the ESCWA Region". ورقة قدمت إلى اجتماع خبراء الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ في إدارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا، الذي عقد خلال الفترة ٢-٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ في عمّان.

(٢٠٨) "Towards Agenda 21 - chapter 18: Egyptian policy for implementation; country paper Arab Republic of Egypt" ورقة قدمت إلى اجتماع خبراء الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ في إدارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا.

(٢٠٩) ESCWA, Water Resources Database in the ESCWA Region, 1992.

(٢١٠) الورقة القطرية، الجمهورية اللبنانية. اجتماع خبراء حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ في ادارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا.

(٢١١) "Country paper: the Hashemite Kingdom of Jordan" ورقة قدمت إلى اجتماع خبراء الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ في إدارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا.

والري والأغراض الصناعية في مصر والعراق والجمهورية العربية السورية، والى درجة محدودة في الأردن ولبنان.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن، ذات البيئة القاحلة للغاية، تتكون المياه السطحية من المجاري التي تولدها الفيضانات العابرة. ويقدر متوسط كميات المياه الناتجة من الفيضانات سنويا بـ ٣ر٥ مليار متر مكعب[٢١٢][٢١٣]. ولكن هذه المجاري المائية تشكل، بسبب تقطّعها، مصدراً لا يمكن الاعتماد عليه. ويقدر المتوسط السنوي الإجمالي للمياه في المملكة العربية السعودية واليمن بـ ٢ر٢ مليار و ١ر٢ مليار متر مكعب، على التوالي. كما قدرت كميات المياه السطحية المتوافرة في عُمان والإمارات العربية المتحدة بـ ٩٢ر٠ و ١٢ر٠ مليار متر مكعب، على التوالي. أما بقية بلدان مجلس التعاون الخليجي فكميات المياه السطحية فيها لا تستحق الذكر.

ويوجه استخدام هذه المجاري السطحية، عموما، إلى الري الحوضي التقليدي، خصوصا في المنطقة الجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية ومعظم أنحاء اليمن. ويشكل تدفق مياه الفيضانات، المنظم وغير المنظم، المصدر الرئيسي لإعادة ملء مصادر المياه الجوفية في الطبقات الغرينية القريبة من سطح الأرض. وقد أنشئ خلال العقدين الماضيين أكثر من ٣٠٠ سد صغير، معظمها في المملكة العربية السعودية، للحماية من الفيضانات وإعادة ملء طبقات المياه الجوفية. وتتجاوز قدرة تخزين هذه السدود، مجتمعة، ٥ر٠ مليار متر مكعب. وهناك ٥٢ سداً بُنيت أو يجري بناؤها، للغرض نفسه، في عمان و الإمارات العربية المتحدة واليمن.

وتتكون المياه الجوفية في منطقة الإسكوا من مياه مخزونة في طبقات مائية قريبة من سطح الأرض وأخرى عميقة. وتسود الطبقات المائية الكربوناتية في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، بينما تسود طبقات الأحجار الرملية في شمال مصر وجنوب العراق. وتحتوي رواسب الوديان القليلة المياه الموجودة في السهول الساحلية والأحواض الداخلية، وهي رواسب تعود إلى الحقبة الجيولوجية الرابعة، وكذلك رسوبات السهول التي تغمرها مياه الأنهار، على مياه جوفية ذات نوعية جيدة كثيرا ما يجددها التدفق المستمر للأنهار. وتحتوي الطبقات المائية القريبة من سطح الأرض في دلتا النيل وفي الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية والعراق ولبنان على احتياطيات من المياه الجوفية تكفي لتلبية جزء من احتياجات كل منها. كما تضم المنطقة طبقات مائية كبيرة توجد فيها احتياطيات هامة من المياه الجوفية التي تختلف درجة ملوحتها. غير أن نوعية المياه من حيث ملوحتها، وشدة عمق مصادرها، هما العاملان اللذان يحددان كيفية استخدامها.

وتمثل احتياطيات المياه الجوفية في الطبقات الغرينية القريبة من سطح الأرض أيضا أحد المصادر الرئيسية في العديد من بلدان شبه الجزيرة العربية. فالرواسب الغرينية الموجودة على طول مجاري الأودية الكبرى، والسهول التي ترويها الفيضانات في أحواض الصرف تشكل نظام المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض في الإمارات العربية المتحدة وعُمان والكويت والمملكة العربية السعودية

---

(٢١٢) جان خوري، "الموارد المائية في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية"، ورقة مقدمة الى ندوة مصادر المياه واستخداماتها في الوطن العربي، الكويت، ١٩٨٦.

(٢١٣) M.J. Abdulrazzak, "Water supplies versus demand in countries of the Arabian Peninsula", *Journal of Water Resources Planning and Management*, May/June 1995.

واليمن. والمياه الجوفية الموجودة في الطبقات القريبة من سطح الأرض هي المصدر الوحيد المتجدد للمياه في هذه البلدان.

ومن المصادر الأساسية الأخرى للمياه في البحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية: المياه الجوفية غير المتجددة المخزونة في الطبقات الرسوبية العميقة. فهذه الطبقات تخزن كميات ضخمة من المياه الجوفية التي مرت عليها آلاف السنين. وأكبر هذه الطبقات المائية هي الساق وتبوك والوجيد والمنجور - درمة والوسيع - البياض والدمام وأم الرضمة والنيوجين. وتمتد هذه الطبقات على ثلثي المملكة العربية السعودية، وينتشر بعضها إلى الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت واليمن، وكذلك إلى الأردن و الجمهورية العربية السورية والعراق.

والكميات الكبيرة من المياه الجوفية المخزونة في الطبقات المائية العميقة هي مصدر يمكن الاعتماد عليه لأغراض الري وتلبية الاحتياجات المنزلية بدرجة محدودة في المنطقتين الوسطى والشمالية بالمملكة العربية السعودية، وبدرجة أقل في البلدان الأخرى لشبه الجزيرة العربية. وعلى الرغم من أن مياه الطبقات العميقة موجودة بكميات كبيرة، فان نوعيتها تختلف كثيرا ولا تناسب الاستهلاك المنزلي إلا في مجالات قلّة. وتتراوح درجة الأملاح الذائبة، بمجموعها، بين ٤٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ جزء في المليون. والطبقات الوحيدة التي توجد فيها مياه ذات نوعية جيدة هي الساق وتبوك والوجيد والدمام. وبالرغم من أن قدرة الخزن المقدرة للطبقات العميقة كبيرة جدا بالمقارنة مع معدل استخراج المياه سنويا، فان هناك، في بعض المواقع، قيودا، تتصل بالدرجة المسموح بها لانخفاض الضغط الارتوازي وكذلك بأعمال الحفر والضخ .

وتستخدم مصادر المياه غير التقليدية كمكمل للمصادر الطبيعية بهدف تلبية الاحتياجات من المياه في العديد من بلدان الإسكوا. وقد أصبحت تحلية المياه القليلة الملوحة، ومياه البحر أيضا، بديلا يمكن استخدامه لتلبية الطلب المتزايد على المياه. وتعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى حد بعيد على تحلية المياه للمساعدة في تلبية الطلب على المياه للأغراض المنزلية، وقد تزايد اعتمادها على تحلية المياه لتلبية احتياجاتها منها خلال العشرين سنة الماضية. بل ان هذه البلدان أصبحت، بحكم الضرورة، رائدة عالميا في مجال تحلية مياه البحر والمياه القليلة الملوحة لأغراض الاستهلاك المنزلي. وفي معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، دفع ارتفاع ملوحة المياه الجوفية بهذه البلدان إلى الاعتماد على مياه البحر المحلاة. وبلغ إنتاج المياه المحلاة في منشآت عديدة لتحلية المياه في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعُمان والكويت واليمن، ٧ر١ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٥ مقابل إنتاج عالمي بلغ ٧ر٥ مليارات متر مكعب. ويجري إنتاج المياه المحلاة في الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر، أساسا، من خلال القطاع الخاص، ولكن بكميات محدودة قياسا بها في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث تحلية المياه أكثر شيوعا نسبيا. وتشمل هذه القدرات جميع منشآت تحلية المياه، وتتضمن وحدات عديدة يملكها القطاع الخاص لأغراض صناعية أو غيرها. وتعتمد الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت على منشآت كبيرة قادرة على إنتاج كميات كبيرة من المياه. وتوجد منشآت صغيرة يقدر إنتاجها بـ ٣٣ مليار متر مكعب في الأردن و الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر.

وتواجه مرافق معالجة المياه العادمة في الكثير من بلدان الإسكوا صعوبات في معالجة الكميات المتزايدة باستمرار من المياه العادمة الناتجة من زيادة استهلاك المياه والتحضر. وتسبب المياه العادمة الآتية من المراكز الحضرية الكبرى تلوث الطبقات الغرينية القريبة من سطح الأرض وكذلك تلوث

السواحل وارتفاع منسوب المياه الجوفية في المناطق الحضرية. فالتركيز، يجري، ببساطة، على التخلص من المياه العادمة بدلا من معالجتها واستخدامها من جديد، وذلك بسبب الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة التي تحتاجها نظم معالجة المياه. ثم ان التخطيط للاستخدام التام لمياه الصرف المعالجة لايزال في مراحله الأولى، وقدرة معالجة المياه في المنطقة لا تتجاوز ٤٠ في المائة من المياه العادمة المنزلية. غير أن إعادة استخدام المياه العادمة منقاة تمارس بدرجات متفاوتة في تزيين المدن والري. ويقدر مجموع كميات المياه العادمة ومياه الصرف التي يعاد استخدامها بعد تنقيتها بـ ٥ر٥ مليارات متر مكعب، وهذا اقل بكثير من الكميات المعالجة وغير المعالجة التي يوفرها عادة الاستهلاك المنزلي للمياه. وتقدر كميات مياه المجاري التي يعاد استخدامها حاليا بـ ٦٠ مليون متر مكعب في مصر و٥٢ مليون متر مكعب في الأردن و ٥٠ مليون متر مكعب في الجمهورية العربية السورية. وتستخدم قرابة ٤ر٨ مليارات متر مكعب من مياه الصرف لأغراض الري في مصر. ويتراوح استخدام المياه العادمة بين ٢١٧ مليون متر مكعب في المملكة العربية السعودية و ١ر٩ ملايين متر مكعب في اليمن (انظر الجدول ٩٠). وتتراوح نسب إعادة استخدام المياه لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية بين ٧ر٢٧ و ٣٠ في المائة. وفي المنطقة ككل، تلبي المياه العادمة المنقاة جزءاً صغيرا من الطلب على المياه. وترد في الجدول ٩٠ تقديرات الموارد المائية استنادا إلى الأبحاث الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية التي أجريت في منطقة الإسكوا.

وقد تحسنت نوعية مياه الشرب والمرافق الصحية في معظم بلدان الإسكوا خلال السنوات العشر الأخيرة، باستثناء العراق ولبنان واليمن. وأحرز تقدم في تحقيق الأهداف المقررة لمعظم المناطق الحضرية؛ ولكن الخدمات مازالت غير كافية في المجتمعات الريفية في منطقة الإسكوا من حيث مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية وسهولة الحصول عليها. وقد ألحقت الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق ضرراً جسيماً بإمدادات المياه والمرافق الصحية. كما أن توافر مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية يمثل مشكلة كبيرة في قطاع غزة. وسبّب النزاع في اليمن آثارا ضارة على إمدادات المياه والمرافق الصحية. وما يعقد هذا الوضع هو أن من المتوقّع أن تزداد نسبة التحضّر إلى ٧٥ في المائة تقريبا بحلول عام ٢٠٢٥، مما سيفرض المزيد من الضغوط على إمدادات المياه والمرافق الصحية.

٢- الطلب على المياه

تشهد معظم بلدان الإسكوا اختلالات بين الطلب المتزايد على المياه والموارد المائية المحدودة الموجودة. وخلال العقد الماضي، ارتفع الطلب على المياه ارتفاعاً مذهلاً في جميع القطاعات نتيجة لازدياد معدل النمو السكاني وارتفاع مستوى المعيشة، ونتيجة لجهود تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأغذية والتنمية الصناعية. والزراعة هي حالياً المستهلك الأول للمياه. ويختلف الطلب على المياه في المجال الصناعي بين بلدان المنطقة، ولكنه يعادل، تقريباً، احتياجات المياه للأغراض المنزلية.

وتلبّى معظم الاحتياجات من المياه في جميع القطاعات في مصر والعراق من تدفّق مياه الأنهار، في حين أن الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة تستخدم، لتلبية احتياجاتها، المياه الجوفية والمياه السطحية. وتؤمن مياه الصرف والمياه العادمة المنقاة جزئياً احتياجات الري في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر.

الجدول ٩٠- الموارد المائية في منطقة الإسكوا، ١٩٩٥
(بملايين الأمتار المكعبة)

البلد/المنطقة	السكان (بالملايين)[أ] ١٩٩٤	الموارد المائية التقليدية			الموارد المائية غير التقليدية			المجموع
		المياه السطحية[ب]	المياه الجوفية[ج]	المجموع الفرعي	تحلية المياه	إعادة استخدام مياه المجاري	المجموع الفرعي	
الأردن	٤ر٠٥٧	٦٦٠	٢٧٥	٩٣٥	٢ر٥	٥٢	٥٤ر٥	٩٨٩ر٥٠
الإمارات العربية المتحدة	٢ر١٥	١٢٥	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ١٢٥	٣٨٥	١١٠	٤٩٥	٢٠ ٦٢٠ر٠٠
البحرين	٠ر٥٥	٠ر٢	٩٠	٩٠ر٢	٧٥	٩ر٥	٨٤ر٥	١٧٤ر٧٠
المملكة العربية السعودية	١٨ر١٨	٢ ٢٣٠	٨٤ ٠٠٠	٨٦ ٢٣٠	٧٩٥	٢١٧	١ ٠١٢	٨٧ ٢٤٢ر٠٠
الجمهورية العربية السورية	١٣ر٧٣٣	٢٢ ٦٨٨	٣ ٠٠٠	٢٥ ٦٨٨	٢	٥٠	٥٢	٢٥ ٧٤٠ر٠٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	٢ر٢٣٨	٣٠	١٥٠	١٨٠	غير متوافر	غير متوافر	غير متوافر	١٨٠ر٠٠
العراق	١٩ر٠٩٢	٧٦ ٨٨٠	١ ٥٠٠	٧٨ ٣٨٠	٧ر٤	غير متوافر	٧ر٤	٧٨ ٣٨٧ر٤٠
عُمان	٢ر٠٤٩	٩١٨	١٠ ٥٠٠	١١ ٤١٨	٣٢	٢٥	٥٧	١١ ٤٧٥ر٠٠
قطر	٠ر٥٣٢	١ر٣٥	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠١ر٣٥	٩٢	٢٥	١١٧	٢ ٦١٨ر٣٥
الكويت	١ر٦٢	٠ر١	١٨٢	١٨٢ر١	٢٤٠	٨٣	٣٢٣	٥٠٥ر١٠
لبنان	٣ر٤٨١	٢ ٥٠٠	١٢ ٠٠٠	١٤ ٥٠٠	١ر٧	غير متوافر	١ر٧	١٤ ٥٠١ر٧٠
مصر	٦٣ر١٠١	٥٥ ٥٠٠	٦٥٠	٥٦ ١٥٠	١٩	٤ ٩٠٠	٤ ٩١٩	٦١ ٠٦٩ر٠٠
اليمن	١٣ر٤٦٨	٢ ٠٠٠	١٣ ٥٠٠	١٥ ٥٠٠	٩	١ر٩	١ر١٨	١٥ ٥١٨ر١٠
المجموع	١٤٣ر٢٥١	١٦٣ ٥٣٢ر٦٥	١٤٨ ٣٤٧	٣١١ ٨٧٩ر٧	١ ٦٦٠ر٦	٥ ٤٨٠ر٦	٧ ١٤١ر٢	٣١٩ ٠٢٠ر٨٥

المصدر: بيانات جمعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا من الورقات القطرية ومن مصادر دولية، ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

(أ) كشوفات البيانات الديمغرافية وما يتصل بها من بيانات اقتصادية واجتماعية لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام ١٩٩٤، العدد ٨، ١٩٩٥؛

(ب) سيقل تدفّق مياه دجلة والفرات بسبب استخراج المياه في تركيا؛

(ج) مياه جوفية في طبقات مائية قريبة من سطح الأرض ذات نوعية متدهورة.

وتؤمن المياه اللازمة للأغراض المنزلية والصناعية في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي بواسطة تحلية المياه وبواسطة كميات محدودة من المياه الجوفية التي تستمد من الطبقات القريبة من سطح الأرض والعميقة. وتعتمد اليمن على موارد المياه الجوفية فقط لتلبية احتياجات كل القطاعات. وفي جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن، تؤمن المياه اللازمة للأغراض الزراعية باستخراج المياه من الطبقات الغرينية القريبة من سطح الأرض والموجودة على الشريط الساحلي وفي الأحواض الداخلية، ومن الطبقات العميقة الحاملة للمياه التي تغطي معظم شبه الجزيرة العربية. وفي المملكة العربية السعودية، أدى التوسع السريع للأنشطة الزراعية خلال العقدين الماضيين الى زيادات كبيرة في الطلب على المياه، مما أفضى بدوره الى استخراج كميات كبيرة من الطبقات العميقة. وزاد الطلب على المياه للأغراض الزراعية بصورة حادة في الامارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر، حيث تستخرج المياه من الاحتياطيات الجوفية. وهذا التطور الزراعي هو نتيجة مباشرة لسياسات الحكومة التي تشجع على الاكتفاء الذاتي في انتاج الأغذية. وقد أتاحت الحوافز والاعانات التي تمنحها الحكومة زراعة مناطق واسعة، فأوقع ذلك ضغوطاً كبيرة على الموارد المائية الجوفية المتوافرة.

وقد بلغ مجموع الطلب على المياه للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية في منطقة الإسكوا ١٣٩ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٠ (الجدول ٩١)، وكان أكبر المستهلكين مصر والعراق والجمهورية العربية السورية. ومن المتوقع أن تبلغ الاحتياجات ١٧٩ر٤ مليار متر مكعب بحلول نهاية القرن و٢٤٤ر٢ مليار متر مكعب بحلول عام ٢٠٢٥، كما هو مبيَّن في الجدول ٩١. وتستهلك الزراعة معظم المياه، ويليها القطاع الصناعي.

ويستخدم أكبر جزء من المياه لتلبية احتياجات القطاع الزراعي في منطقة الإسكوا ككل، وقد قُدِّر الطلب على المياه بـ ١١٧ر٨ مليار متر مكعب في عام ١٩٩٠، مع طلب اجمالي يبلغ ٩٨ر٢ مليار متر مكعب بالنسبة الى مجموعة البلدان/المناطق التي تضم الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة والعراق ولبنان ومصر، و ١٩ر٦ مليار متر مكعب لمجموعة البلدان التي تضم الامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعُمان وقطر والكويت واليمن. وفي عام ١٩٩٠، تراوحت نسبة الطلب الزراعي بين ٦٢ و ٩٠ في المائة من مجموع الطلب على المياه في شمال منطقة الإسكوا، بينما تراوحت هذه النسبة في الجنوب بين ٢١ و ٩٣ في المائة، حسبما هو مبيَّن في الجدول ٩٢. ومن المتوقع أن يبلغ الطلب على المياه في القطاع الزراعي في منطقة الإسكوا ١٥٠ر٤ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٠ و ١٨٧ر٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٥، حسبما يتضح من الجدول ٩١.

كما ساهمت الأنشطة الصناعية التي تبذل في معظم الدول الأعضاء في الإسكوا في زيادة الاحتياجات الاجمالية من المياه، ولو ان هذه الزيادة لم تبلغ ما بلغته في القطاع الزراعي. فقد بلغ الطلب على المياه للأغراض الصناعية ١٠ر٥ مليارات متر مكعب في عام ١٩٩٠ في الأردن والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة والعراق ومصر و ٠ر٣ مليار متر مكعب فقط في بلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن. وتراوحت نسبة الطلب على المياه للأغراض الصناعية بين ٠ر٤ و ١١ر٣ في المائة، وسجلت النسب الصغرى في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن البلدان التي لديها هياكل راسخة نسبيا: الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر. أما في المنطقة الجنوبية فإن المنشآت الصناعية ما زالت محدودة بعض الشيء. ومن المتوقع أن يبلغ الطلب على المياه في المجال الصناعي ١٤ر٦ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٠ و ٢٥ر٦ مليار متر مكعب في عام ٢٠٢٥، وأن يصل الطلب الى مستواه الأعلى في الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر.

وهيكل الانتاج الصناعي في معظم دولِ الإسكوا موجّه نحو السلع الاستهلاكية وتكرير النفط. وتعتمد صناعات كثيرة في المنطقة، وخصوصاً في الأردن والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية والعراق ومصر، على المواد الخام المستمدة من المنتجات الزراعية. وغالبية الأنشطة الصناعية محصورة في المناطق القريبة من المراكز الحضرية الكبرى، وهي، لذلك، مضطرة الى التنافس مع القطاع المنزلي لتلبية احتياجاتها من المياه. وفي المناطق الحضرية التي تتركز فيها الأنشطة الصناعية، يمثل تأمين المياه اللازمة للأغراض الصناعية أكبر استهلاك للمياه مقارنة بالاحتياجات المنزلية. وفي معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، يُعتبر تطوير حقول النفط والصناعات البتروكيميائية من المجالات الكثيفة الاستخدام للمياه. وتستخدم الصناعات في مصر والعراق المياه السطحية المستمدة من الأنهار الكبرى في حين أن بقية بلدان الإسكوا تعتمد على المياه الجوفية، مكملة اياها بالمياه السطحية والمياه المحلاة وبقدرٍ محدود من المياه المعالجة.

ولا تمثل الاحتياجات من المياه للأغراض المنزليةٍ إلا جزءاً صغيراً ضمن مجموع الاحتياجات من المياه في بلدان الإسكوا. ففي عام ١٩٩٠، قُدرت الاحتياجات من المياه للأغراض المنزلية بـ ٥ر١٠ مليارات متر مكعب، ومن المتوقع أن تبلغ ٤ر١٤ مليار متر مكعب في عام ٢٠٠٠ و ١ر٣١ مليارٍ متر مكعب في عام ٢٠٢٥، نتيجة لازدياد معدل النمو السكاني وارتفاع مستويات المعيشة. وقد قُدر الطلب على المياه للأغراض المنزلية بـ ٧ر٨ مليارات متر مكعب للبلدان الكثيرة السكان التي منها الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر والمملكة العربية السعودية والتي يمثل ما تطلبه من مياه ٧ر٤ الى ٣ر٩ في المائة من مجموع الطلب. ومقابل ذلك، قُدر الطلب على المياه للأغراض المنزلية في بقية البلدان بـ ٨ر١ مليار متر مكعب، أي ٨ر٥ الى ٧٧ في المائة من مجموع الطلب على المياه، حسبما هو مبيّن في الجدولين ٩١ و ٩٢.

واستناداً الى الاتجاهات الحالية والتوقعات، ترد في الجدول ٩١ بيانات الطلب على المياه في كل بلدٍ على حدة. ومن المتوقع أن يستفحل نقص المياه نتيجة لزيادة الطلب ومحدودية المصادر المتجددة في معظم بلدان الإسكوا. فالموارد المائية الحالية، ومنها، مثلاً، المياه السطحية الدائمة الجريان والمياه الجوفية المتجددة والمياه المحلاة والمياه العادمة المنقاة، غير كافية لتلبية الطلب المتوقع على المياه. ولذلك، وبهدف تعويض الاختلال بين العرض من المياه والطلب المتوقع عليها، قد يلزم استخراج المياه الجوفية، خصوصاً من الطبقات المائية العميقة، لتلبية الطلبات على المياه في القطاع الزراعي وغيره من القطاعات. كما أن الزيادات المتوقعة في طلب المياه للأغراض المنزلية والصناعية خلال السنوات الثلاثين القادمة قد تستوجب بناء منشآت إضافية لتحلية المياه ومعالجتها لانتاج المياه ومعالجةِ مياه المجاري في معظم بلدان المنطقة، ولاسيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، إلاّ إذا نُفذت نُهُج متكاملة لإدارة المياه تشمل تدابير المحافظة على المياه ووضع خطط فعّالة لإدارتها، والا اذا استخدمت المياه الجوفية الجيدة النوعية للأغراض المنزلية والصناعية فقط.

وإذا استمرت أنماط الاستهلاك المنزلي على ما هي عليه، فستُضطر معظم بلدان منطقة الإسكوا الى تخصيص موارد مالية لانشاء هياكل هيدرولية وشبكات توزيع، ولبناء منشآت جديدة لتحلية المياه ومرافق دعم ذات قدرات يمكن ان تلبي الطلب المتزايد. كما ستدعو الحاجة الى بناء عدد كبير من المنشآت لمعالجة ما ينتج من مياه عادمة. وقد يؤدي هذا الاستثمار الكبير الى ضغوط اقتصادية كثيرة، ولاسيما في البلدان ذات الموارد المالية المحدودة. إلا أن حسن التخطيط والادارة والتنمية المتكاملتين للموارد المالية، بالاضافة الى عدالة توزيع مصادر المياه المشتركة بواسطة اتفاقات منصفة، ستساهم

الجدول ٩١- الطلب على المياه ماضياً ومستقبلاً في منطقة الإسكوا، ١٩٩٠، ٢٠٠٠، ٢٠٢٥
(بملايين الأمتار المكعبة)

البلد/المنطقة	١٩٩٠			٢٠٠٠			٢٠٢٥			الطلب الاجمالي		
	أغراض منزلية	زراعة	صناعة	أغراض منزلية	زراعة	صناعة	أغراض منزلية	زراعة	صناعة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٢٥
الأردن	١٩٠	٦٥٠	٤٣	٣٤٠	١ ٠٩٠	٧٨	٧٥٠	١ ٠٩٠	١٧٥	٨٨٣	١ ٥٠٨	٢ ٠١٥
الإمارات العربية المتحدة	٥١٣	٩٥٠	٢٧	٧٥٠	١ ٤٠٠	٣٠	١ ١٠٠	٢ ٠٥٠	٥٠	١ ٤٩٠	٢ ١٨٠	٣ ٢٠٠
البحرين	٨٦	١٢٠	١٧	١٦٩	١٢٤	٢٦	٢٣٠	٢٧١	٧٣	٢٢٣	٣١٩	٥٧٤
المملكة العربية السعودية	١ ٥٠٨	١٤ ٦٠٠	١٩٢	٢ ٣٥٠	١٥ ٠٠٠	٤١٥	٦ ٤٥٠	١٦ ٣٠٠	١ ٤٥٠	١٦ ٣٠٠	١٧ ٧٦٥	٢٤ ٢٠٠
الجمهورية العربية السورية	٦٥٠	٦ ٩٣٠	١٤٦	١ ٢٧٧	١٤ ٨٢٠	٤٨٠	٣ ١٤٥	٢٥ ٠٠٠	١ ٢٩٧	٧ ٧٢٦	١٦ ٥٧٧	٢٩ ٤٤٢
الضفة الغربية وقطاع غزة	٧٨	١٤٠	٧	٢٦٣	٢١٧	١٨	٧٨٧	٤١٥	٦١	٢٢٥	٤٩٨	١ ٢٦٣
العراق	٣ ٨٠٠	٤٠ ٠٠٠	٥ ٦٠٠	٤ ٦٠٠	٥٢ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	١٠ ٥٠٠	٦٦ ٠٠٠	١٠ ٥٠٠	٤٩ ٤٠٠	٦٣ ٦٠٠	٨٧ ٠٠٠
عُمـــان	٨١	١ ١٥٠	٥	١٧٠	١ ٢٧٠	٨٥	٦٣٠	١ ٥٠٠	٣٥٠	١ ٢٣٦	١ ٥٢٥	٢ ٤٨٠
قطـــر	٧٦	١٠٩	٩	٩٠	١٨٥	١٥	٢٣٠	٢٠٥	٥٠	١٩٤	٢٩٠	٤٨٥
الكويت	٢٩٥	٨٠	٨	٣٧٥	١١٠	١٠٥	٦٧٠	١٤٠	١٦٠	٣٨٣	٥٩٠	٩٧٠
لبنـــان	٣١٠	٧٥٠	٦٠	٥٥٠	١ ٢٠٠	١٥٠	١ ١٠٠	١ ٦٠٠	٤٥٠	١ ١٢٠	١ ٩٠٠	٣ ١٥٠
مصـــر	٢ ٧٠٠	٤٩ ٧٠٠	٤ ٦٠٠	٣ ١٠٠	٥٩ ٩٠٠	٦ ١٠٠	٤ ٧٠٠	٦٩ ١٠٠	١٠ ٩٠٠	٥٧ ٠٠٠	٦٩ ١٠٠	٨٤ ٧٠٠
اليمـــن	١٦٨	٢ ٧٠٠	٣١	٣٦٠	٣ ١٠٠	٦٠	٨٤٠	٣ ٨٠٠	١٣٧	٢ ٨٩٩	٣ ٥٢٠	٤ ٧٧٧
المجموع	١٠ ٤٥٥	١١٧ ٨٧٩	١٠ ٧٤٥	١٤ ٣٩٤	١٥٠ ٤١٦	١٤ ٥٦٢	٣١ ١٣٢	١٨٧ ٤٧١	٢٥ ٦٥٣	١٣٩ ٠٧٩	١٧٩ ٣٧٢	٢٤٤ ٢٥٦

المصدر: بيانات جمعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا من الورقات القطرية ومن مصادر دولية، ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

ملاحظة: علامة (..) = غير متوافر.

كثيراً في التخفيف من نقص المياه. وقد اتخذ العديد من بلدان المنطقة خطوات لتنفيذ برامج لإدارة المياه تتضمن اجراءات تخطيط وحفظ ملائمة، بغية العمل على تخفيض استهلاك المياه وتوزيع الموارد المائية على النحو الأمثل.

الجدول ٩٢- نسبة الطلب على المياه، حسب القطاعات، الى الطلب الاجمالي على المياه في منطقة الإسكوا، ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ و ٢٠٢٥ (نسبة مئوية)

البلد/المنطقة	١٩٩٠			٢٠٠٠			٢٠٢٥		
	أغراض منزلية	زراعة	صناعة	أغراض منزلية	زراعة	صناعة	أغراض منزلية	زراعة	صناعة
الأردن	٥ر٢١	٦ر٧٣	٩ر٤	٥ر٢٢	٣ر٧٢	٥ر٢	٢ر٣٧	١ر٥٤	٧ر٨
البحرين	٦ر٣٨	٨ر٥٣	٦ر٧	٠ر٥٣	٩ر٣٨	٢ر٨	١ر٤٠	٢ر٤٧	٧ر١٢
الإمارات العربية المتحدة	٤ر٣٤	٨ر٦٣	٨ر١	٤ر٣٤	٢ر٦٤	٤ر١	٤ر٣٤	١ر٦٤	٦ر١
المملكة العربية السعودية	٣ر٩	٦ر٨٩	٢ر١	٢ر١٣	٤ر٨٤	٤ر٢	٧ر٢٦	٤ر٦٧	٠ر٦
الجمهورية العربية السورية	٤ر٨	٧ر٨٩	٩ر١	٧ر٧	٤ر٨٩	٩ر٢	٧ر١٠	٩ر٨٤	٤ر٤
الضفة الغربية وقطاع غزة	٧ر٣٤	٢ر٦٢	٣ر١	٨ر٥٢	٦ر٤٣	٦ر٣	٣ر٦٢	٩ر٣٢	٨ر٤
العراق	٧ر٧	٠ر٨١	٣ر١١	٢ر٧	٨ر٨١	٢ر١١	١ر١٢	٩ر٧٥	١ر١٢
عُمان	٦ر٦	٠ر٩٣	٠ر٤	١ر١١	٣ر٨٣	٦ر٥	٤ر٢٥	٥ر٦٠	١ر١٤
قطر	٢ر٣٩	٢ر٥٦	٦ر٤	٠ر٣١	٨ر٦٣	٢ر٥	٤ر٤٧	٣ر٤٢	٣ر١٠
الكويت	٠ر٧٧	٩ر٢٠	١ر٢	٦ر٦٣	٦ر١٨	٨ر١٧	١ر٦٩	٤ر١٤	٥ر١٦
لبنان	٧ر٢٧	٠ر٦٧	٤ر٥	٩ر٢٨	٢ر٦٣	٩ر٧	٩ر٣٤	٨ر٥٠	٣ر١٤
مصر	٧ر٤	٢ر٨٧	١ر٨	٥ر٤	٧ر٨٦	٨ر٨	٥ر٥	٦ر٨١	٩ر١٢
اليمن	٨ر٥	١ر٩٣	١ر١	٢ر١٠	١ر٨٨	٧ر١	٦ر١٧	٥ر٧٩	٩ر٢
المتوسط	٣ر٢٤	٦ر٧١	١ر٤	٢ر٢٦	٦ر٦٧	٦ر٣	٦ر٣٢	١ر٥٨	٣ر٩

المصدر: بيانات جمعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا من الورقات القطرية ومن مصادر دولية، ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

باء- تخطيط الموارد المائية

لقد شجعت الظروف الاقتصادية المؤاتية، في الماضي، على وضع سياسات مائية تركّز، خصوصاً، على تطوير الموارد المائية في معظم بلدان الإسكوا. وكانت هذه السياسات تستلزم اجراء استثمارات رأسمالية كبيرة في الهياكل الأساسية للمياه وكذلك تشغيل وصيانة مرافق خاصة بالمياه بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة اليها في مختلف القطاعات. والآن أصبح وضع المياه حاليا مختلفا جداً بسبب استغلال الموارد المائية وتدهور نوعية المياه الناجمة عن الأنشطة الانمائية والتلوث وعدم كفاءة استخدام المياه نتيجة لازدياد التنافس بين مستخدمي المياه ولعدم وجود تخطيط شامل لها.

وتفتقر معظم بلدان الإسكوا الى تخطيط شامل للتنمية والادارة المتكاملتين للموارد المائية، هي بحاجة كذلك الى وضع وتنفيذ خطة مائية وطنية. فوجود خطة من هذا النوع تستند الى نهج متكامل وشامل من شأنه أن يساهم كثيراً في تنمية وإدارة الموارد المائية بكفاءة في منطقة الإسكوا.

وثمة فوارق بين البلدان فيما يخص الاتجاهات الحالية السائدة في المنطقة والمتعلقة بوضع السياسات وصياغة الخطط الوطنية وتنفيذها. وقد نال موضوع تخطيط الموارد المائية ما يستحقه من

اهتمام في بعض البلدان، ومنها مثلاً الأردن وعُمان وقطر ولبنان ومصر واليمن، حيث صيغت بشأن المياه سياسات وطنية تنتج الآن بحيث تركز على استراتيجيات إدارة المياه وتنفيذها في إطار الخطط الوطنية للمياه. وصاغت بلدان أخرى، مثل الامارات العربية المتحدة، والجمهورية العربية السورية والعراق والمملكة العربية السعودية، سياسات واستراتيجيات لإدارة المياه كجزء من خططها الانمائية الخمسية.

كما ان السياسات والاستراتيجيات الوطنية للمياه تختلف بين البلدان، فيما يتعلق بتنمية وإدارة الموارد المائية، باختلاف الظروف الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية والاقتصادية. الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر تعطي الأولوية لزيادة تنمية مواردها المائية السطحية واستخدامها بكفاءة، بالاضافة الى حمايتها والحفاظ عليها. وبالرغم من السياسات السابقة والهادفة الى تشجيع الاكتفاء الذاتي في الأغذية، ركّزت بلدان مجلس التعاون الخليجي على السياسات التي تتناول زيادة امدادات المياه من خلال تحلية مياه البحر واستخدام مصادر المياه الجوفية. وقد تمثلت الأهداف الأساسية لجميع بلدان المنطقة في توفير كميات كافية من مياه الشرب وتحسين المرافق الصحية والحفاظ على البيئة. وبذلت بعض البلدان في الفترة الأخيرة جهوداً جديرة بالتقدير لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠٠٠.

ويكشف استعراض جهود التخطيط في بلدان الإسكوا، كلٍ على حدة، اختلاف السياسات والاستراتيجيات ومستوى التخطيط. فالبلدان التي لديها خطط وطنية هي تحرز الآن تقدماً في تنمية وإدارة مواردها المائية؛ غير أن تنفيذ نهج متكامل لإدارة المياه ما زال يبدو بعيد المنال ومع أن بعض البلدان لم تضع بعد خططاً مائية وطنية، فهي قد اعتمدت مجموعة متنوعة من الأعمال في مجال إدارة الموارد المائية وتنميتها، وذلك في شكل سياسات مائية تندرج ضمن خططها الانمائية الخمسية.

١- البحريـــن

تناولت استراتيجيات المياه في البحرين في الماضي، وسائل تحقيق التوازن بين امدادات المياه الجوفية والطلب على المياه بزيادة الكميات عن طريق استخدام مياه البحر المحلاة والمياه القليلة الملوحة، وكذلك بتحسين شبكة توزيع المياه(٢١٤). وتوخياً لمواجهة النقص المتزايد في المياه، اعتمدت البحرين استراتيجية تؤكد على إدارة المياه، بدأت في عام ١٩٩٠ وستمتد حتى عام ٢٠١٠. وخلال الخمس سنوات الماضية، ساهمت هذه التدابير، ولا سيما التثقيف العام واكتشاف تسربات المياه، في تحقيق وفورات في المياه بشكل عام. وتتضمن الأهداف المستقبلية لاستراتيجية المياه الانتهاء الى اعتماد خطة شاملة لإدارة الطلب على المياه يندرج ضمنها اكتشاف تسرب المياه وإصلاح نظام الإمداد، واعتماد القياسات، وفرض تعريفات على المياه تدريجياً، وإنفاذ قوانين المباني، والسير في حملات للتثقيف العام، وتشجيع إعادة استخدام مياه المجاري بعد تنقيتها. وبالاضافة الى ذلك، سيعالج نقص المياه جزئياً من خلال تحلية المياه والتقليل من أنشطة الزراعة. كما وضعت استراتيجيات تتناول إصلاح القطاع الزراعي، بما في ذلك اعتماد أساليب اكفأ للري، وإنفاذ القواعد المتعلقة باستخراج المياه الجوفية، وتطبيق التعريفات المتعلقة بالمياه الجوفية. وستتضمن الخطط في المستقبل تنفيذ استراتيجيات أخرى، حسب الاقتضاء.

---

(٢١٤) "Country paper, State of Bahrain"، ورقة قدمت الى اجتماع الخبراء حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ في إدارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا، ١٩٩٥.

٢- مصـــر

نُقح برنامج تخطيط الموارد المائية في مصر ونُفِّذ على عدة مراحل. وأبرزت خطط هذه المراحل أنشطة التطوير والادارة في قطاع المياه. وقد نُفذت المرحلة الأولى خـلال الفتـرة ١٩٧٧-١٩٨٠، والمرحلة الثانية خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٦، وامتدت المرحلة الثالثة من ١٩٨٦ الى ١٩٩٥[٢١٥]. وركِّزت المرحلة الأولية للخطة على خلق توازن بين العرض والطلب في مختلف القطاعات. وخصصت المرحلة الثانية لدعم الدراسات وتحليل البيانات مع التركيز على توقعات العرض والطلب في المستقبل، وزيادة الكفاءة في استخدام المياه، واعطاء الأفضلية الاقتصادية للقطاع الزراعي. وشملت هذه المرحلة من الخطة بحث الاستثمارات الرأسمالية والطاقة التي تستلزم، وكذلك الجوانب الاجتماعية والبيئية. وتركِّز الخطة التي تنفذ حالياً على تنمية وإدارة الموارد المائية لنهر النيل مع تخصيص كميات كبيرة من المياه للقطاع الزراعي. وقد وضع إطار الخطة المقبلة التي ستمتد الى ما بعد عام ٢٠٠٠، وهي تتضمن سياسات غايتها تلبية الحاجة الى المضي قدماً في تطوير وإدارة الموارد المائية، وكذلك توصيات لمشاريع وبرامج محددة. كما انها تتضمن جداول زمنية للاستثمار والتنفيذ، وتحديد أهداف الانتاج ونسب الفوائد الى التكاليف الاقتصادية، وخططاً للتنمية الريفية، واستراتيجيات لتوزيع المياه المستمدة من المصادر السطحية والجوفية. كما تشمل الخطة سيناريوهات إدارة المياه وتخصيصها وتوجيهات للمحافظة عليها وإعادة استخدامها ضمن إطار مرن لإدارة المياه وتخطيطها يراعي التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.

٣- العراق

وفي العراق، ركزت السياسة والاستراتيجيات الوطنية الواردة في خطة التنمية التي نفذت في عام ١٩٧٦ على ادارة نوعية المياه وتطوير الموارد المائية السطحية لنهري البلد الرئيسيين: دجلة والفرات[٢١٦]. وقد رُكِّز على تحسين شبكات مياه الري، واستصلاح الأراضي، وبناء خزانات وشبكات لصرف المياه، ورصد نوعية مياه الأنهار، والتقليل من التلوث الذي تسببه مجاري المياه والمياه العادمة. وركزت استراتيجيات مائية أخرى على زيادة الكفاءة في الري وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الزراعي. وكانت العقبة الوحيدة أمام تنمية الموارد المائية وإدارتها هي عدم وجود اتفاق رسمي بشأن تقاسم المياه مع الدول المشاطئة للعراق، مما جعل من الصعب وضع سياسة أو خطة طويلة الأجل في مجال المياه.

٤- الأردن

ينقح الأردن حاليا خطته الوطنية للمياه، التي وضعها في عام ١٩٧٧. وقد كان تركيز الخطة القديمة، التي لا تزال سارية المفعول، على تقييم الموارد المائية وامكانيات تنميتها، خصوصا فيما يتعلق بالمياه الجوفية، ووردت فيها أحكام تقتضي اجراء المزيد من الدراسات وصياغة البرامج. كما تضمنت أحكاما تتناول استخدام المياه المتوفرة بأكبر قدر من الكفاءة، والاموال واليد العاملة اللازمة، وتحديد

---

(٢١٥) Saad، المرجع السابق.

(٢١٦) الورقة القطرية، جمهورية العراق، اجتماع خبراء حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ في إدارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا (بالعربية).

أنسب الطرق للتطوير والتشغيل، فضلاً عن الدعوة الى تشجيع استخدام المياه العادمة بعد تنقيتها. وكانت الخطة موجهة أساسا نحو تنمية الموارد المائية، ولم تركّز الا بدرجة محدودة على ادارة الموارد المائية.

وتركز تنقيحات الخطة الأصلية على كفاءة ادارة الموارد المائية والأساليب الكفيلة بتخفيض العجز المتوقع في المياه. كما ترد بين عناصرها البارزة برامج تتعلق بنظم معلومات إدارة المياه، وباقامة شبكة للرصد، وزيادة الامدادات بواسطة مخططات لإعادة ملء الأحواض المائية وادارة الطلب على المياه في جميع القطاعات المعنية بالمياه.

٥- الكويت

توجّه الجهود التي تبذل في الكويت في مجال تخطيط الموارد المائية الى صياغة استراتيجيات لتلبية الاحتياجات من المياه للأغراض المنزلية من خلال تحلية مياه البحر، واعادة استخدام المياه العادمة، بعد تنقيتها، في تزيين المدن، والحد من الأنشطة الزراعية.

٦- لبنان

بدأ العمل لوضع خطة وطنية للمياه في عام ١٩٩٣. ومن الأهداف الرئيسية للخطة مواصلة تقييم موارد المياه السطحية والجوفية والطلب على المياه، بالاضافة الى تقييم الأساليب اللازم اتباعها لتوزيع المياه وادارتها على النحو الأمثل. وقد أخرت الضغوط السياسية والاقتصادية وضع خطط طويلة الأجل. ولذلك تركز جهود التخطيط الحالية، أساساً، على استراتيجيات قصيرة الأجل يندرج ضمنها تحسين خدمات المياه من خلال اصلاح شبكة التوزيع، وتوفير خدمات صحية كافية، والترويج لبرامج توعية الجمهور. ويُتوقع ان يؤدي استمرار جهود التخطيط الى صياغة خطة للمياه تركز على كفاءة استخدام موارد المياه السطحية، ووضع مخططات لملء أحواض المياه الجوفية مجدداً، واعادة استخدام المياه العادمة، بعد تنقيتها، في القطاع الزراعي، ورفع مستوى نظام الرصد، وحماية الموارد المائية السطحية والجوفية.

٧- عُمـــان

أتت الجهود المبذولة لتطوير موارد المياه الجوفية المحدودة في عُمان، ولادارتها بكفاءة، الى وضع خطة وطنية للمياه في عام ١٩٩١ . وكانت الأولويات الرئيسية للخطة هي تلبية الاحتياجات من المياه للأغراض المنزلية والصناعية بواسطة استراتيجيات مختلفة للمياه من بينها زيادة الاعتماد على المياه المحلاة واحتياطيات المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض، وتحسين الكفاءة في الري، والحد من الأنشطة الزراعية، واستبانة المناطق التي توجد فيها موارد مائية كافية، واعادة ملء أحواض المياه الجوفية، ووضع حد لأعمال التطوير التي تجري على مصادر المياه الجوفية غير المتجددة، والمحافظة على المياه من خلال التثقيف العام. وفي بعض الأماكن المحددة التي توجد فيها كميات أوفر نسبياً من المياه، تناولت الخطة احتياجات الري من المصادر الجوفية وشجعت الأنشطة الزراعية. وتضمنت الخطة كذلك برامج لتحسين الشبكة الهيدرولوجية ولاجراء دراسات جرد للآبار أنهيت مؤخراً. ومن المقرر استكمال الخطة في المستقبل القريب لتحقيق الأهداف المدرجة في الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨- قطـــر

تتمثل العناصر الأساسية للخطة الوطنية للمياه التي تنفَّذ حاليا في قطر(٢١٧)، فيما يلي: التخفيف من حدة تدهور المياه الجوفية بالتقليل من ضخ المياه وزيادة ملء الأحواض، وزيادة الاعتماد على المياه المحلاة لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية من المياه. وتعطى الأولوية لتوزيع المياه اللازمة للمنازل، تليها الزراعة ثم الأنشطة الصناعية. وسيركز تنقيح السياسات والخطط في المستقبل على استراتيجيات الاستزادة من استخدام المياه العادمة المنقاة والمياه المالحة في الزراعة، وملء الأحواض الجوفية بالطرق الاصطناعية، وبناء خزانات استراتيجية للمياه الجوفية ، وتكثير المياه الجوفية في الطبقات العميقة الحاملة للماء، وحماية المياه الجوفية من النفايات الصلبة والتلوث الزراعي.

٩- المملكة العربية السعودية

بُذلت في المملكة العربية السعودية، في الماضي، جهود تستهدف اعتماد خطة وطنية للمياه. غير أن النزوح الى المدن والتطور السريع في القطاع الزراعي أفقدا الخطط صلاحيتها قبل وضعها موضع التنفيذ. ونجم عن الحاجة الى تنقيح سياسات المياه بحيث تراعي هذا التطور السريع تأخر مستمر في تنفيذ هذه السياسات. ومع ذلك، أُنيطت الأولوية بتخطيط الموارد المائية ضمن بيانات واستراتيجيات السياسة العامة التي شملتها الخطط الانمائية الخمسية المتتالية. وتركزت الاستراتيجيات التي نفذت على إيجاد التوازن بين العرض والطلب وزيادة الاعتماد على المياه المحلاة لتلبية الاحتياجات المنزلية من المياه. وقد جرى التأكيد خلال العقدين الماضيين على إعادة تقييم احتياطيات الطبقات الحاملة للمياه الجوفية، لا سيما في بعض الطبقات العميقة، الى جانب خطط ملء الأحواض المائية الجوفية والتحكم في الفيضانات، وانشاء شبكات الامداد بالمياه والمجاري، واعادة استخدام المياه العادمة بعد تنقيتها. وتضمنت الخطة الانمائية الخمسية الأخيرة استراتيجيات في قطاع المياه تركز على الاقتصاد في استعمال المياه من خلال تحسين الكفاءة في الري وتخفيض الطلب على المياه في القطاع الزراعي، ورصد موارد المياه الجوفية وحمايتها، وزيادة الامدادات عن طريق تحلية المياه.

١٠- الجمهورية العربية السورية

تعتمد الجمهورية العربية السورية أيضا على سياسات واستراتيجيات مدرجة في خططها الانمائية الخمسية التي نفذت أولاها في عام ١٩٦١. وكانت مواضع التركيز الرئيسية في استراتيجيات المياه: تطوير موارد المياه السطحية والجوفية لتكييفها مع زيادات مساحة الأراضي المزروعة، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأغذية في الاجل الطويل، وبناء خزانات للمياه بغية التحكم في الفيضانات، وتلبية احتياجات الري، وتحسين نوعية المياه(٢١٨). كما وضعت استراتيجيات لتوفير امدادات كافية من المياه المأمونة وتشجيع إعادة استخدام المياه العادمة بعد تنقيتها.

---

(٢١٧) "National report, Qatar water activities: country paper, State of Qatar"، ورقة قدمت الى اجتماع الخبراء حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ في ادارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا، ١٩٩٥.

(٢١٨) الورقة القطرية، الجمهورية العربية السورية، اجتماع الخبراء حول أثر تطبيق جدول اعمال القرن ٢١ في إدارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا، عمّان، ١٩٩٥.

١١- الإمارات العربية المتحدة

عولجت أيضا استراتيجيات السياسة المتعلقة بالمياه في خطة التنمية الوطنية في الإمارات العربية المتحدة. وأعطيت الأولوية لتلبية الاحتياجات المنزلية من المياه بواسطة تحلية مياه البحر، تليها تلبية الاحتياجات من المياه لأغراض الري من مصادر المياه الجوفية، واعادة استخدام المياه العادمة المنقاة في تزيين المدن. ومن البنود الهامة أيضا توفير كميات كافية من المياه المأمونة، وتحسين المرافق الصحية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئيا في المنتجات الزراعية، وبناء سدود لإعادة ملء أحواض المياه الجوفية.

١٢- اليمـــن

كانت تنمية الموارد المائية واستخدامها في اليمن موضوع دراسات عديدة أفضت في النهاية الى صياغة سياسة للمياه ووضع خطة وطنية للمياه في عام ١٩٩٢. وقد كانت تنمية الموارد المائية في الماضي تستند الى أجزاء متفرقة من توجيهات السياسة العامة والاستراتيجيات لم تساهم في تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد المائية، خصوصا في القطاع الزراعي. وتصاغ حاليا خطة جديدة لم تدخل بعد حيز التنفيذ، وهي تشمل تخطيط واستراتيجيات إدارة المياه حتى عام ٢٠٢٠.

وتركز الخطة على خلق توازن بين عرض المياه وطلبها، عن طريق استخدام موارد المياه السطحية والجوفية ومياه المجاري المعالجة، وعلى اتخاذ تدابير لزيادة الامدادات وتخفيض الطلب على المياه. وتتضمن الجهود المبذولة حاليا في مجال إدارة المياه إنشاء سلطة وطنية للموارد المائية، وقد أنشئت فعلاً في عام ١٩٩٥، لمراجعة تنفيذ الخطة الوطنية للمياه[٢١٩]. وللسلطة الوطنية للموارد المائية صلاحية تحديد أهداف المحافظة على المياه وإدارتها، ووضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق الكفاءة في تنمية الموارد المائية وإدارتها، كجزء من خطة اليمن للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

جيم- تدهور نوعية المياه

لقد أصبح تدهور نوعية المياه في منطقة الإسكوا مشكلة في السنوات الأخيرة. ومن أسباب هذه المشكلة زيادة استهلاك المياه الذي يؤدي، بدوره، الى زيادة انتاج النفايات، فيسبب تدهور نوعية المياه السطحية والجوفية. وينتج تدني نوعية المياه من عدد من العوامل أهمها ما يلي: (أ) زيادة كميات المياه العادمة المنزلية والصناعية غير المعالجة أو التي أخضعت لأدنى درجات المعالجة؛ (ب) تفريغ مياه منشآت تجهيز المنتجات الزراعية؛ وارتفاع مقادير المواد الكيميائية الزراعية والأملاح ضمن مياه الصرف المستعملة في الري؛ (ج) تفريغ النفايات الصناعية الضارة والمسممة؛ (د) الافراط في استخراج موارد المياه الجوفية، مما يؤدي الى استنفادها وتسرب المياه المالحة اليها ثم، في آخر الأمر، تدهور نوعية المياه[٢٢٠]. ويؤدي اجتماع هذه العوامل الى انخفاض إمدادات المياه في مناطق تندر فيها المياه أصلاً. كذلك فإن الافراط في استهلاك المياه، الى جانب عدم وجود شبكات لصرف المياه في

---

(٢١٩) "The water sector in Yemen: status and outlook; country paper, Republic of Yemen"، ورقة قدمت الى اجتماع الخبراء حول أثر تطبيق جدول أعمال القرن ٢١ في ادارة المياه المتكاملة في منطقة الإسكوا، ١٩٩٥.

(٢٢٠) ESCWA, *Assessment of Water Quality in the ESCWA Region* (E/ESCWA/ENR/1995/14) (Amman, 1995).

العديد من المراكز الحضرية في منطقة الإسكوا، يفضي الى ارتفاع منسوب المياه الجوفية ويحدث بالتالي مخاطر صحية وبيئية جسيمة. وقد أفضت أنشطة الزراعة على نطاق واسع في الدلتا وفي السهول المغمورة بالمياه على طول الأنهار الكبرى التي منها، مثلاً، النيل والفرات، الى تلوث المياه بمياه قليلة الملوحة ومياه المجاري المالحة(٢٢١).

ومن الواضح، بالنظر الى ذلك، أن برامج تنمية الموارد المائية واستخدامها في منطقة الإسكوا يجب أن تركز على تنفيذ استراتيجيات وتشريعات تحكم إدارة المياه من حيث نوعيتها. ففي الماضي، أدى نقص امدادات المياه اللازمة لتلبية الطلب المتزايد عليها الى تحويل الاهتمام عن مشكلة تدهور نوعية المياه. ولكل من بلدان الإسكوا، الآن، منظور مختلف وأولويات مختلفة بشأن نوعية المياه في علاقتها باستخدام المياه. ففي البعض منها يجري التركيز على تخفيض التلوث الناتج من الأنشطة المنزلية والزراعية، في حين أن الأولوية لا تتمثل، في بلدان أخرى الا في توفير امدادات من المياه تكفي لتلبية الطلب المتزايد أو منع تلوث مصادر المياه القريبة من سطح الأرض والجوفية.

وتتأثر نوعية المياه حالياً، في منطقة الإسكوا، بأنشطة التنمية وممارسات استخدام المياه في كل من البلدان الأعضاء. وقد بين مسح للموارد المائية أجري مؤخرا ارتفاع درجة تلوث المياه بجميع مصادرها. ففي مصر، مثلاً، تساهم نفايات القطاعين المنزلي والزراعي في تدهور نوعية المياه، حسب الموقع. وفي دلتا النيل، تؤثر مياه الصرف الملوثة بالمواد الكيميائية الزراعية والمبيدات على نوعية المياه المستمدة من الموارد السطحية وكذلك من الطبقات الجوفية القريبة من سطح الأرض(٢٢٢). ويساهم عدم وجود سلطة كافية لإنفاذ القوانين التي تحكم إفراغ نفايات المياه الصناعية والمنزلية في اشتداد تلوث المياه السطحية. وقد اكتشف أن المواد الكيميائية، التي منها، مثلاً، الأسمدة المحتوية على النيتروجين والفوسفات والبوتاس، قد زادت الى أربعة أضعافها تقريبا بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٨، وهي تساهم أيضا في تلوث طبقات المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض(٢٢٣). وتصب في النيل كميات من مياه الصرف تختلف نوعيتها، ومع ذلك فان نوعية مياه النيل جيدة عموما لجميع الأغراض. وثمة مواقع يغلب التلوث فيها مؤقتا قدرة النيل على استيعاب المواد الملوثة وحلّها في الماء. إلا أنه يمكن وصف مياه النيل، من الحدود السودانية حتى القاهرة، بأنها ذات نوعية جيدة في معظمها.

وتتوقف نوعية مياه نهري دجلة والفرات، في العراق، على عدة عوامل منها نوعية المياه الآتية عبر الحدود، ومستوى استخدام المياه، وخصائص الموارد من الأراضي. وتستخدم مياه الفرات، أساساً، للري على طول مجرى النهر، ولذلك فإن نوعية هذه المياه تتدهور مع الاقتراب من المصب. والمياه العائدة من المجاري الى النهر هي أحد الأسباب الرئيسية لتلوث المياه في العراق. ثم أن الجزء السفلي من الفرات قابل، بطبيعته، للتملّح، لأن زراعة هذه المنطقة تجري منذ قرون، مقترنة بالتصريف الرديء للمياه وبالملوحة الطبيعية للتربة. وبالإضافة الى ذلك، ساهمت أنشطة إنمائية أخرى في المناطق الواقعة أسفل النهر في زيادة تردي نوعية المياه(٢٢٤). ومن المتوقع أن تساهم أنشطة إنمائية مقررة

---

(٢٢١) المرجع نفسه.

(٢٢٢) المرجع نفسه.

(٢٢٣) المرجع نفسه.

(٢٢٤) المرجع نفسه.

في تركيا والجمهورية العربية السورية والعراق، تهدف الى استخدام مياه الفرات لأغراض الري وتوسيع نطاق التنمية الصناعية، في زيادة تدهور نوعية المياه إذا لم تصغ وتنفذ استراتيجيات ملائمة لإدارة نوعية المياه.

أما بالنسبة الى نهر دجلة فإن أنشطة التنمية في منطقتي النهر العليا والوسطى قللت جداً من كمية المياه المتدفقة، فتدهورت نوعية المياه. وقد ساهمت المياه العائدة من الري، وتدفق المياه من المراكز الكيميائية والصناعية، إضافة الى مياه الصرف غير المعالجة، في التدهور العام لنوعية المياه. ونوعية المياه في أعلى النهر جيدة، ولكنها تتدهور بشدة في أسفل النهر في العراق، حيث تصل الأملاح الذائبة، قرب البصرة، الى ٣٠٠٠٠ جزء في المليون.

وتستخدم مياه نهر العاصي في الجمهورية العربية السورية ولبنان، أساساً، للري والأغراض الصناعية. والأسباب الرئيسية لتلوث المياه هي مياه الصرف غير المعالجة على طول مجرى النهر، وخصوصاً قرب المراكز الحضرية الرئيسية التي منها حمص وحماة في الجمهورية العربية السورية. وتنتشر في المناطق الواقعة أسفل النهر مخاطر صحية من الأمراض التي تنتقل بواسطة المياه.

ويحتوي نهر الليطاني في لبنان على مياه ذات نوعية ممتازة تستخدم لتلبية الاحتياجات المنزلية لمدينة بيروت والقرى والمدن المجاورة لها. ومن مصادر تلوث مياه الليطاني مياه الصرف والمياه العادمة الصناعية غير المعالجة التي تأتي من مصانع السكر ومزارع تربية الدواجن ومصانع الخمر وتجمعات المدابغ، الى جانب المياه العائدة من الري في البقاع.

وتواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي واليمن تدهوراً في نوعية المياه المستمدة من الموارد الجوفية. فعدم وجود مياه سطحية يمكن الاعتماد عليها قد ساهم في استغلال طبقات المياه القريبة من سطح الأرض والعميقة. كما ساهم تشجيع الأنشطة الزراعية، الذي أدى الى زيادة مساحة الأراضي المروية واستخدام المبيدات، في اشتداد تلوث موارد المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض، وخصوصاً في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعُمان واليمن[٢٢٥]. كذلك فإن صب مياه المجاري المعالجة وغير المعالجة في الوديان، بما يتجاوز الحجم المقرر لإعادة الاستخدام، يلوث احتياطيات المياه الجوفية. ومع تدهور نوعية المياه الجوفية، يضيق نطاق استخدامها، فتنخفض الامدادات ويشتد نقص المياه. وعلاوة على ذلك، يساهم التصميم غير السليم لآبار المياه الجوفية التي تشمل عدة طبقات حاملة للمياه في المزج بين مياه ذات نوعيات مختلفة، ويؤدي أحيانا الى تدهور نوعية مياه هي في العادة ذات نوعية جيدة. كما يساهم تجميع مياه الفيضانات خلف السدود بغرض التحكم في الفيضانات وإعادة ملء الأحواض الجوفية في تدهور نوعية المياه الجوفية عندما تخزن المياه خلف السدود خلال فترات طويلة. وربما كان هذا صحيحا، بالخصوص، في الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وعُمان واليمن حيث يمكن أن تحدث تغيرات في ملوحة المياه المجمعة خلف السدود بسبب ارتفاع درجات التبخر والتغذي من الأعشاب والكتل الحيوية المتعفنة، بالإضافة الى التلوث الناجم عن الأنشطة الزراعية والمنزلية. غير أن تصريف المياه المنظم على فترات قصيرة من الزمن يقلل من تدهور نوعية المياه ويخفف، بالتالي، من أثره على احتياطيات المياه الجوفية.

---

(٢٢٥) المرجع نفسه.

دال- التشريعات المائية

لقد كان لانعدام التشريعات الشاملة في مجال المياه في دول الإسكوا دور هام في عدم كفاءة استخدام الموارد المائية وسوء إدارتها في المنطقة. ونظرا الى أنشطة التنمية التي اضطلع بها في المنطقة خلال العشرين سنة الماضية، فان القوانين والقواعد السارية الآن، وقد كانت فعالة قبل نصف قرن، آخذة في التقادم بسبب ازدياد التنافس على استخدام المياه وانخفاض امداداتها. ولا تزال السلطات المعنية بالموارد المائية وإدارتها تعمل حسب القواعد التقليدية، مع بعض تغييرات هامشية تدخل حسب الظروف.

وتتوقف تنمية الموارد المائية وإدارتها المتكاملتين في منطقة الإسكوا على إنشاء إطار قانوني فعال ووضع توجيهات مؤسسية سليمة لضمان تطبيق السياسات التي تصاغ. وثمة حاجة الى تشريعات واسعة النطاق في مجال المياه تكون إطاراً لنهج متكامل لتنظيم الموارد المائية وتطويرها وادارتها، ولما يتصل بذلك من أنشطة. ويلزم أن تتضمن التشريعات المائية الشاملة توجيهات تتعلق باستخدام الموارد المائية على الصعيد الوطني، بما في ذلك تحلية المياه، وأولويات استخدامها، وملكيتها، واختصاصات السلطات المعنية المسؤولة عن مراقبة استخدامها وحمايتها وتسعيرها وتحديد استعمالاتها المفيدة، الى جانب اصدار رخص لاستخدامها وأحكام لفض النزاعات المتصلة بها. كما ان من شأن، وجود تشريعات مناسبة للمياه أن يوفر آليات لضمان الاستخدام الاقتصادي المنصف والمستديم للموارد المائية المتاحة، مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والحاجة الى التنمية الوطنية.

وقد اتخذ بعض بلدان الإسكوا خطوات لتوحيد وتركيز سلطاته المعنية بالمياه بهدف تحسين الادارة المؤسسية في هذا المجال. كما تُبذل الجهود لتنقيح تشريعات المياه وصياغة تشريعات جديدة في كل مجالات تنمية الموارد المائية، إنما، بالتخصيص، في مجال، حمايتها من التلوث.

ويكشف استعراض تطور التشريعات المائية في منطقة الإسكوا أن البلدان التي تعتمد كثيراً على المياه السطحية قد سنت قوانين تنص على معايير للجودة ومراقبة التلوث. أما البلدان التي يغلب فيها الاعتماد على المياه الجوفية فقد أصدرت توجيهات ترمي الى تنظيم استخراج المياه وحفر الآبار ونوعية مياه الشرب ومياه المجاري المعالجة. وقد سُن أول قانون في مجال المياه في الجمهورية العربية السورية، عام ١٩٢٥، لتنظيم الملكية العامة للمياه وإصدار الرخص بشأنها. ومن التشريعات التي سنّت في فترة أقرب مرسوم صدر في مصر عام ١٩٩٤ ويتعلق بحماية البيئة، بما في ذلك الموارد المائية، ومرسوم صدر في اليمن عام ١٩٩٥ ويتناول إنشاء سلطة وطنية للموارد المائية. وقد سُنّت معظم التشريعات خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨٥[٢٢٦]. وخلال السنوات الخمس الأخيرة، بذلت الامارات العربية المتحدة وعُمان وقطر ولبنان ومصر واليمن بعض الجهود لتنقيح وتحديث قوانين المياه أو سن قوانين جديدة. فقد سنت مصر في عام ١٩٩٠ القانون البيئي رقم ٤٠ الذي يشمل حماية الموارد المائية. وفي لبنان، أنشئت وزارة البيئة في عام ١٩٩٣، ومن مهامها حماية الموارد المائية. وفي عُمان، أُصدر في عام ١٩٩٣ المرسوم الملكي رقم ٣١ الذي يدمج وزارة البيئة ووزارة شؤون البلديات الإقليمية في وزارة واحدة لها سلطة توفير المياه المأمونة والكافية وحماية الموارد المائية. وفي قطر، أُصدر في عام ١٩٩٤ المرسوم رقم ١٣ المعدّل للقانون رقم ٤، الذي نقلت بموجبه اللجنة المعنية بالبيئة وحمايتها الى وزارة الشؤون البلدية والزراعة بهدف توفير حماية أفضل للموارد المائية. وينص

---

(٢٢٦) المرجع نفسه.

القانون رقم ٧ الذي أُصدر في الامارات العربية المتحدة عام ١٩٩٣ على تأسيس الهيئة الاتحادية للبيئة، ومن مهامها حماية الموارد المائية ووضع المعايير. وفي اليمن، سُن في نيسان/أبريل ١٩٩٥ قانون يدعو الى إنشاء سلطة وطنية للموارد المائية لها صلاحية صياغة السياسات والاستراتيجيات والخطط المتصلة بالمياه وتوفير قوة التنفيذ اللازمة للمضي في تنمية الموارد المائية وتحسين إدارتها.

والقضايا البيئية هي أهم ما تتناوله هذه الجهود التشريعية المعاصرة. وثمة حاجة الى توجيه الجهود نحو صياغة قوانين ونظم جديدة تندرج بين التشريعات المتكاملة لتنمية وادارة الموارد المائية، التي تسري على الموارد المائية في كل من دول الإسكوا وعلى الموارد المائية المشتركة بينها.

هاء- التعاون الاقليمي

تمثل الموارد المائية السطحية والجوفية التي تشترك فيها بلدان من منطقة الإسكوا مع بلدين مجاورين تركيا وإسرائيل عقبة كبيرة أمام إدارة الموارد المائية. فتنمية واستخدام الموارد المائية المشتركة تجتازان مرحلة يمكن أن تظهر فيها نزاعات بين البلدان المشاطئة بسبب الطلبات المتعارضة على موارد مائية محدودة. وقد بذلت في الماضي جهود للتفاوض بشأن اتفاق لتقاسم المياه يشمل الموارد المائية السطحية لنهري دجلة والفرات، المشتركين بين تركيا والجمهورية العربية السورية والعراق، فأُنشئت لجنة فنية ثلاثية تركية-سورية-عراقية بغية التوصل الى اتفاق ينظم حصص كل من البلدان الثلاثة في مياه النهرين، وعقدت أول اجتماع لها في حزيران/يونيو ١٩٩٠. ولم يُتوصل بعد الى اتفاق رسمي بهذا الشأن[٢٢٧]. وكل من الجمهورية العربية السورية والعراق يريد تلبية احتياجاته الأساسية من المياه. وقد عقد البلَدان في الفترة الأخيرة اجتماعا للتداول والانتهاء الى اتفاق لتقاسم مياه نهر الفرات وفقا لقانون المياه الدولي.

وفي إطار معاهدة السلام في الشرق الأوسط، وقع الأردن واسرائيل، في عام ١٩٩٤، اتفاقاً لتقاسم المياه[٢٢٨] توافقا فيه على الاعتراف بما يحق لكل منهما من مخصصات من مياه الأردن واليرموك والمياه الجوفية في العربة وفقا للمبادئ والكميات والنوعية المقبولة لديهما. كما اتفقا على سبعة مواد تتعلق بتخصيص المياه وتخزينها ونوعيتها وحمايتها، وبالمياه الجوفية لوادي عربة. ويكفل الاتفاق النهائي للأردن ٢١٥ مليون متر مكعب في السنة، ويتوخى وضع إطار لمواصلة مشاريع مشتركة في مجال المياه تتناول، مثلاً، تخزين مياه نهري الأردن واليرموك. كما اتفق البلدان على عقد اجتماعات دورية لمناقشة زيادة مصادر المياه والعمل على استغلالها بدرجة أكبر من الكفاءة. ونتيجة لذلك، ستبنى عدة سدود لتخزين المياه على نهري الأردن واليرموك، بالإضافة الى منشأة لتحلية المياه ستعالج ٢٠ مليون متر مكعب من مياه الينابيع المالحة ستجر الى الأردن كمياه للشرب. واتفق على ترتيبات اقليمية أخرى منها ما يتعلق بخزن المياه في بحيرة طبرية خلال أشهر الشتاء وتحويلها الى الأردن خلال أشهر الصيف الى جانب البحث عن إمكانيات جديدة لتوفير مصادر أخرى لمياه الشرب في الأردن.

---

(٢٢٧) Economic Intelligence Unit, *Syrian Country Paper*, No. 3 (1992), p. 12.

(٢٢٨) معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

واو- الصور المتوقعة في الأجل القصير

لقد أحرز، عموماً، تقدم هام في مجال تنمية الموارد المائية، وتقدم أقل في مجال إدارة المياه، في منطقة الإسكوا. ولكن لا يزال من الضروري بذل جهود إضافية لتحقيق الكفاءة في تخطيط الموارد المائية وإدارتها على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويجب التركيز على مجالات الاهتمام التالية.

يجب تشجيع الدول الأعضاء في الإسكوا على تنمية وإدارة مواردها المائية على نحو متكامل، في إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى النحو المبين في جدول أعمال القرن ٢١. كما تستوجب الإدارة الفعالة للموارد المائية وضع سياسات واستراتيجيات طويلة الأجل وواضحة المعالم تندرج ضمن الخطط الوطنية للمياه، وإيجاد أدوات مؤسسية وقانونية عملية لتحقيق الكفاءة والإنصاف في تخصيص الموارد. ويجب إعطاء الأولوية لمصادر المياه السطحية والجوفية العابرة للحدود والمشتركة بين الدول، بغية التوصل الى اتفاقات ملزمة. وينبغي إبرام معاهدات تتعلق بتوزيع المياه وبنوعيتها وفقا لقانون المياه الدولي.

وتحتاج بلدان المنطقة الى أن تشجّع على تنفيذ تدابير ادارة الطلب في جميع القطاعات، بغية تخفيض معدل زيادة الاحتياجات من المياه. ويمكن أن تتضمن هذه التدابير، في القطاعين المنزلي والصناعي، مجموعة من الأدوات لإدارة ومراقبة استخدام المياه والممارسات المرتبطة بها، وذلك من خلال التنظيم، وتحديد المقاييس، وتسعير المياه، والقيود الكمية، والتكنولوجيا، وتوعية الجمهور.

ويلزم توجيه جهود المحافظة على المياه نحو القطاع الزراعي، حيث الاستهلاك يتجاوز بكثير استهلاك القطاعين المنزلي والصناعي. ومن شأن إعادة تقييم السياسات الزراعية، التي ربما أدت الى توجيه جزء من المياه الى استخدامات أخرى، أن تقلل الاختلال بين عرض المياه وطلبها. وسيستلزم تطبيق هذه الأدوات مجموعة واسعة من الحوافز والتدابير المؤسسية. ويمكن استعمال المساعدات المالية الزراعية وسيلة لتنفيذ تدابير للمحافظة على المياه منها، مثلاً، تحسين كفاءة الري باستعمال نظامي الرش والتنقيط، وتسوية الأرض بواسطة الليزر، وتبطين الأقنية، والاضطلاع بحملات لتثقيف المزارعين وتوعيتهم. ويمكن إجراء المزيد من البحوث عن زيادة إمدادات المياه من خلال ملء الأحواض المائية بالطرق الاصطناعية، وإعادة استخدام المياه المنقاة ومياه المجاري، واستمطار السحب، وتنفيذ هذه الأساليب إذا كانت لها مسوغات فنية واقتصادية وبيئية.

وهناك حاجة الى بذل جهود إضافية لتعزيز الترتيبات المؤسسية من خلال إيجاد إطار شامل للتشريعات يحدد مسؤوليات كل منظمة، ومن خلال آليات تسهل تبادل المعلومات ونشرها. ويلزم أن تتضمن النظم أحكاماً بشأن تنسيق المشاريع محليا ووطنيا وإقليميا داخل كل بلد وبين البلدان. كما يلزم زيادة بناء القدرات على جميع المستويات، وتعزيزها من خلال برنامج متعدد التخصصات للتعليم الرسمي، وبرامج تدريبية، مع التركيز على إدارة المياه. وتُحض البلدان الأعضاء على تشجيع تطبيق التكنولوجيات الحديثة، وضمنها الاستشعار من بعد، ونظام المعلومات الجغرافية، وأساليب النظائر، بغية زيادة معرفتها بمواردها المائية. وثمة حاجة الى دعم برامج البحث والتطوير التي تركز على التقليل من تكاليف تحلية مياه البحر والمياه القليلة الملوحة وتكاليف معالجة المياه العادمة، لكي تصبح هذه المصادر بدائل ناجحة لزيادة إمدادات المياه.

الفصل العاشر

التطورات في القطاع الزراعي

يتضمن هذا الفصل استعراضاً وتحليلاً للتطورات الرئيسية في القطاع الزراعي في بلدان منطقة الإسكوا خلال السنة الماضية (١٩٩٥). ويتناول آخر التطورات في الإنتاج الزراعي العالمي، ولا سيما انتاج الحبوب، والأسعار العالمية للمنتجات الزراعية الرئيسية، ونسب الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية والغذائية الرئيسية، والفجوة الغذائية والتجارة الخارجية واصلاح السياسات العامة في هذه البلدان على الصعيدين الإقليمي والقطري.

ألف- تطورات الإنتاج الزراعي والأسعار الزراعية في العالم

اتسم الوضع الزراعي العالمي في عام ١٩٩٥ بتطورات رئيسية مثل تنفيذ اتفاقية الغات التي أُبرمت عام ١٩٩٤، وانخفاض الإنتاج العالمي للحبوب وزيادة الأسعار العالمية للسلع الغذائية وتدهور حالة الأمن الغذائي لمعظم البلدان النامية. ويقع التركيز فيما يلي على الإنتاج العالمي للحبوب وأسعارها نظراً إلى أن الحبوب هي أهم سلعة غذائية.

١- الإنتاج العالمي للحبوب

تشير التقديرات الأولية التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة[٢٢٩] إلى أن الإنتاج العالمي للحبوب في عام ١٩٩٥ بلغ ١٨٨٣ مليون طن، أي أنه يقل عن تقديرات الإنتاج المنقحة لعام ١٩٩٤ بمقدار ٦٤ مليون طن وبنسبة ٣ر٣ في المائة. وقدرت زيادة انتاج الحبوب في البلدان النامية بنسبة ٢ في المائة وبلغت في المجموع ٤ر١١١٢ مليون طن في عام ١٩٩٥ مما يمثل حوالي ٥٩ في المائة من مجموع الإنتاج العالمي للحبوب. وقدر انخفاض الحبوب في البلدان المتقدمة بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٥ مقارنة بعام ١٩٩٤. وكان السبب الرئيسي لانخفاض الانتاج العالمي للحبوب في عام ١٩٩٥ إنخفاض الإنتاج في البلدان الرئيسية المنتجة للحبوب: فقد انخفض الإنتاج في الولايات المتحدة مثلاً بنسبة ٥ر٢٢ في المائة وفي المكسيك بنسبة ٥ر١٤ في المائة وفي الأرجنتين بنسبة ٦ في المائة. ويمكن أن يعزى تدني انتاج الحبوب في هذه البلدان أساساً إلى سوء الظروف المناخية. وفي اتحاد الدول المستقلة انخفض انتاج الحبوب أيضاً بنسبة ١٣ في المائة رغم الظروف المناخية المواتية، بسبب النقص في الموارد المالية.

٢- الأسعار العالمية للحبوب

أدى انخفاض الإنتاج العالمي للحبوب، إلى جانب عوامل أخرى منها الشروع في تنفيذ اتفاقية الغات ١٩٩٤، إلى ارتفاع الأسعار العالمية لصادرات الحبوب. فقد بلغ سعر القمح في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (قمح أمريكي صلد شتوي فئة ٢) ٢٠٧ دولارات بالمقارنة مع ١٦٣ دولاراً للطن الواحد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ أي بزيادة بنسبة ٢٧ في المائة. وزاد سعر القمح الأمريكي الأحمر اللين من الفئة ٢ بنسبة ٣٠ في المائة بينما ارتفع سعر القمح الأرجنتيني فجأة بنسبة ٧ر٤٩

---

(٢٢٩) FAO, *Food Outlook*, November/December 1995 (Rome).

في المائة ليصل إلى ٢٢٠ دولاراً للطن الواحد. وارتفع سعر الذرة بمقدار ٥٢ دولاراً للطن الواحد، أي بنسبة ٢ر٥٤ في المائة، وبلغ ١٤٨ دولاراً للطن الواحد. أما سعر الأرز (تايلندي ١٠٠ في المائة) فقد زاد من ٢٧٥ دولاراً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٣٦٠ دولاراً للطن الواحد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وهي زيادة بنسبة ٩ر٣٠ في المائة في حين ارتفع سعر الأرز الأمريكي الطويل الحب بمبلغ ١٠٢ دولار ليصل إلى ٤٠٨ دولارات للطن[٢٣٠]

وانخفض المخزون العالمي للحبوب في عام ١٩٩٥، حسب التقديرات، بمقدار ٣ر٢٢ مليون طن، أي بنسبة ٦ر٧ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٤. ونتيجة لذلك، فمن المتوقع أن تنخفض المعونة الغذائية من الحبوب في عام ١٩٩٦ وقد تكون لذلك آثار سلبية شديدة على الوضع الغذائي في العديد من البلدان النامية.

باء- التطورات الإقليمية

إن جميع الدول الأعضاء في الإسكوا هي مستوردة صافية للمواد الغذائية ولذلك فهي تتأثر بالتطورات في الأسواق الزراعية العالمية.

١- قاعدة الموارد الزراعية

تتسم منطقة الإسكوا بمعدلات نمو سكانية سريعة وتوجد لديها موارد زراعية محدودة. ويعيش حوالي ٥٦ في المائة من العدد الإجمالي لسكان المنطقة في المناطق الحضرية التي توجد فيها معدلات نمو أعلى من تلك الموجودة في المناطق الريفية (٤ر٣ في المائة مقابل ١ر٢ في المائة). وتعتبر معدلات النمو السريع للسكان والتوسع الحضري، من أهم المشاكل الكبيرة التي تواجه التطور الاقتصادي في المنطقة وتفرض ضغوطاً اضافية على الموارد الموجودة من أراض ومياه.

وقد قدرت المساحة المزروعة في البلدان الأعضاء في الإسكوا بزهاء ١٨ مليون هكتار[٢٣١]، أي ما يمثل ٤ في المائة من المساحة الكلية للأراضي منها قرابة ٤٤ر٦ في المائة أراض مروية. وبعبارة أخرى فإن أكثر من ٥٥ في المائة من المساحة المزروعة تعتمد على مياه الأمطار (بعلية) وبالتالي فهي معرضة للتذبذب في نسبة سقوط الأمطار[٢٣٢]. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي تقدر المساحة المزروعة بحوالي ٥ر١ مليون هكتار، منها ٧١ في المائة أراض مروية. وفي البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً، فإن حوالي ٨ر١٦ مليون هكتار هي أراض مزروعة منها ٣ر٤٢ في المائة أراض مروية.

وتشكل الموارد المائية المحدودة أحد الضغوط الرئيسية على انتاج الغذاء: فالبلدان الأعضاء في الإسكوا تتمتع بمساحات كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة ولكن نقص المياه اللازمة للري هو الذي

---

(٢٣٠) المرجع نفسه.

(٢٣١) هكتار = ١٠ آلاف متر مربع.

(٢٣٢) محسوبة من الفاو، نسخة من قاعدة بيانات أغروستات، ١٩٩٥.

يحول دون زراعة المزيد من الأراضي. وقد تشكل الندرة النسبية للموارد المائية في منطقة الإسكوا مشكلة خطيرة لتوسع الإنتاج الزراعي في العديد من بلدان الإسكوا في المستقبل القريب ما لم تتخذ اجراءات مناسبة.

٢- الأداء الاقتصادي الزراعي

ارتفعت قيمة حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة في عام ١٩٩٤، حسب التقديرات بنسبة ٣ر٦ في المائة عما كانت عليه عام ١٩٩٣[٢٣٣]. وبالرغم من الحصة المنخفضة للقطاع الزراعي في مجموع الناتج المحلي الاجمالي في منطقة الإسكوا (١٤ في المائة) فإن الزراعة ما تزال العمود الفقري للاقتصاد في العديد من البلدان (الجدول ٩٣). وكانت حصة الإنتاج الزراعي في مجموع الناتج المحلي الاجمالي ببلدان مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٩٤ تبلغ حوالي ٩ر٤ في المائة أي أنها زادت بنسبة ٧ر٤ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٣. وفي الاقتصادات الأكثر تنوعاً كان الإنتاج الزراعي يمثل حوالي ربع مجموع الناتج المحلي الاجمالي إذ ازداد بنحو ٤ر٧ في المائة في عام ١٩٩٤. وارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي بالمنطقة في عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن تزيد ارتفاعاً في عام ١٩٩٦ بسبب التطورات الأخيرة في الأسواق العالمية أساساً.

وارتفعت الأرقام الإرشادية لمجموع الإنتاج الزراعي والغذائي في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٠. غير أنه خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ انخفض معدل النمو في المنطقة وسجّلت المملكة العربية السعودية معدل نمو سلبي كما يتضح من الجدول ٩٤.

وقد كانت سنة ١٩٩٥ سنة جيدة بالنسبة لانتاج الحبوب. فقد قُدِّر انتاج منطقة الإسكوا من الحبوب بحوالي ٧ر٣٠ مليون طن أي بزيادة ٤ر٦ في المائة على مستوى عام ١٩٩٤[٢٣٤]. وكان السبب في ذلك أساساً الزيادة الكبيرة التي حققتها مصر في انتاج الحبوب والظروف المناخية المواتية في معظم البلدان الأعضاء في الإسكوا. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي قُدِّر إنتاج الحبوب بمقدار ٣ر٤ مليون طن وشهد زيادة بنسبة ٨ر٤ في المائة، أساساً في المملكة العربية السعودية. ومثّل انتاج الحبوب في بلدان مجلس التعاون الخليجي ١٤ في المائة من مجموع انتاج الحبوب في منطقة الإسكوا. وفي الاقتصادات الأكثر تنوعاً تشير التقديرات إلى أن انتاج الحبوب زاد بنسبة ٧ر٦ في المائة وبلغ ٤ر٢٦ مليون طن في عام ١٩٩٥. وتُعتبر مصر أكبر منتجٍ للحبوب إذ كان انتاجها يبلغ نحو ٣ر٥٥ في المائة من مجموع انتاج الدول الأعضاء في الإسكوا.

وبلغت محاصيل الحبوب في بلدان مجلس التعاون الخليجي ٤٣٠٣ كلغ/هكتار في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤، مقابل ٧٧٠ كلغ/هكتار في الفترة ١٩٨٠/١٩٨١. وفي الاقتصادات الأكثر تنوعاً قُدِّرت الإنتاجية بـ ٢٤١٠ كلغ/هكتار في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤ بالمقارنة مع ١٨٦٩ كلغ/هكتار في الفترة ١٩٨٠/١٩٨١. وقد حققت انتاجية الحبوب في مصر تقدماً كبيراً وتُعتبر من أعلى مستويات

---

(٢٣٣) صندوق النقد العربي، منظمة البلدان العربية المصدرة للنفط، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية).

(٢٣٤) FAO, *Food Crops and Shortages*, No. 6, November 1995; and FAO, *Food Outlook*, November/December 1995/ October.

الجدول ٩٣- السمات الأساسية للقطاع الزراعي في دول/مناطق الإسكوا

البلد/المنطقة	الإنتاج الزراعي (١٩٩٤)		السكان ١٩٩٥) (بالآلاف)		المساحة المزروعة		المساحة المروية		المدخلات الزراعية			
	القيمة بملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي	المجموع	نسبة سكان المناطق الحضرية	هكتارات (بالآلاف)	نسبة مساحة الأرض	هكتارات (بالآلاف)	نسبة المساحة الصالحة للزراعة	الجرارات المستخدمة		الأسمدة الكيماوية	
									عددها عام ١٩٩٣	عددها بالنسبة لعدد الهكتارات	الاستهلاك (آلاف الأطنان المترية) لعام ١٩٩٣	كلغ/هكتار
مصـــر	٨ر٣٧٧	١٦ر٢	٦٢ ٩٣١	٤٤ر٨	٣ ١٠٠	٣ر١	٣ ٠٤٠	٩٨ر٠	٦١ ٠٠٠	٨ر٥٠	٩٩٩ر٦	٣٢٨ر٨
العراق	٢٤ ٠٤٧	٣٤ر٨	٢٠ ٤٤٩	٧٤ر٦	٥ ٤٥٠	١٢ر٥	٢ ٥٥٠	٤٦ر٨	٣٢ ٠٠٠	١٧٠ر٣	٢٨١ر٩	٥١ر٧
الأردن	٤١٢	٦ر٨	٤ ٥٧٣	٧١ر٥	٤٠٥	٤ر٥	٦٣	١٥ر٧	٥ ٨٠٠	٦٩ر٣	١٣ر٨	٣٤ر٣
لبنان	٦٦٠	٧ر٨	٣ ٠٠٨	٨٧ر٢	٣٠٦	٢٩ر٩	٨٦	٢٨ر١	٣ ٠٠٠	١٠٢ر٠	٣٦ر٢	١١٨ر٣
الجمهورية العربية السورية	٤ ٣٥١	٢٨ر٦	١٤ ٦٦١	٥٢ر٤	٥ ٩٠٩	٣٢ر٢	١ ٠٠٠	١٧ر٠	٧١ ٠٠٠	٨١ر٣	٣٧٤ر٨	٦٦ر٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	..	..	٢ ٢٠٤	..	١٧٩ر١	..	١٧ر٧	٩ر٩	٥ ٥٥٠	٣٢ر٣	..	..
اليمن	٧٥٠	١٨ر٢	١٤ ٥٠١	٣٣ر٦	١ ٤٨١	٢ر٨	٣٦٠	٢٤ر٣	٥ ٤٨٠	٢٩٣ر٨	١١ر٠	٧ر٤
المجموع الفرعي للاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٤١ ٥٩٧**	**٢٥ر٥**	**١٢٢ ٣٢٧**	**٥٠ر٥**	**١٦ ٨٢٧ر١**	**٧ر٥**	**٧ ١١٦ر٧**	**٤٢ر٣**	**١٨٣ ٨٣٠**	**٣٨ر٧**	**١ ٧١٧ر٣**	**١٠٣ر٤**
البحرين	٤٩	١ر٠	٥٦٤	٩٠ر٢	٣	٤ر٤	٣	١٠٠	..	..	٠٧٠ر٠	٢٣٣ر٣
الكويت	٧٢	٣ر٠	١ ٥٤٧	٩٧ر٠	٥	٠ر٣	٥	١٠٠	١٠٠	٥٠	١ر٠	٢٠٠ر٠
عُمان	٣٧٤	٣ر٣	٢ ١٦٣	١٣ر٢	٦٣	٠ر٣	٥٨	٩٢	١٥٠	٤٠٦ر٧	٩ر٠	١٤٢ر٩
قطـــر	٧٩	١ر١	٥٥٠	٩١ر٥	٨	٠ر٧	٨	١٠٠	٦٩	٨٦ر٩	٢ر٠	٢٥٠ر٠
المملكة العربية السعودية	٨ ٤٤١	٧ر٠	١٧ ٨٧٩	٨٠ر٢	١ ٣٤٦	٠ر٦	٩٤٠	٦٩ر٨	٢ ١٠٠	٦٤٠ر٩	٤٥٥ر٠	٣٣٨ر٠
الامارات العربية المتحدة	٩٢٧	٢ر٦	١ ٩٠٤	٨٤ر٠	٤٥ر٥	٠ر٥	٣٢	٧٠ر٣	١٨٥	٢٨٤ر٣	٢٧ر٧	٦٠٨ر٨
المجموع الفرعي لبلدان مجلس التعاون الخليجي	**٩ ٩٤٢**	**٤ر٩**	**٢٤ ٦٠٧**	**٦٨ر٥**	**١ ٤٧٠ر٥**	**٠ر٦**	**١ ٠٤٦**	**١ر٧١**	**٢ ٦٠٤**	**٥٦٤ر٧**	**٤٩٥ر٤**	**٣٣٦ر٩**
مجموع الإسكوا	**٥١ ٥٣٩**	**١٤ر٠**	**١٤٦ ٩٣٤**	**٥٥ر٣**	**١٨ ٢٩٧ر٦**	**٤ر٠**	**٨ ١٦٢ر٧**	**٤٤ر٦**	**١٨٦ ٤٣٤**	**٩٧ر٠**	**٢ ٢١٢ر٧**	**١٢٢ر٤**

المصادر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية)؛ والأمانة التنفيذية للإسكوا، طبعة من قاعدة بيانات الاحصاءات الاجتماعية؛ والفاو، طبعة من قاعدة بيانات أغروستات (AGROSTAT)، ١٩٩٥.

الجدول ٩٤- معدلات النمو لمجموع الإنتاج الزراعي والغذائي ونصيب الفرد منه في عدة بلدان أعضاء في الإسكوا، ١٩٨٠-١٩٩٠ و ١٩٩٠-١٩٩٤
(نسبة مئوية)

(١٠٠ = ١٩٨١-١٩٧٩)

البلد	الانتاج الزراعي				الانتاج الغذائي			
	المجموع		نصيب الفرد من الإنتاج		المجموع		نصيب الفرد من الإنتاج	
	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٨٠-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩٤
مصر	٣ر٤	٣ر٢	٠ر٩	٠ر٩	٤ر٤	٣ر١	١ر٧	٠ر٨
العراق	٣ر١	٠ر٢	(٠ر٣)	(٢ر٢)	٣ر٢	٠ر٣	(٠ر٢)	(١ر٢)
الأردن	٤ر٣	٩ر٥	٠ر٣	١ر٣	٤ر٥	٩ر٦	٠ر٥	٣ر٢
لبنان	٤ر٦	٤ر٤	٥ر٢	٠ر٩	٤ر٩	٤ر٤	٥ر٥	٠ر٩
الجمهورية العربية السورية	٠ر٧	٢ر٩	(٢ر٧)	(٠ر٥)	٠ر٦	٢ر٩	(٢ر٦)	(٠ر٦)
المملكة العربية السعودية	٢٣ر٩	(٢ر٠)	١٧ر٦	(٤ر٠)	٢٤ر٣	(٢ر٠)	١٧ر٩	(٤ر٠)
اليمن	٢ر٩	٥ر٦	(٠ر٣)	٠ر٣	٣ر٠	٥ر٦	(٠ر٢)	٠ر٣

المصدر: بيانات محسوبة من الفاو، طبعة من قاعدة بيانات أغروستات (AGROSTAT)، ١٩٩٥.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سلبية.

غلة الحبوب في العالم إذ بلغت ٦٠٤٦ كلغ/هكتار في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤[٢٣٥]. ويرجع السبب في هذا الإنجاز أساساً إلى أن معظم المنطقة المزروعة بالحبوب هي مروية وتُستعمل فيها أنواع من البذور تتميز بارتفاع الغلة.

وقد تحسنت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب (ومن القمح بشكل خاص) في منطقة الإسكوا. وقُدِّر الاكتفاء الذاتي من الحبوب بنسبة ٧ر٥٧ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٢ر٥٠ في المائة في عام ١٩٨٠ في حين أن الاكتفاء الذاتي من القمح لهاتين السنتين كان ٤ر٥٥ في المائة و ٩ر٣٣ في المائة بالترتيب. غير أن المنطقة ما زالت مستورداً رئيسياً للحبوب. وتُقدر الفجوة في الحبوب بحوالي ٢٣ مليون طن أي ما يمثل ٥ر١١ في المائة من مجموع الواردات العالمية في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ وحوالي ١ر١٦ في المائة من مجموع واردات البلدان النامية من الحبوب وهي تساوي واردات الصين من الحبوب في السنة نفسها[٢٣٦].

وفيما يتعلق بالخضر والفواكه كانت معظم البلدان في منطقة الإسكوا تتمتع بالاكتفاء الذاتي وحققت فوائض في كل منها. وقُدِّر انتاج الخضر في منطقة الإسكوا بحوالي ٢٠ مليون طن في عام ١٩٩٤، أي بانخفاض طفيف يبلغ نحو ٨ر١ في المائة مقارنة بالسنة السابقة (كما هو مبيَّن في الجدول ٩٥)، إلا أنه كان يزداد سنوياً بمتوسط ٠ر٢ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٤. وقُدِّر انتاج المنطقة من الفواكه بـ ٥ر١١ مليون طن في عام ١٩٩٤، أي انه كان أقل من مستوى انتاج عام ١٩٩٣ بنسبة ١ر١ في المائة مع أنه كان يزداد بنسبة ٢ر٥ في المائة سنوياً منذ عام ١٩٨٠.

وبالرغم من هذا التقدم فإن العديد من البلدان، ولا سيما الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر تواجه مشاكل في زيادة صادراتها من الفواكه والخضر بسبب قوة التنافس الخارجي والافتقار إلى خدمات التسويق الجيدة. وتُزرع معظم الخضر والفواكه في منطقة الإسكوا في مناطق مروية. غير أنه نظراً إلى نُدرة المياه وبهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المحدودة ينبغي لبلدان الإسكوا أن تركِّز على انتاج المحاصيل الزراعية التي لها قيمة أعلى في السوق والتي تحتاج إلى أقل ما يمكن من المياه لزراعتها.

أما بالنسبة للانتاج الحيواني، باستثناء اللحم الأحمر، فإن معظم البلدان حققت نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي في لحم الدجاج. وكذلك فيما يتعلق باللبَّن والبيض. وفي السنوات الأخيرة زاد الإنتاج الحيواني كما هو مبيَّن في الجدول ٩٥. وقُدِّر انتاج الأسماك في بلدان منطقة الإسكوا بحوالي ٤٠٠ ٧٧٨ طن في عام ١٩٩٣ كان ثلثاها تقريباً من الأسماك البحرية. وينبغي أن تكثِّف بلدان منطقة الإسكوا جهودها وان تزيد من الاستثمار في هذا المجال لتحقيق مستويات أعلى بكثير من الإنتاج نظراً لأن لديها القدرة على تحسين انتاج الأسماك وتحقيق الاكتفاء الذاتي منها.

---

(٢٣٥) محسوبة من الفاو، نسخة من قاعدة البيانات أغروستات، ١٩٩٥.

(٢٣٦) المرجع نفسه.

الجدول ٩٥- انتاج المحاصيل الأساسية في دول/مناطق الإسكوا
(آلاف الأطنان المترية)

البلد/المنطقة	الحبوب		الخضر[1]		الفواكه[1]		الجذور والدرنات[1]		القطن (حليج[1])		السكر المكرر[1]	
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤
مصر	١٥ ٣٠٠	١٧ ٠٠٠	٩ ٦٩٠	٩ ٤٠٢	٤ ٨٧٩	٤ ٦٢٨	١ ٩٦٧	١ ٨٥٩	٤١٦	٣١٤	١ ٠٩٣	١ ١٨٤
العراق	٢ ٧٥٠	٢ ٥٠٠	٣ ٢٠٠	٢ ٧٤٩	١ ٦٦٣	١ ٦٢٩	٤٠٦	٤١٠	٩	٩	٢	٢
الأردن	٩١ر٦	١٤٠ر٩	٩٧٤	٨٨٣	٢٩٤	٢٩٥	١١٨	٧٠	..	..	..	..
لبنان	٦٣	٧٣	٩١١	٩٦٤	١ ٣٣٢	١ ٤٠٢	٢٨٢	٢٩٦	..	..	١٥	٢٠
الجمهورية العربية السورية	٥ ٧٠٠	٥ ٩٠٠	١ ٧٢٧	١ ٨٠٦	١ ٣٦٨	١ ٤٢٦	٣٦١	٣٧٧	٢١١	٢١٥	١٠٨	١٣٠
الضفة الغربية وقطاع غزة	٤٦	٤٦	٣٦٩	٣٧٩	٢٩٦	٢٩٦	٤٢	٤٤	..	..	..	..
اليمن	٨٠٢	٧٥٠	٥١٧	٤٦٠	٣٤٦	٣٦١	٢١٤	١٨١	٥	٤	..	..
المجموع الفرعي للاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٢٤ ٧٥٢ر٦**	**٢٦ ٤٠٩ر٩**	**١٧ ٣٨٨**	**١٦ ٦٤٣**	**١٠ ١٧٨**	**١٠ ٠٣٧**	**٣ ٣٩٠**	**٣ ٢٣٧**	**٦٤١**	**٥٤٢**	**١ ٢١٨**	**١ ٣٣٦**
البحرين	..	..	١٤	١٥	٢٣	٢٤	..	..	..	..	..	..
الكويت	٢	٢	٨٩	٨٩	١	١	١	١	..	..	..	..
عُمان	٣	٣	١٦٧	١٦٩	٢٠٢	٢١٠	٦	٦	..	..	..	..
قطر	٥	٥	٣٧	٣٨	١٢	١٢	..	..	..	..	..	..
المملكة العربية السعودية	٤ ١٠٠	٤ ٣٠٠	٢ ٠٨٤	٢ ١٣٨	٩١٦	٩١٩	١٦٧	١٦٩	..	..	..	..
الامارات العربية المتحدة	٧	٧	٥٠٩	٥٧٦	٢٩٢	٢٩٧	٤	٤	..	..	..	..
المجموع الفرعي لمجلس التعاون الخليجي	**٤ ١١٧**	**٤ ٣١٧**	**٢ ٩٠٠**	**٣ ٠٢٥**	**١ ٤٤٦**	**١ ٤٦٣**	**١٧٨**	**١٨٠**	..	..	..	..
مجموع منطقة الإسكوا	**٢٨ ٨٦٩ر٦**	**٣٠ ٧٢٦ر٩**	**٢٠ ٢٨٨**	**١٩ ٦٦٨**	**١١ ٦٢٤**	**١١ ٥٠٠**	**٣ ٥٦٨**	**٣ ٤١٧**	**٦٤١**	**٥٤٢**	**١ ٢١٨**	**١ ٣٣٦**

الجدول ٩٥- (تابع)

البلد/المنطقة	لحوم الذبائح[أ]		لحوم الدواجن[أ]		لبن[أ]		بيض[أ]		عسل (أطنان)[أ]		أسماك (آلاف الأطنان المترية)[ب]	
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٢	١٩٩٣
مصر	٨٤٠	٨٥٦	٣٠١	٣٢٣	٢ ٦٠٢	٢ ٦٣٤	١٢٨ر٠	١٣٠ر٠	١٠ ٥٠٠	١٠ ٦٠٠	٣٤٧ر٠	٣٨٢ر٤
العراق	١٠٥	١٠٥	٥٠	٥٢	٤١٣	٤٠٢	٤١ر٩	٤٢ر٠	٦٢	٦٣	٢٢	٢٤
الأردن	١٠٦	١١٠	٨٧	٩٠	١٥٧	١٦٠	٥٣ر٦	٥٦ر٠	١٨٠	١٦٥	٠ر٤	٠ر٤
لبنان	٨٠	٨٠	٥٥	٥٥	١٨٣	١٩٣	٦١ر٠	٦٢ر٠	١ ٤٠٠	١ ٥٠٠	٢ر٩	٢ر٧
الجمهورية العربية السورية	٢١٢	٢١٦	٨٤	٨٥	١ ٢٤٣	١ ٢٦٨	١٠١ر٣	١٠٢ر٥	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٩ر٠	٩ر١
الضفة الغربية وقطاع غزة	٦٣	٦٧	٤٣	٤٦	٧٥	٧٨	١٢ر٥	١٢ر٩	٢٠٠	٢٠٢	١ر٠	١ر٠
اليمن	١٢٤	١٢٩	٥٢	٥٥	١٩٢	١٨٧	١٩ر١	١٨ر١	٦٨	٦٨	٨٤ر٠	٧٢ر٨
المجموع الفرعي للاقتصادات الأكثر تنوعاً	**١ ٥٣٠**	**١ ٥٦٣**	**٦٧٢**	**٧٠٦**	**٤ ٨٦٥**	**٤ ٩٢٢**	**٤١٧ر٤**	**٤٢٣ر٥**	**١٣ ٤١٠**	**١٣ ٥٩٨**	**٤٦٦ر٣**	**٤٩٢ر٤**
البحرين	١٢	١٣	٤	٤	١٩	٢٠	٣ر٣	٣ر٤	..	..	٨ر٠	٩ر١
الكويت	٣٧	٤٣	١١	١٧	١٥	١٥	٤ر٠	٤ر٠	..	..	٣ر١	٥ر١
عُمان	٢٧	٢٨	٤	٤	٨٣	٨٦	٦ر٢	٦ر٧	..	..	١١٢ر٣	١١٦ر٠
قطر	١٨	٢٨	٤	٤	٢٢	٢٣	٣ر٣	٣ر٤	..	..	٦ر٢	٦ر٤
المملكة العربية السعودية	٤٤٢	٤٥٧	٢٨٦	٢٩٧	٥٤٤	٥٥٠	١٢٣ر٦	١٢٧ر٠	٧٥	٧٥	٤٦ر٢	٤٩ر٥
الامارت العربية المتحدة	٥٩	٦١	١٧	١٧	٥٠	٥٢	١١ر٥	١٢ر٠	--	--	٩٥ر٠	٩٩ر٩
المجموع الفرعي لمجلس التعاون الخليجي	٥٩٥	٦٣٠	٣٢٦	٣٤٣	٧٣٣	٧٤٦	١٥١ر٩	١٥٦ر٥	٧٥	٧٥	٢٧٠ر٨	٢٨٦ر٠
مجموع منطقة الإسكوا	**٢ ١٢٥**	**٢ ١٩٣**	**٩٩٨**	**١ ٠٤٩**	**٥ ٥٩٨**	**٥ ٦٦٨**	**٥٦٩ر٣**	**٥٨٠ر٠**	**١٣ ٤٨٥**	**١٣ ٦٧٣**	**٧٣٧ر١**	**٧٧٨ر٤**

المصادر: بالنسبة لعام ١٩٩٥ لمصر والعراق ولبنان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية واليمن، أنظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛ بالنسبة للأردن، أنظر وزارة الزراعة، قاعدة البيانات، ١٩٩٥؛ بالنسبة لبلدان/مناطق أخرى، أنظر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، طبعة من قاعدة بيانات أغروستات ١٩٩٥.

ملاحظة: علامة (..) = غير متوافر.

(أ) من الفاو، طبعة من قاعدة بيانات أغروستات، ١٩٩٥؛

(ب) التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي الاجتماعي، وجامعة الدول العربية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، (بالعربية).

٣- التجارة الزراعية والغذائية

تتعرض التجارة الزراعية اليوم لتأثير عوامل جديدة مثل تحرير التجارة العالمية والقواعد الجديدة التي نشأت عن تحديث الإتفاقيات القديمة، ووضع الترتيبات التجارية الجديدة. وقد كانت هذه التطورات جوهر المناقشات الاقتصادية والسياسية في عام ١٩٩٥. ولا تتوافر حالياً بيانات عن التجارة الزراعية في عام ١٩٩٥ ولكن بعض المؤشرات متوافرة، لاسيما بالنسبة للأسعار العالمية للسلع الغذائية. وقد تعطي هذه المؤشرات فكرة عن الآثار المتوقعة للتغيرات التي تشهدها بيئة التجارة العالمية.

(أ) التجارة الزراعية

قُدِّرت قيمة التجارة الزراعية لمنطقة الإسكوا بمبلغ ١٧ر٣ مليار دولار أي ما يمثل حوالي ٩ في المائة من إجمالي تجارة المنطقة في عام ١٩٩٤ وسجّلت زيادة بنسبة ١ر٧ في المائة عن السنة السابقة[٢٣٧]. وربما يكون السبب في ذلك زيادة قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ١١ في المائة لتبلغ ٢ر٩ مليار دولار ولا سيما من الصادرات غير الغذائية مثل حليج القطن والحيوانات الحية. وارتفعت قيمة الواردات الزراعية من ١٣ر٩ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١٤ر٣ مليار دولار في عام ١٩٩٤ مما يشير إلى زيادة تُقدر بنسبة ٢ر٨ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ (الجدول ٩٦).

ولم تكن الصادرات الزراعية تغطي سوى ٢٠ر٤ في المائة من الواردات الزراعية في عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع ١٨ر٥ في المائة في عام ١٩٩٣. وكانت معظم الواردات الزراعية من المواد الغذائية حيث كانت تمثل حوالي ٨٢ في المائة بينما كانت بقية الواردات من المدخلات الزراعية. ونتيجة لاتفاق الغات ارتفعت قيمة التجارة الزراعية حسب التقديرات الأولية إلى ١٩ر٧ مليار دولار في عام ١٩٩٥، أي انها زادت بنسبة ١٣ر٩ في المائة عن عام ١٩٩٤. وتُقدر قيمة الواردات الزراعية بمبلغ ١٦ر٢ مليار دولار وقيمة الصادرات الزراعية بمبلغ ٣ر٥ مليار دولار. وترجع الزيادة في التجارة الزراعية أساسا إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والعلف.

(ب) تجارة الأغذية

ارتفعت قيمة الواردات الغذائية في بلدان منطقة الإسكوا بنسبة ٢ر٥ في المائة فوصلت الى ١١ر٨ مليار دولار في عام ١٩٩٤ أي ما يمثل حوالي ١٢ر٨ في المائة من مجموع الواردات في حين لم تكن الصادرات الغذائية تمثل سوى ٢ في المائة من مجموع الصادرات. وقد غطت الصادرات الغذائية ١٥ر٨ في المائة من الواردات الغذائية في عام ١٩٩٤ مقابل ١٦ر٢ في المائة في عام ١٩٩٣[٢٣٨]. وهناك عدة عوامل تؤثر في تجارة الأغذية من بينها: (أ) حالة العرض والطلب في الأسواق العالمية؛ (ب) والوضع المالي للبلدان المستوردة؛ (ج) والعوامل الموسمية ولاسيما تلك التي تؤثر على انتاج الخضر والفواكه الطازجة؛ (د) والتغيرات في نصيب الفرد من الدخل؛ (هـ) والإنتاج الغذائي في البلدان المستوردة؛ (و) والتدابير الصحية المتعلقة بالمواد الغذائية[٢٣٩].

---

(٢٣٧) المرجع نفسه.

(٢٣٨) المرجع نفسه.

(٢٣٩) من ذلك مثلاً أن إعلان "مرض جنون البقر" في المملكة المتحدة في الربع الأول من عام ١٩٩٦ أثر على استهلاك اللحم الأحمر وتحول المستهلكون الى بدائل مثل الدجاج واللحم والبيض.

الجدول ٩٦- التجارة الزراعية والغذائية في دول/مناطق الإسكوا
(ملايين الدولارات الأمريكية)

البلد/المنطقة	التجارة الزراعية لعام ١٩٩٤		النسبة المئوية من مجموع التجارة		تجارة الأغنية لعام ١٩٩٤		الفجوة الغذائية ١٩٩٣/١٩٩٤		
	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	١٩٩٣	١٩٩٤	(نسبة النمو)
مصـــر	٢ ٧٦٠	٥٥٠	١ر٢٧	٩ر١٥	٢ر٢٣٦	٢٦٦	١ ٥٠٤	١ ٩٧٠	٠ر٣١
العراق	٦٨٤	٤	٠ر٣٦	٩ر٠	٦١٠	٣	٨٩٧	٦٠٧	(٣ر٣٢)
الأردن	٧٧٢	١٧٥	٨ر٢٢	٣ر١٢	٦٦٠	١٤٥	٥١٣	٥١٥	٠ر٤
لبنان	١ ١٠٥	١٢٥	١ر١٩	٨ر١٨	٨٣٣	١٠٧	٧٠٠	٧٢٦	٣ر٧
الجمهورية العربية السورية	٧٧٤	٧٠٠	٤ر١٤	٧ر١٩	٥٥٥	٤٠٤	١٦٩	١٥١	(٦ر١٠)
الضفة الغربية وقطاع غزة	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اليمـــن	٨٤٣	٨٤	١ر٢٨	٣ر٩	٧٣٩	٢٨	٨٣٣	٧١١	(٦ر١٤)
المجموع الفرعي للاقتصادات الأكثر تنوعاً	**٦ ٩٣٨**	**١ ٦٣٨**	**٤ر٢٣**	**٧ر١٥**	**٥ ٦٣٣**	**٩٥٣**	**٤ ٦٠٤**	**٤ ٦٨٠**	**١ر٦**
البحرين	٣٠٣	١١	١ر٨	٣ر٠	٢٥٤	٧	٢٣٧	٢٤٧	٤ر٢
الكويت	١ ١٤١	٣٠	١ر١٧	٣ر٠	٩٦٢	٢٣	٨٩٦	٩٣٩	٤ر٨
عُمـــان	٧٨٧	٢١٦	٦ر١٩	٩ر٣	٥٠٥	٩٣	٤١٨	٤١٢	(٤ر١)
قطـــر	٢٩٦	١٣	٨ر١٣	٥ر٠	٢٥٣	١٢	٢٣٠	٢٤١	٤ر٨
المملكة العربية السعودية	٣ ١٠٥	٣٨١	٣ر١٣	٩ر٠	٢ ٧٨٥	٣٣٠	٢ ٣٧٢	٢ ٤٥٥	٣ر٥
الامارات العربية المتحدة	١ ٧٧٢	٥٨٦	٩ر٧	٣ر٢	١ ٣٩٧	٣٨٧	٩٣٣	١ ٠١٠	٨ر٣
المجموع الفرعي لمجلس التعاون الخليجي	**٧ ٤٠٤**	**١ ٢٣٧**	**٩ر١١**	**٤ر١**	**٦ ١٥٦**	**٨٥٢**	**٥ ٠٨٦**	**٥ ٣٠٤**	**٣ر٤**
مجموع الإسكوا	**١٤ ٣٤٢**	**٢ ٨٧٥**	**٦ر١٥**	**٩ر٢**	**١١ ٧٨٩**	**١ ٨٠٥**	**٩ ٦٩٠**	**٩ ٩٨٤**	**٣ر٠**

المصدر: الفاو، طبعة من قاعدة بيانات أغروستات، ١٩٩٥.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سلبية.

الإطار ١٥- تحرير التجارة العالمية والواردات الغذائية في منطقة الإسكوا

كان لاتفاقية الغات التي عقدت عام ١٩٩٤ وبدأ تنفيذها في عام ١٩٩٥ آثار متفاوتة، بعضها سلبي وتتجلى في زيادة الأسعار العالمية للحبوب وفي التأثيرات الناجمة عن تطبيق أسعار دخول الخضر والفواكه الطازجة الى الاتحاد الأوروبي. أما الآثار الايجابية على الانتاج والسياسات فهي واضحة.

وفيما يتعلق بالآثار السلبية ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن زيادة أسعار الحبوب في العالم لم تأت فقط نتيجة لاتفاق الغات ١٩٩٤ الذي ينادي بتخفيض دعم الانتاج بنسبة ٢٠ في المائة في البلدان المتقدمة و ١٣ر٣ في المائة في البلدان النامية والى تخفيض في دعم الصادرات، بل إنه ناجم أيضاً عن عوامل أخرى تتصل بحالة العرض والطلب في الأسواق العالمية. وقد ساهمت الحبوب بحوالي ٣٠ في المائة من الواردات الغذائية الكلية وستكون واردات الحبوب السبب الأساسي لارتفاع فاتورة تجارة الأغذية في بلدان منطقة الإسكوا[1]. ومن ارتفاع فاتورة واردات الأغذية في المنطقة في عام ١٩٩٥ الذي بلغ قرابة ١٥ في المائة، لا يُعزى سوى ٨ر٧ في المائة الى أثر الغات. وبالاضافة الى ذلك فمن المتوقع، بسبب الغات، أن تزيد فاتورة الواردات بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٩ر٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. كذلك فإن السياسة التجارية الجديدة في الاتحاد الأوروبي المتمثلة في تطبيق أسعار دخول المنتجات الى الاتحاد الأوروبي ستؤثر سلباً على صادرات الخضر والفواكه الطازجة الى الاتحاد الأوروبي من الدول الأعضاء في الإسكوا وبصفة خاصة الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر.

أما بالنسبة للآثار الايجابية فإن بعض البلدان مثل الجمهورية العربية السورية ومصر قد بدأت في اتخاذ تدابير لتحسين انتاجها. وقد زاد انتاج مصر من القمح بمقدار ٣ر١ مليون طن ليبلغ ٧ر٥ مليون طن في عام ١٩٩٥ وأصبحت الجمهورية العربية السورية مكتفية ذاتياً في القمح. وبدأت الدول الأعضاء في الإسكوا ولا سيما البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية، في تحسين سياساتها المتصلة بالموارد والأسعار والتسويق بهدف زيادة الانتاج الغذائي والصادرات الغذائية.

(أ) الإسكوا - الفاو، "الزراعة والتنمية في غربي آسيا"، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، رقم ١٦ (عمّان).

وبلغت القيمة الاجمالية للفجوة الغذائية ١٠ مليارات دولار في عام ١٩٩٤[٢٤٠]، أي أنها زادت بنسبة ٣ في المائة عن عام ١٩٩٣ ومن المقدر أن تكون قد اتسعت في عام ١٩٩٥ نتيجة لارتفاع أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية. وتقدر قيمة الفجوة الغذائية في بلدان مجلس التعاون الخليجي بمبلغ ٣ر٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤ أي ما يمثل حوالي ١ر٥٣ في المائة من القيمة الاجمالية للفجوة الغذائية في الإسكوا، وزيادة بنسبة ٣ر٤ في المائة عن عام ١٩٩٣. وفي الاقتصادات الأكثر تنوعاً، والتي تمثل ٨٣ في المائة من مجموع سكان منطقة الإسكوا، فقد قُدرت قيمة الفجوة الغذائية بمبلغ ٧ر٤ مليار دولار، أي أنها كانت تقل عن قيمة الفجوة الغذائية لبلدان مجلس التعاون الخليجي.

---

(٢٤٠) محسوبة من الفاو، نسخة من قاعدة بيانات أغروستات، ١٩٩٥.

٤- إصلاح السياسات الزراعية

واصلت بعض بلدان منطقة الإسكوا برامج الاصلاح الاقتصادي للقطاع الزراعي بدرجات متفاوتة من النجاح(٢٤١). ففي مصر ركّزت تدابير الإصلاح الواسعة النطاق على تحسين استخدام الموارد والأنشطة الزارعية. وقامت الحكومة بتحرير أنشطة الإنتاج والتسويق للمدخلات ومعظم المحاصيل. وفي الأردن أُلغيت جميع أشكال الدعم للمنتجين على جميع المحاصيل. وألغي الدعم تماماً بالنسبة لأسعار القمح والشعير للفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ التي كانت مدعومة الى عهد قريب. وتعتزم الحكومة تحرير تجارة الشعير وإلغاء دور القطاع العام تدريجياً. وفي المملكة العربية السعودية كانت تدابير السياسات العامة تهدف إلى الحد من الفوائض في انتاج القمح. وقد خفّضت الحكومة من حصص شراء القمح بهدف توفير المياه لانتاج محاصيل أخرى مثل الشعير. وفي الجمهورية العربية السورية طُبِّقت إصلاحات مشابهة بالاضافة إلى جهود الحكومة لتطوير أساليب الري. وفي العراق استمر تدهور الوضع الغذائي عن مستويات ما قبل حرب الخليج. وتركّزت جهود الحكومة على زيادة توفر المواد الغذائية من خلال رفع مستوى انتاج الحبوب والخضر والفواكه. ويُعتبر الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الأمم المتحدة على العراق أحد الضغوط الرئيسية على التنمية الزراعية. وفي الضفة الغربية وقطاع غزة شرعت السلطة الفلسطينية منذ فترة قصيرة في إنشاء المؤسسات اللازمة للقطاع الزراعي وتركيز جهودها على انشاء وزارة للزراعة، وهي خطوة أساسية لإصلاح القطاع الزراعي. وقد عانى القطاع الزراعي بشدة خلال عام ١٩٩٥ من إغلاق الحدود الذي تفرضه اسرائيل.

جيم- التطورات الزراعية في دول الإسكوا

١- بلدان مجلس التعاون الخليجي

يبلغ عدد سكان بلدان مجلس التعاون الخليجي زهاء ١٧ في المائة من مجموع السكان في دول الإسكوا. وتبلغ مساحة الأراضي في هذه البلدان قرابة ٥ر١ مليون هكتار منها ٧١ في المائة من الأراضي التي تروى بالمياه الجوفية اساساً. وقد ساهم الإنتاج الزراعي بنسبة ٩ر٤ في المائة في مجموع الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٤ والذي زاد بنسبة ٧ر٤ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ وكان يمثل حوالي ٣ر١٤ في المائة من القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي في بلدان الإسكوا. ومعظم بلدان مجلس التعاون الخليجي تعاني من نقص المياه وستواجه مشاكل حساسة في مجال المياه في المستقبل إذا لم تتخذ السياسات والتدابير المناسبة. وتُقدر الواردات والصادرات الزراعية لبلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٦ر٥١ في المائة و ٤٣ في المائة بالترتيب من الواردات والصادرات الزراعية لمنطقة الإسكوا. وقُدرت قيمة الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٤ بمبلغ ٣ر٥ مليار دولار، وهي زيادة تبلغ ٣ر٤ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣.

---

(٢٤١) انظر FAO, *Foodcrops and Shortages,* October/November 1995; *Cereal Policies Review 1994-95;* and *The State of Food and Agriculture* (1995).

(أ) البحرين

يعتبر القطاع الزراعي في البحرين قطاعاً ثانوياً نظرا للموارد المحدودة من الأراضي والمياه. ولم تبلغ مساهمته في مجموع الناتج المحلي الاجمالي سوى واحد في المائة في عام ١٩٩٤[٢٤٢]. ويقوم القطاع الزراعي على مساحة مزروعة تبلغ ٣٠٠٠ هكتار وتُروى بالمياه الجوفية. ويستهلك القطاع الزراعي نحو ٧٠ في المائة من مجموع الموارد المائية المتوافرة سنوياً بالرغم من أن البلد يعاني الآن من نقص المياه.

ومعظم السلع الزراعية والغذائية مستوردة باستثناء الأسماك والتمور. وتحقق البحرين حالياً نسباً عالية من الاكتفاء الذاتي في كل منهما. وقد قُدِّرت قيمة الواردات الزراعية بمبلغ ٣٠٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٤ أي ما يمثل حوالي ٨ في المائة من مجموع الواردات وأقل بقليل (٩ر١ في المائة) من مستوى عام ١٩٩٣. وبلغ مجموع الصادرات الزراعية ١١ مليون دولار في عام ١٩٩٤ وكانت تمثل ٣ر٠ في المائة فقط من مجموع صادرات البلد وكانت أقل من السنة السابقة بنسبة ٤٢ في المائة. وقُدرت قيمة الفجوة الغذائية بمبلغ ٢٤٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤، بزيادة تبلغ ١٠ ملايين دولار، أي ٢ر٤ في المائة، عن مستوى عام ١٩٩٣[٢٤٣].

(ب) الكويت

كانت حصة الزراعة في مجموع الناتج المحلي الاجمالي للكويت لا تزيد عن ٣ر٠ في المائة منه في عام ١٩٩٤[٢٤٤]. وتبلغ المساحة المزروعة حوالي ٥٠٠٠ هكتار معظمها يروى بالمياه الجوفية. ويقيم معظم سكان البلد، الذين قُدر عددهم بـ ٥٥ر١ مليون نسمة في عام ١٩٩٥، في المناطق الحضرية ويعملون في أنشطة غير زراعية خصوصاً في قطاعي النفط والتجارة. وكانت المساحة المزروعة الصغيرة تستأثر بنحو ٧٢ في المائة من الاستهلاك الكلي للمياه في البلد في حين أن نصيب الفرد من الموارد المائية المتوافرة منخفض جداً. وهذا يعني أن على صانعي القرارات اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوفير هذا المورد المحدود للأجيال القادمة.

ومعظم السلع الزراعية والغذائية المستهلكة في الكويت مستوردة. وقد قُدِّرت قيمة العجز التجاري الزراعي بـ ١ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٤ أي ما يمثل زيادة بنسبة ٨ر٦ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٣. وفي عام ١٩٩٤ بلغت الواردات الزراعية ١٤ر١ مليار دولار مقابل ٠٧ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٣ وكانت تمثل ١ر١٧ في المائة من مجموع الواردات. وبلغت الفجوة الغذائية للكويت حوالي ٩٤ر٠ مليار دولار في عام ١٩٩٤، أي أنها زادت بنسبة ٨ر٤ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣.

---

(٢٤٢) التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة البلدان العربية المصدِّرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية).

(٢٤٣) محسوبة من الفاو، نسخة من قاعدة بيانات أغروستات، ١٩٩٥.

(٢٤٤) التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة البلدان العربية المصدِّرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية).

(ج) عُمـــان

بذلت عُمان في السنوات الأخيرة جهوداً لتنويع اقتصادها. وتتضمن الخطة الخمسية في عُمان التي بدأت في عام ١٩٩١، برامج حوافز لزيادة الاستثمار في الزراعة وفي أنشطة أخرى غير نفطية[٢٤٥]. وكانت حصة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي أكثر من ٣ في المائة في عام ١٩٩٤. وقُدرت المساحة المزروعة بـ ٦٣٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٣ منها حوالي ٥٨٠٠٠ هكتار (٩٢ في المائة) أراضٍ مروية. وبالرغم من كفاية الموارد المائية المتوافرة حالياً في عُمان فليس من المتوقع أن تظل كافية في المستقبل. وقُدر عدد السكان في عُمان بـ ٢ر١٦ مليون نسمة في عام ١٩٩٥[٢٤٦]، وكان معدل النمو السنوي يبلغ في المتوسط ٣ر٤ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ ويتسم البلد بنسبة عالية من السكان الريفيين الذين يمثلون ٨ر٨٦ في المائة تقريباً من مجموع السكان.

وقد حققت عُمان شيئاً من التقدم في بعض السلع الغذائية. وهي مكتفية ذاتياً في الأسماك والتمور وحققت فوائض للتصدير من كل منهما. وقُدرت قيمة الواردات الزراعية بمبلغ ٧٨٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤ أي ما يمثل حوالي ٦ر١٩ في المائة من مجموع الواردات. وكانت قيمة الصادرات الزراعية في عام ١٩٩٤ تبلغ ٢١٦ مليون دولار أي ما يمثل حوالي ٩ر٣ في المائة من مجموع الصادرات ويزيد بنسبة ٢ر١٠ في المائة على مستوى عام ١٩٩٣. وقُدرت الفجوة الغذائية بمبلغ ٤١٢ مليون دولار أي بانخفاض قدره ٦ ملايين دولار (٤ر١ في المائة) عن عام ١٩٩٣[٢٤٧].

(د) قطـــر

انخفض الإنتاج الزراعي في قطر، الذي كان يساهم بنسبة لاتزيد عن ١ر١ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٤[٢٤٨]، بنسبة ٧ر٥ في المائة بالمقارنة مع مستويات عام ١٩٩٣. ويعتمد القطاع الزراعي على زراعة حوالي ٨٠٠٠ هكتار[٢٤٩]، معظمها مروية بالمياه الجوفية. وتواجه قطر الآن حالات نقص في المياه. ويستهلك القطاع الزراعي قرابة ٦٨ في المائة من الموارد المائية المحدودة في البلد ويساهم بنسبة بالغة الانخفاض في الاكتفاء الذاتي الغذائي. وهذا يعني أن على صانعي السياسات وضع سياسة أكثر كفاءة في إدارة المياه بهدف بلوغ الاستخدام الأمثل وتحقيق المستوى القابل للاستمرار.

---

(٢٤٥) الإسكوا، الزراعة والتنمية في غربي آسيا، رقم ١٦.

(٢٤٦) الأمانة التنفيذية للإسكوا، طبعة من قاعدة بيانات الاحصاءات الاجتماعية، ١٩٩٥.

(٢٤٧) الفاو، طبعة من قاعدة بيانات أغروستات، ١٩٩٥.

(٢٤٨) التقرير الاقتصادي العربي الموحّد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة البلدان العربية المصدّرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي أيلول/سبتمبر (بالعربية).

(٢٤٩) قطر، وزارة المالية، الاقتصاد والتجارة، إدارة الشؤون الاقتصادية، قسم الاحصاءات، المسح الاقتصادي لقطر، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

وتعتمد قطر اعتمادا شديدا على الواردات الزراعية والغذائية في المجالات التي تتسم بانخفاض في نسب الاكتفاء الذاتي، ما عدا التمور والأسماك. فقد كانت نسبة الاكتفاء الذاتي من التمور ٨٨ في المائة ومن الأسماك ٦٨ في المائة في عام ١٩٩٤. ونسب الاكتفاء الذاتي من السلع الأخرى أدنى من ذلك بكثير، اذ تبلغ مثلاً حوالي ٥٤ في المائة للبيض و ٣٩ في المائة للخضر و ٢٠ في المائة للحوم وأقل من واحد في المائة للقمح والدقيق.

وقُدِّر العجز في التجارة الزراعية بمبلغ ٢٨٣ مليون دولار في عام ١٩٩٤[٢٥٠]، مما يمثل زيادة بنسبة ٧ر٣ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وبلغت قيمة الواردات الزراعية ٢٩٦ مليون دولار أي قرابة ٨ر١٣ في المائة من مجموع الواردات. وقُدرت قيمة الفجوة الغذائية بمبلغ ٢٤١ مليون دولار في عام ١٩٩٤ اي بزيادة تبلغ نحو ٩ر٤ في المائة على عام ١٩٩٣.

(هـ) المملكة العربية السعودية

حقق القطاع الزراعي في المملكة العربية السعودية معدلات عالية جداً من النمو خلال العقد الأخير وذلك لأسباب عديدة من بينها الدعم الحكومي القوي؛ وتوزيع الأراضي على المزارعين مجاناً؛ وانشاء البنية التحتية السليمة؛ وتنمية الموارد المائية والري؛ وزيادة الاستثمار في مشاريع الصناعات الغذائية؛ والدعم المقدم إلى القطاع الخاص لتشجيعه على الاستثمار في الزراعة. ونتيجة لهذه التدابير، زاد انتاج القمح من ٠٠٠ ١٤٢ طن في عام ١٩٨٠ إلى ٤ر١ مليون طن في عام ١٩٨٤ وإلى حوالي ٤ ملايين طن في عام ١٩٩٢[٢٥١]، وهذا لم يؤدِ فقط إلى الاكتفاء الذاتي بل وكذلك إلى تحقيق فوائض للتصدير. كما زاد انتاج الخضر والفواكه والثروة الحيوانية. غير أن هذا التقدم صاحبه استهلاك متزايد للموارد المائية المحدودة إذ زاد الطلب الكلي على المياه من ٣٦ر٢ مليار متر مكعب في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٣ر١٦ مليار متر مكعب في بداية التسعينيات[٢٥٢]، وكان أساساً من المياه الجوفية مما أدى إلى استنفاد مخزوناتها. وقد نفَّذت الحكومة سياسات تهدف إلى توفير الموارد المائية مثل تخفيض المنطقة المزروعة قمحاً وتخفيض دعم الأسعار الذي تدفعه الحكومة إلى منتجي القمح.

وقد ساهم الإنتاج الزراعي بنسبة ٧ في المائة في مجموع الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤[٢٥٣]، مما يشير إلى زيادة بنسبة ٦ر٤ في المائة عن عام ١٩٩٣. وبلغت المساحة المزروعة حسب التقديرات ٤ر١ مليون هكتار في عام ١٩٩٣ منها ٧٠ في المائة من الأراضي المروية. وستسبب الموارد المائية المحدودة مشاكل خطيرة في المستقبل إذا لم تُتَّخذ الاجراءات المناسبة لتحديد حصص استهلاك المياه وزيادة الإمدادات المائية.

---

(٢٥٠) الفاو، طبعة من قاعدة بيانات أغروستات، ١٩٩٥.

(٢٥١) المرجع نفسه.

(٢٥٢) الإسكوا، الزراعة والتنمية في غربي آسيا، رقم ١٥.

(٢٥٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة البلدان العربية المصدِّرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية).

وعلى ضوء زيادة السكان (الذين قُدِّر عددهم بـ ١٧ر٨٨ مليون نسمة في عام ١٩٩٥[٢٥٤]، وبلغ معدل نموهم ٢ر٤ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥) فإن نصيب الفرد من الموارد المائية المتوافرة سينخفض في المستقبل لاسيما وأن ٨٠ في المائة من مجموع السكان يعيشون في المناطق الحضرية.

وسجلت الأرقام الإشارية للإنتاج الزراعي والغذائي معدل نمو سلبي يبلغ ٢ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة بمعدل نمو ايجابي بالغ الارتفاع خلال العقد الماضي (انظر الجدول ٩٣).

وقد بلغ إنتاج القمح في عام ١٩٩٥، حسب التقديرات[٢٥٥]، ٥ر٢ مليون طن، أي بزيادة عن إنتاج السنة السابقة الذي بلغ ٤ر٢ مليون طن وإن كان يقل عن مستوى عام ١٩٩٢ بنسبة ٥ر٣٧ في المائة. ومع ذلك فقد كان انتاج القمح ما يزال يزيد عن الاحتياجات المحلية. ومن المتوقع أن يحدث انخفاض حاد في صادرات القمح التي بلغت في المتوسط ١ر٢ مليون طن في السنوات الثلاث السابقة لحزيران/يونيو ١٩٩٥، لتبلغ ٠٠٠ ٧٠٠ طن في الفترة ١٩٩٥/١٩٩٦ وأن تتوقف نهائياً بحلول الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧. وتشير التقديرات الأولية إلى أن انتاج الشعير زاد بصورة طفيفة في عام ١٩٩٥ ليبلغ ٦ر١ مليون طن في حين انخفضت الواردات بحوالي ٠٠٠ ٢٠٠ طن لتبلغ ٤ ملايين طن في عام ١٩٩٥.

وفي حزيران/يونيو ١٩٩٥ أصدر مجلس الوزراء في المملكة العربية السعودية مرسوماً يقضي بتخفيض السعر المضمون لشراء القمح من المزارعين (أي سعر التوريد) بنسبة ٢٥ في المائة، من ٢٠٠٠ ريال سعودي (٥٤٠ دولاراً) للطن الواحد إلى ١٥٠٠ ريال سعودي (٤٠٥ دولارات) للطن الواحد سيبدأ تطبيقه على محاصيل موسم ١٩٩٥/١٩٩٦ (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر)[٢٥٦]. وكانت هذه أول مرة ينخفض فيها سعر القمح منذ عام ١٩٩٤. كما تلتزم الحكومة بزيادة انتاج اللحم والخضر وزيادة إنتاجية المحاصيل ذات القيمة العالية.

والمملكة العربية السعودية هي أكبر مستورد للسلع الزراعية والغذائية من البلدان الأعضاء في الإسكوا. ففي عام ١٩٩٤ قُدرت الواردات الزراعية بمبلغ ٣ر١ مليار دولار (١٣ر٣ في المائة من اجمالي الواردات)، أي ما يمثل قرابة ٢١ر٦ في المائة من مجموع الواردات الزراعية بمنطقة الإسكوا و ٤١ر٩ في المائة من الواردات الزراعية لبلدان مجلس التعاون الخليجي. وهذا الرقم يقل عن مستوى عام ١٩٩٣ بنسبة ٩ر٢ في المائة. وبلغت الصادرات الزراعية في المجموع ٣٨١ مليون دولار أي ما يمثل ٩ر٠ في المائة فقط من مجموع الصادرات، ويعتبر انخفاضاً حاداً وصلت نسبته الى ١٩ر٣ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣. وقُدرت الفجوة الغذائية بمبلغ ٢٤٥٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤[٢٥٧]، أي أنها سجلت زيادة بنسبة ٥ر٣ في المائة عن عام ١٩٩٣.

---

(٢٥٤) الأمانة التنفيذية للإسكوا، طبعة من قاعدة بيانات الاحصاءات الاجتماعية، ١٩٩٥.

(٢٥٥) الفاو، المحاصيل الغذائية ونقص الأغذية، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٢٥٦) FAO, *Cereal Policies Review 1994,1995*.

(٢٥٧) FAO, printout of AGROSTAT database, 1995.

(و) الامارات العربية المتحدة

ارتفع الإنتاج الزراعي الذي كان يساهم بنسبة ٥ر٢ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي للبلد في عام ١٩٩٥، بنسبة ٦ر٦ في المائة في عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع عام ١٩٩٣[٢٥٨]. وقدرت المساحة المزروعة بـ ٥٠٠ ٤٥ هكتار، منها ٧٠ في المائة أراضٍ مروية. وتشهد الامارات العربية المتحدة، مثل غيرها من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وضعاً حرجاً في مجال الموارد المائية. فالزراعة تستهلك حوالي ٨٠ في المائة من الاستهلاك الاجمالي للمياه وسوف تؤدي الزيادة السكانية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية الى تخفيض نصيب الفرد من الموارد المائية المتوافرة. وقد قدر عدد السكان في الامارات العربية المتحدة بـ ٩ر١ مليون نسمة في عام ١٩٩٥ مسجلاً معدل نمو سنوياً متوسطاً يبلغ حوالي ٦ر٢ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. ويعيش قرابة ٨٤ في المائة من مجموع السكان في المناطق الحضرية.

وقد حققت الامارات العربية المتحدة نتائج جيدة في بعض السلع مثل التمور والطماطم والأسماك وبلغت نسب الاكتفاء الذاتي في هذه السلع مستويات عالية في الفترة الأخيرة. أما بالنسبة للسلع الأخرى، وخصوصاً الحبوب، فإن معظم الاحتياجات الاجمالية تلبى عن طريق الاستيراد. وقد زادت الواردات الزراعية للإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦ر٧ في المائة في عام ١٩٩٤ وسجلت ٧٧ر١ مليار دولار أي ما يمثل ٩ر٧ في المائة من مجموع واردات البلد. وبلغت الصادرات الزراعية ٥٨٦ مليون دولار (بما في ذلك إعادة التصدير) أي ما يمثل ٣ر٢ في المائة فقط من مجموع الصادرات. وبلغت قيمة الفجوة الغذائية زهاء مليار دولار في عام ١٩٩٤[٢٥٩]، أي ما يمثل زيادة بنسبة ٢ر٨ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٣.

٢- الاقتصادات الأكثر تنوعاً

كانت نسبة السكان في البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً تمثل ٨٣ في المائة من مجموع سكان منطقة الإسكوا في عام ١٩٩٥. وتوجد في هذه المجموعة من البلدان حوالي ٨ر١٦ مليون هكتار من الأراضي المزروعة، أي ٩٢ في المائة من مجموع المساحة المزروعة في منطقة الإسكوا، منها ٣ر٤٢ في المائة تعتمد على الري ويوجد في هذه المجموعة من البلدان ٥ر٩٣ في المائة من الموارد المائية المتوفرة سنوياً في المنطقة. وكان الإنتاج الزراعي للاقتصادات الأكثر تنوعاً يمثل ٥ر٢٥ في المائة من مجموع ناتجها المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤. وقد زاد بنسبة ٤ر٧ في المائة في عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٩٣ ويمثل قرابة ٧ر٨٠ في المائة من قيمة الناتج الزراعي للمنطقة. وتمثل التجارة الزراعية في هذه المجموعة من البلدان ٤ر٤٨ في المائة من الواردات الزراعية و ٥٧ في المائة من الصادرات الزراعية في منطقة الإسكوا. وكانت قيمة الفجوة الغذائية البالغة ٧ر٤ مليار دولار تقريباً تمثل ٨ر٤٦ في المائة من مجموع الفجوة الغذائية لمنطقة الإسكوا وكان إنتاج الحبوب يمثل ٨٦ في المائة من مجموع انتاج الحبوب في منطقة الإسكوا.

---

(٢٥٨) الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، التقرير الاقتصادي السنوي، ١٩٩٥ (بالعربية).

(٢٥٩) الفاو، طبعة من قاعدة بيانات أغروستات، ١٩٩٥.

(أ) مصـــر

أحرزت مصر تقدماً كبيراً في القطاع الزراعي في السنوات الأخيرة ومازالت تتخذ تدابير إضافية في مجال السياسات الزراعية لتحقيق معدل النمو الزراعي المستهدف الذي يتراوح بين ٣ و ٤ في المائة سنوياً. وهناك مؤشرات ايجابية عديدة تعكس تطور هذا القطاع مثل الزيادات التي تحققت في انتاج الحبوب وانخفاض قيمة الفجوة الغذائية نتيجة لانخفاض الواردات من الأغذية، والتوسع الملموس للمساحة المزروعة والاستخدام الكفؤ للموارد الزراعية.

والأسباب الرئيسية لهذا الأداء الجيد هي(٢٦٠):

(أ) التطبيق الناجح لبرنامج التكييف الهيكلي وإعداد استراتيجية التنمية الزراعية في التسعينيات تهدف إلى ما يلي: تحرير أسعار المنتجين لجميع المحاصيل باستثناء السكر وإلغاء الدعم للمدخلات مثل الأسمدة والمبيدات والغاء العمل بنظام تخصيص مساحات محددة لمحاصيل معيَّنة وحصص توريد بأسعار توريد محددة، باستثناء قصب السكر، وتشجيع الخصخصة في تصنيع المنتجات والمدخلات الزراعية وتسويقها، وتخفيض الحواجز التجارية، وتحويل التجارة الزراعية إلى سوق تتسم بحرية أسعار صرف العملات الأجنبية؛

(ب) زراعة أنواع عالية الغلة من المحاصيل خلال العقد الماضي مما أدى إلى زيادة الإنتاجية؛

(ج) تحسين البنية التحتية الزراعية بصورة كبيرة وتشجيع الاستثمار الزراعي؛

(د) تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بايجار الأراضي وفق القانون الجديد لايجار الأراضي (٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩٢)؛

(هـ) استصلاح أراض إضافية (جديدة) من الصحراء (حوالي ٠٠٠ ١٥٠ فدان أو ٠٠٠ ٦٣ هكتار) وزعت على خريجي الجامعات والمعاهد؛

(و) قيام الصندوق الاجتماعي للتنمية باتخاذ تدابير معينة لتخفيض معدلات البطالة من خلال دعم عمل الخريجين في مجالي التسويق الزراعي وتوزيع المنتجات الزراعية؛

(ز) اتخاذ تدابير لزيادة الكفاءة الزراعية بما في ذلك تطبيق تكنولوجيات الاقتصاد في استعمال المياه، ذات جدوى فنية واقتصادية؛ ويجري النظر حالياً في فرض رسوم على استعمال المياه للري.

والجدير بالذكر أن الحكومة ما تزال تبحث عن المزيد من التدابير اللازمة لتنمية القطاع الزراعي مثل تخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية ووضع استراتيجية جديدة لتشجيع التصدير من خلال،

---

(٢٦٠) الفاو، حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٣؛ ومصر، وزارة الزراعة، استراتيجية التنمية الزراعية في التسعينيات (بالعربية) (١٩٩٢).

انشاء المجلس الأعلى للصادرات والذي يهدف إلى زيادة قيمة الصادرات بما يصل إلى ١١ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٠ بما في ذلك الصادرات الزراعية.

وبالرغم من هذا الأداء فإن القطاع الزراعي ما زال يواجه بعض المشاكل ومن بينها النمو السكاني، وتفتيت الحيازات الزراعية، وعدم كفاءة عمليات ووظائف التسويق التي تؤثر سلباً على الصادرات الزراعية. وتتطلب هذه المشاكل بذل جهود إضافية للتقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية في المستقبل.

ويُزرع في مصر حوالي ٣ر١ مليون هكتار، أي ما يمثل ٣ في المائة من مجموع مساحة الأرض في البلد (ومنها ٩٨ في المائة مروية). ولا تُستعمل أساليب الري الحديثة إلا في ٢ في المائة من المساحة المزروعة (وخصوصا أحدث الأراضي المستزرعة)(٢٦١). وتعتمد مصر أساساً على النيل للحصول على المياه لمختلف الأغراض. وتُعتبر الموارد المائية المتوافرة حالياً كافية عموماً ولكن قد تظهر حالات نقص في المستقبل نظراً لسرعة النمو السكاني والتنمية الاقتصادية. ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه المتوفرة لمختلف الاستخدامات في المستقبل، مما يستلزم أن تتخذ الحكومة اجراءات جدية لتحقيق التنمية المستديمة للموارد المائية.

وكان عدد السكان في مصر يقدر بنحو ٩ر٦٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٥(٢٦٢)، أي ما يمثل زيادة تبلغ ١ر٢ في المائة على عام ١٩٩٤. وكان سكان الريف يمثلون ٢ر٥٥ في المائة من مجموع السكان في عام ١٩٩٥ وقوة العمل الزراعية تبلغ نحو ٧ ملايين نسمة أي ٥ر٣٨ في المائة من مجموع قوة العمل في تلك السنة.

وقد ساهم الإنتاج الزراعي بقرابة ٢ر١٦ في المائة في مجموع الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٤(٢٦٣). وساد هذا الإنتاج سنوياً بمعدل بلغ في المتوسط ٦ر٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤. وتفيد بيانات منظمة الاغذية والزراعية للأمم المتحدة بأن الرقم الإشاري للإنتاج الزراعي كان يزداد سنوياً بنسبة ٢ر٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ وبأن الأرقام الإشارية لإنتاج الأغذية قد زادت بنسبة ١ر٣ في المائة خلال الفترة نفسها في حين زاد نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والإنتاج الغذائي زيادة طفيفة قُدرت بنسبة ٩ر٠ في المائة و ٨ر٠ في المائة بالترتيب (الجدول ٩٤).

وقُدِّر انتاج الحبوب بـ ١٧ مليون طن في ١٩٩٥ بزيادة بلغت ١ر١١ في المائة عن عام ١٩٩٤ و ١١٠ في المائة عن عام ١٩٨٠(٢٦٤). وقُدر انتاج القمح بـ ٧ر٥ مليون طن في عام ١٩٩٥ أي أنه زاد بحوالي ٣ر١ مليون طن (٥ر٢٩ في المائة) عن عام ١٩٩٤. وكاد انتاج القمح في عام ١٩٩٥ أن يبلغ ٣ر٣ مرات ما بلغه في عام ١٩٨٠. وكانت نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح تتجاوز ٥٠ في

---

(٢٦١) مصر، وزارة الزراعة، بيانات غير منشورة، ١٩٩٤.

(٢٦٢) الأمانة التنفيذية للإسكوا، طبعة من قاعدة بيانات الاحصاءات الاجتماعية، ١٩٩٥.

(٢٦٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية).

(٢٦٤) FAO, *Foodcrops and Shortages*, October/November 1995.

المائة في عام ١٩٩٥ بالمقارنة بنسبة ٢٤ في المائة عام ١٩٨٠. وتتوقع الحكومة تحقيق ٧٥ في المائة من الاكتفاء الذاتي للقمح بحلول أواخر التسعينيات. ومن المتوقع أن يزيد انتاج الأرز غير المقشور بمقدار ٠٠٠ ١١٣ طن ليبلغ ٧ر٤ مليون طن، وكان الرقم المستهدف لتصدير الأرز في عام ١٩٩٥ هو ٠٠٠ ٥٠٠ طن بالمقارنة مع ٠٠٠ ٢٠٠ طن صدرت في السنة السابقة. وكاد انتاج الشعير في عام ١٩٩٥ أن يزيد بثلاثة أضعاف إذ بلغ ٠٠٠ ٣٥٠ طن مما يعكس أثر الزيادة الكبيرة في المساحة المزروعة شعيراً.

وبالرغم من أن مصر تملك فائضاً من الخضر والفواكه الطازجة فإن مرافق التجهيز والتسويق تفتقر إلى الكفاءة. ومن العوامل التي تعرقل هذه الصادرات ارتفاع تكلفة جمع المحاصيل وعدم كفاءة التعبئة والتصنيف وشدة المنافسة مع الجهات المنتجة الاخرى في المنطقة والتدابير الجديدة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بالنسبة لواردات الخضر والفواكه الطازجة، لا سيما فيما يتعلق بحصص التعريفات الجمركية وتطبيق نظام أسعار دخول الواردات.

وفي عام ١٩٩٥ رفعت الحكومة سعر الدعم بالنسبة للقمح الصلد بحوالي ٧ في المائة ليبلغ ٥٣٣ جنيه مصري (١٥٧ دولاراً) للطن الواحد بهدف تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج. وواصلت الحكومة دعم الخبز البلدي[٢٦٥] (من الدقيق المحلي)؛ وبلغ سعر التجزئة نصف تكلفة الإنتاج تقريباً. ولا يوجد ما يشير إلى أن الدعم لهذا النوع من الخبز سيلغى في المستقبل القريب. كما يخضع انتاج وبيع الخبز الشامي للرقابة إلا أن الدعم يقل كثيراً عن الدعم المقدم للخبز البلدي.

وفي عام ١٩٩٤ شرعت الحكومة في حملة وطنية لزيادة إنتاج القمح في البلد خلال فترة الخطة ١٩٩٥-٢٠٠٠، بهدف زيادة غلة المحاصيل بصورة كبيرة وزيادة المساحة المزروعة بنسبة ٢٠ في المائة. وقد طبقت بعض التدابير في السنة الأولى من الخطة (١٩٩٥) ومنها ما يلي: تمكين المزيد من المزارعين من الحصول على البذور المعتمدة، وتخفيض الرسوم المفروضة على تسوية الأراضي عن طريق استخدام أساليب الليزر وحظر تصدير الأسمدة. وقد أعلنت الحكومة أنها ستبدأ برنامجاً خاصاً لزيادة المساحة المخصصة لزرع الذرة التي تستخدم علفاً للحيوانات.

وقدر إنتاج القطن في موسم ١٩٩٤/١٩٩٥ بمقدار ٩ر٤ مليون قنطار متري (٠٠٠ر٢٤٥ طن متري)[٢٦٦]، أي أنه كان أقل من انتاج موسم ١٩٩٣/١٩٩٤ بنسبة ٤ر٤٠ في المائة.[٢٦٧] وكان السبب الأساسي هو انخفاض المساحة المزروعة قطناً بنسبة ٤ر١٨ في المائة أي من ٠٠٠ ٨٨٤ فدان إلى ٠٠٠ ٧٢١ فدان، والظروف المناخية غير الملائمة التي ساهمت في تخفيض انتاجية الفدان الواحد من ٩ر٣ إلى ٦ر٨ قنطار متري. وانخفضت التزامات التصدير التي قدرت بنحو ٣٣٥ر١ مليون قنطار متري في موسم ١٩٩٤/١٩٩٥، بنسبة ٥ر٢٠ في المائة مقارنة بالموسم السابق، وقد تم تصدير ٢ر٤٥ في المائة من هذا المقدار إلى بلدان آسيوية وبشكل خاص إلى الهند واليابان؛ و ٩ر٢٨ في المائة إلى الاتحاد الأوروبي؛ و ٩ر٢٣ في المائة إلى بلدان أوروبية أخرى. وأدى ارتفاع الأسعار العالمية للقطن

---

(٢٦٥) FAO, *Cereal Policies Review, 1994-95*, 1995.

(٢٦٦) القنطار المتري = ٥٠ كلغم.

(٢٦٧) البنك المركزي المصري، الاستعراض الاقتصادي، مجلة ٣٥، ١٩٩٤/١٩٩٥.

إلى زيادة كبيرة في صادراته. وزاد ذلك من مساهمة القطن في الصادرات الزراعية إلى ٢ر٧ في المائة في الموسم ١٩٩٤/١٩٩٥. وقد قررت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أن تزيد انتاج القطن في الموسم القادم، أي ١٩٩٥/١٩٩٦، من خلال زيادة المساحة المزروعة قطناً إلى ٩٠٠ ٠٠٠ فدان بهدف انتاج حوالي ٨ ملايين قنطار متري.

وقد قدرت الواردات الزراعية لمصر في عام ١٩٩٤ بمبلغ ٢ر٧٦ مليار دولار أي ما يمثل زهاء ٢٧ في المائة من مجموع الواردات في حين بلغ مجموع الصادرات الزراعية ٥٥٠ مليون دولار وكانت تمثل ٩ر١٥ في المائة من مجموع الصادرات(٢٦٨). وقدرت قيمة الفجوة الغذائية في مصر بمبلغ ٩٧ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٤ مقابل حوالي ٣ مليارات دولار في بداية الثمانينيات. ولم تكن الصادرات الغذائية تغطي سوى ٩ر١١ في المائة من الواردات الغذائية في عام ١٩٩٤.

(ب) العـــراق

بعد سنوات من الحظر الاقتصادي المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ اصبح الوضع الحالي يبدو مؤلماً للغاية، وترجع الظروف الشاقة والعسيرة في العراق الى العديد من العوامل والأسباب، من بينها النقص في العملة الصعبة الذي حد كثيراً من القدرة على استيراد السلع الغذائية وقطع الغيار والآلات والأسمدة وغير ذلك من المدخلات الزراعية. وأدى الانخفاض في الواردات، بالاضافة إلى تدني الإنتاج الزراعي، إلى انخفاض حاد في المواد الغذائية المتاحة للاستهلاك كماً وكيفاً. وكما كان انخفاض توفر الأغذية مصحوباً بمعدلات عالية للغاية للتضخم مما منع عدداً كبيراً من الأسر من شراء الأغذية لتلبية احتياجاتهم اليومية حتى وان كانت الأغذية متوافرة في السوق. وسوء التغذية منتشر على نطاق واسع في البلد وهو من أسباب وفاة الأطفال دون سن الخامسة. وسيزيد هذا الوضع تدهوراً ما لم تتخذ اجراءات جدية لزيادة امدادات الأغذية وتحسين نوعيتها.

وقد قدر عدد سكان العراق بـ ٤٥ر٢٠ مليون نسمة في عام ١٩٩٥(٢٦٩)، أي ما يمثل زيادة بنسبة ٦ر٢ في المائة على عام ١٩٩٤، منهم ٦ر٧٤ في المائة يعيشون في المناطق الحضرية و٤٢ في المائة دون سن الرابعة عشرة. ويعمل مليون شخص، أي ١٧ في المائة من مجموع قوة العمل، في مجال الزراعة.

وقُدرت المساحة المزروعة بـ ٤٥ر٥ مليون هكتار في عام ١٩٩٣ وتمثل حوالي ٥ر١٢ في المائة من المساحة الاجمالية للأراضي منها ٨ر٤٦ في المائة تقريباً تعتمد على الري. وتشغل محاصيل الحبوب قرابة ٣ ملايين هكتار، أي ٥ر٥٥ في المائة من المساحة المزروعة. وبالرغم من أن العراق يملك ما يكفي من المياه للري وليس من المتوقع أن يواجه حالات نقص في المياه في المستقبل القريب فإن المساحة المروية تعاني من زيادة درجة الملوحة بسبب ضعف شبكات صرف المياه مما يعرقل زيادة الإنتاجية الزراعية.

---

(٢٦٨) FAO, printout of AGROSTAT database, 1995.

(٢٦٩) الأمانة التنفيذية للإسكوا، طبعة من قاعدة بيانات الاحصاءات الاجتماعية، ١٩٩٥.

الإطار ١٦- نقل التكنولوجيا الحيوية وتطويرها في مصر

قامت الإسكوا في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ باجراء مسح عن المستوى الذي بلغته التكنولوجيا الحيوية في مصر. وشمل المسح تسعة معاهد تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية سواء من حيث البحوث أو الأنشطة التجارية أو وضع السياسات.

والأنشطة التجارية في مجال التكنولوجيا الحيوية في مصر مرتبطة بجميع القطاعات ذات الصلة تقريباً: الزراعة وصناعة التخمير والطب. وتقتصر مبادرات القطاع الخاص في التكنولوجيا الحيوية على شركتين تعملان في زراعة الأنسجة النباتية باستخدام الأساليب الأساسية. وإلى حد الآن لم تتم خصخصة صناعات القطاع العام التي تستخدم التكنولوجيا الحيوية. وقد نجحت بعض معاهد البحوث العامة نجاحاً محدوداً في الانتاج التجاري للسلع والخدمات ولكن هذا لم يكن كافياً لتمويل البحوث التي تقوم بها المعاهد العامة.

وفي القطاعات التي شملها المسح (الزراعة، والصناعة، والطب) تبدو مصر أنشط بلد من بلدان الإسكوا في مجال التكنولوجيا الحيوية. وهذا هو أيضاً الاستنتاج الذي يتم التوصل إليه لدى استعراض الأنشطة التجارية، والموارد البشرية والمالية، وعدد المؤسسات العاملة في مجال التكنولوجيا الحيوية. إلا أن هناك تبايناً كبيراً بين عدد مبادرات البحث الخاصة والعامة في التكنولوجيا الحيوية. وبالاضافة إلى ذلك توجد حجج قوية لزيادة الدعم الحكومي وتنويع مصادر التمويل لبحوث التكنولوجيا الحيوية.

وقد ذكرت جميع المعاهد التي شملها الاستعراض والتي تقوم ببحوث متقدمة في التكنولوجيا الحيوية، بدون استثناء، أنها تلقت الدعم من حين لآخر من الجهات الاجنبية المانحة (أنظر الجدول أدناه).

الجدول أ- كبرى معاهد بحوث التكنولوجيا الحيوية في مصر ومصادر المساعدة الخارجية

المعهد	التكنولوجيا الحيوية	الجهة الأجنبية المانحة
مركز البحوث الزراعية، مركز بحوث الهندسة الوراثية الزراعية	الهندسة الوراثية للنباتات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
جامعة القاهرة، مركز الهندسة الوراثية	الهندسة الوراثية للنباتات	الوكالة اليابانية للتعاون الدولي
جامعة القاهرة، كلية الطب	تشخيص الحامض النووي للخلايا الحامل للصفات الوراثية لاكتشاف السرطان	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
جامعة المنوفية، مركز زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية	الهندسة الوراثية للنباتات	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
المركز القومي للبحوث، قسم زراعة الخلايا والأنسجة النباتية	انتشار النباتات على نطاق ضيق (درنات البطاطا الخالية من الفيروسات)	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
المركز القومي للبحوث، قسم التكنولوجيا الحيوية للميكروبات	المعالجة الحيوية للنفايات الزراعية الصناعية	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
المركز القومي للبحوث، قسم علم الوراثة الجزيئية	تشخيص الحامض النووي للخلايا الحامل للصفات الوراثية لاكتشاف الأمراض البشرية	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
جامعة عين شمس، مركز الموارد الميكروبية	جمع وتصنيف سلالات البكتيريا والفطريات والتدريب عليها	اليونيسكو ومنظمة الأغذية والزراعة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

وترد في الجداول ب وج ود أدناه المصادر الخارجية للمساعدة الفنية المتوفرة لمصر. ويتضمن الجدول ب البلدان الرئيسية التي تلقت المساعدة الرسمية للتنمية في منطقة الإسكوا في الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣. ويتضمن الجدول ج البلدان المتلقية للمعونة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من المدفوعات الاجمالية لمجموع المساعدة الرسمية للتنمية في الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣. ويتضمن الجدول د البلدان المتلقية للمساعدة الأمريكية كنسبة من المدفوعات الاجمالية لمجموع المساعدة الرسمية للتنمية في الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣. وبلغ مجموع المساعدة الرسمية للتنمية ٨٢١ ٦٦ مليون دولار في الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣.

الإطار ٦١- (تابع)

ب		ج		د	
البلد	ملايين الدولارات الأمريكية	البلد	النسبة المئوية لمجموع المساعدة الرسمية للتنمية	البلد	النسبة المئوية لمجموع المساعدة الرسمية للتنمية
مصر	٢ ٢٥٦	مصر	٥ر٥	اسرائيل	١٣ر٠
اليمن	٣٣٦	أندونيسيا	٣ر٩	مصر	١٠ر٥
الأردن	٣١٧	الصين	٣ر٥	السلفادور	٤ر٣
العراق	١٧٠	اسرائيل	٢ر٧	الصومال	٣ر٢
الجمهورية العربية السورية	١٦٨	الفلبين	٢ر٧	الفلبين	٢ر٢

المصدر: OECD, Development Co-operation, 1994.

ويمكن تقديم بعض الملاحظات المبدئية استناداً الى المسح الأولي الذي قامت به الإسكوا حول أنشطة التكنولوجيا الحيوية والتي تتقدم فيها مصر نسبياً. أولاً، توجد حاجة لوضع استراتيجية واضحة للبحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية. وبالرغم من النوعية العالية للموارد البشرية المتوافرة هناك حاجة ملحة لتنسيق أنماط البنية التحتية للأبحاث وتمويلها. ويجب إعادة تنظيم معاهد البحوث تنظيماً يكفل زيادة طابعها التجاري لتوليد الدخل اللازم لتشغيلها والتوسع فيها. كما ينبغي أن تفكر المؤسسات القائمة في تنظيم شبكات وترتيبات أخرى لتقسيم العمل فيما بينها. ومن شأن هذا أن يخلق بيئة علمية أكثر قدرة على التنافس وتعزيز امكانيات البحث بشكل عام. ويمكن حينئذ استعمال المساعدة الخارجية لتوزيع الدعم بصورة أكثر انصافاً على فرق البحث ولمدة أطول من الزمن. وأخيراً ينبغي أن تقوم المؤسسات النشطة في البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية بتنفيذ طرق تخطيط وتشغيل تربط أبحاثها مباشرة بالمبادرات التجارية الخاصة.

وساهم الإنتاج الزراعي للعراق بنسبة ٨ر٣٤ في المائة في مجموع الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤، مما يمثل زيادة بنسبة ٣ر٦ في المائة عن عام ١٩٩٣.[٢٧٠] وانخفضت الأرقام القياسية للإنتاج الزراعي والغذائي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة بالعقد السابق وذلك أساساً بسبب حالات النقص في المدخلات الزراعية مثل المبيدات والأسمدة وقطع الغيار.

وبالرغم من الظروف المناخية المواتية، وهطول كميات مناسبة من مياه الأمطار وتكثيف جهود الحكومة والمنظمات الدولية ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فقد انخفض إنتاج الحبوب حسب التقديرات فبلغ ٥ر٢ مليون طن في عام ١٩٩٥، أي بنسبة ١٠ في المائة تقريباً بالمقارنة مع انتاج عام ١٩٩٤، وبانخفاض يبلغ نحو ١٦ في المائة عن متوسط الانتاج خلال السنوات الخمس السابقة[٢٧١]. ويرجع السبب أساساً إلى النقص في الآلات وقطع الغيار والمبيدات والأسمدة مما أدى

---

(٢٧٠) التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية).

(٢٧١) FAO, printout of AGROSTAT database, 1995.

إلى انخفاض في محصول الحبوب من ١٫٠٣١ كلغ/هكتار في عام ١٩٩٠ إلى ٧٩٨ كلغ/هكتار في عام ١٩٩٥[٢٧٢]. ونظراً إلى أن محاصيل الحبوب تمثل المصدر الرئيسي للغذاء في الظروف الراهنة فقد تضاءلت إمدادات الأغذية كثيراً في السنوات القليلة الماضية. وقد رفعت الحكومة الأسعار المقدمة للمنتجين والخاضعة للرقابة بصورة كبيرة بهدف تشجيع الإنتاج وكذلك لتشجيع المزارعين على بيع كل انتاجهم إلى الدولة التي تقوم بتوزيعه بواسطة نظام الحصص. وقد رفعت أسعار التوريد التي تطبقها الدولة على القمح (الصنف الأول) مثلاً من ٢٧٠ ديناراً عراقياً للطن الواحد في عام ١٩٨٩ إلى ٨٠٠ دينار عراقي في عام ١٩٩١؛ وشهدت الأسعار ارتفاعاً حاداً وبلغت ٣٥ ٠٠٠ دينار عراقي في عام ١٩٩٤ ثم وصلت إلى ١٠٥ ٠٠٠ دينار عراقي في أيار/مايو ١٩٩٥. كما ارتفعت أسعار الشعير ارتفاعاً كبيراً من ١٥٠ ديناراً عراقياً للطن الواحد في عام ١٩٨٩ إلى ٦٠ ٠٠٠ دينار عراقي في عام ١٩٩٥[٢٧٣].

وزادت المساحة المزروعة المخصصة للخضر من ٨ في المائة من مجموع المساحة المزروعة في الفترة ١٩٨٩/١٩٩٠ إلى ٩ في المائة في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ ولكن هذه الزيادة كانت مصحوبة بانخفاض في المحصول بسبب نقص بذور الخضر والافتقار إلى المواد الكيميائية اللازمة لحماية النباتات. وكان إنتاج الخضر يقدر بنحو ٣٫٥ مليون طن في عام ١٩٩٥. وبلغ انتاج الفواكه حسب التقديرات ١٫٣ مليون طن في عام ١٩٩٥، أي أنه حقق زيادة بحوالي ٨ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٤. وزاد انتاج التمور بنسبة ٧٫٧ في المائة في عام ١٩٩٥ وبلغ ٧٠٠ ٠٠٠ طن. إلا أن الحظر الاقتصادي الذي تفرضه الأمم المتحدة على العراق أدى إلى انخفاض حاد في تصدير التمور، من ٦٥ مليون دولار (٢٤٨ ٠٠٠ طن) في عام ١٩٨٩ إلى ٢ مليون دولار فقط (١٠ ٠٠٠ طن) في عام ١٩٩٤[٢٧٤].

وفيما يتعلق بالإنتاج الحيواني فإن انخفاض عدد الأبقار بنسبة بلغت نحو ٣٤ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٥، وانخفاض عدد الجواميس بنسبة ٤٨ في المائة وعدد الخرفان والماعز بنسبة ٤٢ في المائة و ٨١ في المائة بالترتيب، أدى إلى انخفاض حاد في انتاج اللحم الأحمر الذي يعتبر أحد المواد الأساسية في نمط الاستهلاك الغذائي في العراق. وانخفض نصيب الفرد من اللحم الأحمر سنوياً من ١٣ كلغ في عام ١٩٩٠ (قبل الحظر) إلى ١٫٥ كلغ فقط في عام ١٩٩٥. وانخفض استهلاك الفرد الواحد من لحم الدجاج من ١٢٫٥ كلغ في عام ١٩٩٠ إلى ١ كلغ في عام ١٩٩٥ ومن البيض من ٨٣ بيضة إلى ١٠ فقط، واللبن من ١٥ كلغ إلى ٢ كلغ، والسمك من ٣٫٥ كلغ في عام ١٩٩٠ إلى كلغ واحد في عام ١٩٩٥[٢٧٥].

---

(٢٧٢) Ibid., *Foodcrops and Shortages,* October/November 1995.

(٢٧٣) Ibid., *Evaluation of Food and Nutrition Situation in Iraq. Treminal Statement prepared for the Government of Iraq by the Food and Agriculture Organization of the United Nations* (Rome, 1995).

(٢٧٤) Ibid., printout of AGROSTAT database, 1995.

(٢٧٥) Ibid., *Evaluation of Food and Nutrition Situation in Iraq,* 1995.

وقدرت قيمة الواردات الزراعية بمبلغ ٦٨٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤[٢٧٦]، أي ما يمثل ٣٦ في المائة من مجموع الواردات وانخفاضاً بنسبة ٥ر٣٢ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٣، وانخفاضاً بنسبة ٩ر٧٢ في المائة مقارنة بعام ١٩٨٩. وقدرت الصادرات الزراعية بمبلغ ٤ ملايين دولار فقط في عام ١٩٩٤ وكانت تمثل ٩ر٠ في المائة من مجموع الصادرات، وهي قيمة مماثلة لقيمة صادرات عام ١٩٩٣ ولكنها تمثل انخفاضاً بنسبة ٦ر٩٦ في المائة بالمقارنة مع ١٩٨٩. وبلغت قيمة مجموع الواردات الغذائية ٦١٠ ملايين دولار في عام ١٩٩٤، أي أنها انخفضت بنسبة ٢ر٣٥ في المائة عن عام ١٩٩٣ في حين أن تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تشير إلى أن استيراد الأغذية الأساسية لعام ١٩٩٥ يحتاج إلى ٧ر٢ مليار دولار[٢٧٧].

الإطار ١٧- حالة الأغذية والتغذية في العراق، ١٩٩٥

نتيجة للحظر الاقتصادي الذي تفرضه الأمم المتحدة على العراق بدأت الحكومة العراقية العمل بنظام الحصص الغذائية اعتباراً من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ لتوزيع الأغذية الأساسية على السكان. وبالرغم من أن الحصة الغذائية زيدت بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣، فإنها ما زالت لا توفر سوى ٥٣ في المائة من متوسط احتياجات الفرد الواحد من الطاقة الغذائية. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تم تخفيض الحصة الغذائية بصورة حادة ولم تعد توفر إلا ثلث الاحتياجات من الطاقة للفرد الواحد. والأسعار عالية جداً في ضوء الحالة الراهنة المتمثلة في تدهور سعر صرف الدينار العراقي وارتفاع معدلات التضخم. وقد قدرت اعانة الحصة الغذائية الشهرية لأسرة تتألف من خمسة كبار بمبلغ ٩٠٠ ٤٢ دينار عراقي في عام ١٩٩٥.

وارتفعت أسعار السوق الحرة ارتفاعاً حاداً. فقد زادت أسعار دقيق القمح مثلاً من ٠٦ر٠ دينار عراقي/كلغ في تموز/يوليو ١٩٩٠ الى ٧٠٠ دينار عراقي/كلغ في آب/أغسطس ١٩٩٥ وزاد سعر مسحوق لبن الرضاعة من ٦ر١ دينار عراقي/كلغ الى ٩٠٠ ٨ دينار عراقي/كلغ. ونظراً الى ضآلة نصيب الفرد من الدخل فقد أدت هذه الأسعار الى حالات مأساوية وحرجة. وقد أصاب سوء التغذية لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، كمتوسط شهري، ١٠٠ ١٦٣ طفل في عام ١٩٩٥ مقابل ٥٠٠ ٨ طفل فقط في عام ١٩٩٠ (قبل الحظر) وزاد مجموع وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٥٩٣ حالة شهرياً في عام ١٩٩٠ الى ٤٤٧٥ حالة شهرياً في عام ١٩٩٥ بالاضافة الى ارتفاع معدل وفيات الكبار. وهذه المأساة البشرية بحاجة الى حل عاجل. فإذا لم تُتخذ اجراءات حاسمة فإن حالة التغذية ستستمر في التدهور وستنتشر المجاعة.

المصادر: FAO, *Food Outlook,* November/December 1995; *Foodcrops and Shortages,* October/December 1995; and *Evaluation of Food and Nutrition Situation in Iraq,*1995.

(ج) الأردن

كان أداء القطاع الزراعي في الأردن، على صغر قاعدة موارده، جيداً خلال السنوات الخمس الأخيرة. وساهم الإنتاج الزراعي بحوالي ٦ في المائة في مجموع الناتج المحلي الاجمالي في عام

(٢٧٦) Ibid., printout of AGROSTAT database, 1995.

(٢٧٧) Ibid., *Evaluation of Food and Nutrition Situation in Iraq,* 1995.

١٩٩٥[٢٧٨]. وكان من بين أسباب ارتفاع مستوى الأداء انتشار استعمال الري والنظم التكنولوجية الحديثة في الزراعة وزيادة استثمار رؤوس الأموال. وقد أدى الانفاق الاستثماري الكبير في القطاعين العام والخاص إلى زيادة المساحة المروية بأكثر من ٢٠٠ في المائة خلال السنوات العشرين الأخيرة[٢٧٩]. وقد وضعت الحكومة برنامجاً لاصلاح القطاع الزراعي في عام ١٩٩١ يهدف إلى زيادة الكفاءة والقدرة على الاستمرار. ويركز هذا البرنامج على إلغاء الدعم بغرض إنشاء قطاع زراعي موجّه نحو السوق وزيادة مشاركة القطاع الخاص[٢٨٠]. وركّزت الحكومة على ترشيد تخصيص واستخدام المياه. وشمل ذلك وضع خطط لإدارة نُظُم الري السطحي في وادي الأردن وأحواض المياه الجوفية. وأتت هذه الاصلاحات إلى نتائج طيبة في معظم الميادين الزراعية ولا سيما في انتاج وتصدير الخضر والفواكه.

وبالرغم من ذلك كله كانت العقبة الأساسية التي تواجه القطاع الزراعي في الأردن هي نقص المياه. فمعظم المساحات المزروعة بعلية، رغم أن القطاع الزراعي يمثل ثلاثة أرباع الاستهلاك الكلي للمياه في الأردن. وتقوم الحكومة الآن بإعداد سياسة للمياه في الأردن لتحسين إدارة الموارد المائية المتاحة.

وقد قُدِّر عدد سكان الأردن بـ ٤ر٥٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٥؛ ويعيش ٥ر٧١ في المائة منهم في المناطق الحضرية[٢٨١]. وقُدرت المساحة المزروعة بـ ٤٠٥ ٠٠٠ هكتار في عام ١٩٩٣، أي ما يمثل ٥٥ر٤ في المائة من مجموع الأراضي. ويعتمد حوالي ٦٣ ٠٠٠ هكتار (٦ر١٥ في المائة من المساحة المزروعة) على الري[٢٨٢]. ونتيجة لمعاهدة السلام مع اسرائيل، من المتوقع أن تزيد الموارد المائية المتوافرة بحوالي ٢٣٠ مليون متر مكعب سنوياً أي ما يمثل زيادة تعادل حوالي ربع المياه المتوافرة حالياً في البلد مما سيزيد نصيب الفرد من المياه المتوافرة بمقدار ٦٣ متر مكعب في السنة[٢٨٣]. إلا أن قضية المياه ستصبح حرجة في المستقبل. إذ تشير التوقعات إلى أن نصيب الفرد من المياه المتوافرة سينخفض. وهذا يعني أن على صانعي القرارات النظر في بعض الأنماط البديلة لزراعة المحاصيل وتخصيص المياه.

وبعد أن كانت كميات الأمطار كافية في بداية موسم الزرع، مما دفع المزارعين إلى زيادة المساحة المزروعة بالحبوب، كان سقوط الأمطار دون المستوى العادي بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ١٩٩٥[٢٨٤]. وتشير التقديرات إلى أن انتاج القمح والشعير في عام ١٩٩٥ قد زاد

---

(٢٧٨) الأردن، وزارة الزراعة، قاعدة البيانات، ١٩٩٥.

(٢٧٩) الفاو، حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٥.

(٢٨٠) الأردن، وزارة الزراعة، وثيقة السياسة الزراعية، شباط/فبراير ١٩٩٥ (بالعربية).

(٢٨١) الأمانة التنفيذية للإسكوا، طبعة من قاعدة بيانات الاحصاءات الاجتماعية، ١٩٩٥.

(٢٨٢) FAO, printout of AGROSTAT database, 1995.

(٢٨٣) Ibid., *The State of Food and Agriculture,* 1995.

(٢٨٤) Ibid., *Foodcrops and Shortages,* October/November, 1995.

بحوالي ٨ في المائة وبلغ ١٢٩ ٠٠٠ طن نظراً إلى الزيادة الملحوظة في المساحة المزروعة. وقد قدرت وزارة الزراعة أن انتاج القمح والشعير زاد بنسبة ٨ر٥٣ في المائة عن مستواه لعام ١٩٩٤ ووصل إلى ١٤٠ ٩٠٠ طن في عام ١٩٩٥[٢٨٥]. غير أن انتاج الحبوب لا يلبي سوى جزء صغير من الطلب الاجمالي على الحبوب حيث ان نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب لا تتجاوز ١٢ في المائة.

أما فيما يتعلق بالخضر فقد بلغ الإنتاج ٣٥ر١ مليون طن في عام ١٩٩٥ حسب التقديرات أي أنه زاد بنسبة ٦ر٢٠ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٤، وإن لم يبلغ مستوى انتاج عام ١٩٩٢ الذي كان ٤ر١ مليون طن. وشهد انتاج الفواكه انخفاضاً طفيفاً بنسبة ٨ر٠ في المائة حيث بلغ ٤٤٦ ٧٠٠ طن في عام ١٩٩٥. وقد حققت الأردن الاكتفاء الذاتي في الخضر وبعض الفواكه وهي تصدر الفوائض منها. إلا أن تصدير المنتجات الزراعية يواجه مشاكل عديدة تتصل بالمنافسة الخارجية وارتفاع تكاليف النقل إلى الاتحاد الأوروبي والسياسات التجارية الجديدة وتطبيق سعر دخول السلع إلى الاتحاد الأوروبي.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أعلنت الحكومة الحد الأدنى للأسعار المدعمة للحبوب بمبلغ ١٧٥ دينار أردني (٢٢٠ دولار) للطن الواحد للقمح المستعمل للخبز و ١٣٠ دينار أردني (١٨٦ دولار) للطن الواحد بالنسبة للشعير. ومن المتوقع أن يرتفع دعم الأسعار في عام ١٩٩٦ نظراً إلى ظروف أسعار الحبوب في السوق العالمية.

وأبقت الحكومة على دعم الخبز في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ لكي يظل سعره في مستوى السنة السابقة. وبالنسبة للمواد الغذائية الاخرى مثل الأرز فسوف يقدم الدعم من خلال تطبيق نظام حصص جديد موجّه للأسر التي يقل دخلها السنوي عن ٦ ٠٠٠ دينار أردني (٨ ٦٠٠ دولار).

وقُدّرت قيمة الواردات الزراعية للأردن بمبلغ ٧٦ر٢ مليار دولار في عام ١٩٩٤، أي انها زادت بنسبة ٨ر٢١ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣، وهي تمثل حوالي ١ر٢٧ في المائة من مجموع الواردات. وشهدت الصادرات الزراعية ارتفاعاً كبيراً بنسبة ٨ر٥٢ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٣ وبلغت ٥٥٠ مليون دولار في عام ١٩٩٤. وقُدّرت قيمة الفجوة الغذائية بمبلغ ٩٧ر١ مليار دولار في عام ١٩٩٤ مما يعني أن الزيادة بلغت ٣١ في المائة تقريباً عن مستوى عام ١٩٩٣[٢٨٦].

(د) لبنان

قُدّرت مساهمة الناتج الزراعي في مجموع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٧ر٨ في المائة في عام ١٩٩٤[٢٨٧]. وبلغت المساحة المزروعة حوالي ٣٠٦ ٠٠٠ هكتار، أي قرابة ٣٠ في المائة من المساحة الاجمالية للبلد؛ وتعتمد قرابة ٨٦ ٠٠٠ هكتار (٢٨ في المائة من المساحة المزروعة) على

---

(٢٨٥) الأردن، وزارة الزراعة، قاعدة البيانات، ١٩٩٥.

(٢٨٦) FAO, printout of AGROSTAT database, 1995.

(٢٨٧) التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية).

الري[٢٨٨]. وقُدِّر عدد السكان في لبنان عام ١٩٩٥ بحوالي ٣ ملايين نسمة[٢٨٩]، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ٣ر٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. ويعيش ٨٧ في المائة تقريباً من مجموع السكان في المناطق الحضرية.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن جملة انتاج القمح في عام ١٩٩٥ بلغت حوالي ٠٠٠ ٧٣ طن وأن جولة انتاج الشعير بلغت ٠٠٠ ١٠ طن أي أكثر من السنة السابقة[٢٩٠]. ويغطي انتاج الحبوب قرابة ١٠ في المائة من مجموع الاحتياجات ويعتمد البلد كلياً على الواردات لتلبية احتياجاته من الأرز والسكر ومسحوق اللبن. ومن المتوقع أن تبلغ واردات الحبوب، وخصوصاً القمح، حوالي ٠٠٠ ٧٥٠ طن في عام ١٩٩٥/١٩٩٦، أي ما يمثل زيادة بنسبة ٤ في المائة على السنة السابقة. وفي عام ١٩٩٤ قُدر إنتاج الخضر بـ ٠٠٠ ٩٦٤ طن، أي أكثر من مستوى انتاج عام ١٩٩٣ بنسبة ٨ر٥ في المائة. كما زاد إنتاج الفواكه بحوالي ٣ر٥ في المائة، أي من ٣٣ر١ مليون طن في عام ١٩٩٣ إلى ٤٠ر١ مليون طن في عام ١٩٩٤[٢٩١]. وتواجه لبنان مشاكل عديدة فيما يتعلق بالصادرات الزراعية ولا سيما صادرات الخضر والفواكه الطازجة، ومنها ارتفاع تكاليف الإنتاج والتسويق والمنافسة مع البلدان المجاورة.

وقُدِّرت قيمة الواردات الزراعية بمبلغ ١ر١ مليار دولار عام ١٩٩٤ أي بنسبة ١٩ في المائة تقريباً من مجموع الواردات وبزيادة تبلغ ٢ر٦ في المائة عن عام ١٩٩٣ في حين أن مجموع الصادرات الزراعية بلغ ١٢٥ مليون دولار، أي ٨ر١٨ في المائة من مجموع الصادرات، وهي تمثل زيادة بنسبة ٥ر٢ في المائة. وبلغت قيمة الفجوة الغذائية حوالي ٧٢٦ مليون دولار في عام ١٩٩٤، مما يعني زيادة قدرها ٧ر٣ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٣.

(هـ) الجمهورية العربية السورية

حقق القطاع الزراعي تقدماً ملحوظاً نتيجة تنفيذ بعض تدابير الاصلاح الهادفة إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي وتشجيع الصادرات. ويمكن تلخيص هذه التدابير على النحو التالي [٢٩٢]: (أ) أصدرت الحكومة قانوناً جديداً للاستثمار، وهو القانون رقم ١٠، لتشجيع الاستثمارات الاجنبية والمحلية؛ (ب) وخففت الحكومة أيضا القيود المفروضة على التجارة مما أدى إلى زيادة دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية؛ (ج) واتخذت الحكومة خطوات إصلاحية جدية في مجال السياسات الزراعية؛ و(د) أدى تطوير أساليب الري، الذي يمثل ٨٠ في المائة من إنفاق الاستثمار الحكومي في الزراعة، إلى توسيع المساحة المزروعة إلى أكثر من مليون هكتار؛ (هـ) وأدى توسيع المساحة المزروعة حبوباً وقطناً إلى الاكتفاء الذاتي من القمح ورفع صادرات حليج القطن؛ (و) وأدى تحسين التسويق الزراعي إلى الزيادة

---

(٢٨٨) FAO, Printout of AGROSTAT database, 1995.

(٢٨٩) الأمانة التنفيذية للإسكوا، طبعة عن قاعدة بيانات الاحصاءات الاجتماعية، ١٩٩٥.

(٢٩٠) FAO, *Foodcrops and Shortages*, October/November, 1995.

(٢٩١) FAO, printout of AGROSTAT database, 1995.

(٢٩٢) الفاو، حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٣؛ والإسكوا، الزراعة والتنمية في غربي آسيا، العددان ١٦ و ١٧.

في صادرات بعض الخضر والفواكه. وتعكس هذه السياسات والاجراءات انتقالاً تدريجياً نحو نشاط اقتصادي زراعي أكثر اتجاها إلى السوق.

وقُدِّرت المساحة المزروعة في الجمهورية العربية السورية بـ ٩ر٥ مليون هكتار في عام ١٩٩٥، مما يمثل حوالي ٣٢ في المائة من مساحة الأراضي الكلية ومنها قرابة مليون هكتار تعتمد على الري[٢٩٣]. وسيؤدي النمو السريع للسكان وزيادة النشاط الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه المتوافرة في المستقبل.

وتشير التقديرات إلى أن عدد السكان في الجمهورية العربية السورية بلغ ٧ر١٤ مليون نسمة في عام ١٩٩٥[٢٩٤] وإلى ان المعدل السنوي للنمو السكاني كان عالياً اذ بلغ ٥ر٣ في المائة تقريبا في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. ويعيش زهاء ٤ر٥٢ في المائة من مجموع السكان في المناطق الحضرية ويعمل حوالي ٠٠٠ ٧٧٥ نسمة في مجال الزراعة.

وبلغت نسبة مساهمة الزراعة في مجموع الناتج المحلي الاجمالي ٦ر٢٨ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٤[٢٩٥]، مما يمثل زيادة بنسبة ٣ر٦ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٣. وزادت الأرقام الإشارية لكل من الإنتاج الزراعي والإنتاج الغذائي بنسبة ٩ر٢ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، إلا أن الرقمين الإشاريين لنصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والإنتاج الغذائي انخفضا بنسبة ٥ر٠ في المائة و ٦ر٠ في المائة بالترتيب في كل سنة خلال الفترة نفسها لأن معدل النمو السكاني كان أعلى من معدل نمو الإنتاج.

وأدت الظروف المناخية المواتية إلى زيادة إنتاج الحبوب الذي كان يُقدر في عام ١٩٩٥ بـ ٦ ملايين طن، أي بزيادة تبلغ ٨ في المائة تقريبا عن السنة السابقة. وزاد انتاج القمح في عام ١٩٩٥ بمقدار ٠٠٠ ٣٣٠ طن. وفي السنة نفسها قُدر انتاج الشعير بـ ٦ر١ مليون طن، أي انه ازداد عن إنتاج عام ١٩٩٤ بنسبة كانت تصل إلى ١٠ في المائة. وزاد إنتاج الذرة بمقدار ٠٠٠ ٥٠ طن في عام ١٩٩٥ وبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ طن[٢٩٦].

ولم تكن هناك حاجة إلى استيراد القمح في سنة ١٩٩٥/١٩٩٦، مثلما كان الحال في السنة التي سبقتها (١٩٩٤/١٩٩٥). وكان من المتوقع أن تكون هناك حاجة إلى استيراد ٠٠٠ ٣٥٠ طن من دقيق القمح، ولكن الكمية المستوردة فعلاً كانت مساوية تقريبا لما تم استيراده في السنة السابقة. وقُدرت واردات الذرة في عام ١٩٩٥/١٩٩٦ بـ ٠٠٠ ٢٠٠ طن، مما يمثل انخفاضا بمقدار ٠٠٠ ١٠٠ طن مقارنة بعام ١٩٩٤/١٩٩٥. وكان من المتوقع أن تبلغ صادرات الشعير قرابة ٠٠٠ ٦٠٠ طن في عام ١٩٩٥/١٩٩٦. وتم، في الفترة الأخيرة، توقيع اتفاقية مقايضة بين الجمهورية العربية السورية

---

(٢٩٣) الفاو، طبعة من قاعدة بيانات أغروستات، ١٩٩٥.

(٢٩٤) الأمانة التنفيذية للإسكوا، طبعة من قاعدة بيانات الاحصاءات الاجتماعية، ١٩٩٥.

(٢٩٥) التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة الآقطار العربية المصدرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية).

(٢٩٦) FAO, *Foodcrops and Shortages,* October/November, 1995.

والأردن تستورد الأردن بمقتضاها حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ طن من الشعير من الجمهورية العربية السورية وتستورد هذه الأخيرة الإسمنت من الأردن(٢٩٧).

وحقق إنتاج القمح زيادة ملحوظة (من مليون طن في عام ١٩٨٩ إلى حوالي ٤ ملايين طن عام ١٩٩٥) نتيجة لارتفاع الأسعار التي يحصل عليها المزارعون والظروف المناخية المواتية. ولكن الزيادة السنوية لأسعار المنتجين المضمونة كانت محدودة، إذ رفعت هذه الأسعار في سنة ١٩٩٤/١٩٩٥ بنسبة ٥ في المائة ثم بنسبة ٣ في المائة سنة ١٩٩٥/١٩٩٦. وجُمِّدت أسعار توريد الذرة والشعير عند مستوى عام ١٩٩٣/١٩٩٤. أما بالنسبة إلى الواردات من دقيق القمح، فقد أعلنت الحكومة، سياساتها الرامية الى تخفيض الواردات الكبيرة حالياً من الدقيق تخفيضاً حاداً وتتضمن بناء خمس طواحين جديدة خلال السنوات الثلاث القادمة تبلغ طاقتها السنوية الاجمالية ٠٠٠ ٧٥٠ طن.

وفيما يتعلق بالدعم ومراقبة الأسعار، واصلت الحكومة تطبيق نظام الحصص بالنسبة للأرز في عام ١٩٩٥/١٩٩٦. ورفع سعر الخبز بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٤، بعد زيادته بنسبة ٤٣ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. ومع ذلك فمازال سعر الخبز مدعوماً بصورة كبيرة في الجمهورية العربية السورية.

وتُعتبر الجمهورية العربية السورية البلد الأول من بلدان الإسكوا من حيث تخفيض العجز التجاري الزراعي. ففي عام ١٩٩٤(٢٩٨) قُدِّرت الواردات الزراعية بمبلغ ٧٧٤ مليون دولار، أي انها كانت تمثل نحو ١٤ر٤ في المائة من مجموع الواردات، بزيادة تبلغ ٨ر٧ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣. أما الصادرات الزراعية التي قُدِّرت بمبلغ ٧٠٠ مليون دولار، فكانت تمثل ١٩ر٧ في المائة من مجموع الصادرات وتزيد بنسبة ١٥ر٩ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٣. وبلغ العجز التجاري الزراعي ٧٤ مليون دولار عام ١٩٩٤، أي ما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣١ر٥ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وكانت الفجوة الغذائية، التي قُدِّرت بمبلغ ١٥١ مليون دولار فقط في عام ١٩٩٤ تمثل انخفاضاً بنسبة ١٠ر٦ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣ وذلك أساساً بسبب انخفاض الواردات الغذائية.

(و) الضفة الغربية وقطاع غزة

رغم أن مساهمة الزراعة في مجموع الناتج المحلي الاجمالي بالضفة الغربية وقطاع غزة كانت تبلغ نحو ٣٠ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٣ و ٢٢ في المائة عام ١٩٩٤(٢٩٩)، فقد استمر القطاع معرضاً للعديد من الضغوط مثل عدم استقرار مستويات الإنتاج وانخفاض مستويات التسويق والتصدير. وقد انخفض الإنتاج الزراعي في عام ١٩٩٤ بحوالي ٥ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٣ أساساً بسبب عدم استقرار الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة بالاضافة إلى عوامل أخرى تتصل بالتقلبات الجوية والضعف الشديد لمستوى المؤسسات الزراعية وارتفاع تكلفة المدخلات الزراعية وعدم استقرار

---

(٢٩٧) المرجع نفسه.

(٢٩٨) FAO, printout of AGROSTAT database, 1995.

(٢٩٩) التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية).

منافذ التوزيع الخارجية والداخلية للسلع الزراعية. وقُدِّر العدد الاجمالي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة بـ ٢ر٢ مليون نسمة في عام ١٩٩٥[٣٠٠] مع معدل نمو سنوي للسكان بلغ في المتوسط ٣ر٤ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. وشملت قوة العمل الزراعية ٠٠٠ ٦٨ نسمة في عام ١٩٩٤، أي ١ر٢٢ في المائة من مجموع قوة العمل. وقُدرت المساحة المزروعة بـ ١٠٠ ١٧٩ هكتار في عام ١٩٩٤، منها ٩ر٩٣ في المائة توجد في الضفة الغربية[٣٠١]. وبلغت المساحة المروية ٧٦٠ ١٧ هكتار، أي ٩ر٩ في المائة من مجموع المساحة المزروعة.

وتشير التقديرات إلى أن انتاج الحبوب (أساسا في الضفة الغربية)، كان يبلغ ٠٠٠ ٤٦ طن، دون أي تغيير تقريبا عن مستوى عام ١٩٩٣[٣٠٢]. وبلغ انتاج الخضر حوالي ٠٠٠ ٣٧٩ طن (٨ر٥٧ في المائة من الضفة الغربية)، محققا زيادة بنسبة ٧ر٢ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٣. وحافظ إنتاج الفواكه على مستوى عام ١٩٩٣ حيث بلغ ٠٠٠ ٢٩٦ طن في عام ١٩٩٤، وبدأت السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٥ في إنشاء المؤسسات اللازمة للقطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة وركزت جهودها على انشاء وزارة الزراعة والمؤسسات المرتبطة بها.

(ز) اليمـــن

ساهمت الزراعة بنسبة ٢ر١٨ في المائة في مجموع الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٩٤[٣٠٣]؛ وانخفضت مساهمة القطاع الزراعي بحوالي ١ر١٦ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣ أساسا بسبب الاضطرابات الداخلية. وقُدرت المساحة المزروعة بحوالي ٥ر١ مليون هكتار في عام ١٩٩٣، أي ٨ر٢ في المائة من المساحة الكلية للبلد[٣٠٤]. وتبلغ المساحة المروية قرابة ٠٠٠ ٣٦٠ هكتار، أي ٣ر٢٤ في المائة من المساحة المزروعة. وقُدِّر العدد الكلي للسكان بـ ٥ر١٤ مليون نسمة في عام ١٩٩٥، مع معدل نمو سنوي مرتفع جدا بلغ ٥ في المائة في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥، ويعيش ثلثا السكان تقريبا في المناطق الريفية.

وقُدِّر انتاج الحبوب في عام ١٩٩٤ بمقدار ٠٠٠ ٧٥٠ طن، أي أنه كان يقل عن انتاج عام ١٩٩٣ بنسبة ٥ر٦ في المائة تقريبا[٣٠٥]. وتشير التقديرات الأولية إلى أن الاحتياجات من واردات الحبوب في عام ١٩٩٥، التي تتكون أساسا من القمح، بلغت ٢ مليون طن، أي انها كانت تزيد بنسبة ١٩

---

(٣٠٠) الأمانة التنفيذية للإسكوا، طبعة من قاعدة بيانات الاحصاءات الاجتماعية، ١٩٩٥.

(٣٠١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، استبيان حول التنمية الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم، السودان، تموز/يوليو ١٩٩٥ (بالعربية).

(٣٠٢) FAO, printout of AGROSTAT database, 1995.

(٣٠٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وجامعة الدول العربية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (بالعربية).

(٣٠٤) FAO, printout of AGROSTAT database, 1995.

(٣٠٥) Ibid., *Foodcrops and Shortages,* October/November, 1995.

في المائة عن عام ١٩٩٤. وانخفض انتاج الخضر من ٠٠٠ ٥١٧ طن في عام ١٩٩٣ إلى ٠٠٠ ٤٦٠ طن في عام ١٩٩٤، أي بنسبة ١١ في المائة. وزاد انتاج الفواكه بنسبة ٣ر٤ في المائة ليبلغ ٠٠٠ ٣٦١ طن عام ١٩٩٤.

وقُدِّرت قيمة الواردات الزراعية بمبلغ ٨٤٣ مليون دولار في عام ١٩٩٤ (١ر٢٨ في المائة تقريبا من مجموع الواردات) وانخفضت بنسبة ٢ر١٢ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٣. وبلغت قيمة الصادرات الزراعية ٨٤ مليون دولار في عام ١٩٩٤، أي ما يمثل ٣ر٩ في المائة من مجموع الصادرات، وهي زيادة بلغت ٣ر٣٣ في المائة. وقُدرت قيمة الفجوة الغذائية بمبلغ ٧١١ مليون دولار في عام ١٩٩٤، أي أنها انخفضت بنسبة ٦ر١٤ في المائة عن مستوى عام ١٩٩٣.

دال- الصور المتوقعة في الأجل القصير

من المتوقع أن تقوم بلدان منطقة الإسكوا باتخاذ سياسات جديدة ترمي إلى زيادة الإنتاج الغذائي لتفادي الآثار السلبية لتغير المناخ التجاري العالمي، إما أفقياً، بتوسيع المساحات المزروعة بالمحاصيل الرئيسية مثل الحبوب، أو عمودياً باستخدام أنواع عالية الغلة وتحسين مدخلات الإنتاج. وستواصل جميع البلدان تنمية الإنتاج الحيواني لرفع مستوى الاكتفاء الذاتي ولا سيما فيما يتعلق بإنتاج اللحوم الحمراء.

ومن المتوقع أيضا أن تنفِّذ بلدان منطقة الإسكوا سياسات تجارية جديدة تهدف إلى التكيُّف مع تحرير التجارة العالمية من خلال تخفيض مستويات التعريفة الجمركية الحالية، وازالة غيرها من الحواجز، وأن تحاول زيادة فرص تصدير المنتجات الزراعية.

وستواصل البلدان ذات الاقتصاد الأكثر تنوعاً في منطقة الإسكوا تطبيق برامج إصلاح لتحسين السياسات الزراعية المتصلة بالموارد والتسويق والتجارة الخارجية في المجال الزراعي.

وعلى ضوء الزيادة المتوقعة في الأسعار العالمية للسلع الغذائية، سيشهد عجز الميزان التجاري في المنتجات الزراعية ارتفاعا كبيراً أيضاً. وستزيد معه الفجوة الغذائية وتتدهور معدلات التبادل التجاري خصوصا في الأجل القصير.

ويجب على الدول الأعضاء في الإسكوا أن تكثِّف جهودها لترشيد استهلاك المياه ولا سيما في المجال الزراعي، من خلال اعتماد أنماط مناسبة لزراعة المحاصيل وتطبيق أساليب حديثة للري. وينبغي أن يكون الهدف من هذه السياسات الحفاظ على موارد مائية مستديمة.

الفصل الحادي عشر

التطورات في قطاع الصناعات التحويلية

ألف- أداء الصناعات التحويلية ونموها[٣٠٦]

كان أداء قطاع الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٥ جيداً نسبياً في منطقة الإسكوا عموماً باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة. ولو أن معدلات نموه انخفضت بعض الشيء، إذ بلغت في المتوسط حوالي ٦ر٣ في المائة خلال عام ١٩٩٥ بعد أن تجاوزت ٤ في المائة في عام ١٩٩٤ وكانت أقل من ٣ في المائة في عام ١٩٩٣ (انظر الجدول ٩٧)[٣٠٧]. وتعود التذبذبات في نمو قطاع الصناعات التحويلية خلال هذه الفترة الى التذبذبات في قطاع النفط بشكل رئيسي. ونظراً لقلة البيانات الحديثة والموثوقة فيما يتعلق بالصناعات التحويلية في العراق والضفة الغربية وقطاع غزة، فقد تعذّر رصد أدائها الاقتصادي والصناعي. لكنه يبدو، استناداً لما رواه الرواة، فإن قطاع الصناعات التحويلية في العراق قد انتعش نتيجة لازدياد الطلب المحلي على الحاجات الأساسية. وتحسّنت الحالة الاقتصادية بعض الشيء في الضفة الغربية وقطاع غزة، في عام ١٩٩٥ مع ورود جزء من المساعدات التي التزم بها المانحون، وكان لهذا التحسّن أثره في قطاع الصناعات التحويلية. ولكن استمرار اسرائيل في إغلاق الأراضي الفلسطينية وكثرة لجوئها الى مثل هذه الاجراءات يعوق تقدم النشاط الاقتصادي والصناعي.

واستمر تأثير برامج الإصلاح الاقتصادي والسياسات المتبعة لإصلاح القطاع العام في أداء الاقتصاد وقطاع الصناعات التحويلية، وخاصة في الاقتصادات الأكثر تنوعاً. اذ حقق قطاع الصناعات التحويلية بعض التوسع نتيجة لارتفاع قيمة الإنتاج والصادرات من منتجات التصدير الرئيسية مثل البتروكيماويات والأسمدة والألومنيوم والمنسوجات والملابس. وقد شجع على هذا التوسع الإنتعاش الاقتصادي المتواصل في جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة التي تعتبر الأسواق الرئيسية للصادرات. كما يعود ازدياد الصادرات الى اختفاء بعض العوامل التي كانت تضعف من تقبل قوى السوق الدولية لهذه المنتجات. وكان هذا نتيجة لتحول أسواق أوروبا الشرقية الى الاقتصاد السوقي أولاً ولعملية الإصلاح الاقتصادي الجارية في البلدان النامية ولا سيما الصين والهند ثانياً، مما شجّع المنتجين في المنطقة على زيادة إنتاجهم الموجّه للتصدير.

ورغم ذلك، ظل نمو الصناعات التحويلية في بلدان منطقة الإسكوا مقيّداً بالحواجز التجارية القائمة في الأسواق الرئيسية، مثل الاتحاد الأوروبي، وخاصة فيما يتعلق بصادراتها الرئيسية مثل البتروكيماويات والألومنيوم. كما ظل مقيداً نتيجة لصعوبة العثور على أسواق جديدة للصادرات والمحافظة على الأسواق الحالية بسبب ازدياد المنافسة ولا سيما مع منتجات بلدان شرق آسيا. وعلاوة على ذلك، فإن السياسات العامة المتعلقة بالحد من العمال المغتربين في بلدان مجلس التعاون الخليجي

---

(٣٠٦) تستند معدلات النمو للبلدان الأعضاء في الإسكوا الى تقديرات منقحّة محسوبة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٢، ما لم تتم الإشارة في هذا الفصل الى غير ذلك.

(٣٠٧) لمزيد من التفاصيل، انظر ESCWA, *Review of Recent Developments of Manufacturing Activities and Prospects in the ESCWA Region, 1994* (E/ESCWA/ID/1995/6) (Amman, December 1995).

تمثّل عائقاً إضافياً أمام توسّع قطاع الصناعات التحويلية في هذه المنطقة الفرعية. ويشكّل النقص في القدرة على توليد الطاقة في معظم بلدان المنطقة عائقاً هاماً أمام نمو الصناعات التحويلية خاصة وأن معظم حكومات هذه البلدان، بما في ذلك حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي، قد خفّضت ولاتزال تخفّض ميزانياتها، وقد تواجه بالتالي بعض الصعوبات في تمويل مشاريع توليد الطاقة الكبيرة التي من المقرر تنفيذها. ومن العوامل الأخرى التي تقيّد نمو الصناعات التحويلية انخفاض استثمار القطاع العام في مشاريع الصناعات التحويلية في معظم البلدان، وعدم نجاح القطاع الخاص في التعويض عن التقلص في إنفاق القطاع العام. ولا يزال عامل البطء في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة في العديد من الاقتصادات الأكثر تنوعاً من العوامل الرئيسية التي تمنع القطاع الخاص من العمل بكامل طاقته. وفي معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، ورغم الدعم الكبير الذي لا تزال تتمتع به المرافق العامة، أدى التحرير التدريجي لأسعار هذه المرافق الى زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي وتخفيض ربحية الشركات الصناعية. وقد يكون هذا، الى حد ما، من الأمور التي لا تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات التحويلية.

ويتوقف تطور قطاع الصناعات التحويلية ونموه في المنطقة، في الأجلين القصير والمتوسط، على عدة أمور من بينها قدرة البلدان على تحقيق التقدم السريع في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. لأن هذا سيشجع استثمار القطاع الخاص المحلي ويجتنب الاستثمار الأجنبي. ويُتوقع كذلك أن يتأثر نمو الصناعات التحويلية برفع العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق، وتحسّن أسعار النفط، ومدى الانتعاش الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ولكن لا تزال الشروط الأساسية لتحقيق النمو المستدام في الصناعات التحويلية في المنطقة تقوم على تحسّن العلاقات الإقليمية في المجالين الاقتصادي والسياسي، وعلى التقدم المحرز في عملية السلام.

١- بلدان مجلس التعاون الخليجي

تشير التقديرات إلى ان معدل النمو في دخل قطاع الصناعات التحويلية (القيمة المضافة) لبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٩٥ قد حافظ على المستوى الذي حققه في العام السابق والذي بلغ في المتوسط حوالي ٣ر٦ في المائة بالأرقام الحقيقية، مقارنة بنسبة ٢ر٦ في المائة في عام ١٩٩٣ (الجدول ٩٧). ويعود النمو في هذا القطاع بصفة رئيسية الى زيادة صادرات منتجات النفط، ولا سيما البتروكيماويات، والأسمدة والميثانول والألومنيوم. ويُعزى هذا النمو كذلك الى اتساع نطاق أنشطة القطاع الخاص المحلي في المجالات غير النفطية، ويُتوقع أن يستمر نمو الصناعات الموجهة نحو التصدير في عام ١٩٩٦ نظراً الى آفاق زيادة النمو في أسواق التصدير الرئيسية. ويُتوقع أن يستمر النمو في الصناعات غير النفطية مثل صناعات الأغذية والمشروبات، وأن يتباطأ النمو في القطاعات المرتبطة بإنفاق القطاع العام، مثل الصناعات المتصلة بالتشييد، بما في ذلك مواد التشييد والحديد والصُلب. وقد تحقق أنشطة تكرير النفط بعض النمو، خاصة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إذا ما تمت الموافقة على مشاريع تحسين مصافي النفط وتوسيعها استجابة للزيادة في الطلب على النفط في اقتصادات شرقي آسيا المزدهرة.

(أ) البحرين

تشير التقديرات الأولية الى أن القيمة المضافة للصناعات التحويلية في البحرين قد إرتفعت بمعدل متزايد في عام ١٩٩٥ بحيث بلغت في المتوسط حوالي ١٢ في المائة في السنة، مقارنة بنسبة

٧ في المائة في عام ١٩٩٤ (الجدول ٩٧). وتشير التقديرات إلى ان تسارع نمو هذا القطاع في عام ١٩٩٥ كان نتيجة لتحسُّن أسعار السلع في السوق الدولية وخاصة أسعار الألومنيوم والأسمدة والميثانول. ويُتوقع أن يستمر قطاع الصناعات التحويلية في تحقيق معدلات عالية من النمو في عام ١٩٩٦ نتيجة للمنشآت الجديدة التي ستزيد من الطاقة الانتاجية، وأن يزداد إنتاج الصناعات الأساسية استجابةً للظروف المواتية في أسواق الأسمدة وكريات الحديد الخام وسبائك الألومنيوم والألومنيوم نصف المصنَّع.

الجدول ٩٧- النمو الحقيقي في قطاع الصناعات التحويلية في بلدان الإسكوا، ١٩٩٣-١٩٩٥
(نسبة مئوية)

البلد/السنة	الصناعات التحويلية		
	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٢ر٦	٣ر٦	٣ر٥
الإمارات العربية المتحدة[أ]	٠ر٦	٠ر٦	٠ر٩
البحرين[أ]	٢١ر٨	٧ر٠	١٢ر٠
المملكة العربية السعودية	(١ر٨)	٢ر٣	٢ر٦
عُمان[أ]	١٩ر٨	٦ر٠	٨ر٠
قطر[أ]	(٠ر١)	٣ر١	٢ر٤
الكويت[ب]	٢١ر١	١٢ر٠	٧ر٠
الاقتصادات الأكثر تنوعاً[ج]	**٣ر٤**	**٥ر٠**	**٣ر٦**
الأردن[د]	٦ر٠	٩ر٣	٨ر٠
الجمهورية العربية السورية[أ]	(١٠ر٤)	١٣ر٣	١١ر٢
لبنان[ب]	٣٥ر٤	٢٧ر٢	١٦ر٧
مصر[د]	٢ر٤	٣ر٩	٢ر٣
اليمن[د]	٣ر٠	(١٧ر١)	(٥ر٤)
بلدان الإسكوا[ج]	**٢ر٩**	**٤ر٢**	**٣ر٦**

المصدر: استناداً الى تقديرات الأمانة التنفيذية للإسكوا، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.

(أ) استناداً الى مصادر وطنية لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤، والى تقديرات الإسكوا لعام ١٩٩٥؛
(ب) تقديرات الإسكوا؛
(ج) باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة؛
(د) استناداً الى مصادر وطنية حتى عام ١٩٩٤ والى تقديرات الإسكوا لعام ١٩٩٥.

(ب) الكويت

استمر نمو قطاع الصناعات التحويلية في الكويت بمعدل مرتفع نسبياً بلغ ١٢ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٧ في المائة في عام ١٩٩٥. ولكن هذا المعدل كان أدنى من معدل عام ١٩٩٣ الذي بلغ ١ر٢١ في المائة. ورغم أن النمو في دخل قطاع الصناعات التحويلية منذ حرب الخليج كان أكبر من النمو في دخل القطاعات الأخرى الهامة غير النفطية، فلا يزال مستوى أداء الصناعات التحويلية أدنى من مستواه قبل الحرب. ويرجع معظم النمو في قطاع الصناعات التحويلية الى الإرتفاع في القيمة المضافة لصناعات تكرير النفط وصناعات الأسمدة بفضل إعادة بناء مصانعها. وعادت مصافي البترول الى طاقتها الإنتاجية لما قبل الحرب والبالغة ٨٠٠ ألف برميل في اليوم خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤[٣٠٨]، ولكن مستوى أنشطة الصناعات التحويلية غير النفطية، وغالبيتها من أنشطة القطاع الخاص، قد انخفض ولو أنه ظل أعلى من المستوى الذي سجّلته قبل حرب الخليج في عام ١٩٨٩. ويعود هذا الإنخفاض بشكل رئيسي الى النمو المتواضع في أنشطة التشييد والى الصلة الوثيقة بين هذا القطاع وبين الصناعات التحويلية غير النفطية.

(ج) عُمـــان

كان معدل نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية في عُمان مرتفعاً نسبياً لا سيما بالمقارنة مع باقي بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ بلغ ٦ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٨ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ٩٧)، ولكن هذه المعدلات كانت أدنى من معدلات السنوات السابقة. ويُعزى هذا الى أن دخل الصناعات التحويلية في عُمان تعرض لتذبذبات خلال السنوات الخمس الماضية لعدة أسباب منها أن البلد ما تزال في أولى مراحل التنمية الصناعية. ففي عام ١٩٩٣ مثلاً، كان معدل نمو الصناعات التحويلية، في المتوسط، مرتفعاً إذ بلغ نحو ٢٠ في المائة بعد أن كان معدل النمو متواضعاً ولا يزيد عن ٢ر٤ في المائة في عام ١٩٩٢. وتعود هذه الزيادة الكبيرة الى استئناف انتاج مصافي النفط بعد الاصلاحات الكبيرة التي اجريت فيها في عام ١٩٩٢. ورغم هذا فإن ارتفاع دخل الصناعات التحويلية في ١٩٩٤ و ١٩٩٥ لابد أن يُعزى أساساً الى ازدياد الصادرات الصناعية ولا سيما في مجالي تكرير النفط وصناعة الملابس التابعة للقطاع الخاص.

(د) المملكة العربية السعودية

تشير التقديرات الى أن قطاع الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية قد حافظ على مستوى النمو في أدائه الذي بلغ في المتوسط حوالي ٦ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ٩٧). ويُعزى هذا جزئياً الى ما تشير اليه التقديرات من تحسن في أداء الاقتصاد والى استمرار الإنتعاش الاقتصاد العالمي. وجاءت الزيادة في دخل الصناعات التحويلية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ نتيجة لازدياد انتاج وصادرات البتروكيماويات، وما واكبه من انتعاش عالمي في أسواق البتروكيماويات، التي تحتل المنزلة الثانية من حيث الحجم في صادرات المملكة العربية السعودية بعد النفط الخام. وكانت قد تمت الموافقة على عدد من المشاريع لتوسيع نطاق الصناعات البتروكيماوية في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ مما سمح بزيادة انتاج البلد في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وتلبية الطلب المتزايد على البتروكيماويات في الأسواق الدولية آخر الأمر. وتشير التقديرات كذلك الى استمرار النمو والأداء الجيد لصادرات صناعات

---

(٣٠٨) *Middle East Economic Survey*, vol. 38, No. 23, 6 March 1995.

أخرى مثل البلاستيك والألومنيوم والكابلات والمنتجات المعدنية الأخرى نتيجة للانتعاش الاقتصادي في الأسواق الدولية.

ويُتوقع أن يواصل هذا القطاع أداءه الجيد في عام ١٩٩٦ لا سيما في ضوء الانتعاش المستمر والنمو الاقتصادي المنتظر في البلدان المتقدمة، والذي يُتوقع أن يؤدي الى ازدياد الطلب على منتجات المملكة العربية السعودية مثل البتروكيماويات والبلاستيك والألومنيوم والكابلات والمنتجات المعدنية الأخرى. وسيؤدي ازدياد الطلب على منتجات الشركة السعودية للصناعات الأساسية وازدياد ربحيتها الى تشجيع هذه الشركة العملاقة على الشروع في الخطط الرامية الى زيادة طاقتها الإنتاجية خاصة في مجال منتجات البتروكيماويات الأولية. وتشمل هذه الخطط بناء مصنع ثالث للميثانول وزيادة الطاقة الإنتاجية للشركة من مستواها الحالي البالغ ٣٥ر١ مليون طن في السنة الى ٢ر٢ مليون طن في السنة بحلول عام ١٩٩٧[٣٠٩]. ومن المتوقع كذلك أن يساهم في نمو قطاع الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٧ تكليف القطاع الخاص ببعض المشاريع الكيماوية.

(هـ) الامارات العربية المتحدة

استمر نمو قطاع الصناعات التحويلية في الامارات العربية المتحدة خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدل يقل في المتوسط عن واحد في المائة بالأرقام الحقيقية. ويعود هذا المعدل المنخفض نسبياً الى أن المشاريع التي كُلِّف بها القطاع الخاص في السنوات الأخيرة لم تكن في مجال الصناعات التحويلية، وأن القطاع الخاص لم يستطع أن يعوض عن التقلص في إنفاق القطاع العام. ويتضح هذا في الأرقام الواردة عن رأس المال المستثمر في الصناعات المرخصة الذي ظل عند مستوى يقارب ٣ر٣ مليار دولار (١٢ مليار درهم) منذ عام ١٩٩٢[٣١٠]. وتحظى الصناعات الرئيسية في هذا القطاع وهي صناعة سبائك الألومنيوم، والاسمنت، والأسمدة، وتكرير النفط، بما يتجاوز ثلاثة أرباع رأس المال المستثمر. وكانت الزيادة في رأس المال المستثمر في عام ١٩٩٤ تختلف باختلاف الصناعات. أما الصناعات التي ازداد فيها رأس المال المستثمر في عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٩٣ فكان أهمها الصناعات المعدنية الأساسية (٥ر١١ في المائة)، والمنتجات المعدنية المصنَّعة (٨ر١٤ في المائة)، والورق ومنتجاته (٧ر٤٣ في المائة)، والخشب ومنتجاته (٢ر٤٠ في المائة). وأما الصناعات التي شهدت انخفاضاً في رأس المال المستثمر فكانت من بينها صناعات المنسوجات والملابس (٧ر٤٤ في المائة)، وصناعات الأغذية والمشروبات (١٨ في المائة)، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية (٦ في المائة)[٣١١]. ويبدو أن استثمارات القطاع العام الجديدة كانت غالبيتها في مجال صيانة وتحسين المصانع القائمة. ومن المتوقع أن تستمر القيود الواسعة النطاق مفروضة على استثمارات القطاع العام بسبب احتمال مواصلة الحكومة سياستها الرامية الى ضبط حجم العمالة المغتربة.

---

(٣٠٩) Economist Intelligence Unit, *Country Report: Saudi Arabia*, 2nd quarter, 1995, p. 19.

(٣١٠) الامارات العربية المتحدة، وزارة المالية والصناعة، "شؤون الصناعة"، العدد ٤٠، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(٣١١) المرجع نفسه.

٢- الاقتصادات الأكثر تنوعاً

تشير التقديرات الى أن معدل النمو العام في قطاع الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٥ بلغ حوالي ٦ر٣ في المائة في الاقتصادات الأكثر تنوعاً باستثناء العراق والضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك مقارنة بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٤ر٣ في المائة في عام ١٩٩٣ (الجدول ٩٧). وكان اليمن البلد الوحيد من بين بلدان منطقة الإسكوا الذي شهد تدهوراً كبيراً في أدائه في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. ويعود هذا بشكل رئيسي الى الحرب الأهلية التي نشبت عام ١٩٩٤. فقد بلغ التقلص في نشاط الصناعات التحويلية أكثر من ١٧ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٤ وأكثر من ٥ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٥، بعد أن كان هذا القطاع قد سجل نمواً في السنوات السابقة. أما في البلدان الأخرى، فتشير التقديرات الى معدلات نمو عالية نسبياً في لبنان والجمهورية العربية السورية والأردن. إذ بلغ متوسط معدل النمو في لبنان أكثر من ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٤ وأكثر من ١٦ في المائة في عام ١٩٩٥، وكان ذلك إلى حد ما نتيجة لجهود التعمير. وظل النمو متواضعاً في قطاع الصناعات التحويلية في مصر، فلم يزداد عن نحو ٤ في المائة في المتوسط في عام ١٩٩٤ بل وانخفض الى حوالي ٣ر٢ في المائة في عام ١٩٩٥.

وكان لارتفاع مستوى الطلب في السوق المحلية أثره على نمو قطاع الصناعات التحويلية في لبنان، وكذلك، ولو بدرجة أقل، في الأردن والجمهورية العربية السورية. أما في مصر فقد استمر التباطؤ العام الذي شهده الطلب في السوق والذي يعود الى حد ما الى الآثار الإنتقالية لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي. وظل القطاع الخاص في جميع هذه البلدان المصدر الرئيسي لنمو الصناعات التحويلية رغم أنه استمر في العمل عند مستوى أدنى كثيراً من كامل إمكانياته.

وكانت معدلات النمو تختلف باختلاف الصناعات في الاقتصادات الأكثر تنوعاً. إذ استمرت بعض القطاعات في الازدهار وخاصة قطاع صادرات صناعات المنسوجات والملابس في مصر والجمهورية العربية السورية. وكان انتعاشها نتيجة للتركيز عليها مؤخراً في سياسات الإصلاح الحكومية الرامية الى تشجيع الاستراتيجيات الصناعية الموجهة نحو الخارج. وفي لبنان، حدث نمو سريع في صناعات مواد التشييد استجابة لاحتياجات أنشطة التعمير المنتشرة على نطاق واسع في البلد. وأما نمو الصناعات التحويلية في الاقتصادات الأكثر تنوعاً في عام ١٩٩٦ فيتوقف الى حد كبير، على إمكانية إيجاد أسواق جديدة لصادراتها وزيادة المدخلات المتوفرة محلياً والتي تحتاجها الصناعات التحويلية في القطاع الخاص. وينطبق هذا بصورة خاصة على صناعات المنسوجات والملابس والأغذية في مصر والجمهورية العربية السورية. كما سيتوقف نمو قطاع الصناعات التحويلية على تنفيذ الخطط الرامية الى تحديث المرافق القديمة واستخدام التكنولوجيات الجديدة، لا سيما في لبنان، للمساعدة على تحسين القدرة التنافسية لمنتجات هذه البلدان في الأسواق الدولية. وسيتوقف نمو هذا القطاع كذلك الى حد كبير على قدرة الحكومات في الاقتصادات الأكثر تنوعاً على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات المنتظرة وخاصة في مصر والأردن والجمهورية العربية السورية. ولا شك أن استمرار في السياسات المالية المتشددة في مصر والأردن بهدف الحد من العجز المالي؛ وارتفاع مستويات البطالة في مصر والأردن ولبنان واليمن؛ وانخفاض مستوى ثقة القطاع الخاص في الأعمال التجارية خاصة في الأردن ولبنان؛ معناه استمرار القيود التي تحد من الاستثمار المحلي ونمو الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٦.

(أ) مصـــــر

تتضمن البيانات المتعلقة بالقيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر قطاع التعدين والمحاجر. وتشير التقديرات الرسمية لنمو القطاع بكامله الى تذبذبات في معدل النمو في السنوات الثلاث الأخيرة حيث بلغ في المتوسط حوالي ٢ر٣ في المائة في عام ١٩٩٥ مقارنة بحوالي ٤ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٢ر٣ في المائة في عام ١٩٩٣. ويُعتقد أن تحسُّن أداء القطاع في عام ١٩٩٤ يعود الى حدٍ ما الى ازدياد انتاج النفط والغاز. ولكن، التباطؤ العام في نشاط قطاع الصناعات التحويلية في مصر استمر خلال السنوات القليلة الماضية. ويُعزى هذا جزئياً الى المرحلة الانتقالية التي يمر فيها الاقتصاد نتيجة لتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي. ويُعتقد أن الاستثمارات في الصناعات التحويلية قد ارتفعت في عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع في عام ١٩٩٦. وقد شجَّع على هذا الارتفاع الإسراع في تنفيذ عملية التحول الى القطاع الخاص، وتعزيز سوق رأس المال، والانخفاض التدريجي المتوقع في أسعار الفائدة، وزيادة تحرير مناخ الأعمال التجارية، والحوافز الاضافية لتشجيع الصادرات.

وتشير التقديرات الرسمية[٣١٢] المتعلقة بناتج الصناعات التحويلية إلا أن هذا القطاع قد حقق معدل نمو حقيقي بلغ ٤ في المائة في ١٩٩٤/١٩٩٣، ومن المقرر أن يتجاوز معدل نموه نسبة ٦ في المائة في ١٩٩٥/١٩٩٤. أما الصادرات والمنسوجات ومنتجات الغزل والنسج ومنتجات النفط، فقد حققت جميعها معدل نمو بلغ حوالي ١٠ في المائة بالأسعار الجارية في ١٩٩٤/١٩٩٣. وكان هذا النمو يقابله انخفاض في صادرات منتجات رئيسية أخرى منها المنتجات المعدنية، مما أدى الى ركود الصادرات الصناعية عموماً خلال ١٩٩٤/١٩٩٣[٣١٣].

(ب) الأردن

استمر التوسع في أنشطة الصناعات التحويلية في الأردن بسرعة أكبر من سرعة نمو الاقتصاد في السنوات القليلة الماضية رغم التباطؤ في معدل نموها. وكانت تقديرات النمو الرسمية تتسم بالتفاؤل إذ ورد أن معدل النمو السنوي في قطاع الصناعات التحويلية بلغ ٩ر٣ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٨ في المائة في عام ١٩٩٥ (الجدول ٩٧). ويعود جزء من هذا النمو الى زيادة طفيفة في الطلب المحلي، ولكن الأهم من ذلك هو تحسُّن أداء صادرات بعض السلع. فقد ازدادت قيمة الصادرات الصناعية، بما في ذلك صادرات الفوسفات والبوتاس، من حوالي ٧٩٣ مليون دولار (٦ر٥٤٩ مليون دينار أردني) في عام ١٩٩٣ الى حوالي ٩١٤ مليون دولار (٦٤٠ مليون دينار أردني) في عام ١٩٩٤[٣١٤]. وازداد رأس المال المستثمر للشركات الصناعية المسجلة بمبلغ ٨٦ مليون دولار (٦٠ مليون دينار أردني) في عام ١٩٩٤ مقابل زيادة بلغت ٣ر٣٠ مليون دولار (٢١ مليون دينار أردني) في عام ١٩٩٣. ولكن نمو الصناعات المحلية كان يتركز في عدة صناعات محدودة، خاصة صناعة الأسمدة، نتيجة لازدياد طاقتها الإنتاجية في عام ١٩٩٤. وحدث كذلك نمو في منتجات النفط، وصناعات الأدوية والمنسوجات

---

(٣١٢) مصر، وزارة التخطيط، "الخطة التنموية ١٩٩٤/١٩٩٣"، المجلد ١، نيسان/ابريل ١٩٩٣، "الخطة التنموية ١٩٩٥/١٩٩٤"، المجلد ١، نيسان/ابريل ١٩٩٤.

(٣١٣) مصر، البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي ١٩٩٤/١٩٩٣".

(٣١٤) البنك المركزي الأردني، "التقرير السنوي، ١٩٩٤".

والسجائر، بينما شهدت بعض الصناعات تقلّصاً في أنشطتها ومن بينها صناعة الأنابيب الحديدية والمعدنية، وصناعة المشروبات الروحية، ومنتجات الجلد ونسيج التويد، ولوحظ بعض الركود في إنتاج الإسمنت.

ويُتوقع أن تستمر صادرات السلع المصنّعة في الازدياد في عام ١٩٩٦، لا سيما إذا ما أُزيلت تدريجياً الحواجز التجارية بين الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأت الضفة الغربية وقطاع غزة في استيراد السلع المصنّعة من الأردن. وسيتوقف نمو هذا القطاع كذلك على إمكانية التصدير الى العراق، الذي يُتوقع أن يكون أكثر الأسواق ربحية بالنسبة للصناعات الأردنية بعد رفع العقوبات عنه. وفيما يتعلق بالقمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا التي انعقدت في عمّان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، فلم تلاحظ حتى الآن أي نتائج مباشرة لاقتراحات المشاريع الصناعية التي أُعدت من أجل اجتماع القمة المذكور وبلغت قيمتها ٩ر١ مليار دولار، ولكنها قد تشجّع بعض المستثمرين على الاستثمار في الاقتصاد الأردني. وتعتمد فوائد القمة أساساً على التقدم المحرز في عملية السلام على جبهات أخرى. ومن شأن استمرار السياسة المالية المتشددة الرامية الى عدم زيادة العجز في الميزانية واستمرار معدلات البطالة المرتفعة وانخفاض مستوى الثقة في الاقتصاد فيما بين رجال الصناعة في القطاع الخاص، أن تستمر القيود المفروضة على الاستثمار المحلي ونمو الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٦.

(ج) لبنـــان

شهد قطاع الصناعات التحويلية في لبنان نمواً ملحوظاً خلال السنوات قيد الدراسة. وتشير التقديرات الى أن ارتفاع معدلات نمو القيمة المضافة للصناعات التحويلية اذ بلغت في المتوسط ٤ر٣٥ في المائة في عام ١٩٩٣، و ٢ر٢٧ في المائة في عام ١٩٩٤، و ٧ر١٦ في المائة في عام ١٩٩٥[٣١٥].

وكان النمو في عام ١٩٩٥ ثمرة من ثمار استتباب الأمن وسيادة القانون في لبنان، واستمرار انتعاش الأنشطة الاقتصادية بالإضافة الى بعض الزيادة في الطلب المحلي والتحسن الكبير في أداء الصادرات. ووفقاً للمعلومات غير المنشورة الواردة من وزارة الصناعة والنفط، بلغت صادرات الصناعات التحويلية في الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥ اكثر من ٤٥ في المائة من صادرات الفترة ذاتها في العام السابق. وعلاوة على ذلك بلغت قيمة الواردات من الآلات والمعدات الصناعية ١١٠ ملايين دولار (٩ر١٨٠ مليار ليرة لبنانية) خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥ مقارنة بمبلغ ٤١ مليون دولار (٥ر٦٩ مليار ليرة لبنانية) خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٤[٣١٦]. ويُتوقع أن يتحسن الإطار العام والشروط الخاصة بإمداد قطاع الصناعة بالقروض المتوسطة والطويلة الأجل بفضل القواعد الجديدة التي تنظم أعمال البنوك الاستثمارية الصادرة عام ١٩٩٥[٣١٧]. ولكن الدمار الذي خلّفته الغارات

---

(٣١٥) الإسكوا، "دراسات الحسابات القومية لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا" (E/ESCWA/STAT/1995/23)، النشرة الخامسة عشرة، ١٩٩٥.

(٣١٦) أرقام غير منشورة وردت من وزارة الصناعة والنفط اللبنانية، أيار/مايو ١٩٩٥.

(٣١٧) UNDP, Lebanon, *Economic Developments (11 January - 14 February 1996)*, Beirut, n.d.

الاسرائيلية على جنوب لبنان وبيروت في نيسان/ابريل ١٩٩٦ قد يحد كثيراً من آفاق الاستثمار في المشاريع الصناعية والارتقاء بالصناعات القائمة.

وواصلت المصانع اللبنانية العمل بنسبة تقارب ٥٠ في المائة من طاقتها الانتاجية، وذلك لأن المنتجين اللبنانيين لا يزالون مترددين في تنفيذ المشاريع الكبيرة لتحسين هذه المصانع وصيانتها وتوسيعها نظراً الى عدم توافر امكانيات الإئتمان المتوسط والطويل الأجل. وما يزال مستقبل أنشطة الصناعات التحويلية غامضاً، خصوصاً لأن السوق المحلية ذات قدرة شرائية محدودة، ولأن الركود في أسواق التصدير الاقليمية، ولا سيما في دول الخليج، أدى الى زيادة المنافسة، وزاد من الصعوبات التي يواجهها المصدرون اللبنانيون في محاولة العودة إليها، بعد أن وجدت هذه الأسواق سلعاً أخرى بديلة عن السلع اللبنانية. ولا تزال تكاليف الصناعات التحويلية في لبنان مرتفعة نسبياً بسبب تكرار حالات تعطل المرافق العامة والدمار الذي أصاب هياكل البنية التحتية (الكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق) والتي لا تزال قيد التعمير، كما يرجع السبب أيضاً الى قدم آلات ومعدات الإنتاج واستهلاكها، وإلى أن تكاليف اليد العاملة وتكاليف ابرام الصفقات التجارية مرتفعة نسبياً.

(د) الضفة الغربية وقطاع غزة

استمر النمو في قطاع التشييد في الضفة الغربية وقطاع غزة مما أدى الى تنشيط الصناعات المتصلة بالتشييد. ولكن قطاع الصناعات التحويلية ما يزال يعاني من كثرة إغلاق الحدود الاسرائيلية ومنع العمال الفلسطينيين والسلع والمواد من التنقل عبرها، إلى جانب الصعوبات السياسية الناشئة في إطار تنفيذ اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. أما آفاق التوسع الصناعي في عام ١٩٩٦ فتتوقف على عدة عوامل أهمها الانتعاش الاقتصادي، ومدى وفاء الجهات المانحة بالتزاماتها، ومدى استعداد اسرائيل لتنفيذ وعودها بتيسير مرور البضائع من وإلى المناطق الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية وتقليل الوقت الذي يستغرقه التفتيش في الموانىء على السلع الموجهة الى البرامج الإنمائية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقد وضعت الخطط في الأجلين القصير والطويل، لإنشاء عدة مناطق صناعية على الجانب الفلسطيني مما يُدعى بالخط الأخضر (أي الحدود بين اسرائيل والأراضي المحتلة) وداخل الأراضي المحتلة[٣١٨]. وستساعد هذه المناطق في توليد فرص العمل بسرعة من خلال زيادة استثمار القطاع الخاص في الأنشطة الصناعية المدرّة للدخل. ومن المقرر كذلك تعزيز تطوير البنية التحتية الصناعية اللازمة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار (أي الأمن والحوافز والأطر القانونية والتنظيمية). ولا تزال هذه الخطط قيد الدراسة، سواء فيما يتعلق بالمناطق الصناعية العامة أو بالمواقع المحددة فيها، ولم يقدم البنك الدولي حتى الآن إلا قائمة أولية بالمواقع المقترحة[٣١٩]. وقد صُمم برنامج تنمية المناطق الصناعية بحيث يعتمد على المقاولين المحليين والدوليين من القطاع الخاص لتمويل المشاريع وتطويرها وإدارتها. ويقترح البنك الدولي ثلاثة أنواع من المناطق لها ثلاثة أهداف مختلفة وهي: المناطق الكبيرة القائمة على الحدود، والمناطق الصناعية المحلية المتوسطة، والمناطق الصناعية المحلية

---

(٣١٨) للمزيد من التفاصيل انظر World Bank, *Industrial Estates and Enabling Environment for Private Sector Development for West Bank and Gaza - Summary Report* (based on an identification/pre-feasibility mission, April 1995).

(٣١٩) المرجع نفسه.

الصغيرة القائمة على مستوى البلديات. والأهداف الرئيسية الهامة لبناء هذه المناطق هي: (أ) معالجة مشكلة البطالة المرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، (ب) وإعطاء دفعة قوية لعملية التصنيع ومعالجة الإختلالات الهيكلية في الاقتصاد، (ج) وتصحيح الاختلالات في توفير البنية التحتية والأراضي اللازمة للمنشآت الصناعية، (د) والاسراع بتقديم التوضيحات والاصلاحات القانونية والتنظيمية اللازمة، وتخفيض المخاطر الأمنية والسياسية، (هـ) ومعالجة الاختلالات الهيكلية في التجارة مع اسرائيل، (و) والمساعدة في حشد رأس المال والخبرة والاتصالات الدولية التي يتمتع بها المغتربون، من أجل استخدامها في الإستثمار.

ويجري النظر حالياً في ثلاثة مواقع - في جنين ونابلس وعلى حدود كارني داخل قطاع غزة، واستقر رأي بعض المجموعات المحلية من القطاع الخاص والمغتربين الفلسطينيين عليها بالفعل، كما قامت السلطة الفلسطينية بشراء الأراضي أو تخصيصها. ويقوم بعض المستثمرين المحليين الاخرين، مثل الشركة الفلسطينية المتحدة للتنمية والاستثمار، بالنظر جدياً في انشاء تسع مناطق صناعية أخرى. وستخضع معظم هذه المناطق لإدارة القطاع الخاص وتتمتع بشروط قانونية وتنظيمية خاصة تمنحها إياها السلطة الفلسطينية وفي بعض الحالات اسرائيل كذلك. ومن المتوقع أن تقوم الجهات المانحة بتمويل إنشاء معظم مرافق البنية التحتية المؤدية الى هذه المناطق، على حين يتولى القطاع الخاص إنشاء البنى الأساسية في داخلها وتمويل إنشاء المصانع نفسها. وضماناً لنجاح هذه المناطق، يبحث البنك الدولي حالياً إمكانية إنشاء صندوق تأمين صناعات هذه المناطق، ضد المخاطر السياسية، بينما سيسمح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك اسرائيل فيما يتعلق ببعض المناطق، بحرية دخول السلع التي تنتجها مصانع هذه المناطق الى أسواقها[٣٢٠].

(هـ) <u>الجمهورية العربية السورية</u>

شهد قطاع الصناعات التحويلية في الجمهورية العربية السورية تسارعاً في النمو خلال السنتين ١٩٩٤ و ١٩٩٥. ويعود هذا بشكل رئيسي الى تحسُّن أداء الصادرات ولا سيما صادرات صناعة الأسمدة التي نجحت في العثور على أسواق جديدة لها في جنوب شرقي آسيا وأوروبا الشرقية. ويعود هذا النمو كذلك الى اتساع نطاق أنشطة الصناعات المحلية في القطاع الخاص، وخاصة أنشطة صناعات المنسوجات والملابس والأغذية. وتشير أحدث البيانات المتوافرة عن الاستثمار الى أن تكلفة مشاريع الاستثمار التي تمت الموافقة عليها في مجال الصناعات التحويلية، منذ سن القانون رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار في عام ١٩٩١، بلغت ما مجموعه ٣ر٧ مليار دولار (١٥٥ مليار ليرة سورية) في نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٥[٣٢١]. وتقول وزارة الصناعة، ان نحو ٧٠ في المائة من المشاريع المرخص لها يتم تنفيذها خلال فترة صلاحية الترخيص وهي ثلاث سنوات. وكانت الصناعات الغذائية تمثل حوالي ٣٠ في المائة من مجموع قيمة رأس المال للمشاريع الموافق عليها، وتمثل الصناعات المعدنية غير الفلزية ٣٢ في المائة، والمنسوجات والملابس والجلود ١٤ في المائة، والصناعات الكيماوية ٢ر٩ في المائة، والمنتجات المعدنية المصنَّعة ٨ في المائة، والصناعات الأساسية ٧ر٤ في المائة.

---

(٣٢٠) المرجع نفسه.

(٣٢١) بيانات غير منشورة واردة من وزارة الصناعة في الجمهورية العربية السورية، أيار/مايو ١٩٩٥.

ويُتوقع أن يواصل قطاع الصناعات التحويلية نموه السريع، في عام ١٩٩٦، نتيجة لاستمرار استثمارات القطاع العام، والزيادة المتوقعة في الاستثمار في مشاريع الصناعات التحويلية في إطار القانون رقم ١٠ لتشجيع الاستثمار لعام ١٩٩١، والتسارع المتوقع في الإصلاح الاقتصادي. أما على مستوى الصناعة، فمن المتوقع تحقيق المزيد من النمو في صادرات الفوسفات الى الهند في عام ١٩٩٦ بعد أن عقدت الجمهورية العربية السورية اتفاقاً مع الهند في منتصف عام ١٩٩٤ بشأن إقامة مشروع مشترك بين البلدين لصناعة الفوسفات الموجّه الى الهند. وسيعتمد نمو صناعة المنسوجات والملابس على إيجاد أسواق جديدة لصادراتها، وعلى تحديث محالج القطن التي يديرها القطاع العام وعلى صيانتها وزيادة طاقتها الانتاجية(٣٢٢).

باء- أداء فروع مختارة من قطاع الصناعات التحويلية

سيتناول هذا الجزء من المسح فرعين أو ثلاثة فروع من قطاع الصناعة في كل سنة يتم اختيارها بصورة دورية. واختيرت هذا العام صناعتا الأسمدة والألومنيوم نظراً الى التطورات التي حدثت في هذين الفرعين خلال الآونة الأخيرة في الأسواق الدولية والمحلية على السواء. ولهاتين الصناعتين أهميتهما للمنطقة التي تتمتع بانخفاض تكلفة الطاقة وتوافر الموارد المالية وكثرة المواد الخام اللازمة لصناعة الأسمدة. وتوجه الصناعتان انتاجهما نحو أسواق التصدير بشكل رئيسي. ومع التطورات المواتية الأخيرة في هاتين الصناعتين في السوق الدولية، يتوقع أن يزداد التوسع في طاقتهما الانتاجية في المنطقة وفقاً للخطط الموضوعة. وتشير أحدث البيانات الى أن حصة منطقة الإسكوا في صادرات العالم من الأسمدة بلغت في المتوسط ٦ في المائة من الأسمدة النيتروجينية، وتجاوزت ٨ في المائة من الأسمدة الفوسفاتية في ١٩٩٣/١٩٩٤. وفيما يتعلق بالألومنيوم، ازدادت الطاقة الانتاجية لمصاهر الألومنيوم من ٠٠٠ ٨٨٥ طن في السنة في عام ١٩٩٤ الى ما يتجاوز مليون طن في السنة من الألومنيوم الأولي في عام ١٩٩٥. ويتوقع أن يتضاعف هذا الانتاج بحلول نهاية القرن بحيث يبلغ حوالي ٧٥ر١ مليون طن في السنة(٣٢٣). أما انتاج العالم من الألومنيوم الأولي فقد بلغ ٤ر١٦ مليون طن في السنة ١٩٩٢، مما يشير الى أهمية انتاج منطقة الإسكوا الذي يبلغ ١٠ في المائة من مجموع الانتاج العالمي(٣٢٤).

١- الأسمـــدة(٣٢٥)

تعتبر صناعة الأسمدة صناعة هامة تنظمها الدولة وتخضع لرقابتها في معظم بلدان منطقة الإسكوا. ورغم العوامل الاقتصادية العديدة التي تؤثر على القرارات المتعلقة بزيادة الطاقة الانتاجية

---

(٣٢٢) Economist Intelligence Unit, *Country Report: Syria,* various quarterly issues, 1994.

(٣٢٣) تشمل هذه التقديرات انتاج مصهرين في المملكة العربية السعودية يجري النظر حالياً في انشائهما.

(٣٢٤) *1992 Industrial Commodity Statistics Yearbook* (United Nations publication, Sales No. E/F.94.XVII.13).

(٣٢٥) يتناول هذا الجزء منتجات الأسمدة النهائية ولا يتطرق الى استخراج ومعالجة المواد الخام والمدخلات. وتشمل منتجات الأسمدة ثلاث فئات رئيسية هي: الأسمدة البسيطة؛ والأسمدة المركبة وتتألف من نوعين أو ثلاثة أنواع رئيسية من الأسمدة مثل فوسفات الأمونيوم الثنائي؛ والأسمدة المخلوطة (نيتروجين وفوسفات وبوتاسيوم) الناتجة عن خلط الأسمدة البسيطة دون حدوث تفاعل كيماوي.

في هذا المجال، غالباً ما تخضع مثل هذه القرارات للاعتبارات السياسية. ولم يكن السبب الرئيسي لانشاء مصانع الأسمدة وتوسيعها في منطقة الإسكوا هو تلبية احتياجات السوق المحلية فحسب، وإنما كان السبب الرئيسي الآخر هو التصدير الى السوق الدولية ولا سيما في حالة بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن. وتتميز بلدان مجلس التعاون الخليجي بكثرة المواد الخام لديها وبتوفر الطاقة فيها بتكلفة منخفضة.

وفي السنوات الأخيرة، تم التخطيط لتشييد مرافق اضافية وتشييدها في عدة بلدان في المنطقة، وكانت معظم هذه المرافق الاضافية موجهة نحو التصدير للاستفادة من ازدياد الطلب على الأسمدة في العالم. ويعود هذا أساساً الى تحول الاقتصادات المخططة مركزياً الى اقتصادات سوقية وتحرير صناعة الأسمدة وتخفيض الدعم المخصص لها في الأسواق الرئيسية مثل الصين والهند. ويتوقع أن يؤدي اختتام جولة أوروغواي وتنفيذ نتائجها الى زيادة تعزيز قوى السوق على الصعيد العالمي لصناعة الأسمدة. وقد يؤدي هذا الى إغلاق المصانع غير الاقتصادية، مما يعني توسيع الآفاق أمام المصانع الناجحة اقتصاديا، بما في ذلك المصانع الموجودة في منطقة الإسكوا نظراً الى ما تتمتع به المنطقة ككل من غاز طبيعي وصخور فسفورية، وصخور بوتاسية في الأردن.

(أ) <u>الاتجاهات الحالية في السوق العالمية</u>

تدور صناعة الأسمدة في حلقات تخضع لتقلبات السوق فيما يتعلق بالكميات والأسعار، وقد ازداد وضوح هذه الخاصية اليوم بسبب اشتداد ساعد قوى السوق. ويتوقف الطلب على الأسمدة الى حد كبير على النشاط الاقتصادي والسياسات الزراعية في البلد. فهو مستمد من الطلب على المنتجات الزراعية وخاضع لتأثير العوامل السياسية والاقتصادية. ووفقاً لتقديرات الاتحاد الدولي لصناعة الأسمدة[٣٢٦] انخفض الاستهلاك العالمي من الأسمدة في الفترة بين ١٩٨٩ و١٩٩٣ بسبب الانخفاض الكبير في استخدام الأسمدة في أوروبا الوسطى، وفي الصين والاتحاد السوفياتي سابقاً وهما من الأسواق الرئيسية للأسمدة، وكذلك في أوروبا الغربية ولو بدرجة أقل. ويعود انخفاض استخدام الأسمدة في أوروبا الغربية الى القيود البيئية وعدم زيادة المساحات المزروعة، والى أن معدل استخدام الأسمدة كان مرتفعاً من قبل.

وفي عام ١٩٩٤، حدث ركود في معدلات استهلاك الأسمدة في الصين والهند اللذين يعتبران من الأسواق الرئيسية. وكان هذا نتيجة للاضطرابات التي شهدها السوق، والتي يعتقد أنها مؤقتة، بسبب الاصلاحات الاقتصادية والتغييرات في سياسات التوزيع والدعم ونظام التسعير في هذين البلدين. وفي أوروبا الغربية، توقف الانخفاض في استهلاك الأسمدة، بينما تشير البيانات الى ازدياد الاستهلاك في باقي أنحاء العالم. ووفقاً للتقديرات الحديثة الصادرة عن البنك الدولي[٣٢٧]، كان الطلب على الأسمدة ثابتاً خلال الربع الأول من عام ١٩٩٥. ومما يؤكد هذه التقديرات الجهود الكبيرة التي تبذلها الصين

---

(٣٢٦) K.F. Isherwood, "Fertilizer consumption trends and supply/demand balances during the nineties", مجلة الأسمدة العربية، القاهرة، السنة التاسعة عشرة، العدد ٢، ١٩٩٥.

(٣٢٧) World Bank, "Fertilizers", *Commodity Market and the Developing Countries,* a World Bank quarterly, May 1995.

من أجل زيادة انتاجها الزراعي، وارتفاع أسعار المحاصيل، والتخطيط لزراعة مساحات كبيرة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانت أسعار الأسمدة قد بدأت في الارتفاع في عام ١٩٩٤ وبلغت ذروتها في عام ١٩٩٥ ثم عادت الى الانخفاض قليلاً. ويتوقع أن يزداد الطلب على الأسمدة في عام ١٩٩٦ وأن تكون الكميات المتوافرة محدودة(٣٢٨).

(ب) الاتجاهات الاقليمية الحالية(٣٢٩)

'١' زيادة القدرة الانتاجية

تقوم عدة بلدان في منطقة الإسكوا حالياً بتنفيذ خطط لزيادة طاقتها الانتاجية في مجال الأسمدة وإقامة مصانع جديدة، أو ببحث تنفيذ مثل هذه الخطط. وتشير التقديرات الى أن الزيادة في الطاقة الانتاجية ستتجاوز ٦ر٥ مليون طن، ويتوقع أن يتم التكليف بهذه المشاريع قبل نهاية هذا القرن (الجدولان ٩٨ ألف و٩٨ باء). والمتوقع أن تكون معظم هذه الزيادة في الطاقة الانتاجية في مجال الأسمدة النيتروجينية (٤ر٤ مليون طن)، مع حدوث زيادة كبيرة في مجال الأسمدة المخلوطة (مليون طن) في الأردن والجمهورية العربية السورية والكويت بهدف تلبية الطلب المتزايد على هذه الأسمدة في السوق الدولية. ويتركز زخم الزيادة في القدرة على انتاج الأسمدة النيتروجينية في بلدان مجلس التعاون الخليجي وفي مصر وهو البلد الوحيد الذي يعتزم زيادة طاقته الانتاجية في هذا المجال فيما بين بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً. ويتركز انتاج الأسمدة الفوسفاتية في الجمهورية العربية السورية، ومصر وكذلك، ولو بدرجة أقل، في المملكة العربية السعودية. وتنتج الأردن الأسمدة المخلوطة باستخدام الفوسفات كعامل رئيسي من عوامل انتاج فوسفات الأمونيوم الثنائي. وليس من المقرر توسيع نطاق انتاج الأسمدة الفوسفاتية إلا في بلدان الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إذ تنوي الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر إبدال مصانعها القديمة بمصانع جديدة. ويتوقع أن توجه منتجات معظم هذه المشاريع التوسعية نحو أسواق التصدير. وستستغرق فترة تأسيس المصانع الجديدة والتكليف بانشائها سنتين أو ثلاث سنوات ومن المتوقع أن تستمر خلالها الزيادة في الطلب على الأسمدة. ويحاول منتجو الأسمدة في المنطقة الاستفادة من تحسن آفاق هذه الصناعة نتيجة لتحسن الأسواق الدولية وأسعار الأسمدة.

'٢' الأسعار

استفاد منتجو الأسمدة في المنطقة من تحسن أسعارها في السنوات الأخيرة. فقد تضاعفت تقريباً أسعار الأمونيا في الفترة بين ١٩٩١ و ١٩٩٤، بحيث بلغت أعلى مستوى لها منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣. وكانت هذه الزيادة من ١٠٠-١١٠ دولارات للطن في عام ١٩٩١ الى ١٩٠ دولاراً للطن في عام ١٩٩٤. وحافظت أسعارها على هذا المستوى تقريباً في عام ١٩٩٥. وكان منتجو

---

(٣٢٨) World Bank, "Fertilizers", *Commodity Market and Developing Countries,* a World Bank quarterly, issues of May, August and November 1995.

(٣٢٩) استناداً الى معلومات غير منشورة وردت عن الاتحاد العربي للأسمدة في القاهرة، حزيران/يونيو ١٩٩٥.

الجدول ٩٨ ألف- الطاقة الانتاجية الرئيسية للأسمدة، ١٩٩٤ والمشاريع المحلية الرئيسية لزيادة هذه الطاقة الانتاجية (المقررة/قيد الدراسة) في بلدان الإسكوا والتي من المتوقع أن تكتمل بحلول عام ٢٠٠٠
(الطاقة الانتاجية السنوية بآلاف الأطنان)

البلد	أمونيا	المجموع	يوريا	فوسفات	نيتروجين وفوسفات وبوتاسيوم
الأردن		٣٠٠			٣٠٠
الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	١٠٠	١٠٠		
البحرين		٥٧٠	٥٧٠		
الجمهورية العربية السورية		٧١٩		٥٠٠	٢١٩
عُمان	٩٠٠	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠		
قطر	٥٤٧	٧٣٠	٧٣٠		
الكويت		٤٩٥			٤٩٥
مصر	٨٤١	٢ ١٣٣	١ ٥٣٣[أ]	٦٠٠[ب]	
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١ ٥٤٧	٣ ٣٩٥	٢ ٩٠٠		٤٩٥
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	٨٤١	٣ ١٥٢	١ ٥٣٣	١ ١٠٠	٥١٩
منطقة الإسكوا	٢ ٣٨٨	٦ ٥٤٧	٤ ٤٣٣	١ ١٠٠	١ ٠١٤

الجدول ٩٨ باء- الطاقة الانتاجية الرئيسية للأسمدة في بلدان الإسكوا، ١٩٩٤
(الطاقة الانتاجية السنوية بآلاف الأطنان)

البلد	أمونيا	المجموع	يوريا	فوسفات	نتروجين وفوسفات وبوتاسيوم
الأردن		٧٥٠			٧٥٠
الإمارات العربية المتحدة	٣٣٠	٥٠٥	٤٩٥		١٠
البحرين	٤٣٨				
الجمهورية العربية السورية	٣٦٥	٩٦٧	٤٥٦[ب]	٥١١	
المملكة العربية السعودية	١ ٥٢٨	٢ ٧١٠	١ ٩٣٠	٢٠٠	٥٨٠
قطر	٥٩٤	٦٦٠	٦٦٠		
الكويت	٩٩٠	٧٩٢	٧٩٢		
مصر		٧ ٢٤٨	٥ ٧٩٨[أ]	١ ٤٥٠	
بلدان مجلس التعاون الخليجي	٣ ٨٨٠	٤ ٦٦٧	٣ ٨٧٧	٢٠٠	٥٩٠
الاقتصادات الأكثر تنوعاً	٣٦٥	٨ ٩٦٥	٦ ٢٥٤	١ ٩٦١	٧٥٠
منطقة الإسكوا	٤ ٢٤٥	١٣ ٦٣٢	١٠ ١٣١	٢ ١٦١	١ ٣٤٠

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً الى بيانات جمعت من مصادر وطنية ودولية.

(أ) تشمل ٨٠٣ ٠٠٠ طن سنوياً من نترات الأمونيوم؛

(ب) مشروع قيد النظر.

الأسمدة في المنطقة قد واجهوا مشاكل ناشئة عن انخفاض الأسعار الدولية للأسمدة وتأخر البلدان المستوردة في تسديد مدفوعاتها في السبعينيات والثمانينيات، إذ كان بعض أهم هذه البلدان، مثل أندونيسيا والصين والهند تُعاني من نقص العملات الأجنبية. ولكن، هذا الوضع تغير بسبب تحول اقتصادات هذه البلدان مؤخراً الى اقتصادات موجهة أكثر نحو السوق، وتحسنت الحال فيما يتعلق بتسديد ثمن المشتريات، على نحو ما حدث بالنسبة للصين، والمعروف أن الصين من كبار البلدان المستوردة للأسمدة وهي تؤدي مع الهند دوراً هاماً في التأثير على أسعار الأسمدة(٣٣٠).

٣' الصادرات

وتشير أحدث البيانات المتوافرة(٣٣١) الى أن صادرات منطقة الإسكوا من الأسمدة عادت الى الارتفاع في ١٩٩٣/١٩٩٤ عندما سجلت معدل نمو كبير بلغ في المتوسط ٢٠ في المائة، بعد أن كانت قد انخفضت كثيراً في السنوات السابقة وبلغت في المتوسط ٦ في المائة في ١٩٩٢/١٩٩٣، و١٢ في المائة ١٩٩١/١٩٩٢. ويعود هذا التحسن في وضع الصادرات الى انتعاش صادرات الأسمدة النيتروجينية بشكل رئيسي في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا سيما بعد أن عادت الكويت الى تصدير هذه الأسمدة في ١٩٩٢/١٩٩٣. أما الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فرغم أن مصر هي البلد الرئيسي الذي يصدّر الأسمدة النيتروجينية، فإن صادراتها منها تقتصر على كميات محدودة من انتاجها المحلي وفي مواسم معينة، كما اتسمت صادرات المنطقة من الأسمدة الفوسفاتية بالتذبذب، وكان ذلك الى حد ما نتيجة تحول الطلب في السوق الدولية الى الأسمدة المخلوطة.

وتشير أحدث البيانات المتوافرة(٣٣٢) الى أن حصة منطقة الإسكوا من الصادرات العالمية من الأسمدة بلغت في المتوسط ٦ في المائة في ١٩٩٣/١٩٩٤، منها ٨ر٤ في المائة من الأسمدة النيتروجينية، و٦ر٢ من الأسمدة الفوسفاتية، و٣ر٥ في المائة من الأسمدة البوتاسية. أما صادرات المنطقة الى الاتحاد الأوروبي فهي محدودة نسبياً رغم قرب الاتحاد الأوروبي من منطقة الإسكوا. ويعود هذا من ناحية الى صعوبة الشحن الى أوروبا بسبب رسوم قناة السويس والقيود المتعلقة بمواصفات السفن والتي يفرضها الاتحاد الأوروبي (عمر السفينة، ومعدل التصريف، والسفن المحظورة بسبب التلوث). ويرى منتجو الأسمدة في بلدان مجلس التعاون الخليجي أن أفضل الأسواق لمنتجاتهم هما الهند والصين. فالشحن الى جنوب شرق آسيا واليابان أيسر من الشحن الى أوروبا. ولكن شرق آسيا سوق متقلبة نتيجة للمنافسة الحادة مع البلدان المجاورة المصدرة للأسمدة مثل اندونيسيا وماليزيا.

٢- الألومنيوم

اتسمت السنوات الخمس الأخيرة بالتوسع الكبير في صناعات الألومنيوم في منطقة الإسكوا، ومنها صناعة مشتقات الألومنيوم خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكان التخطيط قد بدأ في

---

(٣٣٠) معلومات مستندة الى بيانات غير منشورة واردة من شركة الأسمدة في أبوظبي وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، المنامة، نيسان/ابريل ١٩٩٥.

(٣٣١) FAO, *FAO Fertilizer Yearbook 1994*. رغم التفاوت الملحوظ في البيانات المتعلقة بالانتاج والاستهلاك الواردة في حولية منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للأسمدة، والبيانات الواردة من مصادر أخرى بما في ذلك المصادر الرسمية، ونظراً الى عدم وجود احصاءات حديثة عن صادرات الأسمدة في المنطقة، يمكن استخدام أرقام تلك المنظمة لاستنتاج الاتجاهات العامة في المنطقة.

(٣٣٢) المرجع نفسه.

أواخر الثمانينيات لزيادة طاقات انتاج الألومنيوم بسبب ارتفاع أسعار الألومنيوم العالمية وفي إطار جهود حكومات بلدان مجلس التعاون الخليجي لتنويع انشطتها الصناعية، وان كان معظم الزيادة في الانتاج موجهاً نحو سوق الصادرات. فالاستخدامات الصناعية للألومنيوم نصف المصنع محدودة في المنطقة، باستثناء استخدامه في صناعات التشييد، لأن القاعدة والأنشطة الصناعية في المنطقة محدودة. وتتمتع بلدان الإسكوا بظروف استراتيجية تسمح لها بالتنافس في السوق الدولية بسبب انخفاض تكلفة الطاقة لديها، وتوافر الموارد المالية، وانخفاض تكلفة اليد العاملة مقارنة بالبلدان المتقدمة، بالاضافة الى موقعها الجغرافي الاستراتيجي. كما تتمتع بمزية اضافية هي آفاق نمو السوق الإقليمية خصوصاً على اثر زيادة الاستقرار السياسي في المنطقة في الفترة الأخيرة. ويستند الاهتمام المتجدد بصناعة الألومنيوم في بلدان المنطقة، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث توجد مصاهر الألومنيوم ومصانع درفلة الألومنيوم، إلى ازدياد الثقة في صناعة الألومنيوم الدينامية والجديدة، على مستوى العالم، وإلى قوة هذه الصناعة في المنطقة.

واستطاعت مصاهر الألومنيوم ومعظم صناعات الألومنيوم نصف المصنع (باستثناء صناعة سحب الألومنيوم) أن تجني فوائد الزيادة في أسعار الألومنيوم منذ عام ١٩٩٤، بسبب توجيه جانب كبير من انتاجها نحو التصدير. وقد أضيفت مؤخراً مرافق جديدة لصناعة الألومنيوم الأولي ومشتقات الألومنيوم في منطقة الإسكوا لتلبية الاحتياجات المتزايدة لسوق التصدير بشكل رئيسي. وقد يؤدي هذا التوسع الى زيادة فرص تطوير الاستخدامات الصناعية للألومنيوم في المنطقة على المدى الطويل. بل تشير الدلائل إلى أن مثل هذه التطورات قد بدأت بالفعل على نحو ما نرى في الاستخدامات الجديدة للألومنيوم في صناعة التعليب والتغليف في المنطقة، بما في ذلك صناعة رقائق الألومنيوم، وكذلك، إلى حد ما، في صناعة القضبان وأواني الطبخ. ومن المجالات الأخرى لزيادة استهلاك الألومنيوم في المنطقة المشاريع التي من المقرر تنفيذها في مجال توليد الطاقة. كما أن التوسع في التعاقد من الباطن في مجال صناعة السيارات في مصر، واحتمال توسيع نطاق مثل هذه الأنشطة في بلدان أخرى من المنطقة، مثل الجمهورية العربية السورية، قد يوفر فرصاً جيدة لزيادة الاستخدامات الصناعية للألومنيوم في المنطقة.

(أ) <u>الألومنيوم الأولي</u> (صهر الألومنيوم)

استفاد منتجو الألومنيوم في المنطقة، الذين يعتبرون من صغار المنتجين إذا قورنوا بغيرهم من منتجي الألومنيوم في العالم، من الزيادة الكبيرة التي شهدتها مؤخراً الأسعار العالمية للألومنيوم، إذ ارتفعت في المتوسط من ١٣٩ ١ دولاراً للطن في ١٩٩٣ الى ما يقدر في المتوسط بمبلغ ٨٤٠ ١ دولاراً للطن في عام ١٩٩٥. وفي الوقت نفسه، شجعت هذه الأسعار منتجي الألومنيوم في المنطقة على الشروع في خططهم الرامية إلى زيادة طاقاتهم الانتاجية. وهناك عدة مشاريع تتعلق بمصانع صهر الألومنيوم (المصاهر) في المنطقة ترمي جميعها الى زيادة طاقات هذه المصاهر ورفع مستواها، ومن المتوقع أن يتم التكليف بها جميعاً في الوقت نفسه. وفي الوقت الذي ستكتمل فيه معظم هذه المشاريع (١٩٩٧)، يتوقع أن تكون الزيادة في الطلب على الألومنيوم في السوق الدولية قد بلغت مليون طن في السنة[٣٣٣]. وتبرر البلدان المنتجة للألومنيوم في المنطقة خططها التوسعية بالاشارة الى النمو في الطلب على الألومنيوم الأولي في الخارج، ولا سيما في بلدان آسيا، إذ كان يبلغ في المتوسط نحو ٣ في المائة. وهذا يعادل بالأطنان انتاج مصهر واحد من مصاهر الألومنيوم الحديثة.

---

(٣٣٣) Economist Intelligence Unit, *Country Report: United Arab Emirates*, No. 2 (London, 1995).

وبالاضافة الى مصهر الألومنيوم الموجود في مصر، هناك مصهران آخران يعملان في المنطقة هما شركة ألومنيوم البحرين (ألبا) في البحرين، وشركة ألومنيوم دبي (دوبال) في الإمارات العربية المتحدة. ورغم انخفاض أسعار الألومنيوم في السنوات السابقة (١٩٩١-١٩٩٤)، كان المصهران يعملان بطاقتهما الكاملة، وبلغ مجموع الانتاج السنوي لشركة ألبا ٠٠٠ ٤٦٠ طن (وقد حافظت الشركة على انتاجها السنوي عند مستوى ٤١٩ ٤٤٩ طناً في ١٩٩٤ وفقاً لاتفاق منتجي الألومنيوم في العالم)، بينما بلغ الانتاج السنوي لشركة دوبال ٠٠٠ ٢٤٥ طن. وحصلت الشركتان مؤخراً على شهادة الجودة من "المنظمة الدولية للمواصفات النوعية ٩٠٠٢".

ومصر هي البلد الوحيد في الإسكوا، غير بلدان مجلس التعاون الخليجي، الذي يوجد لديه مصهر للألومنيوم تمتلكه شركة مصر للألومنيوم في مجمع نجع حمادي. وتبحث الشركة حالياً امكانية التحول من التكنولوجيا الروسية لخلايا الانتاج الكهرلية القائمة على الأنودات ذاتية الطبخ، الى التكنولوجيا الجديدة التي تقوم على الأنودات مسبقة الطبخ. ومن المتوقع أن يؤدي هذا المشروع الى زيادة الطاقة الانتاجية السنوية للشركة من ٠٠٠ ١٨٠ طن الى ٠٠٠ ٢٥٠ طن بحلول عام ١٩٩٨. وتصدر الشركة حوالي ٦٠ في المائة من انتاجها، وقد تمكنت من التصدير الى الاتحاد الأوروبي خاصة وأن منتجاتها معفاة من الرسوم المفروضة على واردات الألومنيوم الأولي من الشركات الأخرى في المنطقة والتي تبلغ ٦ في المائة، وتفي بالشروط الدولية للجودة، وتتميز بدرجة عالية نسبياً من النقاء(٣٣٤).

ويجري النظر في اقامة مصانع جديدة لزيادة الانتاج في المنطقة. فقد عادت قطر الى النظر في بناء مصهر للألومنيوم تبلغ طاقته الانتاجية السنوية نحو ٠٠٠ ٢٤٠ طن. وكان هذا المشروع قد وضع قبل عدة سنوات، بتكلفة تتجاوز المليار دولار، ولكنه تأجل بسبب الصعوبات التي واجهت تمويله وتزويده بالطاقة. ولا تزال مشكلة التمويل قائمة ولكن قد يتم اللجوء الى أسلوب التمويل للمرة الواحدة(٣٣٥). ويجري النظر في انشاء مصهرين اضافيين في المملكة العربية السعودية، من المقرر أن تبلغ الطاقة الانتاجية السنوية لهما معاً ٠٠٠ ٤١٠ طن.

(ب) <u>الألومنيوم نصف المصنع</u>(٣٣٦)

ارتفعت أسعار الألومنيوم نصف المصنع بنسبة ١٠٠ في المائة خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ الى كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وازداد انتاج العديد من صناعات مشتقات الألومنيوم للاستفادة من الظروف المواتية في السوق. وتتضمن المجالات الرئيسية للألومنيوم نصف المصنع في المنطقة: درفلة الألومنيوم، وسحب الألومنيوم، ورذاذ الألومنيوم، وقضبان ودواليب الألومنيوم. وكانت أمريكا الشمالية تعتبر سوقاً جيدة لهذه المنتجات من حيث الأسعار، حتى الآونة الأخيرة، بسبب اغلاق

---

(٣٣٤) معلومات واردة من الهيئة العامة للتصنيع (القاهرة) في حزيران/يونيو ١٩٩٥؛ انظر أيضاً: *Middle East Economic Digest,* vol. 39, No. 9, 3 March 1995; United Nations Industrial Development Organization and Economist Intelligence Unit, *Egypt, Industrial Development Review,* a joint UNIDO/EIU publication (London, August 1994); and Economist Intelligence Unit, *Country Report: Egypt,* No. 4 (1994).

(٣٣٥) اسماعيل ن. العمادي، "استخدام الغاز في الصناعة في قطر"، ورقة مقدمة في مؤتمر(ميد): الطريق نحو الصناعة، الخليج ١٩٩٥ (البحرين، ١٤ و١٥ آذار/مارس ١٩٩٥).

(٣٣٦) سبائك الألومنيوم العادي نصف المصنعة.

بعض أجزاء أحد مصانعها الرئيسية. وفي أوروبا، كان هناك طلب كبير على الألومنيوم نصف المصنع وظلت اسعاره مرتفعة نسبياً حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عندما فرض الاتحاد الأوروبي تعريفات جمركية على واردات الألومنيوم نصف المصنع الى أوروبا بلغت ٥ر٩ في المائة[٣٣٧]. وعادت الأسعار الى الاستقرار منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ثم بدأت في الانخفاض قليلاً بسبب فائض الانتاج الكبير نتيجة استئناف انتاج المصانع التي كانت قد اغلقت عام ١٩٩٤ في أوروبا وأمريكا الشمالية وفي غيرها من البلدان المنتجة في الشرق الأوسط والشرق الأقصى.

والألومنيوم نصف المصنع عبارة عن منتجات مختلفة تكمن قدرتها التنافسية في الأسعار التي تتأثر الى حد كبير بقرب الأسواق من المصانع، وذلك بخلاف الألومنيوم الأولي الذي تقتصر قدرته التنافسية على تكلفة الانتاج[٣٣٨]. وللتخفيض من مخاطر تقلبات الأسعار، يقوم معظم منتجي الألومنيوم نصف المُصنَّع عادة باختيار قطاعات السوق التي يستطيعون احداث أكبر تأثير على الأسعار فيها. وصناعة الألومنيوم صناعة دينامية تشهد التطورات التقنية والتجارية. ولذلك، فإن أسواق تصدير الألومنيوم نصف المُصنَّع، رغم امكاناتها المستقبلية، تعتبر بعيدة المنال نسبياً وقد تتعرض لمخاطر كبيرة بسبب تشوهات السوق في الشرق الأقصى، حيث تتسم الأسواق بالدينامية الكبيرة (ولا سيما مع استمرار تدخل الدولة فيها). ولضمان مستقبل صناعة الألومنيوم نصف المصنع في المنطقة ينبغي توسيع نطاق استخدامات الألومنيوم الصناعية فيها، وربما في مراحل انتاجه الأولية على المدى الطويل، بحيث يتمكن منتجو الألومنيوم نصف المصنع من ضمان سوق مستقرة لمنتجاتهم وتخفيض مخاطر تقلبات الأسعار. وسيتوقف هذا على آفاق الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المنطقة.

وتعمل في مجال مشتقات الألومنيوم نصف المصنع في منطقة الإسكوا شركة رئيسية واحدة لدرفلة الألومنيوم في البحرين و١٦ شركة كبيرة لسحب الألومنيوم في مختلف بلدان المنطقة، وهي توجه انتاجها الى قطاع التشييد بشكل رئيسي؛ ومصنع واحد لرذاذ الألومنيوم (مسحوق الألومنيوم) في البحرين يستخدم فيه الألومنيوم السائل مباشرة من المصهر وتستخدم منتجاته في صناعة الطلاء، والمتفجرات، والوقود، والصواريخ الاستعراضية، وفي عمليات الاختزال والصناعات الكيماوية. وتصدر معظم منتجات مصنع رذاذ الألومنيوم الى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وأحياناً الى الشرق الأقصى. وهناك كذلك عدد من الشركات التي تنتج قضبان الألومنيوم المستخدمة في صناعة الكابلات. وقد أكملت مؤخراً شركة الخليج لدرفلة الألومنيوم (غارمكو) في البحرين مشروعاً لانتاج دواليب الألومنيوم تبلغ طاقته الانتاجية ٠٠٠ ١٠ طن في السنة، ويوجه كامل انتاجه نحو التصدير. وتعتبر إعادة تدوير الألومنيوم من المجالات الأخرى لاستخدام الألومنيوم نصف المصنع ومن الأنشطة التي يمكن أن تتبناها المنطقة في المستقبل. ولكن الطاقات الحالية في هذا المجال لا تزال متواضعة، وتشير المعلومات المتوافرة عن إعادة تدوير الألومنيوم الى أن الطاقة الانتاجية لبلدان مجلس التعاون الخليجي مجتمعة في هذا المجال تقل عن ما مجموعه ٠٠٠ ٤٠ طن في السنة[٣٣٩]، في حين تشير التقديرات الى أن الطاقة الانتاجية لإعادة تدوير الألومنيوم يمكن أن تبلغ في البحرين فقط ٠٠٠ ٣٠ طن في السنة.

---

(٣٣٧) يفرض الاتحاد الأوروبي حالياً نسبة ٧٠ في المائة فقط من هذه الضريبة، أي ما يعادل ٦ر٦٥ في المائة، ولكنها لا تزال ضريبة مرتفعة تبلغ حالياً حوالي ٢٠٠ دولار للطن.

(٣٣٨) المرجع نفسه.

(٣٣٩) قطر، وزارة الطاقة والصناعة، "صناعة الألومنيوم في بلدان مجلس التعاون الخليجي"، النشرة الصناعية، العدد ٤٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥).

الإطار ١٨- محددات الأسعار الدولية للألومنيوم

انخفضت أسعار الألومنيوم خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ نتيجة للزيادة السريعة في صافي صادرات الألومنيوم من الاقتصادات ذات التخطيط المركزي سابقاً. فقد ازدادت صادرات الألومنيوم من الاتحاد السوفيتي سابقاً من ٢٧٠ ٠٠٠ طن في عام ١٩٩٠ الى مليون طن في عام ١٩٩٢، بحيث ازداد العرض في اقتصادات البلدان الصناعية بنسبة ٥ في المائة. وازدادت صادرات الاقتصادات ذات التخطيط المركزي سابقاً من الألومنيوم بأسعار مخفضة جداً نتيجة للانخفاض السريع في الاستهلاك المحلي للألومنيوم (لا سيما في صناعة الأسلحة) وازدياد الحاجة الى العملات الأجنبية. وفي الوقت ذاته، وقع انخفاض طفيف في الطلب العالمي على الألومنيوم، بينما استمرت زيادة انتاج الألومنيوم العالمي[أ].

وفي عام ١٩٩٤، ارتفعت أسعار الألومنيوم الدولية إثر مذكرة التفاهم التي وضعتها البلدان الرئيسية المنتجة للألومنيوم الأولي في العالم (كندا والاتحاد الأوروبي والنرويج والاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية) في شباط/فبراير من ذلك العام بهدف تخفيض الانتاج العالمي بمعدل ٥ر١-٢ مليون طن[ب] خلال فترة تتراوح بين ١٨ شهراً وعامين. وفي العام ذاته، بدأت اقتصادات البلدان الصناعية في الانتعاش بعض الشيء ولاسيما اقتصادات الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مما شجع على زيادة الطلب العالمي على الألومنيوم الأولي وساهم ذلك العامل وحده في زيادة بنسبة ٨ في المائة في أسعار الألومنيوم الأولي في عام ١٩٩٤[ج]. وبلغت أسعار الألومنيوم ذروتها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عندما سجلت في المتوسط ٢٠٠ ٢ دولار للطن بعد أن كان متوسطها ٤٧٧ ١ دولاراً للطن في عام ١٩٩٤، ولكنها عادت الى الانخفاض في أوائل عام ١٩٩٥[د]. وتعود الزيادة الكبيرة في أسعار الألومنيوم في أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ من ناحية الى تغطية العمليات الآجلة. وفي ١٩٩٦ و١٩٩٧، ستتأثر أسعار الألومنيوم بعدة عوامل منها: التطورات في نمو الطلب؛ ومدى الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية؛ واحتمال اتفاق البلدان الرئيسية المنتجة للألومنيوم على تمديد فترة تنفيذ مذكرة التفاهم؛ وإعادة تشغيل الطاقات الانتاجية الفائضة، واضافة طاقات جديدة.

(أ) UNIDO, "Survey of selected manufacturing industries", *Industry and Development, Global Report 1992/1993* (Vienna, 1992); and World Bank, "Metals and minerals", *Commodity Market and the Developing Countries*, a World Bank quarterly (Washington, November 1995);

(ب) كانت هذه الكمية (٥ر١-٢ مليون طن) تعادل في ذلك الوقت المخزون المتراكم في سوق لندن للفلزات؛

(ج) "Aluminum rides the price rise wave", *Middle East Economic Digest*, vol. 39, No. 9, 3 March 1995; وجريدة الحياة، العددان ٤ شباط/فبراير و ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ (لندن) (بالعربية).

(د) World Bank, "Metals and minerals", *Commodity Market and the Developing Countries*, a World Bank quarterly (Washington, November 1995).

١٦ مصانع درفلة الألومنيوم

لا يوجد في منطقة الإسكوا حالياً إلا مصنع رئيسي واحد لدرفلة الألومنيوم تملكه شركة غارمكو ويقع في البحرين. ويجري حالياً بناء مصنع آخر في مصر. وتعمل شركة غارمكو على مضاعفة الطاقة الانتاجية لمصنعها تقريباً حتى تبلغ ١٢٠ ٠٠٠ طن من صفائح الألومنيوم في السنة، ويتوقع

أن تبدأ المصانع الجديدة إنتاجها في الربع الأول من عام ١٩٩٦. ويبدو أن أنشطة هذه الصناعة مزدهرة بفضل قدرتها على اتباع سياسة ناجحة في تنويع منتجاتها وتحقيق مزيد من التكامل في مجال صناعة مشتقات الألومنيوم. فبالاضافة الى صناعة صفائح الألومنيوم، ستدخل كذلك مجال صناعات التعليب ودواليب الألومنيوم ولفائف الألومنيوم وحتى صناعة رقائق الألومنيوم. وتقوم في الوقت ذاته بتنويع أسواق منتجاتها، إذ دخلت في أسواق التصدير ولا سيما في مجال صناعة التغليف والمعدات وهي صناعة لها سوق رائجة في الشرق الأقصى. كما توجه انتاجها من صفائح الألومنيوم الى السوق المكسيكية وانتاجها من رقائق الألومنيوم الى السوق الهندية. وتحاول هذه الصناعة توسيع نطاق أسواقها المحلية والاقليمية في مجالي التعليب وإعادة التدوير. كما تحاول المشاركة في أنشطة صناعة مشتقات الألومنيوم في الخارج وخاصة في منطقة الشرق الأقصى، مما يساعد المنتجين على تخفيض مخاطر التعرض للتقلبات التي تتسم بها صناعة الألومنيوم نصف المصنع، ويمكنهم في الوقت ذاته من الاستفادة من الفرص المتوافرة في الأسواق المحلية وفي أسواق التصدير.

أما المصنع الثاني الكبير لدرفلة الألومنيوم في المنطقة فيجري بناؤه حالياً في مصر. وقد تحسنت آفاق صناعة الألومنيوم الهامة في مصر تحسناً كبيراً مع توسيع نطاق أنشطة القطاع الخاص على اثر الاصلاحات الاقتصادية وتحرير مناخ الأعمال التجارية. وتوجد في مصر مصانع صغيرة لدرفلة الألومنيوم تابعة للقطاعين العام والخاص، تحصل على مستلزمات الانتاج من شركة مصر للألومنيوم بسبب عدم استيراد صفائح الألومنيوم في مصر. وقد بدأت شركة مصر للألومنيوم مؤخراً في بناء المشروع الجديد لدرفلة الألومنيوم الذي يتوقع أن تبلغ طاقته الانتاجية الكاملة ٦٠ ٠٠٠ طن من صفائح الألومنيوم المنبسطة والمموجة، وأن يزداد انتاجه السنوي في وقت لاحق الى ١٠٠ ٠٠٠ طن. وبالاضافة الى ذلك، تقوم شركة النحاس المصرية ببناء مصنع لرقائق الألومنيوم تبلغ طاقته السنوية ٤ ٠٠٠ طن ومن المقرر أن يتم تصدير ٥٠ في المائة من انتاجه. وقد حدثت توسعات صغيرة النطاق في مصانع درفلة الألومنيوم الصغيرة لتلبية احتياجات السوق المحلية(٣٤٠).

٢' سحب الألومنيوم

ازدادت الطاقة الانتاجية للألومنيوم المسحوب في منطقة الإسكوا زيادة مستمرة خلال السنوات الأربع الأخيرة. وفي الفترة من ١٩٩٤ الى منتصف ١٩٩٥ حدثت زيادة كبيرة في الانتاج تجاوزت بكثير الطلب على الألومنيوم المسحوب في المنطقة. وكان معدل النمو السنوي في الطلب على هذا المنتج يبلغ ١٠ في المائة في المتوسط قبل أزمة الخليج، ثم ارتفع الى ٢٠ في المائة بعد الأزمة. ولكن الطلب بدأ ينخفض خلال العامين الماضيين مما سبب مشاكل كبيرة للعديد من منتجي الألومنيوم المسحوب بسبب صعوبة نقل هذا المنتج الى خارج المنطقة، نظراً لتكاليف النقل المرتفعة نسبياً والتي يتم حسابها وفقاً لحجم البضائع المشحونة. وتشير التقديرات الأخيرة الى أن الطلب السنوي الحالي على الألومنيوم المسحوب في بلدان مجلس التعاون الخليجي يبلغ ٨٥ ٠٠٠ طن(٣٤١)، بينما تشير تقديرات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) الى أن الطاقة الانتاجية المقررة لعام ١٩٩٤ تجاوزت ١١٣ ٠٠٠

---

(٣٤٠) معلومات واردة من الهيئة العامة للتصنيع (القاهرة) في حزيران/يونيو ١٩٩٥؛ انظر أيضاً *Middle East Economic Digest* (MEED), vol. 39, No. 9, 3 March 1995; and United Nations Industrial Development Organization and Economist Intelligence Unit, *Egypt, Industrial Development Review,* a joint UNIDO/EIU publication (London, August 1994).

(٣٤١) معلومات واردة من شركة البحرين لتسويق الألومنيوم (بالكو).

طن[٣٤٢]. ولمواجهة مشكلة الفائض في الانتاج في المنطقة، يبحث المنتجون عن أسواق لتصدير منتجاتهم في الشرق الأقصى. ولكن رغم المزايا التي يتمتع بها هذا السوق ستكون منتجات بلدان مجلس التعاون الخليجي أقل قدرة على التنافس بسبب ارتفاع تكاليف شحنها. ويتوقع أن تستمر هذه المشكلة في عام ١٩٩٦، ولكن قد تحدث زيادة في الطلب على منتجات سحب الألومنيوم في المنطقة في الأجلين القصير والمتوسط نتيجة لبرامج التعمير الكبيرة المنتظرة في عديد من بلدان المنطقة والانتعاش الاقتصادي المتوقع.

وبعد أزمة الخليج، حدث ازدهار مؤقت في التشييد في المملكة العربية السعودية أدى الى زيادة الطلب على منتجات سحب الألومنيوم زيادة كبيرة خلال فترة قصيرة. مما شجع هذا العديد من المنتجين في المنطقة على زيادة طاقاتهم الإنتاجية أو إضافة طاقات جديدة. ومنذ عام ١٩٩٤، ازداد انتاج الألومنيوم المسحوب في عدة بلدان من المنطقة. ففي السعودية بدأ مستهلكو الألومنيوم المسحوب في انتاجه لاستخدامهم الخاص. وفي الإمارات العربية المتحدة، بدأ مصنعان لسحب الألومنيوم انتاجهما في عام ١٩٩٤، وكانت الطاقة الانتاجية السنوية لأولهما تبلغ ٨ ٠٠٠ طن ثم ارتفعت الى ١٢ ٠٠٠ طن ومن المتوقع أن ترتفع الى ٢٠ ٠٠٠ طن في السنة. ويوجد في الأردن مصنع قديم تملكه الشركة العربية لصناعة الألومنيوم (آرال) بلغت طاقته السنوية ٨ ٠٠٠ طن، بينما بدأت شركتان جديدتان في انتاج الألومنيوم مؤخراً. وعهدت الحكومة الى شركة من القطاع الخاص هي الشركة العالمية لسحب المعادن بمشروع جديد في أوائل عام ١٩٩٦ تبلغ طاقته الانتاجية السنوية ٤ ٠٠٠ طن. وفي الضفة الغربية، حيث يتوقع أن يشهد قطاع التشييد نمواً كبيراً نتيجة لخطة التعمير، تنوي السلطة الفلسطينية إقامة مصنع تتجاوز طاقته الإنتاجية الاحتياجات الحالية للضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الجمهورية العربية السورية، تم إنشاء مصنع لسحب الألومنيوم في عام ١٩٨٤ كفرع من فروع الشركة العامة للصناعات الهندسية. وتبلغ طاقته الانتاجية السنوية حالياً ٢ ٠٠٠ طن، من المقرر زيادتها الى ٦ ٠٠٠ طن في السنة. وأنشئ في عام ١٩٩٣ مصنع جديد لسحب الألومنيوم تابع لشركة (ميدار) من القطاع الخاص تبلغ طاقته الإنتاجية السنوية ٦ ٠٠٠ طن، وتعقد هذه الشركة الأمل على تصدير إنتاجها إلى المملكة العربية السعودية. ويجري النظر حالياً في إقامة مشروع خاص آخر لصناعة الألومنيوم في الجمهورية العربية السورية ولكن بياناته التفصيلية ما تزال غير متوافرة.

وفي الأجل الطويل، لا بد من إيجاد أسواق جديدة لمنتجات جديدة من الألومنيوم مما يقتضي الاستناد إلى طاقات البحوث والتنمية، وهي ما تزال قاصرة في المنطقة وفي حاجة إلى التنمية بدعم من الحكومات.

جيم- قضايا السياسات الصناعية

١- الاستراتيجية الصناعية الجديدة الموجهة نحو الخارج

استمرت بلدان المنطقة في دعم استراتيجيتها الرامية الى تحقيق النمو الصناعي الموجه نحو التصدير، من خلال تنويع أسواق الصادرات وتطوير المنتجات الجديدة للتصدير وتحرير القوانين الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الصناعات التحويلية، واتخاذ الاجراءات لاصلاح الاقتصاد وتحرير الأسواق.

---

(٣٤٢) قطر، وزارة الطاقة والصناعة، النشرة الصناعية، العدد ٤٤ (الدوحة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥).

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يواجه المصدرون في مجال الصناعات الأساسية بما في ذلك البتروكيماويات والأسمدة والألومنيوم والحديد والصلب، صعوبات متزايدة في تسويق منتجاتهم خاصة في سوق الاتحاد الأوروبي الكبيرة. وأدت هذه الصعوبات الى وجود فائض في طاقات هذه الصناعات، وبالتالي تضررت مستويات انتاج شركات الصناعات التحويلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي وكذلك مستويات أدائها وأرباحها. ويجري التركيز الآن على تنويع أسواق الصادرات وتطوير المنتجات الجديدة للتصدير من خلال المشاريع المشتركة مع جهات أجنبية.

ولما كانت الصناعة في حاجة إلى الشركاء الأجانب للانتفاع بخبراتهم وأساليبهم في التسويق، وكذلك لضمان أسواق التصدير وزيادة الثقة في المنتجات المصنعة، فقد بدأ تنفيذ عدد كبير من برامج الاستثمار التقابلية (offset) في العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات القليلة الماضية التي زاد اهتمامها في الآونة الأخيرة بإزالة القيود الاقتصادية المفروضة على الاستثمار الأجنبي في الصناعات التحويلية بهدف تحسين أداء اقتصاد السوق، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي. كما بدأ العمل على تحسين المناخ القانوني والمؤسسي في هذه البلدان واستمرار تطويره ووضع القواعد والقوانين الجديدة وتنقيح القديم منها.

أما في بلدان الاقتصاد الأكثر تنوعاً، فقد ظل التوسع محدوداً في الصناعات التحويلية بسبب السوق المحلية المحدودة نظراً لانخفاض القوة الشرائية ولا سيما في لبنان ومصر، ولكن الآثار الايجابية للاصلاح الاقتصادي وتحرير الأسواق قد بدأت تظهر وخاصة في مصر، وكذلك، ولو بدرجة أقل، في الجمهورية العربية السورية. إذ ان هذه العوامل شجعت المنتجين المحليين على توسيع نطاق انتاجهم الموجه نحو التصدير، ولاسيما الى الأسواق الرئيسية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

(أ) <u>بعض المشاكل التي يواجهها توسيع نطاق الصناعات التحويلية في المنطقة</u>

'١' <u>بلدان مجلس التعاون الخليجي</u>

لا تزال بعض المشاكل المذكورة أعلاه تحد من توسيع نطاق الصناعات التحويلية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الخاصة الصغيرة والمتوسطة. ومن بين هذه المشاكل مايلي:

(أ) عدم وجود هيكل مؤسسي ملائم مخصص للصناعة ذاتها، وضعف البنية التحتية المؤسسية (خدمات الدعم)؛

(ب) تطبيق نظام الكفالة على المشاريع المشتركة مع الأجانب. ففي معظم بلدان الخليج، لا يحق للمستثمرين الأجانب أن يمتلكوا نسبة ١٠٠ في المائة من هذه المشاريع، وإنما ينبغي أن يخضع رأس المال لسيطرة المستثمرين المحليين (بنسبة ٥١ في المائة) في معظم الحالات. وبالتالي نشأ وضع يكون فيه الشريك المحلي شريكاً "صامتاً" في العديد من المشاريع الصناعية المشتركة، يوفر النسبة اللازمة من رأس المال المحلي ويكسب "ريعاً" مقابل هذه الخدمة. وهذا النظام لا يشجع على الاستثمار الأجنبي في مشاريع الصناعات التحويلية من جهة، ورغم "الريع" الذي يحصل عليه الشريك المحلي "الصامت"، فهو لا يشجع في عديد من الحالات على تطوير روح المبادرة في هذه البلدان. بل إن نظام

الكفالة يشجع العقلية التجارية المكتفية "بالريع" ويحد من نطاق توسيع أنشطة الصناعات التحويلية المحلية في المستقبل؛

(ج) سيطرة الاستثمار على النشاط التجاري؛

(د) القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع الصناعات التحويلية الصغيرة والمتوسطة.

٢' الاقتصادات الأكثر تنوعاً

يعتبر ارتفاع تكاليف الانتاج من أهم المشاكل التي تواجه الصناعيين في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، ويعود هذا الارتفاع بصورة رئيسية الى ما يلي: (أ) نقص امدادات المياه والكهرباء والانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي في بعض البلدان؛ (ب) والاستثمار الكبير في التخزين؛ (ج) وارتفاع معدل التمويل الذاتي؛ (د) وارتفاع تكاليف اليد العاملة (خاصة في لبنان)، وذلك مقارنة بتكاليفها في البلدان المنافسة مثل الصين وبلدان الشرق الأقصى الأخرى ولا سيما اندونيسيا وماليزيا؛ (هـ) والمناطق الصناعية المحدودة؛ (و) والنفقات غير المباشرة المترتبة على نظم الضرائب والجمارك المعقدة، والاجراءات البيروقراطية المعقدة، وتكاليف المعاملات والفساد؛ (ز) وعدم استخدام المصانع بطاقاتها الكاملة لأسباب متعددة منها انقطاع التيار الكهربائي وقلة المياه وقلة عوامل الانتاج المتوفرة محلياً، والصيانة غير الكافية والسوق المحدودة.

ولمواجهة التنافس المتزايد في الأسعار في السوق الدولية، يقوم العديد من البلدان المنتجة بتعزيز جهودها الرامية الى تحسين انتاجية مصانعها، خاصة في مصر، وقد تلجأ الى تخفيض ربحها (إذا أمكن ذلك) عن طريق تخفيض الأسعار. وينظر العديد من المصدرين في إمكانية التحول الى انتاج المنتجات الأحسن نوعية وذات القيمة المضافة الأعلى، ولا سيما في لبنان وبدرجة أقل في الجمهورية العربية السورية. وسيؤدي اختتام جولة أوروغواي الى ازدياد المنافسة وفرض ضغوط اضافية على البلدان المصدرة ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حتى في أسواقها الخاصة بها، مما سيدفعها الى زيادة انتاجيتها وتحسين نوعية منتجاتها. وينبغي اعتبار عملية توحيد المعايير الدولية مؤخراً ونظام المواصفات القياسية المتصل بها فرصة للاقتصادات الأكثر تنوعاً للتحول الى الصناعات التصديرية القابلة للاستمرار عن طريق تحسين نوعية منتجاتها بحيث تفي بالمعايير الدولية.

وتركز أغلبية صادرات هذه البلدان على الصناعات الزراعية القائمة على استخدام موارد هذه البلدان (الأغذية والمنسوجات). وينبغي أن تتوقع مواجهة بعض الصعوبات في التحول نحو انتاج الصادرات الأحسن نوعية. وتعود هذه الصعوبات الى عدة عوامل لم تتم معالجتها معالجة كافية ومنها: (أ) تدني نوعية بعض المواد الخام المحلية المستخدمة لانتاج المنتجات ذات الجودة العالية الموجهة للتصدير، وعدم تنوع المواد الخام المتوافرة في السوق المحلية مما يجبر المنتجين على استيراد جانب من مستلزمات الانتاج وبالتالي يزيد من تكاليف الانتاج؛ (ب) والتقلبات في نوعية بعض عوامل الانتاج المحلية وفي إمداداتها وما لهذا من آثار سلبية على قدرة المنتجين على الانتاج وفقاً لمواصفات المستهلك ووفقاً لأذواق الأسواق الأجنبية؛ (ج) وقلة اليد العاملة الماهرة، مما يزيد من صعوبة التحول الى انتاج المنتجات ذات الجودة العالية في الأجلين القصير والمتوسط.

(ب) تحديات أخرى تواجه الاستراتيجية الجديدة[٣٤٣]

تواجه بلدان المنطقة في اتباعها لهذه الاستراتيجية الصناعية الجديدة الموجهة نحو الخارج، وفي سعيها الى دخول الأسواق الكبرى، تحديات متنوعة منها: تحديد احتياجات وأذواق السوق المحددة فيما يتعلق بالواردات الصناعية، وخاصة في الأسواق الكبرى، بما في ذلك سوق الاتحاد الأوروبي؛ وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات، سواء كانت موجهة نحو التصدير أو مخصصة للسوق المحلية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال: الالتزام بمقاييس الجودة الدولية الموحدة والمواصفات والمتطلبات المتصلة بها؛ واستحداث عمليات انتاج أكثر مرونة؛ واستخدام تقنيات تسويق أكثر تطوراً، مع مواصلة تطوير المنتجات وتحسينها.

'١' معاودة النظر في الميزة المقارنة

قد يكون تحسين الإنتاجية وسيلة لمواجهة التنافس الآخذ في الاشتداد. ولكن المسألة الأساسية هي مسألة الميزة المقارنة للصناعات القائمة التي يجب أن تدرس في سياق الظروف العالمية والاقليمية المتغيرة. ففي الماضي ازدهر عدد كبير من صناعات المنطقة في ظل الحماية والإعانات وتوفير تسهيلات أخرى للصادرات. أما الآن فإن تحرير التجارة وإزالة القيود التنظيمية المفروضة في السوق قد يجعلان هذه الصناعات أقل قدرة على التنافس، حتى في أسواقها المحلية. ولذلك تدعو الحاجة الى اجراء دراسات قطاعية معمقة، على مستوى السلع الأساسية وفي فروع الصناعة ذات الصلة، وذلك لتقييم القدرة التنافسية لهذه الصناعات في سياق تحرير التجارة عالمياً. أما في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، فالصناعات التي تحتاج الى الدراسة هي، بصورة رئيسية، الصناعات الكثيفة العمالة، مثل صناعات المنتجات الغذائية والمنسوجات والملابس والجلود، وذلك بهدف تعظيم الفائدة من ميزتها المقارنة والتنافسية.

والاتجاه الحالي في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي هو الى تشجيع مشاريع الصناعات المغذية الصغيرة والمتوسطة. فمن المعتقد أن لهذه الصناعات ميزة مقارنة لأنها تقوم على أسس محلية وتخدم الصناعات الثقيلة الكبيرة الموجودة في بلدان الخليج. ويحتمل أن توفر الصناعات الكبيرة القائمة قاعدة واسعة لهذه المشاريع، إذا أثبتت أنها قابلة للاستمرار. وقد تشتمل الصناعات المغذية تلك الصناعات المبنية على توفير مواد خام صناعية مثل مواد الدهان الخام، وكيماويات حقول النفط، ومكونات الأعمال الهندسية التي منها الأنابيب والتركيبات والمضخات ومطافىء الحريق وغيرها. وعلاوة على ذلك، سيتوجب على المستثمرين في المنطقة الفرعية أن يأخذوا بعين الاعتبار عنصر التكنولوجيا في الصناعة عند تحديد المنتجات التي يرغبون في تصنيعها.

وللتغلب على النقص في اليد العاملة المحلية بامكان بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تركز على الصناعات التكنولوجية المتطورة الكثيفة الاستخدام للمعارف. ولن يساعد هذا فقط على تنويع صناعاتها، وإنما سيساعد كذلك على دخول مجال الصناعات الجديدة ذات القيمة المضافة المرتفعة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة الى أن الصناعات التكنولوجية المتطورة قد تفسح المجال أمام استخدام مهارات نسبة كبيرة من النساء المثقفات. وقد تسمح بعض هذه الصناعات للنساء المؤهلات بأن يعملن

---

(٣٤٣) لمزيد من التفاصيل، انظر الإسكوا، "الاستراتيجيات والسياسات العامة الصناعية في منطقة الإسكوا في سياق بيئة دولية واقليمية متغيرة" (E/ESCWA/ID/1995/7)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

في أماكن بعيدة عن مكان العمل (من منازلهن مثلاً) للتوفيق بين متطلبات العمل والتقاليد الاجتماعية في بلدان الخليج. وهذا خيار جيد لا سيما وأن أكثر من ٥٠ في المائة من حاملات الشهادات الجامعية في العديد من بلدان مجلس التعاون الخليجي هن خريجات علوم، ولكنهن عاطلات عن العمل(٣٤٤). وعلاوة على ذلك، فإن نمط اختيار الرجال للعمل في منطقة الخليج يتجه عموماً نحو ادارة مشاريعهم التجارية الخاصة أو العمل في شركة تجارية أو في مكتب حكومي.

'٢' مراكز ترويج الصادرات وتكنولوجيا المعلومات

تحتاج الاستراتيجيات الصناعية الموجهة نحو الخارج الى دعم من مراكز ترويج الصادرات في بلدان المنطقة. ورغم التطورات الهامة الجارية في تكنولوجيا المعلومات، لا تزال بلدان المنطقة بعيدة جداً عن مواكبتها. فمعظم بلدان الإسكوا يستخدم صيغاً تجاوزها الزمن في جمع المعلومات المطلوبة ومعالجتها ونقلها. وينبغي أن تتوافر للمصدرين معلومات يسهل الحصول عليها حول أسواق التصدير. وهذه مسألة حيوية، خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، إذ أنها، خلافاً للصناعات الكبيرة، لا تحصل على المعلومات اللازمة بسهولة. وتحتاج هذه الصناعات أيضاً الى دعم يعزز قدراتها على استغلال المعلومات التسويقية.

وقد أنشأت بعض بلدان المنطقة مراكز للمعلومات التجارية، لكنها حالات استثنائية. فمصر والأردن والمملكة العربية السعودية هي البلدان الوحيدة التي أقامت مراكز لترويج الصادرات. والبحرين تنظر الآن في إقامة مركز لترويج الصادرات. وهذه المراكز هامة جداً لأنها تستطيع أن تقدم مختلف خدمات الدعم الضرورية ومنها: التعريف بقنوات التسويق الدولية؛ وتوفير المعلومات عن أسواق معينة فيما يتصل بالأنظمة التجارية، والعرض والطلب، والزبائن وأذواقهم؛ والقيام بدور تيسيري لصالح منتجي الصادرات الذين يفتقرون الى الخبرة في البيع الى الأسواق الأجنبية؛ ومساعدة المصدرين على تعزيز ما لديهم من قدرات داخلية على ترويج الصادرات، مثل تقنيات التسويق؛ وتزويد المصدرين بالمعلومات المتصلة بما يرتبط بالصفقات من مخاطر تجارية ومخاطر تختص بالبلدان(٣٤٥).

---

(٣٤٤) قطر، بيانات غير منشورة واردة من وزارة الصناعة والطاقة.

(٣٤٥) ينبغي أن تلتمس من المنظمات الدولية المساعدة التقنية اللازمة لتأمين الدراية الضرورية لإنشاء هذه المراكز ولتشغيلها في الفترة الأولى. وينبغي أن تتوفر لمراكز ترويج الصادرات، مراكز معلومات، تكون مرتبطة حيثما أمكن بشبكة الإنترنت و/أو بمراكز وشبكات المعلومات الدولية الكبرى المعنية بالتصدير والموجودة في أسواق التصدير الكبرى. وينبغي أن تكون هذه المراكز مجهزة تجهيزاً كافياً، وأن تدعم بموظفين قادرين ومتدربين. كما ينبغي أن ترصد اعتمادات ملائمة تتيح مواصلة تدريب موظفيها وتحسين قدراتهم، وكذلك صيانة معداتها. وحيث تكون هذه المراكز موجودة، يمكن أن تدعو الحاجة الى تعزيزها ورفع مستواها.

وتجربة بعض الدول والمناطق الآسيوية، ومنها، مثلاً، مقاطعة تايوان الصينية في إقامة مجمعات لترويج الصادرات، توحي بوجود خيار آخر مطروح على دول مجلس التعاون الخليجي، وهو خيار جدير بالدراسة، وقد يكون أنسب للبيئة الاجتماعية-الاقتصادية وأكثر جاذبية للمنتجين في الخليج.

٣' شفافية الاقتصاد

يعتمد نجاح مراكز المعلومات وترويج الصادرات الصناعية، الى حد بعيد، على توفر وتدفق مجموعة واسعة من المعلومات والاحصاءات الصناعية المستكملة والموثوقة وغير الخاضعة للقيود. ورغم الجهود المبذولة لإزالة القيود التنظيمية عن البيئة التجارية في المنطقة ولتحسين كفاءة آلية الاقتصاد السوقي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لا يزال الطريق طويلاً فيما يتعلق بتوافر المعلومات الصناعية وبسهولة الحصول عليها. والأمل معقود على أن يساعد انشاء هذه المراكز في الحقبة الجديدة لتحرير التجارة، على حل جزء من المشكلة فيما يتعلق بالمعلومات والاحصاءات، وعلى توسيع نطاق وموثوقية الاحصاءات الصناعية الحيوية المنشورة، وإزالة القيود التي جعلت هذه المعلومات محدودة التداول.

ويتطلب سير عمل الاقتصاد السوقي بفعالية شفافيةً في الاقتصاد وسهولة في الحصول على المعلومات الاقتصادية والصناعية الحديثة وغير الخاضعة لقيود. وفي السابق، لم يكن توفر المعلومات مشكلة كبيرة، لأن القطاع العام هو الذي كان يضطلع بمعظم الأنشطة الصناعية (التي كانت موجهة نحو السوق المحلية في معظم البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً). أما تشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص ويوجه نحو الخارج، وخاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فيتطلب المزيد من الشفافية في اقتصادات المنطقة خاصة مع ازدياد منافسة الاقتصادات الأكثر شفافية.

٢- تطوير السياسات المتعلقة بالمبادرة في المشاريع الصناعية

تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة مشاكل هامة في بلدان منطقة الإسكوا. ويتعلق بعض هذه المشاكل بالمناخ التجاري الذي لا يشجع على تطوير مثل هذه المشاريع، بينما يتعلق بعضها الآخر بالهياكل الداخلية لهذه المشاريع.

ولم توجه الحكومات الاهتمام الكافي في سياساتها الصناعية الى المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة عموماً. وانما ركزت خلال العقود الماضية على تأسيس المشاريع الكبيرة وزودتها بما يلزمها من بنى تحتية وتمويل وحوافز ومختلف أشكال الدعم التجاري. وكان القطاع العام يضطلع بالجزء الأكبر من الاستثمار في الصناعات التحويلية ولم يكن للقطاع الخاص سوى حصة صغيرة منه باستثناء عدد من البلدان. ومع ظهور واقع اقتصادي جديد في المنطقة، وحدوث تغييرات في الاقتصاد العالمي المتجه نحو تحرير التجارة وازالة القيود التنظيمية الاقتصادية، وهيمنة قوى السوق، ازداد وعي حكومات المنطقة بالأمور التالية: ازدياد أهمية دور القطاع الصناعي؛ ودور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في زيادة فرص العمل؛ والحاجة الماسة الى تشجيع المزيد من المبادرات في المشاريع الإنتاجية وتشجيع الصناعات الصغيرة وزيادة انتاجيتها؛ وضرورة تقديم خدمات الدعم والمساعدة الى المشاريع الصناعية القائمة. ولكن مؤسسات وخدمات الدعم غير متوفرة على نحو كافٍ لجميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أن مؤسسات القطاع الخاص القائمة لم تستعد بعد لمواجهة التغييرات الاقليمية والعالمية وتلبية الاحتياجات المتزايدة لهذه المشاريع.

(أ) تحسين مناخ الأعمال التجارية

لاشك أن إيجاد المناخ التجاري الصالح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يقتضي من الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص وضع وتنفيذ السياسات والاجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل الرئيسية التي تواجهها هذه المشروعات، مثل الاجراءات الادارية والبيروقراطية المعقدة التي تعوق البدء في عملها والسير فيه، ومنها إجراءات التسجيل، والترخيص، والتأخير في الرد على الطلبات المقدمة للحكومة، ولوائح الاستيراد والتصدير، ونظم الضرائب والرسوم الجمركية. ويترتب على هذا كله ضياع الوقت وزيادة في تكاليف الصفقات التي تتحملها الشركات فتنخفض بالتالي قدرتها التنافسية وينثني عزم المستثمرين عن اقامة المشاريع وادارتها.

وقد جرت في عدد من البلدان، عدة محاولات لتبسيط الإجراءات الإدارية أو لتحديد موقع واحد لإصدار الموافقات. لكن تلك المحاولات لم تكلل بالنجاح بشكل عام، بسبب المصالح المكتسبة لدى الكثير من المؤسسات العامة، وتعذر الحد من البيروقراطية التي أصبحت سمة متأصلة في نظام المؤسسات الحكومية. ومن الموصى به للتغلب على هذه المشاكل أن تتولى المؤسسات الخاصة كالغرف التجارية أو الصناعية تقديم المشورة الى أصحاب المشاريع وتزويدهم بالدعم والمعلومات المتعلقة بأنواع الموافقات والاستمارات المطلوبة.

(ب) الحصول على التمويل

يعتبر تعذر الحصول على التمويل من أهم المعوقات التي تعوق تنفيذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولا تتمثل المشكلة الرئيسية في نقص الأموال في المنطقة، وإنما في الشروط المتزمتة التي تفرضها المؤسسات المالية لتقديم القروض. وأهم معيار تفرضه البنوك هو توفير ضمان كبير من جانب المقترض، لا ما يتضمنه المشروع من أفكار جديدة. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب عدم الميل بشكل عام إلى اعتبار الآلات والمعدات جزءا من الضمان. ومن الأسباب الأخرى التي تزيد من صعوبة الحصول على التمويل افتقار أصحاب المشاريع الصغيرة الى الخبرة في التعامل مع الاجراءات المعقدة للبنوك.

وقد قامت مؤسسات في المنطقة، وبصورة خاصة في مصر، بعد مبادرات لمساعدة المشاريع الصناعية الصغيرة وتلبية احتياجاتها المالية. فالصندوق الاجتماعي للتنمية لدية برنامج خاص لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المبتدئة والقائمة. وهذا البرنامج يفرض توفير أدنى ضمان ممكن، ويجيز، عموماً، اعتبار المعدات والمنتجات النهائية جزءا من الضمان.

وهيئت مشاريع مالية مشابهة في عدة دول ومناطق أخرى ومنها، مثلاً: صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، ووحدة تنمية الصناعات الصغيرة في اليمن، والمؤسسات الإئتمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة والعديد من المنظمات غير الحكومية، المحلية منها والدولية.

(ج) الحصول على المعلومات التجارية

من المعوقات الهامة أيضاً صعوبة حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على المعلومات التجارية، وهذا عامل حاسم في اقامة وتشغيل الوحدات الصناعية بفعالية وكفاءة. ويفتقر أصحاب المشاريع في معظم بلدان الإسكوا الى امكانية الحصول بسهولة على الخدمات المعلوماتية، التي تسمح

لهم باتخاذ القرارات السديدة فيما يتعلق بكافة أوجه أعمالهم. وتحتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى ما يلي: معلومات تقنية عن التكنولوجيا والمواد الخام، والمعدات والمنتجات، وعن مورديها؛ ومعلومات عن الشركات الاقليمية والدولية التي تعرض نقل التكنولوجيا وإصدار تراخيص الإنتاج؛ وجداول مواعيد المعارض والأسواق الدولية؛ واحصاءات السوق؛ والبيانات التفصيلية عن الشركات الموجودة والشركات المنافسة في البلدان التي يعمل فيها المشروع وفي المنطقة؛ وقوائم بأسماء المشترين أو المستوردين الأجانب.

ويستطيع من يريد في بلدان الاقتصاد الصناعي البالغ التقدم، في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، أن يحصل على قواعد البيانات الحاسوبية عن شتى أنواع المعلومات التجارية بسهولة إذا دفع تكلفة استخراجها. ومن ثم فإن على بلدان منطقة الإسكوا أن تعمل فوراً، على تحسين مصادر معلوماتها - وهذه مسألة ذات أهمية حيوية - لا سيما لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي لا تملك أن تهدر وقت الإدارة الثمين في البحث عن المعلومات الضرورية. وحبذا لو أنشأت مؤسسات القطاع الخاص، في كل بلد من بلدان المنطقة، مراكز معلومات للمشاريع الصغيرة تجمع وتنشر البيانات الهامة مقابل رسوم معينة، بحيث تصبح مجمعات شاملة للمعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية وتقيم بذلك علاقات عمل (شبكة) مع المؤسسات الخاصة المشابهة لها في البلدان الأخرى في منطقة الإسكوا تيسيراً لتدفق المعلومات فيما بين بلدان المنطقة.

(د) <u>تشجيع روح المبادرة في المشاريع وتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب</u>

من المعوقات الرئيسية الاخرى امام تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة انعدام مؤسسات وخدمات الدعم اللازمة لتقديم الخدمات الاستشارية والمشورة والتدريب الملائم، وهو ما يكتسب أهمية متزايدة في منطقة الإسكوا حيث يتضح من نشاط رجال الأعمال في القطاع الخاص ميلهم الشديد إلى التجارة وكذلك، في الآونة الأخيرة، إلى قطاع الخدمات.

وعادة ما تكون المشاريع الصناعية الصغيرة كثيرة العدد وقائمة في اماكن متفرقة مما يجعل متابعة نشاطها جميعاً صعباً ومكلفاً. ولذلك يستحسن تجميع المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تشترك في نشاط واحد في مجموعة أو اتحاد، بحيث يسهل تبادل الدعم فيما بينها وتوفير الخدمات الاستشارية والمشورة وتبادل الخبرات بين أصحاب المشاريع الصناعية، وبحيث تتسنى معالجة المشاكل المشتركة التي يواجهها أصحاب أو مديرو المشاريع في إطار تلك المجموعة أو الاتحاد. أما إذا اقتضى الأمر حل مشكلة ما في مشروع منفرد فمن المستحسن تقديم الخدمات الاستشارية له، في مكان العمل. ولذلك يوصى بإقامة اتحادات للمنتجين في جميع الفروع الصناعية، تسهيلاً لتقديم الخدمات الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتكلفة معقولة.

وتعتبر آلية "الحاضنات" من الوسائل الفعالة لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة العالية وزيادة احتمال نجاحها. ومعنى "الحاضنة" هو باختصار، مؤسسة صغيرة يديرها عدد صغير من الموظفين الاداريين وتعتبر مقراً لتقديم خدمات الدعم التقني والتجاري في حزمة متكاملة وبأسعار في متناول الجميع ويشارك الجميع في معداتها والمقر المادي لها. (انظر الإطار ١٩).

والبدء في مشروع جديد في قطاع الخدمات والتجارة في المنطقة أيسر نسبياً من البدء في مشروع جديد في قطاع الصناعات التحويلية. ولذلك، لا بد من وضع برامج لتنمية روح المبادرة التي

تشجع على البدء في مشاريع في الصناعات التحويلية والأنشطة الانتاجية، وتساعد أصحاب المشاريع في بلدان منطقة الإسكوا. ولا بد من توفير الدورات التدريبية الملائمة لأصحاب المشاريع القائمة والمحتملة وذلك على أساس دائم. فتحسين مهارات هؤلاء في الادارة وفي تنظيم المشاريع الصناعية يشكل عاملاً هاماً في بقاء ونجاح الشركات. وبما أن بلدان المنطقة تمر بتغييرات كبيرة على المستويين السياسي والاقتصادي، فمن الضروري تدريب أصحاب المشاريع على ادارة مشاريعهم الصناعية في ظروف متغيرة، لتمكينهم من مواكبة المناخ الجديد. ومن شأن هذا التدريب مساعدتهم على استغلال الفرص الجديدة التي تتيحها هذه التغييرات وادخال التعديلات اللازمة على مشاريعهم.

دال- الصور المتوقعة في الأجل القصير

تستعد معظم بلدان المنطقة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية ودخول السوق العالمية. كما تنظر في امكانية الارتباط مع الاتحاد الأوروبي في اتفاقية شراكة بهدف الوصول الى هذه السوق الكبيرة واكتساب التكنولوجيات الجديدة، والحصول على المعونة المالية والإنمائية. وتؤكد هذه التحديات ضرورة اسراع البلدان في تنفيذ الاصلاح الاقتصادي، وتحرير الاقتصاد وإعادة تنظيم الهيكل الصناعي وتشجيع القدرة التنافسية المحلية. فالتنمية الصناعية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد المناخ المناسب لاجتذاب الاستثمار الطويل الأجل. ويمكن تحقيق هذا من خلال إيجاد مناخ يشجع على الاستثمار، واتخاذ الاجراءات الممكنة للتعاون في مجال التجارة داخل المنطقة ومع البلدان المجاورة. وسيساعد التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط على تعزيز هذا الاتجاه.

ومن المتوقع في الأجل القصير، ورغم السياسات المالية التقييدية، أن يستمر نمو أنشطة الصناعات التحويلية وانشاء المشاريع الجديدة في عديد من بلدان المنطقة. وسيستمر تركيز الجزء الأكبر من هذا النمو في صناعات المنسوجات والملابس، وصناعات المنتجات الوسيطة، وفي النفط، والغاز، وتكرير النفط والبتروكيماويات، والأسمدة، والألومنيوم. ولا شك في أن نمو نشاط الصناعات التحويلية سيتوقف الى حد كبير على الأداء العام للاقتصادات المحلية واستمرار الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة. ولكن سيعوق هذا النمو النقص في طاقة انتاج الكهرباء في عدة بلدان، وصعوبة تمويل انشاء مشاريع جديدة لتوليد الطاقة. كما ستظل المساحة المحدودة المخصصة للنشاط الصناعي، وبشكل رئيسي في الاقتصادات الأكثر تنوعاً، من القيود الاضافية المفروضة على نمو الصناعات التحويلية. ورغم ذلك، يتوقع عموماً أن يستمر قطاع الصناعات التحويلية في أدائه الجيد في الأجل القصير، بفضل الانتعاش في اقتصادات البلدان المتقدمة من جهة، والأثر المتوقع لإيجاد مناخ يشجع على الاستثمار من جهة أخرى. ويتوقع أن يستمر الاتجاه نحو زيادة الصادرات مع قيام الحكومات باتخاذ الاجراءات لدعم الصادرات واجراء الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف لتشجيع صادرات الصناعات التحويلية.

وستتوقف مشاركة القطاع الخاص في صناعات المشتقات الى حد كبير على مدى نجاح الحكومات في الإسراع في تنفيذ الاصلاحات المنتظرة لتشجيع المستثمرين الأجانب والمحليين من القطاع الخاص. وينطوي التحول الى الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة في الصناعات الأساسية البتروكيماوية والمعدنية بشكل رئيسي وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص، على تبني مستويات أعلى من التكنولوجيا في عمليات الانتاج المحلي. وهذا عامل يزيد من عنصر المخاطرة في الاستثمارات الجديدة وبالتالي قد يتردد مستثمرو القطاع الخاص في الشروع فيها. ولكن، من الأرجح أن تقل الشكوك المتعلقة بالسوق من خلال تحسين المعلومات المتوفرة عنها، وتوفير الدعم المؤسسي للاستثمار في التكنولوجيا الجديدة، وتطوير المهارات في مجال المبيعات والتسويق.

الإطار ١٩- حاضنات الأعمال التكنولوجية والأعمال التجارية في منطقة الإسكوا

تعتبر حاضنات الأعمال التجارية من النهج الجديدة التي حققت نجاحاً في دعم المشاريع الصغيرة ذات القيمة المضافة المرتفعة والمبشرة بالنجاح. ويوجد حالياً أكثر من ١٠٠٠ حاضنة في العالم كله، معظمها في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ومنها أكثر من ٢٥٠ حاضنة تعمل حالياً في البلدان النامية والبلدان الاشتراكية سابقاً.

(أ) الخصائص الأساسية

يمكن تعريف حاضنات الأعمال التجارية ببساطة على أنها مؤسسات صغيرة يديرها عدد صغير من الموظفين الاداريين وتعتبر مقراً لتقديم خدمات الدعم التقني والتجاري في حزمة متكاملة وبأسعار في متناول الجميع. ويشارك الجميع في معداتها والمقر المادي لها. وقد تبين أن مثل هذه المساعدة والرعاية تيسر عملية البدء في المشاريع التجارية، وتقلل من احتمالات فشلها من خلال تخفيض التكاليف واحتمالات التأخير الأولية وتوفير بيئة مؤيدة تساعد في تجنب الاحباط وخيبة الأمل. وتكلل بالنجاح ثلاثة أرباع المشاريع المحتضنة والمختارة بدقة بينما كانت نسبة نجاح المشاريع القائمة خارج الحضانات لا تتجاوز الربع.

ومن المعالم الرئيسية للحاضنات اختيارها الدقيق لأصحاب المشاريع والمؤسسات المحتضنة، والمساعدة التي تقدمها في اعداد خطط الأعمال التجارية والحصول على رأس المال الأولي، وتدريب أصحاب المؤسسات المحتضنة في مجال مهارات ادارة الأعمال التجارية الصغيرة، وتقديم المشورة لهم في التسويق والمحاسبة والمشاكل القانونية وغيرها. وبعد انقضاء فترة الاحتضان المتفق عليها، "تتخرج" المشاريع الناجحة من الحاضنات لافساح المجال أمام مشاريع أخرى. ورغم أن الشركات المتخرجة من الحاضنات في البلدان الصناعية لا تتلقى مزيداً من الخدمات من الحاضنة بعد تخرجها، فقد يكون هناك ما يدعو الى الاستمرار في تقديم المساعدة الى الشركات المتخرجة في البلدان النامية.

وتدار حاضنات الأعمال التجارية كمشروع اقتصادي يرمي في النهاية إلى الاعتماد على الذات بعد اكتمال تأسيس جميع الأنشطة. ولكنها تحصل في البداية، في جميع الحالات تقريباً، على الدعم من مصادر خاصة وعامة ويكون ذلك مثلاً عن طريق تزويدها بمبنى منخفض الايجار (أو مجاناً) وبميزانية لتغطية تكاليف التشغيل. وقد يقدم الدعم في البداية لجزء من الخدمات المقدمة الى المؤسسات المحتضنة، على أن ينخفض هذا الدعم بالتدريج. ورغم أهمية الخبرة الدولية في مجال تأسيس الحاضنات، لا بد من تصميم حاضنات ريادية في البلدان النامية يتفق تصميمها مع الظروف والثقافة المحلية. والهدف من هذه الحاضنات هو تقديم الخدمات، وهي تعتمد على المعدات والمرافق المتوافرة في الجامعات والمختبرات المجاورة لها، وعلى الخدمات الفنية التي تقدمها شبكة غير رسمية من المؤيدين في المجتمع المحلي.

(ب) أهداف الحاضنات

إن الهدف الأساسي الأول للحاضنات هو تشجيع الروح الريادية وزيادة مشاركة أصحاب المشاريع في الاقتصاد الوطني، وقد تستهدف هذه الحاضنات مجموعات معينة مثل الشباب والنساء ومجموعات خاصة أخرى، وتقدم لها المشورة في المجالين التجاري والتقني. وتساعد الحاضنات كذلك في التغلب على العوائق التنظيمية التي تحول دون تكوين المشاريع التجارية بسرعة، وتقوم بتيسير عملية البدء في المشروع من خلال تيسير الوصول الى شبكة من المؤيدين في المجتمع المحلي.

وقد تختلف الأهداف المعينة للحاضنات وفقاً لاختلاف تركيز عملها، فهناك الحاضنات التي تركز على: (أ) التجديد التكنولوجي من خلال التفاعل مع الجامعات ومؤسسات البحوث للمساعدة في تقديم سلع وخدمات جديدة الى الأسواق المحلية وأسواق الصادرات؛ (ب) وهناك الحاضنات التي تركز على التنمية الاقليمية عن طريق

الإطار ١٩- (تابع)

تعزيز جاذبية المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية؛ (ج) والحاضنات التي تركز على التعاقد من الباطن في المجال الصناعي من خلال الربط مع المناطق الصناعية وتزويدها بالخدمات المتخصصة.

(ج) مشاريع الحاضنات في منطقة الإسكوا[1]

بدأت الإسكوا في أوائل التسعينيات بتنفيذ برنامج لتشجيع مفهوم الحاضنات في منطقتها، كجزء من برنامج تشجيع الروح الريادية والصناعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص بصورة عامة. وتم تنفيذ البرنامج بالتعاون مع عدد من الوكالات الوطنية والإقليمية والدولية، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة فريدريك إيبرت، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

وتم تأسيس أول حاضنة في المنطقة في أوائل التسعينيات في عمّان من قبل المجموعة الأردنية للتكنولوجيا، وهي مؤسسة حكومية مستقلة تهدف الى تشجيع التجديد التكنولوجي ودعم تحويل نتائج البحث العلمي والتكنولوجي الى منتجات تجارية. وتحتضن المجموعة الأردنية للتكنولوجيا حاليا حوالي سبعة مشاريع. وقد تخرج منها مشروعان أصبحا مستقلين تماما. وفي عام ١٩٩٣، بادرت مصر بإقامة حاضنة للأعمال التجارية بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية وعدد من المؤسسات الأمريكية. وكان الهدف من هذه الحاضنة تطوير مهارات تجار التجزئة خارج المراكز الحضرية الكبيرة.

وكان أول نشاط للإسكوا في هذا المجال هو عقد اجتماع فريق الخبراء المعني بتكوين الروح الريادية المحلية وتوفير الفرص للاستثمار في المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة الذي انعقد في دمشق في نيسان/ابريل ١٩٩٣. وقد خصص هذا الاجتماع جلسة كاملة لشرح مفهوم الحاضنات وتشجيعها بصفتها آلية صغيرة ناجحة لدعم المبتدئين والمشاريع الصغيرة. وفي أثر هذا الاجتماع، توجه المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا وغرفة الصناعة في دمشق الى الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطلب المساعدة في تأسيس حاضنة ريادية للأعمال التجارية والتكنولوجيا في دمشق. وتم وضع وثيقة للمشروع وتوزيعها على المانحين المحتملين بنهاية عام ١٩٩٤.

وفي عام ١٩٩٤، جرت اتصالات مع المؤسسات المعنية في الضفة الغربية وقطاع غزة أدت الى بذل جهود كبيرة لتطوير مشروع انشاء حاضنات ريادية للتكنولوجيا والأعمال التجارية في نابلس وقطاع غزة. وبادرت جامعة النجاح الى استضافة الحاضنة في نابلس وتزويدها بالمبنى والخدمات والدعم الفني من كليات الجامعة وامكانية استخدام مختبراتها وورشات العمل الموجودة فيها. وحصل هذا المشروع على تأييد كبير من السلطة الفلسطينية ومجتمع الأعمال التجارية في نابلس. ويتوقع أن تبدأ حاضنة جامعة النجاح في عملها بنهاية عام ١٩٩٦. وهناك تأييد كبير أيضا لتأسيس حاضنة في قطاع غزة في داخل احدى المناطق الصناعية أو بالقرب منها؛ ويقوم العديد من المانحين والمستثمرين الوطنيين والدوليين بالنظر في هذا المشروع. وقد وضعت له وثيقة وخطة مدروسة جيداً وتم توزيعهما على المانحين المحتملين في نهاية عام ١٩٩٥. وأعطت السلطة الفلسطينية هذا المشروع أولوية عليا وخططت لتنفيذه في أوائل عام ١٩٩٧.

وفي الأردن، ينوي نادي صاحبات الأعمال والمهن تأسيس حاضنة للأعمال التجارية التي تضطلع بها النساء في عمان بالتعاون مع الإسكوا وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وزودت الحاضنة بمكاتب تبلغ مساحتها ٣٠٠ متر مربع وحصلت على الدعم من العديد من المؤسسات الحكومية بالاضافة الى معدات تبلغ قيمتها ٠٠٠ ١٠٠ دولار من الحكومة اليابانية. ويتوقع أن تبدأ حاضنة الأعمال التجارية للمرأة في عمّان عملها بحلول نهاية عام ١٩٩٦.

---

(1) للحصول على مزيد من التفاصيل انظر ESCWA, *Establishment of Business Incubators in the ESCWA Region, The Cases of the Syrian Arab Republic and the Palestinian Territories*, E/ESCWA/ID/1995/1 (in Arabic and English).

الإطار ٢٠- تشجيع الانتاج النظيف في صناعات النفط والغاز والصناعات المتصلة بها في بلدان الإسكوا

يزداد اهتمام بلدان الإسكوا بقضايا تلوث البيئة، ولو أن القلق يساورها كذلك إزاء ما قد تقتضيه مكافحة التلوث من انخفاض كبير في صادرات النفط مما سيكون له أثر سلبي كبير على خططها الإنمائية. وقد تجلى اهتمامها بقضايا تلوث البيئة في تبنيها لأحدث تكنولوجيات الانتاج المستوردة من البلدان المتقدمة. ولكن قد يحتاج بعضها الى المساعدة في اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من تلوث البيئة الناتج عن صناعات النفط والغاز والصناعات المتصلة بها.

ونشرت الإسكوا مؤخراً دراسة عن تكنولوجيات الانتاج النظيف في المنطقة[1]. وتستعرض هذه الدراسة كيفية ادخال مفهوم الإنتاج النظيف في صناعات النفط والغاز والصناعات المتصلة بها، والتوفيق بين ما تسعى إليه بلدان هذه المنطقة من نمو في هذه الصناعات وبين قضايا البيئة المحلية والعالمية.

وتوفر هذه الدراسة معلومات عن مفهوم تكنولوجيات الانتاج النظيف وعلاقتها بحماية البيئة ومفهوم الاستدامة والمعايير البيئية الناشئة. وتغطي دورة حياة معظم منتجات صناعات الغاز والنفط الهامة والصناعات المتصلة بها في منطقة الإسكوا ابتداءً باستخراج المواد الخام وحتى عمليات الانتاج واستخدام المنتجات النهائية وتوليد النفايات. كما تبين أنواع وكميات التلوث الناتجة عن عمليات معينة وتقدم الاقتراحات فيما يتعلق بأساليب الانتاج النظيف التي تخفف من التلوث وذلك بالاستناد الى البحوث المتوافرة عن هذا الموضوع.

ويؤدي التلوث الناتج عن صناعة النفط في المنطقة الى التأثير على البيئة من خلال: (أ) عمليات استخراج النفط والغاز: تأثير حوادث النفط والغاز الممكنة على البيئة، وحالات تسرب النفط على اليابسة وفي البحر، وتلوث مياه البحر والشواطئ بالنفط؛ والتخلص من الحمأة في ناقلات النفط؛ والغازات المنبعثة لدى اشتعال الغاز الحمضي ومن النفط المخزون في محطات التصدير ومن عمليات حرق الحمأة؛ (ب) وتكرير النفط: جودة النفط الخام (ونسبة الكبريت فيه)؛ والمياه العادمة الناتجة عن التكسير الحفزي للنفط والتكسير الحراري وتقطير النفط الخام؛ وأنظمة التبريد باستخدام المياه؛ والغازات المنبعثة لدى حرق الغاز الحمضي؛ (ج) ومعالجة الغاز الطبيعي: نقله ومعالجته والاجراءات الأمنية لدى تخزينه؛ والتفريغات الملوثة والساخنة المصرفة في مياه البحر؛ واشتعال الغاز الحمضي؛ (د) واستهلاك المنتجات النهائية: حرق الوقود البترولي في قطاع النقل وتأثيره على نوعية الهواء في المناطق الحضرية واستخدام وقود النفط في المرافق العامة وتأثيره على نوعية الهواء عالمياً؛ والبنزين الذي يحتوي على الرصاص ودوره في تلويث الهواء في المناطق الحضرية.

وقد يكون من الأفضل أن تحول الصناعات النفطية في المنطقة اهتمامها نحو الانتاج النظيف عوضاً عن إعادة التدوير (للمنتجات النهائية). كما يستحسن أن تشمل الحكومات في تخطيطها الاستراتيجي عملية تمويل البحث والتطوير من أجل تطوير أساليب وتكنولوجيات جديدة للانتاج النظيف. وينبغي التعريف على نحو كاف في جميع أنحاء العالم بالاجراءات التي اتخذت في الماضي والحاضر وبنتائجها لمنع التلوث.

وقد جرى تجديد معظم المرافق القديمة في البلدان المنتجة للنفط في المنطقة. أما في معظم البلدان غير المنتجة للنفط، فتحتاج صناعة تكرير النفط الى استحداث وتجديد مرافقها القديمة. وبامكان هذه البلدان أن تستغل هذه الفرصة لتبني تكنولوجيات وأساليب الانتاج النظيف المتوفرة، والتي يمكن اختيارها وفقاً لمعايير محددة مسبقاً تراعي الجوانب العملية والبيئة الخاصة بكل بلد، وامكانية الاستمرار في هذه التكنولوجيات والأساليب.

الإطار ٢٠- (تابع)

ويمكن أن تختار المنطقة مؤسسات ملائمة تعتبر مراكز اقليمية للانتاج النظيف تقوم بنشر المعلومات عن الانتاج النظيف وتوزيعها على الجهات المعنية. وينبغي أن تكون هذه المراكز الاقليمية المقترحة على اتصال مباشر بقواعد البيانات المتعلقة بالتكنولوجيا النظيفة الموجودة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وغيرها من المؤسسات العالمية المعنية بهذا الموضوع. ومن ثم يمكن توفير هذه البيانات بشكل مباشر الى شبكة من المراكز الوطنية في جميع أنحاء المنطقة. ويمكن أن تتضمن هذه الخطط تحسين مستوى مؤسسات البحث والتطوير القائمة من أجل تمكينها من تطوير أساليب وتكنولوجيات جديدة ومبتكرة للانتاج النظيف في صناعات النفط والغاز والصناعات المتصلة بها، تكون موجهة لاحتياجات المنطقة بالتحديد.

(أ) See ESCWA, *Promoting Cleaner Production in the Oil, Gas and Related Industries in the ESCWA Region* (E/ESCWA/ID/1995/8).

الإطار ٢١- نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية والسياسات المتصلة بذلك في بلدان الإسكوا

تواجه اقتصادات بلدان الإسكوا مجموعتان مرتبطتان من التحديات. تشمل المجموعة الأولى التحديات المحلية ومنها الافراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية، واستخدام التكنولوجيات غير الملائمة في الانتاج المحلي، وتدهور البيئة. أما المجموعة الثانية، فتتضمن التحديات ذات الطابع الخارجي ومنها تحرير التجارة الدولية والأنظمة المتعلقة بنوعية الانتاج الصناعي وبالمعايير البيئية. ولمواجهة هذه التحديات في كل من المجموعتين، لا بد أن تتناول بلدان الإسكوا جانبين هامين من جوانب التنمية هما: بناء القدرات التكنولوجية، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق استدامتها. ويتطلب هذا اكتساب التكنولوجيا بقصد تحقيق الفعالية، ولكن اكتساب التكنولوجيا في بلدان الإسكوا، كما كان الحال في العديد من البلدان النامية في الماضي، يتجه نحو الاحلال محل الواردات. وبما أن العديد من اقتصادات المنطقة كانت محمية الى حد كبير من المنافسة الخارجية، مالت هذه البلدان الى الاعتماد الكبير على التكنولوجيات الناضجة ذات القدرة المحدودة على التكيف مع ظروف المنطقة. ونظرا الى الحاجة الماسة لرفع مستوى جودة المنتجات، والتوفيق بين عمليات الانتاج والبيئة، لا بد من اتباع نهج قائم على مزيد من المبادرة والمشاركة في اكتساب التكنولوجيا. وعموما، تحتاج سياسات اكتساب التكنولوجيا المتبعة حاليا في بلدان الإسكوا، الصريحة منها أو غيرها، الى التنقيح بهدف مواكبة أثر التطورات العالمية والاقليمية الأخيرة والمستقبلية.

وتنفق بلدان الإسكوا نسبة كبيرة من ناتجها القومي الإجمالي على اكتساب المعدات والخدمات والخبرة. ووفقا لمعلومات نشرتها مجلة ميدل إيست إيكونوميك دايجست (MEED) تجاوزت قيمة العقود المبرمة لشراء خدمات من هذا القبيل في بلدان الإسكوا ٢٧ مليار دولار في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥[أ]. وبالطبع، تتضمن معظم العقود المبرمة مع المزودين الخارجيين، وإن لم يكن جميعها، امكانية نقل التكنولوجيا الى بلدان المنطقة في مجالات هامة بالنسبة لتنميتها. وتبرم هذه العقود في مجالات متنوعة. ولكن بلغ الانفاق أعلى نسبة له في مجالات الدفاع وانشاء البنية الأساسية والصناعات التحويلية. ويسيطر عنصر التشييد على جميع هذه القطاعات الثلاثة. ويستأثر

الإطار ٢١- (تابع)

هذا العنصر، بالاضافة الى الاشغال المدنية وأعمال الهندسة، بالجزء الأكبر من هذه العقود والبالغ مجموعه ٧ر١ مليار دولار. كما تلقى قطاعا النقل والسياحة اهتماماً كبيراً، إذ بلغ مجموع العقود في هذين القطاعين حوالي ٢ر٤ مليار دولار. وفي قطاع الصناعة، بلغ مجموع العقود المتصلة بمشاريع النفط والغاز ومرافق تكرير النفط ما يتجاوز ٤ر٥ مليار دولار. وبلغت عقود مصانع البتروكيماويات والمرافق المتصلة بها حوالي مليار دولار. بينما تلقت الصناعات الفلزية حوالي ٨٠٠ مليون دولار، ومرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية ما مجموعه ٧ر١ مليار دولار. وبلغت عقود مرافق معالجة المياه وتحليتها مجتمعة حوالي مليار دولار.

وبلغت قيمة العقود المبرمة مع مزودين خارجيين نسبة ٧٠ في المائة من المجموع البالغ ٢٧ مليار دولار. وحصلت الشركات المحلية على عقود بلغ مجموع قيمتها حوالي ٧ مليارات دولار بينما بلغت قيمة العقود المبرمة مع شركات تجمع بين المتعاقدين الأجانب والمحليين مليار دولار. ويدل هذا على قدر من النجاح في بناء القدرات المحلية بفضل الأنشطة التي انطوت على اكتساب التكنولوجيا بشكل رسمي أو غير رسمي في الماضي. ولكن يبدو أن المتعاقدين المحليين يعملون أساساً في أنشطة التشييد والهندسة المدنية وهي من المجالات التقليدية للكفاءة التكنولوجية.

ومن العقبات التي تعوق بناء القدرات المحلية نتيجة لنقل التكنولوجيا في معظم بلدان الإسكوا، عموماً، القصور في اليد العاملة والمهارات الإدارية، وقدرات البحث والتطوير المحدودة، وأوجه القصور البيروقراطي، والحجم المحدود للأسواق الوطنية. وتمثل الروابط والخبرة الدولية المحدودة في مجال الوصول الى مصادر التكنولوجيا قيوداً هامة تحد من قدرة المنتجين ومزودي الخدمات المحليين على اكتساب التكنولوجيا ونشرها بصورة فعالة. ومن الواضح أنه لا بد من اجراء عدة تعديلات على السياسات بهدف الحد من أثر هذه المعوقات ثم تحويل تأثيرها السالب إلى تأثير موجب. وعند صياغة هذه السياسات ينبغي توجيه اهتمام خاص الى عدة مجالات من بينها التكنولوجيات الحديثة المتاحة للمنتجين على نطاق صغير ومتوسط، واختبار نوعية المنتج وعملية الانتاج وضمانهما. وبامكان بلدان المنطقة أن تجني فوائد كبيرة من استخدام المجموعة الواسعة من تكنولوجيات صناعة المشتقات في مجال البتروكيماويات والمواد الخام الزراعية مثلاً. وعلاوة على ذلك، فمن شأن استخدام الاجراءات الفعالة لمراقبة النوعية تعريف بلدان المنطقة بمجموعة كبيرة من التكنولوجيات المتقدمة التي يمكن استخدامها في مجالات أخرى من قطاعات الانتاج والخدمات.

ولكن الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها يعتمدان اعتماداً كبيراً على اكتساب وتبني التكنولوجيات السليمة بيئيا. وسيكون لتبني التكنولوجيات السليمة بيئياً في قطاعات الانتاج والخدمات دور هام في ضمان الامتثال للأنظمة الاقليمية التي وضعت مؤخراً مثل الأنظمة التي يطبقها الاتحاد الأوروبي تدريجياً والنظم العالمية المتعلقة بمعايير النوعية والمعايير البيئية.

ولكن معظم بلدان الإسكوا تفتقر الى سياسات متماسكة وصريحة لحماية البيئة. ومن الواضح أن صياغة مثل هذه السياسات ودمجها في السياسات الإنمائية الاقتصادية العامة ينبغي أن تكون من بين أولويات هذه البلدان.

وستقوم الإسكوا خلال فترة السنتين الجارية بإعداد دراسة مستفيضة عن اكتساب التكنولوجيات السليمة بيئياً في قطاعات مختارة من قطاعات الانتاج. ويأتي هذا المشروع استجابة لتوصيات عدد من المحافل الاقليمية والدولية بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢.

وستقوم الدراسة بتقييم الوضع التكنولوجي لهذه القطاعات والفوائد التي يمكن أن تجنيها بلدان الإسكوا من اكتساب أنواع معينة من التكنولوجيات السليمة بيئيا. كما ستتناول الدراسة موضوع بناء قدرات بلدان الإسكوا

الإطار ٢١- (تابع)

في مجال اجراء التقييم التكنولوجي المتعمق لمساعدتها في جهودها الرامية الى اختيار التكنولوجيات السليمة بيئياً واكتسابها وتبنيها وتطويرها من أجل استخدامها في مجالات تطبيقية معينة.

وسيجري وضع خطة عمل ترمي الى تعزيز القدرات في مجال البحث والتطوير للمساعدة على اكتساب التكنولوجيا في قطاعات مختارة من قطاعات الانتاج. وستصمم هذه الخطة بحيث تحشد قدرات شركات القطاع الخاص القائمة والناشئة والاتحادات التجارية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والاقليمية من أجل اختيار التكنولوجيات السليمة بيئياً وتشجيعها. وستتناول موضوع المشاركة في المعلومات والموارد. وستنظر كذلك في الموارد اللازمة لإقامة مرافق جديدة للبحث ومرافق استشارية لتقييم التكنولوجيا تتناول التكنولوجيات السليمة بيئياً.

(أ) نظراً الى أن حوالي ٣٣ في المائة من بيانات العقود لا تشير الى قيمة هذه العقود، فإن مبلغ ٢٧ مليار دولار لا يمثل إلا جزءاً من نفقات بلدان الإسكوا على "اكتساب" التكنولوجيا. ورغم أن المعلومات الواردة في مجلة (MEED) لا تشمل جميع العقود المبرمة، يمكن اعتبارها مؤشراً تقريبياً لأنماط اكتساب التكنولوجيا السائدة في المنطقة.

الفصل الثاني عشر

التطورات في قطاع النقل

ألف- اتجاهات وتحديات السياسات العامة

يتضح من استعراض حالة النقل في منطقة الإسكوا خلال عام ١٩٩٥ أن التحديات الرئيسية التي ما زالت تواجه المنطقة في مجال النقل يمكن تصنيفها الى عدد من الفئات الرئيسية من بينها:

١- إعادة بناء واصلاح الشبكات التي لحقت بها أضرار أثناء الحروب والنزاعات الأهلية التي شهدتها المنطقة خلال العقد الأخير.

٢- استكمال وصلات النقل الناقصة داخل المنطقة كذلك الوصلات التي تربطها بالمناطق المجاورة.

٣- سد الفجوة التكنولوجية بين شبكة النقل في منطقة الإسكوا وشبكات النقل في البلدان المتقدمة، بما في ذلك تكييف تكنولوجيا المعلومات الملائمة من أجل ادارة النقل على نحو فعال على المستوى الوطني في الممرات الاقليمية والدولية.

٤- توحيد المواصفات الفنية ومواءمة اجراءات عبور الحدود وازالة الحواجز غير المادية أمام التجارة والنقل.

٥- تحسين ادارة صيانة البنية التحتية والمعدات الموجودة وهو أمر لا يعتبر في معظم البلدان النامية من المجالات ذات الأولوية التي ينبغي توفير تمويل لها بصورة منتظمة.

وهذه التحديات قائمة منذ وقت طويل ولم تُعالج بعد بصورة منسقة اقليميا على الرغم من الجهود التي تبذلها منظمات دولية واقليمية من أجل تعزيز التعاون والتنسيق. ومن المأمول فيه أن تؤدي جهود المنظمات الاقليمية الى تنسيق الجهود الاقليمية لمواجهة هذه التحديات. وفي هذا الصدد ينبغي الاشادة بهيئتين اقليميتين في المنطقة لما تقومان به من أنشطة في مجال تنسيق النقل وتطويره، الهيئة الأولى هي الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا التي كانت تسمى سابقا الأكاديمية العربية للنقل البحري؛ وقد حققت نجاحا مرموقا في ميدان التدريب في مجال النقل البحري ووسعت نطاق أنشطتها ليشمل تطوير النقل متعدد الوسائط في المنطقة العربية. واما الهيئة الثانية فهي الاتحاد العربي للسكك الحديدية الذي قام، تحت رعاية جامعة الدول العربية، بوضع خطة رئيسية لاقامة شبكة حديد اقليمية لسد الفجوات بين البلدان المتجاورة وربط الشبكة العربية المقترحة بشبكة السكك الحديدية الأوروبية.

وفي مجال النقل البري، لا توجد أية مؤسسة متخصصة تقوم بنشاط على المستوى الاقليمي فالاتحاد العربي للنقل البري الذي كان يعمل خلال الثمانينيات لم يعد يقوم بنشاط لأنه لا يتلقى أي دعم من متعهدي نقل البضائع على الطرق البرية من القطاع الخاص أو من المؤسسات العامة. وتُبذل جهود في الوقت الراهن للحصول على دعم اقليمي من أجل استئناف أنشطة الاتحاد في مجال التفاوض على اتفاقات ومعايير وتعزيز التعاون الاقليمي في مجال النقل البري في منطقة الإسكوا.

وبلغ إجمالي الحمولة الفعلية للأساطيل التجارية لمنطقة الإسكوا ١ر١١ مليون طن في منتصف عام ١٩٩٥، وهذا يمثل انخفاضا قدره ١ر١ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٤ (الجدول ٩٩) وهو أقل من متوسط النمو السنوي للفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ بنسبة ٢ر٩٧ في المائة. وتعود الزيادة في اجمالي الحمولة الفعلية لأساطيل المنطقة في عام ١٩٩٥ بالمقارنة مع عام ١٩٩٤ الى الزيادة الكبيرة في أسطولي الجمهورية العربية السورية وقطر. وفي منتصف عام ١٩٩٥، كانت الأساطيل التجارية للبلدان الأعضاء في الإسكوا تمثل ٨ر٧٨ في المائة من مجموع الأساطيل التجارية للبلدان العربية ونحو ١٦ في المائة من المجموع العالمي في عام ١٩٩٤ (الجدول ٩٩).

وشهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي في منتصف عام ١٩٩٥ انخفاضاً طفيفاً قدره ٧ر١ في المائة في أساطيلها التجارية الوطنية بالمقارنة مع عام ١٩٩٤، وهذا يعود أساساً الى انخفاض قدره ٩ر١٧ في المائة في الأسطول التجاري الوطني للكويت. وتحققت زيادة كبيرة في أسطولي الجمهورية العربية السورية وقطر خلال الأشهر الاثني عشر الماضية حيث ارتفع عدد السفن التي يتكون منها الأسطول السوري الى ٦٨ سفينة يبلغ اجمالي حمولتها الفعلية ٧٠٠ ٣٦٧ طن، وهذا يمثل زيادة قدرها ٦ر٥٩ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٤ على حين كانت الزيادة في الأسطول القطري تبلغ ٣ر٣٤ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٤. ويجري بناء خمس سفن ضخمة لنقل النفط الخام لحساب الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري، وذلك بتكلفة تقدر بنحو ٥٥٠ مليون دولار. وأعلنت شركة الملاحة القطرية عن خطط لبناء المزيد من سفن الحاويات، كما أعلنت شركة الملاحة العربية المتحدة كذلك عن خطط لبناء ست سفن حاويات (وربما أربع سفن أخرى) تقدر قيمتها الاجمالية بنحو ٩٠ مليون دولار. وقدمت شركة ناقلات النفط الكويتية في عام ١٩٩٤ طلباً لبناء ثلاث سفن ضخمة لنقل النفط الخام تبلغ حمولتها الفعلية ٠٠٠ ٢٨٥ طن وتبلغ تكلفة كل منها ٦٠ مليون دولار(٣٤٦).

ويقوم عدد من سلطات الموانىء ببحث امكانية انشاء مناطق حرة داخل الموانىء التي تشرف عليها. وقد أنشىء كثير من المناطق الحرة داخل الموانىء أو على مقربة منها.

ويزداد الاتجاه نحو الخصخصة زخما. فقد أبت أوجه القصور في قطاع النقل العام داخل المدن الى تفضيل السيارة الخاصة على وسائل النقل العام وبالتالي الى ازدحام الطرق بحركة المرور والى استهلاك غير اقتصادي للطاقة مما أدى الى ارتفاع كمية الملوثات في المناطق الحضرية. وينبغي ايجاد وسيلة لتخفيض التلوث المتصل بالنقل. إن شبكة الخط الحديدي التي يجري بناؤها وتوسيعها لنقل الركاب في القاهرة تشكل خطوة في هذا الاتجاه.

وينبغي دراسة هيكل شبكة النقل في منطقة الإسكوا بغية تخفيض تكلفته ومن ثم تخفيض الرسوم الأعلى من اللازم التي تُفرض على ايرادات التجارة. كما أن من الضروري تخفيض التلوث المتصل بالنقل في المنطقة. وان الزيادة في التجارة الاقليمية ودون الاقليمية والنمو المتوقع للسياحة سوف يستلزمان في نهاية الأمر التوسع في بناء طرق الربط السريعة وليس توسيع شبكات السكك الحديدية التقليدية التي تمثل وسيطة نقل اقتصادية بدرجة أكبر وأقل إضراراً بالبيئة. وسيتوقف التغير في خيارات وسائط النقل الى حد كبير على مستوى التكنولوجيا المكتسبة أو المتوقع اكتسابها في المدى القصير وعلى رغبة الدول الأعضاء والمانحين في تخصيص موارد كافية لمشاريع ذات تكاليف أولية عالية مثل السكك الحديدية أو أنواع بديلة وغير ضارة بالبيئة من الوقود لوسائط النقل.

---

(٣٤٦) مجلة *Seatrade Review*، آب/أغسطس ١٩٩٥.

الجدول ٩٩- نمو الأساطيل التجارية في منطقة الإسكوا، ١٩٩١-١٩٩٥(*)
(حمولة فعلية بالطن في منتصف السنة)

البلد/المنطقة	الحمولة الفعلية بالطن					معدلات النمو (نسبة مئوية)			
	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
البحرين	٢٦٢ ٠٤١	١٩٢ ٤٨٧	٢٠٠ ٧٦٢	٩٥ ٢٨٨	١٩٢ ٢٩٠	(٢٦ر٥)	٤ر٣	(٥٢ر٢)	١٠١ر٨
مصر	١ ٤٥٧٨٥٢	١ ٢٤٥٦٨٥	١ ٤٦٨ ٥٠٤	١ ٦٣١ ٦٤٦	١ ٦٠٨ ٣٠١	(٩ر٠)	(١٢ر٩)	١١ر١	(٤ر١)
العراق	١ ٥٨٩ ٩٢٥	١ ٥٧٨ ٨٢٢	١ ٥٨٥ ٢٤٢	١ ٥٨٥ ٢٤٢	١ ٥٨٥ ٣٣٦	(٧ر٠)	٤ر٠	٠	٠
الأردن	١٣٥ ٥٧٣	١١٣ ٥٥٧	١١٣ ٥٥٧	١٢٩ ٣٥١	١٥ ٧٩٤	٢(ر١٦)	٠	١٣ر٩	(٨٧ر٨)
الكويت(أ)	٢ ٢٩٣ ٢٣٠	٣ ١٨٨ ٥٢٦	٣ ٧٤٥ ٨٨٦	٣ ٩٣٤ ٣٥١	٣ ٢٣١ ٣٧١	٣٩	١٧ر٥	٥	(١٧ر٩)
لبنان	٤٢٤ ٦٤٦	٤٣٨ ١٦٥	٢٧١ ٢٧٢	٢٨٥ ٥٥٩	٢٨١ ٣٨٧	٣ر٢	(٣٨ر١)	٥ر٣	(١ر٥)
عُمان	١١ ٩٤١	١١ ٧٢٧	٨ ٨٤٣	٨ ٨٤٣	٨ ٨٤٣	(١ر٨)	٦(ر٢٤)	٠	٠
قطر	٧٢٤ ٣٣٠	٦٣٥ ٥٨٠	٥٤٠ ٥٢٧	٦٧٥ ٤٦٦	٩٠٧ ١٥٥	(١٢ر٢)	(١٤ر٩)	٢٥	٣٤ر٣
المملكة العربية السعودية	١ ٩٩٩ ٤٩٧	١ ٣٨١ ٦٥١	١ ١٥٠ ٨١٣	١ ١٧٦ ٤١٧	١ ٢٠٤ ٣٣٦	(٣٠ر٩)	٧(ر١٦)	٢ر٢	٢ر٤
الجمهورية العربية السورية	١٧٩ ٣٢٧	٢١٠ ٣٦٩	١١٣ ١٨٥	٢٣٠ ٤٣٢	٣٦٧ ٧٠٠	١٧ر٣	(٤٦ر٢)	١٠٣ر٦	٥٩ر٦
الإمارات العربية المتحدة	١ ٣٦٠ ٩٠٤	١ ٤٩١ ٧٢٨	١ ٣١٧ ٩٤٦	١ ٠٦٤ ٨٩٧	١ ٢٩٠ ٠١٠	٩ر٦	(١١ر٦)	٢(ر١٩)	٢١ر١
اليمن	١٣ ٦٥٣	١٣ ٦٥٣	٤١١ ٥٤٧	٤٢٥ ٣٩٣	٤٢٥ ٣٩٣	٠	٣ر٤	٣ر٤	٠
منطقة الإسكوا	**١٠ ٨٤٧ ٥٢٤**	**١٠ ٩٤١ ٥١٠**	**١٠ ٩٢٨ ٠٨٤**	**١١ ٢٤٢ ٨٨٥**	**١١ ١١٧ ٩١٦**	**٠ر٩٩**	**(٠ر١٢)**	**٢ر٨٨**	**(١ر١١)**
المجموع للمنطقة العربية	**١٤ ٥٥٥ ٦٩٨**	**١٣ ١٠٧ ٧٠٨**	**١٤ ٠٤٣ ٣٠٨**	**١٤ ٣٥٤ ١٠٧**	**١٤ ١٠١ ٣١٨**	**(٩ر٩٤)**	**١ر٧**	**٢ر٢١**	**(١ر٨٠)**
الإسكوا كنسبة مئوية من المجموع للمنطقة العربية	**٧٤ر٥**	**٨٣ر٥**	**٧٧ر٨**	**٧٨ر٣**	**٧٨ر٨**				
المجموع العالمي	**٦٨٤ ٣١١ ٤٦٨**	**٦٩٤ ٥٥٩ ٧٠١**	**٦٩٥ ٨٧٧ ٤٢٨**	**٧٠٤ ٠١١ ١١٤**	—	**١ر٥**	**٢ر٠**	**١ر٢**	**(١٠٠)**
الإسكوا كنسبة مئوية من المجموع العالمي	**١٥ر٨٥**	**١٥ر٧٥**	**١٥ر٧٠**	**١٥ر٩٦**	—				

المصدر: أرقام جمعتها الإسكوا استناداً الى بيانات مستمدة من مجلة *Seatrade Review*، أعداد الفترة ١٩٩١-١٩٩٥ ومن سجل الشحن لدى شركة "لويدز" ١٩٩٣ و ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين هي أرقام سالبة؛ العلامة -- تعني أن البيانات غير متوافرة؛

(*) سفن تبلغ حمولتها الاجمالية المسجلة ١٠٠٠ طن وما فوق.

(أ) باستثناء ٧ سفن تبلغ حمولتها الاجمالية المسجلة ٤٣٠ ٤٩٦ طن تم تغيير اعلامها في عام ١٩٨٧.

ويبين الرسم البياني أدناه حصة الأساطيل التجارية لبلدان الإسكوا في مجموع الأسطول التجاري لجميع بلدان المنطقة في عام ١٩٩٥. وأكبر أسطول تجاري في المنطقة هو أسطول الكويت الذي يمثل ١ر٢٩ في المائة من مجموع الأساطيل التجارية لبلدان الإسكوا، يليه أسطول مصر (٥ر١٤ في المائة) وأسطول العراق (٣ر١٤ في المائة). ومن جهة أخرى، كانت بلدان الإسكوا التي لديها أصغر الحصص في الأسطول التجاري للمنطقة من حيث الحمولة الفعلية بالطن في عام ١٩٩٥ هي عُمان (١ر٠ في المائة)، والأردن (١ر٠ في المائة) والبحرين (٧ر١ في المائة).

باء- البنية التحتية

جرى التركيز على مشاريع النقل التي بحثت في القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا التي عقدت في عمّان في عام ١٩٩٥ باعتبارها عوامل أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية واقامة تنسيق اقليمي في عهد السلام في المنطقة. وقد بُحثت في القمة فكرة اجراء دراسة جدوى لشبكة سكك حديدية شبه اقليمية موصولة بشمال افريقيا وأوروبا. ويجري التفاوض حاليا بين مصر وممولين محتملين بشأن اقامة جسر فوق قناة السويس يتسع لطرق برية وخط سكة حديدية. ويجري بالاشتراك مع البلدان المجاورة وضع مشاريع لتطوير الموانىء والمطارات في خليج العقبة، ويتوقع أن تحصل هذه المشاريع على دعم من البلدان المانحة ومن المؤسسات المالية. ويهدف تطوير الموانىء في المنطقة الى زيادة قدرات محطات الحاويات، ورفع مستوى القدرات في مجال استخدام الحاسوب، وزيادة القدرة التنافسية في السوق.

الرسم البياني ٢- حصة الأساطيل التجارية لبلدان الإسكوا في مجموع الاسطول التجاري لجميع بلدان المنطقة في عام ١٩٩٥

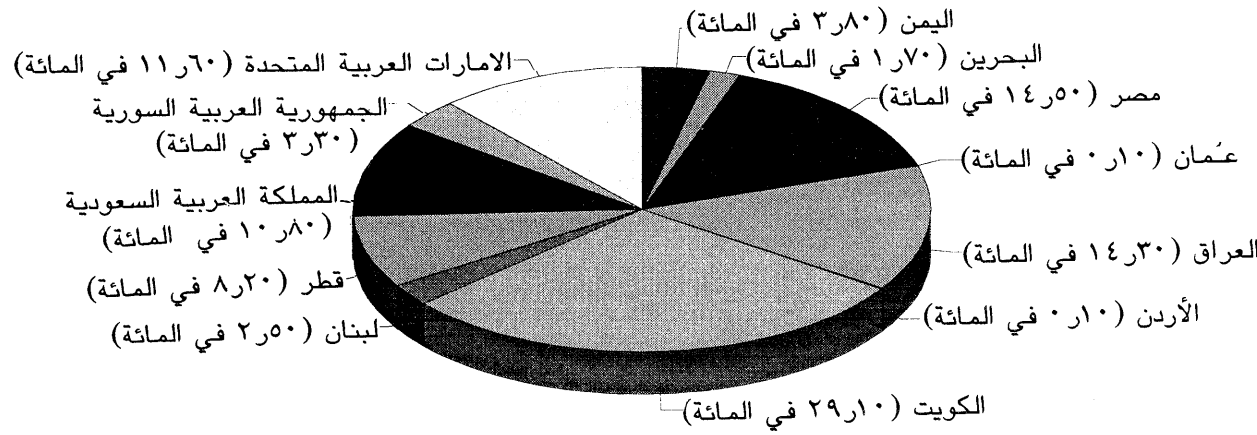

المصدر: استناداً الى الجدول ٩٩.

وفي عام ١٩٩٥ تمكنت منطقة الإسكوا من استكمال طرق سريعة رئيسية. وقد كان بعض هذه الطرق قد خُطط لها ولكنه لم يتم بناؤها نظرا لنقص الأموال. وكان بناء بعض هذه الطرق السريعة قد أُعتبر غير ذي جدوى نظرا لصغر حجم حركة المرور المتوقعة بالنسبة لها ولكنه أصبح ذا جدوى نتيجة لانشاء مشاريع جديدة أو مجمعات سكنية بالقرب منها. واتخذ بناء الطرق السريعة الجديدة أحيانا شكل عملية كبرى لاصلاح الطرق السريعة ذات مسربين وتوسيعها لتصبح ذات أربعة أو ستة مسارب. وفي الأردن مثلا، استكملت عدة طرق سريعة رئيسية في عام ١٩٩٥، من ضمنها الطريق السريع الرئيسي ذو مسربين بين الزارة وغور الصافي الذي يبلغ طوله ٣٩ كلم وتقدر تكاليفه بنحو ٥ر١٣ مليون دينار أردني. كما استُكمل جزء طوله ٥ر٣٥ كلم من الطريق السريع الذي يربط إربد بجرش بتكلفة قدرها ٤ر١٦ مليون دينار أردني. وأُعيد بناء الطريق السريع الرئيسي الذي يربط الأردن بالعراق وفقاً لمعايير بناء جد عالية واستكمل بناء ٥٠ كلم من هذا الطريق السريع في عام ١٩٩٥ بتكلفة اجمالية قدرها ٥ر١١ مليون دينار ووضع قدر كبير من التركيز على اعادة بناء شبكة الطرق السريعة المتدهورة التي تربط لبنان بالضفة الغربية وقطاع غزة. ومن أجل تمويل اعادة بناء شبكة الطرق السريعة في لبنان وبناء الطريق الدائري حول بيروت لتخفيف ازدحام حركة المرور، تقوم الحكومة اللبنانية بوضع خطط تمويل يمكن للقطاع الخاص أن يشترك فيها، وتقوم على اساس "البناء والتشغيل والتحويل" وغيرها من آليات اعادة الهيكلة. وقد أُعرب عن قدر كبير من الاهتمام في منطقة الإسكوا بضرورة توحيد معايير تصميم الطرق والطرق السريعة، وخاصة طرق الربط السريعة الرئيسية فالحمل المحوري التصميمي المستخدم في تصميم الأرضية المرصوفة للطرق العامة في منطقة الإسكوا يتراوح بين ٨ أطنان و ٥ر١٣ طن. وهناك اتجاه في الوقت الراهن الى اعتماد ١٠ أطنان كحمل محوري قياسي. بل هناك في الوقت الحالي اختلافات أكبر في الأحمال المحورية المزدوجة والثلاثية التصميم. ويتراوح الحمل المحوري المزدوج في دول الإسكوا بين ١٦ طناً و ٢١ طناً عندما تكون المسافة بين المحاور المزدوجة أقل من مترين، وبين ١٦ و ٢٦ طناً عندما تزيد هذه المسافة عن مترين.

ويستلزم انشاء السلطة الفلسطينية والحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة تكييف نظام النقل لتلبية الاحتياجات الحالية للاقتصاد الناشىء والاحتياجات المستقبلية للمنطقة ككل وللسكان الفلسطينيين بصفة خاصة. وتولت السلطة الفلسطينية مهمة ادارة قطاع النقل بما في ذلك قطاعات النقل البري والجوي والبحري الفرعية. والشغل الشاغل للسلطة الفلسطينية في الوقت الراهن هو توفير القوى العاملة اللازمة لتشغيل وصيانة البنية التحتية القائمة ووضع الترتيبات الادارية والتشريعية اللازمة. كما تتولى السلطة الفلسطينية مهمة تطوير البنى التحتية لا سيما فيما يتعلق بفتح ممرات وطنية ودولية للتجارة بما في ذلك طرق بحرية وبرية دولية ومرافق أساسية وانشاء طرق رئيسية تربط مختلف أجزاء مناطق الحكم الذاتي ببعضها البعض وبالمناطق والبلدان المجاورة.

وتتجلى في البرامج الرامية الى توسيع وتطوير عدد من المطارات في منطقة الإسكوا أهمية النقل الجوي بالنسبة الى المنطقة وقد أدى تطوير المطارات الدولية الأردن و البحرين وقطر في الآونة الأخيرة الى تحسين محطات وصول الركاب لمواجهة الزيادة المرتقبة في حركة المرور خلال السنوات القادمة.

وأدى احتكار القطاع العام لخدمات الموانىء في مصر الى زيادة كبيرة في نفقات التصدير والاستيراد. وان ارتفاع التكاليف الاجمالية للموانىء بسبب فرض أنواع مختلفة من التعريفات وتلف البضائع أو تأخيرها في الموانىء عوامل تثير قلق السلطات المصرية والمصدرين والمستوردين المصريين من القطاع الخاص.

الإطار ٢٢- تسعير خدمات الموانىء في منطقة الإسكوا

يرجع تاريخ انشاء كثير من موانىء العالم الى عهد قديم جداً. وفي جميع أنحاء العالم ورثت الموانىء الحديثة هياكل لتحديد الأسعار وأنظمة جمركية لا تسترشد بأية مبادىء واضحة وهي معقدة بحيث يصعب فهمها وتفسيرها على مستخدمي الموانىء، وتستخدم مصطلحات مختلفة لوصف تغيرات مماثلة وتعقّد بدون داع قياس أداء الميناء ومدى فعالية ادارته.

وقد ظل تسعير خدمات الموانىء خلال سنوات عديدة يستند الى تقاليد وممارسات قديمة. ويبدو انه ليس هناك اعتراف كاف بأن التسعير هو أداة ادارية أساسية لتسهيل وتطوير التجارة المنقولة بحرا.

وكما هو الحال في كثير من المؤسسات التي يديرها القطاع العام، أُعطيت للموانىء في معظم بلدان الإسكوا هياكل تسعيرية تراعي التقاليد والملاءمة السياسية أكثر مما تستند الى سياسة رشيدة إذ كثيرا ما لا توجد علاقة واضحة بين التكاليف والرسوم أو بين التكاليف وأهداف تجارية أو اقتصادية أو اجتماعية محددة، كما ان المصطلحات تستخدم بشكل مربك وغير متسق وغالبا ما تُفرض رسوم على أطراف محددة بصورة اعتباطية.

وقد بينت دراسة مقارنة للتعريفات أجرتها الإسكوا في وقت سابق وجود كثير من المشاكل، من بينها استخدام جداول تعريفات معقدة ومربكة؛ وعدم وجود علاقة بين هيكل الرسوم وهيكل التكاليف؛ واستخدام عبارات مختلفة لوصف رسوم متماثلة؛ واستخدام نفس العبارات لوصف رسوم مختلفة.

ونظرا لاختلاف هياكل التسعير بين الموانىء على المستويين القطري وشبه الاقليمي، فقد أعدت البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي مؤخرا دراسة تهدف الى توحيد هياكل التعريفات في موانئها.

وإن نموذج تسعير خدمات الموانىء الذي وضع لمنطقة الإسكوا استنادا الى نموذج التسعير الذي اشترك في وضعه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، قد عالج كل هذه المشاكل بتوفير اطار رسمي تستطيع بلدان الإسكوا - وربما بلدان عربية أخرى - أن تستند اليه في وضع هياكل تسعير للموانىء تدعم الرسوم فيها أهدافا مشتركة متفقاً عليها وتكون فيها علاقة منطقية بين الرسوم والأوضاع في السوق؛ تكون الرسوم فيها متصلة بالتكاليف التي تزيد عن التكاليف الحدية أو التكاليف التي يمكن تفاديها؛ يزيد هيكل الأسعار والرسوم من فعالية الاستخدام، يتم فيها تقديم الرسوم واستخدامها بشكل بسيط؛ ويتسم فيها الهيكل بالقدر الكافي من المرونة لمواجهة الظروف المحلية الخاصة.

ولعل أهم فائدة لتطبيق منهجية متماسكة وواضحة لتحديد الأسعار في نموذج التسعير للموانىء لمنطقة الإسكوا تتمثل في تركيز الانتباه على ضرورة استحداث نظم لادارة المعلومات تمكن من اتباع نهج متسق ومنطقي من الناحية الاقتصادية في مجال التسعير. ولا يتوفر مثل هذا النظام الا لدى عدد قليل جدا من الموانىء في منطقة الإسكوا.

ويسعى نموذج الإسكوا الى تشجيع نهج مشترك لتوحيد عناصر التكلفة للموانىء (مجمعة في أربع مجموعات رئيسية) كما يسعى لتشجيع استخدام تعريفات منظمة تنظيما مناسبا لاستعادة تكاليف كل عنصر واعتماد تسميات أكثر اتساقا لهذه البنود.

ولضمان أن تكون المفاهيم التي يستند اليها النموذج قابلة للتكييف مع احتياجات الموانىء الأخرى في المنطقة، أستُخدم ميناء العقبة (الأردن) كدراسة حالة لاختبار نطاق النموذج وفائدته. ومن المأمول فيه أن تستفيد الموانىء العربية خارج منطقة الإسكوا هي الاخرى من مفاهيم هذا النموذج.

الاطار ٢٣- اتفاق النقل بين الأردن واسرائيل

ان اتفاق النقل بين الأردن واسرائيل الذي وقع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ يتمشى مع معاهدة السلام بين الأردن واسرائيل التي وقعت في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤ ويُتوقع أن يكون النقل هو ثاني قطاع بعد قطاع السياحة يستفيد من معاهدة السلام. وتتناول المادة ١٣ من المعاهدة موضوع النقل والطرق وتنص بصورة رئيسية على أن يسمح كل طرف لمواطني الطرف الآخر ووسائل نقلهم بحرية الحركة في أراضيه. كما تنص على قيام البلدين بفتح وصيانة طرق ونقاط عبور بينهما مع النظر في امكانية توسيع الطرق الواصلة بينهما. واتفق الطرفان على انشاء طريق سريع يربط مصر والأردن واسرائيل بالقرب من إيلات وصيانته. ويدعو الاتفاق الى إنشاء وتحسين عدة طرق لتعزيز التجارة وزيادة حركة السياح والمسافرين. وتشمل هذه المشاريع جسر الملك حسين وجسر الأمير محمد وجسر الشيخ حسين والطرق الموصلة الى هذه الجسور؛ كما تشمل طريقا يربط مدينتي العقبة وايلات على البحر الأحمر والطريق السريع الذي يربط اربد والشونة الشمالية والذي سيمتد شرقا الى الحدود العراقية وغربا الى شمال اسرائيل وسيتيح الوصول الى ميناء حيفا من الأردن وشمال العراق. ويبلغ الطول الاجمالي لهذه الطرق ٤٥٠ كلم تقريبا وسيتطلب انشاؤها هندسة دقيقة واعادة بناء طرق وجسور وتوسيع طرق أخرى. وستصبح معظم هذه الطرق طرق نقل ذات أربعة مسارب. وتقدر تكاليف هذه المشاريع بنحو ٣٥٠ مليون دولار. كما يركز الاتفاق على توسيع وتحسين خطوط السكة الحديدية. وهناك ثلاثة مقترحات لربط الأردن واسرائيل بالسكة الحديدية من بينها خط فرعي طوله ٢٠ كلم يمتد من خط السكة الحديدية عمّان - العقبة المقترح، واعادة تشغيل خط يربط ساحل البحر المتوسط بعمّان وخط فرعي آخر طوله ٢٠ كلم يمتد من غور الصافي، وهو منطقة الى الجنوب من البحر الميت في الأردن، وإلى اسرائيل. وستكون الوصلة التي تربط عمّان بالساحل الاسرائيلي جزءا من مشروع سكة حديد بين اربد والحدود، وسيتم ربطها بالخط الحديدي الحجازي الأردني. وسيبلغ طول خط السكة الحديدية على هذا الجانب من الحدود ٧٠ كلم تقريبا. وهذا الخط الموصل الى البحر المتوسط لن يسهل فحسب استيراد سلع من الضفة الغربية وتصدير السلع الأردنية اليها وانما سيحسن أيضا سبل الوصول الى بيروت في الشمال والى قطاع غزة في الجنوب.

وتتناول المادة ١٤ من المعاهدة حرية الملاحة والوصول الى الموانىء. وتنص على أن يعترف كل طرف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البري في مياهه الاقليمية وفقا لقواعد القانون الدولي. كما تنص على ان يسمح كل طرف لسفن الطرف الآخر بالوصول الى موانئه بالاضافة الى اعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرين مائيين دوليين تتمتع جميع البلدان بحرية مطلقة وغير مشروطة للملاحة فيهما والتحليق فوقهما.

وتتناول المادة ١٥ من المعاهدة، موضوع الطيران المدني. وينص الاتفاق على أن يفتح كل طرف طرقا جوية للخطوط الجوية الوطنية للطرف الآخر ويمنح طائراتها حق التحليق فوق أراضي الطرف الآخر. وقد استخدمت رحلات الملكية الأردنية المتجهة الى شمال أوروبا والولايات المتحدة بالفعل المجال الجوي الاسرائيلي. وستستخدم اسرائيل المجال الجوي الأردني لتخفيض مدة الرحلات الى آسيا والشرق الأقصى. وفي الوقت الراهن، لا تستطيع اسرائيل الاستفادة من هذا الامتياز نظراً لأنها لم تتوصل الى اتفاقات مع بلدان الخليج التي ستعبر مجالها الجوي الرحلات المتجهة الى آسيا والشرق الأقصى. وكان من المقرر أن تبدأ "الأجنحة الملكية" وهي الشركة الأردنية للنقل الجوي للبضائع على مسافات قصيرة ونظيرتها الاسرائيلية "أركيا" رحلات منظمة بين البلدين في النصف الأول من عام ١٩٩٦. غير أنه يتوقع أن يكون حجم البضائع المنقولة ضئيلا في البداية ولكنه سيزداد في السنوات القادمة.

ونتيجة لمعاهدة السلام بين الأردن واسرائيل يتوقع أن تزداد حركة البضائع والمسافرين الذين يمرون عبر ميناء العقبة الأردني. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٥، أُعدت دراسات وخطط لتطوير ميناء العقبة حتى عام ٢٠١٠. وأعدت وثائق لتمكين المستثمرين من القطاع الخاص من بناء وتشغيل

وصيانة رصيف متعدد الأغراض بتكلفة رأسمالية تقدر بنحو ١ر٢٩ مليون دولار ورصيف للركاب بتكلفة رأسمالية تقدر بنحو ٥٧ر١٤ مليون دولار(٣٤٧).

وثمة تطور هام في اطار عملية السلام في الشرق الأوسط وهو خطة الطوارىء لمكافحة الانسكابات النفطية في الجزء الشمالي من خليج العقبة. وقد وضعت هذه الخطة للمساعدة في الحصول على نتائج ملموسة وتعزيز التعاون الاقليمي بين مصر واسرائيل والأردن ولحماية الخصائص الفريدة للجزء الشمالي من خليج العقبة من الآثار المدمرة لتلوث البحر بالنفط.

وفي البحرين، وافقت الحكومة على خطط لانشاء ميناء جديد ومنطقة صناعية وتجارية حرة في مدينة الحِد. وتتضمن هذه الخطط بناء ميناء يشتمل على ثلاثة أرصفة وتبلغ طاقته الأولية ٤٠٠ ألف حاوية في السنة، ومنطقة للتجارة الحرة تبلغ مساحتها ٥٠ هكتارا، ومنطقة صناعية من نفس الحجم. وقد ظهرت الحاجة إلى إنشاء ميناء جديد بسبب تعذر زيادة تعميق القناة الداخلية لميناء سلمان كي تتمكن من استقبال الجيل الجديد من سفن الحاويات وبسبب الحالة المتدهورة للرصيف الممتد في البحر(٣٤٨).

ويجري حاليا تنفيذ مشروع لتوسيع ميناء أم قصر العراقي. ويشمل هذا المشروع بناء مرسيين جديدين للسفن المحملة بالكبريت السائب يبلغ طول كل منهما ٢٠٥ أمتار، ومحطة جديدة للحبوب تشتمل على مرسى طوله ٢٣٥ مترا ويبلغ عمق الماء فيه ٥ر١٣ متر. ولدى سلطات ميناء البصرة خطط لبناء مرفق لمناولة المنتجات الغذائية يشتمل على مراس يبلغ طولها الاجمالي ٦٠٠ متر.

وفي الكويت، استعاد قطاع النقل البحري نشاطه السابق حيث أبلغت سلطة موانىء الكويت عن تزايد معدل حركة البضائع في مينائي الشويخ والشعيبة للسنة الرابعة على التوالي منذ إعادة فتحهما في عام ١٩٩١ وشهد عام ١٩٩٤ زيادة في حجم البضائع المنقولة قدرها ٩ر٧ مليون طن مقابل ٢ر٦ مليون طن في عام ١٩٩٣ مع ارتفاع الواردات بنسبة ٢١ في المائة والصادرات بنسبة ٥٢ في المائة. أما منطقة التجارة الحرة البالغة مساحتها ٢٦٠ ألف متر مربع والمقرر انشاؤها في ميناء الشويخ فسوف تخصص في البداية للسلع المعاد تصديرها وستُنشأ فيها في مرحلة لاحقة مرافق لإعادة تعبئة البضائع وتصنيعها.

وفي لبنان (بيروت)، يجري إنشاء محطة جديدة للحاويات تبلغ مساحتها ١٥٠ ألف متر مربع وتشتمل على رصيف طوله ٤٥ مترا وعمق الماء فيه ١١ مترا.

ونظراً لضيق المساحة في ميناء قابوس والزيادة المتوقعة في حجم البضائع وبغية النهوض بالتنمية في الجزء الشمالي من عُمان، فان السلطات العُمانية تقوم بدراسة خطط لانشاء ميناء جديد في الجزء الشمالي من عُمان (منطقة صُحار).

---

(٣٤٧) "النقل في الأردن، ميناء العقبة"، ورقة قدمت الى القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا التي عقدت في عمّان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥.

(٣٤٨) Economist Intelligence Unit, *Country Profile, Bahrain, Qatar,* 1995/96.

وفي قطر، سيشتمل ميناء رأس اللفـّان الجاري انشاؤه على أربعة مراس لناقلات الغاز الطبيعي السائل وستة مراس للمنتجات السائلة التي تستخدم في مصانع الغاز الطبيعي السائل وفي الصناعات القائمة على الغاز. وبالاضافة الى ذلك، سيتم بناء مراسٍ للحاويات والبضائع الجافة لزيادة امكانيات ميناء الدوحة في هذا المجال.

وتقوم عدة موانىء سعودية بتحسين نظم الحواسيب التي تستخدمها في أنشطتها الإدارية والتنفيذية والفنية.

ويشمل توسيع ميناء اللاذقية السوري بناء مراس للحاويات والبضائع العامة يبلغ مجموع طولها ١٤٠ ٢ متراً ويتراوح عمقها بين ٨ر٦ و ٣ر١٣ متر، بالاضافة الى ثلاث رافعات متنقلة وغيرها من معدات المناولة.

وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، استكملت الخطط لانشاء ميناء جديد جنوب مدينة غزة وبدأت أعمال البناء بالفعل. وقد قدرت تكاليف المرحلة الأولى التي تشمل بناء أحواض لاستقبال السفن متوسطة الحجم بنحو ٦٢ مليون دولار. وسيتم في المرحلتين الثانية والثالثة اضافة أرصفة اخرى لزيادة طاقة الميناء. ووافقت هولندا على تقديم منحة مشروطة قدرها ٥ر٢٢ مليون دولار لتمويل هذا المشروع كما تعهدت الحكومة الفرنسية بتقديم ١٠ ملايين دولار لنفس الغرض. وهناك حاجة الى استثمارات خاصة قدرها ٤٠ مليون دولار لاستخدامها خلال المرحلة الأولى في شراء المعدات الثقيلة وبناء مرافق التخزين وشبكة سكة حديدية داخلية(٣٤٩).

وتقوم سلطات ميناء عدن اليمني ببناء رصيف جديد طوله ٧٥٠ متراً ومرسى لسفن شحن الحاويات وتفريغها أفقيا، طوله ١٥ متراً ومحطة للحاويات تبلغ طاقتها السنوية ٣٠ ألف وحدة مناولة (والوحدة تعادل عشرين قدماً مكعباً) وهذا التوسيع جزء من خطة لتطوير الميناء وانشاء منطقة حرة بتكلفة تقدر بنحو ٨ر٥ مليار دولار خلال فترة طولها ٢٥ سنة.

جيم- الصور المتوقعة في الأجل القصير

ان عملية السلام توفر فرصة سانحة لتعزيز التنسيق على الصعيدين الاقليمي وشبه الاقليمي. وسوف يؤدي فتح الحدود بين البلدان المتجاورة في غربي آسيا إلى فتح الباب أيضاً أمام بحث امكانية اصلاح الشبكات القديمة وبناء أخرى جديدة. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك الى زيادة ضخمة في حركة المرور عبر الممرات القائمة نظراً للازدهار المتوقع في الأنشطة السياحية، فضلا عن تيسير التجارة وتعزيز التنمية الصناعية.

وقد ساهمت النزاعات التي شهدتها المنطقة في تدهور العلاقات التجارية بين عدد من البلدان حيث قام بعضها باغلاق حدوده مع البلدان المجاورة. وقد كان لذلك، بالاضافة الى أثر النزاعات المسلحة على البنية التحتية للنقل، أثر على حجم السلع المنقولة وعدد الركاب المنقولين بين البلدان المجاورة وأدى الى الاغلاق المؤقت لعدد من طرق النقل العابر. وكان للعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق تأثير سلبي على أنماط النقل البحري في البحر الأحمر، وخاصة البضائع

---

(٣٤٩) Economist Intelligence Unit, *Israel, the Occupied Territories, 1995/96*.

المنقولة المتجهة الى ميناء العقبة حيث انخفض حجمها من ٤٠ مليون طن في عام ١٩٨٨ الى ٦ر١١ مليون طن في عام ١٩٩٣.

وقد عانى ميناء العقبة والاقتصاد الأردني أيضا من الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة على العراق غير أن حدة هذه الآثار خفت عقب تغيير طبيعة تفتيش السفن. وعلاوة على ذلك، فان تخفيف العقوبات الذي يجري النظر فيه حالياً، ورفع هذه العقوبات في النهاية سيؤديان في نهاية الأمر الى ارتفاع حجم البضائع المنقولة عبر ميناء العقبة بحيث يتجاوز الرقم القياسي الذي سجله في عام ١٩٨٨. وهذا أمر متوقع لأن جزءاً كبيراً من التجارة العراقية سيستمر في التدفق عبر ميناء العقبة الأردني. وبالاضافة الى ذلك، ستعتمد الضفة الغربية الى حد بعيد على شبكة النقل الأردنية في تجارتها مع الخليج وباقي بلدان غربي آسيا.

ويتوقع أن يزداد التركيز في الخطط القصيرة الأجل للجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وقطاع غزة والعراق ولبنان على تنمية البنية التحتية للنقل، ويتوقع أن تحصل معظم هذه البلدان على دعم مالي من بلدان مانحة تقوم بعضها حالياً بإجراء دراسات جدوى في المنطقة. وقد خفضت بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي الاعتمادات المخصصة لقطاع النقل خلال النصف الأول من التسعينيات. ولكن هذا الاتجاه لن يستمر طويلا لأن شبكات النقل ذات أهمية حيوية للبلدان التي تحصل على ٧٠ في المائة من إيراداتها من تصدير النفط. فمن المتوقع ان تتحسن صيانة الموانىء ويزداد حجم الأساطيل التجارية في منطقة الإسكوا، خصوصاً لأن صناعة بناء السفن تعاني حاليا من الكساد مما يتيح صفقات أفضل من ذي قبل لمن يعتزمون الشراء.

ومن المتوقع ايضاً أن تزيد حصة القطاع الخاص في سوق النقل وأن تغطي مجالاً واسعاً على المستويين الوطني والإقليمي. وأن يشارك القطاع الخاص الأجنبي أيضاً بالاضافة الى الشركات الوطنية والاقليمية، لكنه من غير المتوقع أن يشارك القطاع الخاص في تنمية البنية التحتية حيث إنه لن يقوم بشراء خطوط سكك حديدية أو طرق ولكنه يمكن أن يشارك في شراء وادارة أساطيل ومعدات متنقلة يقل عمرها عن عمر المنشآت الثابتة ويمكن بيعها بسهولة أو نقلها الى مكان آخر.

ويبدو ان النقل الجوي يستهوي القطاع الخاص على الرغم من المنافسة الشديدة التي يواجهها على المستوى الدولي. ومن المحتمل أن يتم تحويل عدة شركات خطوط جوية وطنية الى المُلكية الخاصة، والجدير بالذكر أن هيئة إدارة الملكية الأردنية تقوم بتحضير الشركة للخصخصة. وتفضل بعض البلدان الاحتفاظ بالعلم الوطني ولكنها تسمح للإدارة التجارية بتعويضها عن عدم كفاءة القطاع العام.

المرفق

جداول قطرية

الأردن

المساحة	عدد السكان		الكثافة السكانية		النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
٨٩ ١٨٦ كم٢	١٩٩٤	٤ر٠ مليون	١٩٩٤	٤٤ كم٢	٢ر٧٥
	١٩٩٦(ب)	٤ر٢ مليون	١٩٩٦(ب)	٤٧ كم٢	
	٢٠٠٠(ب)	٦ر٤ مليون	٢٠٠٠(ب)	٧١ كم٢	
	٢٠٢٥(ب)	١٢ر٠ مليون	٢٠٢٥(ب)	١٣٤ كم٢	

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المواليد (في الألف)		سكان الحضر (نسبة مئوية)		سكان الريف (نسبة مئوية)	
١٩٦٠	٤٧ر٠	١٩٦٠	١٣٥	١٩٩٥(أ)	٧١ر٥	١٩٩٥(أ)	٢٨ر٥
١٩٩٤	٦٧ر٥٩	١٩٩٤	٣٣ر٠١				
١٩٩٦(ب)	٦٨ر٢٩	١٩٩٦(أ)	٣١ر١٣				

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)			السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)			الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
	الحضر	الريف		الحضر	الريف				
١٩٩٤	١٠٠	٩٧	١٩٩٤	١٠٠	١٠٠	١٩٩٤	٥٧٥١ مليون دولار	٩٤/١٩٩٥	٦ر٣
						١٩٩٥(أ)	٦١١٣ مليون دولار		

مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٤ الثابتة		الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى	النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
١٩٩٤	١٤٠٤ دولار	٧ر١	٤ر١	١٢ر٩	١٠ر٠	٦٥ر٩	١٩٨٠	٥٥ر١
١٩٩٥(أ)	١٤٣٩ دولار	٦ر٥	٧ر٠	١٣ر١	٥ر٣	٦٨ر١	١٩٩٠	٤٠ر٨
		٦ر٧	٢ر٦	١٢ر٢	٦ر٣	٧٢ر٢	١٩٩٤	٣٣ر٩
		٧ر١(أ)	٣ر١	١٢ر٣	٦ر٦	٧٠ر٩		

احمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		معدل التضخم (نسبة مئوية)	الصادرات (فوب)		الواردات (سيف)		الميزان التجاري	
١٩٨٠	٤١ر٠	١٩٩٢	٣ر٩٥	١٩٩٤	١٤٢٤ مليون دولار	١٩٩٤	٣٣٨٢ مليون دولار	١٩٩٤	١٩٥٨ مليون دولار
١٩٩٠	٣١ر٤	١٩٩٤	٣ر٦	١٩٩٥(أ)	١٧٩٤ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٣٧٨٨ مليون دولار	١٩٩٤	١٩٩٤ مليون دولار
١٩٩٥(أ)	٢٧ر٦	١٩٩٥(أ)	٢ر٣						

الأردن (تابع)

	رصيد الحساب الجاري		تحويلات العمال		صافي التدفقات الرأسمالية		مجموع الدين الخارجي	
١٩٩٣	(٦٩٢ دولار) مليون	١٩٩٥(أ)	٢ر١ بليون دولار	١٩٩٣	(٣٥٠) مليون دولار	١٩٩٤	٧ر٢ بليون دولار
١٩٩٤	(٣٩٨ دولار) مليون	المجموع (١٩٩٠-١٩٩٥)	٥ر٢ بليون دولار	١٩٩٤	(١٨٨) مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٦ر٦ بليون دولار

	الاحتياطيات الدولية		معدل الصرف (مقابل الدولار)		المعروض النقدي M1		M2		أصول البنوك التجارية	
١٩٩٤	٩ر١ بليون دولار	١٩٩٠	دولار واحد=٦٦٥ر٠ د.أ.	١٩٩٢	١٧١٦ مليون د.أ.	١٩٩٢	٤١٩٣ مليون د.أ.	١٩٩١	٦ر٥ بليون د.أ.
١٩٩٥(أ)	٢ر١ بليون دولار	١٩٩٥	دولار واحد=٧٠٨ر٠ د.أ.	١٩٩٤	١٧٤٦ مليون د.أ.	١٩٩٤	٤٨٤١ مليون د.أ.	١٩٩٤	٧ر٥ بليون د.أ.
				١٩٩٥	١٧٤٥ مليون د.أ.	١٩٩٥	٥١٥٩ مليون د.أ.	١٩٩٥	٨ر٤ بليون د.أ.

	احتياطيات الغاز الطبيعي بمليارات الأمتار المكعبة		طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)		توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)		
						الزراعة	الصناعة
١٩٩٤	٧ر٥	١٩٩٥(أ)	٨٥٠٠	١٩٩٠	٥ر٢١	٦ر٧٣	٩ر٤
١٩٩٥(أ)	٢ر٦			٢٠٠٠(ب)	٥ر٢٢	٣ر٧٢	٢ر٥
				٢٠٢٥(ب)	٢ر٣٧	١ر٥٤	٧ر٨

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.
(أ) تقديرات؛
(ب) اسقاطات؛
د.أ.= دينار أردني.

الامارات العربية المتحدة

المساحة	عدد السكان		الكثافة السكانية		النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
٨٤ ٠٠٠ كم٢	١٩٩٤	٢ر١ مليون	١٩٩٤	٢٥ كم٢	٢ر١
	١٩٩٦(ب)	٢ر٢ مليون	١٩٩٦(ب)	٢٦ كم٢	
	٢٠٠٠(ب)	--	٢٠٠٠(ب)	--	
	٢٠٢٥(ب)	٩ر٢ مليون	٢٠٢٥(ب)	٣٤ كم٢	

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المواليد (في الألف)		سكان الحضر (نسبة مئوية)		سكان الريف (نسبة مئوية)	
١٩٦٠	٥٣ر٠	١٩٦٠	١٤٥ر٠	١٩٩٥(أ)	٨٤ر٠	١٩٩٥(أ)	١٦ر٠
١٩٩٤	٧٢ر١٦	١٩٩٤	١٨ر٢				
١٩٩٦(ب)	٧٢ر١٦	١٩٩٦(ب)	١٨ر٢				

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)

	الحضر	الريف
١٩٩٤	١٠٠	١٠٠

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)

	الحضر	الريف
١٩٩٤	١٠٠	٧٧

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٤ الثابتة		الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
١٨٧٦٢ دولار	١٩٩٤	٣٤٩١٧ مليون دولار	١٩٩٤	٢ر١	٩٤/١٩٩٥
١٨٥٢٨ دولار	١٩٩٥(أ)	٣٥٣٧٠ مليون دولار	١٩٩٥(أ)		

مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

	الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى	النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
١٩٨٠	٨ر٠	٥ر٦٣	٨ر٣	٨ر٨	١ر٢٣	١٩٨٠	٨ر٣٣
١٩٩٠	٦ر١	٧ر٤٦	٥ر٧	١ر٨	١ر٣٦	١٩٩٠	١ر٣٩
١٩٩٤	٦ر٢	٢ر٣٤	٤ر٨	٩ر٩	٩ر٤٤	١٩٩٤	٩ر٤٠
١٩٩٥(أ)	٤ر٢	٤ر٣٥	٢ر٨	٠ر١٠	٠ر٤٤		

الامارات العربية المتحدة (تابع)

إجمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		معدل التضخم (نسبة مئوية)		الصادرات (فوب)		الواردات (سيف)		الميزان التجاري	
١٩٨٠	٢٧ر٩	١٩٩٢	٣ر٤	١٩٩٤	٢٥ر٠ بليون دولار	١٩٩٤	٢١ر٢ بليون دولار	١٩٩٤	٣ر٨ بليون دولار
١٩٩٠	٢٠ر٦	١٩٩٤	٢ر٤	١٩٩٥(أ)	٢٨ر٨ بليون دولار	١٩٩٥(أ)	٢٤ر٩ بليون دولار	١٩٩٥(أ)	٣ر٩ بليون دولار
١٩٩٥(أ)	٢٧ر٨	١٩٩٥(أ)	٥ر٠						

الاحتياطيات الدولية		معدل الصرف (مقابل الدولار)		المعروض النقدي		
				M1	M2	أصول البنوك التجارية
١٩٩٤	٦ر٩ بليون دولار	١٩٩٠	دولار واحد= ٣ر٦٧١ درهم	١٩٩٢ ١٤٩٨١ مليون درهم	٦٩٥٤٥ مليون درهم	١٩٩١ ١٤٧ر٤ بليون درهم
١٩٩٥(أ)	٣ر٧ بليون دولار	١٩٩٥	دولار واحد= ٣ر٦٧١ درهم	١٩٩٤ ١٩١٨٢ مليون درهم	٧٣٨٨٢ مليون درهم	١٩٩٤ ١٧١ر٦ بليون درهم
				١٩٩٥ ١٩٧٥٩ مليون درهم	٧٩٣٠٠ مليون درهم	١٩٩٥ ١٧٦ر٣ بليون درهم

الانتاج النفطي (مليون برميل في اليوم)		الايرادات النفطية		الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بملايين البراميل)		الطاقة التكريرية (بآلاف البراميل في اليوم)	
١٩٩١	٢٣٦٨	١٩٩٣	١٢٠٨٦ مليون	١٩٩٤	٩٨١٠٠	١٩٩١	١٩٥
١٩٩٤	٢١٨٤	١٩٩٤	١٢٢٠٠ مليون	١٩٩٥(أ)	٩٨١٠٠	١٩٩٤	٢٠٥
١٩٩٥(أ)	٢٢٠٠	١٩٩٥(أ)	١٣٢٤٩ مليون			١٩٩٥(أ)	٢٠٥

احتياطيات الغاز الطبيعي بمليارات الأمتار المكعبة		طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)		توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)			
					الأغراض المنزلية	الزراعة	الصناعة
١٩٩٤	٥٧٩٤	١٩٩٥(أ)	٢ مليون	١٩٩٠	٣٤ر٤	٦٣ر٨	١ر٨
١٩٩٥(أ)	٥٧٩٤			٢٠٠٠(ب)	٣٤ر٤	٦٤ر٢	١ر٤
				٢٠٢٥(ب)	٣٤ر٤	٦٤ر١	١ر٥

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.
(أ) تقديرات؛
(ب) اسقاطات.

البحرين

المساحة		عدد السكان		الكثافة السكانية		النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
٦ ٧٧٩ كم٢	١٩٩٤	٠ر٥٥٠ مليون	١٩٩٤	٨١١ كم٢		٢ر٤٢
	١٩٩٦(ب)	٠ر٥٧٧ مليون	١٩٩٦(ب)	٨٥١ كم٢		
	٢٠٠٠(ب)	٠ر٦٣٣ مليون	٢٠٠٠(ب)	٩٣٣ كم٢		
	٢٠٢٥(ب)	٠ر٩٢٢ مليون	٢٠٢٥(ب)	١٣٦٠ كم٢		

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المواليد (في الألف)		سكان الحضر (نسبة مئوية)		سكان الريف (نسبة مئوية)	
١٩٦٠	٥ر٥٥	١٩٦٠	١٣٠	١٩٩٥(أ)	٩٠	١٩٩٥(أ)	١٠
١٩٩٤	٦ر٧٠	١٩٩٤	٨ر٢٣				
١٩٩٦(ب)	٠ر٧١	١٩٩٦(ب)	٣ر٢٣				

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)			السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)			الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
	الحضر	الريف		الحضر	الريف				
١٩٩٤	١٠٠	٥٧	١٩٩٤	١٠٠	٢٤	١٩٩٤	٤٨٩٧ مليون دولار	٩٤/١٩٩٥	٢ر٧
						١٩٩٥(أ)	٥٠٢٩ مليون دولار		

مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٤ الثابتة		الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى	النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
١٩٩٤	٨٩٢٠ دولار	١ر١	٣ر٣٢	٨ر١٤	٠ر٦	٨ر٤٥	١٩٨٠	٣ر٢٢
١٩٩٥(أ)	٨٩٣٢ دولار	١ر٣	٢ر١٧	٨ر١٧	٦ر٦	١ر٥٧	١٩٩٠	٧ر٣٩
		١ر٠	٤ر١٧	٠ر١٥	٣ر٦	٣ر٦٠	١٩٩٤	٦ر٣١
		١ر١	٢ر١٦	٨ر١٨	٥ر٥	٤ر٥٨		

اجمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		معدل التضخم (نسبة مئوية)	الصادرات (فوب)		الواردات (سيف)		الميزان التجاري	
١٩٨٠	٥ر٣٢	١٩٩٢	(٢ر٠)	١٩٩٤	٣٤٥٤ مليون دولار	١٩٩٤	٣٧٣٧ مليون دولار	١٩٩٤	(٢٨٣ مليون دولار)
١٩٩٠	٦ر١٧	١٩٩٤	٩ر٠	١٩٩٥(أ)	٣٦٠٠ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٣٦٠٠ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٠
١٩٩٥(أ)	٣ر٢٧	١٩٩٥(أ)	٣ر٠						

البحرين (تابع)

رصيد الحساب الجاري

١٩٩٣	٦ر٢٢ مليون دولار
١٩٩٤	(١ر٨٩) مليون دولار

صافي التدفقات الرأسمالية

١٩٩٣	(١ر٧٦) مليون دولار
١٩٩٤	(٩ر١٠١) مليون دولار

الاحتياطيات الدولية

١٩٩٤	١٢١٨ مليون دولار
١٩٩٥(أ)	١٢٨٠ مليون دولار

معدل الصرف (مقابل الدولار)

١٩٩٠	دولار واحد=٣٧٦ر٠ د.ب.	١٩٩١
١٩٩٥	دولار واحد=٣٧٦ر٠ د.ب.	١٩٩٤
		١٩٩٥

المعروض النقدي

	M1	M2
١٩٩١	٨ر٣٠٤ مليون د.ب.	٧ر١١٢١ مليون د.ب.
١٩٩٤	٧ر٣٤٤ مليون د.ب.	٤ر١٣٠٧ مليون د.ب.
١٩٩٥	٥ر٣٣٢ مليون د.ب.	٥ر١٣٩٧ مليون د.ب.

أصول البنوك التجارية

١٩٩١	٢ر٢٠١٥ مليون د.ب.
١٩٩٤	٩ر٢٦١٨ مليون د.ب.
١٩٩٥	٥ر٢٦٢٢ مليون د.ب.

الانتاج النفطي (مليون برميل في اليوم)

١٩٩١	٤٢٠ر٠
١٩٩٤	٤٠ر٠
١٩٩٥(أ)	٤٠ر٠

الايرادات النفطية

١٩٩٣	٨٠٠ مليون دولار
١٩٩٤	٧٦٠ مليون دولار
١٩٩٥(أ)	٨٢٥ مليون دولار

الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بملايين البراميل)

١٩٩٤	٢١٠
١٩٩٥(أ)	٢١٠

الطاقة التكريرية (بآلاف البراميل في اليوم)

١٩٩١	٢٨٠
١٩٩٤	٢٨٠
١٩٩٥(أ)	٢٨٠

احتياطيات الغاز الطبيعي بمليارات الأمتار المكعبة

١٩٩٤	١٥٠
١٩٩٥(أ)	١٥٠

طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)

١٩٩٥(أ)	٣١٥ر٠٠٠

توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)

	الأغراض المنزلية	الزراعة	الصناعة
١٩٩٠	٥ر٣٨	٨ر٥٣	٧ر٧
٢٠٠٠(ب)	٠ر٥٣	٩ر٣٨	١ر٨
٢٠٢٥(ب)	١ر٤٠	٢ر٤٧	٧ر١٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.

(أ) تقديرات؛

(ب) اسقاطات؛

د.ب. = دينار بحريني.

الجمهورية العربية السورية

المساحة		عدد السكان		الكثافة السكانية		النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
١٨٥ ١٨٠ كم٢	١٩٩٤	١٣ر٧٣٣ مليون	١٩٩٤	٧٤ كم٢		٢ر٣٩
	١٩٩٦(ب)	١٤ر٤٠٤ مليون	١٩٩٦(ب)	٧٧ كم٢		
	٢٠٠٠(ب)	١٧ر٣٠٠ مليون	٢٠٠٠(ب)	٩٣ كم٢		
	٢٠٢٥(ب)	٣٣ر٥٠٠ مليون	٢٠٢٥(ب)	١٨٠ كم٢		

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المواليد (في الألف)		سكان الحضر (نسبة مئوية)		سكان الريف (نسبة مئوية)	
١٩٦٠	٤٩ر٨	١٩٦٠	١٣٥	١٩٩٥(أ)	٥٢ر٤	١٩٩٥(أ)	٤٧ر٦
١٩٩٤	٦٩ر٨٦	١٩٩٤	٦٩ر٩٦				
١٩٩٦(ب)	٦٩ر٨٦	١٩٩٦(ب)	٦٩ر٨٦				

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)			السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)			الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
	الحضر	الريف		الحضر	الريف				
١٩٩٤	٩١	٦٨	١٩٩٤	٧٢	٥٥	١٩٩٤	١٣ر٧ بليون دولار	٩٤/١٩٩٥	٦ر٠
						١٩٩٥(أ)	١٤ر٥ بليون دولار		

مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٤ الثابتة			الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى	النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
١٩٩٤	٩٨٧ دولار	١٩٨٠	٢ر٢٠	--	١٦ر٣	٧ر٠	٥٦ر٥	١٩٨٠	٤٨ر٠
١٩٩٥(أ)	١٠٠٥ دولار	١٩٩٠	٣٠ر٠	١٠ر٠	٤ر١	٣ر٨	٥٢ر١	١٩٩٠	٢٢ر٩
		١٩٩٤	٢٨ر٦	٧ر٣	٧ر١	٤ر١	٥٢ر٩	١٩٩٤	٢٦ر٦
		١٩٩٥(أ)	٢٨ر٧	٨ر٩	٤ر٢	٤ر١	٥٤ر١		

الجمهورية العربية السورية (تابع)

إجمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
١٩٨٠	٥ر٢٧
١٩٩٠	٥ر٢٠
١٩٩٥(أ)	٣ر٢٢
رصيد الحساب الجاري	
١٩٩٣	(٦٠٧ مليون دولار)
١٩٩٤	(٦٣٧ مليون دولار)

معدل التضخم (نسبة مئوية)	
١٩٩٢	٥ر٩
١٩٩٤	٣ر١٥
١٩٩٥(أ)	٠ر٢٢
تحويلات العمال	
١٩٩٤	١٠٥٤ مليون دولار
المجموع (١٩٩٠-١٩٩٤)	٣٦٣٨ مليون دولار

الصادرات (فوب)	
١٩٩٤	٣٧٥٥ مليون دولار
١٩٩٥(أ)	٤٠٠٠ مليون دولار
صافي التدفقات الرأسمالية	
١٩٩٣	٥٧١ مليون دولار
١٩٩٤	٥٧٢ مليون دولار

الواردات (سيف)	
١٩٩٤	٤٥٦٩ مليون دولار
١٩٩٥(أ)	٤٧٠٠ مليون دولار
مجموع الدين الخارجي	
١٩٩٤	٥ر١٨ بليون دولار
١٩٩٥	٢ر٢٠ بليون دولار

الميزان التجاري	
١٩٩٤	(٨١٤ دولار)
١٩٩٥(أ)	٧٠٠(دولار)

معدل الصرف (مقابل الدولار)

١٩٩٠ دولار واحد= ٢٢٥ر١١ ل.س.

١٩٩٥ دولار واحد= ٢٢٥ر١١ ل.س.

الانتاج النفطي (مليون برميل في اليوم)	
١٩٩١	٤٩٥ر٠
١٩٩٤	٥٧٥ر٠
١٩٩٥(أ)	٦٠٠ر٠

الايرادات النفطية	
١٩٩٣	٢٠٨٠ مليون دولار
١٩٩٤	١٩٧٦ مليون دولار
١٩٩٥(أ)	٢١٤٥ مليون دولار

الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بملايين البراميل)	
١٩٩٤	٢٥٠٠
١٩٩٥(أ)	٢٥٠٠

الطاقة التكريرية (بآلاف البراميل في اليوم)	
١٩٩١	٢٣٣
١٩٩٤	٢٣٣
١٩٩٥(أ)	٢٣٣

احتياطيات الغاز الطبيعي بمليارات الأمتار المكعبة	
١٩٩٤	١٩٨
١٩٩٥(أ)	١٩٨

طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)	
١٩٩٥(أ)	٧٧٠٠

توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)

	الأغراض المنزلية	الزراعة	الصناعة
١٩٩٠	٨ر٤	٧ر٨٩	١ر٩
٢٠٠٠(ب)	٧ر٧	٤ر٨٩	٢ر٩
٢٠٢٥(ب)	١٠ر٧	٩ر٨٤	٤ر٤

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.

(أ) تقديرات؛

(ب) اسقاطات؛

ل.س. = ليرة سورية.

عُمان

المساحة		عدد السكان		الكثافة السكانية		النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
٣٠٠ ٠٠٠ كم٢	١٩٩٤	٢٫٠٤٩ مليون	١٩٩٤	٦ كم٢		٢٫٦٤
	١٩٩٦(ب)	٢٫١٦٠ مليون	١٩٩٦(ب)	٧ كم٢		
	٢٠٠٠(ب)	٢٫٦٠٠ مليون	٢٠٠٠(ب)	٨ كم٢		
	٢٠٢٥(ب)	٦٫١٠٠ مليون	٢٠٢٥(ب)	٢٠ كم٢		

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المواليد (في الألف)		سكان الحضر (نسبة مئوية)		سكان الريف (نسبة مئوية)	
١٩٦٠	٤٠٫١	١٩٦٠	٢١٤	١٩٩٥(أ)	١٣٫١	١٩٩٥(أ)	٨٦٫٩
١٩٩٤	٦٧٫٣٠	١٩٩٤	٢٨٫٨٩				
١٩٩٦(ب)	٦٧٫٣٠	١٩٩٦(ب)	٢٨٫١٩				

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)		السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)			الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
الحضر	الريف		الحضر	الريف				
٨٧	٤٢	١٩٩٤	١٠٠	٣٤	١٩٩٤	١٢٫٦ بليون دولار	٩٤/١٩٩٥	٥٫٤
					١٩٩٥(أ)	١٣٫٢ بليون دولار		

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٤ الثابتة			مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)					النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
			الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى		
١٩٩٤	٦٠٣٠ دولار	١٩٨٠	٥٫٢	٦٢٫٠	٠٫٧٥	٥٫٧	٢٩٫٠٥	١٩٨٠	٤٢٫٨
١٩٩٥(أ)	٦٠٦٢ دولار	١٩٩٠	٣٫٣	٤٩٫٤	٣٫٨	٣٫٠	٤٠٫٥	١٩٩٠	٤٦٫٦
		١٩٩٤	٣٫٢	٤٠٫٤	٤٫٨	٤٫٢	٤٧٫٤	١٩٩٤	٤٨٫٧
		١٩٩٥(أ)	٣٫١	٤١٫٠	٥٫١	٣٫٩	٤٦٫٩		

احمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		معدل التضخم (نسبة مئوية)		الصادرات (فوب)		الواردات (سيف)		الميزان التجاري	
١٩٨٠	٢٢٫٥	١٩٩٢	١٫٤	١٩٩٤	٥٥٤٣ مليون دولار	١٩٩٤	٣٩١٤ مليون دولار	١٩٩٤	١٦٢٩ مليون دولار
١٩٩٠	١٤٫٩	١٩٩٤	(٠٫٧)	١٩٩٥(أ)	٥٧٩٥ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٤٠١٢ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	١٧٨٣ مليون دولار
١٩٩٥(أ)	١٦٫٧	١٩٩٥(أ)	١٫٠						

عُمان (تابع)

	رصيد الحساب الجاري		تحويلات العمال		صافي التدفقات الرأسمالية	
١٩٩٢	(٤٩٦ مليون دولار)	١٩٩٥	(٦ر١ بليون دولار)	١٩٩٢	٣١٤ مليون دولار
١٩٩٣	(١٠٦٩ مليون دولار)	المجموع (١٩٩٠-١٩٩٥)	(٦ر٧ بليون دولار)	١٩٩٣	٩٤ مليون دولار

	الاحتياطيات الدولية		معدل الصرف (مقابل الدولار)	
١٩٩٤	١٠٨٣ مليون دولار	١٩٩٠	دولار واحد = ٣٨٥ر٠ ر.ع.
١٩٩٥(أ)	١٠٨٢ مليون دولار	١٩٩٥	دولار واحد = ٣٨٥ر٠ ر.ع.

	الانتاج النفطي (مليون برميل في اليوم)		الايرادات النفطية		الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بملايين البراميل)		الطاقة التكريرية (بآلاف البراميل في اليوم)	
١٩٩١	٧٠٠ر٠	١٩٩٣	٤٥٠٠ مليون دولار	١٩٩٤	٤٨٢٨	١٩٩١	٨٠
١٩٩٤	٨٠٠ر٠	١٩٩٤	٤٢٧٥ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٥١٣٩	١٩٩٤	٨٠
١٩٩٥(أ)	٨٥٠ر٠	١٩٩٥(أ)	٤٨٧٣ مليون دولار			١٩٩٥(أ)	٨٠

	احتياطيات الغاز الطبيعي بمليارات الأمتار المكعبة		طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)		توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)			
						الأغراض المنزلية	الزراعة	الصناعة
١٩٩٤	٦٣٠	١٩٩٥(أ)	١٦٢ ٠٠٠	١٩٩٠	٥ر٦	٩٣ر٠	٥ر٠
١٩٩٥(أ)	٧١٤			٢٠٠٠(ب)	١ر١١	٨٣ر٣	٦ر٥
				٢٠٢٥(ب)	٢٥ر٤	٦٠ر٥	١ر١٤

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.
(أ) تقديرات؛
(ب) اسقاطات؛
ر.ع. = ريال عُماني.

قطـــر

المساحة		عدد السكان		الكثافة السكانية		النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
١١ ٤٣٧ كم٢	١٩٩٤	٥٣٢ر٠ مليون	١٩٩٤	٤٦ كم٢		١ر٣١
	١٩٩٦(ب)	٥٤٦ر٠ مليون	١٩٩٦(ب)	٤٨ كم٢		
	٢٠٠٠(ب)	--	٢٠٠٠(ب)	--		
	٢٠٢٥(ب)	٨٠٠ر٠ مليون	٢٠٢٥(ب)	٧٠ كم٢		

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المواليد (في الألف)		سكان الحضر (نسبة مئوية)		سكان الريف (نسبة مئوية)	
٥٣ر٠	١٩٦٠	١٤٥	١٩٦٠	٩١ر٣	١٩٩٥(أ)	٨ر٧	١٩٩٥(أ)
٧٢ر٢٦	١٩٩٤	١٧ر٦٣	١٩٩٤				
٧٢ر٣٨	١٩٩٦(ب)	١٦ر٢٨	١٩٩٦(ب)				

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)			السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)			الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
الحضر	الريف		الحضر	الريف		٧٤٨٨ مليون دولار	١٩٩٤	٠ر١	٩٤/١٩٩٥
١٠٠	١٠٠	١٩٩٤	٩٤	١٨	١٩٩٤	٧٥٦٣ مليون دولار	١٩٩٥(أ)		

مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٤ الثابتة		الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى	النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
١٣٨٦٦ دولار	١٩٨٠	٥٠ر٠	٦٧ر٢	٣ر٣	٥ر٤	٢٣ر٦	١٩٨٠	٣ر٥٠
١٣٧٢٥ دولار	١٩٩٠	٨٠ر٠	٣٨ر٠	١٢ر٩	٤ر٢	١ر٤٤	١٩٩٠	٣ر٣٩
	١٩٩٤	١ر١	٣١ر٠	١٢ر٥	٤ر٩	٥ر٥٠	١٩٩٤	٤ر٥١
	١٩٩٥(أ)	١ر٣	٣٢ر٩	١٢ر٣	٤ر١	٤٩ر٤		

احمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		معدل التضخم (نسبة مئوية)		الصادرات (فوب)		الواردات (سيف)		الميزان التجاري	
١٧ر٠	١٩٩٢	٤ر٤	١٩٩٤	٣٢٠٠ مليون دولار	١٩٩٤	١٩٠٠ مليون دولار	١٩٩٤	١٣٠٠ مليون دولار	١٩٩٤
١٩ر٦	١٩٩٤	٠ر٤	١٩٩٥(أ)	٣٥٠٠ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٢٠٥٠ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	١٤٥٠ مليون دولار	١٩٩٥(أ)
١٧ر٦	١٩٩٥(أ)	٣ر٧							

قطـــر (تابع)

الاحتياطيات الدولية		معدل الصرف (مقابل الدولار)			المعروض النقدي M1	M2	أصول البنوك التجارية
١٩٩٤	٧٣٠ مليون دولار	١٩٩٠	دولار واحد= ٣ر٦٤ ر.ق.	١٩٩١	٣٩٩٠ مليون ر.ق.	١٥٠٢٦ مليون ر.ق.	١٩٩١ ٢٥٥١٧ مليون ر.ق.
١٩٩٥(أ)	٧٦٥ مليون دولار	١٩٩٥	دولار واحد= ٣ر٦٤ ر.ق.	١٩٩٤	٣٩١١ مليون ر.ق.	١٨٤١٩ مليون ر.ق.	١٩٩٤ ٣١٣٢٣ مليون ر.ق.
				١٩٩٥	٣٧٢٠ مليون ر.ق.	١٨٦٢٢ مليون ر.ق.	١٩٩٥ ٣٤٢٤٨ مليون ر.ق.

الانتاج النفطي (مليون برميل في اليوم)		الايرادات النفطية		الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بملايين البراميل)		الطاقة التكريرية (بآلاف البراميل في اليوم)	
١٩٩١	٣٨٣ر٠	١٩٩٣	٢٥٩٤ مليون دولار	١٩٩٤	٣٧٠٠	١٩٩١	٦٣
١٩٩٤	٤٠٣ر٠	١٩٩٤	٢٤١٩ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٣٧٠٠	١٩٩٤	٦٣
١٩٩٥(أ)	٤٢٢ر٠	١٩٩٥(أ)	٢٥٠٨ مليون دولار			١٩٩٥(أ)	٦٣

احتياطيات الغاز الطبيعي بمليارات الأمتار المكعبة		طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)		توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)	الأغراض المنزلية	الزراعة	الصناعة
١٩٩٤	٧٠٨٠	١٩٩٥(أ)	٥٦٢ ٠٠٠	١٩٩٠	٣٩ر٢	٥٦ر٢	٤ر٦
١٩٩٥(أ)	٧٠٨٠			٢٠٠٠(ب)	٣١ر٠	٦٣ر٨	٥ر٢
				٢٠٢٥(ب)	٤٧ر٤	٤٢ر٣	١٠ر٣

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.
(أ) تقديرات؛
(ب) اسقاطات؛
ر.ق. = ريال قطري.

الكويت

المساحة		عدد السكان		الكثافة السكانية		النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
١٧ ٨١٨ كم٢	١٩٩٤	١ر٦٢٠ مليون	١٩٩٤	٩١ كم٢		١ر٧
	١٩٩٦(ب)	١ر٨٦٦ مليون	١٩٩٦(ب)	١٠٤ كم٢		
	٢٠٠٠(ب)	--	٢٠٠٠(ب)	-		
	٢٠٢٥(ب)	٢ر٨٠٠ مليون	٢٠٢٥(ب)	١٥٧ كم٢		

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المواليد (في الألف)		سكان الحضر (نسبة مئوية)		سكان الريف (نسبة مئوية)	
١٩٦٠	٥٩ر٦	١٩٦٠	٨٩ر٠	١٩٩٥(أ)	٩٧ر٢	١٩٩٥(أ)	٢ر٨
١٩٩٤	٧٦ر٦	١٩٩٤	١٥ر٩				
١٩٩٦(ب)	٧٦ر٦	١٩٩٦(ب)	١٥ر٩				

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)			السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)		الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
	الحضر	الريف		الحضر	الريف			
١٩٩٤	١٠٠	--	١٩٩٤	١٠٠	--	١٩٩٤	٢٣٠٤٣ مليون دولار	٩٤/١٩٩٥ ٢ر٩
						١٩٩٥(أ)	٢٣٧١١ مليون دولار	

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٤ الثابتة		مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)					النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
		الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى		
١٩٩٤	١٤٢٢٤ دولار	٢ر٠	٣ر٦٥	٥ر٦	٧ر٣	٢ر٢٥	١٩٨٠	٤٥ر٤
١٩٩٥(أ)	١٢٩٥٦ دولار	٨ر٠	٧ر٤٤	١٠ر٩	٠ر٢	٦ر٤١	١٩٩٠	٦٨ر٤
		٣ر٠	٢ر٣٩	١٠ر٦	٤ر٣	٥ر٤٦	١٩٩٤	٥٩ر٦
		٤ر٠	٣ر٣٨	١٠ر٥	٥ر٣	٣ر٤٧		

احمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاحمالي		معدل التضخم (نسبة مئوية)		الصادرات (فوب)		الواردات (سيف)		الميزان التجاري	
١٩٨٠	٩ر١٣	١٩٩٢	(٣ر٠)	١٩٩٤	٢ر١١ بليون دولار	١٩٩٤	٦ر٦ بليون دولار	١٩٩٤	٦ر٤ بليون دولار
١٩٩٠	٦ر١٧	١٩٩٤	١ر٠	١٩٩٥(أ)	٢ر١٢ بليون دولار	١٩٩٥(أ)	٧ر٠ بليون دولار	١٩٩٥(أ)	٢ر٥ بليون دولار
١٩٩٥(أ)	٠ر١٣	١٩٩٥(أ)	٥ر٣						

الكويت (تابع)

رصيد الحساب الجاري		صافي التدفقات الرأسمالية	
١٩٩٣	٢١٥٧ مليون دولار	١٩٩٣	(٣٥١٢ مليون دولار)
١٩٩٤	٣٠٢٥ مليون دولار	١٩٩٤	٨٨٦ مليون دولار

الاحتياطيات الدولية		معدل الصرف (مقابل الدولار)			المعروض النقدي M1		المعروض النقدي M2		أصول البنوك التجارية	
١٩٩٤	٣٧٤٨ مليون دولار	١٩٩٠	دولار واحد= ٢٩١ر٠ د.ك.	١٩٩١	١٢٠١ مليون د.ك.		٦٠١٦ مليون د.ك.	١٩٩١	٣ر١٠ بليون د.ك.
١٩٩٥(أ)	٣٤٤٨ مليون دولار	١٩٩٥	دولار واحد= ٢٩٨ر٠ د.ك.	١٩٩٤	١٠٤٢ مليون د.ك.		٦٦٣٩ مليون د.ك.	١٩٩٤	٠ر١١ بليون د.ك.
				١٩٩٥	١٠٧٨ مليون د.ك.		٧٤٢٤ مليون د.ك.	١٩٩٥	٦ر١١ بليون د.ك.

الانتاج النفطي (مليون برميل في اليوم)		الايرادات النفطية		الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بملايين البراميل)		الطاقة التكريرية (بآلاف البراميل في اليوم)	
١٩٩١	١٢٩ر٠	١٩٩٣	٩ر٩ بليون دولار	١٩٩٤	٩٦٥٠٠	١٩٩١	٦٣٥
١٩٩٤	٢ر٠١١	١٩٩٤	٣ر١٠ بليون دولار	١٩٩٥(أ)	٩٦٥٠٠	١٩٩٤	٧٩٠
١٩٩٥(أ)	٢ر٠١١	١٩٩٥(أ)	٢ر١١ بليون دولار			١٩٩٥(أ)	٧٩٠

احتياطيات الغاز الطبيعي بمليارات الأمتار المكعبة		طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)		توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)			
١٩٩٤	١٤٩٨	١٩٩٥(أ)	٥ر١ مليون		الأغراض المنزلية	الزراعة	الصناعة
١٩٩٥(أ)	١٤٩٨			١٩٩٠	٧٧ر٠	٩ر٢٠	١ر٢
				٢٠٠٠(ب)	٦٣ر٦	١٨ر٦	١٧ر٨
				٢٠٢٥(ب)	٦٩ر٠	١٤ر٤	١٦ر٦

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.
(أ) تقديرات؛
(ب) اسقاطات؛
د.ك. = دينار كويتي.

لبنـــان

المساحة		عدد السكان		الكثافة السكانية		النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
١٠ ٤٠٠ كم٢	١٩٩٤	٣ر٤٨١ مليون	١٩٩٤	٣٣٤ كم٢		٢ر٠
	١٩٩٦(ب)	٣ر٦٥٢ مليون	١٩٩٦(ب)	٣٥١ كم٢		
	٢٠٠٠(ب)	--	٢٠٠٠(ب)	--		
	٢٠٢٥(ب)	٤ر٤٠٠ مليون	٢٠٢٥(ب)	٤٢٣ كم٢		

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المواليد (في الألف)		سكان الحضر (نسبة مئوية)		سكان الريف (نسبة مئوية)	
١٩٦٠	٥٩ر٦	١٩٦٠	٦٨ر٠	١٩٩٥(أ)	٨٧ر٠	١٩٩٥(أ)	١٣ر٠
١٩٩٤	٧٥ر١	١٩٩٤	٢٨ر٠				
١٩٩٦(ب)	٧٥ر١	١٩٩٦(أ)	٢٨ر٠				

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)			السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)			الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
	الحضر	الريف		الحضر	الريف				
١٩٩٤	١٠٠	١٠٠	١٩٩٤	٩٤	١٨	١٩٩٤	٦٥٧٩ مليون دولار	٩٤/١٩٩٥	٧ر٠
						١٩٩٥(أ)	٧٠٣٩ مليون دولار		

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)				النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
			الزراعة	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى	
١٩٩٤	٢٢٥٧ دولار	١٩٨٠	٩ر٢	١٢ر٢	٣ر٢	٧٥ر٤	١٩٨٠ ٢٧ر٦
١٩٩٥(أ)	٢٣٢٦ دولار	١٩٩٠	٨ر٨	١٢ر٦	٣ر٣	٧٥ر٣	١٩٩٠ ٣٩ر٨
		١٩٩٤	٧ر٨	٩ر١	٨ر٤	٧٨ر٣	١٩٩٤ ٣٣ر٨
		١٩٩٥(أ)	٧ر٩	١٣ر٣	٥ر٤	٧٣ر٤	

احمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		معدل التضخم (نسبة مئوية)		الصادرات (فوب)		الواردات (سيف)		الميزان التجاري	
١٩٨٠	١٥ر٧	١٩٩٢	١٢٠ر٠	١٩٩٤	٧٣٩ مليون دولار	١٩٩٤	٥٤٠٦ مليون دولار	١٩٩٤	(٤٦٦٧ دولار)
١٩٩٠	٣٩ر٠	١٩٩٤	١٦ر٠	١٩٩٥(أ)	٩٨٢ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٦٧٢٢ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	(٥٧٤٠ دولار)
١٩٩٥(أ)	٣٠ر٠	١٩٩٥(أ)	١٠ر٥						

لبنان (تابع)

تحويلات العمال		مجموع الدين الخارجي	
١٩٩٣	٣٠٠ مليون دولار	١٩٩٤	٧٧٢ مليون دولار
١٩٩٤	٣٢٠ مليون دولار	١٩٩٥	١٢٨٢ مليون دولار

الاحتياطيات الدولية		معدل الصرف (مقابل الدولار)		المعروض النقدي	M1	M2	أصول البنوك التجارية	
١٩٩٤	٧ر٤ بليون دولار	١٩٩٠	دولار واحد = ٦٩٥ ل.ل.	١٩٩١	٦٨٩ بليون ل.ل.	٢١٥٢ بليون ل.ل.	١٩٩١	٦٧٩٧ بليون ل.ل.
١٩٩٥(أ)	٦ر٧ بليون دولار	١٩٩٥	دولار واحد = ١٦٣٨ ل.ل.	١٩٩٤	١٤٣٦ بليون ل.ل.	٨٥٨٧ بليون ل.ل.	١٩٩٤	٢٤٢٨٥ بليون ل.ل.
				١٩٩٥(أ)	١٥٦٠ بليون ل.ل.	٩٦٦٣ بليون ل.ل.	١٩٩٥(أ)	٢٩٠٥٤ بليون ل.ل.

طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)		توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)	الأغراض المنزلية	الزراعة	الصناعة
١٩٩٥(أ)	--	١٩٩٠	٢٧ر٧	٦٦ر٩	٥ر٤
		٢٠٠٠(ب)	٢٨ر٩	٦٣ر٢	٧ر٩
		٢٠٢٥(ب)	٣٤ر٩	٥٠ر٨	١٤ر٣

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.
(أ) تقديرات؛
(ب) اسقاطات؛
ل.ل. = ليرة لبنانية.

مصـــر

المساحة		عدد السكان	
١ مليون كم٢	١٩٩٤	٦٢ر١٠١	
	١٩٩٦(ب)	٦٤ر٣٦٥	
	٢٠٠٠(ب)	٦٩ر١٠٠	
	٢٠٢٥(ب)	٩٧ر٣٠٠	

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	
١٩٦٠	٤٦ر٢
١٩٩٤	٦٧ر٤
١٩٩٦(ب)	٦٨ر٢

الكثافة السكانية	
١٩٩٤	٦٢ كم٢
١٩٩٦(ب)	٦٤ كم٢
٢٠٠٠(ب)	٦٩ كم٢
٢٠٢٥(ب)	٩٧ كم٢

معدل وفيات الم الد (في الألف)	
١٩٦٠	١٧٩
١٩٩٤	١ر٥٨
١٩٩٦(ب)	٨ر٥٤

سكان الحضر (نسبة مئوية)	
١٩٩٥(أ)	٧ر٤٤

سكان الريف (نسبة مئوية)	
١٩٩٥(أ)	٣ر٥٥

النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
١ر٧٩

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)

	الحضر	الريف
١٩٩٤	٩٥	٨٦

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)

	الحضر	الريف
١٩٩٤	٨٠	٢٦

الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة	
١٩٩٤	٦ر٤٤ بليون دولار
١٩٩٥(أ)	٨ر٤٦ بليون دولار

معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
٩٤/١٩٩٥	٩ر٤

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة

١٩٩٤	٧٧٥ دولار
١٩٩٥(أ)	٧٩٦ دولار

مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

	الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى
١٩٨٠	١٩ر٠	١٧ر٤	١٢ر٠	٤ر٤	٤٧ر٢
١٩٩٠	١٦ر٠	٤ر٦	١٧ر١	٥ر٣	٥٧ر٠
١٩٩٤	١٦ر٢	٦ر٦	١٨ر٥	٥ر٠	٥٣ر٧
١٩٩٥(أ)	١٥ر٤	٧ر٠	١٨ر٠	٤ر٨	٥٤ر٨

النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
١٩٨٠	٩ر٥٠
١٩٩٠	٠ر٣٤
١٩٩٤	٦ر٣١

احمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي

١٩٨٠	٦ر٢٨
١٩٩٠	٣ر٢٠
١٩٩٥(أ)	٧ر١٨

معدل التضخم (نسبة مئوية)	
١٩٩٢	٧ر١٣
١٩٩٤	٢ر٨
١٩٩٥(أ)	٢ر٧

الصادرات (فوب)

١٩٩٤	٣٢٣٥ مليون دولار
١٩٩٥(أ)	٣٥٢٩ مليون دولار

الواردات (سيف)

١٩٩٤	١٠٤٣٦ مليون دولار
١٩٩٥(أ)	١٢٩٤٠ مليون دولار

الميزان التجاري	
١٩٩٤	(٧٢٠١) مليون دولار
١٩٩٥(أ)	(٩٤١١) مليون دولار

مصر (تابع)

رصيد الحساب الجاري		تحويلات العمال		صافي التدفقات الرأسمالية		مجموع الدين الخارجي	
١٩٩٣	٢٢٩٩ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٤٧٠٠ مليون دولار	١٩٩٣	(٧٦٢) مليون دولار	١٩٩٤	٣٠ر٤ بليون دولار
١٩٩٤	٣١ مليون دولار	مجموع (١٩٩٠-١٩٩٥)	٣٤٢٥٥ مليون دولار	١٩٩٤	(١٤٥٠) مليون دولار	١٩٩٥	٣٣ر٦ بليون دولار

الاحتياطيات الدولية		معدل الصرف (مقابل الدولار)		المعروض النقدي			أصول البنوك التجارية	
				M1	M2			
١٩٩٤	٣ر١٤ بليون دولار	١٩٩٠	دولار واحد= ٧٠ر٢ ج.م.	١٩٩١	٧ر٩١ بليون ج.م.	١٩٩١	٩ر١٣٠ بليون ج.م.	
١٩٩٥(أ)	٨ر١٦ بليون دولار	١٩٩٥	دولار واحد=٣٨ر٣ ج.م.	١٩٩٤	٢٠ر٢٨ بليون ج.م.	١٩٩٤	٤ر١٣٨ بليون ج.م.	
				١٩٩٥(أ) آذار/مارس	٩ر١٤٦ بليون ج.م.	١٩٩٥	٦ر١٩١ بليون ج.م.	

الانتاج النفطي (مليون برميل في اليوم)		الايرادات النفطية		الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بملايين البراميل)		الطاقة التكريرية (بآلاف البراميل في اليوم)	
١٩٩١	٩٠٩ر٠	١٩٩٣	١١٦٩ مليون دولار	١٩٩٤	٣٢٦٩	١٩٩١	٥٨٥
١٩٩٤	٧٨٠ر٠	١٩٩٤	١٣٢٩ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٣٨٧٩	١٩٩٤	٥٨٥
١٩٩٥(أ)	٧٨٠ر٠	١٩٩٥(أ)	١٤٤٣ مليون دولار			١٩٩٥(أ)	٥٨٥

احتياطيات الغاز الطبيعي بمليارات الأمتار المكعبة		طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)		توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)			
١٩٩٤	٥٤٦	١٩٩٥(أ)	٨٧٠٠٠		الأغراض المنزلية	الزراعة	الصناعة
١٩٩٥(أ)	٦٢٦			١٩٩٠	٧ر٤	٢ر٨٧	١ر٨
				٢٠٠٠(ب)	٥ر٤	٧ر٨٦	٨ر٨
				٢٠٢٥(ب)	٥ر٥	٦ر٨١	٩ر١٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.
(أ) تقديرات؛
(ب) اسقاطات؛
ج.م. = جنيه مصري.

المملكة العربية السعودية

المساحة		عدد السكان		الكثافة السكانية		النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
٢ر١٥ مليون كم٢	١٩٩٤	١٨ر١٨٠ مليون	١٩٩٤	٨ كم٢		٢ر٨٣
	١٩٩٦(ب)	١٩ر٢٤٠ مليون	١٩٩٦(ب)	٩ كم٢		
	٢٠٠٠(ب)	--	٢٠٠٠(ب)	--		
	٢٠٢٥(ب)	٤٢ر٦٠٠ مليون	٢٠٢٥(ب)	٢٠ كم٢		

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المواليد (في الألف)		سكان الحضر (نسبة مئوية)		سكان الريف (نسبة مئوية)	
١٩٦٠	٤ر٤٤	١٩٦٠	١٧٠	١٩٩٥(أ)	٨٠	١٩٩٥(أ)	٢٠
١٩٩٤	٥٦ر٦٨	١٩٩٤	٢٦ر٢٥				
١٩٩٦(ب)	٩٨ر٦٩	١٩٩٦(ب)	١٦ر٢٢				

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)			السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)			الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
	الحضر	الريف		الحضر	الريف				
١٩٩٤	١٠٠	٤٨	١٩٩٤	١٠٠	٥٥	١٩٩٤	٠ر١٢١ بليون دولار	٩٤/١٩٩٥	٧ر١
						١٩٩٥(أ)	١ر١٢٣ بليون دولار		

مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى	النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي	
١٩٩٤	٦٩٣٨ دولار	٢ر١	٥ر٦٠	٥ر٠	٦ر١١	٧ر٢١	١٩٨٠	٤ر٤٥
١٩٩٥(أ)	٦٩١٧ دولار	٤ر٦	٠ر٣٦	٩ر٦	٧ر٨	٠ر٤٢	١٩٩٠	٢ر٥١
		٠ر٧	٥ر٣٢	٦ر٨	٦ر٩	٣ر٤٢	١٩٩٤	٠ر٣٨
		٥ر٦	٨ر٣٥	٨ر٨	٨ر٨	١ر٤٠		

اجمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		معدل التضخم (نسبة مئوية)	الصادرات (فوب)		الواردات (سيف)		الميزان التجاري	
١٩٨٠	٢ر٢٦	(١ر٠)	١٩٩٤	٨ر٤١ بليون دولار	١٩٩٤	٣ر٢١ بليون دولار	١٩٩٤	٥ر٢٠ بليون دولار
١٩٩٠	٠ر٢٣	٦ر٠	١٩٩٥(أ)	٨ر٤٥ بليون دولار	١٩٩٥(أ)	٥ر٢٢ بليون دولار	١٩٩٥(أ)	٣ر٢٣ بليون دولار
١٩٩٥(أ)	٤ر٢٣	٨ر٤						

المملكة العربية السعودية (تابع)

	رصيد الحساب الجاري		تحويلات العمال		صافي التدفقات الرأسمالية	
١٩٩٣	(١٧٢٦٨ مليون دولار)	١٩٩٥(أ)	(٢ر١٧ بليون دولار)	١٩٩٣	١٨٧٦٣ مليون دولار
١٩٩٤	(٩٠٦٨ مليون دولار)	مجموع (١٩٩٠-١٩٩٥)	(٠ر١٠٠ بليون دولار)	١٩٩٤	٨٩٢٢ مليون دولار

	الاحتياطيات الدولية		معدل الصرف (مقابل الدولار)		المعروض النقدي M1	M2		أصول البنوك التجارية
١٩٩٤	٨٢١٧ مليون دولار	١٩٩٠	دولار واحد=٣ر٧٤٥ ر.س.	١٩٩٤	٥ر١٢٩ بليون ر.س.	٩ر١٨٠ بليون ر.س.	١٩٩٤	٩ر٣٢٨ بليون ر.س.
١٩٩٥(أ)	٩٨٤٥ مليون دولار	١٩٩٥	دولار واحد=٣ر٧٤٥ ر.س.	١٩٩٥	١ر١٢٨ بليون ر.س.	٥ر١٨٦ بليون ر.س.	١٩٩٥	٧ر٣٤٦ بليون ر.س.

	الانتاج النفطي (مليون برميل في اليوم)		الايرادات النفطية		الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بملايين البراميل)		الطاقة التكريرية (بآلاف البراميل في اليوم)	
١٩٩١	٨٢٣٠	١٩٩٣	٤١٣٥٣ مليون دولار	١٩٩٤	٢٦١٢٠٣	١٩٩١	١٦٣١
١٩٩٤	٨٠٤٤	١٩٩٤	٣٧٥٣٠ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٢٦١٢٠٣	١٩٩٤	١٦٧٦
١٩٩٥(أ)	٨٠٤٤	١٩٩٥(أ)	٤٠٧٥٧ مليون دولار			١٩٩٥(أ)	١٦٧٦

	احتياطيات الغاز الطبيعي بمليارات الأمتار المكعبة		طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)
١٩٩٤	٥٢٦٥	١٩٩٥(أ)	٥ ملايين
١٩٩٥(أ)	٥٢٦٥		

توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)

	الأغراض المنزلية	الزراعة	الصناعة
١٩٩٠	٩ر٣	٨٩ر٦	١ر١
٢٠٠٠(ب)	١٣ر٢	٨٤ر٤	٢ر٤
٢٠٢٥(ب)	٢٦ر٧	٦٧ر٣	٦ر٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.
(أ) تقديرات؛
(ب) اسقاطات؛
ر.س. = ريال سعودي.

اليمـــن

المساحة	عدد السكان		الكثافة السكانية		النمو السكاني ١٩٩٤-١٩٩٦ (نسبة مئوية)
٥٢٨ ٠٠٠ كم٢	١٩٩٤	١٣ر٤ مليون	١٩٩٤	٢٥ كم٢	٣ر٣
	١٩٩٦(ب)	١٤ر٣ مليون	١٩٩٦(ب)	٢٧ كم٢	
	٢٠٠٠(ب)	١٧ر٠ مليون	٢٠٠٠(ب)	٣٢ كم٢	
	٢٠٢٥(ب)	٣٣ر٦ مليون	٢٠٢٥(ب)	٦٣ كم٢	

متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)		معدل وفيات المواليد (في الألف)		سكان الحضر (نسبة مئوية)		سكان الريف (نسبة مئوية)	
١٩٦٠	٣٦ر٤	١٩٦٠	٢١٤	١٩٩٥(أ)	٣٣ر٦	١٩٩٥(أ)	٦٦ر٤
١٩٩٤	٥٧ر٥١	١٩٩٤	٨٢ر٤٦				
١٩٩٦(ب)	٥٧ر٥١	١٩٩٦(ب)	٨٢ر٤٦				

السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الحصول على مياه شرب مأمونة (نسبة مئوية)			السكان الذين تتوفر لديهم امكانية الوصول الى خدمات الصرف الصحي (نسبة مئوية)		
	الحضر	الريف		الحضر	الريف
١٩٩٤	٨٨	٣٣	١٩٩٤	٦٨	٣٠

الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)	
١٩٩٤	٤٠٥٤ مليون دولار	٩٤/١٩٩٥	٥ر٠
١٩٩٥(أ)	٤٠٧٣ مليون دولار		

مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي (نسبة مئوية)

	الزراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء	قطاعات أخرى
١٩٨٠	٢٤ر٧	١ر٠	٥ر٦	٩ر٩	٥٨ر٨
١٩٩٠	٢٠ر٤	٨ر٤	٨ر٤	٤ر٣	٥٨ر٥
١٩٩٤	١٨ر٢	٩ر٨	١٢ر٨	٣ر١	٥٦ر١
١٩٩٥(أ)	١٨ر٤	١٤ر٧	٨ر٩	٢ر٨	٥٥ر٢

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار عام ١٩٩٢ الثابتة		النفقات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		الصادرات (فوب)		الواردات (سيف)		الميزان التجاري	
١٩٩٤	٣٢٠ دولار	١٩٨٠	٥٧ر٤	١٩٩٤	١٨١١ مليون دولار	١٩٩٤	١٨٥٦ مليون دولار	١٩٩٤	(٤٥ مليون دولار)
١٩٩٥(أ)	٣١٠ دولار	١٩٩٠	٤١ر٢	١٩٩٥(أ)	١٩٥٠ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	١٩٥٠ مليون دولار	١٩٩٥(أ)	٠
		١٩٩٤	٤٠ر٤						

اجمالي الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي		معدل التضخم (نسبة مئوية)	
١٩٨٠	٤١ر٣	١٩٩٢	٤٥
١٩٩٠	١١ر٧	١٩٩٤	١٠٠
١٩٩٥(أ)	١١ر٠	١٩٩٥(أ)	٤٥

اليمن (تابع)

رصيد الحساب الجاري		تحويلات العمال	
١٩٩٣	(١٢٨٤ مليون دولار)	١٩٩٤	(١٠٤٤ مليون دولار)
١٩٩٤	(٧ر٥٧ مليون دولار)	مجموع (١٩٩٢-١٩٩٤)	(٣٠٥١ مليون دولار)

صافي التدفقات الرأسمالية	
١٩٩٣	٦ر٣٩ مليون دولار
١٩٩٤	(٥٦٨ مليون دولار)

مجموع الدين الخارجي	
١٩٩٤	٦ر٦ بليون دولار
١٩٩٥(أ)	٦ر٣ بليون دولار

معدل الصرف (مقابل الدولار)

١٩٩٠	دولار واحد= ١٢ ر.ي.
١٩٩٠	دولار واحد= ٧١ ر.ي.

الانتاج النفطي (مليون برميل في اليوم)

١٩٩١	١٩٩ر٠
١٩٩٤	٣٤٠ر٠
١٩٩٥(أ)	٣٤٥ر٠

الايرادات النفطية

١٩٩٣	٥٩١ مليون دولار
١٩٩٤	٥٦٢ مليون دولار
١٩٩٥(أ)	٦٢٠ مليون دولار

الاحتياطيات النفطية المؤكدة (بملايين البراميل)

١٩٩٤	٤٠٠٠
١٩٩٥(أ)	٤٠٠٠

الطاقة التكريرية (بآلاف البراميل في اليوم)

١٩٩١	٢٠٠
١٩٩٤	٢٠٠
١٩٩٥(أ)	٢٠٠

احتياطيات الغاز الطبيعي بمليارات الأمتار المكعبة

١٩٩٤	٤٢٥
١٩٩٥(أ)	٤٢٥

طاقة تحلية المياه (متر مكعب في اليوم)

١٩٩٥(أ)	٣٧١٨٨

توزيع مجموع الطلب على المياه (نسبة مئوية)

	الأغراض المنزلية	الزراعة	الصناعة
١٩٩٠	٨ر٥	١ر٩٣	١ر١
٢٠٠٠(ب)	٢ر١٠	١ر٨٨	١ر٧
٢٠٢٥(ب)	٦ر١٧	٥ر٧٩	٩ر٢

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استناداً الى مصادر وطنية ودولية.

ملاحظة: الأرقام الواردة بين قوسين سالبة.

(أ) تقديرات؛

(ب) اسقاطات؛

ر.ي. = ريال يمني.